موسوعة التحريات الأمنية

القانونية والأمنية والفنية



Colonel / Faisal Murjan.

2026

موسوعة التحريات الأمنية

القانونية والأمنية والفنية

Colonel Faisal Marjan.

2026


بسم الله الرحمن الرحيم

إهداء



إلى العميد الركن / علي صالح المعمري

ضابط الشرطة، وزميل المهنة، ومثال النزاهة والرجولة والشجاعة

إلى من حمل أمانة الأمن في زمنٍ عزَّ فيه الأمناء، وواجه الخطر في محطات مفصليّة بقلبٍ لا يعرف الخوف، ووقف في وجه الفساد بعزيمةٍ لا تلين، وقدم للوطن ما يستحق من تضحيةٍ وإخلاص، وعلّم زملاءه أن الشجاعة ليست في القوة وحدها، بل في الحق الذي تُصدع به، والعدل الذي تُقيمه، والكرامة التي لا تُمس.

إلى من ظلَّ وفيًّا لمبادئه بالرغم الظلم الذي تعرض له، صادقاً في قوله، ثابتاً في مواقفه، رحيماً بمن يستحق الرحمة، حازماً بمن يستحق الحزم، معطاءً في مهنـــة لا تعطي إلا بثمن، محتملاً أعباءها في ليلها ونهارها، صابراً على مشاقِّها، مبتسماً في وجه الخطر، رافعاً رأس الزمالة والمهنة عالياً.

إلى من كان نِعمَ الأخ والصديق والزميل والمعلم؛ في حضوره شموخ، وفي صوته حق، وفي فعله عدل، وفي قلبه وطن.

إلى رجلٍ أرى فيه ما أتمنى أن أكون عليه، وأتعلم منه ما لا يُدرَّس في الكتب؛ أهدي هذا الجهد المتواضع، راجياً أن يكون وفاءً بسيطاً لجزءٍ يسير من فضله، ودعاءً له بأن يحفظه الله ويرعاه، ويمدَّه بالصحة والعافية، وأن يجعل عمله في ميزان حسناته، وأن يبقى نبراساً لنا جميعاً في النزاهة والرجولة والشجاعة.

أخوك وزميلك

عقيد ركن / فيصل مرجان

مقدمة الكتاب

تحتل تحريات الشرطة عن الجريمة موقعاً أساسياً في منظومة العدالة الجنائية؛ إذ تمثل، في كثير من الحالات، المرحلة التي تتجمع فيها المعلومات الأولية عن الوقائع المشتبه في كونها جرائم، وتتحدد من خلالها اتجاهات البحث عن مرتكبيها، وتُجمع القرائن التي قد تستند إليها السلطات المختصة عند اتخاذ قراراتها اللاحقة. ولا تقتصر أهمية هذه المرحلة على وظيفتها في كشف الجريمة وتحديد المسؤولين عنها، بل تمتد إلى آثارها المحتملة في الحقوق والحريات الفردية، وفي سلامة الإجراءات الجزائية، وفي موثوقية الأدلة التي قد تُعرض لاحقاً على جهات التحقيق أو المحاكمة.

وتتسم تحريات الشرطة بطبيعة خاصة تجمع بين مقتضيات العمل الأمني ومتطلبات الشرعية الإجرائية. فمن ناحية، تستلزم مواجهة الجريمة جمع المعلومات والتحقق من مصادرها وتحليل دلالاتها، واتخاذ التدابير التي يسمح بها القانون لكشف الوقائع والمحافظة على الأدلة. ومن ناحية أخرى، يجب أن تتم هذه الأنشطة في إطار الاختصاصات القانونية المحددة، مع مراعاة الضمانات المقررة للأشخاص المعنيين، وعدم تحويل الاشتباه الأولي إلى مبرر لاتخاذ إجراءات لا تستند إلى أساس قانوني كافٍ.

ومن ثم، فإن تقييم تحريات الشرطة لا يصح أن يقتصر على مدى قدرتها على الوصول إلى المعلومات أو الإسهام في كشف الجريمة؛ بل يقتضي أيضاً بحث مشروعيتها، ومدى احترامها للحقوق والحريات، وقابليتها للتوثيق والمراجعة، ومدى سلامة النتائج التي تُفضي إليها. فالمعلومة التي تُجمع بطريقة غير منضبطة قد تثير إشكالات تتعلق بموثوقيتها أو مشروعية استخدامها، كما أن الإجراء الذي يحقق غرضاً أمنياً معيناً لا يُعد مشروعاً لمجرد فعاليته العملية، وإنما يتوقف ذلك على مدى استناده إلى القواعد القانونية الواجبة التطبيق.

وفي هذا السياق، تبرز الرقابة القضائية بوصفها إحدى الضمانات الأساسية لضبط ممارسة سلطات الضبط القضائي، والتحقق من التزامها بحدود اختصاصاتها، ومراجعة الإجراءات التي يستلزم القانون إخضاعها لإذن أو إشراف أو رقابة قضائية. وتتفاوت صور هذه الرقابة بحسب طبيعة النظام القانوني، والمرحلة الإجرائية، ونوع الإجراء، والجهة المخولة باتخاذه أو مراجعته. لذلك، لا يجوز افتراض أن الرقابة القضائية تتخذ صورة واحدة في جميع الأنظمة، أو أن مجرد وجود اختصاص إشرافي لجهة قضائية يثبت، بذاته، كفاية الرقابة أو فعاليتها في التطبيق.

وتنبع أهمية الدراسة الحالية من سعيها إلى تحليل العلاقة بين تحريات الشرطة والرقابة القضائية عليها من خلال مقارنة ثلاثة أنظمة قانونية هي اليمن ومصر وفرنسا. وتتيح هذه المقارنة دراسة أوجه الاتفاق والاختلاف في تنظيم التحريات، وتحديد الجهات المختصة بمباشرتها والإشراف عليها، وبيان حدود السلطات المقررة لها، والضمانات التي تحكم ممارستها، والآثار القانونية التي قد تترتب على مخالفة الضوابط المنظمة لها.

وتكتسب المقارنة أهمية إضافية بالنظر إلى اختلاف البنية التشريعية والمؤسسية في الدول الثلاث، وما يترتب على ذلك من ضرورة التمييز بين المصطلحات والإجراءات المتشابهة ظاهرياً، دون افتراض تطابق مدلولاتها القانونية. فالتشابه في وظيفة إجراء

معين لا يعني بالضرورة وحدة شروطه أو الجهة المختصة به أو آثاره القانونية. ولهذا، تعتمد الدراسة المقارنة الوظيفية أساساً لتحليل المؤسسات والإجراءات المتناظرة، مع مراعاة الخصائص التشريعية والقضائية لكل نظام.

ولا تقف الدراسة عند الجانب القانوني المجرد، بل تتناول، بالقدر الذي يقتضيه موضوع كل مبحث، الجوانب الأمنية والفنية المرتبطة بالتحريات. ويشمل ذلك تحليل إجراءات جمع المعلومات والتحقق منها وتوثيقها، والتمييز بين المعلومات الأولية والقرائن والأدلة، ودراسة أثر التقنيات الحديثة والأدلة الرقمية ومصادر المعلومات المفتوحة في أعمال التحري، مع مراعاة الضوابط القانونية المتعلقة بالخصوصية وسلامة الأدلة وقابلية التحقق من نتائجها.

ويقوم هذا التوجه على أن التحليل المتكامل للتحريات يتطلب التمييز بين ثلاثة أسئلة مترابطة: هل كان الإجراء مشروعاً من الناحية القانونية؟ وهل نُفذ على نحو مهني وفني سليم؟ وهل تتمتع المعلومات أو الأدلة الناتجة عنه بقدر كافٍ من الموثوقية يسمح بالاستناد إليها وفقاً للقواعد الإجرائية المعمول بها؟ ولا يلزم أن تكون الإجابة عن هذه الأسئلة واحدة؛ فقد يكون الإجراء مفيداً من الناحية العملية مع وجود إشكال قانوني في طريقة تنفيذه، كما قد تكون المعلومة صحيحة في ذاتها دون أن يترتب على ذلك تلقائياً جواز استخدامها دليلاً في الدعوى الجنائية.

وتتمحور الإشكالية الرئيسة للدراسة حول مدى كفاية الأطر القانونية المنظمة لتحريات الشرطة في اليمن ومصر وفرنسا في تحقيق التوازن بين متطلبات كشف الجريمة وفعالية العمل الأمني، من جهة، وضمان المشروعية الإجرائية وحماية الحقوق والحريات والخضوع للرقابة القضائية، من جهة أخرى.

ويتفرع عن هذه الإشكالية عدد من التساؤلات، من أهمها: ما المقصود بتحريات الشرطة، وما طبيعتها القانونية وحدود تمييزها عن جمع الاستدلالات والتحقيق الابتدائي؟ وما الجهات المختصة بمباشرة التحريات والإشراف عليها في كل نظام؟ وما الضوابط التي تحكم جمع المعلومات واتخاذ الإجراءات المتصلة بها؟ وما صور الرقابة القضائية المقررة على أعمال الشرطة، وما نطاقها وحدودها؟ وما الآثار القانونية المترتبة على مخالفة القواعد المنظمة للتحريات؟ وإلى أي مدى يمكن الاستفادة من أوجه التنظيم في الأنظمة المقارنة عند تقييم الإطار القانوني لكل دولة، دون نقل الأحكام أو الحلول من نظام إلى آخر بمعزل عن سياقه التشريعي والمؤسسي؟

وتسعى الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف العلمية، أبرزها تحديد المفهوم القانوني والعملي لتحريات الشرطة، وتحليل الأساس التشريعي لاختصاصات الجهات القائمة بها، وبيان الضمانات التي تحكم ممارستها، ودراسة صور الرقابة القضائية عليها، وتحليل العلاقة بين مشروعية الإجراء وموثوقية المعلومات والأدلة الناتجة عنه. كما تهدف إلى الكشف عن أوجه الاتفاق والاختلاف بين الأنظمة الثلاثة، وتقييمها وفق معايير قانونية ومنهجية واضحة، وصولاً إلى نتائج وتوصيات تستند إلى تحليل النصوص والمصادر الموثوقة، لا إلى افتراضات غير مثبتة بشأن واقع التطبيق.

وتتحدد القيمة العلمية للدراسة في الجمع بين التحليل التشريعي والفقهي والقضائي، والمقارنة الوظيفية، وفحص الأبعاد الأمنية والفنية المرتبطة بالتحريات، ضمن إطار يحافظ على التمييز بين القواعد القانونية النافذة، والتفسيرات الفقهية والقضائية، والممارسات المؤسسية التي تثبتها المصادر، والاستنتاجات التي يتوصل إليها الباحث. وبذلك، لا تستهدف الدراسة مجرد عرض التشريعات ذات الصلة، بل تسعى إلى فهم بنيتها وآليات عملها، وتحديد نطاق الضمانات التي توفرها، وبيان المسائل التي تحتاج إلى مزيد من البحث أو التطوير التشريعي والمؤسسي.

منهجية الدراسة

أولاً: المنهج المقارن الوظيفي

تعتمد الدراسة المنهج المقارن الوظيفي أساساً لتحليل تحريات الشرطة والرقابة القضائية عليها في اليمن ومصر وفرنسا. ويقوم هذا المنهج على مقارنة القواعد والمؤسسات التي تؤدي وظائف متقاربة، مع مراعاة اختلاف بنيتها القانونية واختصاصاتها وموقعها ضمن منظومة العدالة الجنائية.

ولا تقوم المقارنة على افتراض تطابق المصطلحات القانونية بين الدول الثلاث، بل تبدأ بتحديد مضمون كل مصطلح في تشريعه الوطني، ثم تبحث عن الإجراء أو المؤسسة التي تؤدي وظيفة مماثلة في النظام الآخر. ويتيح هذا المسلك الكشف عن أوجه الاتفاق والاختلاف دون إغفال الخصائص التي تميز كل نظام.

وتتطلب المقارنة الوظيفية دراسة كل نظام على حدة قبل إجراء المقارنة النهائية، حتى لا تُنقل نتائج نظام قانوني إلى آخر استناداً إلى التشابه اللفظي وحده. كما تستلزم تحديد معايير واضحة للمقارنة، تشمل أساس الاختصاص، وشروط ممارسة السلطة، والضمانات الإجرائية، وطبيعة الرقابة، والآثار المترتبة على مخالفة القواعد المنظمة للإجراء.

ثانياً: المنهج التحليلي للنصوص القانونية

تستخدم الدراسة المنهج التحليلي لفحص النصوص الدستورية والتشريعية المنظمة لأعمال الضبط القضائي والتحريات والرقابة عليها في الدول محل المقارنة. ولا يقتصر التحليل على بيان مضمون النص، بل يمتد إلى تحديد نطاق تطبيقه، والجهات المخاطبة بأحكامه، والشروط الموضوعية والشكلية التي يقررها، وعلاقته بالنصوص الأخرى ذات الصلة.

ويشمل التحليل التمييز بين النصوص التي تمنح اختصاصاً عاماً بجمع المعلومات، والنصوص التي تجيز اتخاذ إجراء محدد يمس الحرية الشخصية أو الخصوصية أو غيرهما من الحقوق. كما يتناول حدود السلطة التقديرية للجهات المختصة، والضمانات التي تقيد ممارستها، والآثار التي يرتبها القانون على مخالفة الإجراءات، وفقاً لما يثبته التشريع والاجتهاد القضائي المعمول به.

وتُراعى في هذا السياق النسخة التشريعية النافذة خلال الفترة الزمنية التي تحددها الدراسة، مع التحقق من التعديلات ذات الصلة، وعدم الاستناد إلى نص ملغى أو إلى صيغة سابقة للنص دون بيان ذلك.

ثالثاً: المنهج التفسيري والفقهي والقضائي

تستعين الدراسة بالفقه القانوني والأحكام القضائية ذات الصلة لتفسير النصوص وتحديد نطاق تطبيقها، والكشف عن المسائل التي يثور بشأنها خلاف في الفهم أو التطبيق.

ويُراعى عند الاستناد إلى الأحكام القضائية تحديد المحكمة التي أصدرتها، وموضوع النزاع، والمسألة القانونية التي فصلت فيها، والمبدأ الذي يمكن استخلاصه منها، ومدى ارتباطه بموضوع الدراسة. كما يُميَّز بين الأحكام التي تعكس اتجاهاً قضائياً مستقراً، والأحكام الفردية، والمسائل التي لا تزال محل خلاف.

ويُستعان بالمصادر الفقهية الإسلامية عندما تقتضي المسألة بحثاً فقهياً مقارناً، مع التمييز بين المذاهب الفقهية وأقوال علمائها، وعدم إسقاط المصطلحات القانونية الحديثة على المفاهيم الفقهية القديمة دون بيان الفروق الاصطلاحية والتاريخية اللازمة.

رابعاً: المنهج التحليلي النقدي

تعتمد الدراسة منهجاً نقدياً لتقييم الأطر القانونية والإجرائية، وفق معايير تتناسب مع طبيعة المسألة محل البحث. وتشمل هذه المعايير مشروعية الإجراء، ووضوح الأساس التشريعي، والتناسب بين التدخل والغاية المشروعة، وكفاية الضمانات، وفعالية الرقابة القضائية، وقابلية الإجراءات للتوثيق والمراجعة، ومدى سلامة النتائج التي تترتب عليها.

ولا يُقصد بالنقد إصدار أحكام عامة على الأنظمة القانونية أو ترتيبها بحسب الأفضلية، بل اختبار مدى اتساق القواعد مع الأهداف التي وضعت لتحقيقها، وتحديد مواطن القوة والقصور وفق أدلة قابلة للفحص.

كما يُفصل بين وصف القاعدة القانونية وتقييمها، وبين ما يقرره التشريع وما يستخلصه الباحث من التحليل، وبين النتائج التي تدعمها بيانات موثوقة والتوصيات التي يقترحها الباحث لتطوير التنظيم القانوني أو المؤسسي.

خامساً: التكامل بين التحليل القانوني والأمني والفني

تتناول الدراسة الجوانب الأمنية والفنية للتحريات في الحدود اللازمة لفهم موضوعها وتقييم مشروعية الإجراءات وموثوقية نتائجها.

فعلى المستوى الأمني، يُبحث الغرض من التحريات، ووسائل جمع المعلومات والتحقق منها، والتمييز بين المعلومات الأولية والقرائن والأدلة، ومتطلبات التوثيق المهني وإدارة المعلومات.

وعلى المستوى الفني، تُدرس المسائل المرتبطة بالأدلة الرقمية، ومصادر المعلومات المفتوحة، وسلامة البيانات، وإمكان التحقق من أصالتها، وحدود التقنيات المستخدمة، ومدى قابليتها لإنتاج نتائج موثوقة.

أما على المستوى القانوني، فيُبحث الأساس الذي يجيز الإجراء، والجهة المختصة باتخاذه، والضمانات المرتبطة به، والقيود المتعلقة بالخصوصية والحرية الشخصية، والآثار القانونية التي قد تترتب على مخالفته.

ويقوم التكامل بين هذه المستويات على عدم مساواة الفعالية المهنية بالمشروعية القانونية، وعدم افتراض أن صحة المعلومة وحدها تحسم جواز استخدامها دليلاً. كما يقتضي التمييز بين المعلومات ذات القيمة الاستدلالية الأولية والأدلة التي تخضع لشروط القبول والحجية وفقاً للتشريع المعني.

سادساً: نطاق الدراسة وحدودها

تنصب الدراسة أساساً على تحريات الشرطة عن الجرائم، والإطار القانوني الذي يحكم مباشرتها، والرقابة القضائية المقررة على أعمالها، والآثار القانونية المترتبة على مخالفة الضوابط المنظمة لها.

ويشمل ذلك بحث جمع المعلومات والاستدلالات، وتحديد صفة الجهات القائمة بها، وحدود سلطاتها، وعلاقتها بالنيابة العامة وسلطات التحقيق والمحاكم، وفقاً للتنظيم القانوني في كل دولة.

وفي النظام الفرنسي، يُراعى التمييز بين التحقيق الأولي "*enquête préliminaire*" وتحقيق التلبس "*enquête de flagrance*" وغيرهما من الأطر الإجرائية ذات الصلة. أما في اليمن ومصر، فيُحدَّد نطاق التحريات وجمع الاستدلالات والتمييز بينها وبين التحقيق الابتدائي وفق النصوص الوطنية النافذة.

ولا تفترض الدراسة التطابق بين هذه المفاهيم، وإنما تقارن بينها في حدود الوظائف المتناظرة، مع بيان الاختلافات التي تؤثر في اختصاص الجهات المعنية أو شروط الإجراءات أو آثارها القانونية.

ولا تتناول الدراسة التحقيق القضائي أو المحاكمة بوصفهما موضوعين مستقلين، إلا بالقدر الذي يلزم لتفسير العلاقة بين أعمال التحري والمراحل اللاحقة للدعوى الجنائية، أو لبيان نطاق الرقابة القضائية وآثار المخالفات الإجرائية.

وتُراعى في الدراسة الحدود الزمنية التي يعتمدها الباحث عند تحديد النسخ التشريعية محل التحليل، مع بيان تاريخ التحقق من النصوص ذات الصلة. كما تُذكر القيود التي تحول دون التحقق من بعض الممارسات أو البيانات القضائية متى كان لها أثر جوهري في النتائج.

سابعاً: مصادر الدراسة : تعتمد الدراسة على المصادر الأصلية والثانوية بحسب طبيعة المسألة محل البحث.

وتشمل المصادر الأصلية الدساتير والقوانين واللوائح ذات الصلة، والأحكام القضائية المنشورة التي يمكن التحقق من بياناتها ومضامينها، والاتفاقيات الدولية والوثائق الرسمية ذات الصلة.

كما تستعين الدراسة بالمراجع الفقهية والقانونية الأكاديمية، والبحوث المحكمة، والدراسات المتخصصة في العلوم الأمنية والأدلة الجنائية والرقمية، متى كانت مناسبة لإثبات الادعاء محل البحث.

وتُستخدم المصادر الرسمية الإلكترونية للتحقق من النصوص النافذة والتعديلات التشريعية والأحكام والوثائق المنشورة، دون اعتبار مجرد وجود المعلومة على موقع إلكتروني دليلاً كافياً على صحتها أو حجيتها.

ويُراعى أن لكل نوع من المصادر حدوداً في الإثبات؛ فالنص التشريعي يثبت مضمون القاعدة القانونية، لكنه لا يكفي وحده لإثبات كيفية تطبيقها عملياً، كما أن التقرير المؤسسي أو الأمني لا يغني عن النص القانوني عند تحديد مشروعية إجراء معين.

ولا تُدرج في قائمة المراجع النهائية إلا المصادر التي استُخدمت فعلياً، مع بيان البيانات المتاحة التي أمكن التحقق منها، وعدم استكمال البيانات الناقصة بالتخمين.

ثامناً: قواعد التوثيق والتحقق

تلتزم الدراسة بتوثيق الادعاءات القانونية والفقهية والقضائية والعلمية التي تحتاج إلى سند، مع وضع الإحالة بالقرب من المعلومة التي تدعمها.

وتُوثق النصوص التشريعية باسم التشريع والدولة والمادة ذات الصلة، مع مراعاة التعديلات المؤثرة في موضوع البحث. وتُوثق الأحكام القضائية ببياناتها المتاحة التي أمكن التحقق منها، مع تحديد المبدأ أو المسألة القانونية التي يُستند إليها. أما الكتب والمقالات والدراسات، فتُذكر بياناتها الببليوغرافية وفق طبيعتها والبيانات التي أمكن التحقق منها.

وعندما يتعذر الاطلاع على المصدر الأصلي، يجوز الاستناد إلى مصدر ثانوي موثوق يثبت المعلومة، شريطة توثيق المصدر الذي جرى الاطلاع عليه فعلياً، وعدم الإيحاء بالرجوع المباشر إلى الأصل. وإذا تعذر العثور على مصدر موثوق يثبت ادعاءً جوهرياً، فلا يُدرج الادعاء باعتباره حقيقة موثقة.

وتُستخدم أرقام الإحالات داخل المتن وفق النظام المعتمد في الدراسة، على أن تتطابق مع قائمة المراجع أو الحواشي، وألا تُدرج مراجع لم تُستخدم في إثبات المعلومات الواردة في النص.

تاسعاً: حدود الاستنتاج والتقييم

تلتزم الدراسة بالتمييز بين أربعة مستويات من النتائج:

١. القواعد التي يقررها النص التشريعي النافذ.
٢. المبادئ التي تستخلص من الأحكام القضائية والاتجاهات الفقهية التي أمكن التحقق منها.
٣. النتائج التي تدعمها البيانات أو التقارير أو الدراسات التطبيقية المتاحة.
٤. الاستنتاجات والتوصيات التي يتوصل إليها الباحث من خلال التحليل والمقارنة.

ولا تُنسب إلى أي نظام قانوني درجة محددة من الفعالية أو القصور دون تحديد معيار التقييم ومصدر المعلومات الذي يستند إليه الحكم.

كما لا تُستخلص نتائج بشأن واقع الممارسة الأمنية أو القضائية من النصوص وحدها، ولا يُفترض أن نقص البيانات دليل على غياب الممارسة أو عدم فعاليتها.

وعند تعذر التحقق من مسألة معينة، يُبيَّن هذا القيد بوضوح، وتُحدَّد آثاره في نطاق الاستنتاج، دون تعويض النقص بتعميمات أو افتراضات غير مثبتة.

عاشراً: الهيكل العام للدراسة

يُبنى الهيكل التفصيلي للدراسة على طبيعة الإشكالية وأهداف البحث، مع مراعاة التسلسل من تحديد المفاهيم والأسس القانونية إلى تحليل سلطات التحري، ثم دراسة الرقابة القضائية وآثارها.

ويتناول القسم الأول الإطار المفاهيمي والقانوني والمؤسسي لتحريات الشرطة، بما يشمل تحديد مفهوم التحريات وطبيعتها القانونية، وتمييزها عن الإجراءات المجاورة، وبيان الجهات المختصة بمباشرتها، وحدود سلطاتها، والأسس التي تحكم مشروعيتها.

ويتناول القسم الثاني الرقابة القضائية على تحريات الشرطة، من حيث أساسها القانوني، والجهات التي تباشرها، وصورها ونطاقها، والضمانات التي تحقق فعاليتها، والآثار المترتبة على مخالفة الضوابط الإجرائية.

وتُدمج المقارنة بين اليمن ومصر وفرنسا داخل المباحث ذات الصلة وفق معايير وظيفية واضحة، بدلاً من الاكتفاء بسرد أحكام كل دولة بمعزل عن الأخرى. كما تُخصص مساحة لتحليل المسائل الفنية والأمنية المرتبطة بالتحريات عندما تكون لازمة لفهم القاعدة القانونية أو تقييم آثار تطبيقها.

وتختتم الدراسة بخلاصة تتضمن النتائج التي يدعمها التحليل، والتوصيات التي يمكن تبريرها في ضوء النصوص والممارسات التي أمكن التحقق منها، مع التمييز بين المقترحات التشريعية والتوصيات المؤسسية والتدابير المهنية.

وبذلك، تسعى الدراسة إلى تقديم معالجة مقارنة تجمع بين الدقة القانونية والوعي المؤسسي والتحليل الفني، وتُخضع نتائجها لمعايير الأمانة العلمية والتحقق من المصادر، بما يجعلها أساساً قابلاً للمراجعة والتطوير في البحث الأكاديمي المتخصص.

المبحث الأول: مبررات اختيار الأنظمة الثلاثة

تمهيد

لا يستمد اختيار الأنظمة القانونية في الدراسات المقارنة مشروعيته من مجرد تعدد التشريعات التي تعالج موضوعاً واحداً، بل من مدى قدرة المقارنة بينها على كشف أوجه الاتفاق والاختلاف في تنظيم المسألة محل البحث، وتفسير أسبابها، وتقييم آثارها القانونية والمؤسسية. وعلى هذا الأساس، فإن اختيار الأنظمة اليمني والمصري والفرنسي لدراسة تحريات الشرطة والرقابة القضائية عليها يقوم على ثلاثة مبررات متكاملة: أن النظام اليمني هو الإطار الوطني الذي تنطلق منه الدراسة وتُقاس عليه نتائجها، وأن النظام المصري يوفّر مادة تشريعية وقضائية غنية لدراسة التفاعل بين النص والاجتهاد القضائي، وأن النظام الفرنسي يتيح دراسة نموذج متقدم في توزيع الاختصاصات بين الشرطة القضائية والنيابة العامة وقاضي الحريات والاحتجاز.

ويقتضي المنهج المقارن هنا التمييز الصارم بين ثلاثة مستويات: مستوى النص التشريعي كما هو نافذ، ومستوى التطبيق القضائي في حدود ما هو متحقق، ومستوى الاستنتاج التحليلي الذي يخلص إليه الباحث. ولا يجوز الانتقال من الأول إلى الثالث مباشرة، أي من ملاحظة نص تشريعي إلى اقتراح تعديله، دون بيان المشكلة التي يراد حلها وأثرها العملي ومدى ملاءمة البديل المقترح. كما لا يجوز افتراض تفوق نظام على آخر، أو التسليم بأن كل نظام يمثل نموذجاً متجانساً للرقابة؛ إذ تتعدد صور الرقابة داخل النظام الواحد وتتفاوت بحسب طبيعة الإجراء ومرحلته.

المطلب الأول: خصوصية النظام اليمني "قانون الإجراءات الجزائية رقم ١٣ لسنة ١٩٩٤"

أولاً: الإطار التشريعي وموقع القانون في المنظومة الوطنية

صدر قانون الإجراءات الجزائية اليمني بالقانون رقم "١٣" لسنة ١٩٩٤، ونُشر في الجريدة الرسمية العدد "١٩" لسنة ١٩٩٤، ليحل محل قانون الإجراءات الجزائية رقم "٥" لسنة ١٩٧٩ الصادر في صنعاء ولائحة الإجراءات الجنائية الصادرة في عدن، وفقاً لما نصت عليه المادة "٥٦٦" من القانون الجديد[1]. ويمثل هذا القانون الإطار الإجرائي الأساسي الذي يحكم جمع الاستدلالات والتحقيق والمحاكمة والطعن وتنفيذ العقوبات في الجمهورية اليمنية.

وتنبع الخصوصية التشريعية للنظام اليمني من كونه صدر في ظل دستور ١٩٩١ الذي ينص على أن الشريعة الإسلامية هي المصدر الأساسي للتشريع، مما يمنح النصوص الإجرائية بعداً شرعياً لا يمكن تجاهله عند تحليل الإجراءات الماسة بالحقوق والحريات. وفي الوقت ذاته، يعكس القانون في بنيته وصياغته مؤثرات القانون اللاتيني "الفرنسي تحديداً" التي تسربت عبر التجارب التشريعية العربية، إلى جانب مؤثرات القانون العام في بعض الجوانب الإجرائية. وهذه الازدواجية في المرجعية ليست تفصيلاً تاريخياً، بل لها أثر مباشر في موضوع الدراسة؛ فعند تحليل مشروعية إجراء من إجراءات التحري، لا يكفي الرجوع إلى النص الإجرائي وحده، بل يلزم في بعض الأحيان مراعاة المبادئ

الدستورية والشرعية التي تحكم حماية الخصوصية وحرمة المساكن والضمانات المقررة للمشتبه فيه.

ومن الضروري التمييز المنهجي بين ما يقرره القانون اليمني من قواعد عامة في جمع الاستدلالات، وبين ما قد تنص عليه تشريعات خاصة "كقوانين مكافحة الإرهاب أو الجرائم المستحدثة" من أحكام استثنائية. فمدى تأثير النص الخاص يتحدد وفق نطاقه ومضمونه وعلاقته بالنصوص العامة، ولا يجوز افتراض أن كل تشريع خاص يعدل القواعد العامة في جميع المسائل.

ثانياً: البنية المؤسسية للضبط القضائي والإشراف عليه

حدد قانون الإجراءات الجزائية اليمني في المادة "٨٤" مأموري الضبط القضائي في دوائر اختصاصهم، وهم: أعضاء النيابة العامة، والمحافظون، ومديرو الأمن العام، ومديرو المديريات، وضباط الشرطة والأمن، ورؤساء الحرس والأقسام ونقط الشرطة، وعقال القرى، ورؤساء المراكب البحرية والجوية، وجميع الموظفين الذين يخولون صفة الضبطية القضائية بموجب القانون، وأية جهة أخرى يؤكل إليها الضبط القضائي بموجب قانون[2].

وتتجلى الخصوصية المؤسسية للنظام اليمني في ازدواجية التبعية التي يخضع لها مأمورو الضبط القضائي. فهم من الناحية الإدارية تابعون لجهاتهم الأصلية "وزارة الداخلية أو غيرها"، ومن الناحية القضائية يخضعون لإشراف النيابة العامة وفقاً للمادة "٨٥" التي تنص على أن "مأموري الضبط القضائي تابعين للنائب العام وخاضعين لإشرافه في نطاق صلاحيات الضبط القضائي"[3]. وقد منح القانون للنائب العام وسائل عملية لممارسة هذا الإشراف، منها حقه في طلب النظر في أمر كل من تقع منه مخالفة لواجباته أو تقصير في عمله، وحقه في طلب رفع الدعوى التأديبية عليه، دون أن يمنع ذلك من رفع الدعوى الجزائية.

وقد ذهب القانون اليمني إلى أبعد من ذلك، فمنح محكمة الاستئناف سلطة إسقاط صفة الضبطية القضائية عن المأمور الذي يقع منه خطأ جسيم، إذا رأى النائب العام أن الجزاء الإداري الموقع غير كافٍ أو لم تستجب الجهة الإدارية لما طلب منها، وفقاً للمادة "٨٦". وهذا يعد ضمانة مؤسسية مهمة، إذ ينقل الرقابة على أعمال الضبط القضائي من مجرد التوجيه الإداري إلى إمكان إسقاط الصفة ذاتها قضائياً[4].

غير أن هذا البناء المؤسسي، رغم متانته النظرية، يواجه تحدياً عملياً يتعلق بمدى فاعلية الإشراف القضائي في ظل الظروف التي مرت بها المؤسسة القضائية اليمنية. ولا يمكن لدراسة جادة أن تتناول الرقابة على التحريات في اليمن دون أن تأخذ في الاعتبار هذه القيود الواقعية، مع التمييز الصارم بين ما يقرره القانون وما تظهره الممارسة في حدود ما هو موثق ومتاح. وهذا الوضع يجعل النظام اليمني حالة اختبارية مهمة لفرضية مركزية في الدراسة: هل تكفي النصوص القانونية وحدها لضمان رقابة قضائية فعالة، أم أن فعالية الرقابة تتوقف على بنية مؤسسية مستقرة وقادرة على ممارسة اختصاصاتها؟

ثالثاً: سلطات جمع الاستدلالات وحدودها القانونية

تتجلى خصوصية النظام اليمني في الطريقة التي يوازن بها بين سلطات مأموري الضبط القضائي في جمع الاستدلالات، وبين الضمانات المقررة للأفراد. فقد نصت المادة "٩١" على أن "مأموري الضبط القضائي مكلفون باستقصاء الجرائم وتعقب مرتكبيها وفحص البلاغات والشكاوى وجمع الاستدلالات والمعلومات المتعلقة بها وإثباتها في محاضرهم وإرسالها إلى النيابة العامة"[5]. وهذه الصلاحية العامة لا تعني بالضرورة أن كل إجراء يتخذه المأمور مشروع؛ بل تبقى الإجراءات الماسة بالحقوق والحريات خاضعة لضوابط محددة.

فالمادة "٩٢" توجب على مأمور الضبط القضائي إذا بلغه وقوع جريمة ذات طابع جسيم أن ينتقل فوراً إلى محل الحادث، وأن يخطر النيابة العامة، وأن يتخذ جميع الإجراءات اللازمة للمحافظة على أدلة الجريمة وما يسهل تحقيقها، وأن يسمع أقوال من لديه معلومات عن الواقعة الجنائية ومرتكبيها، مع عدم تحليف الشهود أو الخبراء اليمين إلا إذا خيف ألا يستطاع فيما بعد سماع الشهادة بيمين[6].

أما في حالة التلبس، فقد منح القانون مأموري الضبط القضائي سلطات أوسع، منها الانتقال الفوري لمكان الحادث ومعاينة الآثار وسماع الشهود وضبط الأدوات والأشياء، ودخول المساكن وتفتيشها وفقاً للمادة "١٠٢"[7]. وفي غير حالات التلبس، لا يجوز تفتيش المساكن أو الاطلاع على المراسلات أو تسجيل المحادثات إلا بأمر من النيابة العامة أثناء التحقيق أو من القاضي أثناء المحاكمة، وفقاً للمادة "١٣٢"[8]. وهذا التمييز بين سلطات التحري في حالة التلبس وغيرها يمثل ضمانة جوهرية، إذ يخضع الإجراء الأشد مساساً بالحقوق لرقابة سابقة من جهة قضائية.

رابعاً: الرقابة القضائية على التحريات ومدد الاحتجاز

تتجلى خصوصية النظام اليمني في تنظيم الرقابة القضائية على إجراءات التحري في مستويين: مستوى الإشراف العام للنيابة العامة على أعمال الضبط القضائي "م ٨٥، ٨٦"، ومستوى الرقابة القضائية المباشرة على الإجراءات المقيدة للحرية.

فالمادة "١٠٣" تحدد الحالات التي يجوز فيها القبض على الأشخاص، ومنها: صدور أمر من الجهة المختصة، أو طلب القبض ممن يملكه قانوناً، أو إذا رأى مأمور الضبط القضائي شخصاً متلبساً بجريمة يعاقب عليها بالحبس، أو إذا قامت قرائن قوية على ارتكابه جريمة، أو في حالة السكر البين، أو إذا أشتبه في أنه هارب من إلقاء القبض عليه[9]. وفي جميع الأحوال، يجب على مأمور الضبط القضائي أن يسمع فوراً أقوال المتهم ويحيله مع المحضر إلى النيابة العامة في مدة أربع وعشرين ساعة، وعلى النيابة أن تتصرف في أمره خلال الأربع والعشرين ساعة التالية، وإلا تعين الإفراج عنه فوراً "م ١٠٥"[10].

أما الحبس الاحتياطي، فقد نظمته المواد "١٨٤–١٩٠" من القانون. فالمادة "١٨٤" تحدد شروطه الموضوعية، منها وجود دلائل كافية على التهمة، وأن تكون الجريمة معاقباً عليها بالحبس مدة تزيد على ستة أشهر أو أن يكون المتهم قد تجاوز الخامسة عشرة من

عمره، وألا يكون للمتهم محل إقامة معروف. وتنص المادة "١٩٠" على أنه إذا رأت النيابة العامة مد الحبس الاحتياطي وجب عليها قبل انقضاء مدة السبعة الأيام أن تعرض الأوراق على القاضي المختص ليصدر أمراً بما يراه بعد سماع أقوال النيابة العامة والمتهم، وللقاضي مد الحبس لمدة أو لمدد متعاقبة بحيث لا يزيد مجموع مدد الحبس على خمسة وأربعين يوماً[11]. وهذا يعني أن المشرع اليمني جعل الرقابة القضائية على الحبس الاحتياطي رقابة لاحقة "بعد مضي سبعة أيام" وليست سابقة كما هو الحال في النموذج الفرنسي.

خامساً: القيمة المقارنة للنظام اليمني

تتحدد القيمة المقارنة للنظام اليمني في كونه يمثل نموذجاً لنظام قانوني مختلط المرجعية "شرعية ولاتينية"، يواجه تحديات مؤسسية في ممارسة الرقابة القضائية. ومع ذلك، فإن مقارنته بالنظامين المصري والفرنسي تكشف عن فروق جوهرية.

فمن جهة، يتشابه النظام اليمني مع النظام المصري في أن كليهما يعتمد على النيابة العامة كجهة إشراف رئيسية على أعمال الضبط القضائي، وأن كليهما يقرر رقابة قضائية لاحقة على الحبس الاحتياطي "بعد انقضاء مدة أولية". غير أن القانون المصري الجديد رقم "١٧٤" لسنة ٢٠٢٥ قد أدخل تعديلات جوهرية تجعله أقرب إلى النموذج الفرنسي في بعض الجوانب، لا سيما في **المادة "٨٠"** التي تجيز استخدام التقنيات الحديثة "المراقبة والتسجيل" بإذن من القاضي الجزئي لمدة لا تزيد على ثلاثين يوماً قابلة للتمديد[12]، و**المادة "١٢١"** التي تلزم النيابة بعرض الأوراق على القاضي الجزئي قبل انتهاء مدة الحبس الاحتياطي الأولية "أربعة أيام وفقاً للمادة ١١٣" ليصدر أمراً مسبباً بالاستمرار أو الإفراج، بحد أقصى ٤٥ يوماً[13]. وهذا يعني أن المشرع المصري قد انتقل جزئياً من نموذج "الرقابة اللاحقة" إلى نموذج "الرقابة السابقة" في بعض الإجراءات، بينما لا يزال النظام اليمني متمسكاً بنموذج الرقابة اللاحقة في الحبس الاحتياطي.

ومن جهة أخرى، يتشابه النظام اليمني مع النظام الفرنسي في أن كليهما يعترف بضرورة الرقابة القضائية على الإجراءات المقيدة للحرية، لكن الفرق الجوهري يكمن في أن النظام الفرنسي أنشأ مؤسسة قضائية متخصصة "قاضي الحريات والاحتجاز" تباشر رقابة سابقة على الإجراءات الأشد خطورة، بينما يظل النظام اليمني معتمداً على النيابة العامة في الإشراف العام وعلى القاضي في الرقابة اللاحقة، دون وجود مؤسسة قضائية متخصصة للرقابة السابقة.

وهذا التباين يطرح سؤالاً مقارناً جوهرياً: هل يمكن للأنظمة اليمنية والمصرية أن تستفيد من النموذج الفرنسي في تطوير آليات رقابة سابقة بدلاً من الاكتفاء بالرقابة اللاحقة؟ أم أن الفروق البنيوية في تنظيم السلطة القضائية والنيابة العامة تحول دون ذلك؟

المطلب الثاني: خصوصية النظام المصري "قانون الإجراءات الجنائية"

أولاً: الإطار التشريعي وتطور التنظيم الإجرائي

شهد النظام المصري تحولاً تشريعياً جوهرياً في مجال الإجراءات الجنائية، إذ صدر **قانون الإجراءات الجنائية الجديد رقم "١٧٤" لسنة ٢٠٢٥**، ونُشر في الجريدة الرسمية العدد "٤٥" مكرر "د" في ١٢ نوفمبر ٢٠٢٥، ليحل محل قانون الإجراءات الجنائية رقم "١٥٠" لسنة ١٩٥٠، مع العمل به اعتباراً من الأول من أكتوبر التالي لتاريخ نشره، وفقاً للمادة "٦" منه[14].

وقد ألغى القانون الجديد صراحة القانون القديم رقم "١٥٠" لسنة ١٩٥٠، والقانون رقم "١٤٠" لسنة ٢٠١٤ في شأن الأحكام الخاصة بتسليم المتهمين ونقل المحكوم عليهم، وفقاً للمادة "٤" منه[15]. ومع ذلك، فإن استمرار نظر الطعون في مواد الجنح التي صدرت الأحكام فيها قبل سريان القانون الجديد يخضع للأوضاع والإجراءات المقررة قبل العمل به "المادة ٢"، كما تسري أحكام الاستئناف في مواد الجنايات التي لم يفصل فيها من محاكم الجنايات إلا من تاريخ العمل بالقانون الجديد "المادة ٣"[16].

وتمثل هذه الأحكام الانتقالية أهمية منهجية بالغة في الدراسة المقارنة؛ إذ إن أي تحليل للقانون المصري يجب أن يميز بدقة بين ما يخضع للقانون القديم "١٩٥٠/١٥٠" وما يخضع للقانون الجديد "٢٠٢٥/١٧٤"، لا سيما في المسائل المتعلقة بالضبط القضائي والتحقيق والحبس الاحتياطي. كما أن القانون الجديد أدخل تعديلات جوهرية على اختصاصات النيابة العامة وجهات الضبط القضائي، وعلى تنظيم التحقيق بمعرفة النيابة العامة، وعلى نظام الحبس الاحتياطي، وهو ما يستلزم تحليلاً دقيقاً لكل مادة على حدة.

ثانياً: توزيع الاختصاصات بين النيابة العامة ومأموري الضبط القضائي

حدد القانون الجديد في المادة "٢٤" أن "يتولى مأمور الضبط القضائي البحث عن الجرائم ومرتكبيها، وجمع الاستدلالات التي تلتزم بالتحقيق والدعوى"[17]. وفي المادة "٢٥" نص على أن "مأموري الضبط القضائي تابعون للنائب العام وخاضعين لإشرافه فيما يتعلق بأعمال وظائف الضبط القضائي"، وأنه "يجوز للنائب العام أن يطلب من الجهة المختصة النظر في أمر كل من تقع منه مخالفة لواجباته أو تقصير في عمله، وله أن يطلب إحالته إلى المحاكمة التأديبية، وهذا كله لا يمنع من رفع الدعوى الجنائية"[18].

وقد وسّع القانون الجديد نطاق مأموري الضبط القضائي في المادة "٢٦"، فشمل: أعضاء النيابة العامة ومعاونيها، وضباط الشرطة وضباط الشرف وأمناءها والمساعدين ومراقبي ومساعدي الشرطة وضباط الصف ومعاوني الأمن، والعمد ومشايخ البلاد ومشايخ الخفراء، ونظار ووكلاء محطات السكك الحديدية الحكومية، ومديري الأمن ومفتشي قطاع التفتيش والرقابة بوزارة الداخلية بالنسبة للأعمال التي يقوم بها مأمورو الضبط القضائي في دوائر اختصاصهم[19].

وتكمن الخصوصية المصرية في تعدد الجهات التي تتمتع بصفة الضبط القضائي، وهو ما يطرح إشكالية عملية: إلى أي مدى تخضع هذه الجهات لذات المعايير الرقابية المطبقة

على الشرطة التقليدية؟ فالتنوع المؤسسي قد يكون ضرورياً لمواجهة طبيعة بعض الجرائم، لكنه يقتضي في المقابل وضوح الأساس القانوني للاختصاص، وتحديد نطاقه، وضمان خضوع الإجراءات لرقابة تتناسب مع خطورتها.

ثالثاً: سلطات جمع الاستدلالات وضمانات المتهم في القانون الجديد

نظم القانون الجديد سلطات مأموري الضبط القضائي في جمع الاستدلالات في المواد "٣٢" وما بعدها. فالمادة "٣٢" تجيز لهم "أثناء جمع الاستدلالات سماع أقوال من يكون لديهم معلومات عن الوقائع الجنائية ومرتكبيها وسؤال المتهم عن ذلك، ولهم أن يستعينوا بالأطباء وغيرهم من أهل الخبرة ويطلبوا رأيهم شفهياً أو بالكتابة"، مع عدم جواز تحليف الشهود أو الخبراء اليمين إلا إذا خيف ألا يستطاع فيما بعد سماع الشهادة بيمين[20].

وفيما يتعلق بالقبض، نصت المادة "٣٧" على أنه "فيما عدا حالة التلبس، لا يجوز القبض على أحد، أو تفتيشه، أو حبسه، أو تقييد حريته بأي قيد إلا بأمر قضائي مسبب يستلزمه التحقيق"[21]. وأضافت المادة "٤١" ضماناً جوهرياً، إذ أوجبت على مأمور الضبط القضائي أن يبلغ المتهم المضبوط فوراً بسبب تقييد حريته، وبالتهم المنسوبة إليه، وأن يسمع أقواله، وأن يحيطه بحقوقه كتابة، وأن يمكنه من الاتصال بذويه ومحاميه. كما أوجبت إرساله إلى سلطة التحقيق المختصة خلال أربع وعشرين ساعة من وقت تقييد حريته[22].

أما في مرحلة التحقيق بمعرفة النيابة العامة، فقد نصت المادة "١٠٥" على أنه "لا يجوز لعضو النيابة العامة أن يستجوب المتهم أو يواجهه بغيره من المتهمين أو الشهود إلا في حضور محاميه، فإن لم يكن للمتهم محام، أو لم يحضر محاميه، بعد دعوته، وجب على المحقق من تلقاء نفسه أن يندب له محامياً"[23]. وهذا يمثل نقلة نوعية في ضمانات المتهم، إذ يضمن حضور المحامي من بداية الاستجواب وليس فقط من بداية المحاكمة.

وفيما يتعلق بالتفتيش، نصت المادة "٧٦" على أن "تفتيش المنازل وملحقاتها عمل من أعمال التحقيق، ولا يكون إلا بأمر مسبب من عضو النيابة العامة بناء على اتهام موجه إلى شخص مقيم في المنزل المراد تفتيشه بارتكاب جناية أو جنحة أو باشتراكه في ارتكابها"[24]. وهذا يعني أن التفتيش في القانون الجديد أصبح من اختصاص النيابة العامة وحدها، وليس مأموري الضبط القضائي، وهو ما يعزز الرقابة القضائية على هذا الإجراء.

رابعاً: التقنيات الحديثة والرقابة السابقة في القانون الجديد

أدخل القانون الجديد آلية مهمة للرقابة السابقة على الإجراءات الأشد خطورة، وذلك في **المادة "٨٠"** التي تنص على أنه "يجوز لعضو النيابة العامة، بعد الحصول على إذن من القاضي الجزئي، أن يصدر أمراً بضبط جميع الخطابات والرسائل والبرقيات والجرائد والمطبوعات والطرود، وأن يأمر بمراقبة الاتصالات السلكية واللاسلكية، وحسابات مواقع التواصل الاجتماعي ومحتواها المختلفة غير المتاحة للكافة، والبريد الإلكتروني، والرسائل النصية أو المسموعة أو المصورة على الهواتف أو الأجهزة أو أية وسيلة تقنية أخرى"[25].

وقد حددت المادة "٨٠" شروطاً دقيقة لهذا الإجراء، منها: أن يكون هناك دليل قوي على وقوع جريمة من الجرائم المعينة "المادة ١٦٦ مكرراً، ٣٠٨ مكرراً من قانون العقوبات، أو الجرائم المنصوص عليها في قانون تنظيم الاتصالات"، وأن يصدر القاضي الجزئي أمراً مسبباً بذلك، وأن تكون المراقبة لمدة لا تزيد على ثلاثين يوماً قابلة للتمديد لمدة أخرى مماثلة[26]. وهذا يمثل انتقالاً واضحاً من نموذج "الرقابة اللاحقة" إلى نموذج "الرقابة السابقة" في مجال التقنيات الحديثة، ويجعله أقرب إلى النموذج الفرنسي.

خامساً: دور الاجتهاد القضائي في ضبط مشروعية التحريات

لا تكتمل دراسة التنظيم التشريعي للتحريات في مصر دون فحص الاجتهاد القضائي ذي الصلة، ولا سيما أحكام محكمة النقض التي تتناول مشروعية الإجراءات، ومدى كفاية التحريات في المسائل التي يشترط فيها القانون توافر أسباب أو قرائن معينة، وآثار مخالفة الضوابط الإجرائية.

ومن أهم المبادئ التي استقر عليها قضاء النقض المصري في هذا الشأن، مبدأ **"الجدية السابقة"** للتحريات. فصحة إذن التفتيش أو القبض تتوقف على أن يكون مسبوقاً بتحريات جدية تسوغ إصداره، وأنه لا يجوز الاستدلال بعناصر لاحقة على الإذن "كضبط المخدرات ذاتها" للقول بجدية التحريات السابقة عليه. فالعبرة، كما تقول المحكمة، "بمقدمات الإجراء لا بنتائجه".

غير أن نسبة تعبير **"ثمرة الشجرة السامة"** إلى موقف القضاء المصري تحتاج إلى بيان دقيق. فهذا التعبير ينتمي إلى بناء فقهي معروف في بعض الأنظمة القانونية "خاصة النظام الأمريكي"، لكن استخدامه في وصف النظام المصري يحتاج إلى تمييز بين: الأثر الإجرائي للبطلان "استبعاد الدليل الناتج عن الإجراء الباطل"، وبين المسؤولية التأديبية أو الجنائية التي قد تترتب على سلوك مأمور الضبط القضائي. فبطلان إجراء معين لا يستلزم بالضرورة قيام مسؤولية شخصية في حق من أجراه، كما أن انتفاء المسؤولية الشخصية لا يعني صحة الإجراء أو سلامة الدليل الناتج عنه. ولكل من المسألتين شروطها وأحكامها[27].

سادساً: التحديات التشريعية والقيمة المقارنة للنظام المصري

تتمثل القيمة المقارنة للنظام المصري في إمكان دراسة التفاعل بين التشريع والقضاء في ضبط سلطات التحري، مع الانتباه إلى أثر التغييرات التشريعية في توزيع الاختصاصات وفي الضمانات المقررة للأفراد. وتبرز هنا أهمية فحص تعدد الجهات التي تتمتع بصفة الضبط القضائي، ومدى خضوعها للقواعد العامة ذاتها، وحدود الاختصاصات الخاصة التي قد تمنحها إياها تشريعات محددة.

كما أن تقييم الرقابة القضائية لا ينبغي أن يقتصر على مقدار السلطة الممنوحة للقاضي أو النيابة العامة، بل يتطلب بحث طبيعة القرار الذي تصدره كل جهة، ومدى استقلال التقدير الذي تمارسه، والبيانات المتاحة أمامها، وقدرة الشخص المتضرر على الطعن أو إثارة المخالفة، والأثر القانوني الذي يمكن أن ينتج عن ثبوتها.

ومن هذه الزاوية، يتيح النظام المصري مقارنة مهمة مع النظام اليمني؛ فكلاهما يعرف دوراً أساسياً للنيابة العامة في الإشراف على أعمال الضبط القضائي، لكن تقييم التقارب بينهما أو الاختلاف في الضمانات يتطلب فحص النصوص النافذة، وليس الاكتفاء بالتشابه العام في البناء المؤسسي. كما يتيح النظام المصري المقارنة مع فرنسا في مدى إشراك القضاء في الإذن بالإجراءات القسرية "كما في المادة ٨٠"، وفي كيفية تنظيم الرقابة على استمرار تقييد الحرية "كما في المادة ١٢١".

المطلب الثالث: خصوصية النظام الفرنسي "نموذج قاضي الحريات والاحتجاز"

أولاً: البنية المؤسسية للرقابة في النظام الفرنسي

تنبع أهمية النظام الفرنسي من تنظيمه التفصيلي لمراحل البحث عن الجرائم والتحقيق فيها، ومن التمييز بين اختصاصات الشرطة القضائية "*Police judiciaire*" والنيابة العامة "*Ministère public*" وقاضي التحقيق "*Juge d'instruction*" وقاضي الحريات والاحتجاز ."*Juge des libertés et de la détention – JLD*" ولا يستند تميز هذا النظام إلى وجود جهة قضائية واحدة تتولى جميع صور الرقابة، وإنما إلى توزيع الاختصاصات بين جهات متعددة، بحسب طبيعة الإجراء ومرحلته ودرجة مساسه بالحقوق والحريات[28].

ويحتل قاضي الحريات والاحتجاز موقعاً مهماً في هذا التنظيم. وقد أُنشئ بموجب القانون رقم ٢٠٠٠-٥١٦ الصادر في ١٥ يونيو ٢٠٠٠ المتعلق بتعزيز حماية قرينة البراءة وحقوق الضحايا، في سياق إصلاح استهدف تعزيز الضمانات المحيطة بتقييد الحرية[29]. وتتمثل أهمية هذا التطور في تعزيز الفصل بين بعض وظائف التحقيق والبت في استمرار الحرمان من الحرية. فوجود جهة قضائية تتولى فحص مبررات الإجراء القسري يمكن أن يعزز استقلال التقدير، ولا سيما عندما يكون القرار المطلوب متعلقاً باستمرار تقييد الحرية أو اتخاذ إجراء يتطلب ضمانة قضائية خاصة.

غير أن تحديد دور قاضي الحريات والاحتجاز يتطلب الرجوع إلى النصوص المنظمة لكل إجراء. فلا يجوز إسناد جميع صور الرقابة على التفتيش أو مراقبة الاتصالات أو الاحتجاز إليه لمجرد أنه القاضي المختص ببعض مسائل الحرية الفردية. إذ تتوزع الاختصاصات في النظام الفرنسي بحسب نوع الجريمة، ومرحلة الإجراءات، والشروط التي حددها قانون الإجراءات الجنائية لكل حالة.

ثانياً: الرقابة السابقة على الإجراءات القسرية

تُعد الرقابة السابقة إحدى الأدوات التي يمكن أن يوفرها النظام الإجرائي لحماية الحقوق والحريات. والمقصود بها إخضاع الإجراء، قبل تنفيذه، لتقدير جهة مختصة تتحقق من توافر شروطه القانونية وضرورة اتخاذه وحدوده. وتختلف هذه الرقابة عن الرقابة اللاحقة التي تتناول مشروعية الإجراء بعد اتخاذه، سواء من خلال الطعن فيه أو بحث بطلانه أو تقييم أثره في الأدلة. ولا يعني وجود الرقابة السابقة الاستغناء عن الرقابة اللاحقة؛ فقد تتكامل الآليتان في إجراء واحد، بحيث يشترط القانون إذناً مسبقاً ثم يتيح مراجعة مشروعية التنفيذ وآثاره.

وتتجلى أهمية الرقابة السابقة في الإجراءات التي قد يصعب تدارك آثارها بعد وقوعها، مثل بعض صور دخول المساكن أو مراقبة الاتصالات أو تمديد الاحتجاز. ففي هذه الحالات، قد لا تكفي الرقابة اللاحقة وحدها لإعادة الوضع إلى ما كان عليه، وإن ظلت ضرورية لتقرير الآثار القانونية للمخالفة ومساءلة المسؤول عنها.

ومع ذلك، لا يجوز اعتبار كل إجراء ماس بالحقوق والحريات خاضعاً بالضرورة لإذن سابق من قاضي الحريات والاحتجاز. فالنظام الفرنسي يميز بين إجراءات تخضع لسلطة النيابة العامة، وإجراءات تتطلب تدخلاً من قاضٍ، وإجراءات تتحدد شروطها بحسب نوع الجريمة ومرحلة البحث. ولذلك يجب أن يُبحث كل إجراء على حدة، مع تحديد النص الذي يمنح الاختصاص والضمانات المرتبطة بممارسته.

ويؤدي هذا المنهج إلى نتيجة مهمة: ليست العبرة في الرقابة القضائية بكثرة الجهات المتدخلة، وإنما بمدى ملاءمة الجهة المختصة لطبيعة القرار، واستقلال تقديرها، وكفاية المعلومات المتاحة لها، وقدرتها على رفض الإجراء أو تقييده أو إنهائه متى انتفت شروطه القانونية.

ثالثاً: التمييز بين البحث الأولي وتحقيق التلبس والتحقيق القضائي

يتطلب فهم النظام الفرنسي التمييز بين ثلاثة أطر إجرائية رئيسية: البحث الأولي "*Enquête préliminaire*"، وتحقيق التلبس "*Enquête de flagrance*"، والتحقيق القضائي الذي يباشره قاضي التحقيق "*Instruction judiciaire*".[30]

ولا يقتصر الاختلاف بين هذه الأطر على المصطلحات، بل يمتد إلى طبيعة الاختصاصات المتاحة للشرطة القضائية والنيابة العامة، وحدود التدخل القضائي، والضمانات المقررة للإجراءات القسرية. فالبحث الأولي يقوم على جمع المعلومات والتحقق من الوقائع في إطار الشروط التي يحددها القانون، بينما يرتبط تحقيق التلبس بظروف تبرر اتخاذ إجراءات عاجلة وفق ضوابط خاصة. أما التحقيق القضائي، فيمثل مرحلة مستقلة تُمارس فيها سلطات التحقيق وفق التنظيم المقرر قانوناً.

وتظهر أهمية هذا التمييز عند دراسة التفتيش أو الاحتجاز أو مراقبة الاتصالات؛ إذ لا يصح نقل حكم مقرر في مرحلة التحقيق القضائي إلى مرحلة البحث الأولي دون أساس تشريعي، كما لا يجوز افتراض أن السلطات الأوسع المقررة في حالة التلبس تنطبق على جميع صور البحث عن الجريمة. ومن ثم، فإن تحليل النظام الفرنسي في هذه الدراسة سيعتمد على تحديد المرحلة الإجرائية أولاً، ثم تحديد الجهة المختصة ثانياً، ثم بيان شروط الإجراء ونوع الرقابة عليه، وأخيراً تحديد الآثار المترتبة على مخالفة الضوابط.

رابعاً: الضمانات الدستورية والقضائية

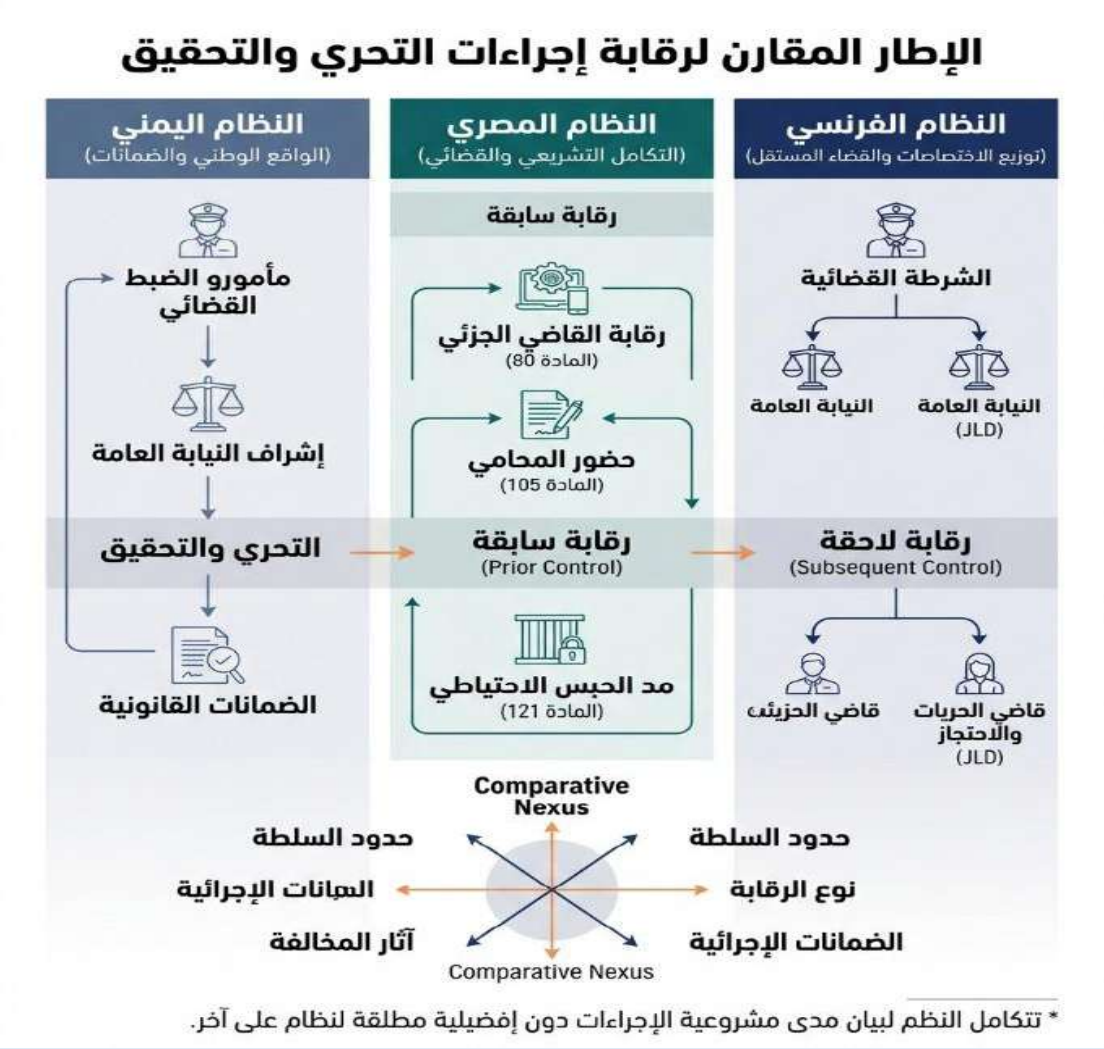
تؤدي الرقابة الدستورية والقضائية دوراً مهماً في تحديد الحدود التي يجوز للمشرع أن يرسمها لسلطات الضبط والتحقيق. ويكتسب هذا الدور أهمية خاصة في النظام الفرنسي بالنظر إلى الحماية الدستورية للحرية الفردية والضمانات المرتبطة بقرينة البراءة وحقوق الدفاع. وقد لعب المجلس الدستوري الفرنسي "*Conseil constitutionnel*"

دوراً محورياً في فرض الرقابة القضائية على إجراءات تقييد الحرية، ولا سيما في قراره الصادر في ١٠ مارس ٢٠١١ بشأن الحبس الاحتجازي، حيث قضى بأن وضع شخص تحت الحبس الاحتجازي دون إشراف فعلي من سلطة قضائية يمس بالحرية الفردية المكفولة دستورياً[31].

غير أن الاستناد إلى أحكام المجلس الدستوري الفرنسي يتطلب تحديد المسألة التي تناولها كل قرار بدقة. فلا يجوز نسبة قاعدة عامة إلى حكم تناول مسألة إجرائية محددة، كما لا يصح الاستنتاج بأن كل إجراء يمس الحرية يجب أن يصدر بشأنه إذن من قاضي الحريات والاحتجاز، ما لم يكن ذلك مستفاداً من النصوص والأحكام ذات الصلة. والمنهج السليم في دراسة الأحكام الدستورية هو بيان النص التشريعي محل الرقابة، والحق الدستوري الذي استند إليه المجلس، وطبيعة العيب الذي رآه، والأثر الذي رتبه على النص المطعون فيه.

خامساً: القيمة المقارنة للنظام الفرنسي

تكمن القيمة المقارنة للنظام الفرنسي في أنه يسمح بدراسة صور متعددة للرقابة على التحريات، تتوزع بين الإشراف على أعمال الشرطة القضائية، والرقابة على الإجراءات القسرية، والتدخل القضائي السابق في الحالات التي يحددها القانون، والمراجعة اللاحقة



لمشروعية الإجراءات وآثارها. ويوفر هذا التنظيم مجالاً لاختبار مدى ملاءمة الفصل بين بعض وظائف البحث والاتهام والبت في الإجراءات الماسة بالحرية.

المراجع

أولاً: المصادر التشريعية

١. الجمهورية اليمنية، قانون الإجراءات الجزائية رقم "١٣" لسنة ١٩٩٤، المنشور في الجريدة الرسمية العدد "١٩" لسنة ١٩٩٤، المواد: "٨٤"، "٨٥"، "٨٦"، "٩١"، "٩٢"، "١٠٢"، "١٠٣"، "١٠٥"، "١٣٢"، "١٨٤_١٩٠"، "٥٦٦".
٢. جمهورية مصر العربية، قانون الإجراءات الجنائية رقم "١٧٤" لسنة ٢٠٢٥، المنشور في الجريدة الرسمية العدد "٤٥" مكرر "د" في ١٢ نوفمبر ٢٠٢٥، المواد: "١_٦"، "٢٤"، "٢٥"، "٢٦"، "٣٢"، "٣٧"، "٤١"، "٧٦"، "٨٠"، "١٠٥"، "١١٢"، "١١٣"، "١٢١".
٣. جمهورية مصر العربية، قانون الإجراءات الجنائية رقم "١٥٠" لسنة ١٩٥٠ "الملغى بموجب القانون رقم ١٧٤ لسنة ٢٠٢٥"، بالنسبة إلى الأحكام والفترات التي ظل فيها واجب التطبيق.
٤. فرنسا، قانون الإجراءات الجنائية"*Code de procédure pénale*" "، النصوص المنظمة للبحث الأولي "*enquête préliminaire*"، وتحقيق التلبس"*enquête de flagrance*" "، والتحقيق القضائي "*instruction judiciaire*"، والاختصاصات المقررة لقاضي الحريات والاحتجاز "*Juge des libertés et de la détention*".
٥. فرنسا، القانون رقم ٢٠٠٠-٥١٦ الصادر في ١٥ يونيو ٢٠٠٠، المتعلق بتعزيز حماية قرينة البراءة وحقوق الضحايا.

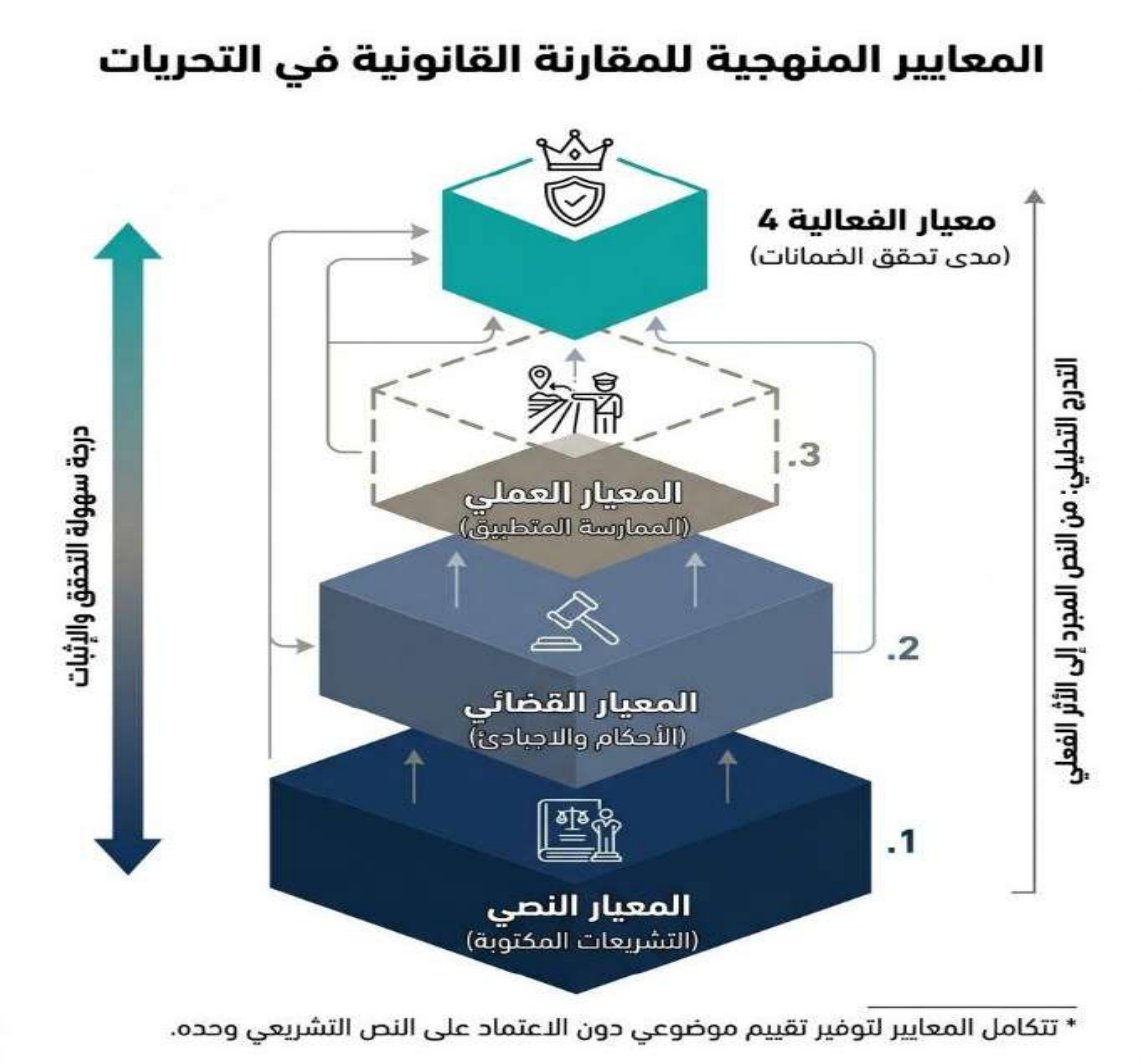
ثانياً: المصادر القضائية

٦. المجلس الدستوري الفرنسي"*Conseil constitutionnel*" "، القرار رقم ٢٠١١-٦٢٥ DC الصادر في ١٠ مارس ٢٠١١، بشأن الحبس الاحتجازي."*garde à vue*"
٧. أحكام محكمة النقض المصرية المنشورة المتعلقة بجدية التحريات ومشروعية أذون القبض والتفتيش وبطلان الإجراءات وآثار المخالفات، بعد التحقق من بيانات كل حكم ومبدئه ومدى انطباقه على التشريع الواجب التطبيق. "ملاحظة: لم يُدرج رقم طعن محدد في هذا المبحث، تفادياً لإدراج بيانات غير متحقق منها، على أن تُدرج أرقام الطعون في المباحث التفصيلية اللاحقة بعد التحقق من مصادرها القضائية الأصلية".

ثالثاً: المصادر الفقهية والمعجمية

٨. محمد كمال عرفه الرخاوي، *تحريات الشرطة عن الجريمة والرقابة القضائية عليها: دراسة مقارنة موسعة مع تطبيقات قضائية حقيقية بين القانون المصري والجزائري والفرنسي*، "مرجع للاستئناس بأفكاره التحليلية، دون نقل أرقام الطعون أو الإحصائيات غير المتحقق منها".
٩. *مصطلحات قانونية فرنسية خاصة بقانون الإجراءات الجنائية* "معجم ثنائي اللغة"، "تمت الاستعانة به في ضبط المصطلحات الفرنسية = *Enquête préliminaire*: البحث الأولي/جمع الاستدلالات؛ = *Enquête de flagrance* تحقيق التلبس؛ = *Instruction judiciaire* التحقيق القضائي؛ = *Juge des libertés et de la détention* قاضي الحريات والاحتجاز؛ = *Police judiciaire* الشرطة القضائية؛ = *Ministère public* النيابة العامة".

المبحث الثاني: معايير المقارنة المعتمدة



المطلب الأول: المعيار النصي "التشريعات"

أولاً: تعريف المعيار النصي ونطاقه

يُقصد بالمعيار النصي فحص القواعد القانونية المكتوبة التي تنظم تحريات الشرطة والرقابة القضائية عليها في كل نظام من الأنظمة الثلاثة، كما هي نافذة في الفترة الزمنية التي تغطيها الدراسة. ويشمل ذلك الدساتير، والقوانين الإجرائية، والتشريعات الخاصة، واللوائح التنظيمية ذات الصلة المباشرة.

ولا يقتصر المعيار النصي على مجرد إثبات وجود القاعدة القانونية، بل يمتد إلى فحص:

- **مستوى التنظيم :**هل القاعدة منظمة في الدستور، أم في القانون العادي، أم في لائحة تنفيذية؟ وما أثر ذلك في قوتها الإلزامية وقابلية تعديلها؟
- **درجة الوضوح :**هل النص واضح الدلالة، أم يحتمل أكثر من تفسير؟ وهل يحتاج إلى نصوص مكملة أو تفسيرية؟

- **التكامل :** هل توجد نصوص مكملة تغطي جميع جوانب الإجراء، أم توجد فجوات تشريعية؟
- **التنسيق :** هل توجد تعارضات بين النصوص العامة والنصوص الخاصة؟ وكيف تُحل؟
- **النسخة النافذة :** هل النص نافذ فعلاً في الفترة محل الدراسة، أم ملغى أو معدل؟ وما التعديلات التي طرأت عليه؟

ثانياً: أهمية المعيار النصي في الدراسة

يُعد المعيار النصي نقطة الانطلاق الضرورية لأي مقارنة قانونية، لأنه يحدد الإطار المرجعي الذي تُقاس عليه بقية المعايير. فبدون تحديد دقيق للقاعدة القانونية النافذة، لا يمكن تقييم التطبيق القضائي أو الممارسة العملية، لأن كليهما يُقاس بمدى مطابقته للنص.

كما أن المعيار النصي هو الأكثر قابلية للتحقق، لأن النصوص التشريعية منشورة في الجرائد الرسمية ومتاحة للباحثين. وهذا يجعله الأساس الذي تُبنى عليه بقية المعايير، وأداة لضبط الادعاءات المتعلقة بمشروعية الإجراءات أو بطلانها.

غير أن المعيار النصي وحده لا يكفي، لأن النص قد يكون واضحاً في صياغته لكنه غامض في تطبيقه، أو قد يكون متقدماً في ضماناته لكنه معطل في الواقع. ومن ثم، فإن المعيار النصي يجب أن يُستكمل بالمعايير الثلاثة الأخرى.

ثالثاً: مصادر المعيار النصي في الأنظمة الثلاثة

النظام القانوني اليمني: يعتمد المعيار النصي في النظام اليمني على المصادر الآتية:

١. الدستور اليمني لسنة ١٩٩١ وتعديلاته، ولا سيما النصوص المتعلقة بالحقوق والحريات والضمانات القضائية.
٢. قانون الإجراءات الجزائية رقم "١٣" لسنة ١٩٩٤، ولا سيما المواد المتعلقة بالضبط القضائي "م ٨٤-٨٦"، وجمع الاستدلالات "م ٩١-٩٢"، والقبض "م ١٠٣-١٠٥"، والتفتيش "م ١٣٢"، والحبس الاحتياطي "م ١٨٤-١٩٠".
٣. قانون السلطة القضائية رقم "١" لسنة ١٩٩٠، فيما يتعلق باختصاصات النيابة العامة والقضاء.
٤. التشريعات الخاصة ذات الصلة "كقوانين مكافحة الإرهاب أو الجرائم المستحدثة"، في حدود ما هو نافذ ومتحقق.

النظام القانون المصري: يعتمد المعيار النصي في النظام المصري على المصادر الآتية:

١. الدستور المصري لسنة ٢٠١٤ "المعدل"، ولا سيما المواد المتعلقة بالحرية الشخصية وحرمة المساكن والضمانات القضائية.
٢. قانون الإجراءات الجنائية رقم "١٧٤" لسنة ٢٠٢٥، النافذ اعتباراً من الأول من أكتوبر ٢٠٢٥، ولا سيما المواد المتعلقة بمأموري الضبط القضائي "م ٢٤-٢٦"،

وجمع الاستدلالات "م ٣٢"، والقبض "م ٣٧-٤١"، والتفتيش "م ٧٦"، والتقنيات الحديثة "م ٨٠"، والاستجواب "م ١٠٥"، والحبس الاحتياطي "م ١١٢-١٢١".
٣. قانون الإجراءات الجنائية رقم "١٥٠" لسنة ١٩٥٠ "الملغى"، بالنسبة إلى الأحكام والفترات التي ظل فيها واجب التطبيق، وفقاً للأحكام الانتقالية في القانون الجديد.

النظام القانوني الفرنسي: يعتمد المعيار النصي في النظام الفرنسي على المصادر الآتية:

١. الدستور الفرنسي لسنة ١٩٥٨، وإعلان حقوق الإنسان والمواطن لسنة ١٧٨٩
٢. قانون الإجراءات الجنائية" Code de procédure pénale" ، ولا سيما النصوص المنظمة للبحث الأولي"enquête préliminaire" "، وتحقيق التلبس "enquête de flagrance""، والتحقيق القضائي "instruction judiciaire"، واختصاصات قاضي الحريات والاحتجاز "Juge des libertés et de la détention".
٣. القانون رقم ٢٠٠٠-٥١٦ الصادر في ١٥ يونيو ٢٠٠٠ المتعلق بتعزيز حماية قرينة البراءة وحقوق الضحايا.

رابعاً: حدود المعيار النصي: رغم أهميته، فإن المعيار النصي له حدود يجب مراعاتها:

١. **النص لا يكفي وحده لإثبات التطبيق :**فوجود نص يجيز إجراءً لا يعني بالضرورة أنه يُطبق فعلاً، كما أن غياب نص صريح لا يعني بالضرورة عدم وجود ممارسة.
٢. **النص قد يكون متقدماً لكنه غير مفعل :**فقد توجد ضمانات قانونية قوية لا تجد طريقها إلى التطبيق بسبب نقص الموارد أو ضعف المؤسسات.
٣. **النص قد يكون غامضاً ويحتاج إلى تفسير :**وهذا يستلزم الرجوع إلى المعيار القضائي.
٤. **النص قد يتغير :**فالقانون المصري الجديد "٢٠٢٥/١٧٤" حل محل القانون القديم "١٩٥٠/١٥٠"، وهو ما يستلزم تحديد النسخة النافذة بدقة.

ومن ثم، فإن المعيار النصي يمثل الأساس، لكنه لا يكفي وحده، ويجب أن يُستكمل بالمعيار القضائي.

المطلب الثاني: المعيار القضائي "الأحكام والمبادئ"

أولاً: تعريف المعيار القضائي ونطاقه

يُقصد بالمعيار القضائي فحص الأحكام والمبادئ القضائية الصادرة عن المحاكم العليا والمحاكم الدستورية في كل نظام، والتي تفسر النصوص التشريعية وتطبقها على الوقائع، وتحدد الحدود العملية لسلطات الضبط القضائي وضمانات الأفراد.

ويشمل المعيار القضائي:

١. **الأحكام التفسيرية :**التي توضح معنى نص غامض أو تحدد نطاق تطبيقه.

٢. **الأحكام التطبيقية :**التي تطبق النص على وقائع محددة وتستخلص منه مبادئ عامة.
٣. **الأحكام الرقابية :**التي تراقب مشروعية الإجراءات وترتب الآثار على مخالفتها.
٤. **الأحكام الدستورية :**التي تراقب مطابقة النصوص التشريعية للدستور، وتحدد الحدود التي لا يجوز للمشرع تجاوزها.

ثانياً: أهمية المعيار القضائي في الدراسة

يكتسب المعيار القضائي أهمية خاصة في دراسة تحريات الشرطة والرقابة القضائية عليها، للأسباب الآتية:

- **النصوص التشريعية لا تغطي كل الحالات :**فالقاضي يضطر إلى تفسير النص أو استكماله أو تطويره لمواجهة وقائع جديدة.
- **القضاء يحدد المعايير العملية :**فمبدأ "الجدية السابقة" للتحريات في مصر لم ينص عليه المشرع صراحة، بل استقر عليه قضاء النقض.
- **القضاء يراقب مشروعية الإجراءات :**ويحدد الآثار المترتبة على مخالفتها "بطلان، عدم قبول، ضعف حجية".
- **القضاء الدستوري يحدد الحدود :**ولا سيما في النظام الفرنسي، حيث لعب المجلس الدستوري دوراً محورياً في فرض الرقابة على إجراءات تقييد الحرية.

ثالثاً: مصادر المعيار القضائي في الأنظمة الثلاثة

١ النظام اليمني:

- أحكام المحكمة العليا اليمنية في المسائل الإجرائية، في حدود ما هو منشور ومتحقق.
- أحكام محاكم الاستئناف في مسائل بطلان الإجراءات والرقابة على التحريات.
- المبادئ القضائية المستقرة في تفسير نصوص قانون الإجراءات الجزائية.

٢ النظام المصري:

- أحكام محكمة النقض المصرية في المسائل المتعلقة بجدية التحريات، ومشروعية أذون القبض والتفتيش، وبطلان الإجراءات، وآثار المخالفات. "مع التحقق من بيانات كل حكم ومبدئه ومدى انطباقه على التشريع الواجب التطبيق".
- أحكام المحكمة الدستورية العليا المصرية في المسائل المتعلقة بالحرية الشخصية وحرمة المساكن.

٣ النظام الفرنسي:

- أحكام محكمة النقض الفرنسية"*Cour de cassation* "، ولا سيما الغرفة الجنائية"*Chambre criminelle* "، في المسائل المتعلقة بمشروعية إجراءات البحث والتحقيق.

- قرارات المجلس الدستوري الفرنسي*Conseil constitutionnel*" "، ولا سيما القرار رقم ٢٠١١-٦٢٥ DC الصادر في ١٠ مارس ٢٠١١ بشأن الحبس الاحتجازي.
- أحكام المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان *Cour européenne des droits de l'homme*" "في القضايا المتعلقة بفرنسا، في حدود اتصالها بموضوع الدراسة.

رابعاً: حدود المعيار القضائي

- **عدم توافر الأحكام المنشورة :**فليس كل حكم يُنشر، وليس كل مبدأ يُوثق. وهذا يستلزم التصريح بحدود ما أمكن التحقق منه.
- **اختلاف الأحكام بحسب الوقائع :**فالحكم الذي يصدر في واقعة معينة لا يمكن تعميمه على جميع الحالات دون مراعاة ظروفها.
- **تغير الاتجاهات القضائية :**فقد يتغير موقف المحكمة العليا بتغير التشريع أو بتغير تشكيلها.
- **عدم إلزامية السوابق القضائية في بعض الأنظمة :**فالسوابق القضائية ليست ملزمة في النظامين اليمني والمصري بالقدر نفسه الذي تكون فيه ملزمة في النظام الفرنسي "حيث توجد مبادئ مستقرة".

المطلب الثالث: المعيار العملي "الممارسة والتطبيق"

أولاً: تعريف المعيار العملي ونطاقه

يُقصد بالمعيار العملي فحص كيفية تطبيق القواعد القانونية في الواقع، ومدى مطابقة الممارسة الفعلية للنصوص النظرية، ومدى فاعلية المؤسسات المكلفة بتنفيذها.

ويشمل المعيار العملي:

- **بيانات الأداء المؤسسي :**كعدد القضايا، ومعدلات البطلان، ومتوسط مدة الإجراءات.
- **التقارير الرسمية :**كتقارير وزارات العدل، والمجالس القضائية، والهيئات الرقابية.
- **الدراسات الميدانية :**التي تتناول الممارسة الفعلية في المحاكم والنيابات وأجهزة الضبط القضائي.
- **الشهادات المهنية :**من القضاة والمحامين وأعضاء النيابة، في حدود ما هو موثق.

ثانياً: أهمية المعيار العملي في الدراسة

- **يكشف الفجوة بين النص والتطبيق :**فقد يوجد نص متقدم لا يُطبق، أو ممارسة مخالفة لا يُعاقب عليها.

- **يقيّم فاعلية المؤسسات :**فوجود ضمانات قانونية لا يعني بالضرورة قدرة المؤسسات على تفعيلها.
- **يوفر أساساً للتوصيات :**فلا يمكن اقتراح إصلاحات دون فهم المشكلات العملية.
- **يتيح مقارنة واقعية :**فالمقارنة بين الأنظمة لا تكتمل دون معرفة كيفية تطبيقها.

ثالثاً: مصادر المعيار العملي في الأنظمة الثلاثة

النظام اليمني:

- التقارير الرسمية لوزارة العدل ومجلس القضاء الأعلى والنيابة العامة، في حدود ما هو منشور ومتاح.
- الدراسات الميدانية المتاحة عن أداء المؤسسات القضائية والأمنية في اليمن.
- الإحصاءات القضائية المنشورة، إن وجدت.

النظام المصري:

- التقارير الرسمية لوزارة العدل والمجلس الأعلى للقضاء والنيابة العامة.
- الإحصاءات القضائية المنشورة عن معدلات البطلان والطعن.
- الدراسات الميدانية المتاحة عن أداء المحاكم والنيابات وأجهزة الضبط القضائي.

النظام الفرنسي:

- التقارير الرسمية لوزارة العدل الفرنسية "*Ministère de la Justice*" والإحصاءات القضائية المنشورة.
- تقارير المفوضية الأوروبية لحقوق الإنسان والهيئات الدولية ذات الصلة.
- الدراسات الميدانية المتاحة عن أداء قاضي الحريات والاحتجاز والشرطة القضائية.

رابعاً: حدود المعيار العملي

- **نقص البيانات :**فليس كل نظام ينشر إحصاءات دقيقة عن أداء مؤسساته.
- **صعوبة التحقق من البيانات الرسمية :**فقد تكون البيانات منحازة أو غير مكتملة.
- **عدم قابلية المقارنة :**فقد تختلف طرق جمع البيانات ومعاييرها بين الأنظمة.
- **الطبيعة المتغيرة للممارسة :**فالممارسة قد تتغير بتغير القيادات أو الظروف.

المطلب الرابع: معيار الفعالية "مدى تحقق الضمانات"

أولاً: تعريف معيار الفعالية ونطاقه

يُقصد بمعيار الفعالية تقييم مدى تحقق الضمانات القانونية في الواقع، ومدى قدرة النظام على تحقيق التوازن بين متطلبات مكافحة الجريمة وحماية الحقوق والحريات. وهو معيار تقييمي يستند إلى المعايير الثلاثة السابقة "النصي، والقضائي، والعملي"، ولا يُستخلص إلا بعد تحليلها.

ويشمل معيار الفعالية:

- **فعالية الرقابة القضائية :**هل توجد رقابة فعلية، أم رقابة شكلية؟
- **فعالية الضمانات :**هل تُحترم الضمانات في الواقع، أم تُنتهك؟
- **فعالية الجزاء :**هل يُعاقب على المخالفات، أم تُفلت من العقاب؟
- **فعالية الطعن :**هل يستطيع المتضرر الطعن في الإجراء، أم تواجهه عوائق؟
- **فعالية التعويض :**هل يحصل المتضرر على تعويض عن الضرر، أم يبقى التعويض نظرياً؟
- **التوازن بين الفعالية الأمنية والحقوق :**هل يحقق النظام توازناً معقولاً، أم يغلب أحد الجانبين؟

ثانياً: أهمية معيار الفعالية في الدراسة

- **يتجاوز الوصف إلى التقييم :**فلا يكتفي بوصف النصوص، بل يقيم مدى تحققها.
- **يكشف الفجوات الحقيقية :**فالنظام قد يكون متقدماً في نصوصه، لكنه متخلف في فعاليته.
- **يتيح مقارنة نوعية :**فالمقارنة بين الأنظمة لا تقتصر على الشكل، بل تمتد إلى الجوهر.
- **يوفر أساساً للتوصيات الإصلاحية :**فالتوصيات يجب أن تستند إلى تقييم واقعي للفعالية.

ثالثاً: معايير تقييم الفعالية

يمكن تقييم فعالية الضمانات في كل نظام وفقاً للمعايير الآتية:

١ **المشروعية :**هل الإجراءات تستند إلى أساس قانوني واضح، أم توجد ممارسات خارج القانون؟

٢ **الوضوح التشريعي :**هل النصوص واضحة ومتكاملة، أم غامضة ومتناقضة؟

٣ **الضرورة والتناسب :**هل الإجراءات القسرية تُتخذ فقط عند الضرورة، وبما يتناسب مع خطورة الجريمة؟

٤ **الفعالية العملية :**هل تحقق الإجراءات أهدافها في مكافحة الجريمة، أم تعيقها؟

٥ **حماية الحقوق والحريات :**هل تُحترم الضمانات الدستورية والإجرائية، أم تُنتهك؟

٦ **استقلال الرقابة القضائية :**هل القاضي مستقل في تقديره، أم يخضع لتأثير النيابة أو السلطة التنفيذية؟

٧ **قابلية الإجراء للتوثيق والمراجعة :**هل يمكن التحقق من مشروعية الإجراء، أم يوجد غموض؟

٨ **موثوقية الأدلة الناتجة :**هل الأدلة الناتجة عن التحريات موثوقة، أم قابلة للتشكيك؟

٩ **إمكان الطعن والتظلم :**هل يستطيع المتضرر الطعن في الإجراء، أم تواجهه عوائق؟

١٠ **الآثار المترتبة على المخالفة :**هل تُرتب المخالفة آثاراً قانونية "بطلان، تعويض"، أم تُترك دون جزاء؟

١١ **إمكان تطبيق القاعدة :**هل القاعدة قابلة للتطبيق في البيئة المؤسسية المعنية، أم تفترض موارد غير متاحة؟

١٢ **الاتساق مع الالتزامات الدولية :**هل النظام متسق مع الالتزامات الدولية للدولة، أم يخالفها؟

رابعاً: تطبيق معيار الفعالية على الأنظمة الثلاثة

١ النظام اليمني:

- **المشروعية :**النصوص موجودة، لكن الممارسة قد تتجاوزها في ظل الظروف الأمنية.
- **الوضوح التشريعي :**النصوص واضحة نسبياً، لكن توجد فجوات في تنظيم بعض الإجراءات.
- **الضرورة والتناسب :**توجد ضمانات نظرية، لكن مدى احترامها في الواقع يحتاج إلى بيانات.
- **استقلال الرقابة القضائية :**يتأثر بالظروف المؤسسية والأمنية.
- **إمكان الطعن :**موجود نظرياً، لكنه قد يكون محدوداً عملياً.

٢ النظام المصري:

- **المشروعية :**القانون الجديد "٢٠٢٥/١٧٤" عزز المشروعية بإدخال رقابة سابقة في بعض الإجراءات "م ٨٠، ١٢١".
- **الوضوح التشريعي :**النصوص الجديدة أكثر تفصيلاً، لكنها تحتاج إلى تفسير قضائي.
- **الضرورة والتناسب :**توجد ضمانات، لكن مدى احترامها في القضايا الحساسة يحتاج إلى بيانات.
- **استقلال الرقابة القضائية :**توجد رقابة قضائية، لكن مدى استقلالها في القضايا الأمنية محل نقاش.
- **إمكان الطعن :**موجود، لكن قد تواجهه عوائق عملية.
- **التعويض :**لا يزال نظرياً في كثير من الحالات.

٣ النظام الفرنسي:

- **المشروعية :**النصوص مفصلة، والرقابة الدستورية والقضائية قوية.
- **الوضوح التشريعي :**النصوص واضحة ومتكاملة، لكنها معقدة.

- **الضرورة والتناسب :**توجد ضمانات قوية، لكنها قد تؤدي إلى بطء الإجراءات.
- **استقلال الرقابة القضائية :**قاضي الحريات والاحتجاز مستقل عن النيابة، مما يعزز الرقابة.
- **إمكان الطعن :**موجود وفعال، بفضل تعدد درجات التقاضي.
- **التعويض :**فعّال نسبياً، بفضل اجتهاد المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان.
- **الاتساق مع الالتزامات الدولية :**فرنسا ملتزمة بالاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان، وقد صدرت ضدها أحكام بالإدانة، مما دفعها إلى تعديل تشريعاتها.

خامساً: حدود معيار الفعالية

- **الذاتية :**قد يتأثر تقييم الفعالية بموقف الباحث أو بمعاييره القيمية.
- **نقص البيانات :**قد لا تتوافر بيانات كافية لتقييم الفعالية في بعض الأنظمة.
- **صعوبة القياس :**قد لا تكون الفعالية قابلة للقياس الكمي المباشر.
- **تعدد المتغيرات :**تتأثر الفعالية بعوامل متعددة "سياسية، واقتصادية، وثقافية" لا يمكن عزلها بسهولة.



قائمة المراجع

أولاً: المصادر التشريعية

١. الجمهورية اليمنية، الدستور اليمني لسنة ١٩٩١ وتعديلاته.
٢. الجمهورية اليمنية، قانون الإجراءات الجزائية رقم "١٣" لسنة ١٩٩٤
٣. الجمهورية اليمنية، قانون السلطة القضائية رقم "١" لسنة ١٩٩٠.

٤. جمهورية مصر العربية، الدستور المصري لسنة ٢٠١٤ "المعدل".
٥. جمهورية مصر العربية، قانون الإجراءات الجنائية رقم "١٧٤" لسنة ٢٠٢٥
٦. جمهورية مصر العربية، قانون الإجراءات الجنائية رقم "١٥٠" لسنة ١٩٥٠ "الملغى".
٧. فرنسا، الدستور الفرنسي لسنة ١٩٥٨، وإعلان حقوق الإنسان والمواطن لسنة ١٧٨٩
٨. فرنسا، قانون الإجراءات الجنائية."*Code de procédure pénale*"
٩. فرنسا، القانون رقم ٢٠٠٠-٥١٦ الصادر في ١٥ يونيو ٢٠٠٠.

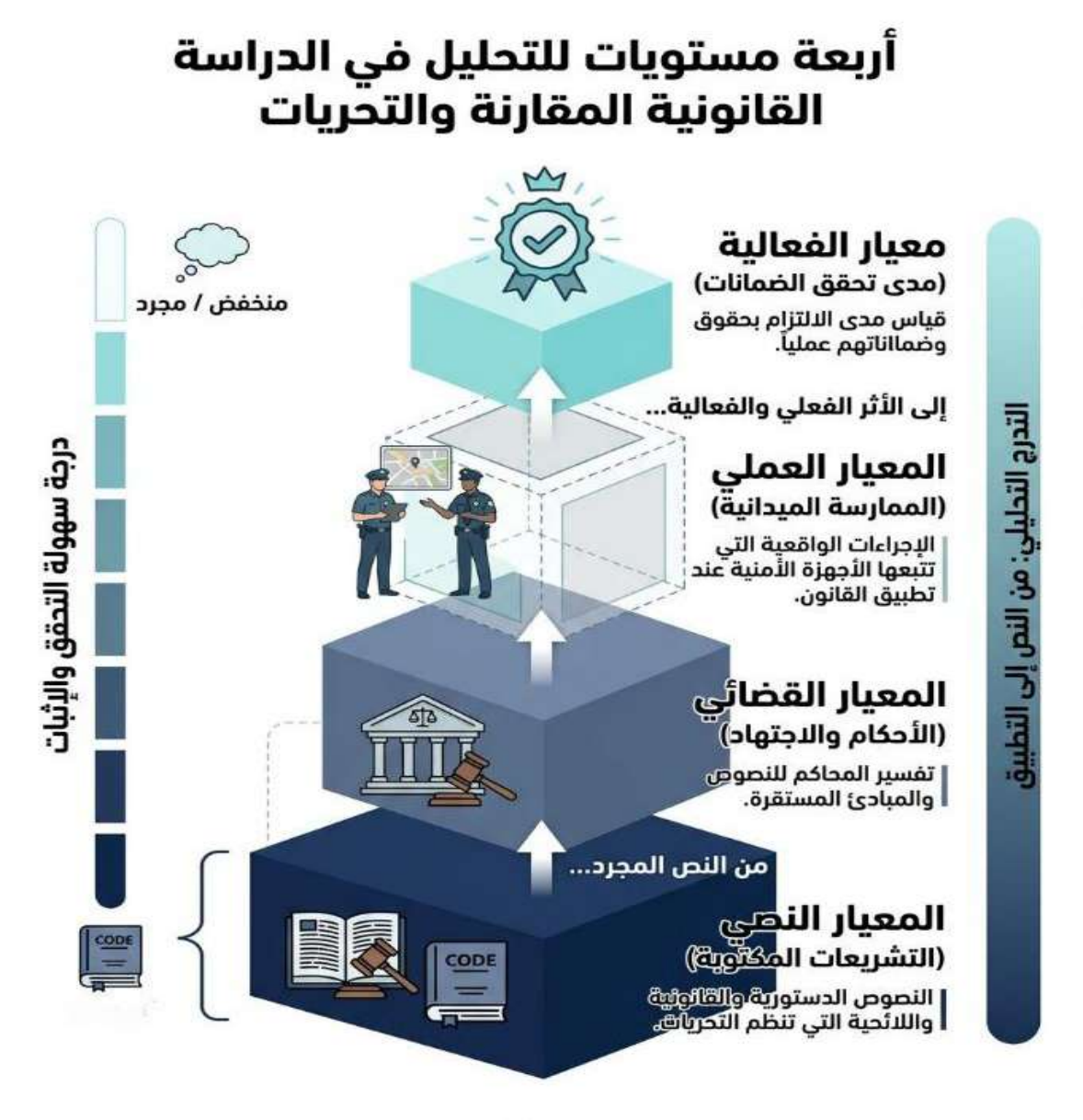
ثانياً: المصادر القضائية

١٠. المجلس الدستوري الفرنسي*Conseil constitutionnel*" "، القرار رقم ٢٠١١-٦٢٥ DC الصادر في ١٠ مارس ٢٠١١
١١. أحكام محكمة النقض المصرية المنشورة في المسائل الإجرائية "يُحدد رقم كل طعن وتاريخه في المباحث التفصيلية بعد التحقق من مصادره الأصلية".
١٢. أحكام المحكمة العليا اليمنية المنشورة "في حدود ما هو متحقق".
١٣. أحكام المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان في القضايا المتعلقة بفرنسا "في حدود اتصالها بموضوع الدراسة".

ثالثاً: المصادر الفقهية والمنهجية

١٤. محمد كمال عرفه الرخاوي، *تحريات الشرطة عن الجريمة والرقابة القضائية عليها* "مرجع للاستئناس".
١٥. *مصطلحات قانونية فرنسية خاصة بقانون الإجراءات الجنائية* "معجم ثنائي اللغة، لضبط المصطلحات".
١٦. أدبيات منهجية في القانون المقارن "لم تُحدد مراجع بعينها، تفادياً لإدراج مراجع غير متحقق منها، على أن تُدرج في المباحث التفصيلية عند الحاجة".

المبحث الثالث: المصادر المعتمدة في كل نظام



وسيُخصص كل مطلب من مطالب هذا المبحث لنوع من أنواع المصادر، مع بيان أنواعه، وأهميته، ومصادره المتاحة في كل نظام من الأنظمة الثلاثة، وحدود استخدامه، وكيفية التوثيق منه.

المطلب الأول: المصادر التشريعية

أولاً: تعريف المصادر التشريعية ونطاقها

تُعد المصادر التشريعية الأساس الأول الذي تُبنى عليه الدراسة، إذ تحدد الإطار القانوني الذي يحكم تحريات الشرطة والرقابة القضائية عليها. ويشمل هذا النوع من المصادر:

- **الدساتير :**النصوص الدستورية التي تكفل الحقوق والحريات، وتحدد الضمانات الإجرائية، وترسم الحدود التي لا يجوز للمشرع تجاوزها.
- **القوانين الإجرائية :**قوانين الإجراءات الجزائية أو الجنائية، وهي المصدر الرئيسي لتنظيم سلطات الضبط القضائي والنيابة العامة والقضاء.
- **القوانين الخاصة :**التشريعات التي تنظم جرائم معينة "كالإرهاب والمخدرات والجرائم الاقتصادية" أو جهات معينة "كالأمن الوطني أو الشرطة القضائية المتخصصة"، في حدود اتصالها بموضوع الدراسة.
- **اللوائح التنظيمية :**القرارات الوزارية والتعليمات الإدارية التي تصدر تطبيقاً للقوانين، في حدود ما هو منشور ومتحقق.

ولا يقتصر استخدام المصادر التشريعية على إثبات وجود القاعدة القانونية، بل يمتد إلى فحص مضمونها، وشروط تطبيقها، ونطاقها، والتعديلات التي طرأت عليها، ومدى تعارضها أو تكاملها مع النصوص الأخرى.

ثانياً: المصادر التشريعية في النظام اليمني

١ الدستور اليمني لسنة ١٩٩١ وتعديلاته: يمثل الدستور الإطار الأعلى الذي تحكم نصوصه جميع التشريعات الأخرى. وتتجلى أهميته في الدراسة في النصوص المتعلقة بـ:

- الحرية الشخصية "المادة ١١": "الحرية الشخصية مكفولة ولا يجوز اتهام مواطن بارتكاب جريمة ولا تقييد حريته إلا بأمر من السلطات المختصة وفقاً لما جاء في هذا القانون".
- حرمة المساكن "المادة ١٢": "للمساكن ودور العبادة ودور العلم حرمة فلا يجوز مراقبتها أو تفتيشها إلا بمقتضى أمر مسبب من النيابة العامة وفقاً لما جاء بهذا القانون".
- حرية وسرية المراسلات "المادة ٢/١٢": "حرية وسرية المراسلات البريدية والسلكية واللاسلكية وكافة وسائل الاتصال مكفولة وفقاً للدستور".
- قرينة البراءة "المادة ٤": "المتهم برئ حتى تثبت إدانته ويفسر الشك لمصلحة المتهم".
- حظر التعذيب "المادة ٦": "يحظر تعذيب المتهم أو معاملته بطريقة غير إنسانية... وكل قول يثبت أنه صدر من أحد المتهمين أو الشهود تحت وطأة شيء مما ذكر يهدر ولا يعول عليه".

وتمثل هذه النصوص الدستورية مرجعاً أساسياً لتقييم مشروعية الإجراءات التشريعية والتنفيذية، وللرقابة على مدى توافق قانون الإجراءات الجزائية مع الضمانات الدستورية.

٢ قانون الإجراءات الجزائية رقم "١٣" لسنة ١٩٩٤ :هو المصدر التشريعي الرئيسي في الدراسة، وقد سبق تحليله في المبحث الأول. ويشمل استخدامه في هذه الدراسة المواد المتعلقة بـ:

- الضبط القضائي "م ٨٤-٨٦".
- جمع الاستدلالات "م ٩١-٩٢".
- التلبس والقبض "م ٩٨-١٠٥".
- التفتيش "م ١٣٢-١٤٦".
- الحبس الاحتياطي "م ١٨٤-١٩٠".
- الرقابة على التحقيق "م ٢٢٥-٢٢٩".

٣ قانون السلطة القضائية رقم "١" لسنة ١٩٩٠: ينظم اختصاصات المحاكم والنيابة العامة، وتكوينها، وضمانات استقلالها. ويُستخدم في الدراسة لتحديد:

- اختصاصات النيابة العامة في الإشراف على الضبط القضائي.
- اختصاصات قاضي الموضوع في الرقابة على مشروعية الإجراءات.
- ضمانات استقلال القضاء، وأثرها في فعالية الرقابة.

٤ التشريعات الخاصة ذات الصلة: في حدود اتصالها بموضوع الدراسة، مثل:

- قانون مكافحة الإرهاب "إن وجد بنص نافذ متحقق".
- قوانين الجرائم المستحدثة "كجرائم المعلوماتية أو الاتجار بالبشر".
- اللوائح التنظيمية لأعمال الضبط القضائي.

ويُشترط في استخدام هذه التشريعات: التحقق من نصوصها النافذة، وعدم افتراض أن كل تشريع خاص يعدل القواعد العامة في جميع المسائل، وبيان نطاق تطبيقها وعلاقتها بالقانون العام.

ثالثاً: المصادر التشريعية في النظام المصري

١ الدستور المصري لسنة ٢٠١٤ "المعدل": يتضمن نصوصاً جوهرية تتعلق بموضوع الدراسة، منها:

- المادة "٥٤": "الحرية الشخصية حق طبيعي، وهي مصونة لا تمس. وفيما عدا حالة التلبس، لا يجوز القبض على أي إنسان أو تفتيشه أو حبسه أو تقييد حريته بأي قيد إلا بأمر قضائي مسبب".
- المادة "٥٧": "للحياة الخاصة حرمة، وهي مصونة لا تمس. وللمراسلات البريدية والبرقية والإلكترونية والمحادثات الهاتفية وغيرها من وسائل الاتصال السري حرمة... ولا يجوز مراقبتها أو الاطلاع عليها إلا بأمر قضائي مسبب ولمدة محددة".
- المادة "٥٨": "للمساكن حرمة... ولا يجوز دخولها ولا تفتيشها إلا بأمر قضائي مسبب".

وتمثل هذه النصوص مرجعاً دستورياً لتقييم مدى توافق قانون الإجراءات الجنائية الجديد "٢٠٢٥/١٧٤" مع الضمانات الدستورية، وخاصة في المسائل المتعلقة بالتفتيش والمراقبة والحبس الاحتياطي.

٢ قانون الإجراءات الجنائية رقم "١٧٤" لسنة ٢٠٢٥:
هو المصدر التشريعي الرئيسي في الدراسة بالنسبة للنظام المصري، وقد حل محل القانون القديم رقم "١٥٠" لسنة ١٩٥٠. ويشمل استخدامه المواد المتعلقة بـ:

- مأموري الضبط القضائي "م ٢٤-٢٦".
- جمع الاستدلالات "م ٣٢".
- القبض والضمانات "م ٣٧-٤١".
- التفتيش "م ٧٦".
- التقنيات الحديثة "م ٨٠".
- الاستجواب وحضور المحامي "م ١٠٥".
- الحبس الاحتياطي "م ١١٢-١٢١".

٣ قانون الإجراءات الجنائية رقم "١٥٠" لسنة ١٩٥٠ "الملغى":
يُستخدم في الدراسة بالنسبة إلى الأحكام والفترات التي ظل فيها واجب التطبيق، وفقاً للأحكام الانتقالية في القانون الجديد "المواد ٢-٣". ويُستخدم أيضاً للمقارنة بين القانون القديم والجديد، وبيان مدى التطور الذي أدخله المشرع المصري.

٤ التشريعات الخاصة ذات الصلة:مثل:

- قانون العقوبات المصري، في المواد المتعلقة بالجرائم التي تطبق عليها إجراءات التحري الخاصة.
- قانون تنظيم الاتصالات، في المواد المتعلقة بالمراقبة التقنية.
- قوانين مكافحة الإرهاب وغسل الأموال، في حدود اتصالها بموضوع الدراسة.

رابعاً: المصادر التشريعية في النظام الفرنسي

١ الدستور الفرنسي لسنة ١٩٥٨، وإعلان حقوق الإنسان والمواطن لسنة ١٧٨٩:
يمثل هذان النصان معاً الإطار الدستوري الفرنسي، ويستند إليهما المجلس الدستوري في رقابته على القوانين الإجرائية. ومن أهم النصوص ذات الصلة:

- المادة "٦٦" من الدستور: "لا يجوز تقييد حرية أحد تعسفاً. والسلطة القضائية حامية الحرية الفردية".
- المادة "٧" من إعلان ١٧٨٩: "لا يجوز اتهام أي شخص أو القبض عليه أو حبسه إلا في الحالات التي يحددها القانون ووفقاً للإجراءات التي رسمها".
- المادة "٩" من إعلان ١٧٨٩: "كل شخص بريء حتى تثبت إدانته".

٢ قانون الإجراءات الجنائية:"*Code de procédure pénale*"
هو المصدر التشريعي الرئيسي في الدراسة بالنسبة للنظام الفرنسي. ويشمل استخدامه النصوص المنظمة لـ:

- البحث الأولي."*enquête préliminaire*"
- تحقيق التلبس."*enquête de flagrance*"

- التحقيق القضائي."*instruction judiciaire*"
- اختصاصات قاضي الحريات والاحتجاز "*Juge des libertés et de la détention*".
- الحبس الاحتجازي "*garde à vue*" والحبس الاحتياطي "*détention provisoire*".
- التفتيش ومراقبة الاتصالات.

ويُشترط في استخدام هذه النصوص: التحقق من الصيغة النافذة، ومراعاة التعديلات المتعاقبة، وضبط المصطلحات الفرنسية بدقة، مع تقديم ترجمة عربية موثوقة لها "بالاستعانة بالمعجم المرفق"، وعدم مساواتها بمصطلحات عربية تختلف عنها في الدلالة القانونية.

٣ القانون رقم ٢٠٠٠-٥١٦ الصادر في ١٥ يونيو ٢٠٠٠: المتعلق بتعزيز حماية قرينة البراءة وحقوق الضحايا، وهو النص المنشئ لقاضي الحريات والاحتجاز. ويُستخدم في الدراسة لفهم نشأة هذه المؤسسة، وتطور اختصاصاتها، والسياق التشريعي الذي أدى إلى إنشائها.

٤ التشريعات الخاصة ذات الصلة:مثل:

- قانون مكافحة الإرهاب الفرنسي.
- قانون العقوبات الفرنسي."*Code pénal*"
- قوانين تنظيم الشرطة الوطنية والدرك الوطني.

خامساً: حدود استخدام المصادر التشريعية

- **التحقق من النفاذ :**لا يجوز الاعتماد على نص ملغى أو معدل دون بيان ذلك.
- **التناص :**يجب فحص العلاقة بين النصوص العامة والنصوص الخاصة، وعدم افتراض أن كل نص خاص يعدل النص العام.
- **الدقة في الإحالة :**يجب إسناد كل نص إلى موضعه الصحيح "اسم التشريع، رقمه، سنة صدوره، رقم المادة".
- **عدم الخلط بين النص والتفسير :**يجب التمييز بين مضمون النص القانوني والتفسير الفقهي أو القضائي له.

المطلب الثاني: المصادر القضائية

أولاً: تعريف المصادر القضائية ونطاقها

تُعد المصادر القضائية المصدر الثاني الذي تُبنى عليه الدراسة، إذ تكشف كيفية تفسير النصوص التشريعية وتطبيقها على الوقائع، وتحدد المعايير العملية التي لم ينص عليها المشرع صراحة. ويشمل هذا النوع من المصادر:

- **أحكام المحاكم العليا :**كأحكام المحكمة العليا في اليمن، ومحكمة النقض في مصر وفرنسا، في المسائل الإجرائية.

- **أحكام المحاكم الدستورية :**كأحكام المحكمة الدستورية العليا في مصر، والمجلس الدستوري في فرنسا، في المسائل المتعلقة بالحقوق والحريات.
- **أحكام المحاكم الدولية :**كأحكام المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان في القضايا المتعلقة بفرنسا، في حدود اتصالها بموضوع الدراسة.
- **المبادئ القضائية المستقرة :**التي تتكرر في أحكام متعددة، وتشكل اتجاهاً قضائياً مستقراً.

ولا تقتصر الاستفادة من المصادر القضائية على استخلاص القاعدة القانونية، بل تمتد إلى فهم منطق القاضي، والأسس التي بنى عليها حكمه، وحدود تطبيق المبدأ، ومدى استقراره.

ثانياً: المصادر القضائية في النظام اليمني

١ أحكام المحكمة العليا اليمنية

تُعد المحكمة العليا أعلى جهة قضائية في اليمن، وتختص بالفصل في الطعون بالنقض في الأحكام الصادرة من محاكم الاستئناف. ويُستخدم في الدراسة ما هو منشور ومتحقق من أحكامها في المسائل الإجرائية، ولا سيما:

- بطلان الإجراءات وآثاره.
- الرقابة على مشروعية القبض والتفتيش.
- تفسير نصوص قانون الإجراءات الجزائية.

٢ أحكام محاكم الاستئناف:

تختص محاكم الاستئناف بالفصل في الطعون في الأحكام الصادرة من المحاكم الابتدائية، وتختص أيضاً بالنظر في الطعون في قرارات الحبس الاحتياطي "م ٢٢٥ من قانون الإجراءات الجزائية". ويُستخدم في الدراسة ما هو منشور ومتحقق من أحكامها في المسائل المتعلقة بالرقابة على التحريات.

٣ المبادئ القضائية المستقرة:

في حدود ما هو موثق، يمكن الاستفادة من المبادئ التي استقر عليها القضاء اليمني في تفسير بعض نصوص قانون الإجراءات الجزائية، مع التصريح بحدود التحقق.

٤ التحديات:

تواجه الاستفادة من المصادر القضائية اليمنية تحديات، منها:

- عدم انتظام نشر الأحكام القضائية.
- عدم توافر قواعد بيانات شاملة.
- تأثر بعض الأحكام بالظروف الأمنية والمؤسسية.

ولهذا، يجب التصريح بحدود ما أمكن التحقق منه، وعدم افتراض وجود اتجاه قضائي مستقر في مسألة معينة دون دليل.

ثالثاً: المصادر القضائية في النظام المصري

١ أحكام محكمة النقض المصرية:
تُعد محكمة النقض أعلى جهة قضائية في مصر، وتختص بالفصل في الطعون بالنقض في الأحكام الصادرة من محاكم الجنايات والجنح. وقد طوّر قضاؤها منظومة غنية من المبادئ في المسائل الإجرائية، ومنها:

- مبدأ "الجدية السابقة" للتحريات: صحة إذن التفتيش أو القبض تتوقف على أن يكون مسبوقاً بتحريات جدية تسوغ إصداره.
- بطلان الإذن المبني على تحريات غير جدية، وبطلان الآثار المترتبة على تنفيذه.
- التمييز بين بطلان الإذن وبطلان إجراءات تنفيذه.
- ضوابط تفتيش المساكن في غير حالة التلبس.

ويُشترط في استخدام هذه الأحكام: التحقق من بيانات كل حكم "رقم الطعن، تاريخ الجلسة، المبدأ المستفاد"، وعدم نقل عبارة من حكم يتعلق بواقعة محددة ثم تقديمها بوصفها قاعدة عامة، ومراعاة أثر القانون الجديد "٢٠٢٥/١٧٤" على استمرار بعض المبادئ.

٢ أحكام المحكمة الدستورية العليا المصرية
تختص بالفصل في دستورية القوانين واللوائح. ويُستخدم في الدراسة ما هو منشور ومتحقق من أحكامها في المسائل المتعلقة بالحرية الشخصية وحرمة المساكن وسرية المراسلات، وأثرها في تفسير نصوص قانون الإجراءات الجنائية.

٣ التحديات:

- الحاجة إلى التحقق من انطباق المبادئ القديمة على القانون الجديد "٢٠٢٥/١٧٤"، لأن بعضها قد يكون قد صدر في ظل القانون القديم "١٩٥٠/١٥٠".
- عدم نشر جميع الأحكام، مما يستلزم الاعتماد على ما هو متاح فقط.

رابعاً: المصادر القضائية في النظام الفرنسي

١ أحكام محكمة النقض الفرنسية:"*Cour de cassation*"
وخاصة الغرفة الجنائية"*Chambre criminelle*" "، التي تختص بالفصل في الطعون في الأحكام الجنائية. ويُستخدم في الدراسة ما هو منشور ومتحقق من أحكامها في المسائل المتعلقة بـ:

- شروط صحة إجراءات البحث الأولي وتحقيق التلبس.
- بطلان الإجراءات وآثاره.
- اختصاصات قاضي الحريات والاحتجاز.

- شروط الحبس الاحتجازي والحبس الاحتياطي.

٢ قرارات المجلس الدستوري الفرنسي:"*Conseil constitutionnel*"
يختص بمراقبة دستورية القوانين قبل إصدارها "رقابة سابقة" وبعد إصدارها "رقابة لاحقة عبر المسألة الأولوية للدستورية ."*QPC*"ويُستخدم في الدراسة ما هو متحقق من قراراته في المسائل المتعلقة بالحرية الفردية، ولا سيما:

- القرار رقم ٢٠١١-٦٢٥ DC الصادر في ١٠ مارس ٢٠١١ بشأن الحبس الاحتجازي.
- القرار رقم ٢٠١٠-٢٥ QPC الصادر في ١٦ سبتمبر ٢٠١٠ بشأن الحبس الاحتجازي.

ويُشترط في استخدام هذه القرارات: تحديد المسألة التي تناولها كل قرار بدقة، وعدم نسبة قاعدة عامة إلى حكم تناول مسألة إجرائية محددة، وبيان النص التشريعي محل الرقابة، والحق الدستوري الذي استند إليه المجلس، وطبيعة العيب الذي رآه، والأثر الذي رتبه على النص المطعون فيه.

٣ أحكام المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان "*Cour européenne des droits de l'homme*":

تختص بالفصل في الدعاوى المرفوعة ضد الدول الأعضاء في مجلس أوروبا، ومنها فرنسا، في شأن انتهاكات الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان. ويُستخدم في الدراسة ما هو متحقق من أحكامها في المسائل المتعلقة بالحق في الحرية والأمن "المادة ٥ من الاتفاقية"، والحق في محاكمة عادلة "المادة ٦". وقد أصدرت المحكمة عشرات الأحكام ضد فرنسا في هذا الشأن، مما دفع المشرع الفرنسي إلى تعديل تشريعاته.

٤ المبادئ القضائية المستقرة:

في النظام الفرنسي، تُعد السوابق القضائية المستقرة مصدراً مهماً للقانون، وإن لم تكن ملزمة بالمعنى الأنجلوسكسوني. ويُستخدم في الدراسة ما هو مستقر من مبادئ محكمة النقض في المسائل الإجرائية.

خامساً: حدود استخدام المصادر القضائية

- **التحقق من البيانات :**لا يجوز إدراج حكم دون التحقق من رقمه وتاريخه ومضمونه ومبدئه.
- **عدم التعميم :**لا يجوز تعميم مبدأ مستخلص من واقعة محددة على جميع الحالات دون مراعاة ظروفها.
- **مراعاة الزمن :**لا يجوز تطبيق مبدأ قضائي صدر في ظل تشريع قديم على تشريع جديد دون فحص مدى انطباقه.
- **التصريح بحدود التحقق :**إذا تعذر التحقق من حكم أو مبدأ، فيجب التصريح بذلك بدلاً من افتراضه.

المطلب الثالث: المصادر الفقهية

أولاً: تعريف المصادر الفقهية ونطاقها

تُعد المصادر الفقهية المصدر الثالث الذي تُبنى عليه الدراسة، إذ تقدم تحليلاً وتفسيراً ونقداً للنصوص التشريعية والأحكام القضائية، وتساعد على فهم الخلفيات النظرية والمقارنة. ويشمل هذا النوع من المصادر:

- **الكتب المتخصصة :**الشروح القانونية، والمؤلفات الجامعية، والموسوعات القانونية.
- **الرسائل الجامعية :**رسائل الماجستير والدكتوراه في المسائل ذات الصلة.
- **الأبحاث المحكمة :**المقالات المنشورة في المجلات العلمية المحكمة.
- **الدراسات المقارنة :**التي تتناول موضوع الدراسة في أكثر من نظام قانوني.
- **المعاجم القانونية :**التي تضبط المصطلحات وتحدد دلالاتها.

ولا تُستخدم المصادر الفقهية لإثبات وجود القاعدة القانونية "فهذا شأن المصادر التشريعية"، ولا لإثبات كيفية تطبيقها "فهذا شأن المصادر القضائية"، بل تُستخدم لفهم الخلفيات النظرية، وتحليل الاتجاهات، وتقييم الحلول، واقتراح البدائل.

ثانياً: المصادر الفقهية في النظام اليمني

١ الشروح القانونية اليمنية:

توجد بعض الشروح والدراسات التي تتناول قانون الإجراءات الجزائية اليمني، لكنها محدودة مقارنة بالنظامين المصري والفرنسي. ويُستخدم في الدراسة ما هو متحقق من هذه الشروح، مع التصريح بحدود توافرها.

٢ الرسائل الجامعية اليمنية:

توجد رسائل جامعية في الجامعات اليمنية تتناول موضوعات ذات صلة، ويُستخدم في الدراسة ما هو متاح ومتحقق منها.

٣ الدراسات المقارنة التي تتناول النظام اليمني:

توجد بعض الدراسات التي تقارن بين النظام اليمني وأنظمة أخرى، ويُستخدم في الدراسة ما هو متحقق منها.

٤ التحديات:

- قلة الإنتاج الفقهي المتخصص في القانون اليمني.
- عدم توافر قواعد بيانات شاملة للرسائل والأبحاث.
- الاعتماد في بعض الأحيان على مصادر عامة غير متخصصة.

ولهذا، يجب التصريح بحدود ما أمكن التحقق منه، وعدم الاعتماد على مصادر غير متخصصة لإثبات مسائل قانونية دقيقة.

ثالثاً: المصادر الفقهية في النظام المصري

١ الشروح القانونية المصرية:

توجد شروح كثيرة ومتنوعة لقانون الإجراءات الجنائية المصري، قديمها وحديثها. ويُستخدم في الدراسة ما هو متحقق من هذه الشروح، مع مراعاة تاريخpublication ، ومدى تحديثها للقانون الجديد "٢٠٢٥/١٧٤".

٢ الرسائل الجامعية المصرية:

توجد رسائل جامعية كثيرة في الجامعات المصرية تتناول موضوعات ذات صلة "كالتفتيش، والقبض، والحبس الاحتياطي، والرقابة القضائية"، ويُستخدم في الدراسة ما هو متاح ومتحقق منها.

٣ الأبحاث المحكمة المصرية:

تُنشر في مجلات قانونية محكمة "كمجلة القانون والاقتصاد، ومجلة العلوم القانونية والاقتصادية"، ويُستخدم في الدراسة ما هو متحقق منها.

٤ الدراسات المقارنة:توجد دراسات مصرية تقارن بين النظام المصري وأنظمة أخرى "كالنظام الفرنسي والإنجليزي"، ويُستخدم في الدراسة ما هو متحقق منها.

٥ المعاجم القانونية:تُستخدم لضبط المصطلحات القانونية، مع مراعاة اختلاف الدلالات بين الأنظمة.

رابعاً: المصادر الفقهية في النظام الفرنسي

١ الشروح القانونية الفرنسية:توجد شروح كثيرة ومتنوعة لقانون الإجراءات الجنائية الفرنسي، تُعد مرجعاً أساسياً للباحثين. ويُستخدم في الدراسة ما هو متحقق منها، مع مراعاة تحديثها للتعديلات التشريعية المتعاقبة.

٢ الرسائل الجامعية الفرنسية:توجد رسائل جامعية كثيرة في الجامعات الفرنسية تتناول موضوعات ذات صلة، ويُستخدم في الدراسة ما هو متاح ومتحقق منها.

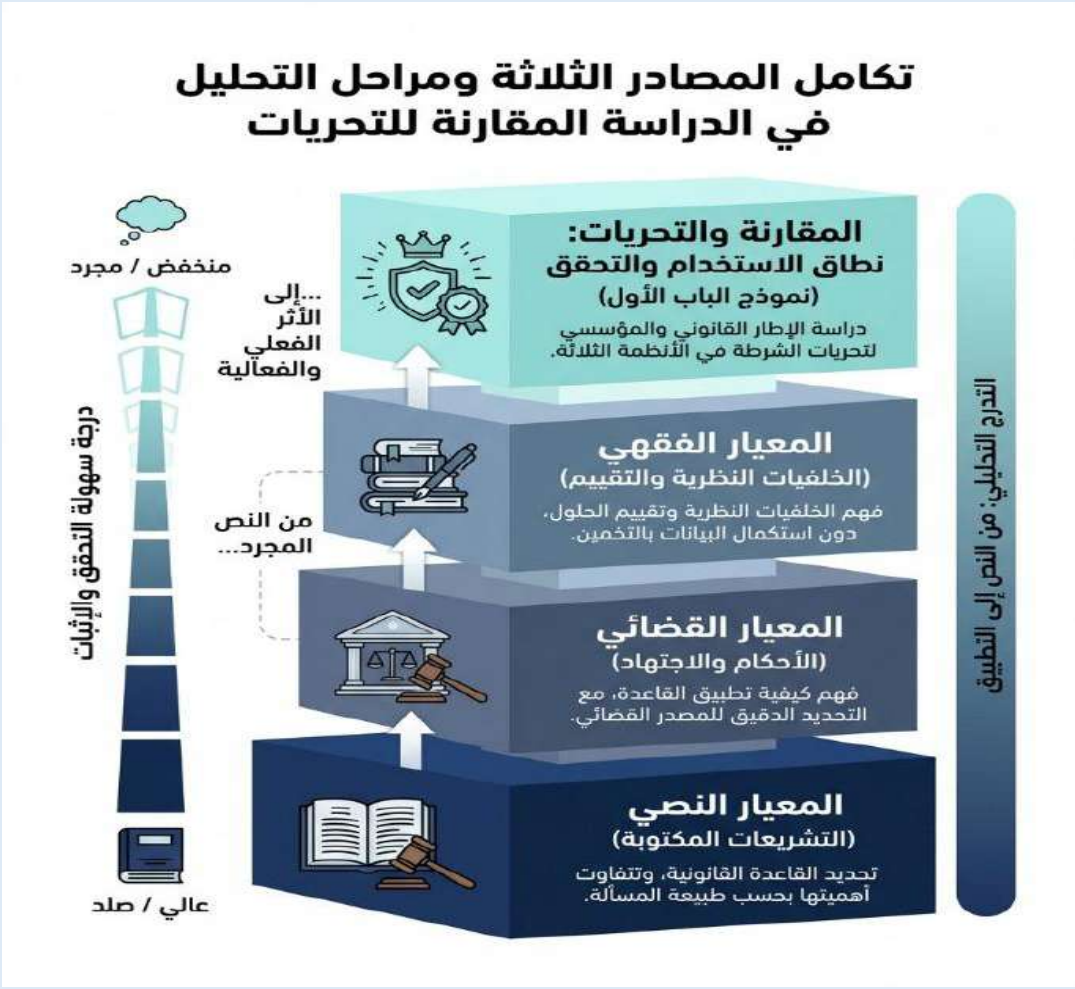
٣ الأبحاث المحكمة الفرنسية:تُنشر في مجلات قانونية محكمة "كـ *Revue de science criminelle et de droit pénal comparé*، و*Recueil Dalloz*"، ويُستخدم في الدراسة ما هو متحقق منها.

٤ المعاجم القانونية الفرنسية:تُستخدم لضبط المصطلحات الفرنسية بدقة، مع الاستعانة بالمعجم المرفق "law_564pdf" الذي يقدم ترجمات عربية للمصطلحات.

٥ الدراسات المقارنة: توجد دراسات فرنسية تقارن بين النظام الفرنسي وأنظمة أخرى، ويُستخدم في الدراسة ما هو متحقق منها.

خامساً: حدود استخدام المصادر الفقهية

- **عدم الاعتماد على المصادر الثانوية عند توافر الأصل :** فإذا كان النص التشريعي أو الحكم القضائي متاحاً، فلا يجوز الاعتماد على شرح فقهي بدلاً منه.
- **التمييز بين الرأي الفردي والاتجاه الغالب :** لا يجوز نسبة رأي فردي إلى مذهب كامل أو إلى اتجاه عام دون بيان.
- **مراعاة التحديث :** لا يجوز الاعتماد على شروح قديمة دون مراعاة التعديلات التشريعية اللاحقة.
- **عدم الاعتماد على مصادر غير متخصصة :** كالمدونات أو المواقع غير الموثوقة، لإثبات مسائل قانونية دقيقة.
- **التصريح بحدود التحقق :** إذا تعذر الوصول إلى مصدر أصلي، فيجب التصريح بذلك، والاستعانة بمصدر بديل موثوق، مع عدم الإيحاء بأن الباحث اطلع على الأصل.



قائمة المراجع

أولاً: المصادر التشريعية

١. الجمهورية اليمنية، الدستور اليمني لسنة ١٩٩١ وتعديلاته.
٢. الجمهورية اليمنية، قانون الإجراءات الجزائية رقم "١٣" لسنة ١٩٩٤
٣. الجمهورية اليمنية، قانون السلطة القضائية رقم "١" لسنة ١٩٩٠.
٤. جمهورية مصر العربية، الدستور المصري لسنة ٢٠١٤ "المعدل".
٥. جمهورية مصر العربية، قانون الإجراءات الجنائية رقم "١٧٤" لسنة ٢٠٢٥
٦. جمهورية مصر العربية، قانون الإجراءات الجنائية رقم "١٥٠" لسنة ١٩٥٠ "الملغى".
٧. فرنسا، الدستور الفرنسي لسنة ١٩٥٨، وإعلان حقوق الإنسان والمواطن لسنة ١٧٨٩
٨. فرنسا، قانون الإجراءات الجنائية."*Code de procédure pénale*"
٩. فرنسا، القانون رقم ٢٠٠٠-٥١٦ الصادر في ١٥ يونيو ٢٠٠٠.

ثانياً: المصادر القضائية

١. المجلس الدستوري الفرنسي*Conseil constitutionnel*" "، القرار رقم ٢٠١١-٦٢٥ DC الصادر في ١٠ مارس ٢٠١١
٢. المجلس الدستوري الفرنسي*Conseil constitutionnel*" "، القرار رقم ٢٠١٠-٢٥ QPC الصادر في ١٦ سبتمبر ٢٠١٠
٣. أحكام محكمة النقض المصرية المنشورة في المسائل الإجرائية "يُحدد رقم كل طعن وتاريخه في المباحث التفصيلية بعد التحقق من مصادره الأصلية".
٤. أحكام المحكمة العليا اليمنية المنشورة "في حدود ما هو متحقق".
٥. أحكام المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان في القضايا المتعلقة بفرنسا "في حدود اتصالها بموضوع الدراسة".

ثالثاً: المصادر الفقهية والمعجمية

١. محمد كمال عرفه الرخاوي، *تحريات الشرطة عن الجريمة والرقابة القضائية عليها: دراسة مقارنة موسعة مع تطبيقات قضائية حقيقية بين القانون المصري والجزائري والفرنسي* "مرجع للاستئناس بأفكاره التحليلية، دون نقل أرقام الطعون أو الإحصائيات غير المتحقق منها".
٢. *مصطلحات قانونية فرنسية خاصة بقانون الإجراءات الجنائية* "معجم ثنائي اللغة، لضبط المصطلحات".
٣. شروح ودراسات قانونية يمنية ومصرية وفرنسية "لم تُحدد مراجع بعينها، تفادياً لإدراج مراجع غير متحقق منها، على أن تُدرج في المباحث التفصيلية عند الحاجة"

المبحث الثالث: المصادر المعتمدة في كل نظام



المطلب الأول: المصادر التشريعية

أولاً: تعريف المصادر التشريعية ونطاقها

تُعد المصادر التشريعية الأساس الأول الذي تُبنى عليه الدراسة، إذ تحدد الإطار القانوني الذي يحكم تحريات الشرطة والرقابة القضائية عليها. ويشمل هذا النوع من المصادر:

- **الدساتير :**النصوص الدستورية التي تكفل الحقوق والحريات، وتحدد الضمانات الإجرائية، وترسم الحدود التي لا يجوز للمشرع تجاوزها.
- **القوانين الإجرائية :**قوانين الإجراءات الجزائية أو الجنائية، وهي المصدر الرئيسي لتنظيم سلطات الضبط القضائي والنيابة العامة والقضاء.

- **القوانين الخاصة :**التشريعات التي تنظم جرائم معينة "كالإرهاب والمخدرات والجرائم الاقتصادية" أو جهات معينة "كالأمن الوطني أو الشرطة القضائية المتخصصة"، في حدود اتصالها بموضوع الدراسة.
- **اللوائح التنظيمية :**القرارات الوزارية والتعليمات الإدارية التي تصدر تطبيقاً للقوانين، في حدود ما هو منشور ومتحقق.

ولا يقتصر استخدام المصادر التشريعية على إثبات وجود القاعدة القانونية، بل يمتد إلى فحص مضمونها، وشروط تطبيقها، ونطاقها، والتعديلات التي طرأت عليها، ومدى تعارضها أو تكاملها مع النصوص الأخرى.

ثانياً: المصادر التشريعية في النظام اليمني

١ الدستور اليمني لسنة ١٩٩١ وتعديلاته :يمثل الدستور الإطار الأعلى الذي تحكم نصوصه جميع التشريعات الأخرى. وتتجلى أهميته في الدراسة في النصوص المتعلقة بـ:

- الحرية الشخصية "المادة ١١": "الحرية الشخصية مكفولة ولا يجوز اتهام مواطن بارتكاب جريمة ولا تقييد حريته إلا بأمر من السلطات المختصة وفقاً لما جاء في هذا القانون".
- حرمة المساكن "المادة ١٢": "للمساكن ودور العبادة ودور العلم حرمة فلا يجوز مراقبتها أو تفتيشها إلا بمقتضى أمر مسبب من النيابة العامة وفقاً لما جاء بهذا القانون".
- حرية وسرية المراسلات "المادة ٢/١٢": "حرية وسرية المراسلات البريدية والسلكية واللاسلكية وكافة وسائل الاتصال مكفولة وفقاً للدستور".
- قرينة البراءة "المادة ٤": "المتهم برئ حتى تثبت إدانته ويفسر الشك لمصلحة المتهم".
- حظر التعذيب "المادة ٦": "يحظر تعذيب المتهم أو معاملته بطريقة غير إنسانية... وكل قول يثبت أنه صدر من أحد المتهمين أو الشهود تحت وطأة شيء مما ذكر يهدر ولا يعول عليه".

وتمثل هذه النصوص الدستورية مرجعاً أساسياً لتقييم مشروعية الإجراءات التشريعية والتنفيذية، وللرقابة على مدى توافق قانون الإجراءات الجزائية مع الضمانات الدستورية.

٢ قانون الإجراءات الجزائية رقم "١٣" لسنة ١٩٩٤ :هو المصدر التشريعي الرئيسي في الدراسة، وقد سبق تحليله في المبحث الأول. ويشمل استخدامه في هذه الدراسة المواد المتعلقة بـ:

- الضبط القضائي "م ٨٤-٨٦".
- جمع الاستدلالات "م ٩١-٩٢".
- التلبس والقبض "م ٩٨-١٠٥".
- التفتيش "م ١٣٢-١٤٦".

- الحبس الاحتياطي "م ١٨٤-١٩٠".
- الرقابة على التحقيق "م ٢٢٥-٢٢٩".

٣ قانون السلطة القضائية رقم "١" لسنة ١٩٩٠ :ينظم اختصاصات المحاكم والنيابة العامة، وتكوينها، وضمانات استقلالها. ويُستخدم في الدراسة لتحديد:

- اختصاصات النيابة العامة في الإشراف على الضبط القضائي.
- اختصاصات قاضي الموضوع في الرقابة على مشروعية الإجراءات.
- ضمانات استقلال القضاء، وأثرها في فعالية الرقابة.

٤ التشريعات الخاصة ذات الصلة :في حدود اتصالها بموضوع الدراسة، مثل:

- قانون مكافحة الإرهاب "إن وجد بنص نافذ متحقق".
- قوانين الجرائم المستحدثة "كجرائم المعلوماتية أو الاتجار بالبشر".
- اللوائح التنظيمية لأعمال الضبط القضائي.

ويُشترط في استخدام هذه التشريعات: التحقق من نصوصها النافذة، وعدم افتراض أن كل تشريع خاص يعدل القواعد العامة في جميع المسائل، وبيان نطاق تطبيقها وعلاقتها بالقانون العام.

ثالثاً: المصادر التشريعية في النظام المصري

١ الدستور المصري لسنة ٢٠١٤ "المعدل" :يتضمن نصوصاً جوهرية تتعلق بموضوع الدراسة، منها:

- المادة "٥٤": "الحرية الشخصية حق طبيعي، وهي مصونة لا تمس. وفيما عدا حالة التلبس، لا يجوز القبض على أي إنسان أو تفتيشه أو حبسه أو تقييد حريته بأي قيد إلا بأمر قضائي مسبب".
- المادة "٥٧": "للحياة الخاصة حرمة، وهي مصونة لا تمس. وللمراسلات البريدية والبرقية والإلكترونية والمحادثات الهاتفية وغيرها من وسائل الاتصال السري حرمة... ولا يجوز مراقبتها أو الاطلاع عليها إلا بأمر قضائي مسبب ولمدة محددة".
- المادة "٥٨": "للمساكن حرمة... ولا يجوز دخولها ولا تفتيشها إلا بأمر قضائي مسبب".

وتمثل هذه النصوص مرجعاً دستورياً لتقييم مدى توافق قانون الإجراءات الجنائية الجديد "٢٠٢٥/١٧٤" مع الضمانات الدستورية، وخاصة في المسائل المتعلقة بالتفتيش والمراقبة والحبس الاحتياطي.

٢ قانون الإجراءات الجنائية رقم "١٧٤" لسنة ٢٠٢٥ :هو المصدر التشريعي الرئيسي في الدراسة بالنسبة للنظام المصري، وقد حل محل القانون القديم رقم "١٥٠" لسنة ١٩٥٠. ويشمل استخدامه المواد المتعلقة بـ:

- مأموري الضبط القضائي "م ٢٤-٢٦".
- جمع الاستدلالات "م ٣٢".
- القبض والضمانات "م ٣٧-٤١".
- التفتيش "م ٧٦".
- التقنيات الحديثة "م ٨٠".
- الاستجواب وحضور المحامي "م ١٠٥".
- الحبس الاحتياطي "م ١١٢-١٢١".

٣ قانون الإجراءات الجنائية رقم "١٥٠" لسنة ١٩٥٠ "الملغى": يُستخدم في الدراسة بالنسبة إلى الأحكام والفترات التي ظل فيها واجب التطبيق، وفقاً للأحكام الانتقالية في القانون الجديد "المواد ٢-٣". ويُستخدم أيضاً للمقارنة بين القانون القديم والجديد، وبيان مدى التطور الذي أدخله المشرع المصري.

٤ التشريعات الخاصة ذات الصلة: مثل:

- قانون العقوبات المصري، في المواد المتعلقة بالجرائم التي تطبق عليها إجراءات التحري الخاصة.
- قانون تنظيم الاتصالات، في المواد المتعلقة بالمراقبة التقنية.
- قوانين مكافحة الإرهاب وغسل الأموال، في حدود اتصالها بموضوع الدراسة.

رابعاً: المصادر التشريعية في النظام الفرنسي

١ الدستور الفرنسي لسنة ١٩٥٨، وإعلان حقوق الإنسان والمواطن لسنة ١٧٨٩: يمثل هذان النصان معاً الإطار الدستوري الفرنسي، ويستند إليهما المجلس الدستوري في رقابته على القوانين الإجرائية. ومن أهم النصوص ذات الصلة:

- المادة "٦٦" من الدستور: "لا يجوز تقييد حرية أحد تعسفاً. والسلطة القضائية حامية الحرية الفردية".
- المادة "٧" من إعلان ١٧٨٩: "لا يجوز اتهام أي شخص أو القبض عليه أو حبسه إلا في الحالات التي يحددها القانون ووفقاً للإجراءات التي رسمها".
- المادة "٩" من إعلان ١٧٨٩: "كل شخص بريء حتى تثبت إدانته".

٢ قانون الإجراءات الجنائية: "*Code de procédure pénale*" هو المصدر التشريعي الرئيسي في الدراسة بالنسبة للنظام الفرنسي. ويشمل استخدامه النصوص المنظمة لـ:

- البحث الأولي."*enquête préliminaire*"
- تحقيق التلبس."*enquête de flagrance*"
- التحقيق القضائي."*instruction judiciaire*"
- اختصاصات قاضي الحريات والاحتجاز "*Juge des libertés et de la détention*".

- الحبس الاحتجازي "*garde à vue*" والحبس الاحتياطي "*détention provisoire*".
- التفتيش ومراقبة الاتصالات.

ويُشترط في استخدام هذه النصوص: التحقق من الصيغة النافذة، ومراعاة التعديلات المتعاقبة، وضبط المصطلحات الفرنسية بدقة، مع تقديم ترجمة عربية موثوقة لها "بالاستعانة بالمعجم المرفق"، وعدم مساواتها بمصطلحات عربية تختلف عنها في الدلالة القانونية.

٣ القانون رقم ٢٠٠٠-٥١٦ الصادر في ١٥ يونيو ٢٠٠٠ :المتعلق بتعزيز حماية قرينة البراءة وحقوق الضحايا، وهو النص المنشئ لقاضي الحريات والاحتجاز. ويُستخدم في الدراسة لفهم نشأة هذه المؤسسة، وتطور اختصاصاتها، والسياق التشريعي الذي أدى إلى إنشائها.

٤ التشريعات الخاصة ذات الصلة :مثل:

- قانون مكافحة الإرهاب الفرنسي.
- قانون العقوبات الفرنسي."*Code pénal*"
- قوانين تنظيم الشرطة الوطنية والدرك الوطني.

خامساً: حدود استخدام المصادر التشريعية

- **التحقق من النفاذ :**لا يجوز الاعتماد على نص ملغى أو معدل دون بيان ذلك.
- **التناص :**يجب فحص العلاقة بين النصوص العامة والنصوص الخاصة، وعدم افتراض أن كل نص خاص يعدل النص العام.
- **الدقة في الإحالة :**يجب إسناد كل نص إلى موضعه الصحيح "اسم التشريع، رقمه، سنة صدوره، رقم المادة".
- **عدم الخلط بين النص والتفسير :**يجب التمييز بين مضمون النص القانوني والتفسير الفقهي أو القضائي له.

المطلب الثاني: المصادر القضائية

أولاً: تعريف المصادر القضائية ونطاقها

تُعد المصادر القضائية المصدر الثاني الذي تُبنى عليه الدراسة، إذ تكشف كيفية تفسير النصوص التشريعية وتطبيقها على الوقائع، وتحدد المعايير العملية التي لم ينص عليها المشرع صراحة. ويشمل هذا النوع من المصادر:

- **أحكام المحاكم العليا :**كأحكام المحكمة العليا في اليمن، ومحكمة النقض في مصر وفرنسا، في المسائل الإجرائية.
- **أحكام المحاكم الدستورية :**كأحكام المحكمة الدستورية العليا في مصر، والمجلس الدستوري في فرنسا، في المسائل المتعلقة بالحقوق والحريات.

- **أحكام المحاكم الدولية :**كأحكام المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان في القضايا المتعلقة بفرنسا، في حدود اتصالها بموضوع الدراسة.
- **المبادئ القضائية المستقرة :**التي تتكرر في أحكام متعددة، وتشكل اتجاهاً قضائياً مستقراً.

ولا تقتصر الاستفادة من المصادر القضائية على استخلاص القاعدة القانونية، بل تمتد إلى فهم منطق القاضي، والأسس التي بنى عليها حكمه، وحدود تطبيق المبدأ، ومدى استقراره.

ثانياً: المصادر القضائية في النظام اليمني

١ أحكام المحكمة العليا اليمنية :تُعد المحكمة العليا أعلى جهة قضائية في اليمن، وتختص بالفصل في الطعون بالنقض في الأحكام الصادرة من محاكم الاستئناف. ويُستخدم في الدراسة ما هو منشور ومتحقق من أحكامها في المسائل الإجرائية، ولا سيما:

- بطلان الإجراءات وآثاره.
- الرقابة على مشروعية القبض والتفتيش.
- تفسير نصوص قانون الإجراءات الجزائية.

٢ أحكام محاكم الاستئناف :تختص محاكم الاستئناف بالفصل في الطعون في الأحكام الصادرة من المحاكم الابتدائية، وتختص أيضاً بالنظر في الطعون في قرارات الحبس الاحتياطي "م ٢٢٥ من قانون الإجراءات الجزائية". ويُستخدم في الدراسة ما هو منشور ومتحقق من أحكامها في المسائل المتعلقة بالرقابة على التحريات.

٣ المبادئ القضائية المستقرة :في حدود ما هو موثق، يمكن الاستفادة من المبادئ التي استقر عليها القضاء اليمني في تفسير بعض نصوص قانون الإجراءات الجزائية، مع التصريح بحدود التحقق.

٤ التحديات :تواجه الاستفادة من المصادر القضائية اليمنية تحديات، منها:

- عدم انتظام نشر الأحكام القضائية.
- عدم توافر قواعد بيانات شاملة.
- تأثر بعض الأحكام بالظروف الأمنية والمؤسسية.

ولهذا، يجب التصريح بحدود ما أمكن التحقق منه، وعدم افتراض وجود اتجاه قضائي مستقر في مسألة معينة دون دليل.

ثالثاً: المصادر القضائية في النظام المصري

١ أحكام محكمة النقض المصرية :تُعد محكمة النقض أعلى جهة قضائية في مصر، وتختص بالفصل في الطعون بالنقض في الأحكام الصادرة من محاكم الجنايات والجنح. وقد طوّر قضاؤها منظومة غنية من المبادئ في المسائل الإجرائية، ومنها:

- مبدأ "الجدية السابقة" للتحريات: صحة إذن التفتيش أو القبض تتوقف على أن يكون مسبوقاً بتحريات جدية تسوغ إصداره.
- بطلان الإذن المبني على تحريات غير جدية، وبطلان الآثار المترتبة على تنفيذه.
- التمييز بين بطلان الإذن وبطلان إجراءات تنفيذه.
- ضوابط تفتيش المساكن في غير حالة التلبس.

ويُشترط في استخدام هذه الأحكام: التحقق من بيانات كل حكم "رقم الطعن، تاريخ الجلسة، المبدأ المستفاد"، وعدم نقل عبارة من حكم يتعلق بواقعة محددة ثم تقديمها بوصفها قاعدة عامة، ومراعاة أثر القانون الجديد "٢٠٢٥/١٧٤" على استمرار بعض المبادئ.

٢ أحكام المحكمة الدستورية العليا المصرية :تختص بالفصل في دستورية القوانين واللوائح. ويُستخدم في الدراسة ما هو منشور ومتحقق من أحكامها في المسائل المتعلقة بالحرية الشخصية وحرمة المساكن وسرية المراسلات، وأثرها في تفسير نصوص قانون الإجراءات الجنائية.

٣ التحديات:

- الحاجة إلى التحقق من انطباق المبادئ القديمة على القانون الجديد "٢٠٢٥/١٧٤"، لأن بعضها قد يكون قد صدر في ظل القانون القديم "١٩٥٠/١٥٠".
- عدم نشر جميع الأحكام، مما يستلزم الاعتماد على ما هو متاح فقط.

رابعاً: المصادر القضائية في النظام الفرنسي

١ أحكام محكمة النقض الفرنسية :"*Cour de cassation*" وخاصة الغرفة الجنائية *Chambre criminelle*""، التي تختص بالفصل في الطعون في الأحكام الجنائية. ويُستخدم في الدراسة ما هو منشور ومتحقق من أحكامها في المسائل المتعلقة بـ:

- شروط صحة إجراءات البحث الأولي وتحقيق التلبس.
- بطلان الإجراءات وآثاره.
- اختصاصات قاضي الحريات والاحتجاز.
- شروط الحبس الاحتجازي والحبس الاحتياطي.

٢ قرارات المجلس الدستوري الفرنسي :"*Conseil constitutionnel*" يختص بمراقبة دستورية القوانين قبل إصدارها "رقابة سابقة" وبعد إصدارها "رقابة لاحقة عبر المسألة الأولوية للدستورية ."*QPC*"ويُستخدم في الدراسة ما هو متحقق من قراراته في المسائل المتعلقة بالحرية الفردية، ولا سيما:

- القرار رقم ٢٠١١-٦٢٥ DC الصادر في ١٠ مارس ٢٠١١ بشأن الحبس الاحتجازي.

- القرار رقم ٢٠١٠-٢٥ QPC الصادر في ١٦ سبتمبر ٢٠١٠ بشأن الحبس الاحتجازي.

ويُشترط في استخدام هذه القرارات: تحديد المسألة التي تناولها كل قرار بدقة، وعدم نسبة قاعدة عامة إلى حكم تناول مسألة إجرائية محددة، وبيان النص التشريعي محل الرقابة، والحق الدستوري الذي استند إليه المجلس، وطبيعة العيب الذي رآه، والأثر الذي رتبه على النص المطعون فيه.

٣ أحكام المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان "*Cour européenne des droits de l'homme*": تختص بالفصل في الدعاوى المرفوعة ضد الدول الأعضاء في مجلس أوروبا، ومنها فرنسا، في شأن انتهاكات الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان. ويُستخدم في الدراسة ما هو متحقق من أحكامها في المسائل المتعلقة بالحق في الحرية والأمن "المادة ٥ من الاتفاقية"، والحق في محاكمة عادلة "المادة ٦". وقد أصدرت المحكمة عشرات الأحكام ضد فرنسا في هذا الشأن، مما دفع المشرع الفرنسي إلى تعديل تشريعاته.

٤ المبادئ القضائية المستقرة : في النظام الفرنسي، تُعد السوابق القضائية المستقرة مصدراً مهماً للقانون، وإن لم تكن ملزمة بالمعنى الأنجلوسكسوني. ويُستخدم في الدراسة ما هو مستقر من مبادئ محكمة النقض في المسائل الإجرائية.

خامساً: حدود استخدام المصادر القضائية

- **التحقق من البيانات :** لا يجوز إدراج حكم دون التحقق من رقمه وتاريخه ومضمونه ومبدئه.
- **عدم التعميم :** لا يجوز تعميم مبدأ مستخلص من واقعة محددة على جميع الحالات دون مراعاة ظروفها.
- **مراعاة الزمن :** لا يجوز تطبيق مبدأ قضائي صدر في ظل تشريع قديم على تشريع جديد دون فحص مدى انطباقه.
- **التصريح بحدود التحقق :** إذا تعذر التحقق من حكم أو مبدأ، فيجب التصريح بذلك بدلاً من افتراضه.

المطلب الثالث: المصادر الفقهية

أولاً: تعريف المصادر الفقهية ونطاقها

تُعد المصادر الفقهية المصدر الثالث الذي تُبنى عليه الدراسة، إذ تقدم تحليلاً وتفسيراً ونقداً للنصوص التشريعية والأحكام القضائية، وتساعد على فهم الخلفيات النظرية والمقارنة. ويشمل هذا النوع من المصادر:

- **الكتب المتخصصة :** الشروح القانونية، والمؤلفات الجامعية، والموسوعات القانونية.
- **الرسائل الجامعية :** رسائل الماجستير والدكتوراه في المسائل ذات الصلة.

- **الأبحاث المحكمة :**المقالات المنشورة في المجلات العلمية المحكمة.
- **الدراسات المقارنة :**التي تتناول موضوع الدراسة في أكثر من نظام قانوني.
- **المعاجم القانونية :**التي تضبط المصطلحات وتحدد دلالاتها.

ولا تُستخدم المصادر الفقهية لإثبات وجود القاعدة القانونية "فهذا شأن المصادر التشريعية"، ولا لإثبات كيفية تطبيقها "فهذا شأن المصادر القضائية"، بل تُستخدم لفهم الخلفيات النظرية، وتحليل الاتجاهات، وتقييم الحلول، واقتراح البدائل.

ثانياً: المصادر الفقهية في النظام اليمني

١ الشروح القانونية اليمنية :توجد بعض الشروح والدراسات التي تتناول قانون الإجراءات الجزائية اليمني، لكنها محدودة مقارنة بالنظامين المصري والفرنسي. ويُستخدم في الدراسة ما هو متحقق من هذه الشروح، مع التصريح بحدود توافرها.

٢ الرسائل الجامعية اليمنية :توجد رسائل جامعية في الجامعات اليمنية تتناول موضوعات ذات صلة، ويُستخدم في الدراسة ما هو متاح ومتحقق منها.

٣ الدراسات المقارنة التي تتناول النظام اليمني :توجد بعض الدراسات التي تقارن بين النظام اليمني وأنظمة أخرى، ويُستخدم في الدراسة ما هو متحقق منها.

٤ التحديات:

- قلة الإنتاج الفقهي المتخصص في القانون اليمني.
- عدم توافر قواعد بيانات شاملة للرسائل والأبحاث.
- الاعتماد في بعض الأحيان على مصادر عامة غير متخصصة.

ولهذا، يجب التصريح بحدود ما أمكن التحقق منه، وعدم الاعتماد على مصادر غير متخصصة لإثبات مسائل قانونية دقيقة.

ثالثاً: المصادر الفقهية في النظام المصري

١ الشروح القانونية المصرية :توجد شروح كثيرة ومتنوعة لقانون الإجراءات الجنائية المصري، قديمها وحديثها. ويُستخدم في الدراسة ما هو متحقق من هذه الشروح، مع مراعاة تاريخpublication ، ومدى تحديثها للقانون الجديد "٢٠٢٥/١٧٤".

٢ الرسائل الجامعية المصرية :توجد رسائل جامعية كثيرة في الجامعات المصرية تتناول موضوعات ذات صلة "كالتفتيش، والقبض، والحبس الاحتياطي، والرقابة القضائية"، ويُستخدم في الدراسة ما هو متاح ومتحقق منها.

٣ الأبحاث المحكمة المصرية :تُنشر في مجلات قانونية محكمة "كمجلة القانون والاقتصاد، ومجلة العلوم القانونية والاقتصادية"، ويُستخدم في الدراسة ما هو متحقق منها.

٤ الدراسات المقارنة :توجد دراسات مصرية تقارن بين النظام المصري وأنظمة أخرى "كالنظام الفرنسي والإنجليزي"، ويُستخدم في الدراسة ما هو متحقق منها.

٥ المعاجم القانونية :تُستخدم لضبط المصطلحات القانونية، مع مراعاة اختلاف الدلالات بين الأنظمة.

رابعاً: المصادر الفقهية في النظام الفرنسي

١ الشروح القانونية الفرنسية :توجد شروح كثيرة ومتنوعة لقانون الإجراءات الجنائية الفرنسي، تُعد مرجعاً أساسياً للباحثين. ويُستخدم في الدراسة ما هو متحقق منها، مع مراعاة تحديثها للتعديلات التشريعية المتعاقبة.

٢ الرسائل الجامعية الفرنسية :توجد رسائل جامعية كثيرة في الجامعات الفرنسية تتناول موضوعات ذات صلة، ويُستخدم في الدراسة ما هو متاح ومتحقق منها.

٣ الأبحاث المحكمة الفرنسية :تُنشر في مجلات قانونية محكمة "كـ *Revue de science criminelle et de droit pénal comparé*، و*Recueil Dallozs*"، ويُستخدم في الدراسة ما هو متحقق منها.

٤ المعاجم القانونية الفرنسية :تُستخدم لضبط المصطلحات الفرنسية بدقة، مع الاستعانة بالمعجم المرفق "law_564pdf" الذي يقدم ترجمات عربية للمصطلحات.

٥ الدراسات المقارنة :توجد دراسات فرنسية تقارن بين النظام الفرنسي وأنظمة أخرى، ويُستخدم في الدراسة ما هو متحقق منها.

خامساً: حدود استخدام المصادر الفقهية

- **عدم الاعتماد على المصادر الثانوية عند توافر الأصل :**فإذا كان النص التشريعي أو الحكم القضائي متاحاً، فلا يجوز الاعتماد على شرح فقهي بدلاً منه.
- **التمييز بين الرأي الفردي والاتجاه الغالب :**لا يجوز نسبة رأي فردي إلى مذهب كامل أو إلى اتجاه عام دون بيان.
- **مراعاة التحديث :**لا يجوز الاعتماد على شروح قديمة دون مراعاة التعديلات التشريعية اللاحقة.
- **عدم الاعتماد على مصادر غير متخصصة :**كالمدونات أو المواقع غير الموثوقة، لإثبات مسائل قانونية دقيقة.
- **التصريح بحدود التحقق :**إذا تعذر الوصول إلى مصدر أصلي، فيجب التصريح بذلك، والاستعانة بمصدر بديل موثوق، مع عدم الإيحاء بأن الباحث اطلع على الأصل.



قائمة المراجع

أولاً: المصادر التشريعية

١. الجمهورية اليمنية، الدستور اليمني لسنة ١٩٩١ وتعديلاته.
٢. الجمهورية اليمنية، قانون الإجراءات الجزائية رقم "١٣" لسنة ١٩٩٤
٣. الجمهورية اليمنية، قانون السلطة القضائية رقم "١" لسنة ١٩٩٠.
٤. جمهورية مصر العربية، الدستور المصري لسنة ٢٠١٤ "المعدل".
٥. جمهورية مصر العربية، قانون الإجراءات الجنائية رقم "١٧٤" لسنة ٢٠٢٥
٦. جمهورية مصر العربية، قانون الإجراءات الجنائية رقم "١٥٠" لسنة ١٩٥٠ "الملغى".
٧. فرنسا، الدستور الفرنسي لسنة ١٩٥٨، وإعلان حقوق الإنسان والمواطن لسنة ١٧٨٩
٨. فرنسا، قانون الإجراءات الجنائية."*Code de procédure pénale*"
٩. فرنسا، القانون رقم ٢٠٠٠-٥١٦ الصادر في ١٥ يونيو ٢٠٠٠.

ثانياً: المصادر القضائية

١. المجلس الدستوري الفرنسي*Conseil constitutionnel*" "، القرار رقم ٢٠١١-٦٢٥ DC الصادر في ١٠ مارس ٢٠١١
٢. المجلس الدستوري الفرنسي*Conseil constitutionnel*" "، القرار رقم ٢٠١٠-٢٥ QPC الصادر في ١٦ سبتمبر ٢٠١٠
٣. أحكام محكمة النقض المصرية المنشورة في المسائل الإجرائية "يُحدد رقم كل طعن وتاريخه في المباحث التفصيلية بعد التحقق من مصادره الأصلية".

٤. أحكام المحكمة العليا اليمنية المنشورة "في حدود ما هو متحقق".
٥. أحكام المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان في القضايا المتعلقة بفرنسا "في حدود اتصالها بموضوع الدراسة".

ثالثاً: المصادر الفقهية والمعجمية

١. محمد كمال عرفه الرخاوي، *تحريات الشرطة عن الجريمة والرقابة القضائية عليها: دراسة مقارنة موسعة مع تطبيقات قضائية حقيقية بين القانون المصري والجزائري والفرنسي* "مرجع للاستئناس بأفكاره التحليلية، دون نقل أرقام الطعون أو الإحصائيات غير المتحقق منها".
٢. *مصطلحات قانونية فرنسية خاصة بقانون الإجراءات الجنائية* "معجم ثنائي اللغة، لضبط المصطلحات".
٣. شروح ودراسات قانونية يمنية ومصرية وفرنسية "لم تُحدد مراجع بعينها، تفادياً لإدراج مراجع غير متحقق منها، على أن تُدرج في المباحث التفصيلية عند الحاجة".

المبحث الرابع: حدود المقارنة وكيفية التعامل مع اختلاف المصطلحات

تمهيد

لا تكتمل سلامة المنهج المقارن بتحديد المعايير والمصادر فحسب، بل تستلزم أيضاً وعياً صريحاً بحدود المقارنة نفسها، وبالكيفية التي تُعالج بها الفروق الاصطلاحية والمؤسسية بين الأنظمة محل الدراسة. فالدراسة المقارنة بين اليمن ومصر وفرنسا تضع الباحث أمام ثلاثة أنظمة تنتمي إلى تقاليد قانونية مختلفة، وتستخدم مصطلحات قانونية غير متطابقة الدلالة، وتقوم على بنى مؤسسية متفاوتة في التطور والاختصاص. وإغفال هذه الفروق يُفضي إلى مقارنة شكلية مضللة، تُقارن فيها المؤسسات من حيث أسماؤها لا من حيث وظائفها، وتُسند فيها الأحكام من نظام إلى آخر دون مراعاة لسياقها.

ومن ثم، يعالج هذا المبحث ثلاثة جوانب جوهرية: حدود المقارنة الموضوعية والزمنية، وتوحيد المصطلحات القانونية، والفروق المؤسسية بين الأنظمة الثلاثة. والغاية من ذلك ليست إعاقة المقارنة، بل ضبطها علمياً، بحيث تكون النتائج المستخلصة منها قابلة للتحقق، ولا تتجاوز حدود ما تسمح به المعطيات المتاحة.

المطلب الأول: حدود المقارنة "الموضوعية والزمنية"

أولاً: الحدود الموضوعية للمقارنة

يُقصد بالحدود الموضوعية للمقارنة تحديد نطاق المسائل التي تدخل في الدراسة، والمسائل التي تخرج عنها، والالتزام بعدم تجاوز هذا النطاق. فالمقارنة بين الأنظمة الثلاثة ليست مقارنة بين أنظمة العدالة الجنائية بأكملها، بل هي مقارنة محددة بموضوع "تحريات الشرطة عن الجريمة والرقابة القضائية عليها".

ويترتب على ذلك تحديد دقيق لما يدخل في الدراسة وما يخرج عنها:

ما يدخل في الدراسة:

- سلطات مأموري الضبط القضائي في جمع الاستدلالات والتحري عن الجرائم.
- حدود هذه السلطات، وشروط ممارستها، والضمانات المرتبطة بها.
- الرقابة القضائية على هذه التحريات، سواء كانت رقابة سابقة أو لاحقة أو مصاحبة.
- الآثار المترتبة على مخالفة الضوابط القانونية "بطلان، عدم قبول، مسؤولية تأديبية أو جنائية".

ما يخرج عن الدراسة "إلا بالقدر اللازم للفهم أو الربط":

- مرحلة التحقيق القضائي الكامل بمعرفة قاضي التحقيق أو النيابة العامة، إلا من حيث صلتها بالتحريات.
- مرحلة المحاكمة وإجراءاتها التفصيلية.
- مرحلة تنفيذ العقوبات.

- الجرائم الموضوعية ووصفها القانوني، إلا من حيث صلتها بسلطات التحري.
- القواعد الموضوعية للمسؤولية الجنائية.

ويقتضي الالتزام بهذه الحدود عدم إدخال موضوعات جديدة لمجرد أهميتها العامة، وعدم تكرار ما سبق تناوله في المباحث السابقة إلا بالقدر اللازم للربط أو الإحالة المنهجية.

ثانياً: الحدود الزمنية للمقارنة

يُقصد بالحدود الزمنية للمقارنة تحديد الفترة التي تُقرأ في ضوئها النصوص التشريعية والأحكام القضائية والممارسات العملية. فالحكم على مشروعية إجراء معين يتوقف على القانون الواجب التطبيق وقت اتخاذه، لا على صيغة تشريعية سابقة أو لاحقة بالضرورة.

وتطرح الحدود الزمنية في هذه الدراسة إشكاليات محددة:

١ في النظام اليمني :قانون الإجراءات الجزائية رقم "١٣" لسنة ١٩٩٤ هو النص النافذ، لكنه قد طرأت عليه تعديلات أو صدرت تشريعات خاصة قد تؤثر في نطاق تطبيقه. ويستلزم ذلك التحقق من الصيغة النافذة في الفترة محل الدراسة، والتمييز بين النص الأصلي والتعديلات اللاحقة، وبين القانون العام والقوانين الخاصة.

٢ في النظام المصري :صدر قانون الإجراءات الجنائية الجديد رقم "١٧٤" لسنة ٢٠٢٥، ليحل محل القانون القديم رقم "١٥٠" لسنة ١٩٥٠، مع العمل به اعتباراً من الأول من أكتوبر ٢٠٢٥ ويستلزم ذلك التمييز بدقة بين:

- ما يخضع للقانون القديم "١٩٥٠/١٥٠" في الفترة السابقة على نفاذ القانون الجديد.
- ما يخضع للقانون الجديد "٢٠٢٥/١٧٤" في الفترة اللاحقة.
- الأحكام الانتقالية التي تحكم الفترة الانتقالية "المواد ٢-٣ من القانون الجديد".

ولا يجوز الخلط بين النصين في التحليل، أو إسقاط مبادئ قضائية صدرت في ظل القانون القديم على القانون الجديد دون فحص مدى انطباقها.

٣ في النظام الفرنسي :قانون الإجراءات الجنائية الفرنسي "*Code de procédure pénale*"نص نافذ، لكنه يخضع لتعديلات متعاقبة. ويستلزم ذلك التحقق من الصيغة النافذة في الفترة محل الدراسة، ومراعاة التعديلات التي تؤثر في موضوع الدراسة "كقانون ٢٠٠٠-٥١٦ المنشئ لقاضي الحريات والاحتجاز، والتعديلات اللاحقة عليه".

ثالثاً: حدود المقارنة بين أنظمة تنتمي إلى تقاليد قانونية مختلفة تتجلى إحدى الإشكاليات الجوهرية في المقارنة في أن الأنظمة الثلاثة تنتمي إلى تقاليد قانونية مختلفة. فالنظام الفرنسي ينتمي إلى عائلة القانون المدني"*Civil Law*" "، والنظام المصري تأثر تاريخياً بهذا التقليد، لكنه طوّر خصوصيته. أما النظام اليمني فيجمع بين تراث قانوني مختلط "شرعي ولاتيني وإنجليزي".

ويترتب على هذا الاختلاف في التقاليد القانونية عدة قيود على المقارنة:

١ اختلاف مكانة السوابق القضائية :في النظام الفرنسي، تُعد السوابق القضائية المستقرة مصدراً مهماً للقانون، وإن لم تكن ملزمة بالمعنى الأنجلوسكسوني. وفي النظامين المصري واليمني، تُعد السوابق القضائية مصدراً تفسيرياً مهماً، لكنها ليست ملزمة بالقدر نفسه. ويستلزم ذلك عدم افتراض أن حكماً قضائياً صادراً في نظام ما يُلزم الأنظمة الأخرى.

٢ اختلاف بنية المحاكم والنيابة العامة :تختلف بنية المحاكم والنيابة العامة بين الأنظمة الثلاثة، مما يؤثر في توزيع الاختصاصات وفي طبيعة الرقابة القضائية. ويستلزم ذلك عدم افتراض أن المؤسسات القانونية تحمل الاختصاصات نفسها في الأنظمة الثلاثة.

٣ اختلاف المرجعية الدستورية :تختلف المرجعية الدستورية بين الأنظمة الثلاثة، مما يؤثر في تفسير النصوص الإجرائية وفي تحديد الحدود التي لا يجوز للمشرع تجاوزها. ويستلزم ذلك عدم افتراض أن حلاً تشريعياً صالحاً في نظام ما صالح بالضرورة في نظام آخر.

٤ اختلاف المصطلحات القانونية :تستخدم الأنظمة الثلاثة مصطلحات قانونية غير متطابقة الدلالة، وهو ما يستلزم توحيداً اصطلاحياً دقيقاً "وهو موضوع المطلب الثاني".

رابعاً: قيود عملية على المقارنة : بالإضافة إلى الحدود الموضوعية والزمنية، توجد قيود عملية يجب مراعاتها:

١ نقص البيانات المتاحة :لا تتوافر بيانات كافية عن التطبيق العملي في جميع الأنظمة الثلاثة، ولا سيما في النظام اليمني. ويستلزم ذلك التصريح بحدود الاستنتاج عند نقص البيانات، وعدم استبدال الانطباع الشخصي بالبيانات الموثوقة.

٢ عدم قابلية بعض البيانات للمقارنة :قد تختلف طرق جمع البيانات ومعاييرها بين الأنظمة الثلاثة، مما يجعل المقارنة الكمية المباشرة غير ممكنة. ويستلزم ذلك التركيز على المقارنة النوعية، مع التصريح بحدود المقارنة الكمية.

٣ تفاوت توافر المصادر القضائية والفقهية:يتفاوت توافر المصادر القضائية والفقهية بين الأنظمة الثلاثة، مما يؤثر في عمق التحليل. ويستلزم ذلك التصريح بحدود ما أمكن التحقق منه، وعدم افتراض وجود اتجاه قضائي مستقر في مسألة معينة دون دليل.

المطلب الثاني: توحيد المصطلحات القانونية

أولاً: أهمية توحيد المصطلحات في الدراسات المقارنة يُعد توحيد المصطلحات القانونية شرطاً أساسياً لسلامة المقارنة، لأن المصطلحات ليست مجرد ألفاظ، بل تحمل دلالات قانونية محددة تختلف باختلاف الأنظمة. وإغفال هذا الاختلاف يُفضي إلى مقارنة شكلية مضللة، تُقارن فيها المؤسسات من حيث أسماؤها لا من حيث وظائفها.

وتتجلى أهمية توحيد المصطلحات في الدراسات المقارنة في عدة جوانب:

١ تجنب الخلط بين المفاهيم :فمصطلح "الضبط القضائي" في القانون اليمني قد لا يقابله المصطلح نفسه في القانون الفرنسي "*Police judiciaire*" بدلالة مطابقة تماماً. ومصطلح "النيابة العامة" في الأنظمة الثلاثة يحمل اختصاصات متفاوتة، ولا يجوز افتراض تطابقها.

٢ تجنب إسقاط المفاهيم الحديثة على النصوص القديمة :فبعض المصطلحات القانونية الحديثة "كـ"قاضي الحريات والاحتجاز"" لا يوجد لها مقابل في الأنظمة الأخرى، ولا يجوز إسقاطها على مؤسسات قديمة دون بيان الفروق التاريخية والاصطلاحية.

٣ ضمان دقة التحليل :فالتحليل القانوني الدقيق يستلزم استخدام المصطلح الصحيح في موضعه الصحيح، وعدم استخدام مصطلح من نظام ما للإشارة إلى مؤسسة في نظام آخر دون بيان الفرق.

ثانياً: منهج توحيد المصطلحات يقتضي توحيد المصطلحات اتباع منهج دقيق يقوم على الخطوات الآتية:

١ تحديد المصطلح في كل نظام على حدة :قبل المقارنة، يجب تحديد المصطلح في كل نظام من الأنظمة الثلاثة، وبيان دلالته القانونية الدقيقة، ونطاق استخدامه.

٢ البحث عن المقابل الوظيفي لا اللفظي :لا يُشترط أن يكون المصطلح في نظام ما مقابلاً لفظياً للمصطلح في نظام آخر، بل يُبحث عن المقابل الوظيفي، أي المؤسسة التي تؤدي الوظيفة نفسها، مع بيان الفروق في الاختصاصات والضمانات.

٣ ضبط المصطلحات الأجنبية :فيما يتعلق بالمصطلحات الفرنسية، يجب ضبطها بدقة، مع تقديم ترجمة عربية موثوقة لها، وعدم مساواتها بمصطلحات عربية تختلف عنها في الدلالة القانونية.

٤ التصريح بالفروق الاصطلاحية :عند وجود اختلاف في الدلالة، يجب التصريح به بدلاً من إغفاله، وبيان أثره في التحليل.

ثالثاً: تطبيق توحيد المصطلحات على موضوع الدراسة يمكن توحيد المصطلحات في موضوع الدراسة وفقاً للجدول الآتي:

المصطلح العربي المقترح	النظام اليمني	النظام المصري	النظام الفرنسي	ملاحظات
الضبط القضائي	مأمورو الضبط القضائي "م ٨٤"	مأمورو الضبط القضائي "م ٢٤-٢٦"	*Police judiciaire* "الشرطة القضائية"	المصطلح الفرنسي أوسع، ويشمل ضباط الشرطة القضائية وأعوانهم ومساعديهم

المصطلح العربي المقترح	النظام اليمني	النظام المصري	النظام الفرنسي	ملاحظات
جمع الاستدلالات	جمع الاستدلالات "م ٩١-٩٢"	جمع الاستدلالات "م ٣٢"	*Enquête préliminaire* "البحث الأولي" / *Enquête de flagrance* "تحقيق التلبس"	النظام الفرنسي يميز بين البحث الأولي وتحقيق التلبس، بينما النظامان اليمني والمصري يستخدمان مصطلحاً واحداً
النيابة العامة	النيابة العامة "م ٢١"	النيابة العامة "م ١"	*Ministère public / Parquet*	الاختصاصات متفاوتة، ولا يجوز افتراض تطابقها
قاضي التحقيق	لا توجد مؤسسة مستقلة "النيابة تتولى التحقيق"	لا توجد مؤسسة مستقلة "النيابة تتولى التحقيق"	*Juge d'instruction* "قاضي التحقيق"	النظام الفرنسي يتميز بوجود قاضي تحقيق مستقل
قاضي الحريات والاحتجاز	لا يوجد	لا يوجد "يوجد قاضٍ جزئي للعرض في م ١٢١"	*Juge des libertés et de la détention* ""JLD	مؤسسة فرنسية خاصة، أنشئت بموجب قانون ٥١٦-٢٠٠٠
الحبس الاحتياطي	الحبس الاحتياطي "م ١٨٤-١٩٠"	الحبس الاحتياطي "م ١١٢-١٢١"	*Détention provisoire* "الحبس الاحتياطي"	النظام الفرنسي يميز بينه وبين الحبس الاحتجازي *garde à vue*""
الحبس الاحتجازي	لا يوجد مصطلح مستقل "يستخدم "التوقيف" أو "الاحتجاز""	لا يوجد مصطلح مستقل "يستخدم "الحبس الاحتياطي" أو "الاحتجاز""	*Garde à vue* "الحبس الاحتجازي"	مؤسسة فرنسية خاصة، تعني احتجاز الشخص لدى الشرطة للتحقيق
التفتيش	التفتيش "م ١٣٢-١٤٦"	التفتيش "م ٧٦-٧٩"	*Perquisition* "التفتيش"	الشروط والضمانات متفاوتة
المراقبة التقنية	تسجيل المحادثات "م ١٤٦"	التقنيات الحديثة "م ٨٠"	*Interception de communications* "اعتراض الاتصالات"	النظام الفرنسي أكثر تفصيلاً في تنظيمها

رابعاً: قواعد التعامل مع المصطلحات الأجنبية

عند استخدام المصطلحات الفرنسية، يجب مراعاة القواعد الآتية:

١ ذكر المصطلح الفرنسي بين قوسين :عند أول ورود للمصطلح، يُذكر بالعربية ثم بالفرنسية بين قوسين، مثل: "قاضي الحريات والاحتجاز "*Juge des libertés et de la détention*"".

٢ تقديم ترجمة عربية دقيقة :يجب تقديم ترجمة عربية دقيقة للمصطلح الفرنسي، بالاستعانة بالمعجم المرفقlaw_564pdf" "، وعدم الاكتفاء بترجمة حرفية قد لا تعكس الدلالة القانونية.

٣ عدم مساواة المصطلحات :لا يجوز مساواة مصطلح فرنسي بمصطلح عربي يختلف عنه في الدلالة القانونية. فمثلاً، لا يجوز مساواة *garde à vue*بمصطلح "الحبس الاحتياطي"، لأن الأول يعني الاحتجاز لدى الشرطة، بينما الثاني يعني الحبس قبل المحاكمة.

٤ التصريح بالفروق :عند وجود فرق في الدلالة، يجب التصريح به، وبيان أثره في التحليل المقارن.

خامساً: حدود توحيد المصطلحات

- **عدم إمكان التوحيد الكامل :**فبعض المصطلحات لا يوجد لها مقابل دقيق في الأنظمة الأخرى، ويُكتفى بالمقابل الوظيفي مع بيان الفروق.
- **مراعاة التطور التاريخي :**فقد تتغير دلالة المصطلح بتغير التشريع أو التطور القضائي.
- **مراعاة الخصوصية الوطنية :**فلكل نظام خصوصيته الاصطلاحية، ولا يجوز فرض توحيد قسري يطمس هذه الخصوصية.

المطلب الثالث: الفروق المؤسسية بين الأنظمة

أولاً: أهمية مراعاة الفروق المؤسسية

لا تقتصر المقارنة بين الأنظمة القانونية على مقارنة النصوص التشريعية، بل تمتد إلى مقارنة المؤسسات التي تطبق هذه النصوص. والفروق المؤسسية بين الأنظمة الثلاثة جوهرية، ولا يجوز إغفالها عند التحليل، لأن المؤسسة نفسها قد تحمل اختصاصات مختلفة في أنظمة مختلفة، وقد تؤدي الوظيفة نفسها بآليات وضمانات متفاوتة.

وتتجلى أهمية مراعاة الفروق المؤسسية في:

١ **تجنب افتراض التطابق :**لا يجوز افتراض أن المؤسسات القانونية تحمل الاختصاصات نفسها في الأنظمة الثلاثة. فالنيابة العامة في اليمن قد لا تحمل الاختصاصات نفسها التي تحملها النيابة العامة في فرنسا.

٢ **فهم آليات الرقابة :**تختلف آليات الرقابة القضائية على التحريات باختلاف البنية المؤسسية. فوجود قاضي حريات واحتجاز في فرنسا يغير من طبيعة الرقابة مقارنة باليمن ومصر.

٣ **تقييم الفعالية :**لا يمكن تقييم فعالية الرقابة دون فهم البنية المؤسسية التي تعمل في إطارها. فقد تكون الضمانات القانونية قوية، لكن المؤسسة غير قادرة على تفعيلها.

ثانياً: الفروق المؤسسية في مجال الضبط القضائي

١ في النظام اليمني:

- **تعدد الجهات :**مأمورو الضبط القضائي يشملون أعضاء النيابة العامة، والمحافظين، ومديري الأمن العام، وضباط الشرطة، وعقال القرى، ورؤساء المراكب "م ٨٤".
- **ازدواجية التبعية :**يخضع مأمورو الضبط القضائي لإشراف النيابة العامة "م ٨٥"، مع إمكان إسقاط صفة الضبطية القضائية بقرار من محكمة الاستئناف "م ٨٦".
- **غياب مؤسسة قضائية متخصصة :**لا توجد مؤسسة قضائية متخصصة في الرقابة على الإجراءات المقيدة للحرية، بل يتولاها القاضي المختص وفقاً للقانون.

٢ في النظام المصري:

- **تعدد الجهات :**القانون الجديد "٢٠٢٥/١٧٤" وسّع نطاق مأموري الضبط القضائي "م ٢٦"، ليشمل ضباط الشرطة، وأمناءها، ومساعديها، والعمد، ومشايخ البلاد، ونظار محطات السكك الحديدية، ومديري الأمن.
- **إشراف النيابة العامة :**مأمورو الضبط القضائي تابعون للنائب العام وخاضعين لإشرافه "م ٢٥"، مع إمكان إحالتهم إلى المحاكمة التأديبية.
- **العرض على القاضي الجزئي :**القانون الجديد أدخل آلية عرض الأوراق على القاضي الجزئي لمد الحبس الاحتياطي "م ١٢١"، وهي آلية أقرب إلى الرقابة السابقة.

٣ في النظام الفرنسي:

- **تدرج هرمي :**يصنف القانون الفرنسي العاملين في الضبط القضائي إلى ثلاث فئات: ضباط الشرطة القضائية"*officiers de police judiciaire*" "، وأعوان الشرطة القضائية"*agents de police judiciaire*" "، ومساعدو الشرطة القضائية."*agents de police judiciaire adjoints*"

- **تعدد جهات الرقابة :**تشمل الرقابة على التحريات: النيابة العامة، وقاضي التحقيق، وقاضي الحريات والاحتجاز، وغرفة الاتهام "*chambre d'accusation / chambre de l'instruction*".
- **قاضي الحريات والاحتجاز :**مؤسسة قضائية متخصصة، أنشئت بموجب قانون ٢٠٠٠-٥١٦، وتختص بالرقابة السابقة على الإجراءات الأشد خطورة "كتمديد الحبس الاحتجازي، والتفتيش دون رضا، والتنصت".

ثالثاً: الفروق المؤسسية في مجال النيابة العامة

١ في النظام اليمني:

- النيابة العامة جهة قضائية، يترأسها النائب العام.
- تختص بتحريك الدعوى الجزائية، ومباشرة التحقيق، والإشراف على الضبط القضائي.
- تتبع النيابة العامة السلطة القضائية، وفقاً لقانون السلطة القضائية.

٢ في النظام المصري:

- النيابة العامة جهة قضائية، يترأسها النائب العام.
- تختص بتحريك الدعوى الجزائية، ومباشرة التحقيق "وفقاً للباب الثالث من القانون الجديد".
- تتبع النيابة العامة السلطة القضائية.

٣ في النظام الفرنسي:

- النيابة العامة "*Ministère public*" جهة قضائية، لكنها تتبع وزارة العدل من الناحية الإدارية، مع ضمانات استقلال في ممارسة اختصاصاتها.
- تختص بتحريك الدعوى الجزائية، والإشراف على الشرطة القضائية، وطلب التحقيق القضائي.
- تختلف عن النيابة العامة في النظامين اليمني والمصري في درجة الاستقلال عن السلطة التنفيذية.

رابعاً: الفروق المؤسسية في مجال القضاء

١ في النظام اليمني:

- المحكمة العليا هي أعلى جهة قضائية، تختص بالفصل في الطعون بالنقض.
- محاكم الاستئناف تختص بالفصل في الطعون في الأحكام الابتدائية، وبالنظر في الطعون في قرارات الحبس الاحتياطي "م ٢٢٥".
- لا توجد مؤسسة قضائية متخصصة في الرقابة على الإجراءات المقيدة للحرية.

٢ في النظام المصري:

- محكمة النقض هي أعلى جهة قضائية، تختص بالفصل في الطعون بالنقض.
- المحكمة الدستورية العليا تختص بمراقبة دستورية القوانين.
- القاضي الجزئي يختص بالرقابة على مد الحبس الاحتياطي "م ١٢١"، وبالإذن في بعض الإجراءات "م ٨٠".

٣ في النظام الفرنسي:

- محكمة النقض "*Cour de cassation*" هي أعلى جهة قضائية، تختص بالفصل في الطعون بالنقض.
- المجلس الدستوري "*Conseil constitutionnel*" يختص بمراقبة دستورية القوانين.
- قاضي الحريات والاحتجاز "*JLD*" يختص بالرقابة السابقة على الإجراءات الأشد خطورة.
- قاضي التحقيق "*Juge d'instruction*" يختص بالتحقيق القضائي في الجرائم الخطيرة.
- غرفة التحقيق "*Chambre de l'instruction*" تختص بالفصل في الطعون في قرارات قاضي التحقيق.

خامساً: أثر الفروق المؤسسية على التحليل المقارن

تفرض الفروق المؤسسية على الباحث في المقارنة قيوداً محددة:

١ عدم افتراض التطابق الوظيفي :لا يجوز افتراض أن المؤسسة التي تحمل الاسم نفسه في نظامين تؤدي الوظيفة نفسها. فالنيابة العامة في اليمن ومصر وفرنسا تحمل اختصاصات متفاوتة، ولا يجوز مقارنتها دون مراعاة هذه الفروق.

٢ مراعاة البنية الدستورية :تختلف البنية الدستورية بين الأنظمة الثلاثة، مما يؤثر في توزيع الاختصاصات وفي طبيعة الرقابة. ولا يجوز اقتراح نقل مؤسسة من نظام إلى آخر دون مراعاة مدى توافقها مع البنية الدستورية للنظام المستهدف.

٣ مراعاة الموارد المؤسسية :تختلف الموارد المؤسسية بين الأنظمة الثلاثة، مما يؤثر في قابلية تطبيق بعض الحلول. فما هو قابل للتطبيق في فرنسا قد لا يكون قابلاً للتطبيق في اليمن أو مصر بسبب نقص الموارد أو ضعف البنية المؤسسية.

٤ التمييز بين الرقابة الإدارية والقضائية والدستورية والدولية :تتعدد صور الرقابة في الأنظمة الثلاثة، ويجب التمييز بينها بدقة، وعدم الخلط بين الرقابة الإدارية "التي تمارسها الجهة الإدارية على مأموريها" والرقابة القضائية "التي يمارسها القاضي على مشروعية الإجراءات" والرقابة الدستورية "التي يمارسها المجلس الدستوري على مطابقة القوانين للدستور" والرقابة الدولية "التي تمارسها المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان".

خلاصة المبحث

تتجلى حدود المقارنة في هذه الدراسة في ثلاثة مستويات متكاملة:

المستوى الموضوعي :يقتصر نطاق الدراسة على تحريات الشرطة والرقابة القضائية عليها، ولا يمتد إلى مرحلة التحقيق القضائي الكامل أو المحاكمة أو تنفيذ العقوبات إلا بالقدر اللازم للفهم أو الربط.

المستوى الزمني :يستلزم تحديد الفترة التي تُقرأ في ضوئها النصوص التشريعية والأحكام القضائية، مع التمييز بين القانون النافذ والقانون الملغى، ومراعاة الأحكام الانتقالية "كما في القانون المصري الجديد ٢٠٢٥/١٧٤".

المستوى الاصطلاحي والمؤسسي :يستلزم توحيد المصطلحات القانونية بدقة، والتمييز بين المقابل اللفظي والمقابل الوظيفي، ومراعاة الفروق المؤسسية بين الأنظمة الثلاثة، وعدم افتراض تطابق المؤسسات في اختصاصاتها أو آليات عملها.

ولا تُعد هذه الحدود عوائق أمام المقارنة، بل ضمانات لسلامتها. فالمقارنة العلمية المنضبطة هي التي تدرك حدودها، وتصرح بها، ولا تتجاوزها. ومن ثم، فإن الالتزام بهذه الحدود يُفضي إلى نتائج قابلة للتحقق، ويجنب الدراسة مزالق المقارنة الشكلية المضللة.

قائمة المراجع

أولاً: المصادر التشريعية

١. الجمهورية اليمنية، الدستور اليمني لسنة ١٩٩١ وتعديلاته.
٢. الجمهورية اليمنية، قانون الإجراءات الجزائية رقم "١٣" لسنة ١٩٩٤
٣. الجمهورية اليمنية، قانون السلطة القضائية رقم "١" لسنة ١٩٩٠.
٤. جمهورية مصر العربية، الدستور المصري لسنة ٢٠١٤ "المعدل".
٥. جمهورية مصر العربية، قانون الإجراءات الجنائية رقم "١٧٤" لسنة ٢٠٢٥
٦. جمهورية مصر العربية، قانون الإجراءات الجنائية رقم "١٥٠" لسنة ١٩٥٠ "الملغى".
٧. فرنسا، الدستور الفرنسي لسنة ١٩٥٨، وإعلان حقوق الإنسان والمواطن لسنة ١٧٨٩
٨. فرنسا، قانون الإجراءات الجنائية."*Code de procédure pénale*"
٩. فرنسا، القانون رقم ٢٠٠٠-٥١٦ الصادر في ١٥ يونيو ٢٠٠٠.

ثانياً: المصادر القضائية

١٠. المجلس الدستوري الفرنسي"*Conseil constitutionnel* "، القرار رقم ٢٠١١-٦٢٥ DC الصادر في ١٠ مارس ٢٠١١
١١. المجلس الدستوري الفرنسي"*Conseil constitutionnel* "، القرار رقم ٢٠١٠-٢٥ QPC الصادر في ١٦ سبتمبر ٢٠١٠
١٢. أحكام محكمة النقض المصرية المنشورة في المسائل الإجرائية "يُحدد رقم كل طعن وتاريخه في المباحث التفصيلية بعد التحقق من مصادره الأصلية".
١٣. أحكام المحكمة العليا اليمنية المنشورة "في حدود ما هو متحقق".
١٤. أحكام المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان في القضايا المتعلقة بفرنسا "في حدود اتصالها بموضوع الدراسة".

إشكالية الدراسة وأهميتها

تمهيد

تُعد صياغة الإشكالية العلمية حجر الزاوية في أي دراسة أكاديمية، إذ تحدد المسار الذي ستسلكه الدراسة، وتضبط نطاقها، وتكشف عن الفجوة المعرفية التي تسعى إلى سدها. ولا تكفي الإشكالية أن تكون سؤالاً عاماً أو موضوعاً واسعاً، بل يجب أن تكون سؤالاً دقيقاً ومحدداً وقابلاً للبحث، ينبع من ملاحظة علمية أو قانونية أو قضائية، ويُفضي إلى نتائج يمكن التحقق منها.

وفي موضوع "تحريات الشرطة عن الجريمة والرقابة القضائية عليها"، تبرز إشكالية مركزية تتعلق بالعلاقة الملتبسة بين مقتضيات الفعالية الأمنية ومتطلبات حماية الحقوق والحريات. فالشرطة، بحكم تكوينها الإداري وتبعيتها التنفيذية، تميل بطبيعتها إلى السرعة والفعالية في جمع المعلومات والتحري عن الجرائم. والرقابة القضائية، بحكم طبيعتها، تقتضي ضبط الإيقاع ومراعاة الضمانات. وفي هذا التوتر الخلاق تتحدد معالم المشروعية الإجرائية.

وتتأكد هذه الإشكالية في ظل التطورات التشريعية المعاصرة، ولا سيما في النظام المصري الذي شهد إصدار قانون الإجراءات الجنائية الجديد رقم "١٧٤" لسنة ٢٠٢٥، والنظام الفرنسي الذي شهد تطوراً في اختصاصات قاضي الحريات والاحتجاز، والنظام اليمني الذي يواجه تحديات مؤسسية في تفعيل الرقابة القضائية في ظل الظروف الأمنية الراهنة.

أولاً: الإشكالية الرئيسية للدراسة

تتمثل الإشكالية الرئيسية للدراسة في السؤال الآتي:

إلى أي مدى تنجح الأنظمة القانونية في اليمن ومصر وفرنسا في إخضاع تحريات الشرطة لرقابة قضائية فعالة، تحقق التوازن بين متطلبات مكافحة الجريمة وحماية الحقوق والحريات، دون أن تُفقد الشرطة قدرتها على أداء وظيفتها في التحري والاستدلال؟

ويندرج تحت هذه الإشكالية الرئيسية تساؤلات فرعية متعددة:

١ **التساؤل المتعلق بطبيعة التحريات ومشروعيتها :**ما الطبيعة القانونية لتحريات الشرطة في الأنظمة الثلاثة؟ وما الحدود الفاصلة بين جمع المعلومات الأولية والإجراءات القسرية التي تستلزم إذناً أو أمراً من جهة مختصة؟ وما الأساس القانوني لمشروعية كل إجراء؟

٢ **التساؤل المتعلق بجهات الرقابة وآلياتها :**ما الجهات المكلفة بالرقابة على تحريات الشرطة في كل نظام؟ وما نوع الرقابة التي تمارسها "سابقة، لاحقة، مصاحبة"؟ وما مدى استقلالها عن الجهة القائمة بالتحري؟ وما وسائلها في ممارسة اختصاصاتها؟

٣ التساؤل المتعلق بفعالية الرقابة :إلى أي مدى تتحقق الرقابة القضائية في الواقع العملي؟ وما الفجوة بين النصوص النظرية والتطبيق الفعلي؟ وما العوامل المؤسسية والثقافية التي تؤثر في فعالية الرقابة؟

٤ التساؤل المتعلق بالآثار المترتبة على المخالفة :ما الآثار القانونية المترتبة على مخالفة ضوابط التحريات في كل نظام؟ وهل تُرتب المخالفة بطلان الإجراء والدليل الناتج عنه، أم تُكتفى بمسؤولية تأديبية أو جنائية؟ وما مدى فعالية هذه الآثار في ردع المخالفات؟

٥ التساؤل المتعلق بالمقارنة والاستفادة :ما أوجه الاتفاق والاختلاف بين الأنظمة الثلاثة في تنظيم الرقابة على التحريات؟ وما أسباب هذه الاختلافات؟ وإلى أي مدى يمكن الاستفادة من تجربة نظام في تطوير أنظمة أخرى، مع مراعاة الفروق الدستورية والمؤسسية والاصطلاحية؟

ثانياً: أهمية الدراسة: تستمد الدراسة أهميتها من عدة اعتبارات متكاملة:

١ الأهمية العلمية والأكاديمية

أ. ندرة الدراسات المقارنة الشاملة :رغم كثرة الدراسات التي تتناول تحريات الشرطة أو الرقابة القضائية عليها في نظام قانوني واحد، فإن الدراسات التي تجمع بين الأنظمة اليمني والمصري والفرنسي في إطار مقارن متكامل تكاد تكون نادرة. وتسعى هذه الدراسة إلى سد هذه الفجوة المعرفية، من خلال تحليل متعمق يجمع بين البعد النظري والتطبيقي.

ب. التحديث التشريعي في مصر :صدر قانون الإجراءات الجنائية المصري الجديد رقم "١٧٤" لسنة ٢٠٢٥، ليحل محل القانون القديم رقم "١٥٠" لسنة ١٩٥٠. وهذا التحديث التشريعي يستلزم إعادة قراءة المبادئ القضائية المستقرة في ضوء النصوص الجديدة، وبيان مدى انطباقها على القانون الجديد. وتقدم هذه الدراسة تحليلاً مبكراً لأحكام القانون الجديد المتعلقة بالتحريات والرقابة القضائية عليها.

ج. التطور المؤسسي في فرنسا :شهد النظام الفرنسي تطوراً في اختصاصات قاضي الحريات والاحتجاز، ولا سيما بعد قانون ٢٠٠٠-٥١٦ والقرارات الدستورية اللاحقة. وتقدم الدراسة تحليلاً لهذا التطور، وبيان مدى إمكان الاستفادة منه في الأنظمة العربية.

د. التحديات المؤسسية في اليمن :يواجه النظام اليمني تحديات مؤسسية في تفعيل الرقابة القضائية في ظل الظروف الأمنية الراهنة. وتقدم الدراسة تحليلاً لهذه التحديات، واقتراحات لتطوير آليات الرقابة في ضوء البنية القانونية والمؤسسية الوطنية.

٢ الأهمية العملية والتطبيقية

أ. للقضاة وأعضاء النيابة العامة :تقدم الدراسة تحليلاً للضمانات الإجرائية التي يجب مراعاتها عند الإشراف على تحريات الشرطة، والآثار المترتبة على مخالفتها. وهذا

يساعد القضاة وأعضاء النيابة على تطبيق النصوص تطبيقاً سليماً، ويجنبهم الوقوع في مزالق البطلان.

ب. لمأموري الضبط القضائي :تقدم الدراسة توضيحاً لحدود سلطاتهم القانونية، والشروط التي يجب مراعاتها عند اتخاذ كل إجراء. وهذا يساعدهم على أداء وظيفتهم في إطار القانون، ويجنبهم المسؤولية التأديبية أو الجنائية.

ج. للمشرع :تقدم الدراسة تحليلاً مقارناً يكشف عن مواطن القوة والقصور في التنظيم القانوني اليمني والمصري، ويقترح توصيات تشريعية لتطوير آليات الرقابة على التحريات.

د. للمحامين والمدافعين :تقدم الدراسة تحليلاً للضمانات الإجرائية التي يمكن الدفع بها عند مخالفة ضوابط التحريات، والآثار المترتبة على ذلك "بطلان، عدم قبول، تعويض".

٣ الأهمية الحقوقية

أ. حماية الحقوق والحريات :تتناول الدراسة إجراءات قد تمس الحقوق الأساسية "الحرية الشخصية، حرمة المسكن، سرية الاتصالات، الخصوصية". وتقدم تحليلاً للضمانات المقررة لحماية هذه الحقوق، ومدى فعاليتها في الممارسة.

ب. تعزيز سيادة القانون :تسهم الدراسة في تعزيز سيادة القانون، من خلال التأكيد على أن تحريات الشرطة يجب أن تخضع للرقابة القضائية، وأن المخالفات يجب أن تُرتب آثارها القانونية.

ج. الالتزامات الدولية :تتناول الدراسة الالتزامات الدولية للدول الثلاث في مجال حقوق الإنسان، ولا سيما ما يتعلق بالحرية الشخصية ومنع التعذيب والحق في محاكمة عادلة. وتقدم تحليلاً لمدى اتساق التشريعات الوطنية مع هذه الالتزامات.

ثالثاً: الفجوة المعرفية التي تسعى الدراسة إلى سدها

تسعى الدراسة إلى سد فجوة معرفية محددة، يمكن إيجازها في النقاط الآتية:

١ نقص الدراسات المقارنة التي تجمع بين الأنظمة اليمني والمصري والفرنسي :توجد دراسات تقارن بين اليمن ومصر، أو بين مصر وفرنسا، لكن الدراسات التي تجمع بين الأنظمة الثلاثة تكاد تكون نادرة. وتسعى هذه الدراسة إلى سد هذه الفجوة.

٢ الحاجة إلى تحليل القانون المصري الجديد "٢٠٢٥/١٧٤" :صدر القانون الجديد مؤخراً، ولم تظهر بعد دراسات متعمقة تحلل أحكامه المتعلقة بالتحريات والرقابة القضائية عليها. وتسعى هذه الدراسة إلى تقديم تحليل مبكر لهذا القانون.

٣ الحاجة إلى تقييم فعالية الرقابة القضائية في الممارسة :معظم الدراسات تركز على التحليل النصي للقواعد القانونية، دون تقييم مدى فعاليتها في الممارسة. وتسعى هذه الدراسة إلى تجاوز هذا القصور، من خلال الاعتماد على المعيار العملي ومعيار الفعالية.

٤ الحاجة إلى بلورة توصيات تشريعية ومؤسسية :تسعى الدراسة إلى تقديم توصيات تشريعية ومؤسسية لتطوير آليات الرقابة على التحريات، في ضوء التجارب المقارنة والبنية القانونية والمؤسسية الوطنية.

رابعاً: أهمية اختيار الأنظمة الثلاثة في ضوء الإشكالية

اختيار الأنظمة اليمني والمصري والفرنسي لا يقوم على مجرد التنوع الجغرافي، بل على اعتبارات موضوعية تتصل بالإشكالية:

١ النظام اليمني :يمثل الإطار الوطني الذي تنطلق منه الدراسة، ويُتيح تحليل العلاقة بين سلطات الضبط القضائي وإشراف النيابة العامة والضمانات القانونية المقررة. وتكمن أهميته في إمكان تقييم كفاية التنظيم القائم، والبحث في الوسائل التي يمكن أن تعزز فاعلية الرقابة في ضوء التحديات المؤسسية.

٢ النظام المصري :يتيح دراسة التفاعل بين النص التشريعي والاجتهاد القضائي، ولا سيما في مسائل جدية التحريات ومشروعية الأذون وآثار المخالفات الإجرائية. ويتميز بوجود قانون جديد "٢٠٢٥/١٧٤" أدخل تعديلات جوهرية على تنظيم التحريات والرقابة عليها.

٣ النظام الفرنسي :يتيح دراسة نموذج متقدم في توزيع الاختصاصات بين الشرطة القضائية والنيابة العامة وقاضي الحريات والاحتجاز. ويقدم حلولاً مؤسسية للرقابة السابقة على الإجراءات الأشد خطورة، يمكن أن تكون مصدر إلهام لتطوير الأنظمة العربية.

خامساً: صياغة الإشكالية في ضوء المنهج المقارن

تنطلق الدراسة من فرضية مركزية، يمكن صياغتها على النحو الآتي:

فعالية الرقابة القضائية على تحريات الشرطة لا تتوقف على وجود النصوص القانونية وحدها، بل تتوقف أيضاً على ثلاثة عوامل متكاملة: نوع الرقابة "سابقة أم لاحقة" ومدى ملاءمتها لطبيعة الإجراء، واستقلال الجهة الرقابية عن الجهة القائمة بالتحري، وتوافر آليات فعالة للطعن والتعويض عن المخالفات. وكلما اكتملت هذه العوامل الثلاثة، ارتفعت فعالية الرقابة، وتحقق التوازن بين متطلبات مكافحة الجريمة وحماية الحقوق.

وتسعى الدراسة إلى اختبار هذه الفرضية من خلال تحليل الأنظمة الثلاثة، وبيان مدى تحقق هذه العوامل في كل نظام، واستخلاص النتائج التي تؤكد الفرضية أو تعدلها.

سادساً: حدود الإشكالية

لا تتناول الدراسة جميع جوانب الرقابة القضائية على الإجراءات الجنائية، بل تقتصر على الرقابة على تحريات الشرطة، أي المرحلة التي تسبق عادةً إحالة الدعوى إلى قاضي التحقيق أو المحاكمة. ولا تتناول الدراسة مرحلة التحقيق القضائي الكامل أو

المحاكمة أو تنفيذ العقوبات إلا بالقدر اللازم لفهم حدود الرقابة على التحريات وآثار بطلانها.

كما لا تتناول الدراسة جميع الجرائم، بل تركز على الجرائم التي تثير إشكاليات في مجال التحريات والرقابة القضائية عليها، كالجرائم الخطيرة والجرائم المنظمة وجرائم الإرهاب، في حدود ما هو لازم لتحليل الإشكالية.

قائمة المراجع

أولاً: المصادر التشريعية

١. الجمهورية اليمنية، الدستور اليمني لسنة ١٩٩١ وتعديلاته.
٢. الجمهورية اليمنية، قانون الإجراءات الجزائية رقم "١٣" لسنة ١٩٩٤
٣. جمهورية مصر العربية، الدستور المصري لسنة ٢٠١٤ "المعدل".
٤. جمهورية مصر العربية، قانون الإجراءات الجنائية رقم "١٧٤" لسنة ٢٠٢٥
٥. جمهورية مصر العربية، قانون الإجراءات الجنائية رقم "١٥٠" لسنة ١٩٥٠ "الملغى".
٦. فرنسا، الدستور الفرنسي لسنة ١٩٥٨، وإعلان حقوق الإنسان والمواطن لسنة ١٧٨٩
٧. فرنسا، قانون الإجراءات الجنائية."*Code de procédure pénale*"
٨. فرنسا، القانون رقم ٢٠٠٠-٥١٦ الصادر في ١٥ يونيو ٢٠٠٠.

ثانياً: المصادر القضائية

٩. المجلس الدستوري الفرنسي*Conseil constitutionnel*" "، القرار رقم ٢٠١١-٦٢٥ DC الصادر في ١٠ مارس ٢٠١١
١٠. المجلس الدستوري الفرنسي*Conseil constitutionnel*" "، القرار رقم ٢٠١٠-٢٥ QPC الصادر في ١٦ سبتمبر ٢٠١٠
١١. أحكام محكمة النقض المصرية المنشورة في المسائل الإجرائية "يُحدد رقم كل طعن وتاريخه في المباحث التفصيلية بعد التحقق من مصادره الأصلية".
١٢. أحكام المحكمة العليا اليمنية المنشورة "في حدود ما هو متحقق".
١٣. أحكام المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان في القضايا المتعلقة بفرنسا "في حدود اتصالها بموضوع الدراسة".

ثالثاً: المصادر الفقهية والمعجمية

١٤. محمد كمال عرفه الرخاوي، *تحريات الشرطة عن الجريمة والرقابة القضائية عليها: دراسة مقارنة موسعة مع تطبيقات قضائية حقيقية بين القانون المصري والجزائري والفرنسي* "مرجع للاستئناس بأفكاره التحليلية، دون نقل أرقام الطعون أو الإحصاءات غير المتحقق منها".
١٥. *مصطلحات قانونية فرنسية خاصة بقانون الإجراءات الجنائية* "معجم ثنائي اللغة، لضبط المصطلحات".

الفصل الأول: مفهوم التحري الأمني ومشروعيته وأركانه

تمهيد

تُعد وظيفة "التحري" في الفقه الإسلامي من الموضوعات الفقهية المعاصرة والمهمة، إذ تمثل وسيلة أمنية وعسكرية فعالة في إحراز النصر، والحفاظ على الأمن والاستقرار. ولما كانت الشريعة الإسلامية تهدف إلى تحقيق مصالح العباد ودرء المفاسد عنهم، فقد أحاطت هذه الوظيفة بسياج من الضوابط والقواعد الشرعية والمهنية التي تحكم عمل القائمين بها. ويأتي هذا الفصل التمهيدي لتأصيل مفهوم التحري الأمني لغة واصطلاحاً، وبيان أهميته وأهدافه ومجالاته، ثم بيان الأدلة الشرعية الدالة على مشروعيته، وأخيراً تحديد أركانه وشروطه.

ويتكون هذا الفصل من أربعة مباحث:

المبحث الأول: أهمية التحري الأمني وأهدافه ومجالاته ومدى الحاجة إليه

أولاً: أهمية التحري الأمني والحاجة إليه في تحقيق الاستقرار والطمأنينة في المجتمع

تكتسب التحريات الأمنية أهميتها من كونها الوسيلة الرئيسة التي يعتمد عليها الجهاز الأمني في تنفيذ مهامه ومسؤولياته في الحفاظ على الأمن العام. فالهدف الأول الذي يقوم به التحري الأمني هو **التثبت من حدوث الواقعة المبلغ عنها**، والذي يعتبر نقطة الانطلاق الأولى في إجراءات التحري. كذلك تسهم التحريات الأمنية في **وأد الجريمة في مهدها** أو التقليل من إمكانية حدوثها، وذلك باتخاذ كافة التدابير الوقائية.

كما تتجلى أهمية التحري الأمني أيضاً في السير قدماً في إجراءات التحقيق مثل التفتيش والقبض، وذلك بما تقدمه من معلومات تؤكد الاشتباه نحو شخص ما أو مكان ما. وإجمالاً، تعتبر التحريات الأمنية من الوسائل الضرورية لاستقصاء كافة المعلومات التي تفيد في الوصول إلى الحقيقة، والأمن بما يهدف إليه من استقرار وطمأنينة هو من الغايات التي قصدها الشارع الحكيم.

وقد أكد القرآن الكريم على هذه المنزلة الرفيعة للأمن، قال تعالى: ﴿الَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُم بِظُلْمٍ أُولَئِكَ لَهُمُ الْأَمْنُ وَهُم مُّهْتَدُونَ﴾ [1]. والمعنى أن الذين آمنوا وأخلصوا في إيمانهم، فكأنهم الشارع بنعمة الأمن الجليلة عنده، والأمن لا بد له من وسائل يحقق بها أهدافه، ويعتبر التحري الأمني من أهم هذه الوسائل، فمن خلاله تُعرف حقيقة الرجال، وتُحفظ البلاد والعباد. ويؤكد هذا المعنى حديث النبي ﷺ الذي يرويه أبو هريرة: "الرجل على دين خليله، فلينظر أحدكم من يخالل" [2]، فإن التقوى وحسن السلوك والكفاءة لا بد من التحري عنها والتخطيط لها ليكون الرجل المناسب في المكان المناسب، وهذا مبدأ إسلامي أرشدنا إليه النبي ﷺ. وقد أرشد النبي ﷺ أبا ذر الغفاري عندما طلب منه أن يستعمله على بعض الأعمال، فعلم منه ضعفاً عن ذلك، فقال: يا أبا ذر، إنك ضعيف، وإنها أمانة، وإنها يوم القيامة خزي وندامة، إلا من أخذها بحقها، وأدى الذي عليه فيها [3].

إن الحاجة إلى مؤسسة أمنية قوية باتت اليوم ضرورة ماسة للتصدي والقضاء على المحاولات الخبيثة التي يحيكها الأعداء ليلاً ونهاراً، وإن من أهم ما يميز أي جهاز أمني هو قدرته على التحري الصحيح، والمدروس، والمنظم [4].

ثانياً: أهداف التحري الأمني

تتعدد الأهداف التي يمكن تحقيقها من خلال التحري الأمني، وعلاوة على الهدف العام الذي يت بلور في البحث عن المعلومات والتثبت منها، فإنها تستهدف بعض الأهداف الخاصة، كما يلي:

١ ترشيد القرار :من المعلوم أنه لا قرار بدون معلومات، وتزداد أهمية ذلك كلما كان القرار متخذاً تأثيراً سياسياً أو عسكرياً، فإن بعض القرارات قد يترتب عليها كوارث بسبب خطأ أو ضعف في المعلومات التي بني عليها. ويشهد على ذلك في شرعنا الكثير من الأدلة، سواء في مجال العبادات أو السياسات أو غيرها، جاء في الحديث الشريف عن جابر قال: "خرجنا في سفر فأصاب رجلاً منا حجر فشجه في رأسه، ثم احتلم فسأل أصحابه فقال: هل تجدون لي رخصة في التيمم؟ فقالوا: ما نجد لك رخصة وأنت تقدر على الماء فاغتسل فمات، فلما قدمنا على النبي ﷺ أخبر بذلك فقال: قتلوه قتلهم الله ألا سألوا إذ لم يعلموا فإنما شفاء العي السؤال، إنما كان يكفيه أن يتيمم ويعصر - أو يعصب - على جرحه خرقة، ثم يمسح عليها ويغسل سائر جسده" [5]. فقد عاتب النبي ﷺ بالفتوى بغير علم وألحق بهم الوعد بأن دعا عليهم وجعلهم في الإثم قتلة له، فكيف إذا كان القرار يمس الأمة أجمع.

٢ مكافحة التجسس :تعمد الدول إلى اتخاذ كافة التدابير الأمنية التي تحفظ أسرارها وتحمي كيانها وتحصن أفرادها من مكر الأعداء. والتحري الأمني من أهم التدابير التي تعمل الدول من خلالها لتحقيق ذلك، سواء في المجال الوقائي كالتدقيق الأمني على الأفراد ورفع الكفاءة الأمنية عندهم ومراقبة تطبيق مبادئ الأمن الأساسية، أو في المجال الهجومي، من خلال كشف ومتابعة عملاء العدو وإحباط نشاطهم والتجسس عليهم. وقد نهى الإسلام عن موالاة الكفار، ومن إفشاء الأسرار، قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا عَدُوِّي وَعَدُوَّكُمْ أَوْلِيَاءَ تُلْقُونَ إِلَيْهِم بِالْمَوَدَّةِ وَقَدْ كَفَرُوا بِمَا جَاءَكُم مِّنَ الْحَقِّ﴾ [6].

٣ مكافحة التخريب :يُعد الأمن مطلباً أساسياً للمجتمع واستقراره، لذلك تحرص الدول على اتخاذ كافة الإجراءات التي تحقق لها الأمن والأمان، وعلى رأس ذلك مكافحة الجريمة والتي تطورت اليوم واستفادت من وسائل التقنيات الحديثة. ولعل أخطر هذه الجرائم ما يسمى اليوم بالجرائم المنظمة، التي تستخدم العنف والابتزاز لتحقيق مكاسبها، والتي يمتد نشاطها الإجرامي عبر الدول. وقد شدد الشرع في عقوبة الجرائم المنظمة لخطورتها وأثرها السلبي على الأمن العام، قال تعالى: ﴿إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا أَن يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُم مِّنْ خِلَافٍ أَوْ يُنفَوْا مِنَ الْأَرْضِ ذَلِكَ لَهُمْ خِزْيٌ فِي الدُّنْيَا وَلَهُمْ فِي الْآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ [7].

٤ خداع العدو :تهدف الجيوش إلى تحقيق الانتصار بأقل الخسائر الممكنة، لذلك تجدها حريصة على استثمار كل ما يمكنها من ذلك، وخداع العدو وتضليله للسيطرة عليه، ومعرفة خطط العدو وأساليبه من أهم ما يساعد في تحقيق الانتصارات، لذلك تتنافس

الدول والجيوش في التجسس والتحري عن معلومات بعضها البعض، وخداع كل طرف للطرف الآخر.

٥ حماية الصف الداخلي من الانحرافات :من أهداف الدولة الإسلامية أن تحمي أفرادها وتدرأ الخطر عنهم، سواء كان خطراً مادياً أو معنوياً، وحماية الأفراد من الضالين وأصحاب الأفكار الهدامة، من أهم ما يجب أن توجه إليه الدول جهودها. إن الرعاية الدائمة للمجتمع تؤدي إلى الشعور بالراحة والإحساس بأنهم غير منسيين فلا ينفرون من المسؤول، كما تهيئ البلاد للأمان والاستقرار.

٦ رفع الروح المعنوية عند أفراد الشعب :إن التعرف على أحوال العدو والوقوف على حقيقته عن قرب يفيد في تقوية الروح المعنوية لأفراد المجتمع، مما يحشد طاقة الأمة جميعها للقاء والمواجهة، فالمعنويات هي السلاح الرابح في المعركة مع الأخذ بأسباب الانتصار جميعاً.

ثالثاً: مجالات التحري الأمني

تتعدد مجالات التحري الأمني بتعدد متطلباتها الأمنية، ولا يمكن حصرها في مجال محدد، ومن هذه المجالات:

١ مجال الأمن السياسي :تتجلى مجالات التحري الأمني من خلال جمع المعلومات عن كافة النشاطات التي تُعرِّض استقرار الأنظمة السياسية والأمن السياسي للخطر، ورصد عناصر التنظيمات السرية غير المرخص لها بمزاولة أنشطة سياسية، بالإضافة إلى التحري عن مشاكل الجماهير، وإيجاد أنسب الحلول لها، بالإضافة إلى التحري عن محاولات التسلل والتجسس والتخريب الموجهة من داخل وخارج البلاد.

٢ مجال الأمن الوقائي :تبرز أهمية التحري هنا بارتباطه بمبدأ الحيطة والحذر الذي أرشدنا إليه الإسلام، قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا خُذُوا حِذْرَكُمْ﴾ [8]، حيث يأمر الشارع المؤمنين الصادقين بأخذ الحيطة والحذر، فالأرض لا تخلو من الأعداء. وفي الحديث عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ أنه قال: "لا يلدغ المؤمن من جحر واحد مرتين" [9]، فهذا توجيه وتربية من النبي ﷺ للمؤمنين بأخذ الحيطة والحذر.

٣ مجال الأمن الجنائي :المعلومات الجنائية هي الركيزة الأساسية بالنسبة للعاملين في مجال الأمن الجنائي ومكافحة الجريمة، والحصول عليها يعول عليه في عملية التخطيط لمكافحة الجرائم والحد منها. ويبرز التحري الأمني في مجال ضبط ومنع الجريمة وكشف غموض أي جريمة، كما يهتم الأمن الجنائي بالتحري وجمع المعلومات عن ذوي النشاط الإجرامي ووضعيتهم الجنائية هل هم مطلقو السراح أو مقيدو الحرية.

المبحث الثاني: حقيقة التحري الأمني

أولاً: تعريف التحري الأمني في اللغة

التحري الأمني مركب من مفردتين: التحري، والأمن. ولكي نكون قادرين على فهم هذا المركب، لا بد من تعريف مفرداته:

التحري في اللغة :يقال تحريت الشيء أي قصدته، وفي مختار الصحاح، التحري في الأشياء: "طلب ما هو أحرى بالاستعمال في غالب الظن"، وهو قصد الأولى والأحق [10]. وفي الحديث عن عائشة رضي الله عنها: أن رسول الله ﷺ قال: "تحروا ليلة القدر في الوتر، من العشر الأواخر من رمضان" [11]، أي التمسوها في ذلك الوقت، والتحري: الاجتهاد في الطلب والعزم على تخصيص الشيء بالفعل والقول [12].

الأمن في اللغة :ورد مفهوم الأمن في اللغة بعدة معان، منها:

١. عدم الخوف: قال تعالى: ﴿فِيهِ آيَاتٌ بَيِّنَاتٌ مَّقَامُ إِبْرَاهِيمَ وَمَن دَخَلَهُ كَانَ آمِنًا﴾ [13]، أي أن الخائف إذا دخله يأمن من كل سوء.
٢. التصديق: وهو أصل الإيمان، فهو مصدر آمن يؤمن إيماناً، فهو مؤمن [14].
٣. الحفظ: "الأمنة من الأمن، والأمان إعطاء الأمانة، والأمانة ضد الخيانة" [15].
٤. الطمأنينة: وهذا ما يؤكده الأصفهاني في قوله: "أصل الأمن طمأنينة النفس وزوال الخوف" [16].
٥. هو "عدم الخوف" [17] وهو الربط المشترك بين كل هذه المعاني، والتي يتحصل من خلالها على الطمأنينة والاستقرار.

وبناءً عليه يمكن للباحث تعريف التحري الأمني في اللغة بأنه :**"بذل الجهد في طلب حقيقة أمر معين يبدد الخوف ويُطمئن النفس"**.

ثانياً: تعريف التحري الأمني في الاصطلاح

١ التحري الأمني عند الفقهاء القدامى :جاء التحري في الفقه بمعان متعددة متقاربة، فقد جاء بمعنى القصد، وبمعنى الطلب، أي طلب الصواب، وبمعنى التماس الأحرى، أي الأولى، كذلك جاء بمعنى التثبت في الاجتهاد، والطلب لحق الرشاد عند تعذر الوصول إلى حقيقة المطلوب والمراد. والتحري غير الشك والظن، فإن الشك أن يستوي طرفا العلم والجهل، والظن أن يترجح أحدهما بغير دليل والتحري ترجح أحدهما بغالب الرأي [18]، وجاء في الكليات بمعنى الأخلص أو الخالص [19]. وعليه يمكن تعريف التحري في الفقه بأنه :**"طلب أحرّى الأمرين وأولاهما"**.[20]

٢ تعريف التحري الأمني عند المعاصرين :عرّفه الدكتور إبراهيم أحمد بأنه :**"البحث المنظم المتسلسل عن الأخبار والمعلومات، والوقائع، بالوسائل السرية، بغرض الحصول على المعلومات عن فرد أو مجموعة أفراد، أو هدف مادي بغرض أمني محدد"**.[21]

٣ التعريف المختار :بعد استعراض التعريفات السابقة، يرى الباحث :

التحري الأمني هو :**"البحث المنظم المتسلسل المحكوم بضوابط شرعية واضحة ومحددة للوصول والحصول على الأخبار والمعلومات عن حقيقة هدف أمني وبطريقة سرية في غالب الأحيان ومن مصادر عدة إن أمكن تتوافر فيهم المصداقية والمعرفة لتلك الأخبار أو المعلومات بهدف إثبات واقعة أو نفيها"**.[22]

المبحث الثالث: أدلة مشروعية التحري الأمني

يُعد عمل التحري الأمني من التثبت والتحقق وجمع الاستدلالات، وعليه فإن عموم الأدلة الواردة في ذلك تتناول عمل التحري الأمني.

أولاً: من الكتاب

١ قال تعالى :﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنُوا أَن تُصِيبُوا قَوْمًا بِجَهَالَةٍ فَتُصْبِحُوا عَلَىٰ مَا فَعَلْتُمْ نَادِمِينَ﴾ [23].
وجه الدلالة :يأمر الله ﷻ المؤمنين بالتثبت مما يرد إليهم من أخبار ليكون حكمهم بناءً على الحقائق، وذلك احتياطاً من أن يكون الناقل كاذباً، أو مخطئاً، فيحكم بقوله، فيكون الحاكم قد اقتفى وراءه [24]. والتحقق والتثبت: هو قصد التحري، كي لا يظلم أحد، ولا يتولغ أحد على أحد.

٢ قال تعالى :﴿يَا بَنِيَّ اذْهَبُوا فَتَحَسَّسُوا مِن يُوسُفَ وَأَخِيهِ وَلَا تَيْأَسُوا مِن رَّوْحِ اللَّهِ ۖ إِنَّهُ لَا يَيْأَسُ مِن رَّوْحِ اللَّهِ إِلَّا الْقَوْمُ الْكَافِرُونَ﴾ [25].
وجه الدلالة :يبرز وجه الدلالة هنا في أن نبي الله يعقوب وجه أبناءه ليتحروا ويتحسسوا أخبار أخيهم، وهو عكس التجسس، قال ابن كثير: "والتحسس هو الطلب والبحث" [26]، والتحسس يكون في الخير، والتجسس يستعمل في الشر.

٣ قال تعالى :﴿وَقَالَتْ لِأُخْتِهِ قُصِّيهِ ۖ فَبَصُرَتْ بِهِ عَن جُنُبٍ وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ﴾ [27].
وجه الدلالة :بعد أن ربط الله ﷻ على قلب أم موسى وثبتها بعد أن كادت من شدة وجدها، وحزنها، وأسفها لتظهر أنه ذهب لها ولد، أمرت ابنتها، وكانت كبيرة أن تتبع أثر موسى، وتتقصى أخباره، وكل ذلك في منتهى السرية والحذر.

ثانياً: من السنة

تزخر السنة بالأدلة الواضحة الجلية على عمل التحري الأمني، فما من غزوة ولا سرية إلا وتشهد بمشروعية عمل التحري الأمني، وسأقتصر على بعض منها:

١ التحري الأمني في غزوة بدر :قال ابن إسحاق: "حتى وقف على شيخ من العرب، فسأله عن قريش، وعن محمد ﷺ وأصحابه، وما بلغه عنهم، فقال الشيخ: لا أخبركما حتى تخبراني ممن أنتما؟ فقال رسول الله ﷺ: "إذا أخبرتنا أخبرناك"، قال: أذاك بذاك؟ قال: نعم، قال الشيخ فإنه بلغني أن محمداً ﷺ وأصحابه خرجوا يوم كذا وكذا، فإن كان صدق الذي أخبرني، فهم اليوم بمكان كذا وكذا، وبلغني أن قريشاً خرجوا يوم كذا وكذا، فإن كان الذي أخبرني صدقني فهم اليوم في مكان كذا وكذا للمكان الذي فيه قريش، فلما فرغ من خبره، قال: ممن أنتما؟ فقال رسول الله ﷺ: "نحن من ماء"، قال الشيخ: ما من ماء، أمن ماء العراق" [28].

وجه الدلالة :مع أن مخابرات النبي ﷺ كانت تنقل له أخبار أعدائه، وترصد له تحركاتهم، حتى إنها رصدت لحظة خروج الجيش من مكة، ولكنه ﷺ خرج بنفسه ليتحرى قدرات قريش، ويتعرف أماكنهم، ومما يدل عليه النص كذلك، تمويه النبي ﷺ من خلال سؤال

الشيخ الذكي عن محمد ﷺ وأصحابه، وعن قريش، مما يجعل الشيخ يستبعد تماماً أن يكون سائله أحد الطرفين، وهذا من الاستدراج الذكي.

٢ حذيفة يتحرى عن جيوش الأحزاب :قال حذيفة: لقد رأيت رسول الله ﷺ ليلة الأحزاب، وأخذتنا ريح شديدة وقر، فقال رسول الله ﷺ: "ألا رجل يأتيني بخبر القوم جعله الله معي يوم القيامة؟" فسكتنا فلم يجبه منا أحد، ثم قال: "ألا رجل يأتيني بخبر القوم جعله الله معي يوم القيامة؟" فسكتنا فلم يجبه منا أحد، ثم قال: "ألا رجل يأتيني بخبر القوم جعله الله معي يوم القيامة؟" فسكتنا فلم يجبه منا أحد، فقال: "قم يا حذيفة، فأتنا بخبر القوم"، فلم أجد بداً إذ دعاني باسمي أن أقوم، فقال: "اذهب فائتني بخبر القوم، ولا تذعرهم علي" [29].
وجه الدلالة :يدل الحديث على توجيه من النبي ﷺ لأمراء الجيش بضرورة بعث الجواسيس، واستطلاع أخبار العدو.

٣ سرية عبد الله بن جحش :وبعث رسول الله ﷺ عبد الله بن جحش ... وكتب له كتاباً، وأمره أن لا ينظر فيه حتى يسير يومين، ثم ينظر فيه، فيمضي لما أمره به، ولا يستكره من أصحابه أحداً ...، فلما سار عبد الله بن جحش يومين فتح الكتاب، فنظر فيه فإذا به: "إذا نظرت في كتابي هذا فامض حتى تنزل نخلة، بين مكة والطائف، فترصد بها قريشاً وتعلم لنا من أخبارهم" [30].
وجه الدلالة :وفي هذا دليل على أن النبي ﷺ كان دائم التحري، والبحث عن أخبار أعدائه، والتعرف على أحوالهم.

ثالثاً: صور من التحريات الأمنية في الشريعة الإسلامية

١ أبو ذر الغفاري يتحرى حقيقة النبي ﷺ :عن ابن عباس رضي الله عنهما، قال: "لما بلغ أبا ذر مبعث النبي ﷺ، قال لأخيه: اركب إلى هذا الوادي، فاعلم لي علم هذا الرجل الذي يزعم أنه نبي، يأتيه الخبر من السماء، واسمع من قوله، ثم ائتني، فانطلق الأخ حتى قدمه، وسمع من قوله، ثم رجع إلى أبي ذر فقال له: رأيته يأمر بمكارم الأخلاق، وكلاماً ما هو بالشعر، فقال: ما شفيتني فيما أردت، فتزود وحمل شنة له فيها ماء، حتى قدم مكة، فأتى المسجد فالتمس النبي ﷺ، ولا يعرفه، وكره أن يسأل عنه حتى أدركه بعض الليل، فاضطجع فرآه عليٌّ فعرف أنه غريب، فلما رآه تبعه، فلم يسأل واحد منهما صاحبه عن شيء حتى أصبح، ثم احتمل قربته، وزاده إلى المسجد، وظل ذلك اليوم، ولا يراه النبي ﷺ حتى أمسى، فعاد إلى مضجعه، فمر به عليّ فقال: أما آن للرجل أن يعلم منزله؟ فأقامه فذهب به معه، لا يسأل واحد منهما صاحبه عن شيء، حتى إذا كان يوم الثالث، فعاد علي على مثل ذلك، فأقام معه ثم قال: ألا تحدثني ما الذي أقدمك؟ قال: إن أعطيتني عهداً وميثاقاً؛ لترشدني فعلت، ففعل فأخبره، قال: فإنه حق، وهو رسول الله ﷺ، فإذا أصبحت فاتبعني، فإني إن رأيت شيئاً أخاف عليك قمت كأني أريق الماء، فإن مضيت فاتبعني حتى تدخل مدخلي، ففعل، فانطلق يقفوه حتى دخل على النبي ﷺ، ودخل معه، فسمع من قوله، وأسلم مكانه، فقال له النبي ﷺ: "ارجع إلى قومك فأخبرهم حتى يأتيك أمري" [31].
وجه الدلالة :يروي لنا أبو ذر قصة تحريه عما سمعه عن نبي الله ﷺ، وقد جاء بنفسه ليتثبت من ذلك، وفي هذا دلالة على مشروعية التحري.

٢ علقمة بن مجزر يتحرى حامية غزة هاشم بالملاحظة والوصف تمهيداً لاقتحامها: بعد أن طال حصار غزة على يد القائد المسلم "علقمة بن مجزر"، وكانت مدينة حصينة

بيد الروم يأتيها المدد من البحر، ولم يكن للمسلمين يومها أسطول بحري، فطال حصارها، وفشلت محاولات اقتحامها، فقرر القائد علقمة أن يتذكر في زي جندي عادي مسلم، ويطلب مقابلة ـ الفيقار ـ قائد الحامية الرومانية المدافعة عن غزة، متظاهراً بأنه يحمل رسالة شفوية من قائد جيش الإسلام المرابط حول المدينة، وكان يهدف من وراء هذه المخاطرة أن يطلع بنفسه على تحصينات المدينة، ومواقع ضعف هذه التحصينات، ويختبر قائد الحامية ذاته، فسمحوا له بالدخول، وأثناء مروره كان يصور كل ما رأى في ذاكرته مما أفاد في السيطرة عليها فيما بعد [32].

وجه الدلالة :يدل ذلك على أهمية وضرورة التحري عن المعلومات قبل تنفيذ العمليات الخاصة، مما يكفل تنفيذها بنجاح، مثل معرفة الأرض وطبيعتها، والتحصينات، والمداخل والمخارج.

وهكذا تشهد أدلة الكتاب والسنة والآثار على جواز التحري الأمني، وأنه لا غنى لأي جهاز أمني عنه، وإن بدا اليوم في صوره أكثر تعقيداً نتيجة لاستخدام التقنيات الحديثة والمتطورة، كالأقمار الصناعية، وأجهزة التنصت والمراقبة الدقيقة.

المبحث الرابع: أركان التحري الأمني وشروطه

أولاً: المتحري وشروطه

إن العمل الأمني ومنه التحري الأمني من أخطر أنواع الأعمال، وذلك لتعلقه بأسرار الدولة وأمنها، وحفظ أسرار الناس وسترها، لذلك يجب اختيار عناصره بصفات وشروط خاصة، تضمن حفظ أسراره الخاصة وتنفيذ مهامه الشاقة.

تعريف المتحري :المتحري هو ضابط أو فرد يعمل لدى الجهاز الأمني، ويتطابق عمله مع عمل الباحث الجنائي المكلف بجمع الاستدلالات عن المجرمين الجنائيين، غير أن عمل المتحري الأمني يقع ضمن اختصاص دائرة الاستخبارات العامة، والتي تعنى بقضايا الأمن [33].

شروط المتحري:

١. **الأهلية :**ويقصد بها البلوغ والعقل، فالمتحري الأمني بموقع الشاهد، والشاهد لا بد أن يكون بالغاً، عاقلاً، رشيداً، ثقة [34].
٢. **العلم :**ويشترط في المتحري الرسمي أن يتوفر فيه شرط العلم وذلك من جانبين: العلم بأحكام الشرع "ليعلم ما يحل وما يحرم من أعمال التحري"، والتخصص في مهنة التحري الأمني "معرفة أساليب التحري الأمني، وحيل الجواسيس وطرق الضلال".
٣. **الاستطاعة :**من سعة ديننا وعالميته عدم تكليف المرء بما لا يطيق، قال تعالى: ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ [35].
٤. **العدالة :**وهي ملكة في النفس تدفعها إلى اجتناب الكبائر، وعدم الإصرار على الصغائر، وتجعل صلاح صاحبها أكثر من فساده.
٥. **الصفات الواجب توافرها في القائم بالتحريات:**

١) **دقة الملاحظة :**"المفاعلة من اللحظ، وهو النظر بشق العين الذي يلي الصدغ، وفي البحث العلمي: مراقبة شيء، أو حال طبيعي، أو غير طبيعي كما يحدث".
٢) **قوة الذاكرة :**وهي القدرة على حفظ المعلومات، واسترجاعها وقت الحاجة إليها، وربط الوقائع.
٣) **الدهاء والذكاء والخدعة :**وهذه من أهم الصفات التي يحتاجها رجل الأمن عموماً، ورجل التحريات خصوصاً.
٤) **حفظ السر والكتمان :**يعتبر الكتمان وحفظ الأسرار من ضروريات أعمال التحري الأمني.
٥) **الخبرة والمهارة :**إن جزءاً كبيراً من عمل رجل التحريات اليوم يعتمد على المهارات الفنية المتعددة.
٦) **صفات أخرى :**كأن يكون له دربة بالأسفار ومعرفة بالبلاد، وأن يكون صبوراً، فقد يتعرض للاعتقال أو التعذيب، وأن يوطن نفسه على العمل الشاق.

ثانياً: موضوع التحري وشروطه

هذا هو الركن الثاني من أركان التحري الأمني، وهو الحصول على المعلومات الأمنية، والتي تمثل رأس الأمر لأي جهاز أمني.

تعريف المعلومة الأمنية :المعلومة الأمنية مصطلح مركب من كلمتين: المعلومة والأمن. وأما المعلومة فهي: "نقيض الجهل". وفي الاصطلاح: "أي شيء يزيل عدم التأكد من أمر ما" [36]. وعليه فإن المعلومة ليس شرطاً أن تأتي دائماً بجديد، بل ممكن أن تؤكد شيئاً سبق العلم به.

شروط المعلومة الأمنية:

١. **عدم الإضافة أو الحذف من وقائع المعلومة :**أي أن يتم نقلها كما حدثت دون زيادة أو نقصان.
٢. **تجنب الإدلاء برأي شخصي أو إرضاء الميول السياسية أو العاطفية لناقل المعلومة.**
٣. **تجنب التأثر بالحالة النفسية أو العصبية أو الذهنية لناقل المعلومة.**
٤. **تجنب تحوير الحقائق لتمشي مع هوى الرؤساء.**
٥. **كمال المعلومة :**لكي تحقق المعلومة هدفها في التثبت يجب أن تكون معلومة كاملة، ويتحقق كمال المعلومة بمراعاة: إيراد كل ما يعرفه الباحث، ذكر الوقائع والبيانات، ذكر المراحل الإقناعية، أهمية وضوح عرض المعلومة.
٦. **صدق وإثبات المعلومة :**المعلومة الأمنية ذات قيمة كبيرة، ويترتب عليها قرارات هامة، لذلك يجب أن تتصف بالصدق.
٧. **فاعلية المعلومة :**ونعني بفاعلية المعلومة، أي فائدتها على أرض الواقع.
٨. **مراعاة عنصر التنبؤ في المعلومة :**والتنبؤ في الأمن هو الإحساس الداخلي الكامن داخل رجل الأمن، والذي يقوم على تصور حدوث أمر ما بشكل عام يتعرف فيه على مصدر الخطر، ومكان بروزه منه.

قائمة المراجع

١. ماجد عبد الرحمن سلامة، *التحري الأمني في الفقه الإسلامي*، رسالة ماجستير، كلية الشريعة والقانون، الجامعة الإسلامية بغزة، ١٤٣٦هـ - ٢٠١٥م.
٢. القرآن الكريم "سورة الأنعام، آل عمران، النساء، الحجرات، التوبة، المائدة، يوسف، القصص، البقرة، الكهف، النمل، الممتحنة".
٣. صحيح البخاري وصحيح مسلم .
٤. تفسير ابن كثير، جامع البيان للطبري، تفسير القرطبي .
٥. إبراهيم أحمد، *فقه الأمن والمخابرات*.
٦. العميد أحمد علي السويدي، *إجراءات التحري والمراقبة والبحث الجنائي*.
٧. لواء دكتور قدري عبد الفتاح الشهاوي، *شرعية التحريات والحدث الإجرامي القائم والخطر السابق الداهم*.

الباب التمهيدي: الإطار المفاهيمي والتأصيلي للتحريات

الفصل الأول: ماهية التحريات وتمييزها عن غيرها

المبحث الأول: تعريف التحريات لغة واصطلاحاً

تمهيد:
يُعد ضبط المصطلحات القانونية والأمنية الخطوة الأولى والأساسية في أي دراسة علمية متخصصة؛ إذ إن غياب التحديد الدقيق للمفهوم يؤدي إلى اضطراب في التطبيق القانوني، وتداخل في الاختصاصات بين سلطات الضبط والتحقيق. وتكمن إشكالية تعريف "التحريات" في أنها تمثل مرحلة مفصلية تسبق الدعوى الجنائية، وتتداخل فيها السلطة الإدارية للشرطة بالطبيعة القضائية للبحث عن الحقيقة. ولما كان النص التشريعي في كثير من الأنظمة "كالنظام الليبي والمصري" قد ترك تعريف التحريات للفقه والقضاء دون حصر تشريعي جامع، فإن استقراء هذا المفهوم لغة واصطلاحاً يقتضي الغوص في دلالاته اللغوية أولاً، ثم تتبع اجتهادات الفقهاء ورجال القانون لضبط ماهيته الإجرائية.

أولاً: تعريف التحريات في اللغة لفظ "التحري" في اللغة العربية مأخوذ من مادة "ح.ر.ي"، ويُقال: "تحرى الشيء" أي طلبه واجتهد في طلبه، و"التحري" هو: "طلب أحرّى الأمرين وأولاهما"١ . وفي معجم "مختار الصحاح"، التحري في الأشياء هو: "طلب ما هو أحرى بالاستعمال في غالب الظن"٢ .
فالتحري في أصله اللغوي يتضمن معنى الجهد والبحث والتدقيق، ويشير إلى "الاجتهاد في الطلب والعزم على تخصيص الشيء بالفعل والقول"٣ . وعليه، فإن الدلالة اللغوية للتحري تتقاطع بشكل مباشر مع العمل الأمني والقانوني، حيث تعني بذل الجهد المنظم للوصول إلى حقيقة أمر خفي.

ثانياً: تعريف التحريات في الاصطلاح القانوني والأمني نظراً لتعدد الزوايا التي يُنظر من خلالها إلى التحريات، تعددت تعريفات الفقه القانوني والأمني، ويمكن تصنيفها في اتجاهين رئيسيين:

١ الاتجاه الأول: التحريات كإجراءات مادية للبحث عن الحقائق يذهب شراح القانون إلى تعريف التحريات بأنها: "مجموعة من الإجراءات الجوهرية غير المنظورة، يتوخى فيها مأمور الضبط القضائي أو مرءوسيهم الصدق والدقة في التنقيب عن الحقائق المتعلقة بموضوع معين، واستخراجها من مكنونها في إطار من القانون"٤ .
في حين عرفها آخرون بأنها: "المعلومات التي يجتهد في التوصل إليها بالطرق والوسائل المشروعة والمعهودة في البحث عن حقائق الأمور، بعد تمحيص هذه المعلومات بهدف اقتناع السلطة التي تقدم إليها بالتصرف على وجه معين"٥ .
ويتبين من هذين التعريفين أن التحريات هي نشاط مادي وذهني "غير إجرائي بالمعنى الشكلي الصارم"، يهدف إلى جمع المعلومات وتمحيصها للوصول إلى الحقيقة، سواء بثبوت الواقعة أو نفيها، أو تحديد مرتكبيها.

٢ الاتجاه الثاني: التحريات كمرحلة إجرائية تمهيدية يُنظر إلى التحريات في بعض التشريعات "مثل المشرع الليبي" كمرحلة تسبق مرحلة الاستدلال والتحقيق الابتدائي.

وقد عرفها الفقه في هذا السياق بأنها: "المصدر الأهم الذي يزود القضاء الجنائي بالمواد الأولية اللازمة، وكلما تمت بفاعلية كلما أدت إلى تنشيط نظام العدالة الجنائية"٦ .

ثالثاً: مفهوم التحري الأمني في الفقه الإسلامي "المقاربة الأمنية" لم يقتصر مفهوم التحري على النظم الوضعية، بل نجده حاضراً بقوة في الفقه الإسلامي كوسيلة أمنية مشروعة. وقد عرّف الباحث "ماجد عبد الرحمن سلامة" في أطروحته "التحري الأمني في الفقه الإسلامي" التحري الأمني بأنه :**"البحث المنظم المتسلسل المحكوم بضوابط شرعية واضحة ومحددة للوصول والحصول على الأخبار والمعلومات عن حقيقة هدف أمني وبطريقة سرية في غالب الأحيان ومن مصادر عدة إن أمكن تتوافر فيهم المصداقية والمعرفة لتلك الأخبار أو المعلومات بهدف إثبات واقعة أو نفيها"**. 7

هذا التعريف الفقهي المتفرد يجمع بين البعد الأمني "البحث المنظم والسرية والمصادر"، والبعد الشرعي "الضوابط الشرعية"، والبعد الإثباتي "إثبات واقعة أو نفيها". كما تجدر الإشارة إلى أن الفقهاء القدامى استخدموا لفظ "التحري" بمعنى الاجتهاد في طلب الصواب، وبمعنى التثبت، وقد ورد في القرآن الكريم: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنُوا﴾ الحجرات: ٦ ، وهو ما يُعد أصلاً شرعياً لوجوب التثبت والتحري في الأخبار الأمنية ٨

قائمة المراجع

1 ابن منظور، جمال الدين محمد بن مكرم. "١٤١٤هـ" *لسان العرب* "ط٣، ج١٤". دار صادر، بيروت، ص ١٧٣

2الرازي، زين الدين محمد بن أبي بكر .*مختار الصحاح*، مادة "ح.ر.ي".

3الزبيدي، محمد بن محمد .*تاج العروس من جواهر القاموس*، مادة "ح.ر.ي".

4إمام، عبد الواحد. "١٩٩٨م" .*الموسوعة الذهبية في التحركات* "ط١". دار الفكر الجامعي للنشر والتوزيع، الإسكندرية، ص ٦٨

5حسني، محمود نجيب. "١٩٨٢م" .*شرح قانون الإجراءات الجنائية* .دار النهضة العربية، القاهرة، ص ٣٣٧

6السبكي، ممدوح إبراهيم. "١٩٩٨م" .*حدود سلطات مأمور الضبط القضائي في التحقيق* .دار النهضة العربية، القاهرة، ص ٣٦

7سلامة، ماجد عبد الرحمن. "٢٠١٥م" .*التحري الأمني في الفقه الإسلامي* "رسالة ماجستير". الجامعة الإسلامية، غزة، ص ٢٤

8المرجع السابق، ص ١٨

9الرخاوي، محمد كمال عرفه .*تحريات الشرطة عن الجريمة والرقابة القضائية عليها* "دراسة مقارنة بين القانون المصري والجزائري والفرنسي"، ص ٢ "وقد أشار فيها إلى أن مرحلة التحريات هي الخط الفاصل بين حرية الفرد وسلطة الدولة".

المبحث الثاني: التمييز بين التحريات والتحقيق الابتدائي والاستدلالات

تمهيد:
تمثل مرحلة ما قبل المحاكمة سلسلة متصلة من الإجراءات التي تهدف إلى الكشف عن الجريمة وجمع أدلتها. وتتداخل في هذه المرحلة ثلاثة مصطلحات رئيسية: "التحريات"، و"الاستدلالات"، و"التحقيق الابتدائي". ورغم أن الغاية الموضوعية لهذه الإجراءات قد تبدو واحدة "وهي الوصول إلى الحقيقة"، إلا أن الفصل بينها يعد مسألة جوهرية تتعلق بتحديد الاختصاص، ونوعية الإجراءات المتخذة، وحجية النتائج المترتبة عليها، ومدى خضوعها للرقابة القضائية. ويعد الخلط بين هذه المفاهيم من أبرز الأخطاء التي قد تؤدي إلى بطلان الإجراءات الإجرائية.

أولاً: التمييز بين التحريات والاستدلالات يُثير الفصل بين التحريات والاستدلالات جدلاً فقهياً وقضائياً، نظراً للتداخل الوظيفي بينهما من جهة، واختلاف الطبيعة القانونية لكل منهما من جهة أخرى.

١. **الطبيعة والوظيفة:**
   - **التحريات :**هي نشاط مادي وذهني "غير إجرائي" يهدف إلى البحث عن المعلومات والأخبار المتعلقة بالجريمة ومرتكبيها. وغالباً ما تكون سرية، ولا تتطلب شكلاً محدداً. وتوصف في الفقه بأنها "الأعمال المادية" و"المعلومات الاستخبارية"١ .
   - **الاستدلالات :**هي مجموعة الإجراءات القانونية والعلنية التي يقوم بها مأمور الضبط القضائي "في حدود اختصاصه" عند علمه بوقوع جريمة، بهدف الحفاظ على الأدلة والآثار، والتحقق من صحة البلاغ، والوصول إلى مرتكب الجريمة. وهي إجراءات تخضع لشكليات معينة "كالمعاينة، والانتقال، وسماع أقوال الشهود، وتحرير المحضر"٢ .
٢. **العلاقة بينهما :**يرى جانب من الفقه أن التحريات هي مرحلة سابقة للاستدلالات، أو أنها تمثل "الوسيلة" التي تسبق "الغاية". فالتحريات تبحث عن المعلومة، بينما الاستدلالات تبحث عن الدليل. وفي كثير من الأحيان، تُبنى إجراءات الاستدلال على معلومات وردت من خلال التحريات. ويؤكد الدكتور "فرج حسين الحاسي" أن التحريات والاستدلالات تشتركان في كونهما يقعان في مرحلة ما قبل التحقيق الابتدائي، وأن المشرع في كثير من الأنظمة "مثل القانون الليبي" لم يضع حداً فاصلاً بينهما، بل يعتبر التحريات جزءاً من إجراءات الاستدلالات التي يقوم بها مأمور الضبط٣ .

ثانياً: التمييز بين الاستدلالات والتحقيق الابتدائي هنا يظهر الفصل الجوهري بين مرحلة "الضبط القضائي" ومرحلة "سلطة التحقيق". فإذا كانت الاستدلالات من اختصاص مأمور الضبط القضائي "الشرطة"، فإن التحقيق الابتدائي من اختصاص سلطة قضائية "النيابة العامة أو قاضي التحقيق".

١. **من حيث الجهة المختصة :**تقوم إجراءات الاستدلالات على مأمور الضبط القضائي، بينما التحقيق الابتدائي يتولاه قاضي التحقيق أو النيابة العامة "سلطة التحقيق"٤ .

٢. **من حيث الهدف :**تهدف الاستدلالات إلى "التحقق من وقوع الجريمة وجمع الأدلة المادية" وتمهيد الطريق للتحقيق. أما التحقيق الابتدائي، فيهدف إلى "كشف الحقيقة النهائية" واتخاذ قرار في الدعوى "إحالتها للمحاكمة أو حفظها"٥ .
٣. **من حيث القوة الإثباتية :**إجراءات الاستدلالات "كسماع الشهود" لا تتمتع بالحجية الملزمة للقاضي، بل تخضع لتقديره. أما إجراءات التحقيق الابتدائي، فهي ذات طابع قضائي، وتتمتع بقوة إثباتية أكبر، خاصة إذا أجريت بحضور المتهم ومحاميه.
٤. **من حيث الرقابة :**تخضع الاستدلالات للرقابة الإدارية من النيابة العامة، بينما يخضع التحقيق الابتدائي لرقابة قاضي التحقيق أو غرفة الاتهام٦ .

المبحث الثالث: الطبيعة القانونية للتحريات "سلطة تقديرية أم إلزامية؟"

تمهيد:
يُطرح السؤال حول الطبيعة القانونية للتحريات في مواجهة مأمور الضبط القضائي: هل هو مخيّر في إجرائها أم ملزم بها؟، وهل يخضع في تقديره لها لرقابة القضاء أم لا؟ تتعدد الآراء الفقهية في هذا الشأن، ويترتب على الإجابة آثار عملية مهمة تتعلق بالمسؤولية التأديبية والقانونية لمأمور الضبط.

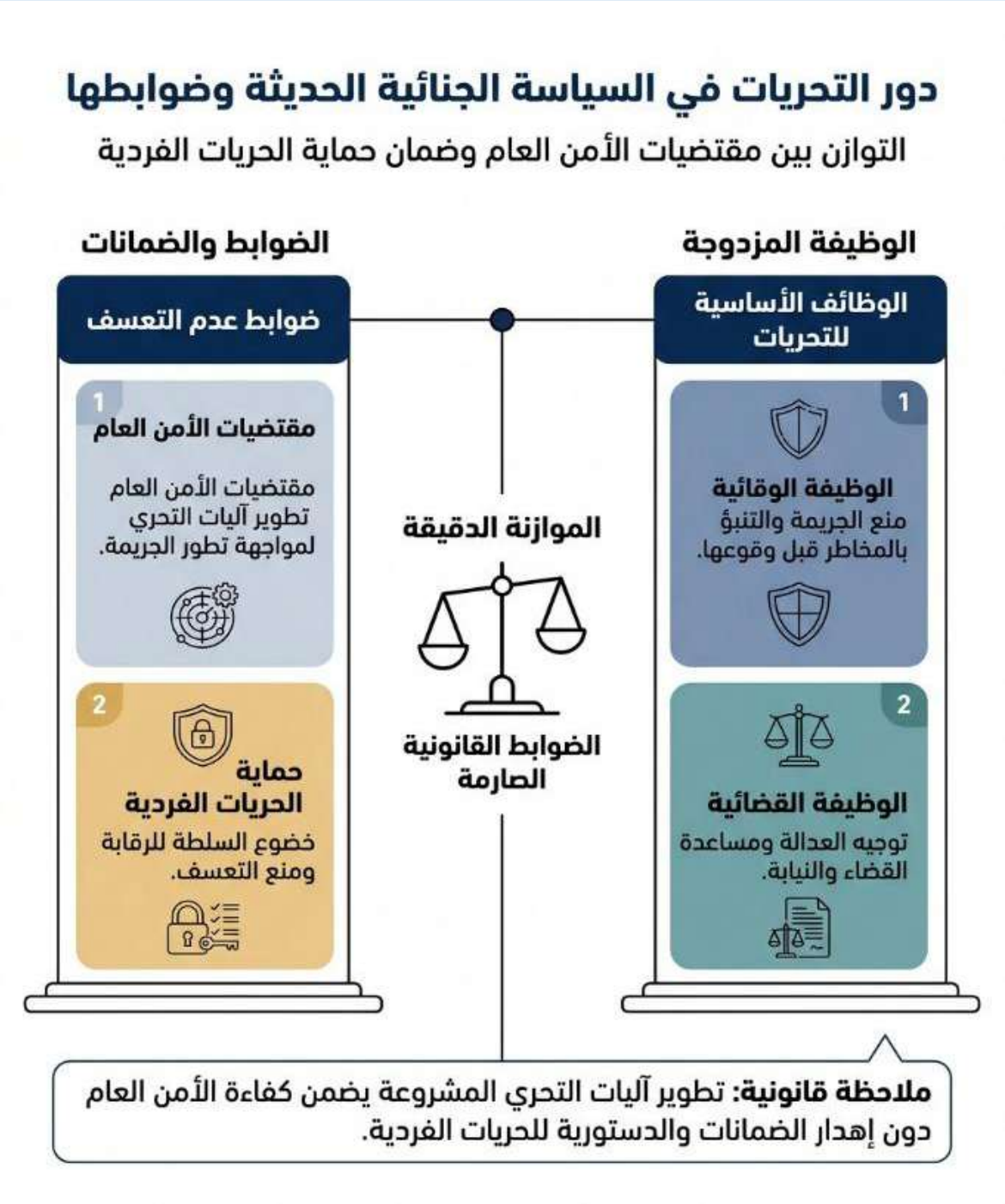
أولاً: الرأي القائل بأنها "سلطة تقديرية" يرى بعض الفقه أن التحريات تمثل نشاطاً تقديرياً لمأمور الضبط القضائي، بمعنى أنه يملك هامشاً من الحرية في تقدير ما إذا كانت هناك ضرورة لإجراء التحريات، واختيار الوسائل المناسبة لها. وحجتهم في ذلك أن القانون لا يحدد بشكل حصري وواضح الحالات التي يجب فيها على الشرطة إجراء التحريات، بل يترك الأمر لخبرتها في تقييم الموقف "خاصة في جرائم الأمن العام أو الجرائم المنظمة"٧ .
ووفقاً لهذا الاتجاه، فإن عدم إجراء التحريات لا يعرض مأمور الضبط للمسؤولية، طالما أنه تحرك بناءً على معلومات كافية أو لم يجد ما يستدعي التحري.

ثانياً: الرأي القائل بأنها "إلزامية" "سلطة مقيدة" يذهب جانب آخر من الفقه إلى أن التحريات ليست مجرد سلطة تقديرية، بل هي **واجب إجرائي** مفروض على مأمور الضبط القضائي بمجرد علمه بوقوع جريمة. ويستند هذا الرأي إلى نصوص قانونية صريحة تُلزم مأمور الضبط بالقيام بالتحريات. فعلى سبيل المثال، يفرض المشرع المصري والليبي على مأمور الضبط القضائي "في حدود اختصاصه" تلقي البلاغات والشكاوى، والانتقال إلى محل الواقعة، وجمع المعلومات والأدلة اللازمة٨ .
ووفقاً لهذا الاتجاه، فإن إهمال التحريات أو التقصير فيها يشكل إخلالاً بالواجب الوظيفي، ويُعرّض مأمور الضبط للمسؤولية التأديبية والجنائية إذا أدى هذا الإهمال إلى إفلات الجاني أو ضياع الأدلة.

ثالثاً: طبيعة التحريات كعمل قضائي أم إداري؟ فيما يتعلق بموقع التحريات من السلطة القضائية، يرى الرأي الراجح في الفقه "كما أشار الأستاذ الدكتور فرج الحاسي" أن التحريات تمثل "عملاً قضائياً" من حيث الغاية والأثر، لأنها تُجرى بغرض كشف الجريمة وجمع الاستدلالات لصالح القضاء، وتخضع في النهاية لرقابة القضاء. ولكنها من حيث الشكل والتنظيم تعد "عملاً إدارياً" لأنها تصدر من جهة إدارية "الشرطة" وتخضع للتعليمات الإدارية٩.

ويترتب على هذا الطابع المزدوج أن التحريات لا تصلح كدليل قاطع بمفردها، بل تحتاج إلى "تحقيق" لاحق لتأكيدها، كما أنها لا تخضع لحجية الأمر القضائي.

المبحث الرابع: أهمية التحريات في السياسة الجنائية الحديثة



المطلب الأول: التحريات كوسيلة للوقاية من الجريمة "الوظيفة الاستباقية" تلعب التحريات دوراً محورياً في "الوقاية الجنائية". فمن خلال جمع المعلومات عن الأنشطة المشبوهة والتحركات المشبوهة للأفراد والجماعات، تستطيع الأجهزة الأمنية التنبؤ بالمخاطر قبل وقوعها، واتخاذ التدابير الوقائية اللازمة. وهذا يتجلى بوضوح في مجال مكافحة الإرهاب والجرائم المنظمة، حيث تُعد "المعلومة الأمنية" السبيل الوحيد للكشف عن المخططات الإجرامية قبل تنفيذها١٠ . وتُظهر الدراسات الأمنية أن التحري الفعال

يُسهم في تقليل معدلات الجريمة من خلال "الردع الاستباقي" وإجهاض المحاولات الإجرامية في مهدها.

المطلب الثاني: التحريات كأداة لتوجيه السياسة الجنائية تُوفر التحريات "قاعدة بيانات" ضخمة تعتمد عليها أجهزة الدولة في رسم سياستها الجنائية. فمن خلال تحليل المعلومات التي تم جمعها، يمكن تحديد أنماط الجريمة، والبؤر الإجرامية، والوسائل المستخدمة، مما يسمح بتوجيه الموارد الأمنية والتشريعية بشكل أكثر فعالية. فمثلاً، إذا أظهرت التحريات انتشاراً واسعاً لجريمة معينة في منطقة ما، يمكن توجيه دوريات الشرطة وتعزيز التواجد الأمني هناك، أو تعديل النصوص القانونية لتشديد العقوبات١١ .

المطلب الرابع: التحريات في ضوء "العدالة الجنائية" لا تقتصر أهمية التحريات على الجانب الأمني، بل تمتد إلى الجانب القضائي. فالتحريات الجيدة والدقيقة هي التي تُمكّن النيابة العامة والقضاء من اتخاذ قرارات سليمة بشأن الاتهام أو الحفظ. فوجود تحريات وافية يقلل من مخاطر "الاتهام الكيدي" أو "إهدار حقوق المتهمين"، ويُسهم في تقصير أمد التقاضي. كما أن التحريات هي الأداة الأساسية لتحديد "الجدية" في إجراءات القبض والتفتيش، وهو ما أكده القضاء في العديد من أحكامه، حيث يُشترط لصحة القبض أن تكون التحريات "جدية" ومبنية على قرائن قوية١٢ .

المطلب الخامس: التحريات في ظل التحديات التقنية الحديثة في العصر الحديث، اكتسبت التحريات بعداً جديداً في ظل الثورة الرقمية. فلم تعد التحريات مقتصرة على المراقبة الميدانية، بل أصبحت تشمل "التحريات الإلكترونية" التي تعتمد على تحليل البيانات والاستخبارات مفتوحة المصدرOSINT "، مما أضاف تعقيداً جديداً لسياسة جنائية حديثة تتطلب الموازنة بين الحاجة للمعلومات وحماية الخصوصية والبيانات الشخصية١٣ .

قائمة المراجع

1الحاسي، فرج حسين .*طبيعة التحريات والاستدلال في قانون الإجراءات الجنائية الليبي*، مجلة القانون – جامعة المرقب، العدد الثاني عشر، ديسمبر ٢٠٢٤م، ص ١٣٦
2الرخاوي، محمد كمال عرفه .*تحريات الشرطة عن الجريمة والرقابة القضائية عليها*، مرجع سابق، ص ٥
3الحاسي، فرج حسين. المرجع السابق، ص ١٣٧
4سلامة، ماجد عبد الرحمن .*التحري الأمني في الفقه الإسلامي*، مرجع سابق، ص ١٧
5الحاسي، فرج حسين. المرجع السابق، ص ١٣٤
6الرخاوي، محمد كمال عرفه. المرجع السابق، ص ٨
7السبكي، ممدوح إبراهيم .*حدود سلطات مأمور الضبط القضائي في التحقيق*، مرجع سابق، ص ٣٦
8الحاسي، فرج حسين. المرجع السابق، ص ١٣٨
9المرجع السابق، ص ١٤٠.
10سلامة، ماجد عبد الرحمن. المرجع السابق، ص ٨
11الرخاوي، محمد كمال عرفه. المرجع السابق، ص ١٥
12الحاسي، فرج حسين. المرجع السابق، ص ١٤٢
13الرخاوي، محمد كمال عرفه. المرجع السابق، ص ٣٢

الفصل الثاني: التطور التاريخي والتشريعي للتحريات

المبحث الأول: النشأة التاريخية للتحريات في النظم القانونية

تمهيد:
لم تظهر التحريات كإجراء قانوني منظم في صورة واحدة، بل مرت بمراحل تاريخية متطورة عكست تطور مفهوم الدولة، وتطور الجريمة، وتطور وسائل الإثبات. وتكمن أهمية التتبع التاريخي في فهم أن التحريات لم تكن مجرد "مهمة أمنية" فحسب، بل كانت دائماً تخضع لموازنة دقيقة بين ضرورة الكشف عن الحقيقة "مصلحة المجتمع" وبين حماية الحقوق والحريات "مصلحة الفرد". وتنقسم النشأة التاريخية للتحريات إلى ثلاث مراحل رئيسية.

أولاً: مرحلة النظم القديمة "التحريات كوسيلة سلطوية" في النظم القانونية القديمة "كالقانون الروماني والقوانين القديمة في أوروبا"، لم تكن التحريات تعرف بالمعنى الإجرائي الحديث. كانت السلطة تباشر جمع المعلومات عن الجرائم عن طريق "الوشاية" أو "التجسس" كوسيلة من وسائل السلطة العامة لحماية الأمن. ولم تكن هناك ضمانات للمشتبه فيه، بل كانت التحريات تمثل سلطة مطلقة للحاكم أو من ينوب عنه. وقد بدأ التحول في هذه المرحلة في القانون الروماني من خلال ظهور "الاستدلال" كمرحلة أولية للبحث عن الجريمة، وهو ما أشار إليه الدكتور "فرج حسين الحاسي" في دراسته، معتبراً أن التحريات "قد بدأت كإجراءات مادية غير منظورة" تتسم بالسرية والشمولية "١".

ثانياً: مرحلة القانون الإسلامي "التأصيل للتحريات كوسيلة للتثبت" لم تكن التحريات غائبة عن الفقه الإسلامي، بل وُضعت لها أصول وضوابط دقيقة تجمع بين ضرورة الأمن ووجوب التثبت. وقد أشارت أطروحة "التحري الأمني في الفقه الإسلامي" للباحث "ماجد عبد الرحمن سلامة" إلى أن التحري في الشريعة الإسلامية لم يكن مجرد عمل أمني، بل كان "بذل الجهد في طلب حقيقة أمر معين يبدد الخوف ويطمئن النفس" "٢". وقد أسس الفقهاء قاعدة "التحري قوم مقام الدليل الشرعي عند انعدام الأدلة" "٣"، كما قرروا ضوابط صارمة للتحريات، منها: "حمل الناس على الظاهر وترك سرائرهم إلى الله" "٤"، ومنع التجسس على المسلمين، والاقتصار على قدر الحاجة، ومبدأ "الضرورة تقدر بقدرها" "٥". وقد مارس النبي ﷺ وصحابته التحريات كوسيلة أمنية ضرورية "كبعث العيون والاستطلاع قبل المعارك"، مما يدل على أن التحريات كوسيلة أمنية لها جذور عميقة في التراث الإسلامي.

ثالثاً: مرحلة التنظيم التشريعي الحديث "نشأة التحريات كمرحلة إجرائية" بدأ التنظيم التشريعي للتحريات في ظل الدولة الحديثة، خاصة بعد الثورة الفرنسية. وقد كان الهدف الأول هو حماية الحريات الفردية من تعسف السلطة، فبدأ المشرع في تنظيم إجراءات التحريات والاستدلالات. وفي هذا السياق، أشار الدكتور "محمد كمال عرفة الرخاوي" في دراسته المقارنة بين مصر والجزائر وفرنسا، إلى أن مرحلة تحريات الشرطة تمثل "الخط الفاصل بين حرية الفرد وسلطة الدولة في ملاحقة الجريمة"، وأن التشريعات الحديثة أقرت "الرقابة القضائية" كضمانة جوهرية لمنع الانحراف في استعمال هذه الصلاحيات "٦". ويتجلى هذا التطور في صدور قوانين الإجراءات الجنائية في أوروبا

"كقانون الإجراءات الجنائية الفرنسي"، ثم انتقلت هذه النصوص إلى التشريعات العربية "كالقانون المصري والليبي". وقد أصبحت التحريات في هذه التشريعات مرحلة "سابقة" للتحقيق الابتدائي، يمارسها مأمور الضبط القضائي تحت رقابة النيابة العامة.

خلاصة المبحث :مرت التحريات بثلاث مراحل: مرحلة سلطوية غير منظمة، ثم مرحلة فقهية تأصيلية في الشريعة الإسلامية غايتها التثبت، ثم مرحلة تشريعية حديثة نظمت الصلاحيات وربطتها بالرقابة القضائية. وهذا التطور يعكس حقيقة أن التحريات ليست مجرد إجراء أمني، بل هي "إجراء قضائي" بالمعنى الوظيفي، يخضع لضوابط تحمي حقوق الإنسان.

المبحث الثاني: تطور التحريات في التشريعات الحديثة

تمهيد:
لم يقف تنظيم التحريات عند حد معين، بل استمر في التطور بتطور الوسائل التقنية وتطور أنماط الجريمة. وقد شهدت التشريعات الحديثة تحولاً جوهرياً في مفهوم التحريات، من مجرد "جمع معلومات" إلى "إجراء إجرائي منظم" و"أداة علمية" للكشف عن الجريمة. وتتبلور ملامح هذا التطور في ثلاثة اتجاهات رئيسية.

أولاً: من التحريات التقليدية إلى التحريات العلمية في البداية، كانت التحريات تعتمد على الوسائل التقليدية "كسماع الأقوال، والمراقبة الميدانية، والتحريات البشرية". وقد أشار الدكتور "فرج الحاسي" إلى أن التحريات كانت "المعلومات التي يجتهد في التوصل إليها بالطرق والوسائل المشروعة والمعهودة في البحث عن حقائق الأمور" "٧". ومع التقدم العلمي، ظهرت الحاجة إلى أدلة مادية قاطعة، فبرز مفهوم "التحريات العلمية" التي تعتمد على الأدلة الجنائية "كالبصمات، وتحليل الدم، وفحص الحمض النووي". وفي هذا الإطار، يوضح "الرخاوي" أن تطور التحريات أصبح مرهوناً بـ"مدى قدرتها على استخدام التقنيات العلمية في جمع المعلومات وتحليلها" "٨".

ثانياً: من التحريات الإدارية إلى التحريات القضائية الاتجاه الثاني في التطور التشريعي هو التحول من الطبيعة الإدارية للتحريات إلى طبيعتها القضائية. ففي بداية تنظيمها، كانت التحريات تعد "عملاً إدارياً" من أعمال السلطة التنفيذية، لا يخضع لرقابة قضائية لاحقة. ومع تطور التشريعات، أصبحت التحريات تمثل "عملاً قضائياً" بالمعنى الوظيفي، لأنها تهدف إلى خدمة القضاء، وتخضع لرقابة النيابة العامة والمحاكم. ويؤكد "الحاسي" أن التحريات في التشريع الليبي "المادة ١١ من قانون الإجراءات الجنائية" قد وصفت بأنها من "أعمال الضبط القضائي" التي تهدف إلى البحث عن الجرائم ومرتكبيها، وجمع الاستدلالات، وهو ما يعكس طبيعتها القضائية "٩".

ثالثاً: من التحريات المطلقة إلى التحريات المقيدة بالضمانات الاتجاه الثالث هو الانتقال من التحريات المطلقة "التي لا تخضع لضوابط" إلى التحريات المقيدة بالضمانات الدستورية والقانونية. وقد تجلى هذا التطور في إقرار مبدأ "الجدية" في التحريات، ومبدأ "التناسب" بين خطورة الجريمة ووسائل التحري، ومبدأ "الرقابة القضائية" على إجراءات التحريات. ويشير "الرخاوي" إلى أن التشريعات الحديثة "خاصة الفرنسية" قد أقرت "قاضي الحريات والاحتجاز" كضمانة لفصل سلطة التحقيق عن سلطة تقييد الحريات، مما يعزز من حماية الحقوق الفردية "١٠". أما في التشريع المصري الجديد "قانون ١٧٤ لسنة ٢٠٢٥"، فقد تم النص على ضمانات متعددة للتحريات، منها: "حق المتهم في الاستعانة بمحامٍ" "المادة ١٠٥"، و"تسجيل الاستجوابات" "المادة ١٠٦"، و"إخطار الأسرة" "المادة ١٠٤"، مما يعكس توجهاً تشريعياً نحو تقييد التحريات بالضمانات.

خلاصة المبحث :تطورت التحريات في التشريعات الحديثة من حيث: "١" وسائلها "من تقليدية إلى علمية"، و"٢" طبيعتها "من إدارية إلى قضائية"، و"٣" ضوابطها "من مطلقة إلى مقيدة بالضمانات". وهذا التطور يعكس إدراك المشرع أن التحريات الفعالة لا تتحقق إلا بموازنة دقيقة بين مصلحة الأمن ومصلحة الحرية.

المبحث الثالث: الاتجاهات الحديثة في تنظيم التحريات "نحو شرطة علمية"

تمهيد:
لم يعد دور الشرطة في التحريات مقتصراً على جمع المعلومات التقليدية، بل أصبح يتطلب "شرطة علمية" قادرة على التعامل مع الأدلة الجنائية والتقنيات الحديثة. ويعكس هذا الاتجاه تحولاً في فلسفة التحريات، من "الاعتماد على الاعتراف" إلى "الاعتماد على الدليل العلمي". وتتبلور ملامح هذا الاتجاه في ثلاثة محاور رئيسية.



أولاً: التحول نحو "الشرطة العلمية"Scientific Policing" : يشير هذا الاتجاه إلى أن التحريات الحديثة لم تعد تعتمد على الخبرة الشخصية لرجل الشرطة فقط، بل أصبحت تعتمد على "المعرفة العلمية المتخصصة" في مجالات مثل: علم الأدلة الجنائية، وتحليل الحمض النوويDNA" "، والتحريات الإلكترونية. ويؤكد "الرخاوي" على أهمية "الاستعانة بالخبراء في التحريات" وتوفير "المختبرات الجنائية المتطورة" لضمان دقة التحريات "١١". وقد أشارت دراسة "آمال عبد الرحمن يوسف حسن" "الأدلة العلمية الحديثة" إلى أن "البصمة الوراثية" أصبحت "الدليل الأمثل" في الإثبات الجنائي، مما

يستلزم أن تكون التحريات قادرة على جمع العينات وحفظها بطريقة علمية سليمة "١٢". وهذا يتطلب توفير "كوادر فنية" مدربة في أجهزة الضبط القضائي، وهو ما نصت عليه المادة "٢٦" من قانون الإجراءات الجنائية المصري الجديد، التي اعتبرت "مفتشي قطاع التفتيش والرقابة بوزارة الداخلية" من مأموري الضبط القضائي.

ثانياً: التحول نحو "التحريات الإلكترونية"E-Investigations" " الاتجاه الثاني هو ظهور التحريات الإلكترونية كوسيلة حديثة، في ظل تزايد الجرائم الإلكترونية. وقد نظم المشرع المصري الجديد "قانون ١٧٤ لسنة ٢٠٢٥" التحريات الإلكترونية بشكل مفصل في المادة "٨٠"، حيث أجاز "لمأمور الضبط القضائي" أن يأمر بـ"مراقبة الاتصالات السلكية واللاسلكية، وحسابات مواقع التواصل الاجتماعي، والبريد الإلكتروني، والرسائل النصية" بعد الحصول على إذن من القاضي الجزئي. وهذا يعكس توجهاً نحو مواكبة التحريات للتحول الرقمي، مع إخضاعها لرقابة قضائية صارمة "١٣".

ثالثاً: التحول نحو "التحريات الاستباقية"Proactive Investigations" " الاتجاه الثالث هو تطور التحريات من "الرد الفعلي" "بعد وقوع الجريمة" إلى "الاستباقية" "قبل وقوع الجريمة". ويشير "سلامة" في أطروحته إلى أن التحري الأمني في الفقه الإسلامي كان يهدف إلى "منع التهديدات الأمنية قبل وقوعها" "١٤". وفي التشريعات الحديثة، ظهرت "التحريات الوقائية" التي تهدف إلى جمع المعلومات عن الأنشطة المشبوهة والتنبؤ بالمخاطر. وقد أقر المشرع المصري الجديد "المادة ١١٤" "التدابير الاحتياطية" كبديل للحبس الاحتياطي "مثل إلزام المتهم بعدم مبارحة مسكنه، أو حظر ارتياد أماكن معينة"، وهي تدابير تهدف إلى التحكم في المخاطر الأمنية قبل وقوعها. وهذا يعكس توجهاً نحو "الوقاية" بدلاً من "الردع" في مجال التحريات.

قائمة المراجع

1الحاسي، فرج حسين .*طبيعة التحريات والاستدلال في قانون الإجراءات الجنائية الليبي*، مرجع سابق، ص ١٣٤
2سلامة، ماجد عبد الرحمن .*التحري الأمني في الفقه الإسلامي*، مرجع سابق، ص ٢٤
3المرجع السابق، ص ٤٣
4المرجع السابق، ص ٥٤ "الضابط الأول".
5المرجع السابق، ص ٥٣
6الرخاوي، محمد كمال عرفه .*تحريات الشرطة عن الجريمة والرقابة القضائية عليها*، مرجع سابق، ص ٢
7الحاسي، فرج حسين. المرجع السابق، ص ١٣٥
8الرخاوي، محمد كمال عرفه. المرجع السابق، ص ١٥
9الحاسي، فرج حسين. المرجع السابق، ص ١٣٨
10الرخاوي، محمد كمال عرفه. المرجع السابق، ص ١٠
11المرجع السابق، ص ٢١
12حسن، آمال عبد الرحمن يوسف .*الأدلة العلمية الحديثة ودورها في الإثبات الجنائي*، مرجع سابق، ص ١
13قانون الإجراءات الجنائية المصري رقم ١٧٤ لسنة ٢٠٢٥، المادة "٨٠".
14سلامة، ماجد عبد الرحمن. المرجع السابق، ص ٨

الفصل الثالث: الأساس القانوني والدستوري للتحريات وحدودها

المبحث الأول: الأساس الدستوري "الموازنة بين حرية الفرد وسلطة الدولة"

تمهيد:
لا تستمد سلطة التحريات مشروعيتها من القانون العادي "قانون الإجراءات الجزائية" فحسب، بل تجد أساسها الأعمق في الوثائق الدستورية التي ترسم الحدود الفاصلة بين سلطة الدولة في ملاحقة الجريمة، وحق الفرد في الحرية والأمن والخصوصية. وتكمن الإشكالية الدستورية الجوهرية في أن التحريات، بطبيعتها، تمثل إجراءً استباقياً يمس الحقوق والحريات قبل وجود "تهمة" قضائية محددة، مما يستلزم وجود تفويض دستوري صريح وضمانات إجرائية كافية لمنع التعسف. ويقوم هذا المبحث على تحليل النصوص الدستورية في اليمن ومصر وفرنسا، لبيان كيف وازنت كل دولة بين هذين الاعتبارين.

المطلب الأول: الدستور اليمني وضمانات الحرية الشخصية : يُعد الدستور اليمني من الدساتير التي أفردت نصوصاً تفصيلية لضمانات الحرية الشخصية، وهي النصوص التي تشكل الإطار الأعلى لسلطة التحريات. وتتجلى هذه الضمانات في المادة "٤٨" التي تُشكل حجر الزاوية في هذا الشأن.

تنص المادة "٤٨/ب" على أنه: "لا يجوز القبض على أي شخص أو تفتيشه أو حجزه إلا في حالة التلبس أو بأمر توجبه ضرورة التحقيق وصيانة الأمن يصدره القاضي أو النيابة العامة وفقاً لأحكام القانون، **كما لا يجوز مراقبة أي شخص أو التحري عنه إلا وفقاً للقانون**" . ويُستفاد من هذا النص أن الدستور اليمني قد أسس "مبدأ قانونية التحريات"، بمعنى أن كل إجراء تحري "سواء كان مراقبة أو جمع معلومات" يجب أن يستند إلى قانون صادر عن السلطة التشريعية، ولا يجوز لمأمور الضبط القضائي أن يباشر تحرياته بناءً على تقديره الشخصي أو تعليمات إدارية غير منشورة. وهذا المبدأ يحمي الفرد من أن تكون تحرياته عرضة لأهواء السلطة التنفيذية.

كما تضمنت المادة "٤٨/ج" ضمانة زمنية جوهرية: "كل من يقبض عليه بصفة مؤقتة بسبب الاشتباه في ارتكابه جريمة يجب أن يقدم إلى القضاء خلال أربع وعشرين ساعة من تاريخ القبض عليه على الأكثر... وفي كل الأحوال لا يجوز للنيابة العامة الاستمرار في الحجز لأكثر من سبعة أيام إلا بأمر قضائي" . وهذا النص، وإن كان يتعلق بالقبض "وهو إجراء لاحق للتحريات"، إلا أنه يؤسس لقاعدة دستورية مفادها أن أي تقييد للحرية ناتج عن التحريات يجب أن يخضع لرقابة قضائية سريعة، وهي رقابة تُلقي بظلالها على مشروعية التحريات ذاتها التي أدت إلى القبض.

وتكتمل هذه الضمانات بالمادة "٤٨/هـ" التي تعتبر "التعذيب الجسدي أو النفسي عند القبض أو الاحتجاز أو السجن جريمة لا تسقط بالتقادم" ، وبالمادة "٥٣" التي تكفل "حرية وسرية المواصلات البريدية والهاتفية والبرقية وكافة وسائل الاتصال... ولا يجوز مراقبتها أو تفتيشها... إلا في الحالات التي يبينها القانون وبأمر قضائي" . ويُفهم من ذلك أن الدستور اليمني قد وضع "سقفاً" لا يجوز للتحريات تجاوزه، وهو احترام الكرامة الإنسانية والخصوصية، وأن أي إجراء تحري يتجاوز هذا السقف يُعد باطلاً ومخالفاً للدستور.

المطلب الثاني: الدستور المصري والفرنسي "المبادئ الدستورية" : على النقيض من التفصيل اليمني، تعتمد الدساتير المصرية والفرنسية على مبادئ عامة تُستخلص منها ضوابط التحريات، مع تركيز أكبر على "حق الدفاع" و"الحرية الشخصية" كقيم مركزية.

أولاً: الدستور المصري "٢٠١٤" :لم ينص الدستور المصري صراحةً على "التحريات" كما فعل الدستور اليمني، لكنه أرسى مبدأ "الحرية الشخصية" في المادة "٥٤" التي تنص على أن "الحرية الشخصية حق طبيعي، وهي مصونة لا تمس... ولا يجوز القبض على أي إنسان أو تفتيشه أو حبسه... إلا في حالة التلبس بالجريمة، أو بناءً على أمر قضائي مسبب" . وبما أن التحريات هي الوسيلة التي تسبق القبض، فإن مشروعيتها مشروطة بأن تؤدي إلى "أمر قضائي مسبب" وليس إلى إجراء تعسفي. كما كرست المادة "٥٧" "حرمة الحياة الخاصة"، والمادة "٥٨" التي تحظر "مراقبة المراسلات البريدية والهاتفية... إلا بإذن قضائي مسبب" . وهذه المبادئ الدستورية تُلزم المشرع العادي "في قانون الإجراءات الجنائية" بأن يضع ضمانات للتحريات، وإلا كانت النصوص التشريعية المخالفة لها غير دستورية.

ثانياً: الدستور الفرنسي "١٩٥٨" والاتفاقية الأوروبية :لا يتضمن الدستور الفرنسي نصوصاً تفصيلية عن الحرية الشخصية، لكن "الكتلة الدستورية" "Bloc de constitutionnalité"تشمل إعلان حقوق الإنسان والمواطن "١٧٨٩" الذي تنص المادة "٧" منه على أنه "لا يجوز اتهام أي شخص أو القبض عليه أو حجزه إلا في الحالات التي يحددها القانون ووفقاً للإجراءات التي رسمها". وهذا يؤسس لمبدأ "قانونية الإجراءات الجنائية" الذي يخضع له عمل الشرطة القضائية. والأهم من ذلك، أن فرنسا تخضع لرقابة "المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان"، التي تُلزم الدول بضمانات "المحاكمة العادلة" "المادة ٦" و"الحرية والأمن" "المادة ٥". وقد استقرت اجتهادات المحكمة على أن التحريات التي تُجرى دون "أساس قانوني واضح" أو "رقابة قضائية فعالة" تُعد انتهاكاً للاتفاقية .وهذا يعني أن الدستور الفرنسي، مقروءاً في ضوء الالتزامات الدولية، يفرض على السلطات ضمان أن تكون التحريات "ضرورية" و"متناسبة" مع هدفها.

خلاصة المبحث :يُقرر الدستور اليمني ضمانات صريحة ومفصلة للتحريات "منع التحري إلا بقانون، وإلزامية الرقابة القضائية على أي تقييد للحرية"، بينما يعتمد الدستوران المصري والفرنسي على مبادئ عامة "الحرية الشخصية، حرمة الخصوصية، حق الدفاع" تُلزم المشرع والقضاء بوضع ضوابط للتحريات. وفي جميع الأنظمة، فإن "الأساس الدستوري للتحريات" ليس مجرد تفويض للسلطة، بل هو أيضاً "تقييد" لها، بمعنى أن الدستور هو الذي يحدد "الخط الأحمر" الذي لا يجوز للتحريات أن تتجاوزه.

المبحث الثاني: النصوص القانونية المنظمة "قانون الإجراءات الجزائية اليمني رقم ١٣ لسنة ١٩٩٤، المصري، الفرنسي"

تمهيد:
إذا كان الدستور يضع المبادئ العامة، فإن القانون العادي "قانون الإجراءات الجزائية" هو الذي يترجم هذه المبادئ إلى قواعد إجرائية محددة. وتختلف درجة تفصيل هذه القواعد بين الأنظمة الثلاثة، تبعاً لاختلاف الفلسفة التشريعية لكل دولة في الموازنة بين فعالية التحريات وحماية الحقوق.

أولاً: القانون اليمني "قانون الإجراءات الجزائية رقم ١٣ لسنة ١٩٩٤" :لم يفرد المشرع اليمني باباً مستقلاً للتحريات، بل نظمها ضمن "جمع الاستدلالات" في المواد "٢١ وما بعدها". وقد تأثر المشرع اليمني بالفقه الإسلامي في بعض النصوص، حيث نصت المادة "٦" على أنه: "يحظر تعذيب المتهم أو معاملته بطريقة غير إنسانية... وكل قول يثبت أنه صدر من أحد المتهمين أو الشهود تحت وطأة شيء مما ذكر يهدر ولا يعول عليه" . كما أن المادة "١٧٨" تحظر تحليف المتهم اليمين، وهو ما يتسق مع مبدأ "عدم إكراه المتهم على الإدلاء بأقواله".

وبخصوص سلطة التحري، تُلزم المادة "٢١" النيابة العامة بتحريك الدعوى الجزائية، وتُعطي مأموري الضبط القضائي سلطة جمع الاستدلالات تحت إشراف النيابة. ولكن، وكما أشارت دراسة سابقة، فإن القانون اليمني يعاني من "قصور تشريعي" في تنظيم التحريات، حيث يخلط بينها وبين الاستدلالات، ولا يضع ضوابط واضحة للمراقبة أو التحري السري .وهذا القصور يجعل سلطة التحري في اليمن عرضة للتوسع، رغم وجود الضمانات الدستورية.

ثانياً: القانون المصري "قانون الإجراءات الجنائية" :القانون المصري أكثر تفصيلاً من اليمني، حيث خصص مواد صريحة للتحريات. وقد أشار الدكتور "محمد كمال عرفه الرخاوي" إلى أن القانون المصري يمنح "مأموري الضبط القضائي" سلطة التحري، لكنه يُخضعها لرقابة النيابة العامة .والمادة "٢٤" من قانون الإجراءات المصري "القديم والجديد" تنص على أن مأموري الضبط يتلقون البلاغات والشكاوى، ويجرون التحريات اللازمة. ومع ذلك، فإن القانون المصري "حتى بعد تعديل ٢٠٢٥" لا يزال يعاني من "غياب النص الصريح" على بعض إجراءات التحريات الحديثة "مثل التحريات الإلكترونية"، مما يضطر القضاء إلى الاعتماد على القياس أو المبادئ العامة.

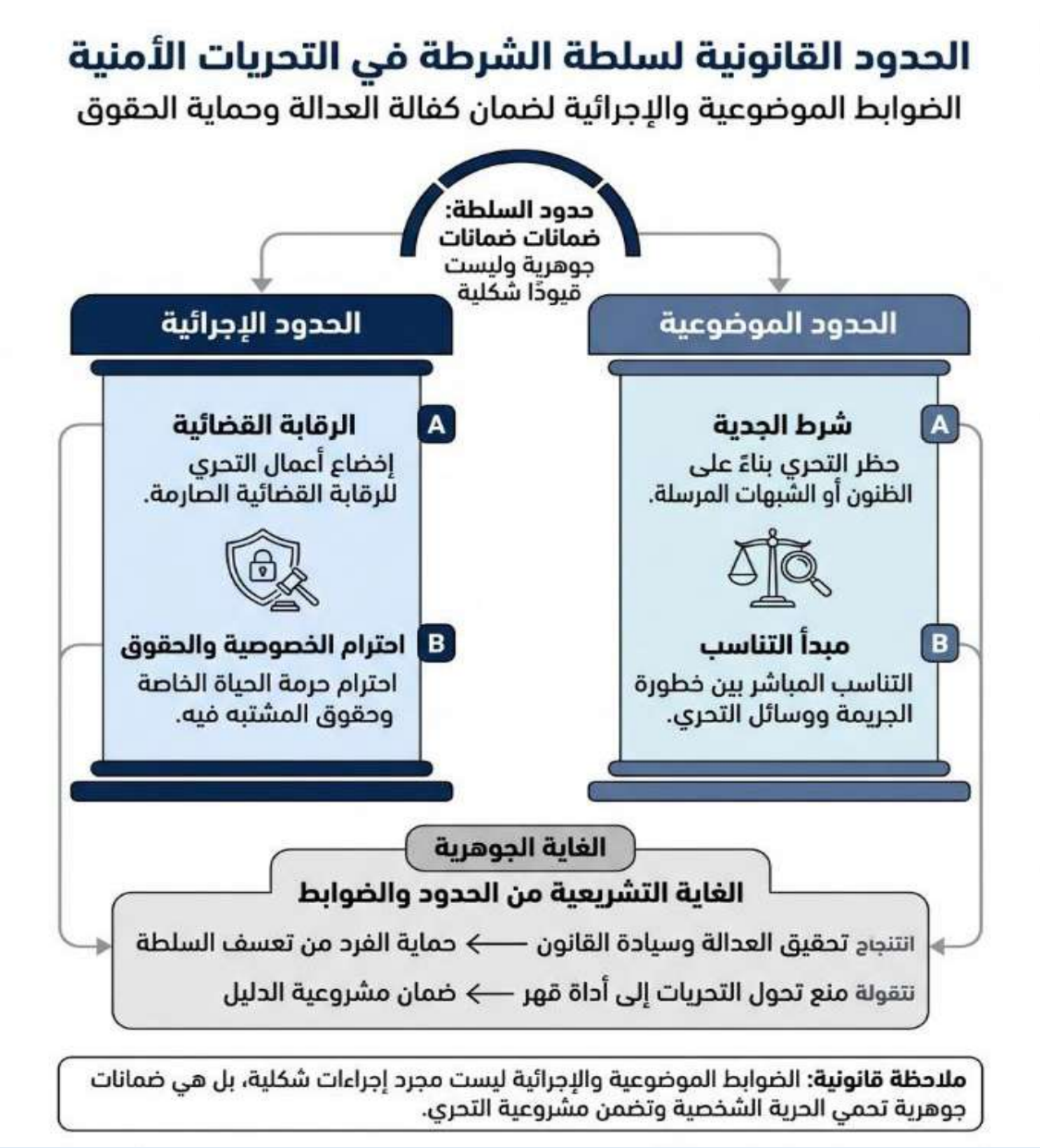
ثالثاً: القانون الفرنسي :"Code de procédure pénale" يُعد القانون الفرنسي الأكثر تفصيلاً وتطوراً في تنظيم التحريات. فهو يميز بين مرحلتين: "التحقيق الأولي" "Enquête préliminaire"و"التحقيق في حالة التلبس" Enquête de flagrance".وتنص المادة "٧٥" على أن ضباط الشرطة القضائية يجرون "التحقيقات الأولية" إما بناءً على تعليمات النيابة العامة أو من تلقاء أنفسهم، وتحت إشراف النيابة العامة .كما يحدد القانون الفرنسي "مدداً قصوى" لهذه التحقيقات: فالمادة "٧٥-٣" تنص على أن "مدة التحقيق الأولي لا يمكن أن تتجاوز سنتين من أول إجراء... ويمكن تمديدها مرة واحدة لمدة سنة إضافية" . وهذا التفصيل يعكس فلسفة فرنسية تقوم على "تأطير زمني" للتحريات لمنع استمرارها إلى ما لا نهاية دون رقابة.

والأهم من ذلك، أن القانون الفرنسي يضع نظاماً دقيقاً لـ"الحراسة النظرية" Garde à vue"، وهو الإجراء الذي يمثل ذروة تقييد الحرية في مرحلة التحريات. فالمادة "٦٣-١" تُلزم ضابط الشرطة بإبلاغ الشخص فوراً بحقوقه: الحق في إبلاغ أحد أقاربه، والحق في الفحص الطبي، والحق في الاستعانة بمحامٍ، والحق في الصمت .كما تسمح المادة "٦٣-٤" للشخص بأن يطلب محامياً منذ بداية الحراسة، مع استثناءات محددة "مثل جرائم الإرهاب حيث يمكن تأخير حضور المحامي ٤٨ ساعة" .وهذا النظام يُشكل "ضمانة إجرائية" بالغة الأهمية، ويُفسر لماذا يُعتبر النموذج الفرنسي "معياراً ذهبياً" في حماية حقوق المتهم أثناء التحريات.



المبحث الثالث: الحدود الموضوعية والإجرائية لسلطة الشرطة

تمهيد:
حتى مع وجود الأساس الدستوري والقانوني، تبقى سلطة الشرطة في التحريات بحاجة إلى "حدود" تمنعها من الانحراف. وتنقسم هذه الحدود إلى نوعين: حدود موضوعية "تتعلق بنطاق الجريمة التي يجوز التحري عنها"، وحدود إجرائية "تتعلق بكيفية ممارسة التحري".



أولاً: الحدود الموضوعية "نطاق الجريمة" ليست كل جريمة تبرر تدخل التحريات بنفس الدرجة. فمبدأ "التناسب" يقتضي أن تكون التحريات متناسبة مع خطورة الجريمة. ففي القانون الفرنسي، تُشترط "قرائن جدية ومتطابقة" لبدء التحقيق الأولي "المادة ٧٥-٢"، وفي حالة الجرائم الخطيرة "الإرهاب والجريمة المنظمة" تُمدد المدد القانونية

"المادة ٧٥-٣" .وفي القانون المصري، اشترطت محكمة النقض "جدية التحريات" كشرط لصحة القبض والتفتيش، وأكدت أن "التحريات غير الجدية لا تُسوغ القبض" . وهذا يعني أن التحريات لا يجوز أن تُبنى على "الظنون" أو "الأقوال المرسلة"، بل يجب أن تستند إلى "وقائع محددة" و"قرائن قوية". وفي القانون اليمني، تُشترط المادة "٤٨/ب" أن يكون القبض "بأمر توجبه ضرورة التحقيق وصيانة الأمن"، مما يعني أن التحريات يجب أن تكون ضرورية، وليست مجرد إجراء روتيني.

ثانياً: الحدود الإجرائية "كيفية ممارسة التحري" تتعلق هذه الحدود بالضمانات التي يجب أن تُراعى أثناء التحري، وهي على النحو التالي:

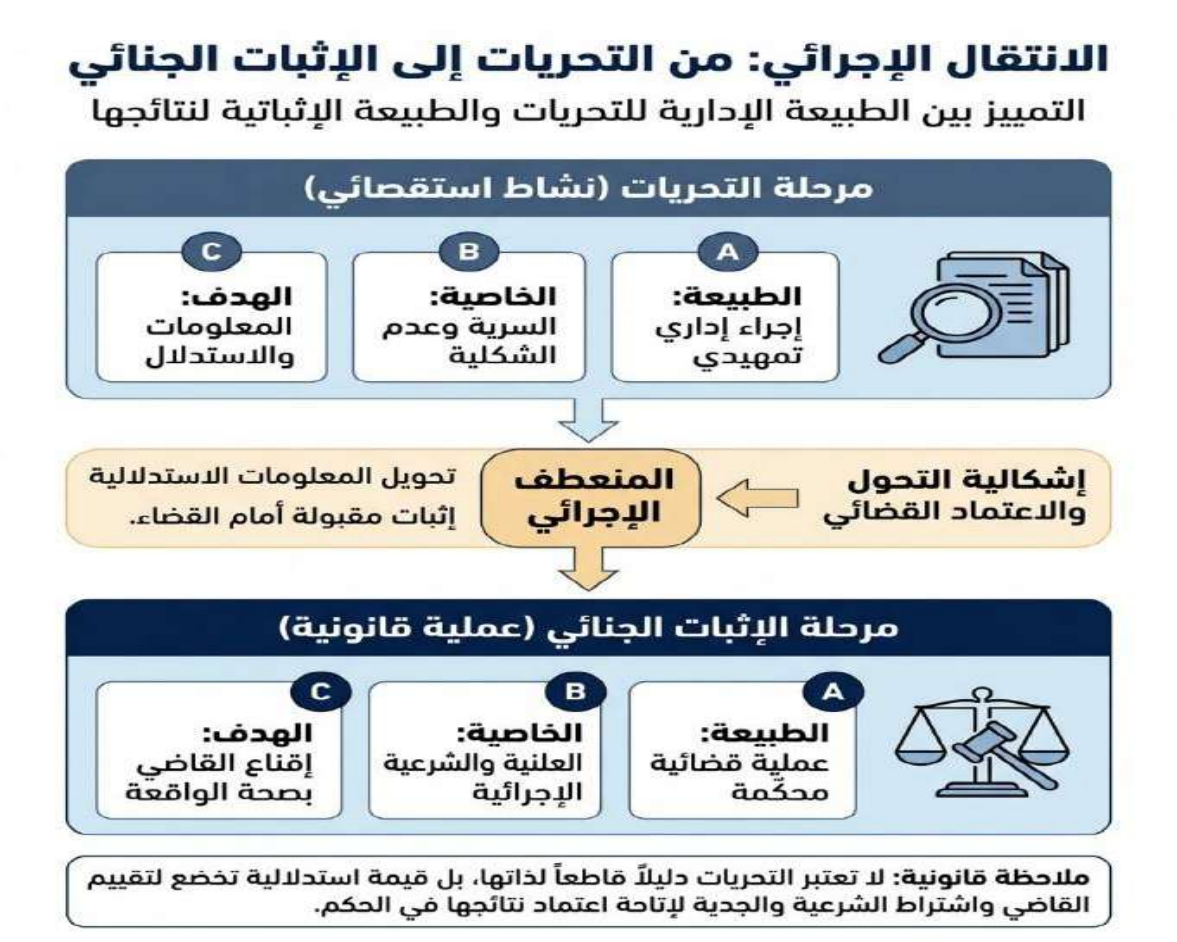
١. **الرقابة القضائية :**في فرنسا، تخضع الحراسة النظرية لرقابة النيابة العامة، وتُعرض على "قاضي الحريات والاحتجاز" إذا تجاوزت مدداً معينة .وفي مصر، تُشرف النيابة العامة على التحريات، ولها أن تأمر بإعادة الإجراءات. وفي اليمن، تُشرف النيابة العامة على مأموري الضبط القضائي .
٢. **حقوق المشتبه فيه :**وهي الحدود التي تمنع الشرطة من استخدام وسائل غير مشروعة. فالقانون الفرنسي يمنع "الإكراه" و"التعذيب"، ويُقرر حق الصمت . والقانون اليمني يمنع تعذيب المتهم "المادة ٦" وتحليف اليمين "المادة ١٧٨" . والقانون المصري يحظر التعذيب بموجب الدستور "المادة ٥٢" وقانون العقوبات.
٣. **حرمة الخصوصية :**لا يجوز للتحريات أن تمس حرمة المسكن أو سرية المراسلات إلا بإذن قضائي. فالدستور اليمني "المادة ٥٢" يشترط أن يكون التفتيش والمراقبة "في الحالات التي يبينها القانون" ، والمادة "٥٣" تشترط "أمر قضائي" للمراقبة . والقانون الفرنسي يشترط "موافقة صريحة" للتفتيش في التحقيق الأولي "المادة ٧٦" ، أو "إذن قضائي" في الحالات الأخرى.

قائمة المراجع

1دستور الجمهورية اليمنية، المواد "٤٨، ٥٣"، والمواد "٤١-٤٩".
2 Code de procédure pénale français, Articles 75, 75-2, 75-3, 76
3الرخاوي، محمد كمال عرفه .*تحريات الشرطة عن الجريمة والرقابة القضائية عليها*، مرجع سابق، ص ٥
4دستور الجمهورية اليمنية، المادة "٥٣".
5 Code de procédure pénale français, Articles 63, 63-1, 63-4
6الرخاوي، محمد كمال عرفه. المرجع السابق، ص ٢١
7دستور جمهورية مصر العربية "٢٠١٤"، المواد "٥٤، ٥٧، ٥٨".
8 Code de procédure pénale français, Article 64-1
9دستور الجمهورية اليمنية، المادة "٤٨/ب".
10النيابة العامة اليمنية، *نظام النيابة العامة*، ص ٣
11 Code de procédure pénale français, Article 63-1
12دستور الجمهورية اليمنية، المادة "٤٨/ج".
13دستور الجمهورية اليمنية، المادة "٤٨/هـ".
14 Code de procédure pénale français, Article 63-4
15دستور الجمهورية اليمنية، المادة "٥٢".
16قانون الإجراءات الجزائية اليمني رقم ١٣ لسنة ١٩٩٤، المواد "٦، ١٧٨".

الفصل الرابع: الطبيعة الإثباتية للتحريات "المحور الرابط"

المبحث الأول: مفهوم الحجية الإثباتية للتحريات



المطلب الأول: التمييز بين التحريات كإجراء إداري والتحريات كدليل إثبات
يجب الفصل بين "التحريات" كوظيفة إدارية تمارسها السلطة التنفيذية "الشرطة"، وبين "التحريات" كمصدر من مصادر الإثبات أمام القضاء.

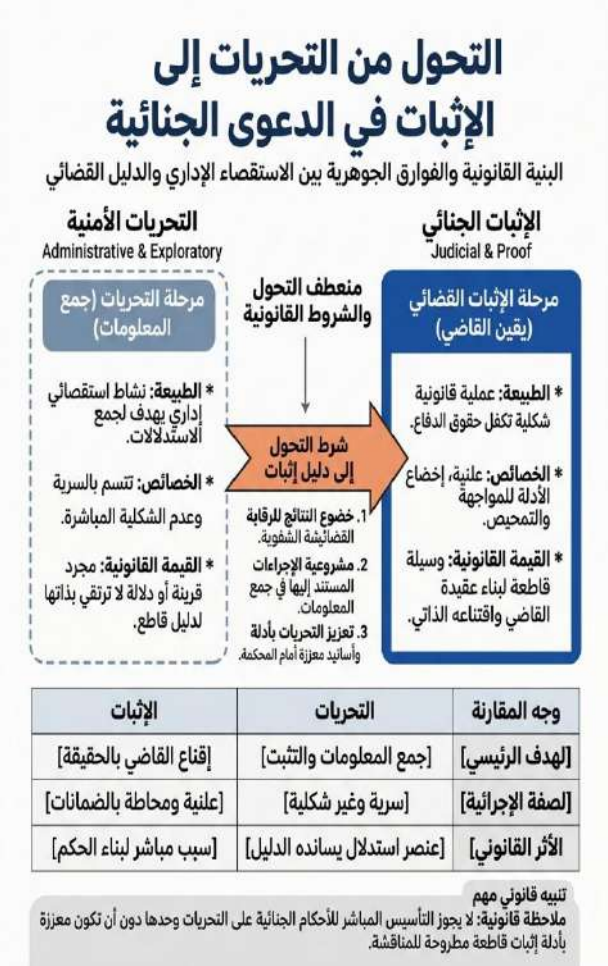
أولاً: التحريات كإجراء إداري:في هذه المرحلة، تمثل التحريات نشاطاً من أعمال "الضبط القضائي" الذي تمارسه الشرطة تحت إشراف النيابة العامة. ويتميز هذا النشاط بأنه:

- **غير قضائي :**لا يمارس فيه مأمور الضبط سلطة قضائية، بل سلطة تحقيق أولي.
- **غير ملزم :**لا يترتب على نتائجه حجية ملزمة للقاضي، بل هي مجرد معلومات أولية.
- **حر :**لا يخضع لشكليات صارمة "باستثناء بعض الضمانات كحق المحامي". ويؤكد الدكتور "فرج حسين الحاسي" على أن "التحريات" هي من "الإجراءات الجوهرية غير المنظورة" التي تهدف إلى جمع المعلومات، وهي بذلك تختلف عن "الاستدلالات" التي تتخذ شكل المحاضر١ . ومن ثم، فإن التحريات في هذه

المرحلة لا تُعد دليلاً بالمعنى القانوني، بل هي "مادة خام" تحتاج إلى معالجة قضائية.

ثانياً: التحريات كدليل إثبات :لكي تتحول التحريات إلى دليل إثبات، يجب أن تخضع لـ"عملية تحويل" قانونية. ويتم ذلك من خلال:

- **تضمينها في محضر رسمي :**المحضر هو الذي يمنح المعلومة "شكلاً" قانونياً يمكن الاحتجاج به.
- **عرضها على سلطة التحقيق :** النيابة العامة أو قاضي التحقيق هما من يقرران مدى جدية هذه التحريات وصلاحيتها للاستدلال.
- **الرقابة القضائية :**القاضي هو من يقرر في النهاية ما إذا كانت التحريات كافية لتكوين قناعته. ويشير "الرخاوي" إلى أن "التحريات" لا تصبح دليلاً إلا إذا اطمأنت إليها المحكمة، وأن "الجدية" هي المعيار الأساسي لقبولها٢ .



المطلب الثاني: القيمة القانونية لمحاضر جمع الاستدلالات محاضر جمع الاستدلالات هي الوسيلة القانونية التي تنتقل بها معلومات التحريات إلى ساحة القضاء. وتختلف قيمتها القانونية بحسب طبيعة الفعل الذي سُجل فيها.

أولاً: حجية المحاضر في القانون الليبي والمصري :في القانون الليبي "المادة ٢٢ من قانون الإجراءات الجنائية"، تُعتبر محاضر جمع الاستدلالات "حجة" على الوقائع التي أثبتها مأمور الضبط القضائي، ما لم يثبت عكسها. ومع ذلك، فإن هذه الحجية ليست مطلقة، بل هي "حجية نسبية" تخضع لتقدير القاضي٣ . وفي القانون المصري، تُعد محاضر جمع الاستدلالات من "الأوراق الرسمية" التي لها حجية في إثبات ما ورد بها، لكنها لا تُلزم القاضي، بل تخضع لمبدأ "الاقتناع الوجداني"٤ .

ثانياً: حدود الحجية :لا تتمتع محاضر جمع الاستدلالات بحجية مطلقة للأسباب الآتية:

- **قابليتها للطعن :**يمكن الطعن فيها بالتزوير أو الادعاء بعدم صحتها.

- **عدم شمولها للتحقيق :**المحضر يسجل فقط ما قام به مأمور الضبط، وليس ما توصل إليه التحقيق القضائي.
- **قيمة الاستدلال :**المحضر لا يثبت "الحقيقة"، بل يثبت "الواقعة" كما رآها المأمور. والقاضي هو من يقرر ما إذا كانت هذه الواقعة تؤدي إلى الحقيقة. ويشير "الحاسي" إلى أن "المحاكم لا تأخذ بمحاضر جمع الاستدلالات كدليل قاطع، بل تخضعها للفحص والتمحيص، وقد تأخذ بها أو تطرحها"[٥] .

خلاصة المبحث :التحريات كإجراء إداري لا تُعد دليلاً، بل هي مادة أولية. أما "المحاضر" فهي التي تمنحها شكلاً قانونياً. وحجية هذه المحاضر ليست مطلقة، بل نسبية، وتخضع لتقدير القاضي. وهذا يعني أن التحريات لا تصبح دليلاً إلا بعد أن تجتاز "فلتر" الرقابة القضائية.

المبحث الثاني: حجية التقارير الميدانية ونتائج المراقبة

تمهيد:
تُعد التقارير الميدانية "التي يعدها رجال التحري" ونتائج المراقبة "بأنواعها" من الوسائل التي تعتمد عليها التحريات الحديثة. وتكمن الإشكالية في أن هذه التقارير غالباً ما تُعد خارج نطاق التحقيق القضائي، وقد تتضمن معلومات حساسة أو ذات طابع شخصي، مما يثير تساؤلات حول مدى قبولها كدليل.

المطلب الأول: شروط قبول التقارير الميدانية كدليل
التقرير الميداني هو الوثيقة التي يسجل فيها رجل التحري ملاحظاته ومعلوماته. ولا يُقبل هذا التقرير كدليل إلا إذا توافرت فيه شروط معينة:

أولاً: شرط الجدية :يجب أن يكون التقرير الميداني مبنياً على "وقائع محددة" وليس على "ظنون" أو "انطباعات شخصية". وقد أكدت محكمة النقض المصرية في حكمها الشهير "نقض ١٢٤٥٦ لسنة ٨٨ ق" أن "التحريات غير الجدية لا تُسوغ القبض أو التفتيش"، وهذا يعني أن التقرير الميداني الذي يفتقر إلى الجدية لا قيمة له٦ .

ثانياً: شرط الدقة والتوثيق :يجب أن يكون التقرير دقيقاً في وصف الأحداث، وأن يوثق المصادر التي استقى منها رجل التحري معلوماته. ويشير "الرخاوي" إلى أن "المحاكم ترفض التقارير الميدانية التي تفتقر إلى الدقة أو التي تبنى على مصادر مجهولة أو غير موثوقة"٧ .

ثالثاً: شرط المشروعية :يجب أن يكون التقرير الميداني قد تم إعداده بطريقة مشروعة، دون انتهاك لحرمة المسكن أو الخصوصية. فإذا تم جمع المعلومات عن طريق "التجسس" أو "الاعتداء على الخصوصية"، فإن التقرير يكون باطلاً ولا يصلح كدليل.

المطلب الثاني: حجية نتائج المراقبة الثابتة والمتحركة :تختلف حجية نتائج المراقبة بحسب نوعها:

أولاً: المراقبة الثابتة :هي المراقبة التي تتم من مكان ثابت "مثل كاميرات المراقبة في الأماكن العامة". وتتمتع هذه المراقبة بحجية كبيرة لأنها تعتمد على "الرؤية المباشرة" و"التسجيل المادي". ويشير "الحاسي" إلى أن "المراقبة الثابتة تعتبر من أهم وسائل التحري، لأنها توفر دليلاً مادياً يمكن التحقق منه"٨ .

ثانياً: المراقبة المتحركة :هي المراقبة التي تتم من خلال تتبع الهدف "مثل تتبع السيارة أو الشخص". وتخضع هذه المراقبة لشروط أكثر صرامة، حيث يجب أن تكون مبنية على "إذن قضائي" في بعض الأنظمة "مثل فرنسا". وتكون حجيتها أقل من المراقبة الثابتة لأنها قد تتضمن "تفسيرات شخصية" من رجل التحري.

ثالثاً: المراقبة الإلكترونية :هي مراقبة الاتصالات "الهاتفية أو الإلكترونية". وتخضع لضوابط صارمة، حيث لا يجوز استخدامها إلا بإذن قضائي. وفي حال مخالفة هذه الضوابط، تكون النتائج باطلة. ويشير الدستور اليمني "المادة ٥٣" إلى أن "حرية وسرية

المواصلات... لا يجوز مراقبتها... إلا في الحالات التي يبينها القانون وبأمر قضائي"٩
.

خلاصة المبحث:

تخضع التقارير الميدانية ونتائج المراقبة لشروط صارمة "الجدية، الدقة، المشروعية". فالمراقبة الثابتة أقوى حجية من المتحركة، والمراقبة الإلكترونية تخضع لضوابط أكثر صرامة. وفي جميع الأحوال، فإن القاضي هو من يقرر مدى قبول هذه النتائج كدليل.

المبحث الثالث: حجية المعلومات المستمدة من OSINT والأدلة الرقمية

تمهيد:
في العصر الرقمي، أصبحت "الاستخبارات مفتوحة المصدر" "OSINT" والأدلة الرقمية من أهم أدوات التحريات. وتكمن الإشكالية في أن هذه المعلومات تُجمع من "المصادر المفتوحة" "مثل الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي"، مما يثير تساؤلات حول مدى مشروعية جمعها ومدى حجيتها كدليل.

المطلب الأول: شروط قبول الأدلة الرقمية: الدليل الرقمي هو أي معلومات مخزنة أو منقولة بواسطة الأجهزة الإلكترونية "مثل رسائل البريد الإلكتروني، والصور، وسجلات الاتصالات". ولا يُقبل هذا الدليل إلا إذا توافرت فيه شروط:

أولاً: شرط السلامة :**:"Integrity"** يجب أن يكون الدليل الرقمي سليماً غير معدل أو محرف. ويتم ذلك من خلال "سلسلة الحيازة" "Chain of Custody" التي توثق كل عملية تمت على الدليل منذ لحظة جمعه. ويشير الدكتور "محمد كمال عرفه الرخاوي" إلى أن "سلامة الدليل الرقمي هي الشرط الأساسي لقبوله، وأي خرق في سلسلة الحيازة يجعله غير صالح للاستدلال"١٠ .

ثانياً: شرط المشروعية ::يجب أن يكون جمع الدليل الرقمي قد تم بطريقة مشروعة. فمثلاً، لا يجوز "اختراق" جهاز كمبيوتر خاص دون إذن قضائي، ولا يجوز "التنصت" على الاتصالات دون إذن. ويشير "الرخاوي" إلى أن "المحاكم ترفض الأدلة الرقمية التي تم الحصول عليها عن طريق الاختراق أو التنصت غير المشروع"١١ .

ثالثاً: شرط التحقق ::يجب أن يكون الدليل الرقمي قابلاً للتحقق منه ."Verifiable" ويتم ذلك من خلال "الخبرة الفنية" التي تثبت أن الدليل لم يتم التلاعب به.

المطلب الثاني: حدود حجية المعلومات المفتوحةOSINT" " :المعلومات المفتوحة هي المعلومات المتاحة للجمهور "مثل المنشورات على وسائل التواصل الاجتماعي". وتكمن الإشكالية في أن جمع هذه المعلومات قد يتعارض مع "الخصوصية" حتى لو كانت متاحة للجمهور.

أولاً: مشروعية الجمع:من حيث المبدأ، يجوز جمع المعلومات المتاحة للجمهور. فإذا نشر شخص صورة على صفحته العامة، فإنه لا يستطيع الاحتجاج بحرمة الخصوصية. ومع ذلك، يجب التمييز بين "المعلومة المتاحة" و"المعلومة التي تتطلب جمعاً منهجياً". ويشير "الحاسي" إلى أن "التحريات الإلكترونية يجب أن تلتزم بضوابط الخصوصية، حتى لو كانت المعلومات متاحة للجمهور، فلا يجوز جمعها بكميات كبيرة أو تحليلها دون إذن"١٢ .

ثانياً: حدود الاستخدام:لا يجوز استخدام المعلومات المفتوحة كدليل وحيد في الجرائم الكبرى. فمثلاً، لا يمكن الاعتماد على منشور على "فيسبوك" كدليل كافٍ على ارتكاب جريمة قتل. بل يجب أن تكون هذه المعلومات "داعمة" لأدلة أخرى. ويشير "الرخاوي"

إلى أن "المعلومات المفتوحة يمكن أن تكون قرينة، لكنها لا ترقى إلى مستوى الدليل القاطع"١٣ .

ثالثاً: مخاطر التضليل: المعلومات المفتوحة قد تكون "مضللة" أو "مزيفة" "مثل الحسابات الوهمية". ولذلك، يجب على المحقق التحقق من مصداقية هذه المعلومات قبل استخدامها. ويشير "الحاسي" إلى أن "التحري الإلكتروني يجب أن يتسم بالحذر، لأن المعلومات المفتوحة قد تكون جزءاً من حملة تضليل"١٤ .

خلاصة المبحث : تُعد الأدلة الرقمية والمعلومات المفتوحة من الوسائل الحديثة التي تعتمد عليها التحريات. ولا تُقبل هذه الأدلة إلا إذا توافرت فيها شروط السلامة والمشروعية والتحقق. أما المعلومات المفتوحة، فهي ذات حجية محدودة، ولا يجوز الاعتماد عليها وحدها كدليل، بل يجب أن تكون داعمة لأدلة أخرى.

قائمة المراجع

1الحاسي، فرج حسين .*طبيعة التحريات والاستدلال في قانون الإجراءات الجنائية الليبي*، مرجع سابق، ص ١٣٥
2الرخاوي، محمد كمال عرفه .*تحريات الشرطة عن الجريمة والرقابة القضائية عليها*، مرجع سابق، ص ٢٦
3قانون الإجراءات الجنائية الليبي، المادة "٢٢".
4الرخاوي، محمد كمال عرفه. المرجع السابق، ص ٨
5الحاسي، فرج حسين. المرجع السابق، ص ١٤٢
6نقض جنائي مصري رقم ١٢٤٥٦ لسنة ٨٨ ق، "مشار إليه في: الرخاوي، المرجع السابق، ص ٢٦".
7الرخاوي، محمد كمال عرفه. المرجع السابق، ص ٢١
8الحاسي، فرج حسين. المرجع السابق، ص ١٣٦
9دستور الجمهورية اليمنية، المادة "٥٣".
10الرخاوي، محمد كمال عرفه. المرجع السابق، ص ٣٢
11المرجع السابق، ص ٣٣
12الحاسي، فرج حسين. المرجع السابق، ص ١٤٠.
13الرخاوي، محمد كمال عرفه. المرجع السابق، ص ٣٤
14الحاسي، فرج حسين. المرجع السابق، ص ١٤١

المبحث الرابع: أثر البطلان على الحجية الإثباتية

تمهيد:
لا تقتصر الرقابة القضائية على التحريات على التحقق من صحتها الشكلية، بل تمتد إلى تقييم الآثار المترتبة على مخالفة القواعد القانونية المنظمة لها. ويُعد البطلان هو الجزاء القانوني الأبرز الذي يترتب على هذه المخالفة. وتكمن الإشكالية في أن البطلان ليس جزاءً موحداً، بل يتفاوت بحسب جسامة المخالفة وطبيعة الحق المحمي. ويُثير البطلان تساؤلات جوهرية حول مصير الدليل الناتج عن إجراء باطل، ومدى إمكانية استبعاده من ساحة الإثبات، وما إذا كان هذا الاستبعاد يمتد إلى الأدلة الأخرى التي نتجت عن الإجراء الباطل.

المطلب الأول: استبعاد الدليل الباطل يُقصد باستبعاد الدليل الباطل: "عدم السماح بتقديم الدليل الذي تم الحصول عليه عن طريق إجراء باطل، أو عدم الأخذ به في تكوين قناعة القاضي". ويُعد هذا الاستبعاد هو الأثر المباشر والأهم للبطلان.

أولاً: القاعدة العامة لاستبعاد الدليل الباطل :في معظم الأنظمة القانونية، يُعتبر الدليل المستمد من إجراء باطل دليلاً غير مشروع، ويجب استبعاده. ويستند هذا المبدأ إلى فكرة "حماية الحقوق والحريات" التي لا يجوز المساس بها حتى في سبيل الوصول إلى الحقيقة. ويشير الدكتور "محمد كمال عرفه الرخاوي" إلى أن القانون الفرنسي "المادة ١٧١ من قانون الإجراءات الجنائية" ينص على أن "أي إجراء يتم بدون سبب مشروع أو بدون احترام الضمانات الإجرائية يكون باطلاً، ويجب استبعاده من المناقشة"١ . وهذا يعني أن البطلان يؤدي تلقائياً إلى استبعاد الدليل.

ثانياً: استبعاد الدليل في القانون المصري والليبي :في القانون المصري، لا يوجد نص صريح على استبعاد الدليل الباطل، لكن محكمة النقض استقرت على مبدأ "بطلان الدليل المستمد من إجراء باطل". وقد أشار "الرخاوي" إلى أن القضاء المصري يميل إلى "استبعاد الدليل الناتج عن الإجراء الباطل، وقد يمتد البطلان للإجراءات اللاحقة"٢ . أما في القانون الليبي، فإن المادة "٢٢" من قانون الإجراءات الجنائية تُلزم مأمور الضبط القضائي بتحرير محضر بكل إجراء، وأي مخالفة لهذه القاعدة قد تؤدي إلى بطلان المحضر٣ .

ثالثاً: حدود الاستبعاد :لا يؤدي كل بطلان إلى استبعاد الدليل بالضرورة. فهناك "بطلان نسبي" لا يترتب عليه استبعاد الدليل إلا إذا لحق ضرر بالمصلحة المحمية. ويشير "الحاسي" إلى أن "البطلان الجزئي لا يجر بالضرورة بطلان كل الإجراءات، بل يتوقف على مدى تأثير المخالفة على صحة الإجراء"٤ . وهذا يعني أن القاضي هو من يقرر في كل حالة ما إذا كان البطلان يستوجب الاستبعاد أم لا.

المطلب الثاني: نظرية ثمرة الشجرة المسمومة تُمثل نظرية "ثمرة الشجرة المسمومة" "Fruit of the Poisonous Tree"امتداداً منطقياً لقاعدة استبعاد الدليل الباطل. فإذا كانت "الشجرة" "الإجراء الباطل" مسمومة، فإن "الثمرة" "الدليل المستمد منها" تكون مسمومة أيضاً.

أولاً: مفهوم النظرية :تقوم النظرية على فكرة أن الدليل الذي يتم الحصول عليه نتيجة لإجراء باطل، هو دليل غير مشروع، حتى لو كان في حد ذاته صحيحاً. فمثلاً، إذا تم "تفتيش" منزل بدون إذن قضائي "إجراء باطل"، وتم العثور على "أسلحة" "دليل"، فإن هذه الأسلحة لا يمكن استخدامها كدليل، لأنها "ثمرة" الإجراء الباطل. ويشير "الرخاوي" إلى أن "نظرية ثمرة الشجرة المسمومة تهدف إلى ردع السلطات عن ارتكاب المخالفات الإجرائية، لأنها تعلم أن أي دليل مستمد من هذه المخالفات سيكون باطلاً"٥ .

ثانياً: تطبيق النظرية في القانون المصري والفرنسي :في القانون الفرنسي، تُطبق النظرية بشكل صارم، حيث يتم استبعاد أي دليل مستمد من إجراء باطل، حتى لو كان الدليل نفسه صحيحاً. ويشير "الرخاوي" إلى أن "القضاء الفرنسي يذهب إلى إبطال الإجراءات اللاحقة التي تترتب على الإجراء الباطل، تطبيقاً لنظرية ثمرة الشجرة المسمومة"٦ . أما في القانون المصري، فإن تطبيق النظرية لا يزال محدوداً، حيث تميل المحاكم إلى "الاكتفاء باستبعاد الدليل المباشر، دون استبعاد الأدلة الأخرى التي قد تكون مستمدة منه"٧ .

ثالثاً: استثناءات النظرية :هناك استثناءات على تطبيق النظرية، منها:

- **استثناء "المصدر المستقل" :**إذا كان الدليل قد تم الحصول عليه من مصدر مستقل عن الإجراء الباطل، فإنه يكون صالحاً.
- **استثناء "الاكتشاف الحتمي" :**إذا كان الدليل سيتم اكتشافه حتماً بغض النظر عن الإجراء الباطل، فإنه يكون صالحاً.

ويشير "الحاسي" إلى أن "هذه الاستثناءات تهدف إلى تحقيق التوازن بين حماية الحقوق وفعالية التحقيق"٨ .

خلاصة المبحث:

البطلان يؤدي إلى استبعاد الدليل غير المشروع، ونظرية "ثمرة الشجرة المسمومة" تمدد هذا الاستبعاد ليشمل الأدلة المستمدة من الإجراء الباطل. ومع ذلك، فإن تطبيق هذه النظرية يختلف بين الأنظمة القانونية، ويخضع لاستثناءات تهدف إلى تحقيق التوازن بين حماية الحقوق وفعالية التحقيق.

المبحث الخامس: ربط الحجية الإثباتية ببقية أبواب الكتاب

تمهيد:
لا تُعد الحجية الإثباتية للتحريات موضوعاً منعزلاً عن بقية موضوعات الدراسة، بل هي محور يرتبط ارتباطاً وثيقاً بشروط الصحة، وضمانات المتهم، والرقابة القضائية. ويُعد هذا الربط ضرورياً لفهم كيفية تفاعل هذه العناصر في إطار النظام القانوني المتكامل. ويستعرض هذا المبحث الإحالات المنهجية إلى الأبواب السابقة واللاحقة، لبيان كيف تتكامل هذه الموضوعات.

المطلب الأول: الإحالة إلى شروط الصحة : تُعد شروط صحة التحريات "كالجية، والدقة، والمشروعية" هي الأساس الذي تقوم عليه الحجية الإثباتية. فإذا فقدت التحريات أحد هذه الشروط، فإنها تفقد حجيتها كدليل.

أولاً: العلاقة بين الجدية والحجية :تُعد "الجدية" هي الشرط الأول لقبول التحريات كدليل. فإذا كانت التحريات غير جدية، فإنها لا تُسوغ القبض أو التفتيش، وبالتالي لا تكون لها حجية إثباتية. ويشير "الرخاوي" إلى أن "التحريات غير الجدية لا يمكن أن تكون أساساً لدليل صالح، لأنها تفتقر إلى الوقائع المحددة التي تبرر الإجراء"٩ .

ثانياً: العلاقة بين المشروعية والحجية :لا يمكن أن يكون الدليل المستمد من إجراء غير مشروع دليلاً صالحاً. فالمشروعية هي الشرط الذي يضمن أن الدليل لم يتم الحصول عليه بانتهاك الحقوق. ويشير "الحاسي" إلى أن "التحريات التي تتم دون إذن قضائي أو دون احترام الضمانات الإجرائية تكون باطلة، وبالتالي لا تكون لها حجية إثباتية"١٠ .

المطلب الثاني: الإحالة إلى ضمانات المتهم "الباب الرابع" ترتبط الحجية الإثباتية ارتباطاً وثيقاً بضمانات المتهم، حيث أن أي انتهاك لهذه الضمانات يؤثر سلباً على حجية الدليل.

أولاً: أثر انتهاك حق المحامي على الحجية :إذا تم استجواب المتهم دون حضور محاميه "في الأنظمة التي تشترط ذلك"، فإن الاعتراف المستمد من هذا الاستجواب يكون باطلاً. ويشير "الرخاوي" إلى أن "القانون الفرنسي يعتبر الاستجواب الذي يتم دون حضور المحامي باطلاً، وبالتالي لا يمكن استخدام الاعتراف المستمد منه كدليل"١١ .

ثانياً: أثر انتهاك حرمة الخصوصية على الحجية :إذا تم جمع الدليل عن طريق انتهاك حرمة المسكن أو الخصوصية "مثل التفتيش دون إذن"، فإن الدليل يكون باطلاً. ويشير "الحاسي" إلى أن "الدستور اليمني "المادة ٥٢" يشترط أن يكون التفتيش في الحالات التي يبينها القانون، وأي مخالفة لهذا الشرط تؤدي إلى بطلان الدليل"١٢ .

المطلب الثالث: الإحالة إلى الرقابة القضائية :تُعد الرقابة القضائية هي الضمانة التي تمنع السلطة من التعسف في استخدام التحريات. وهي التي تحدد ما إذا كانت التحريات صالحة كدليل أم لا.

أولاً: الرقابة على مشروعية التحريات :تقوم الرقابة القضائية على التحقق من مشروعية التحريات، واستبعاد ما هو غير مشروع. ويشير "الرخاوي" إلى أن "النيابة العامة في مصر تمارس رقابة مباشرة على أعمال الضبط القضائي، وتستلم المحاضر، وتوجه التعليمات، وقد تأمر بإعادة بعض الإجراءات أو استكمالها"١٣ .

ثانياً: الرقابة على حجية الدليل :القاضي هو من يقرر في النهاية ما إذا كان الدليل صالحاً أم لا. ويشير "الحاسي" إلى أن "المحكمة هي من تقدر قيمة الدليل، وتقرر ما إذا كان يستند إلى تحريات جدية أم لا"١٤ . وهذا يعني أن الرقابة القضائية هي الحلقة الأخيرة في سلسلة الحجية الإثباتية.

خلاصة المبحث ::تتكامل الحجية الإثباتية للتحريات مع بقية موضوعات الدراسة. فشروط الصحة "الجدية، المشروعية" هي الأساس الذي تقوم عليه الحجية. وضمانات المتهم "حق المحامي، حرمة الخصوصية" هي القيود التي تمنع انتهاك الحقوق. والرقابة القضائية هي الضمانة التي تمنع التعسف، وتقرر ما إذا كانت التحريات صالحة كدليل أم لا.

قائمة المراجع

1الرخاوي، محمد كمال عرفه *.تحريات الشرطة عن الجريمة والرقابة القضائية عليها*، مرجع سابق، ص ٢٤
2المرجع السابق، ص ٢٥
3قانون الإجراءات الجنائية الليبي، المادة "٢٢".
4الحاسي، فرج حسين .*طبيعة التحريات والاستدلال في قانون الإجراءات الجنائية الليبي*، مرجع سابق، ص ١٤٢
5الرخاوي، محمد كمال عرفه. المرجع السابق، ص ٢٦
6المرجع السابق، ص ٢٧
7المرجع السابق، ص ٢٨
8الحاسي، فرج حسين. المرجع السابق، ص ١٤٣
9الرخاوي، محمد كمال عرفه. المرجع السابق، ص ٢٢
10الحاسي، فرج حسين. المرجع السابق، ص ١٤١
11الرخاوي، محمد كمال عرفه. المرجع السابق، ص ١٤
12دستور الجمهورية اليمنية، المادة "٥٢".
13الرخاوي، محمد كمال عرفه. المرجع السابق، ص ٨
14الحاسي، فرج حسين. المرجع السابق، ص ١٤٤

الباب الأول: الهيكل التنظيمي والصلاحيات القانونية للضبط القضائي "المقارن"

الفصل الأول: التنظيم القانوني لضباط وأعوان الضبط القضائي

المبحث الأول: النظام اليمني "قانون الإجراءات الجزائية رقم ١٣ لسنة ١٩٩٤"

تمهيد:
يُعد تحديد "مأموري الضبط القضائي" في القانون اليمني الخطوة الأولى والأساسية لضبط حدود السلطة الاستقصائية للدولة. وقد اعتمد المشرع اليمني أسلوب "الحصر" في تحديد هذه الفئات، مع التمييز بين الاختصاص العام والاختصاص الخاص، وذلك لضمان أن يكون التدخل في الحقوق والحريات مقصوراً على جهات محددة قانوناً. وتكمن الإشكالية في أن هذا الحصر، رغم وضوحه، قد لا يواكب التطورات المؤسسية الحديثة، كما أن التبعية المزدوجة لهؤلاء المأمورين تثير تساؤلات حول فعالية الرقابة القضائية.

المطلب الأول: حصر مأموري الضبط القضائي: حدد المشرع اليمني في المادة "٨٤" من قانون الإجراءات الجزائية الفئات التي تتمتع بصفة الضبط القضائي، وقد ميز بين فئتين: فئة ذات اختصاص عام، وأخرى ذات اختصاص خاص.

أولاً: مأمورو الضبط القضائي ذوو الاختصاص العام :وهم الذين يختصون بضبط جميع أنواع الجرائم، دون تخصيص، وقد حصرتهم المادة "٨٤" في الفئات الآتية:

١. أعضاء النيابة العامة.
٢. المحافظون.
٣. مديرو الأمن العام.
٤. مديرو المديريات.
٥. ضباط الشرطة والأمن.
٦. رؤساء الحرس والأقسام ونقط الشرطة ومن يندبون للقيام بأعمال الضبط القضائي من غيرهم.
٧. عقال القرى.
٨. رؤساء المراكب البحرية والجوية.

ويُلاحظ أن هذا الحصر يشمل فئات من خارج السلك الشرطي "كالمحافظين ومديري المديريات وعقال القرى"، وهو ما يعكس طبيعة النظام الإداري اليمني، حيث يُمنح هؤلاء مسؤولية أمنية عامة في دوائرهم.

ثانياً: مأمورو الضبط القضائي ذوو الاختصاص الخاص :وهم الذين تُمنح لهم الصفة بموجب قوانين خاصة، ويقتصر اختصاصهم على نوع معين من الجرائم تكون متعلقة بأعمال وظائفهم. ويشير القاضي "شائف علي محمد الشيباني" إلى أن هؤلاء تُمنح لهم الصفة إما بقرار من وزير العدل أو من النائب العام، بحسب ما يحدده القانون الخاص، وبالاتفاق مع الوزير المختص، وذلك بالنسبة للجرائم والمخالفات التي تقع في دائرة اختصاصهم .ومن أمثلة هؤلاء: مفتشو الصحة، ومفتشو الأشغال العامة، ومفتشو الضرائب، وموظفو وزارة الصناعة والتجارة.

المطلب الثاني: التبعية المزدوجة "الإشراف القضائي للنائب العام والتبعية الإدارية للسلطة التنفيذية" تتميز وظيفة الضبط القضائي في اليمن "كما في معظم الأنظمة" بتبعية مزدوجة، وهي تبعية وظيفية للنيابة العامة، وتبعية إدارية للسلطة التنفيذية.

أولاً: التبعية الوظيفية للنيابة العامة :تنص المادة "٥٢" من قانون السلطة القضائية على أن "يكون مأمورو الضبط القضائي فيما يتعلق بأعمال وظائفهم تابعين للنيابة العامة" .وهذا يعني أن النيابة العامة هي "الرئيس الطبيعي" لمأموري الضبط القضائي، ولها أن توجههم وتشرف على أعمالهم، وتستلم محاضرهم، وتأمرهم باتخاذ إجراءات معينة. ويؤكد هذا المعنى المادة "٩١" من قانون الإجراءات الجزائية التي تُلزم مأموري الضبط القضائي بإرسال محاضرهم إلى النيابة العامة .وهذه التبعية الوظيفية هي الضمانة الأساسية لخضوع التحريات للرقابة القضائية.

ثانياً: التبعية الإدارية للسلطة التنفيذية :رغم التبعية الوظيفية للنيابة، يظل مأمور الضبط القضائي "كضابط الشرطة" موظفاً في وزارة الداخلية، ويخضع للتبعية الإدارية لرؤسائه في السلك الإداري، من حيث التعيين والترقية والتأديب. وهذا الوضع المزدوج يخلق توتراً محتملاً: فمأمور الضبط قد يتلقى تعليمات من رؤسائه الإداريين تتعارض مع توجيهات النيابة العامة. ويشير الفقه إلى أن هذه الازدواجية تتطلب من النيابة العامة ممارسة رقابة صارمة لضمان أن توجيهاتها هي التي تسود في مجال الضبط القضائي.

خلاصة المبحث :حصر المشرع اليمني مأموري الضبط القضائي في فئات محددة "عامة وخاصة"، وأخضعهم لتبعية وظيفية للنيابة العامة، مع بقائهم تحت التبعية الإدارية للسلطة التنفيذية. وهذا التنظيم، رغم وضوحه، يتطلب تفعيل الرقابة القضائية لضمان عدم تغليب الاعتبارات الإدارية على مقتضيات العدالة.

المبحث الثاني: النظام المصري "المواد ٢٤ إلى ٥٢ من قانون الإجراءات الجنائية"

تمهيد:
على النقيض من الحصرية النسبية في القانون اليمني، يعتمد المشرع المصري نظاماً أكثر تفصيلاً ومرونة في تحديد مأموري الضبط القضائي. وقد جاءت المواد من "٢٤" إلى "٥٢" من قانون الإجراءات الجنائية المصري رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ لتنظم هذه الفئات، وتحدد واجباتهم ومسؤولياتهم. وتكمن الإشكالية في أن هذا التنظيم، رغم دقته، قد لا يكون كافياً لمنع التعسف في ظل غياب رقابة قضائية مسبقة وفعالة على بعض الإجراءات.

المطلب الأول: ضباط الضبط القضائي ومساعدوهم ميز المشرع المصري بين ثلاث فئات رئيسية، لكل منها صلاحيات مختلفة:

أولاً: ضباط الضبط القضائي "الاختصاص العام" :وهم الفئة التي تملك أوسع الصلاحيات في جمع الاستدلالات. وتنص المادة "٢٤" من قانون الإجراءات الجنائية على أن "مأموري الضبط القضائي" هم: أعضاء النيابة العامة، وضباط الشرطة "من رتبة ملازم فما فوق"، ومأمورو الضبط القضائي الخاص "كضباط الجمارك ومفتشي الصحة"، ورؤساء المراكب البحرية والجوية .وهؤلاء هم من يملكون صلاحية تحرير المحاضر، وتلقي البلاغات، وإجراء المعاينات، واتخاذ الوسائل التحفظية.

ثانياً: مساعدو الضباط "أعوان الضبط القضائي" :وهم الذين يعاونون ضباط الضبط القضائي في أداء مهامهم، دون أن تكون لهم صفة "ضابط" كاملة. ويشير الفقه إلى أن "رجال الشرطة "كالعساكر والخفاء والمخبرين" لا يتمتعون بصفة الضبط القضائي، إلا أن المادة "٢٤" من قانون الإجراءات الجنائية قد خولتهم قسطاً من سلطة الاستدلال، وهي الحصول على الإيضاحات وإجراء المعاينات اللازمة" .وهذا يعني أن دورهم يقتصر على المساعدة المادية، ولا يجوز لهم مباشرة الإجراءات التي تتطلب صفة "ضابط" "كالتفتيش أو الاستجواب".

ثالثاً: مأمورو الضبط القضائي ذوو الاختصاص الخاص :وهم الموظفون الذين تُمنح لهم الصفة بموجب قوانين خاصة "كقانون الرقابة الإدارية، وقانون الجمارك"، ويقتصر اختصاصهم على جرائم معينة. ويشير "الرخاوي" إلى أن المشرع المصري أجاز "بقرار من وزير العدل بالاتفاق مع الوزير المختص تخويل بعض الموظفين العموميين صفة مأموري الضبط القضائي بالنسبة للجرائم التي تقع في دوائر اختصاصهم وتكون متعلقة بأعمال وظائفهم".

المطلب الثاني: الرقابة الإدارية من النيابة العامة يخضع مأمورو الضبط القضائي في مصر لرقابة "إدارية" من النيابة العامة، وهي رقابة تختلف عن الرقابة القضائية التي يمارسها قاضي التحقيق.

أولاً: الرقابة المباشرة من النيابة :تمارس النيابة العامة رقابة يومية على أعمال الضبط القضائي. فهي تستلم المحاضر، وتوجه التعليمات، وتأمر بإعادة بعض الإجراءات أو استكمالها. ويشير "الرخاوي" إلى أن "النيابة العامة هي سيدة التحقيق، حيث تشرف

مباشرة على جميع أعمال الضبط القضائي، وتوجهه، وتصادق على محاضره" .وهذه الرقابة هي الضمانة الأولى لمنع التعسف في مرحلة جمع الاستدلالات.

ثانياً: حدود الرقابة الإدارية :رغم فعالية هذه الرقابة نظرياً، إلا أنها تواجه تحديات عملية. فمعظم الرقابة تأتي "لاحقة" بعد انتهاء التحريات، مما يقلل من فعاليتها في منع الانتهاكات وقت وقوعها. كما أن غياب تسجيل الاستجوابات صوتاً وصورة يجعل من الصعب إثبات وقوع مخالفات إجرائية .وهذا يعني أن الرقابة الإدارية، رغم أهميتها، لا تغني عن الرقابة القضائية الفعالة.

خلاصة المبحث :يتميز النظام المصري بتفصيله الدقيق لفئات الضبط القضائي "ضباط ومساعدون وخاصون"، وتخويله النيابة العامة سلطة رقابية واسعة. ومع ذلك، فإن هذه الرقابة، لكونها "لاحقة" و"إدارية" في طبيعتها، تظل بحاجة إلى تعزيز بالرقابة القضائية المسبقة لضمان حماية الحقوق.

قائمة المراجع

1الشيباني، شائف علي محمد .*الأحكام المتعلقة بمأموري الضبط القضائي والمهام المناطة بهم* .مكتب النائب العام، اليمن، ص ٥
2قانون السلطة القضائية اليمني رقم "١" لسنة ١٩٩٠، المادة "٥٢".
3قانون الإجراءات الجزائية اليمني رقم ١٣ لسنة ١٩٩٤، المواد "٨٤، ٩١".
4الرخاوي، محمد كمال عرفه .*تحريات الشرطة عن الجريمة والرقابة القضائية عليها*، مرجع سابق، ص ٨
5قانون الإجراءات الجنائية المصري رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٠، المادة "٢٤".
6الرخاوي، محمد كمال عرفه. المرجع السابق، ص ٢٠.
7المرجع السابق، ص ٢١

المبحث الثالث: النظام الفرنسي "التصنيف الهرمي"

يُعد النظام الفرنسي من أكثر الأنظمة القانونية دقة وتطوراً في تنظيم أعمال الضبط القضائي، حيث يستند إلى تصنيف هرمي صارم يحدد الصلاحيات والمسؤوليات، ويعزز من آليات الرقابة القضائية على إجراءات تقييد الحريات. ويتجلى هذا التصنيف في فئتين أساسيتين من الفاعلين في مجال التحريات، ثم في وجود آلية رقابية فريدة تمثلت في إنشاء "قاضي الحريات والاحتجاز".

المطلب الأول: ضباط الشرطة القضائية وأعوانهم والمساعدون

يعتمد القانون الفرنسي، وفقاً لما أورده الرخاوي في دراسته المقارنة، تصنيفاً هرمياً للعاملين في مجال الضبط القضائي، وهو تصنيف يحدد نطاق الصلاحيات ودرجة المسؤولية لكل فئة:

١. **ضباط الشرطة القضائية :**وهم الفئة العليا في هذا الهرم، ويملكون أوسع الصلاحيات في مباشرة إجراءات التحري والاستدلال، بما في ذلك سماع الشهود، وتلقي البلاغات، والقيام بالمعاينات الأولية. وتخول لهم النصوص القانونية صلاحيات تقييدية في حالات التلبس بالجريمة، وذلك في حدود ما ينص عليه قانون الإجراءات الجنائية الفرنسي. ويخضع هؤلاء الضباط لسلطة النيابة العامة في مباشرة مهامهم، ويُشرفون إشرافاً مباشراً على أعمال التحري.
٢. **أعوان الشرطة القضائية :**وهم الفئة الثانية، وتقتصر مهامهم على مساعدة ضباط الشرطة القضائية في أداء وظائفهم. ولا يملكون الصلاحيات المستقلة التي يملكها الضباط، بل يعملون تحت إشرافهم وتوجيههم، ويقومون بتنفيذ المهام التي يكلفهم بها الضباط، مثل مساعدة الضباط في المعاينات أو في جمع بعض المعلومات.
٣. **المساعدون :**وهم الفئة الثالثة والأدنى في التصنيف، ويؤدون مهام مساندة وداعمة للفئتين السابقتين، دون أن يكون لهم أي صلاحيات تحقيقية أو استدلالية مستقلة. ويقتصر دورهم على تقديم الدعم اللوجستي أو المساعدة المادية.

ويُعد هذا التصنيف الهرمي ضمانة أساسية لضبط ممارسة الصلاحيات، إذ إن تحديد صفة "ضابط الشرطة القضائية" يخضع لنظام الحصر، وهو ما يميز النظام الفرنسي عن غيره من الأنظمة التي قد تكون أكثر مرونة في هذا الشأن، كما أشارت الدراسة المقارنة. وهذا الحصر يمنع تداخل الصلاحيات ويحدد المسؤولية القانونية لكل إجراء بدقة.

المطلب الثاني: قاضي الحريات والاحتجاز "إنشاء ٢٠٠٠" كفصل بين سلطة التحقيق وتقييد الحريات

يُعتبر إنشاء وظيفة "قاضي الحريات والاحتجاز" في فرنسا عام ٢٠٠٠م ابتكاراً تشريعياً جوهرياً في مجال الرقابة القضائية على إجراءات التحري، وقد جاء لمعالجة قصور سابق كان يمنح النيابة العامة سلطة واسعة في تقييد الحريات دون رقابة قضائية فعالة ومستقلة. ويقوم هذا القاضي بدور محوري كفاصل بين سلطة التحقيق "التي تمارسها النيابة العامة والشرطة القضائية" وسلطة تقييد الحريات الفردية.

وتتجلى أهم صلاحيات هذا القاضي في الآتي:

- **الإذن بالإجراءات المقيدة للحرية :**لا يجوز لضباط الشرطة القضائية مباشرة إجراءات تقييد الحرية، مثل التفتيش أو الاعتقال أو الحبس الاحتياطي، في غير حالات التلبس، إلا بعد الحصول على إذن مسبق من قاضي الحريات والاحتجاز. وهذا الإذن يشكل ضمانة جوهرية لمنع التعسف في استعمال السلطة.
- **الرقابة على مدة الاحتجاز :**يتولى القاضي مراقبة مدد التوقيف والاحتجاز، ويجب عرض المحتجز عليه في مدد محددة قانوناً، لإقرار استمرار احتجازه أو الإفراج عنه. وهذا الإجراء يضمن ألا يطول احتجاز الشخص دون رقابة قضائية فعالة.
- **الفصل بين سلطة التحقيق وسلطة التقييد :**إن وجود قاضٍ مستقل عن النيابة العامة، ومختصاً فقط بالنظر في الإجراءات التي تمس الحرية الشخصية، يضمن حيادية القرار ويقلل من تأثير سلطة التحقيق على قرارات الحبس والتفتيش.

وقد أصبح هذا النموذج الفرنسي معياراً تحتذيه العديد من التشريعات العربية والأجنبية، كونه يعزز من استقلالية الرقابة القضائية ويرسخ مبدأ الفصل بين سلطات التحقيق وسلطات تقييد الحريات، مما يوفر ضمانة مزدوجة للمتهم: ضمانة عدم التعسف في الإجراء، وضمانة الرقابة القضائية الفورية والمستقلة.

المبحث الرابع: المقارنة التحليلية بين الأنظمة الثلاثة

بعد استعراض الأنظمة القانونية في مصر والجزائر وفرنسا، يمكن إجراء مقارنة تحليلية بينها وفقاً لمحاور رئيسية تتعلق بطبيعة التحريات، وصلاحيات الضبط القضائي، وآليات الرقابة القضائية، وضمانات المتهم.

أولاً: طبيعة التحريات والصلاحيات الممنوحة للضبط القضائي :تتفق الأنظمة الثلاثة على أن مرحلة التحريات والاستدلالات هي مرحلة سابقة على التحقيق القضائي، وأن الهدف منها هو البحث عن الجريمة وجمع الأدلة. غير أنها تختلف في تحديد صلاحيات الضبط القضائي في هذه المرحلة. ففي مصر والجزائر، يمتلك ضباط الشرطة القضائية صلاحيات واسعة في التحري، خاصة في حالات التلبس، حيث يمكنهم الانتقال إلى مسرح الجريمة، والمعاينة، وسماع الشهود، والتحفظ على الأدلة. أما في فرنسا، فإن الصلاحيات نفسها موجودة، ولكنها مقيدة بنظام هرمي صارم "ضباط، أعوان، مساعدون" وبإشراف مباشر من النيابة العامة، مع وجود رقابة قضائية مسبقة من قاضي الحريات والاحتجاز في الإجراءات المقيدة للحرية.

ثانياً: آليات الرقابة القضائية على التحريات : يُظهر التحليل المقارن تفاوتاً كبيراً في فعالية الرقابة القضائية على التحريات بين الأنظمة الثلاثة:

- **النظام المصري :**رغم وجود رقابة من النيابة العامة ومحكمة الموضوع ومحكمة النقض، إلا أن الرقابة في الواقع العملي غالباً ما تكون لاحقة، أي بعد انتهاء التحريات وصدور قرار الاتهام. وهذا يقلل من فعاليتها في منع الانتهاكات أثناء وقوعها. كما أن غياب التسجيل الصوتي والمرئي للاستجوابات يجعل من الصعب إثبات المخالفات الإجرائية.
- **النظام الجزائري :**يشبه النظام المصري في هيكل الرقابة، لكنه يمنح غرفة الاتهام دوراً أكثر وضوحاً في مراقبة صحة الإجراءات. ومع ذلك، يعاني التطبيق العملي من البيروقراطية والبطء، وتكاد تنعدم الرقابة في قضايا الإرهاب والأمن الوطني.
- **النظام الفرنسي :**يُعتبر النموذج الأكثر فعالية بفضل وجود قاضي الحريات والاحتجاز، الذي يمارس رقابة مسبقة وفورية على الإجراءات المقيدة للحرية. بالإضافة إلى ذلك، فإن الرقابة اللاحقة التي تمارسها غرفة الاتهام والمحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان تجعل من الصعب على السلطات الفرنسية التهرب من التزاماتها القانونية.

ثالثاً: ضمانات المتهم في مرحلة التحري :تتفاوت الأنظمة الثلاثة في توفير الضمانات الأساسية للمتهم:

- **الحق في المحامي :**يمثل النموذج الفرنسي المعيار الذهبي، حيث أصبح الحق في المحامي مكفولاً من اللحظة الأولى للتوقيف. أما في مصر، فيبدأ الحق في المحامي من لحظة بدء الاستجواب الرسمي، وليس من لحظة القبض. وفي الجزائر، كان الوضع متأخراً حتى وقت قريب، ولا يزال الحق في المحامي مقيداً في قضايا الإرهاب.

- **الإخطار والفحص الطبي :**فرنسا تلزم السلطات بإخطار أسرة المتهم فوراً "خلال ٣ ساعات كحد أقصى" وتجري فحصاً طبياً إلزامياً عند كل توقيف. أما في مصر والجزائر، فإن الإخطار والفحص الطبي ليسا بنفس الفعالية والانتظام، وغالباً ما يتم إهمالهما أو تأجيلهما.
- **تسجيل الاستجوابات :**فرنسا تطبق نظام التسجيل الصوتي والمرئي الإلزامي في الجنايات والجرائم الخطيرة منذ عام ٢٠٠٧، مما يعزز من شفافية الإجراءات. أما في مصر والجزائر، فلا يزال التدوين الكتابي هو الغالب، مما يفتح الباب أمام الدفوع الشكلية وصعوبة إثبات المخالفات.

رابعاً: تقييم عام : يُظهر التحليل المقارن أن النظام الفرنسي هو الأكثر تقدماً في مجال تنظيم التحريات والرقابة القضائية عليها، وذلك بفضل التصنيف الهرمي الدقيق، ووجود قاضي الحريات والاحتجاز، وتوفير ضمانات متقدمة للمتهم. أما النظامان المصري والجزائري، فرغم تطور النصوص القانونية، إلا أن التطبيق العملي لا يزال يعاني من قصور في فعالية الرقابة القضائية، وضعف في ضمانات المتهم، خاصة في المراحل الأولى من التحري. ويوصي التحليل بأهمية تبني آليات الرقابة المسبقة والمستقلة، وتوسيع نطاق ضمانات المتهم، وتفعيل دور المحامي، لتحقيق التوازن بين فعالية التحقيق وحماية حقوق الإنسان.

قائمة المراجع

١. الرخاوي، د. محمد كمال عرفه. "د.ت" *تحريات الشرطة عن الجريمة والرقابة القضائية عليها: دراسة مقارنة موسعة مع تطبيقات قضائية حقيقية بين القانون المصري والجزائري والفرنسي* ."مستخرج من الملف المرفق".
٢. الحاسي، أ. فرج حسين فرج ."٢٠٢٤" .*طبيعة التحريات والاستدلال في قانون الإجراءات الجنائية الليبي* . مجلة العلوم القانونية - كلية القانون - جامعة المرقب، المجلد الثاني عشر - العدد الثاني - "ديسمبر ٢٠٢٤". "مستخرج من الملف المرفق".
٣. قانون الإجراءات الجنائية المصري رقم ١٧٤ لسنة ٢٠٢٥ "مستخرج من الملف المرفق".

الفصل الثاني: صلاحيات الضبط القضائي وحدودها "المقارن"

المبحث الأول: جمع المعلومات الأولية "الصلاحيات غير المقيدة"

تمهيد

تمثل مرحلة جمع المعلومات الأولية والاستدلالات الخطوة الأولى في مواجهة الجريمة، وهي مرحلة تسبق التحقيق القضائي الرسمي. وتتميز هذه المرحلة بكونها ذات طبيعة إدارية وأمنية في الغالب، وتهدف إلى البحث عن الجريمة ومرتكبيها وجمع الأدلة المتاحة قبل أن تتخذ الإجراءات القضائية طابعها الرسمي. وتختلف صلاحيات الضبط القضائي في هذه المرحلة بين الأنظمة القانونية، حيث تمنح بعض التشريعات صلاحيات واسعة في حالات التلبس بالجريمة، بينما تقيدها في الحالات العادية. ويهدف هذا المبحث إلى تحليل نطاق هذه الصلاحيات وحدودها في الأنظمة اليمني والمصري والفرنسي، مع التركيز على الضمانات التي تحكمها.

المطلب الأول: النظام اليمني "التلبس والانتقال الفوري"

يُعد قانون الإجراءات الجزائية اليمني رقم "١٣" لسنة ١٩٩٤م من التشريعات التي أولت اهتماماً خاصاً لمرحلة جمع الاستدلالات، وحدد صلاحيات مأموري الضبط القضائي فيها. وتتجلى هذه الصلاحيات بشكل واضح في حالات التلبس بالجريمة.

أولاً: مفهوم حالة التلبس في القانون اليمني

حددت المادة "٩٨" من قانون الإجراءات الجزائية اليمني حالة التلبس بأنها: "تكون الجريمة مشهودة في حالة ارتكابها أو عقب ارتكابها برهة يسيرة وتعتبر كذلك إذا تبع المجني عليه مرتكبها أو تبعته العامة بالصياح أثر وقوعها أو إذا وجد مرتكبها بعد وقوعها بوقت قريب حاملا آلات أو أسلحة أو أمتعه أو أشياء أخرى يستدل منها على أنه فاعلها أو شريك فيها أو إذا وجدت به في الوقت المذكور أثر أو علامات تدل على ذلك" "المادة ٩٨، قانون الإجراءات الجزائية اليمني". ويُلاحظ أن المشرع اليمني تبنى تعريفاً مرناً للتلبس، يشمل ليس فقط حالة ارتكاب الجريمة، بل يمتد ليشمل حالة وجود أدلة قوية تظهر بعد وقوعها بوقت قريب.

ثانياً: صلاحيات الانتقال والمعاينة في حالة التلبس

أوجبت المادة "٩٩" من القانون اليمني على مأمور الضبط القضائي في الجرائم المشهودة أن ينتقل فوراً إلى محل الواقعة لمعاينة الآثار المادية للجريمة، والتحفظ عليها، وإثبات حالة الأماكن والأشخاص، وسماع أقوال من كان حاضراً. كما أوجبت عليه إخطار النيابة العامة فوراً بانتقاله "المادة ٩٩، قانون الإجراءات الجزائية اليمني". ويُظهر هذا النص أن صلاحية الانتقال الفوري في حالة التلبس هي صلاحية مقيدة بغرض محدد هو الحفاظ على أدلة الجريمة التي قد تتعرض للضياع أو التلف. وتُعد هذه الصلاحية ضرورة عملية لضمان فعالية التحقيق اللاحق.

ثالثاً: صلاحية القبض في حالة التلبس

منحت المادة "١٠١" من القانون اليمني مأمور الضبط القضائي الحق في القبض على أي شخص يستدل بالقرائن على أنه الفاعل أو الشريك في جريمة مشهودة معاقب عليها بالحبس مدة تزيد على ستة أشهر، سواء كان حاضراً أو غائباً "المادة ١٠١، قانون الإجراءات الجزائية اليمني". وهذا يعكس خطورة مرحلة التلبس التي تتطلب تدخلاً سريعاً لتقييد حرية المشتبه فيه ومنع هروبه.

رابعاً: صلاحية التفتيش في حالة التلبس

أجازت المادة "١٠٢" لمأمور الضبط القضائي في الحالات المنصوص عليها في المادة السابقة "حالة التلبس" أن يفتش المتهم ومنزله ويضبط الأشياء والأوراق التي تفيد في كشف الحقيقة متى وجدت أمارات قوية تدل على وجودها فيه "المادة ١٠٢، قانون الإجراءات الجزائية اليمني". ويُلاحظ أن المشرع اليمني قيد صلاحية التفتيش في حالة التلبس بوجود "أمارات قوية"، وهي أعلى من مجرد الشبهة، مما يوفر ضمانة أولية ضد التفتيش التعسفي.

تقييم النظام اليمني

يتبين أن المشرع اليمني قد منح مأموري الضبط القضائي صلاحيات واسعة في حالات التلبس، تصل إلى حد القبض والتفتيش، وذلك لمواجهة حالة الخطر التي تفرضها الجريمة المشهودة. غير أن هذه الصلاحيات ليست مطلقة، بل هي مقيدة بضوابط موضوعية "وجود قرائن أو أمارات قوية" وإجرائية "وجوب إخطار النيابة العامة، وتحرير محضر". ومع ذلك، فإن غياب نص صريح يلزم مأمور الضبط القضائي بالحصول على إذن قضائي مسبق في هذه الحالة، على خلاف ما هو معمول به في بعض الأنظمة الأخرى، يثير تساؤلاً حول مدى كفاية الرقابة القضائية اللاحقة في ضبط هذه الصلاحيات.

المطلب الثاني: النظام المصري والفرنسي

تختلف فلسفة تنظيم صلاحيات الضبط القضائي في مرحلة جمع المعلومات بين النظامين المصري والفرنسي، وإن كانا يشتركان في منح صلاحيات واسعة في حالة التلبس.

أولاً: النظام المصري

على غرار القانون اليمني، يمنح قانون الإجراءات الجنائية المصري "القديم والجديد" صلاحيات واسعة لمأموري الضبط القضائي في حالة التلبس. فالمادة "٣٤" من القانون القديم، والمادة "٣٣" من القانون الجديد لسنة ٢٠٢٥، تعرف حالة التلبس بشكل مشابه. وتجيز المادة "٣٥" من القانون القديم لمأمور الضبط القضائي في حالة التلبس بالجنايات والجنح المعاقب عليها بالحبس مدة تزيد على ثلاثة أشهر، أن يأمر بالقبض على المتهم الحاضر وتفتيشه "المادة ٣٥، قانون الإجراءات الجنائية المصري القديم". ومع ذلك، فإن التفتيش في غير حالة التلبس يتطلب إذناً من النيابة العامة "المادة ٥١، قانون الإجراءات الجنائية المصري القديم". وتؤكد المادة "٣٤" من قانون الإجراءات الجنائية المصري الجديد لسنة ٢٠٢٥ على وجوب انتقال مأمور الضبط القضائي فوراً إلى محل

الواقعة في حالة التلبس، ومعاينة الآثار المادية للجريمة "المادة ٣٤، قانون الإجراءات الجنائية المصري الجديد". ويُلاحظ أن المشرع المصري، شأنه شأن اليمني، يجعل من التلبس حالة استثنائية تبرر توسيع صلاحيات الضبط القضائي.

ثانياً: النظام الفرنسي

يُعد النظام الفرنسي من أكثر الأنظمة دقة في تنظيم صلاحيات الضبط القضائي، حيث يستند إلى تصنيف هرمي صارم "ضباط، أعوان، مساعدون". وفي مرحلة التحريات الأولية، يمتلك ضباط الشرطة القضائية صلاحيات واسعة، خاصة في حالات التلبس بالجريمة. فهم مخولون بالانتقال إلى مسرح الجريمة، ومعاينة الآثار، وسماع الشهود، والقيام بالتفتيش. غير أن النظام الفرنسي يتميز بوجود رقابة قضائية مسبقة وفعالة. ففي غير حالات التلبس، لا يجوز لضباط الشرطة القضائية مباشرة إجراءات تقييد الحرية "مثل التفتيش" إلا بعد الحصول على إذن مسبق من "قاضي الحريات والاحتجاز" "Juge des libertés et de la détention". وحتى في حالات التلبس، فإن التفتيش والاعتقال يخضعان لشروط قانونية دقيقة ورقابة لاحقة من النيابة العامة وغرفة الاتهام.

مقارنة تحليلية

يتضح من المقارنة أن الأنظمة الثلاثة تتفق على منح الضبط القضائي صلاحيات موسعة في حالة التلبس، نظراً لضرورة السرعة في مواجهة الجريمة المشهودة. غير أن هناك فارقاً جوهرياً في آلية الرقابة. ففي النظامين اليمني والمصري، تكون الرقابة في الغالب لاحقة "من قبل النيابة العامة أو محكمة الموضوع". أما في النظام الفرنسي، فإن الرقابة المسبقة من قبل "قاضي الحريات والاحتجاز" في غير حالات التلبس، والرقابة القضائية المشددة حتى في حالات التلبس، توفر ضمانة أقوى ضد التعسف. وهذا يعكس تبايناً في الفلسفة القانونية بين الأنظمة التي تركز على فعالية التحقيق "النموذجان العربيان" والأنظمة التي تركز على التوازن بين الفعالية وحماية الحريات "النموذج الفرنسي".

المطلب الثالث: حدود جمع المعلومات دون مساس بالحقوق

على الرغم من الصلاحيات الواسعة الممنوحة للضبط القضائي في مرحلة جمع المعلومات، فإن هذه الصلاحيات ليست مطلقة، بل تخضع لقيود وضوابط تهدف إلى حماية الحقوق والحريات الأساسية. وتتجلى هذه الحدود في عدة جوانب:

أولاً: مبدأ المشروعية

يجب أن تستند جميع إجراءات جمع المعلومات إلى أساس قانوني واضح. فلا يجوز لمأمور الضبط القضائي القيام بأي إجراء لم ينص عليه القانون، حتى لو رأى أنه ضروري لكشف الحقيقة. وهذا المبدأ مستقر في الدساتير والتشريعات المختلفة، وهو ما أكدته المادة "١٢" من قانون الإجراءات الجزائية اليمني التي نصت على أن "الحرية الشخصية مكفولة ولا يجوز اتهام مواطن بارتكاب جريمة ولا تقيد حريته إلا بأمر من

السلطات المختصة وفق ما جاء في هذا القانون" "المادة ١٢، قانون الإجراءات الجزائية اليمني".

ثانياً: احترام حرمة المسكن والخصوصية

تشكل حرمة المسكن والخصوصية حجر الزاوية في حماية الحقوق الفردية. فالدساتير والتشريعات تحظر دخول المساكن وتفتيشها إلا في حالات محددة وبإذن قضائي. وفي هذا السياق، تنص المادة "٤٧" من قانون الإجراءات الجنائية المصري الجديد لسنة ٢٠٢٥ على أن "للمنازل حرمة لا يجوز دخولها، ولا تفتيشها، ولا مراقبتها أو التفتيش عليها، إلا بأمر قضائي مسبب" "المادة ٤٧، قانون الإجراءات الجنائية المصري الجديد". وهذا يعني أن الأصل هو عدم جواز المساس بحرمة المسكن، وأن الاستثناء يتطلب إذناً قضائياً مسبباً. وتُعد هذه الضمانة أساسية لمنع التعسف في استخدام صلاحيات التفتيش.

ثالثاً: مبدأ التناسب

يجب أن تكون الإجراءات المتخذة في مرحلة جمع المعلومات متناسبة مع خطورة الجريمة والهدف المرجو منها. فلا يجوز استخدام إجراءات قسرية مفرطة لحماية مصلحة أقل أهمية. وهذا المبدأ يفرض على مأمور الضبط القضائي أن يوازن بين ضرورة الحصول على المعلومة وبين حجم التدخل في حقوق الأفراد. فعلى سبيل المثال، لا يجوز تفتيش منزل بكامله بحثاً عن شيء تافه، أو احتجاز شخص لساعات طويلة لمجرد التحقق من هويته.



رابعاً: الحق في الدفاع والضمانات الإجرائية

يحق للمشتبه فيه أو المتهم في مرحلة جمع المعلومات أن يتمتع بضمانات أساسية، مثل حقه في الاستعانة بمحامٍ، وحقه في الصمت، وحقه في الإخطار. وقد أكدت المادة "٩" من قانون الإجراءات الجزائية اليمني على أن "حق الدفع مكفول وللمتهم أن يتولى الدفاع بنفسه كما له الاستعانة بممثل للدفاع عنه في أية مرحلة من مراحل القضية الجزائية" "المادة ٩، قانون الإجراءات الجزائية اليمني". وهذه الضمانات تمنع إساءة استخدام السلطة في مرحلة جمع المعلومات، وتضمن أن تكون أي معلومات يتم الحصول عليها مشروعة وقابلة للاستخدام في الإثبات.

خامساً: استبعاد الأدلة المتحصلة بطرق غير مشروعة

من أهم حدود جمع المعلومات هو الجزاء المترتب على مخالفة القواعد القانونية. فالأدلة التي يتم الحصول عليها بطرق غير مشروعة "مثل التعذيب، أو الإكراه، أو التفتيش بدون إذن" لا يمكن الاعتماد عليها في الإثبات. وقد نصت المادة "٦" من قانون الإجراءات الجزائية اليمني على أن "كل قول يثبت أنه صدر من أحد المتهمين أو الشهود تحت وطأة شيء مما ذكر يهدر ولا يعول عليه" "المادة ٦، قانون الإجراءات الجزائية اليمني". كما أن المادة "٣٣٦" من قانون الإجراءات الجنائية المصري الجديد لسنة ٢٠٢٥ تنص على أن "كل إجراء من إجراءات التحقيق باطل إذا كان القانون قد نص صراحة على بطلانه" "المادة ٣٣٦، قانون الإجراءات الجنائية المصري الجديد". وهذا يعني أن مخالفة الضوابط القانونية في مرحلة جمع المعلومات قد تؤدي إلى بطلان الإجراء وما يترتب عليه من أدلة.

تقييم عام

يتبين أن حدود جمع المعلومات في الأنظمة الثلاثة تهدف إلى تحقيق توازن دقيق بين متطلبات فعالية التحقيق وحماية الحقوق والحريات. وتُعد الضمانات الدستورية والقانونية "مثل حرمة المسكن، والحق في الدفاع، ومبدأ التناسب" هي الأساس الذي يحكم هذه المرحلة. ومع ذلك، فإن فعالية هذه الحدود تعتمد على وجود رقابة قضائية فعالة ومستقلة، وعلى مدى وعي مأموري الضبط القضائي بهذه الضوابط والتزامهم بها. فالنصوص القانونية وحدها لا تكفي إذا لم تكن هناك آليات رقابية حقيقية تطبقها.

قائمة المراجع

١. قانون الإجراءات الجزائية اليمني رقم "١٣" لسنة ١٩٩٤م ."المصدر المرفق: تحميل قانون الإجراءات الجزائية اليمني."PDF.pdf
٢. قانون الإجراءات الجنائية المصري رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ "القديم" وقانون الإجراءات الجنائية المصري رقم ١٧٤ لسنة ٢٠٢٥ "الجديد" ."المصدر المرفق: قانون الاجراءات الجنائية رقم ١٧٤ لسنة ٢٠٢٥."pdf
٣. الرخاوي، د. محمد كمال عرفه. "د.ت" *تحريات الشرطة عن الجريمة والرقابة القضائية عليها: دراسة مقارنة موسعة مع تطبيقات قضائية حقيقية بين القانون المصري والجزائري والفرنسي* ."المصدر المرفق: تحريات الشرطة عن الجريمة والرقابة القضائية عليها_٨٦١٠٠.pdf"._Foulabook.com
٤. الحاسي، أ. فرج حسين فرج ."٢٠٢٤" *.طبيعة التحريات والاستدلال في قانون الإجراءات الجنائية الليبي* . مجلة العلوم القانونية - كلية القانون - جامعة المرقب ."المصدر المرفق: التحريات ١."pdf

المبحث الثاني: الإجراءات المقيدة للحقوق "الصلاحيات المقيدة"

المطلب الأول: دخول المسكن والتفتيش

تُعد حرمة المسكن حقاً دستورياً مكفولاً في التشريعات الثلاثة، ولا يجوز انتهاكه إلا في حالات استثنائية ينظمها القانون.

- **اليمن "التفتيش في حالة التلبس مع وجود أمارات قوية":**
  - **الأساس الدستوري :**تنص المادة "٥٢" من الدستور اليمني على أن "للمساكن ودور العبادة ودور العلم حرمة ولا يجوز مراقبتها أو تفتيشها إلا في الحالات التي يبينها القانون".
  - **النص الإجرائي :**تؤكد المادة "١٣١" من قانون الإجراءات الجزائية اليمني رقم "١٣" لسنة ١٩٩٤ على هذه الحرمة. وتشترط المادة "١٣٢" للحصول على إذن بالتفتيش أن يكون هناك "أمر مسبب من النيابة العامة". وتفصّل المادة "١٣٨" في حالة التفتيش بغير إذن، حيث تجيز لمأمور الضبط القضائي في حالة **التلبس** بالجريمة أن يفتش المسكن إذا وجدت **قرائن قوية** تدل على وجود أشياء تتعلق بالجريمة، لكنه ملزم بتحرير محضر بذلك وإخطار النيابة العامة فوراً. كما تحظر المادة "١٤٤" التفتيش ليلاً إلا في حالات الضرورة القصوى "كالجريمة المشهودة أو مطاردة هارب".
  - **التحليل :**المشرع اليمني يوازن بين ضرورة سرعة التدخل في حالة التلبس وبين ضرورة وجود "قرائن قوية" تبرر هذا التدخل، مع إبقاء الرقابة القضائية اللاحقة "إخطار النيابة" كضمانة.
- **مصر "التفتيش في حالة التلبس دون إذن مسبق":**
  - **الأساس الدستوري :**تنص المادة "٥٨" من الدستور المصري ٢٠١٤ على أن "للمساكن حرمة... ولا يجوز مراقبتها أو تفتيشها إلا في الحالات التي يبينها القانون".
  - **النص الإجرائي :**وفقاً لقانون الإجراءات الجنائية المصري الجديد "قانون رقم ١٧٤ لسنة ٢٠٢٥"، تنص المادة "٤٧" على أنه "للمنازل حرمة لا يجوز دخولها، ولا تفتيشها... إلا بأمر قضائي مسبب". وتستثني المادة "٤٨" من هذا الحظر حالات "الاستغاثة أو الخطر الناجم عن الحريق أو الغرق". أما في حالة **التلبس** بالجنايات والجنح، فإن المادة "٤٩" تجيز لمأمور الضبط القضائي تفتيش المتهم، ولكنها تشترط أن يكون التفتيش في **الأماكن التي يجوز فيها التفتيش قانوناً**، أي أن يكون الدخول قد تم بشكل مشروع "كالتلبس". كما تحظر المادة "٥٦" فض الأختام إلا بحضور المتهم أو وكيله.
  - **التحليل :**المشرع المصري يشترط "الأمر القضائي المسبب" كأصل عام، ويستثني حالة التلبس كضرورة عملية، مع التأكيد على أن التفتيش يجب أن يقع في نطاق المكان الذي دخل إليه مأمور الضبط بشكل قانوني.
- **فرنسا "القيود الزمنية الصارمة: حظر التفتيش ليلاً":**
  - **النص الإجرائي :**يتميز النظام الفرنسي بقيود زمنية صارمة. فوفقاً للمادة ٥٩ من قانون الإجراءات الجنائية الفرنسي، **يُحظر التفتيش في المنازل بين الساعة التاسعة مساءً والسادسة صباحاً**، إلا في حالات استثنائية محددة جداً "مثل جرائم الإرهاب أو الاتجار بالمخدرات" وبإذن خاص من قاضي الحريات. كما أن المادة ٥٦ تشترط

أن يكون التفتيش في حالة التلبس مصحوباً بموافقة الشخص الذي يتم التفتيش في منزله، وإلا وجب الحصول على إذن قضائي مسبق.

- **التحليل :**النموذج الفرنسي هو الأكثر تقييداً للحريات، حيث يضع قيوداً زمنية واضحة تهدف إلى حماية الخصوصية الليلية للمواطنين، ويجعل الرقابة القضائية المسبقة "إذن قاضي الحريات" هي القاعدة، حتى في حالات التلبس.

الأصل الدستوري المشترك: حرمة المسكن حقّ مكفول دستوريًا، ولا يجوز انتهاكه أو تفتيشه إلا في حالات استثنائية ينظمها القانون.

MIDDLE SECTION

RIGHT COLUMN

اليمن - التفتيش عند عند التلبس والقرائن القوية

التشريع اليمني

- **الأصل:** أمر مسبب من النيابة العامة للتفتيش.
- **استثناء التلبس:** يجوز للمأمور التفتيش بغير إذن عند التلبس بشرط وجود 'قرائن قوية'.
- **الضمانة الإجرائية:** تحرير محضر وإخطار النيابة فورًا، وحظر التفتيش ليلاً إلاضرورة القصوى.
- **التقييم:** توازن بين السرعة السرعة والقرائن القوية مع رقابة قضائية لاحقة.

CONTER COLUMN

مصر - التفتيش في حدود حدود الدخول المشروع

التشريع المصري

- **الأصل:** أمر قضائي مسبب (كأصل عام).
- **استثناء حالات الضرورة:** (مثل الاستغاثة، الحريق، الغرق).
- **استثناء التلبس:** جواز تفتيش وفقًا للضوابط القانونية بما يضمن مشروعية الدخول والتفتيش.
- **التقييم:** اشتراط الأمر القضائي كأصل، مع تحديد نطاق التفتيش بدائرة الدخول المشروع.

LEFT COLUMN

فرنسا - القيود الزمنية والإذن المسبق

التشريع الفرنسي

- **القيود الزمنية الصارمة:** حظر التفتيش ليلاً بين 9 مساءً و6 صباحًا إلا في حالات استثنائية.
- **الموافقة المسبقة والإذن:** التفتيش يشترط إذنًا قضائيًا خاصًا.
- **الضمانة الإجرائية:** رقابة قضائية مشددة وحماية الخصوصية حتى في التلبس.
- **التقييم:** النموذج الأكثر تقييدًا لحماية الخصوصية الليلية واشتراط الإذن المسبق.

LOWER SECTION

الأصل الإجرائي:	اليمن (أمر النيابة)	مصر (أمر قضائي مسبب)	فرنسا (إذن قاضي خاص)
التفتيش ليلاً:	اليمن (حظر إلا للضرورة القصوى)	مصر (خاضع لنطاق الدخول الدخول المشروع)	فرنسا (حظر صارم 9م - 6ص، 6ص مع استثناءات ضيقة
طبيعة الرقابة:	اليمن (رقابة لاحقة - إخطار)	مصر (رقابة لاحقة مع إذن أصل)	فرنسا (رقابة مسبقة صارمة)

FOOTER CALLOUT BOX

خلاصة قانونية: تتفق التشريعات الثلاثة على حماية حرمة المسكن وتتيح الاستثناء عند التلبس، لكنها تتفاوت الرقابة القضائية اللاحقة (اليمن ومصر) والرقابة القضائية المسبقة والقيود الزمنية الصارمة (فرنسا).

المطلب الثاني: القبض والاحتجاز ومدة التوقيف "مقارنة"

تمثل مدة التوقيف قبل العرض على السلطة القضائية المختصة الاختبار الحقيقي لفعالية الضمانات الدستورية.

- **اليمن "عرض المتهم على النيابة خلال ٢٤ ساعة":**
  - **الأساس الدستوري :**تنص المادة "٤٨/ج" من الدستور اليمني على أن "كل من يقبض عليه بصفة مؤقتة بسبب الاشتباه في ارتكابه جريمة يجب أن يقدم إلى القضاء خلال أربع وعشرين ساعة من تاريخ القبض عليه على الأكثر".
  - **النص الإجرائي :**تؤكد المادة "٧٣" من قانون الإجراءات الجزائية اليمني على وجوب إبلاغ المقبوض عليه فوراً بأسباب القبض. وتنص المادة "٧٦" على أنه "لا يجوز أن تزيد مدة الحجز... على سبعة أيام إلا بأمر قضائي". وتفصّل المادة "١٠٢" في حالة التلبس بجناية أو جنحة، حيث يجب على مأمور الضبط القضائي أن يسمع فوراً أقوال المتهم ويحيله إلى النيابة خلال ٢٤ ساعة، وإلا وجب الإفراج عنه.
  - **التحليل :**المشرع اليمني يلتزم بحد الـ ٢٤ ساعة كحد أقصى للعرض على النيابة، وهو ما يتوافق مع المعايير الدولية، ولكنه يمنح النيابة سلطة استمرار الحجز لمدة تصل إلى ٧ أيام بأمر قضائي، وهو ما قد يكون محل انتقاد من حيث طول المدة.
- **مصر "٢٤ ساعة قابلة للتمديد":**
  - **الأساس الدستوري :**تنص المادة "٥٤" من الدستور المصري على أن "كل من يقبض عليه... يجب أن يُعرض على السلطة القضائية المختصة خلال أربع وعشرين ساعة".
  - **النص الإجرائي :**وفقاً لقانون الإجراءات الجنائية المصري الجديد، تنص المادة "١١٢" على أن "يجب على عضو النيابة العامة أن يستجوب المتهم المقبوض عليه فوراً... وتعذر ذلك يودع أحد مراكز الإصلاح والتأهيل... ويجب ألا تزيد مدة إيداعه على أربع وعشرين ساعة". وتنص المادة "١٢١" على أنه "إذا رأت النيابة العامة مد الحبس الاحتياطي... تعرض الأوراق على القاضي الجزئي... ولا يزيد مجموع مدد الحبس على خمسة وأربعين يوماً". وتنص المادة "١٢٤" على أن "لا يجوز أن تزيد مدة الحبس الاحتياطي أو التدبير على ثلاثة أشهر في مواد الجنح، وستة أشهر في مواد الجنايات."...
  - **التحليل :**المشرع المصري، رغم التزامه بحد الـ ٢٤ ساعة، يمنح النيابة والقاضي سلطة تمديد الحبس الاحتياطي لفترات طويلة نسبياً "تصل إلى ٤٥ يوماً في مرحلة التحقيق الابتدائي، وحتى ٦ أشهر في الجنايات"، وهو ما أثار انتقادات من منظمات حقوق الإنسان، على الرغم من أنه يهدف إلى تمكين السلطات من استكمال التحقيقات في الجرائم المعقدة.
- **فرنسا "٢٤ ساعة، تمديد مرتين كحد أقصى، ووجوب عرض المحتجز على قاضي الحريات":**
  - **النص الإجرائي :**النظام الفرنسي هو الأكثر صرامة في تحديد المدد. وفقاً للمادة ٦٣ من قانون الإجراءات الجنائية الفرنسي، لا يجوز أن تتجاوز مدة التوقيف **24ساعة،** ويمكن تمديدها **مرة واحدة** بإذن مسبب من النيابة العامة لمدة ٢٤ ساعة أخرى "أي ٤٨ ساعة كحد أقصى". وفي حالات استثنائية "كجرائم الإرهاب أو المخدرات"، يمكن تمديدها **لمرتين إضافيتين** "لتصل إلى ٩٦ ساعة". والأهم من ذلك، أنه **يجب**

عرض المحتجز على قاضي الحريات والاحتجاز " Juge des libertés et de la détention"قبل أي تمديد يتجاوز ٤٨ ساعة، لمراجعة شرعية الاحتجاز.

- **التحليل :**النموذج الفرنسي يقدم أفضل الممارسات في هذا المجال، حيث يحدد سقفاً زمنياً واضحاً "٤٨ ساعة كقاعدة عامة"، ويجعل الرقابة القضائية الفورية "قاضي الحريات" شرطاً أساسياً لأي تمديد يتجاوز هذه المدة، مما يقلل بشكل كبير من مخاطر التعسف في الاحتجاز.

الخلاصة المقارنة:

يتفوق النظام الفرنسي في حماية الحريات الفردية من خلال فرض رقابة قضائية مسبقة وفورية "قاضي الحريات" ووضع سقوف زمنية قصيرة وواضحة للاحتجاز. بينما يعتمد النظامان اليمني والمصري على رقابة لاحقة "النيابة العامة" ويمنحان فترات تمديد أطول، مما يزيد من احتمالية حدوث انتهاكات إذا لم تكن الرقابة القضائية فعالة. ومع ذلك، فإن الدستور اليمني وقانون الإجراءات الجزائية المصري الجديد قد خطيا خطوات مهمة نحو تعزيز الضمانات، لا سيما في تحديد مدة العرض الأولى على النيابة بـ ٢٤ ساعة.

المبحث الثالث: الحبس الاحتياطي ومده القصوى

يُعد الحبس الاحتياطي من أشد الإجراءات المقيدة للحرية، كونه يُطبق على متهم لم تثبت إدانته بعد. لذلك، أحاطته التشريعات المقارنة بضمانات صارمة تحدد مدده القصوى وشروط تمديدها، لضمان عدم تحوله إلى عقوبة.

المطلب الأول: اليمن "٧ أيام قابلة للتمديد، والحد الأقصى ٦ أشهر"

- **النص الإجرائي:**
  - وفقاً لقانون الإجراءات الجزائية اليمني رقم "١٣" لسنة ١٩٩٤، تنص المادة "٧٦" على أنه: "لا يجوز أن تزيد مدة الحجز... على سبعة أيام إلا بأمر قضائي". وهذا يعني أن النيابة العامة لا تملك صلاحية استمرار الحجز لأكثر من ٧ أيام إلا بموافقة القاضي.
  - وتفصّل المادة "١٩٠" آلية التمديد: "إذا رأت النيابة العامة مد الحبس الاحتياطي وجب عليها قبل انقضاء مدة السبعة الأيام أن تعرض الأوراق على القاضي المختص ليصدر أمر بما يراه... وللقاضي مد الحبس لمدة أو لمدد متعاقبة بحيث لا يزيد مجموع مدد الحبس على خمسة وأربعين يوماً".
  - كما تنص المادة "١٩١" على أنه: "إذا لم ينته التحقيق رغم انقضاء مدة الحبس الاحتياطي... وجب على النيابة العامة عرض الأوراق على محكمة الاستئناف... وللمحكمة مد الحبس لمدة أو لمدد متعاقبة لا تزيد كل منها على خمسة وأربعين يوماً... ولا يجوز أن تزيد مدة الحبس الاحتياطي على ستة أشهر".
- **التحليل:**
  - يمنح المشرع اليمني النيابة العامة صلاحية أولية للحجز لمدة ٧ أيام، وهي مدة أطول من مثيلاتها في مصر وفرنسا، لكنه يشترط تدخل القاضي لتمديدها.
  - يضع المشرع سقفاً زمنياً أقصى للحبس الاحتياطي في مرحلة التحقيق الابتدائي يبلغ ٦ أشهر "٤٥ يوماً بقرار من القاضي + ٤٥ يوماً بقرار من محكمة الاستئناف". هذا السقف يعتبر طويلاً نسبياً، مما قد يشكل عبئاً على المتهم، خاصة في ظل بطء إجراءات التحقيق.

المطلب الثاني: مصر "المدة القصوى ٣ أشهر وفق دراسة مقارنة"

- **النص الإجرائي:**
  - وفقاً لقانون الإجراءات الجنائية المصري الجديد "قانون رقم ١٧٤ لسنة ٢٠٢٥"، تنص المادة "١٢١" على أنه: "إذا رأت النيابة العامة مد الحبس الاحتياطي... تعرض الأوراق على القاضي الجزئي... ولا يزيد مجموع مدد الحبس على خمسة وأربعين يوماً".
  - وتنص المادة "١٢٤" على أنه: "لا يجوز أن تزيد مدة الحبس الاحتياطي أو التدبير على ثلاثة أشهر في مواد الجنح، وستة أشهر في مواد الجنايات."...
  - وتؤكد المادة "١٢٤" أيضاً على أنه: "في جميع الأحوال، لا يجوز أن تتجاوز مدة الحبس الاحتياطي في مرحلة التحقيق الابتدائي وسائر مراحل الدعوى الجنائية ثلث



- الحد الأقصى للعقوبة السالبة للحرية، بحيث لا تجاوز أربعة أشهر في الجنح واثني عشر شهراً في الجنايات."...

- **التحليل:**

- يُلاحظ أن المشرع المصري قد وضع سقفاً زمنياً للحبس الاحتياطي في مرحلة التحقيق الابتدائي "٤٥ يوماً"، ثم وضع سقفاً آخر للمدة الإجمالية للحبس الاحتياطي في كافة مراحل الدعوى "٣ أشهر في الجنح، و٦ أشهر في الجنايات".
- هذا التحديد يعكس محاولة المشرع المصري تحقيق توازن بين ضرورة استكمال التحقيقات من جهة، وحماية حرية المتهم من جهة أخرى، وهو ما يتوافق مع

الانتقادات السابقة التي وجهت للنظام المصري بسبب فترات الحبس الطويلة. ومع ذلك، فإن المدة الإجمالية "٦ أشهر في الجنايات" قد تظل طويلة في بعض القضايا المعقدة.

المطلب الثالث: فرنسا "نظام معقد يميز بين الجنايات والجنح، مع رقابة قضائية صارمة"

- **النص الإجرائي:**
  - يتميز النظام الفرنسي بتفصيل دقيق لمدد الحبس الاحتياطي، حيث يميز بين الجنايات "Crimes"والجنح."Délits"
  - **في مواد الجنح :**وفقاً للمادة ١٤٣-١ من قانون الإجراءات الجنائية الفرنسي، لا يجوز أن يتجاوز الحبس الاحتياطي في مواد الجنح **أربعة أشهر** كقاعدة عامة، ويمكن تمديده في حالات استثنائية "مثل جرائم المخدرات أو الإرهاب" لمدة أقصاها **سنة واحدة**.
  - **في مواد الجنايات :**في مواد الجنايات، يمكن أن يمتد الحبس الاحتياطي لمدة أطول، ولكن مع رقابة قضائية صارمة. فوفقاً للمادة ١٤٤، يمكن أن يستمر الحبس الاحتياطي لمدة **سنة** قابلة للتمديد، على ألا يتجاوز مجموع المدة **ثلاث سنوات** في الجنايات العادية، و**أربع سنوات** في جرائم الإرهاب أو الاتجار بالمخدرات.
  - **الرقابة القضائية :**في جميع الأحوال، يتمتع **قاضي الحريات والاحتجاز** " Juge des libertés et de la détention"بسلطة واسعة لمراجعة قرارات الحبس الاحتياطي وتمديدها، مما يضمن رقابة فعالة على هذه الإجراءات.
- **التحليل:**
  - النظام الفرنسي هو الأكثر تعقيداً وتفصيلاً، حيث يضع سقوفاً زمنية واضحة لكل نوع من الجرائم. القاعدة العامة في الجنح "٤ أشهر" تعتبر قصيرة نسبياً، بينما تُمنح الجنايات فترات أطول "تصل إلى ٣ أو ٤ سنوات" نظراً لخطورة الجرائم وتعقيد التحقيقات فيها.
  - يتميز النظام الفرنسي بالرقابة القضائية الصارمة والمستمرة عبر "قاضي الحريات"، مما يجعله نموذجاً متقدماً في حماية الحريات الفردية، حتى في الجرائم الخطيرة.

المبحث الرابع: أثر التباين التشريعي على الحريات العامة

بعد استعراض الإجراءات المقيدة للحقوق "التفتيش، القبض، الحبس الاحتياطي" في الأنظمة الثلاثة "اليمن، مصر، فرنسا"، يبرز تساؤل جوهري :**إلى أي مدى يؤثر هذا التباين التشريعي في نطاق الإجراءات ومددها على الحريات العامة للمواطنين؟** للإجابة على ذلك، لا بد من تحليل أثر هذه الاختلافات على المستويين النظري "النصوص" والعملي "التطبيق".

المطلب الأول: أثر التباين على مستوى النصوص الدستورية والقانونية

يُعد الدستور هو الضمانة الأولى للحريات العامة، وقد تضمنت الدساتير الثلاثة نصوصاً صريحة تكفل حرمة المسكن، والحرية الشخصية، وتحدد ضمانات القبض والتفتيش. إلا أن **درجة تفصيل هذه النصوص** و **مدى تقييدها للمشرع العادي** تتفاوت بين الدول الثلاث:

- **في اليمن :**الدستور اليمني "مادة ٤٨" يضع ضمانات صريحة للحرية الشخصية، ويحدد مدة العرض على القضاء بـ ٢٤ ساعة، ويحظر التعذيب. كما أن المادة "٥٢" تكفل حرمة المسكن. هذه النصوص الدستورية تُلزم المشرع العادي بعدم تجاوزها، وهو ما انعكس في قانون الإجراءات الجزائية اليمني الذي حاول الموازنة بين سلطة الضبط القضائي وضمانات الحرية، وإن كانت بعض المدد "مثل ٧ أيام للحجز و٦ أشهر للحبس الاحتياطي" قد تبدو طويلة مقارنة بغيرها.
- **في مصر :**الدستور المصري ٢٠١٤ وضع نصوصاً قوية لحماية الحريات، لا سيما المادة "٥٤" التي تحدد مدة العرض على القضاء بـ ٢٤ ساعة، والمادة "٥٨" التي تكفل حرمة المساكن. ورغم أن قانون الإجراءات الجنائية الجديد "٢٠٢٥" قد حاول مواءمة هذه النصوص، إلا أن فترات الحبس الاحتياطي الطويلة "تصل إلى ٦ أشهر في الجنايات" قد تثير تساؤلات حول مدى توافقها التام مع روح الدستور الذي يهدف إلى تقييد الحرية كإجراء استثنائي.
- **في فرنسا :**يتميز النظام الفرنسي بأن الدستور نفسه "المادة ٦٦" يعلن أن "السلطة القضائية هي حامية الحرية الفردية". وقد تجسد هذا المبدأ في إنشاء منصب **قاضي الحريات والاحتجاز** " "Juge des libertés et de la détentionبموجب قانون ٢٠٠٠، والذي يضطلع بمراجعة قرارات الحبس الاحتياطي والتفتيش. هذا النموذج يجعل الرقابة القضائية **مسبقة وفورية**، وليس مجرد رقابة لاحقة، وهو ما يجعله الأكثر حماية للحريات من الناحية النظرية.

المطلب الثاني: أثر التباين على مستوى التطبيق العملي والرقابة القضائية

لا يكفي وجود نصوص دستورية جيدة، بل العبرة في **تفعيل الرقابة القضائية** وضمان استقلاليتها. هنا يظهر أثر التباين التشريعي بشكل أكثر وضوحاً:

- **اليمن :**تعتمد الرقابة بشكل أساسي على **النيابة العامة** "وهي جزء من السلطة القضائية في اليمن"، والتي تملك صلاحية تمديد الحجز "٧ أيام" وإصدار أوامر التفتيش. ورغم وجود رقابة لاحقة من محكمة الاستئناف على قرارات الحبس الاحتياطي، إلا أن **ضعف البنية التحتية القضائية** و **البطء في الإجراءات** قد يجعل هذه الرقابة غير فعالة في كثير من الأحيان، مما قد يؤدي إلى تطبيق الإجراءات المقيدة للحقوق بشكل أوسع من اللازم.
- **مصر :**على غرار اليمن، تتولى **النيابة العامة** الرقابة على إجراءات التحقيق، مع وجود رقابة لاحقة من القاضي الجزئي على الحبس الاحتياطي. ومع ذلك، فإن **الفجوة بين النص والتطبيق** تظهر جلياً في قضايا الأمن الوطني والإرهاب، حيث يتم اللجوء إلى مدد حبس طويلة تحت مسمى "الحبس الاحتياطي"، وقد تواجه الرقابة القضائية صعوبات في مراجعة هذه القرارات بسبب طبيعة هذه الجرائم. هذا التطبيق قد يؤدي إلى تقييد مفرط للحريات العامة.
- **فرنسا :**يقدم النموذج الفرنسي مثالاً على **الرقابة القضائية الفعالة**، حيث يتمتع قاضي الحريات بسلطة مستقلة عن النيابة العامة، ويجب عرض المحتجز عليه قبل أي تمديد يتجاوز ٤٨ ساعة. هذا الإجراء **يقلل من مخاطر التعسف**، ويضمن أن قرارات تقييد الحرية تخضع لمراجعة قضائية حقيقية، مما يعزز الثقة في النظام القضائي ويحمي الحريات العامة.

المطلب الثالث: التوصيات والمقترحات لتعزيز الحريات العامة في ضوء التباين التشريعي

بناءً على ما تقدم، يمكن اقتراح عدة توصيات لتعزيز حماية الحريات العامة في التشريعين اليمني والمصري، مستفيدين من أفضل الممارسات في النموذج الفرنسي:

١. **تعزيز الرقابة القضائية المسبقة :**يُوصى بإنشاء آلية مشابهة لـ "قاضي الحريات" في مصر واليمن، تكون جهة قضائية مستقلة عن النيابة العامة، وتختص بمراجعة قرارات التفتيش والحبس الاحتياطي قبل تنفيذها أو تمديدها. هذا من شأنه أن يقلل من حالات التعسف في الإجراءات المقيدة للحريات.
٢. **تقصير مدد الحبس الاحتياطي :**يجب إعادة النظر في المدد القصوى للحبس الاحتياطي، لا سيما في اليمن "٦ أشهر" ومصر "٦ أشهر في الجنايات"، والعمل على تقصيرها لتقترب من المعايير الدولية، مع التركيز على **سرعة إنجاز التحقيقات** بدلاً من اللجوء إلى مدد طويلة.
٣. **تفعيل دور المحاكم في الرقابة على التحقيقات :**يجب تعزيز رقابة محكمة الموضوع "محكمة الجنايات" على إجراءات التحقيق، وإعطاؤها صلاحية إبطال الإجراءات التي تمت بالمخالفة للقانون، مما يوفر ضمانة قضائية قوية للمتهم.
٤. **تطوير البنية التحتية القضائية :**لا يمكن تطبيق أي إصلاح قانوني دون بنية تحتية قضائية قادرة على استيعاب الإجراءات الجديدة. يجب توفير التدريب المستمر للقضاة وأعضاء النيابة، وتحديث النظم الإلكترونية، لضمان سرعة الإجراءات وفعالية الرقابة.
٥. **تعزيز ثقافة حقوق الإنسان :**يجب نشر الوعي بين رجال الضبط القضائي بأهمية احترام الحريات العامة، وإبراز أن الإجراءات القانونية ليست مجرد إجراءات شكلية، بل هي ضمانات أساسية لحماية حقوق الإنسان.

الخلاصة:
يُظهر التباين التشريعي بين الأنظمة الثلاثة أن حماية الحريات العامة لا تتوقف فقط على وجود نصوص قانونية جيدة، بل تتطلب **رقابة قضائية مستقلة وفعالة** و **تطبيقاً عملياً سليماً** .فبينما يقدم النموذج الفرنسي مثالاً على الرقابة القضائية الصارمة والمسبقة، يعتمد النظامان اليمني والمصري على رقابة لاحقة قد لا تكون كافية في جميع الأحيان. ومن هنا تأتي الحاجة إلى إصلاحات تشريعية ومؤسسية في هذه البلدان لتعزيز حماية الحريات العامة، وتحقيق التوازن المنشود بين متطلبات الأمن وحقوق الأفراد.

المبحث الخامس: الفصل بين جمع المعلومات والإجراءات المقيدة وأثره على المشروعية

يُعد الخط الفاصل بين مرحلة "جمع المعلومات" "التحريات والاستدلالات" ومرحلة "الإجراءات المقيدة للحقوق" "التفتيش، القبض، الحبس" من أدق المسائل في قانون الإجراءات الجنائية. فالخلط بينهما قد يؤدي إلى انتهاكات جسيمة للحريات، بينما الفصل الدقيق بينهما هو ضمانة أساسية لمشروعية الإجراءات.

المطلب الأول: خطر الخلط بين المعلومات والإجراء

يقصد بالخلط بين المعلومات والإجراء أن يقوم مأمور الضبط القضائي بجمع المعلومات أو التحري عن شخص ما، ثم يستخدم هذه المعلومات كذريعة لتنفيذ إجراء مقيد للحقوق "كالقبض أو التفتيش" دون أن تتوافر الشروط القانونية الصارمة لذلك الإجراء.

- **المخاطر القانونية للخلط:**
  - **انعدام المشروعية :**إذا تم القبض أو التفتيش بناءً على مجرد "معلومات" أو "تحريات" غير موثقة أو لا ترقى إلى مستوى "القرائن القوية" أو "الأدلة الكافية"، فإن الإجراء يكون باطلاً. هذا ما أكدته المادة "٤٩" من قانون الإجراءات الجنائية المصري الجديد، التي تشترط أن يكون التفتيش في حالة التلبس، أو بناءً على أمر قضائي مسبب. كما أن المادة "١٣٨" من القانون اليمني تشترط وجود "قرائن قوية" لتفتيش المسكن في حالة التلبس.
  - **بطلان الدليل :**الإجراء الباطل يؤدي إلى بطلان الدليل المستمد منه، ولا يجوز للمحكمة أن تبني حكمها عليه. وهذا ما كرسته أحكام محكمة النقض المصرية "مثل حكم نقض جنائي رقم ١٢٤٥٦ لسنة ٨٨ ق" التي أبطلت تفتيشاً تم بناءً على تحريات غير جدية.
  - **انتهاك الحريات العامة :**استخدام المعلومات كذريعة للقبض أو التفتيش يفتح الباب واسعاً أمام التعسف، ويحول الإجراءات الاستثنائية "كالتلبس" إلى قاعدة، مما يقوض الثقة في النظام القضائي.
- **أمثلة تطبيقية:**
  - في **مصر**، كثيراً ما يتم القبض على أشخاص بناءً على "تحريات" تفيد اشتباههم في ارتكاب جريمة، دون وجود حالة تلبس حقيقية. وقد اعتبرت محكمة النقض أن التحريات غير الجدية لا تسوغ القبض أو التفتيش، مما يؤكد على ضرورة الفصل بين المعلومات والإجراء.
  - في **فرنسا**، يشترط القانون أن يكون التفتيش في حالة التلبس مصحوباً بموافقة الشخص أو بإذن قضائي، مما يمنع استخدام "المعلومات" كذريعة للدخول إلى المساكن.

المطلب الثاني: ضرورة توافر المسوغ القانوني لكل إجراء

لضمان المشروعية، يجب أن يستند كل إجراء مقيد للحقوق إلى **مسوغ قانوني واضح ومحدد** .وهذا المسوغ يختلف باختلاف نوع الإجراء:

- **بالنسبة للتفتيش:**
  - **في اليمن :**يشترط القانون "المادة ١٣٢" للحصول على إذن بالتفتيش أن يكون هناك "أمر مسبب من النيابة العامة"، أو أن يكون التفتيش في حالة تلبس مع وجود "قرائن قوية" "المادة ١٣٨".
  - **في مصر :**يشترط القانون "المادة ٤٧" "أمراً قضائياً مسبباً" كأصل عام، ويستثني حالة التلبس "المادة ٤٩" بشرط أن يكون التفتيش في الأماكن التي يجوز فيها قانوناً.
  - **في فرنسا :**يشترط القانون "المادة ٥٦" موافقة الشخص في حالة التلبس، وإلا وجب الحصول على إذن قضائي مسبق، مع حظر التفتيش ليلاً "المادة ٥٩" إلا في حالات استثنائية.
- **بالنسبة للقبض:**
  - **في اليمن :**يجب أن يكون القبض في حالة تلبس "المادة ١٠٢" أو بناءً على أمر قضائي "المادة ١٠٣". كما تحدد المادة "٧٣" ضرورة إبلاغ المقبوض عليه بأسباب القبض فوراً.
  - **في مصر :**يجب أن يكون القبض في حالة تلبس أو بناءً على أمر من النيابة العامة أو القاضي المختص "المادة ١١٢ وما بعدها".
  - **في فرنسا :**يجب أن يكون القبض بناءً على أمر قضائي أو في حالة تلبس، مع ضرورة عرض المحتجز على قاضي الحريات قبل أي تمديد يتجاوز ٤٨ ساعة.
- **أثر غياب المسوغ القانوني:**
  - إذا تم إجراء قبض أو تفتيش دون مسوغ قانوني، فإنه يُعد **اعتداءً على الحرية الشخصية** و **انتهاكاً لحرمة المسكن**، ويعاقب عليه القانون. في اليمن، تعتبر المادة "٤٨" من الدستور أن "التعذيب الجسدي أو النفسي عند القبض أو الاحتجاز أو السجن جريمة لا تسقط بالتقادم". وفي مصر، تنص المادة "٥٤" من الدستور على أن "كل من يقبض عليه... يجب أن يُعرض على السلطة القضائية المختصة خلال أربع وعشرين ساعة".
  - كما أن الإجراء الباطل يؤدي إلى **بطلان الدليل** المستمد منه، مما قد يؤدي إلى إفلات المجرم الحقيقي إذا كان الدليل الوحيد هو الإجراء الباطل.

الخلاصة:

إن الفصل بين جمع المعلومات والإجراءات المقيدة للحقوق ليس مجرد مسألة شكلية، بل هو **ضمانة جوهرية للمشروعية** .فالخلط بينهما يؤدي إلى انتهاكات للحريات العامة، وبطلان الأدلة، وتقويض الثقة في النظام القضائي. ومن هنا تأتي ضرورة توافر **المسوغ القانوني** لكل إجراء، سواء كان تفتيشاً أو قبضاً أو حبساً احتياطياً، لضمان أن تكون هذه الإجراءات استثنائية ومحددة بضوابط صارمة، وليست أداة للتعسف. وهذا ما تسعى إليه التشريعات المقارنة، كلٌّ حسب فلسفته القانونية، ولكن يبقى النموذج الفرنسي هو الأكثر صرامة في اشتراط الرقابة القضائية المسبقة والفورية، مما يجعله الأقرب لتحقيق التوازن بين متطلبات الأمن وحماية الحريات.

الباب الثاني: المهارات الميدانية والفنية للتحريات "البعد الأمني"

يُعد الجانب الميداني والفني هو العصب الحقيقي لعملية التحري، فبدون مهارات ميدانية دقيقة، تظل النصوص القانونية مجرد إطار نظري. ويتناول هذا الباب كيفية إدارة مسرح الجريمة، وجمع الأدلة، والمراقبة، والاستدلال، مع التركيز على البعد الأمني والعملي.

الفصل الأول: الإعداد والتخطيط للتحريات الميدانية

إن نجاح أي تحرّ ميداني يعتمد على التخطيط المسبق والإعداد الجيد. ويبدأ هذا التخطيط بتقييم دقيق للمعلومات الأولية التي تصل إلى أجهزة الأمن، وفهم طبيعة بلاغ الجريمة.

المبحث الأول: تقييم المعلومات الأولية وبلاغ الجريمة

يُشكل بلاغ الجريمة نقطة الانطلاق الأولى لعملية التحري. وهو ليس مجرد إخبار بوقوع جريمة، بل هو **معلومة أمنية أولية** تحتاج إلى تقييم دقيق للتأكد من جديتها ومدى صحتها، قبل اتخاذ أي إجراء ميداني.

أولاً: مفهوم بلاغ الجريمة وأهميته

- **التعريف :**بلاغ الجريمة هو الإخبار الذي يصل إلى السلطات المختصة "الشرطة أو النيابة العامة" بوقوع جريمة، أو بوجود خطر يهدد الأمن العام. وقد يكون هذا البلاغ شفهياً أو كتابياً، أو عبر وسائل الاتصال الحديثة.
- **الأهمية :**البلاغ هو **المحرك الأول** لعملية التحري. فبدونه قد لا تتحرك الأجهزة الأمنية. لذلك، فإن سرعة الاستجابة للبلاغ وجودة تقييمه تحددان إلى حد كبير نجاح التحقيقات اللاحقة. فكل دقيقة تأخير قد تؤدي إلى ضياع الأدلة أو هروب الجاني.

ثانياً: تقييم المعلومات الأولية "الجدية والمصداقية"

لا يمكن التعامل مع كل بلاغ بنفس الدرجة من الجدية. فهناك بلاغات كيدية، وأخرى خاطئة، وثالثة صحيحة. لذلك، يجب على المحقق أو مأمور الضبط القضائي أن يقوم بعملية **تقييم أولي** للمعلومات، وذلك من خلال:

١. **تقييم المصدر:**
- هل المصدر معروف؟ هل لديه سابقة تقديم بلاغات كاذبة؟
- ما هي دوافعه للإبلاغ؟ هل هو شخص متضرر، أم شاهد، أم مخبر سري؟
- في حالة المخبر السري، يجب التحقق من مصداقيته. وقد أكدت الدراسات "مثل دراسة "تحريات الشرطة والرقابة القضائية عليها"" أن **المعلومات من مصدر سري وحده لا تكفي** لتبري إجراءات مقيدة للحريات، بل يجب أن تكون مدعمة بقرائن أخرى جادة ومتطابقة. "حكم محكمة النقض الفرنسية - الغرفة الجنائية ١٥ يناير ٢٠٢٠".

٢. **تقييم المحتوى:**
- هل البلاغ يحتوي على **تفاصيل دقيقة ومحددة؟** "مثل: زمان ومكان الجريمة، وصف الجاني، وصف الأدوات المستخدمة". البلاغات العامة الغامضة تكون أقل جدية.
- هل هناك **تناقضات** في البلاغ؟
- هل البلاغ يتوافق مع **الوقائع المعروفة** مسبقاً عن المنطقة أو الأشخاص؟

٣. **تقييم الظروف المحيطة:**
- هل هناك **أدلة مادية** أو **قرائن** تدعم البلاغ؟ "مثل: وجود آثار عنف، أو سماع أصوات غريبة".
- هل البلاغ يتوافق مع **نمط إجرامي** معروف في المنطقة؟

ثالثاً: الإجراءات الأولية بعد تقييم البلاغ

بعد تقييم البلاغ، ينتقل المحقق إلى مرحلة **التخطيط للتحري**، والتي تتضمن:

١. **تحديد نوع الجريمة :**هل هي جناية أم جنحة؟ هذا يحدد نوع الإجراءات التي يمكن اتخاذها "مثل: التفتيش، القبض".
٢. **تحديد الأولويات :**هل هناك حاجة لتدخل فوري "مثل: إنقاذ ضحية، أو ضبط الجاني في حالة تلبس"؟ أم يمكن الانتظار لجمع المزيد من المعلومات؟
٣. **تشكيل فريق التحري :**يجب تشكيل فريق عمل متكامل يضم محققين، وخبراء فنيين "إن لزم الأمر"، وأفراد أمن لتأمين مسرح الجريمة.
٤. **تجهيز الأدوات والمعدات :**مثل أدوات المعاينة "كاميرات، أكياس حفظ الأدلة، مساطر، إلخ" وأجهزة الاتصال.

رابعاً: التحديات العملية في تقييم البلاغات

- **ضغط الوقت :**في حالات الجرائم الخطيرة "كجريمة قتل"، يجب اتخاذ قرار سريع، مما قد يقلل من دقة التقييم.
- **نقص المعلومات :**قد يكون البلاغ مقتضباً جداً، مما يجعل من الصعب تقييمه.
- **البلاغات الكيدية :**تشكل هذه البلاغات عبئاً كبيراً على الأجهزة الأمنية، وتستهلك مواردها. لذلك، يجب التعامل معها بحذر، ومحاسبة مقدميها إذا ثبت كذبهم.

الخلاصة:

إن تقييم المعلومات الأولية وبلاغ الجريمة هو **حجر الزاوية** في عملية التحري. فالتقييم الدقيق يمنع الإجراءات المتعسفة، ويوفر الموارد، ويركز الجهود على الجرائم الحقيقية. ويجب أن يكون هذا التقييم مبنياً على **معايير موضوعية** "مصداقية المصدر، دقة المحتوى، وجود قرائن داعمة"، وليس على مجرد الحدس أو الانطباع الشخصي. وهذا ما أكدت عليه النظم القانونية المقارنة، التي تشترط وجود **"قرائن قوية"** أو **"أدلة كافية"** لاتخاذ أي إجراء مقيد للحقوق، وهو ما يجب أن يبدأ من اللحظة الأولى لتلقي البلاغ.

المبحث الثاني: تشكيل فريق التحري وتوزيع الأدوار



أولاً: أهمية تشكيل فريق التحري

- **تكامل الخبرات :**يجمع الفريق بين خبرات قانونية، وفنية، وأمنية، مما يسمح بمعالجة القضايا من زوايا متعددة.
- **توزيع المهام :**يمنع تشتت الجهود، ويحدد لكل فرد مسؤولياته بدقة، مما يزيد من الفعالية.
- **السرعة في الإنجاز :**العمل الجماعي المنسق يقلل من الوقت المستغرق في جمع المعلومات وتحليلها.
- **الرقابة المتبادلة :**يقلل من مخاطر الأخطاء الفردية أو حالات التعسف، حيث يكون هناك رقابة داخلية بين أعضاء الفريق.

ثانياً: معايير اختيار أعضاء فريق التحري: عند تشكيل الفريق، يجب مراعاة مجموعة من المعايير في اختيار الأعضاء، وهي مستمدة من الشروط التي أوردها الفقهاء في "التحري الأمني" "كما ورد في رسالة "التحري الأمني في الفقه الإسلامي"":

١. **الأهلية والبلوغ :**أن يكون العضو بالغاً، عاقلاً، رشيداً، لأن التحري يمس حقوق الإنسان ويتطلب وعياً قانونياً وأخلاقياً.
٢. **العلم بأحكام الشرع والقانون :**يجب أن يكون العضو ملماً بالضوابط الشرعية والقانونية للتحري، خاصة ما يتعلق بحرمة المساكن، وحقوق المتهم، وضوابط التفتيش والقبض.
٣. **التخصص والخبرة :**يجب أن يكون العضو متخصصاً في مجاله "محقق جنائي، خبير أدلة، خبير حاسوب، إلخ" وذا خبرة عملية في التحريات الميدانية.
٤. **الصفات الشخصية :**كالعدالة، والأمانة، والشجاعة، والذكاء، وسرعة البديهة، والقدرة على الملاحظة الدقيقة، وحفظ السر، والكتمان.
٥. **القدرة على التكيف :**أن يكون قادراً على العمل تحت الضغط، وفي ظروف صعبة، وأن يتكيف مع مختلف البيئات.

ثالثاً: الهيكل التنظيمي لفريق التحري : يختلف هيكل الفريق حسب حجم الجريمة وأهميتها، ولكن يمكن اقتراح هيكل عام يتكون من:

١. **قائد التحقيق "رئيس الفريق":**
- **الدور :**هو المسؤول الأول عن توجيه الفريق، واتخاذ القرارات، والتنسيق مع النيابة العامة والجهات الأخرى. يشرف على سير التحقيق، ويوزع المهام، ويتابع تنفيذها.
- **المؤهلات :**يجب أن يكون ضابطاً برتبة عالية "مثل نقيب أو رائد"، وذا خبرة طويلة في التحقيقات الجنائية.

٢. **المحققون "الباحثون الجنائيون":**
- **الدور :**هم الذين يقومون بجمع المعلومات، والاستماع لأقوال الشهود والمشتبه فيهم، وتحرير المحاضر. يقومون بالاستدلالات الميدانية، ومراقبة الأماكن والأشخاص.
- **المؤهلات :**ضباط أو أفراد أمن مدربون على أساليب البحث والتحري.

٣. **الخبراء الفنيون:**
- **الدور :**يقدمون الدعم الفني في مجالات محددة، مثل: مسرح الجريمة "رفع البصمات، جمع الآثار البيولوجية"، وتحليل الأدلة الرقمية "الهواتف، الحواسيب"، والطب الشرعي.
- **المؤهلات :**خبراء متخصصون في مجالاتهم "كيميائيون، أطباء شرعيون، مهندسون".

٤. **أفراد الأمن والدعم:**
- **الدور :**تأمين مسرح الجريمة، وتنظيم الحشود، وحماية أفراد الفريق، وتنفيذ أوامر القبض والتفتيش.
- **المؤهلات :**أفراد أمن مدربون على السيطرة والانتشار.

رابعاً: توزيع الأدوار "المهام" بشكل تفصيلي

بعد تشكيل الفريق، يتم توزيع المهام بناءً على خطة التحري، والتي تشمل عادةً:

- **مهمة تأمين مسرح الجريمة :**يقوم بها أفراد الأمن. وتشمل: إغلاق المنطقة، منع الدخول والخروج، الحفاظ على الأدلة من التلف أو العبث.
- **مهمة المعاينة والفحص :**يقوم بها المحققون والخبراء الفنيون. وتشمل: معاينة مسرح الجريمة، تصوير المكان، رفع الأدلة المادية "البصمات، الآثار، إلخ"، ورسم كروكي للمكان.
- **مهمة الاستدلال وجمع المعلومات :**يقوم بها المحققون. وتشمل: الاستماع لأقوال الشهود، وجمع المعلومات من المصادر البشرية، والتحري عن المشتبه فيهم.
- **مهمة تحليل الأدلة :**يقوم بها الخبراء الفنيون. وتشمل: تحليل الأدلة المادية "مثل الحمض النووي، البصمات"، وتحليل الأدلة الرقمية "مثل محتوى الهواتف".
- **مهمة المراقبة والرصد :**يقوم بها المحققون أو أفراد الأمن المتخصصون. وتشمل: مراقبة المشتبه فيهم، أو الأماكن التي قد تكون مرتبطة بالجريمة.
- **مهمة التنسيق مع الجهات الأخرى :**يقوم بها قائد التحقيق. وتشمل: التنسيق مع النيابة العامة، والجهات القضائية، والجهات الأمنية الأخرى "مثل مكافحة المخدرات أو الإرهاب".

خامساً: التحديات التي تواجه فريق التحري

- **نقص الكوادر المؤهلة :**في بعض الدول العربية، تعاني الأجهزة الأمنية من نقص في الكوادر المدربة على أساليب التحري الحديثة.
- **ضعف الإمكانيات المادية :**مثل عدم توافر أجهزة فنية حديثة، أو وسائل انتقال سريعة.
- **التداخل في الاختصاصات :**قد يحدث تداخل بين مهام المحققين والخبراء الفنيين، خاصة في الجرائم المعقدة.
- **الضغوط الخارجية :**قد يتعرض الفريق لضغوط من جهات سياسية أو اجتماعية، مما يؤثر على استقلالية قراراته.

المبحث الثالث: تجهيز الأدوات والمعدات الميدانية

لا يمكن لفريق التحري أن يؤدي مهامه بكفاءة دون تجهيز مسبق للأدوات والمعدات اللازمة. فتجهيز المعدات هو **الترجمة العملية** لخطة التحري، وهو الذي يحدد قدرة الفريق على جمع الأدلة، وتحليلها، وتوثيقها بشكل صحيح. ويشمل التجهيز عدة جوانب: أدوات المعاينة والجمع، وأجهزة التوثيق والتصوير، وأدوات التحليل الميداني.

أولاً: أدوات المعاينة والجمع "مسرح الجريمة"

مسرح الجريمة هو المصدر الأول للأدلة المادية. لذلك، يجب تجهيز حقيبة أدوات متكاملة "تُعرف بـ "حقيبة مسرح الجريمة" أو "Crime Scene Kit تحتوي على:

١. **أدوات الحماية الشخصية:**
   - قفازات طبية "لاتكس أو نيتريل" تستخدم لمرة واحدة، لمنع تلوث الأدلة.
   - أقنعة طبية، ونظارات واقية، وأحذية بلاستيكية "أغطية أحذية" لمنع نقل الآثار من وإلى مسرح الجريمة.
   - ملابس واقية "بدلات" في الجرائم البيولوجية أو الكيميائية.
٢. **أدوات جمع الأدلة:**
   - **أكياس بلاستيكية وورقية** بأحجام مختلفة: تُستخدم للبلاستيكية للأدلة غير البيولوجية "مثل الأسلحة، الأدوات"، والورقية للأدلة البيولوجية "مثل الملابس، الأعشاب" لمنع التعفن.
   - **أنابيب اختبار معقمة** "لجمع سوائل الجسم كالدم واللعاب".
   - **مسحات قطنية معقمة** "لجمع الحمض النووي DNA من الأسطح، أو من فم المشتبه فيهم".
   - **ملاقط "Forceps"** بأحجام مختلفة، و**مقصات**، و**سكاكين** لجمع الأدلة الدقيقة.
   - **أكياس ورقية للرأس** "في حالات القتل أو الجرائم الجنسية، لحفظ الأدلة من الرأس والشعر".
   - **مساطر** و**شرائط قياس**، و**أقلام تحديد** للمساعدة في رسم الكروكي.
   - **أظرف حفظ الأدلة** "للبصمات، الشعر، الألياف".
٣. **أدوات الكشف والفحص الأولي:**
   - **مصباح يدوي قوي** "للإضاءة في الأماكن المظلمة".
   - **عدسة مكبرة** "للفحص الدقيق".
   - **كاشف الآثار** "مثل مسحوق البصمات، الفرشاة، وأشرطة الرفع".
   - **أدوات الكشف عن السوائل البيولوجية** "مثل اختبارات كشف الدم الكيميائية".
   - **شريط لاصق** "لرفع الآثار الدقيقة كالألياف والغبار".

ثانياً: أجهزة التوثيق والتصوير

التوثيق الدقيق لمسرح الجريمة هو **دليل قانوني** لا يمكن الطعن فيه بسهولة. لذلك، يجب تجهيز:

١. **كاميرا تصوير فوتوغرافي احترافية** "مع عدسات مختلفة، وفلاش خارجي" لتصوير المسرح من زوايا متعددة، مع استخدام مسطرة قياس في الصور "لتوثيق الأبعاد".
٢. **كاميرا فيديو** "لتسجيل مشهد متكامل لمسرح الجريمة، وشرح من المحقق".
٣. **كاميرا حرارية** أو **أشعة تحت الحمراء** "للكشف عن الأدلة غير المرئية كالبقع الدموية الجافة أو الآثار تحت الأسطح".
٤. **أجهزة تسجيل صوتي** "لتسجيل الشهادات أو الملاحظات الصوتية".
٥. **تطبيقات رسم الكروكي** "على الأجهزة اللوحية" أو أدوات رسم يدوية "ورق مقوى، أقلام، مساطر" لرسم مخطط دقيق للمكان.

ثالثاً: أدوات التحليل الميداني والاتصال

في بعض الجرائم، قد يحتاج فريق التحري إلى إجراء تحليل أولي في الموقع، أو التواصل مع الجهات الأخرى:

١. **أجهزة تحليل ميدانية** "مثل أجهزة كشف المخدرات أو المتفجرات، وأجهزة تحليل البصمات المتنقلة".
٢. **أجهزة حاسوب محمولة** "للبحث السريع عن المعلومات، أو لتحليل الأدلة الرقمية الأولية".
٣. **أجهزة اتصال لاسلكية** "للتنسيق بين أعضاء الفريق، والتواصل مع غرفة العمليات".
٤. **معدات تأمين المكان** "مثل الشريط اللاصق "الحواجز"، والأقماع، واللوحات الإرشادية".

رابعاً: التحديات العملية في تجهيز المعدات

- **نقص الإمكانيات :**في بعض الدول العربية، قد لا تتوافر هذه المعدات بشكل كافٍ، مما يضطر الفريق للعمل بإمكانيات محدودة.
- **صيانة المعدات :**تتطلب بعض الأجهزة "مثل الكاميرات وأجهزة التحليل" صيانة دورية ومعايرة لضمان دقتها.
- **التدريب على الاستخدام :**يجب أن يكون أعضاء الفريق مدربين على استخدام هذه المعدات بشكل صحيح، وإلا تصبح غير فعالة.
- **التلوث :**يجب توخي الحذر الشديد لمنع تلوث الأدلة، خاصة عند استخدام الأدوات في مسرح الجريمة.

الخلاصة:

إن تجهيز الأدوات والمعدات الميدانية هو **الضمانة المادية** لنجاح التحريات. فالأداة المناسبة في الوقت المناسب وفي المكان المناسب هي التي تمكن الفريق من جمع الأدلة، وتوثيقها، وتحليلها بشكل دقيق. ويجب أن يكون التجهيز **مسبقاً ومنظماً**، وأن تتوافر فيه **معايير الجودة والسلامة**، وأن يتم **التدريب المستمر** على استخدامه. وهذا ما تسعى إليه الأنظمة القانونية المقارنة، التي تشترط أن تكون التحريات موثقة بالأدلة المادية، وأن

تكون الأدوات المستخدمة موثوقة ومعتمدة، لضمان مشروعية الإجراءات وقبولها أمام المحاكم.

الفصل الثاني: مهارات جمع المعلومات الميدانية

يُعد جمع المعلومات هو جوهر العمل الأمني. فبدون معلومات دقيقة وموثوقة، لا يمكن لأي جهاز أمني أن يتخذ قرارات صحيحة. وتتنوع مصادر المعلومات، لكن يبقى **المصدر البشري** هو الأهم والأكثر تعقيداً. ويتناول هذا الفصل المهارات اللازمة للتعامل مع هذا المصدر، بدءاً من المقابلة والاستجواب، مروراً بجمع الإفادات وتقييمها، وانتهاءً بالاستعلام الميداني السري.

المبحث الأول: المقابلة والاستجواب الميداني "فن الأسئلة، لغة الجسد"

تُعتبر المقابلة والاستجواب من أهم أدوات جمع المعلومات الميدانية. فالمقابلة تُستخدم عادةً مع الشهود أو الأشخاص الذين لديهم معلومات عن الجريمة، بينما يُستخدم الاستجواب مع المشتبه فيهم أو المتهمين. ويشترك الاثنان في الحاجة إلى **مهارات اتصال متقدمة**، تشمل فن طرح الأسئلة، وقراءة لغة الجسد، وفهم الدوافع النفسية.

أولاً: المقابلة الميدانية "مع الشهود والمبلغين"

- **الهدف :**الحصول على معلومات دقيقة وكاملة من الأشخاص الذين قد يكون لديهم علم بالجريمة، دون إجبارهم أو التأثير على إرادتهم.
- **الاستعداد للمقابلة:**
  - **اختيار المكان والزمان المناسبين :**يجب أن يكون المكان هادئاً وبعيداً عن الضوضاء، وأن يكون الوقت مناسباً للشخص "لا أثناء عمله أو انشغاله".
  - **دراسة شخصية الشخص :**معرفة خلفيته "العمر، المهنة، الحالة النفسية" يساعد في اختيار أسلوب المقابلة.
  - **تحديد الأسئلة مسبقاً :**يجب إعداد قائمة بالأسئلة التي سيتم طرحها، مع ترك مجال للأسئلة المتابعة.
- **فن طرح الأسئلة في المقابلة:**
  - **الأسئلة المفتوحة :**تبدأ بـ "ماذا، كيف، متى، أين، من، لماذا" وتسمح للشخص بالإجابة بحرية. مثال: "ماذا رأيت عندما وصلت إلى المكان؟"
  - **الأسئلة المغلقة :**تُستخدم للحصول على إجابة محددة "نعم/لا" أو لتأكيد معلومة. مثال: "هل رأيت الشخص يحمل سلاحاً؟"
  - **تجنب الأسئلة الإيحائية :**التي توحي بالإجابة، مثل: "ألم ترَ الشخص يهرب؟" "هذا يوحي بأن الشخص كان يهرب".
  - **الاستماع النشط :**يجب أن يُظهر المحقق اهتمامه بما يقوله الشخص، وأن يشجعه على الاستمرار "باستخدام الإيماءات، والتعليقات القصيرة".

ثانياً: الاستجواب الميداني "مع المشتبه فيهم"

- **الهدف :**الحصول على اعتراف أو معلومات من المشتبه فيه، مع الالتزام بالضوابط القانونية والأخلاقية.
- **الفرق بين المقابلة والاستجواب:**

- الاستجواب يكون مع شخص **موجهة إليه تهمة**، وله حقوق قانونية "مثل الحق في الصمت، والحق في محامٍ".
- الاستجواب يتطلب **بيئة أكثر تنظيماً** "غرفة استجواب مجهزة".
- الاستجواب يحتمل **مقاومة ونكراناً** من المشتبه فيه.

- **استراتيجيات الاستجواب:**
  - **الاستجواب الاستنتاجي :**يعتمد على تحليل الأدلة والمعلومات المتاحة، وتقديمها للمشتبه فيه بشكل منطقي لحمله على الاعتراف.
  - **الاستجواب العاطفي :**يعتمد على استثارة مشاعر المشتبه فيه "كالخوف من العقاب، أو الشعور بالذنب، أو التعاطف مع الضحية".
  - **الاستجواب غير المباشر :**يتم من خلال مناقشة مواضيع عامة، ثم الانتقال تدريجياً إلى موضوع الجريمة.
  - **مواجهة التناقضات :**إذا كان هناك تناقض بين أقوال المشتبه فيه والأدلة، يتم مواجهته بها.

ثالثاً: لغة الجسد "قراءة الإشارات غير اللفظية"

لغة الجسد هي **وسيلة اتصال صامتة**، قد تكشف عن مشاعر الشخص أو كذبه، حتى لو حاول إخفاءها. ويجب على المحقق أن يكون **ملاحظاً دقيقاً** لهذه الإشارات.

- **إشارات تدل على التوتر أو القلق:**
  - **التململ :**تحريك القدمين، أو اليدين، أو تغيير وضعية الجلوس بشكل متكرر.
  - **تجنب النظر :**عدم النظر في عين المحقق، أو النظر إلى الأسفل أو إلى الجانب.
  - **التعرق :**خاصة في اليدين أو الجبهة.
  - **جفاف الفم :**بلع الريق بشكل متكرر، أو لعق الشفاه.
  - **الإيماءات المتكررة :**كفرك اليدين، أو لمس الوجه.
- **إشارات تدل علي الكذب "قد تكون غير مؤكدة":**
  - **الابتسامة الزائفة :**تكون غير متناسقة مع العينين "لا تظهر تجاعيد حول العينين".
  - **تجنب الإيماءات :**عدم استخدام اليدين أثناء الكلام "بينما يستخدمها الصادقون عادة".
  - **التناقض بين الكلام ولغة الجسد :**كأن يقول "أنا هادئ" بينما يظهر عليه التوتر.

ملاحظة هامة :لا يمكن الاعتماد على لغة الجسد وحدها للحكم على صدق الشخص، بل يجب أن تُستخدم كدليل مساعد. فقد يكون التوتر بسبب الخوف من التحقيق، وليس بالضرورة بسبب الكذب.

رابعاً: الضوابط القانونية والأخلاقية في المقابلة والاستجواب

- **الالتزام بالضوابط الشرعية :**كما ورد في رسالة "التحري الأمني في الفقه الإسلامي"، يحرم استخدام التعذيب أو التهديد أو الإكراه للحصول على اعتراف. قال النبي ﷺ: "إن الصدق يهدي إلى البر، وإن البر يهدي إلى الجنة".
- **الالتزام بالقانون :**يجب احترام حقوق المتهم "الحق في الصمت، الحق في محامٍ" كما نصت عليها الدساتير والقوانين "مثل المادة ٤٨ من الدستور اليمني، والمادة ٥٤ من الدستور المصري".
- **التوثيق :**يجب توثيق جميع المقابلات والاستجوابات كتابياً، أو بتسجيل صوتي/مرئي "حيث يسمح القانون".

الخلاصة:

إن المقابلة والاستجواب الميداني هما **فن وعلم** في آن واحد. فهما يتطلبان معرفة قانونية، ومهارات اتصال، وقدرة على قراءة لغة الجسد، وفهماً عميقاً للطبيعة البشرية. والمحقق الناجح هو الذي يستطيع أن يوازن بين **الحصول على المعلومة**، و **احترام حقوق الإنسان**، و **الالتزام بالضوابط القانونية والأخلاقية**.

المبحث الثاني: جمع الإفادات والشهادات وتقييم المصداقية

تُعد الإفادات والشهادات من أهم مصادر المعلومات في التحريات الميدانية. فالشاهد هو شخص يمتلك معلومات عن الجريمة، ويمكن أن تكون شهادته حاسمة في كشف الحقيقة. ومع ذلك، فإن الشهادات ليست كلها صادقة أو دقيقة، فقد تتأثر بالعوامل النفسية، أو بالرغبة في الانتقام، أو بالخوف. لذلك، فإن **تقييم مصداقية الشاهد وإفادته** هو مهارة أساسية للمحقق.

أولاً: مفهوم الإفادة والشهادة

- **الإفادة :"Statement"** هي المعلومات التي يدلي بها الشخص طواعيةً، سواء كان شاهداً أو مشتبهاً فيه، في مرحلة التحريات. وهي غالباً ما تكون غير محلّفة.
- **الشهادة :"Testimony"** هي الإفادة التي تُدلى أمام سلطة قضائية "قاضٍ أو نيابة"، وتكون عادةً محلّفة، وتُستخدم كدليل في المحكمة.
- **الفرق بينهما :**الإفادة أوسع نطاقاً، وتشمل كل ما يُقال في مرحلة التحقيق الأولي، بينما الشهادة هي الإفادة الرسمية التي تُقدم أمام القضاء.

ثانياً: مهارات جمع الإفادات والشهادات

١. **الاستعداد والتحضير:**
   - **دراسة ملف القضية :**يجب على المحقق أن يكون ملماً بتفاصيل الجريمة، والأشخاص المتورطين، والأدلة المتاحة، قبل مقابلة الشاهد.
   - **تحديد أسئلة مسبقة :**إعداد قائمة بالأسئلة التي يجب طرحها، مع ترك مجال للأسئلة المتابعة.
٢. **اختيار المكان والزمان:**
   - يجب أن يكون المكان هادئاً وبعيداً عن المؤثرات الخارجية.
   - يجب أن يكون الوقت مناسباً للشاهد، مع مراعاة ظروفه "مثل: عدم استدعائه أثناء عمله أو في وقت متأخر من الليل".
٣. **بناء الألفة والثقة:**
   - البدء بأسئلة عامة "كالسؤال عن حاله، أو عن عمله" لكسر الحرج.
   - شرح الغرض من المقابلة، وأنه شاهد وليس متهماً.
   - طمأنته بأن شهادته ستُستخدم لخدمة العدالة.
٤. **طرح الأسئلة:**
   - **الأسئلة المفتوحة :**لترك المجال للشاهد ليروي ما رآه بحرية.
   - **الأسئلة المغلقة :**لتأكيد التفاصيل "مثل: "هل كان يحمل سلاحاً؟"".
   - **تجنب الأسئلة الإيحائية :**التي توحي بالإجابة.
   - **الاستماع النشط :**إظهار الاهتمام، وعدم مقاطعة الشاهد.
٥. **التوثيق:**
   - تدوين الإفادة كتابياً، أو تسجيلها صوتياً/مرئياً "حيث يسمح القانون".
   - قراءة الإفادة على الشاهد للتأكد من صحتها، وتوقيعها منه.

ثالثاً: تقييم مصداقية الشاهد والإفادة

لا يمكن الأخذ بأي شهادة دون تقييمها. ويتم التقييم من خلال:

١. **تقييم الشاهد نفسه:**
- **الأهلية :**هل الشاهد بالغ، عاقل، قادر على الإدراك والتمييز؟ "المادة ١٥٨ من قانون الإجراءات الجزائية اليمني تشترط أن يكون الشاهد مميزاً".
- **الصدق والأمانة :**هل للشاهد سابقة في الكذب أو شهادة الزور؟
- **المصلحة :**هل للشاهد مصلحة في القضية؟ "مثل: أن يكون قريباً للمجني عليه أو للمتهم".
- **العداوة :**هل بين الشاهد والمتهم عداوة قد تدفعه للكذب؟
- **القدرة على الملاحظة :**هل كان الشاهد في وضع يسمح له برؤية أو سماع ما يشهد به؟ "مثل: هل كان قريباً من مسرح الجريمة؟ هل كانت الإضاءة كافية؟".

٢. **تقييم الإفادة نفسها:**
- **التفصيل والدقة :**هل الإفادة تحتوي على تفاصيل دقيقة "زمان، مكان، أوصاف" أم أنها عامة وغامضة؟
- **التناقض الداخلي :**هل هناك تناقض في أقوال الشاهد نفسه؟
- **التناقض مع الأدلة الأخرى :**هل تتفق الإفادة مع الأدلة المادية "مثل: البصمات، تقرير الطبيب الشرعي" أو مع شهادات شهود آخرين؟
- **المبالغة :**هل هناك مبالغة في الوصف مما قد يدل على عدم الدقة؟

٣. **استخدام لغة الجسد:**
- كما ذُكر في المبحث السابق، يمكن ملاحظة إشارات التوتر أو الكذب "مثل: تجنب النظر، التعرق، التململ"، ولكن يجب ألا تكون هذه الإشارات هي الأساس الوحيد للحكم.

رابعاً: التحديات التي تواجه جمع الإفادات وتقييمها

- **الخوف من الانتقام :**قد يخاف الشاهد من الإدلاء بشهادته خوفاً من انتقام المتهم أو أهله.
- **الضغط الاجتماعي :**قد يتعرض الشاهد لضغوط من أسرته أو مجتمعه للصمت أو لتغيير شهادته.
- **ضعف الذاكرة :**قد لا يتذكر الشاهد تفاصيل الجريمة بدقة، خاصة إذا مر وقت طويل.
- **التأثير الإعلامي :**قد تتأثر شهادة الشاهد بما ينشر في وسائل الإعلام عن الجريمة.

خامساً: الضوابط القانونية والأخلاقية

- **الالتزام بالضوابط الشرعية :**كما ورد في رسالة "التحري الأمني في الفقه الإسلامي"، يجب التثبت من صحة الأخبار، وعدم التسرع في تصديقها. قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنُوا﴾ "الحجرات: ٦".

- **الالتزام بالقانون :**يجب احترام حقوق الشاهد "مثل: عدم إجباره على الشهادة إذا كان من أقارب المتهم، كما نصت المادة ١٥٣ من قانون الإجراءات الجزائية اليمني".
- **التوثيق :**يجب توثيق جميع الإفادات والشهادات كتابياً، أو بتسجيل صوتي/مرئي، لضمان دقتها وصلاحيتها كدليل.

الخلاصة:

إن جمع الإفادات والشهادات وتقييم مصداقيتها هو **عملية معقدة** تتطلب مهارات اتصال، وقدرة على التحليل، ومعرفة قانونية. فالشهادة ليست مجرد كلمات، بل هي **دليل** يمكن أن يدين أو يبرئ. لذلك، يجب على المحقق أن يكون **دقيقاً** في جمعها، و **موضوعياً** في تقييمها، و **ملتزماً** بالضوابط القانونية والأخلاقية. وهذا ما تسعى إليه الأنظمة القانونية المقارنة، التي تشترط أن تكون الشهادة مبنية على **الإدراك المباشر**، وأن تكون خالية من **المصالح الشخصية**، وأن تكون **متناسقة** مع الأدلة الأخرى.

المبحث الثالث: الاستعلام الميداني السري والمصادر البشرية "المخبرين"

تمهيد

يُعد الاستعلام الميداني السري، المعتمد على المصادر البشرية "المخبرين"، من أهم وأخطر أدوات جمع المعلومات في العمل الأمني. فهو يتيح للجهات الأمنية الوصول إلى معلومات لا يمكن الحصول عليها بالوسائل العلنية أو التقنية، خاصة في الجرائم المنظمة أو الجرائم التي لا تترك آثاراً مادية. ومع ذلك، فإنه ينطوي على مخاطر أخلاقية وقانونية كبيرة، تتطلب ضوابط صارمة لضمان مشروعيته. ويتناول هذا المبحث مفهوم المصدر البشري، وأنواعه، وأساليب تجنيده، وقواعد التعامل معه، والضوابط الشرعية والقانونية الحاكمة له.

أولاً: مفهوم المصدر البشري "المخبر" وأهميته

- **التعريف :**يُعرف المخبر "أو المصدر السري" بأنه "الشخص الذي يلجأ إليه مأمور الضبط القضائي سراً، بقصد الحصول على معلومات لمنع وقوع جريمة أو كشف غموضها، سواءً أكان بمقابل مادي أم بدونه" [1]. وهو يختلف عن "المرشد" في أن المرشد قد يكون شخصاً عادياً يقدم معلوماته بدافع المدنية أو الواجب الوطني، بينما المخبر غالباً ما يكون له دافع مادي أو مصلحة شخصية.
- **الأهمية :**تكمن أهمية المصادر البشرية في قدرتها على اختراق البيئات الإجرامية المغلقة، وتقديم معلومات استباقية "قبل وقوع الجريمة" أو معلومات تفصيلية عن الجريمة ومرتكبيها. وقد أكدت الدراسات أن نجاح رجال التحري يُقاس بما لديهم من مصادر سرية، وبالمساحة الجغرافية التي يغطونها، وتنوع مستوياتهم الاجتماعية والثقافية [2].

ثانياً: أنواع المخبرين ودوافع التجنيد

- **أنواع المخبرين:**
  - **المخبر الدائم :**الذي يعمل بشكل منتظم مع الجهات الأمنية.
  - **المخبر المؤقت :**الذي يقدم معلوماته في قضية معينة ثم ينتهي دوره.
  - **المخبر بالصدفة :**الذي يتقدم من تلقاء نفسه للإدلاء بمعلومات حصل عليها بالصدفة أو بحكم عمله [3].
- **دوافع التجنيد :**تتنوع دوافع الأشخاص للتعاون مع الأجهزة الأمنية، ومنها:
  - **الدافع المادي :**الحصول على مكافأة مالية مقابل المعلومات.
  - **الدافع الشخصي :**الانتقام من شخص معين، أو تصفية حسابات.
  - **الدافع الوطني :**الرغبة في خدمة المجتمع ومكافحة الجريمة.
  - **الدافع النفسي :**الشعور بالأهمية، أو الرغبة في الانتماء [4].

ثالثاً: أساليب تجنيد المصادر السرية

تختلف أساليب التجنيد حسب شخصية المخبر وظروفه، ولكن يمكن إجمالها في:

١. **أسلوب الترغيب:**
   - **حسن المعاملة والاستقبال :**مهما كان الوضع الاجتماعي للمخبر، يجب أن يشعر بالتقدير والاحترام.
   - **الاهتمام بأسرة المخبر :**تقديم المساعدة لأسرته يمكن أن يكون دافعاً قوياً للتعاون.
   - **المكافأة المادية :**إعطاء المخبر مبالغ مالية تتناسب مع قيمة المعلومات التي يقدمها [5].
٢. **أسلوب الترهيب "بحذر":**
   - يرى بعض الخبراء أن أسلوب الترهيب "مثل المرور الدوري على المخبر، أو التدقيق في سجلاته الجنائية" قد يكون فعالاً مع بعض الأنواع، ولكن يجب استخدامه بحذر شديد، لأنه ينطوي على المساس بالحياة الخاصة، وقد يؤدي إلى حقد المخبر على رجل التحري، مما يفسد العلاقة [6].

رابعاً: قواعد التعامل مع المصادر السرية "الضوابط المهنية"

نظراً لخطورة التعامل مع المخبرين، وضعت الأنظمة الأمنية مجموعة من القواعد الصارمة، ومنها:

١. **عدم الثقة المطلقة :**لا يجب على المحقق أن يثق ثقة عمياء في المخبر، بل يجب أن يتحقق من معلوماته دائماً، وأن يقيّم أداءه بانتظام [7].
٢. **التحقق من المعلومات :**يجب على المحقق أن يتحقق من صحة المعلومات التي يقدمها المخبر، وألا يعتمد عليها وحدها كدليل، بل يجب أن يدعمها بأدلة أخرى. وقد أكدت محكمة النقض الفرنسية "الغرفة الجنائية، ١٥ يناير ٢٠٢٠" أن المعلومات من مصدر سري وحده لا تكفي لتبري إجراءات مقيدة للحريات، بل يجب أن تكون مدعمة بقرائن أخرى جادة ومتطابقة [8].
٣. **فصل المصدر عن المحقق :**في بعض الأنظمة "مثل النظام الأسترالي"، يتم فصل الشخص الذي يدير المخبر "Handler" عن المحقق المسؤول عن القضية، لتجنب أي تأثير غير مناسب على التحقيق، أو لتطوير علاقة غير سليمة مع المخبر [9].
٤. **الحفاظ على سرية الهوية :**يجب على المحقق عدم الإفصاح عن هوية المصدر السري، حتى في المحكمة، إذا كان ذلك يعرض حياته أو سلامته للخطر [10].

خامساً: الضوابط الشرعية والقانونية

- **الضوابط الشرعية :**كما ورد في رسالة "التحري الأمني في الفقه الإسلامي"، يجب التمييز بين "التجسس المنهي عنه" "الذي يستهدف البحث عن عيوب الناس وأسرارهم دون سبب" و"التحري المطلوب" "الذي يهدف إلى كشف الجريمة وضبط المجرم". فالأول محرم، والثاني جائز بل واجب في بعض الأحيان. قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اجْتَنِبُوا كَثِيرًا مِّنَ الظَّنِّ إِنَّ بَعْضَ الظَّنِّ إِثْمٌ ۖ وَلَا تَجَسَّسُوا﴾ "الحجرات: ١٢". ولكن إذا وقعت الجريمة، فإن التحري عن المجرم ليس من التجسس المنهي عنه، بل هو من الحفاظ على الحقوق والدماء [11].

- **الضوابط القانونية :**يجب أن يكون التعامل مع المخبرين تحت إشراف النيابة العامة، وألا يتم تجنيدهم بوسائل غير قانونية "كالإكراه أو الابتزاز". كما يجب توثيق جميع المعلومات التي يقدمونها، وتقييمها بشكل موضوعي.

خلاصة المبحث

إن الاستعلام الميداني السري والمصادر البشرية هو **سلاح ذو حدين** .فمن ناحية، هو أداة لا غنى عنها لكشف الجرائم المعقدة. ومن ناحية أخرى، هو مجال خصب للتعسف وانتهاك حقوق الإنسان إذا لم يُحكم بضوابط صارمة. لذلك، يجب على المحقق أن يوازن بين **الحاجة إلى المعلومة،** و **الالتزام بالقانون والأخلاق،** و **حماية المصدر** .وهذا ما تسعى إليه الأنظمة القانونية المقارنة، التي تضع قواعد دقيقة للتعامل مع المخبرين، لضمان أن تكون المعلومات التي يقدمونها صحيحة، وأن تكون الإجراءات المتخذة بناءً عليها مشروعة.

قائمة المراجع المستخدمة في هذا المطلب

١. التحريات الجنائية الحديثة، ص ٧
٢. المرجع السابق، ص ٧
٣. المرجع السابق، ص ٧
٤. المرجع السابق، ص ٧
٥. المرجع السابق، ص ٧
٦. المرجع السابق، ص ٧
٧. المرجع السابق، ص ٧
٨. تحريات الشرطة والرقابة القضائية عليها، ص ٢٠-٢١ "حكم محكمة النقض الفرنسية - الغرفة الجنائية ١٥ يناير ٢٠٢٠".
٩. التحريات الجنائية الحديثة، ص ٧
١٠. المرجع السابق، ص ٧
١١. التحري الأمني في الفقه الإسلامي، ص ١٠٦-١٠٧

المبحث الرابع: التعامل مع الفئات الخاصة "الأطفال، ذوو الإعاقة، كبار السن"

تمهيد

تقتضي طبيعة العمل الأمني في مرحلة جمع المعلومات الميدانية التعامل مع مختلف شرائح المجتمع. وتشكل الفئات الخاصة "الأطفال، ذوو الإعاقة، كبار السن" حالة استثنائية تتطلب مهارات اتصال خاصة وضمانات إجرائية إضافية، نظراً لهشاشتهم النفسية والجسدية، وسهولة تعرضهم للتأثير أو الترهيب، واحتمال عدم قدرتهم على الإدلاء بأقوالهم بدقة. ويتناول هذا المبحث خصوصية التعامل مع كل فئة من هذه الفئات، والضمانات القانونية والأخلاقية التي تحيط بها.

أولاً: التعامل مع الأطفال "الأحداث"

يُعد الطفل "أو الحدث" في القانون هو كل شخص لم يبلغ سن الرشد القانوني "١٨ سنة في معظم التشريعات". ويتميز التعامل معه في مرحلة جمع المعلومات بالحساسية البالغة، لأنه قد يكون ضحية، أو شاهداً، أو حتى مشتبهاً فيه.

- **الضمانات القانونية:**
  - **الدستور اليمني :**تنص المادة "٤٨/ب" على أن "لا يجوز القبض على أي شخص أو تفتيشه أو حجزه إلا في حالة التلبس أو بأمر توجبه ضرورة التحقيق... وكل إنسان تقيد حريته بأي قيد يجب أن تصان كرامته". كما تحظر المادة "٤٨/هـ" التعذيب الجسدي أو النفسي.
  - **قانون الإجراءات الجزائية اليمني :**تنص المادة "٢١٣" على أنه "يجوز فحص جسم المتهم بما في ذلك أخذ عينات... أما فحص الأنثى فيكون بواسطة أنثى...". وتنص المادة "٢٤٧" على أنه "لا يجوز إبعاد المتهم أثناء نظر الدعوى."...
  - **قانون الإجراءات الجنائية المصري الجديد :**تنص المادة "٥٣٢" على أنه "مع عدم الإخلال بأحكام قانون الطفل يجوز اتخاذ الإجراءات عن بعد مع الأطفال، ولجهة التحقيق والمحاكمة المختصة إعفاء الطفل من الحضور أمامها."...
- **المهارات الميدانية:**
  - **الاستماع المتخصص :**يجب أن يتم الاستماع للطفل في بيئة آمنة ومريحة "مثل غرفة مجهزة للأطفال"، وبحضور أحد والديه أو من ينوب عنه، أو أخصائي اجتماعي.
  - **استخدام لغة مبسطة :**تجنب الأسئلة المعقدة أو الإيحائية، واستخدام لغة تناسب عمر الطفل ومستوى إدراكه.
  - **تجنب الترهيب :**يحظر استخدام التهديد أو الإكراه مع الأطفال، لأن ذلك قد يؤدي إلى صدمات نفسية دائمة، ويؤثر على مصداقية شهادتهم.

ثانياً: التعامل مع ذوي الإعاقة

تشمل هذه الفئة ذوي الإعاقات الجسدية، والحسية "كالصم والبكم"، والعقلية أو الذهنية. ويواجه المحقق تحديات كبيرة في التواصل معهم، مما يتطلب استخدام وسائل مساعدة.

- **الضمانات القانونية:**
  - **الدستور اليمني :**تنص المادة "٤٨" على كفالة الحرية الشخصية والكرامة للجميع.
  - **قانون الإجراءات الجزائية اليمني :**تنص المادة "٢١٤" على أنه "يتم فحص أو تشريح الجثة بواسطة الطبيب الشرعي المعين...". وتنص المادة "٣٣٥" على أنه "إذا كان المتهم أو أحد الشهود غير ملم باللغة العربية فللمحكمة أن تستعين بمترجم...". وتنص المادة "٣٣٧" على أنه "إذا كان المتهم أو الشاهد أبكم أو أصم... تعين المحكمة من يفهمونه من ذويه أو غيرهم."...
- **المهارات الميدانية:**
  - **توفير مترجم لغة الإشارة :**بالنسبة للصم والبكم، يجب الاستعانة بمترجم معتمد.
  - **استخدام الوسائل البصرية :**بالنسبة لذوي الإعاقات الذهنية، يمكن استخدام الصور أو الرسومات البسيطة.
  - **التحلي بالصبر :**قد يحتاج المحقق إلى وقت أطول لفهم إجاباتهم، ويجب تجنب المقاطعة أو إظهار التعالي.

ثالثاً: التعامل مع كبار السن

تعتبر فئة كبار السن "عادة من تجاوزوا ٦٠ أو ٦٥ عاماً" فئة هشة، قد يعانون من ضعف في الذاكرة، أو السمع، أو البصر، مما يؤثر على دقة إفاداتهم.

- **الضمانات القانونية:**
  - **قانون الإجراءات الجزائية اليمني :**تنص المادة "٢٠١" على أنه "يجب أن يحضر المتهم جلسة المحاكمة...". وتنص المادة "٢٣٨" على أنه "إذا كان الشاهد مريضاً أو لديه ما يمنعه من الحضور تسمع شهادته في محل وجوده."...
  - **قانون الإجراءات الجنائية المصري الجديد :**تنص المادة "٢٧٧" على أنه "يُحكم على وجه السرعة في القضايا الخاصة بالطفل والمرآة والمسنين وذوي الإعاقة."...
- **المهارات الميدانية:**
  - **اختيار المكان المناسب :**يفضل الاستماع لكبار السن في منازلهم أو في مكان هادئ ومريح.
  - **التحدث بوضوح :**رفع الصوت قليلاً، والتحدث ببطء، والتأكد من أنهم يفهمون الأسئلة.
  - **الصبر والتقدير :**إظهار الاحترام والتقدير لهم، وعدم الاستعجال في الإجابة.

رابعاً: الضوابط المشتركة للتعامل مع الفئات الخاصة

عند التعامل مع أي من هذه الفئات، يجب على المحقق الالتزام بالضوابط الآتية:

١. **الالتزام بالضوابط الشرعية :**كما ورد في رسالة "التحري الأمني في الفقه الإسلامي"، يجب التثبت من صحة الأخبار، وعدم التسرع في تصديقها. قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنُوا﴾ "الحجرات: ٦".
٢. **الالتزام بالقانون :**احترام حقوق هذه الفئات، وعدم إجبارهم على الإدلاء بأقوالهم، وتوفير الضمانات القانونية اللازمة لهم.
٣. **التوثيق :**يجب توثيق جميع الإفادات والشهادات كتابياً، أو بتسجيل صوتي/مرئي "حيث يسمح القانون"، مع مراعاة خصوصية كل فئة.

خلاصة المبحث

إن التعامل مع الفئات الخاصة "الأطفال، ذوو الإعاقة، كبار السن" هو **اختبار حقيقي** لمهارات المحقق الإنسانية والمهنية. فهو يتطلب **حساسية عالية،** و **صبراً،** و **قدرة على التكيف،** مع الالتزام الصارم بالضوابط القانونية والأخلاقية. ولا يمكن التعامل مع هذه الفئات بنفس الأساليب المستخدمة مع البالغين الأصحاء، بل يجب توفير **بيئة آمنة،** و **وسائل مساعدة،** و **ضمانات إضافية،** لضمان الحصول على معلومات دقيقة، دون المساس بكرامتهم أو حقوقهم.

قائمة المراجع المستخدمة في هذا المطلب

١. **قانون الإجراءات الجزائية اليمني** "قانون رقم ١٣ لسنة ١٩٩٤"، المواد: ٤٨، ٢١٣، ٢١٤، ٢٣٨، ٢٤٧، ٣٣٥، ٣٣٧
٢. **قانون الإجراءات الجنائية المصري** "قانون رقم ١٧٤ لسنة ٢٠٢٥"، المواد: ٢٧٧، ٥٣٢
٣. **الدستور اليمني،** المادة ٤٨
٤. **التحري الأمني في الفقه الإسلامي،** ص ١٨-١٩ "آية التثبت".
٥. **التحريات الجنائية الحديثة،** ص ٦-٧ "المهارات الميدانية".

المبحث الأول: تأمين مسرح الجريمة وحمايته

تمهيد

يُعد مسرح الجريمة المصدر الأول والأهم للأدلة المادية في التحقيقات الجنائية. وتُعد سلامة هذه الأدلة وصحتها هي الأساس الذي تُبنى عليه قرارات الاتهام أو البراءة. لذلك، فإن **تأمين مسرح الجريمة وحمايته** هو الخطوة الإجرائية الأولى والأكثر حساسية في عملية التحري. ويقصد بالتأمين: "مجموعة الإجراءات التي تتخذها السلطات المختصة فور وصولها إلى مسرح الجريمة، بهدف الحفاظ على الأدلة من التلف أو العبث أو التلوث، وضمان عدم دخول أو خروج أي شخص أو شيء من المكان إلا وفق ضوابط قانونية". ويتناول هذا المبحث أهمية تأمين المسرح، وإجراءاته، والتحديات التي تواجهه.

أولاً: أهمية تأمين مسرح الجريمة

تكمن أهمية تأمين مسرح الجريمة في كونه **الضمانة المادية** لنجاح التحقيق، ويظهر ذلك في:

١. **الحفاظ على الأدلة المادية :**الأدلة مثل البصمات، وآثار الدم، والألياف، والآثار الرقمية، هي أدلة هشة وقابلة للتلف أو التلوث. فالتأمين يمنع العبث بها أو تدميرها.
٢. **منع تلوث مسرح الجريمة :**أي شخص يدخل المسرح "سواء كان من رجال الأمن أو المارة أو الصحفيين" قد ينقل آثاراً من مكان آخر، أو يترك آثاره الخاصة، مما يخلط الأدلة ويجعلها غير صالحة للتحليل.
٣. **الحفاظ على سلامة التحقيق :**إذا تم العبث بالمسرح، فإن أي دليل يتم العثور عليه لاحقاً قد يكون مشكوكاً في صحته، مما يضعف موقف النيابة أمام المحكمة، وقد يؤدي إلى بطلان الدليل.
٤. **حماية أفراد الأمن والجمهور :**قد يكون مسرح الجريمة خطيراً "مثل وجود متفجرات، أو مواد سامة، أو جناة مسلحين". فالتأمين يحمي الأرواح.

ثانياً: إجراءات تأمين مسرح الجريمة

تتضمن عملية التأمين مجموعة من الخطوات المتسلسلة، والتي تبدأ فور تلقي البلاغ:

١. **الاستجابة الأولية والانتقال السريع:**
   - يجب على أول دورية أمنية تصل إلى المكان أن تنتقل فوراً، مع مراعاة السلامة "مثل: ارتداء السترات الواقية، وتوخي الحذر من المفخخات".
   - بمجرد الوصول، يجب على الضابط المسؤول أن يقيم الموقف بسرعة، ويتأكد من وجود ضحايا يحتاجون إلى إسعاف.
٢. **تحديد النطاق:"Cordonning off the scene"**
   - يتم وضع **شريط الحواجز** "الشرطة" حول مسرح الجريمة، ويجب أن يكون النطاق **أوسع من مساحة الجريمة**، لأن الأدلة قد تكون متناثرة على مسافة أبعد.

- يتم تقسيم المسرح إلى **مناطق** "مثل: منطقة الجريمة المركزية، ومنطقة الأدلة المحيطة، ومنطقة القيادة".
- يجب **منع دخول** أي شخص غير مصرح له، بما في ذلك كبار الضباط، إلا بعد تسجيل اسمه وسبب دخوله.

٣. **تسجيل الحضور والتحركات:**
- يجب إنشاء **سجل** يدون فيه اسم كل من يدخل المسرح أو يخرج منه، ووقت الدخول والخروج، وسبب التواجد. هذا السجل يعتبر وثيقة قانونية هامة، لأنه يثبت أن المسرح كان تحت السيطرة.

٤. **حماية الأدلة من التلف:**
- إذا كانت هناك أدلة معرضة للتلف "مثل: بقع الدم التي قد تجف، أو الآثار التي قد تمطر"، يجب تغطيتها بغطاء واقٍ "مع ترك مساحة للتهوية في حالات معينة".
- يجب عدم لمس الأدلة مباشرة باليد، بل استخدام الأدوات المخصصة "كالقفازات، والملاقط".

٥. **تأمين الشهود والمشتبه فيهم:**
- يجب عزل الشهود عن بعضهم البعض، وعن المشتبه فيهم، لمنع تبادل المعلومات أو التأثير على أقوالهم.
- يجب نقل المشتبه فيه إلى مكان آمن، مع مراعاة حقوقه القانونية.

ثالثاً: التحديات التي تواجه تأمين مسرح الجريمة

على الرغم من وضوح الإجراءات النظرية، إلا أن التطبيق العملي يواجه تحديات، منها:

١. **ضغط الجمهور ووسائل الإعلام :**قد يتجمع الفضوليون والصحفيون حول المسرح، مما يصعب مهمة التأمين. ويجب على رجال الأمن التعامل معهم بحزم، مع احترام حرية الصحافة.
٢. **طبيعة المكان :**قد يكون مسرح الجريمة في مكان عام مزدحم "مثل سوق، أو محطة قطار"، مما يجعل تأمينه صعباً.
٣. **الظروف الجوية :**المطر، أو الرياح، أو الحرارة الشديدة، قد تتلف الأدلة بسرعة، مما يتطلب تدخلاً سريعاً.
٤. **نقص الكوادر المدربة :**في بعض الدول العربية، قد لا يتوافر العدد الكافي من رجال الأمن المدربين على إجراءات تأمين المسرح.
٥. **الخلط بين الأدوار :**قد يتدخل ضباط برتب عالية في عمل المحققين، مما يخلق ارتباكاً في المسؤوليات.

رابعاً: الضوابط الشرعية والقانونية

- **الضوابط الشرعية :**كما ورد في رسالة "التحري الأمني في الفقه الإسلامي"، يجب التثبت من صحة الأخبار، وعدم التسرع. قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنُوا﴾ "الحجرات: ٦". وهذا ينطبق على تأمين المسرح، حيث يجب التأكد من أن الأدلة لم تعبث بها.

- **الضوابط القانونية :**يجب أن يكون تأمين المسرح تحت إشراف النيابة العامة، وأن يتم توثيق جميع الإجراءات في محضر رسمي، لضمان مشروعيتها. كما يجب احترام حرمة المساكن "المادة ٥٢ من الدستور اليمني، والمادة ٥٨ من الدستور المصري" عند تأمين مسرح الجريمة في منزل خاص.

خلاصة المبحث

إن تأمين مسرح الجريمة وحمايته هو **حجر الزاوية** في أي تحقيق جنائي ناجح. فهو لا يقتصر على وضع الشريط حول المكان، بل هو **عملية منظمة** تتطلب سرعة في الاستجابة، ودقة في التنفيذ، والتزاماً بالضوابط القانونية. وأي إخلال بهذه الإجراءات قد يؤدي إلى **فقدان أدلة لا تعوض**، وإلى **بطلان التحقيق** بأكمله. لذلك، يجب على الأجهزة الأمنية أن تستثمر في **تدريب كوادرها** على هذه المهارات، وأن توفر **المعدات اللازمة**، وأن تعمل على **تنسيق دقيق** بين جميع الجهات المعنية "الشرطة، النيابة، الخبراء الفنيون" لضمان حماية مسرح الجريمة من لحظة وقوع الجريمة حتى انتهاء التحقيقات.

المبحث الثاني: منهجية المعاينة والفحص الميداني

تمهيد

بعد تأمين مسرح الجريمة، تبدأ المرحلة التالية وهي **المعاينة والفحص الميداني** .وتُعد المعاينة هي الأداة الأساسية التي يعتمد عليها المحقق في فهم كيفية وقوع الجريمة، وتحديد الأدلة، وجمعها. ولا تقتصر المعاينة على المشاهدة البصرية، بل تشمل الفحص الدقيق للآثار، والبحث عن الأدلة الخفية، وتوثيق كل ما يتعلق بالجريمة. ويتناول هذا المبحث مفهوم المعاينة، وأنماط البحث، وإجراءات المعاينة الأولية والفحص الدقيق، وجمع الأدلة المادية.

أولاً: مفهوم المعاينة وأهميتها

- **التعريف :**تُعرف المعاينة في قانون الإجراءات الجزائية اليمني "المادة ١٣٠" بأنها: "انتقال المحقق إلى محل الحادث أو إلى أي مكان لمعاينته كلما رأى ذلك مفيداً للتحقيق لإثبات حالة الأماكن والأشياء والأشخاص ووجود الجريمة مادياً وآثارها وكل ما يلزم إثبات حالته وله استدعاء الخبراء لإجراء المعاينة ويحرر محضراً بالمعاينة يكون صورة كاملة ومطابقاً للشيء محل المعاينة ويجوز لهذا الغرض تكملة المحضر عن طريق الصور الفوتوغرافية والرسوم".
- **الأهمية :**المعاينة هي **دليل مباشر** يعتمد عليه القاضي في تكوين قناعته. فهي تنقل صورة حية للمكان، وتكشف عن الأدلة المادية التي قد لا تظهر في الأقوال. كما أنها تساعد في **التحقق من صحة الادعاءات**، وتحديد **تسلسل الأحداث**.

ثانياً: أنماط البحث في مسرح الجريمة

لا يوجد نمط واحد للبحث، بل يختار المحقق النمط المناسب حسب طبيعة المكان والجريمة. ومن أهم الأنماط:

١. **البحث الخطي :"Line Search"** يُستخدم في المساحات الكبيرة والمفتوحة. يتم ترتيب أفراد البحث في خط مستقيم، ويمشون بشكل متوازٍ، ويفحصون الأرضية والأشياء بدقة.
٢. **البحث الشبكي :"Grid Search"** هو تطوير للبحث الخطي، حيث يتم البحث في اتجاهين متعامدين "طولي وعرضي" لضمان تغطية كاملة.
٣. **البحث الحلزوني :"Spiral Search"** يبدأ من نقطة مركزية "مكان الجريمة" ويتسع للخارج بشكل دائري. يُستخدم في الأماكن المغلقة أو المحدودة.
٤. **البحث القطاعي :"Zone/Sector Search"** يتم تقسيم المسرح إلى مناطق، ويتم البحث في كل منطقة على حدة.

ثالثاً: المعاينة الأولية والفحص الدقيق

تنقسم عملية المعاينة إلى مرحلتين متكاملتين:

١ المعاينة الأولية:"Preliminary Survey"

- **الهدف :**فهم الصورة العامة للمكان، وتحديد مسار الدخول والخروج، وتحديد ما إذا كانت هناك حاجة لخبراء "مثل: خبراء المتفجرات، أو الطب الشرعي".
- **الإجراءات:**
  - **الملاحظة الشاملة :**يمشي المحقق في المكان دون لمس أي شيء، ويلاحظ: حالة الأبواب والنوافذ، ووجود آثار عنف، وموقع الجثة "إن وجدت"، والأشياء المتناثرة.
  - **تحديد مسار الجاني :**من خلال الآثار "مثل: آثار أقدام، أو بقع دم"، يمكن للمحقق أن يتخيل كيف دخل الجاني وكيف خرج.
  - **وضع خطة الفحص :**بناءً على الملاحظة، يقرر المحقق نمط البحث المناسب، والأدوات التي سيستخدمها.

٢ الفحص الدقيق:"Detailed Examination"

- **الهدف :**جمع الأدلة المادية بدقة، وتوثيقها.
- **الإجراءات:**
  - **الفحص البصري الدقيق :**باستخدام العدسات المكبرة والمصابيح، يتم فحص الأسطح بحثاً عن البصمات، والآثار الدقيقة "مثل: الألياف، والشعر".
  - **الفحص الفني :**استخدام تقنيات متقدمة "مثل: الأشعة فوق البنفسجية للكشف عن السوائل البيولوجية، أو المسح الضوئي للأدلة الرقمية".
  - **جمع الأدلة :**باستخدام الأدوات المعقمة، يتم رفع الأدلة وتغليفها في أكياس مناسبة "ورقية للبيولوجية، وبلاستيكية لغير البيولوجية"، مع تدوين كافة التفاصيل "المكان، الوقت، الوصف".

رابعاً: جمع الأدلة المادية "الآثار البيولوجية، البصمات، الآثار الدقيقة"

- **الآثار البيولوجية :**تشمل الدم، والمني، واللعاب، والشعر. يجب جمعها بعناية فائقة لتجنب التلوث، وتجفيفها إذا كانت رطبة، وحفظها في ظروف مناسبة.
- **البصمات :**تشمل بصمات الأصابع، والكفين، والقدمين. يتم رفعها باستخدام مسحوق البصمات أو الأشرطة اللاصقة، ثم حفظها في أظرف ورقية.
- **الآثار الدقيقة :**تشمل الألياف، والزجاج، والتراب، والطلقات. يتم جمعها باستخدام الملاقط أو الشريط اللاصق، وفحصها في المختبر.

خامساً: التحديات التي تواجه المعاينة

- **تلوث المسرح :**إذا لم يتم تأمين المسرح جيداً، قد تختلط الأدلة.
- **الظروف الجوية :**قد تؤدي الأمطار أو الرياح إلى تلف الأدلة.
- **نقص الخبرة :**قد لا يكون المحقق مدرباً على استخدام التقنيات الحديثة.
- **ضيق الوقت :**في الجرائم الكبرى، يكون الوقت عاملاً حاسماً، مما قد يقلل من دقة الفحص.

سادساً: الضوابط الشرعية والقانونية

- **الضوابط الشرعية :**يجب التثبت من صحة الأدلة، وعدم التسرع في الاستنتاج. قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنُوا﴾ "الحجرات: ٦".
- **الضوابط القانونية :**يجب أن تكون المعاينة تحت إشراف النيابة العامة، وأن يتم توثيقها في محضر رسمي "المادة ١٣٠ من قانون الإجراءات الجزائية اليمني". كما يجب احترام حرمة المساكن "المادة ٥٢ من الدستور اليمني".

خلاصة المبحث

إن منهجية المعاينة والفحص الميداني هي **فن وعلم** في آن واحد. فهي تتطلب **عيناً خبيرة،** و **عقلاً تحليلياً،** و **التزاماً بالضوابط القانونية** .ولا يمكن الاعتماد على العشوائية أو الخبرة الشخصية وحدها، بل يجب اتباع **أنماط بحث منظمة،** و **إجراءات فحص دقيقة،** و **توثيق شامل** .وهذا ما تسعى إليه الأنظمة القانونية المقارنة، التي تشترط أن تكون المعاينة موثقة بالأدلة المادية، وأن تكون الأدوات المستخدمة موثوقة ومعتمدة، لضمان مشروعية الإجراءات وقبولها أمام المحاكم.

قائمة المراجع المستخدمة في هذا المطلب

١. **قانون الإجراءات الجزائية اليمني** "قانون رقم ١٣ لسنة ١٩٩٤"، المادة ١٣٠ "تعريف المعاينة".
٢. **الدستور اليمني،** المادة ٥٢ "حرمة المساكن".
٣. **التحري الأمني في الفقه الإسلامي،** ص ١٨-١٩ "آية التثبت".
٤. **التحريات الجنائية الحديثة،** ص ٦-٧ "المهارات الميدانية".
٥. **تحريات الشرطة والرقابة القضائية عليها،** ص ١٢-١٣ "التمييز بين التحريات وإجراءات التحقيق".

المبحث الثالث: توثيق مسرح الجريمة "التصوير، الرسم الهندسي، سلسلة الحفظ"

تمهيد

لا يكفي جمع الأدلة المادية من مسرح الجريمة، بل لا بد من **توثيقها** بشكل دقيق ومتكامل، لأن الدليل غير الموثق قانوناً هو دليل ضعيف أو باطل. ويُقصد بتوثيق مسرح الجريمة: "مجموعة الإجراءات الفنية والقانونية التي تهدف إلى تسجيل حالة مسرح الجريمة وكل ما يتعلق بها من أدلة، بشكل دائم وموثوق، يمكن الرجوع إليه في أي مرحلة من مراحل التحقيق أو المحاكمة". ويشمل التوثيق ثلاثة عناصر رئيسية: التصوير، والرسم الهندسي، وسلسلة الحفظ."Chain of Custody"

أولاً: التصوير "التوثيق الفوتوغرافي والمرئي"

- **الأهمية :**التصوير هو الوسيلة الأكثر دقة لتوثيق مسرح الجريمة، لأنه ينقل صورة حية للمكان، ويحفظ تفاصيل قد تتغير أو تختفي "مثل: بقع الدم التي قد تجف، أو الأشياء التي قد تتحرك".
- **أنواع التصوير:**
  - **التصوير العام :"Overall Photography"** يهدف إلى إظهار المسرح بكامله، والعلاقة بين الأدلة والمكان. يتم التصوير من زوايا متعددة "أمامي، خلفي، جانبي" وباستخدام عدسات واسعة.
  - **التصوير المتوسط :"Mid-range Photography"** يركز على مجموعة من الأدلة في منطقة معينة، لإظهار العلاقة بينها.
  - **التصوير القريب :"Close-up Photography"** يركز على دليل واحد بعينه، مع وضع مسطرة قياس بجانبه لتوثيق أبعاده.
  - **التصوير الفني :**باستخدام الأشعة فوق البنفسجية أو تحت الحمراء للكشف عن الأدلة غير المرئية "مثل: السوائل البيولوجية، أو الآثار تحت الأسطح".
- **الضوابط :**يجب أن تكون الصور **واضحة**، و **موثقة** "بذكر التاريخ، والوقت، والمكان، واسم المصور"، و **غير معدلة** "لا يتم التلاعب بها بأي برامج".

ثانياً: الرسم الهندسي "الكروكي"

- **الأهمية :**الرسم الهندسي "أو الكروكي" هو وسيلة توضيحية تكمل التصوير، فهو يظهر **الأبعاد الدقيقة** للمكان، و **العلاقات المكانية** بين الأدلة، و **مسار الدخول والخروج** .وهو مفيد بشكل خاص في القاعات المغلقة، حيث يصعب على الصور إظهار الأبعاد.
- **أنواع الرسوم:**
  - **الرسم التخطيطي :"Sketch"** رسم يدوي بسيط يوضح الشكل العام للمكان، وموقع الأدلة.
  - **الرسم الهندسي الدقيق :"Scale Drawing"** رسم باستخدام أدوات هندسية "مسطرة، ومنقلة" لتوضيح الأبعاد بدقة.

- **الرسم ثلاثي الأبعاد :**باستخدام برامج حاسوبية، لإظهار المكان بشكل مجسم.

- **الضوابط :**يجب أن يكون الرسم **واضحاً**، و **مقياسياً** "إذا أمكن"، و **موثقاً** "بذكر الاتجاهات، والأبعاد، واسم الرسام".

ثالثاً: سلسلة الحفظChain of Custody" "

- **المفهوم :**سلسلة الحفظ هي **سجل قانوني** يوثق كل من تعامل مع الدليل، منذ لحظة جمعه من مسرح الجريمة، مروراً بنقله إلى المختبر، وحتى تقديمه أمام المحكمة. وهي تضمن **سلامة الدليل** من التلف أو التبديل أو التلوث.
- **عناصر السلسلة:**
  - **من :**الشخص الذي جمع الدليل "اسمه، توقيعه، تاريخ ووقت الجمع".
  - **ماذا :**وصف الدليل "نوعه، حالته، مكانه".
  - **أين :**المكان الذي تم فيه الجمع.
  - **متى :**تاريخ ووقت الجمع.
  - **إلى أين :**الجهة التي تم تسليم الدليل إليها "المختبر، النيابة".
  - **من المسؤول :**الشخص الذي استلم الدليل "اسمه، توقيعه، تاريخ ووقت الاستلام".
- **الأهمية القانونية :**إذا انقطعت سلسلة الحفظ، فإن الدليل يصبح **مشكوكاً في صحته**، وقد لا تقبله المحكمة. لذلك، يجب أن تكون السلسلة **كاملة**، و **موثقة**، و **موقعة** من جميع الأطراف.

رابعاً: التحديات التي تواجه التوثيق

- **نقص المعدات :**قد لا تتوافر كاميرات احترافية أو برامج رسم هندسي.
- **الظروف الميدانية :**قد يكون المسرح مظلماً أو مزدحماً، مما يصعب التصوير.
- **الضغط الزمني :**قد يكون الوقت قصيراً، مما يقلل من دقة التوثيق.
- **الخطأ البشري :**قد ينسى المحقق توثيق بعض التفاصيل، أو يخطئ في وصف الدليل.

خامساً: الضوابط الشرعية والقانونية

- **الضوابط الشرعية :**يجب التثبت من صحة الدليل، وعدم التسرع في الاستنتاج. قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنُوا﴾ "الحجرات: ٦".
- **الضوابط القانونية :**يجب أن يكون التوثيق تحت إشراف النيابة العامة، وأن يتم توثيق جميع الإجراءات في محضر رسمي "المادة ١٣٠ من قانون الإجراءات الجزائية اليمني". كما يجب احترام حرمة المساكن "المادة ٥٢ من الدستور اليمني".

خلاصة المبحث

إن توثيق مسرح الجريمة هو **الضمانة القانونية** لقبول الأدلة أمام المحكمة. فالتصوير، والرسم الهندسي، وسلسلة الحفظ، هي **ثلاثية متكاملة** لا يمكن الاستغناء عن أي منها. وأي إخلال بها قد يؤدي إلى **بطلان الدليل**، أو **ضعف حجيته** .لذلك، يجب على الأجهزة الأمنية أن تستثمر في **تدريب كوادرها** على هذه المهارات، وأن توفر **المعدات اللازمة**، وأن تلتزم بـ **المعايير القانونية** في التوثيق. وهذا ما تسعى إليه الأنظمة القانونية المقارنة، التي تشترط أن تكون جميع الإجراءات موثقة، وأن تكون الأدلة محفوظة بسلسلة حفظ كاملة، لضمان مشروعية الإجراءات وقبولها أمام المحاكم.

قائمة المراجع المستخدمة في هذا المطلب

١. **قانون الإجراءات الجزائية اليمني** "قانون رقم ١٣ لسنة ١٩٩٤"، المادة ١٣٠ "تعريف المعاينة والتوثيق".
٢. **الدستور اليمني**، المادة ٥٢ "حرمة المساكن".
٣. **التحري الأمني في الفقه الإسلامي**، ص ١٨-١٩ "آية التثبت".
٤. **التحريات الجنائية الحديثة**، ص ٦-٧ "المهارات الميدانية".
٥. **تحريات الشرطة والرقابة القضائية عليها**، ص ١٢-١٣ "التمييز بين التحريات وإجراءات التحقيق".

المبحث الأول: ماهية الرصد والمراقبة وضوابطها القانونية

تمهيد

يُعد الرصد والمراقبة من أهم أدوات جمع المعلومات في مرحلة التحريات والاستدلالات، إذ يمثلان "العين الساهرة" التي تمكن رجل الأمن من التحقق من صحة ما يصله من معلومات، وربط العناصر والمعطيات ببعضها للوصول إلى الحقيقة .غير أن هذه الأداة، نظراً لمساسها المباشر بالحق في الخصوصية وحرمة الحياة الخاصة، تخضع لضوابط قانونية صارمة تتفاوت بين الأماكن العامة والخاصة، وتستوجب في حالات معينة إذناً قضائياً مسبقاً. ويتناول هذا المبحث التمييز بين المراقبة والتحري السري، ثم الأساس القانوني للمراقبة وحدودها، وأخيراً الحالات التي تستلزم إذناً قضائياً.

المطلب الأول: التمييز بين المراقبة والتحري السري

يُستخدم مصطلحا "المراقبة" و"التحري السري" في الأدبيات الأمنية والقانونية للإشارة إلى أنشطة جمع المعلومات دون علم الشخص المستهدف، لكن بينهما فروقاً جوهرية في الطبيعة والوظيفة والموقع ضمن مراحل الإجراءات الجنائية.

أولاً: المراقبة

المراقبة، في لغة الشرطة، هي "الرصد المقصود والمتكرر لمتابعة حركة شخص ما، أو ما يدور بمكان معين، أو متابعة حديث هاتفي، وبوضع المعني تحت ملاحظة ونظر وبصر ورؤى وسمع رجال هيئة الشرطة لتسجيل كل ما عساه يحدث من تصرفات غير مشروعة" . وهي بذلك تُعد "الصورة الحية والمرئية التي تمثل الواقع الفعلي للحدث الإجرامي دون رتوش"، مما يمكّن رجل الأمن من تقييم صحة استخباراته وتحرياته .

ويمكن تصنيف المراقبة من حيث طبيعتها إلى نوعين:

- **المراقبة العلنية** :تتم بشكل مكشوف، كمراقبة الأماكن العامة بواسطة كاميرات المراقبة، أو وجود رجال الأمن بشكل ظاهر.
- **المراقبة السرية** :تتم دون علم الهدف، وهي الأكثر شيوعاً في التحريات الأمنية، وتشمل مراقبة الأشخاص والأماكن والمنقولات "كالأموال والرسائل" .

ثانياً: التحري السري

التحري، في أصله اللغوي والاصطلاحي، هو "بذل الجهد في طلب حقيقة أمر معين" .والتحري السري هو عملية جمع المعلومات والأدلة التي تفيد في سير الدعوى وتوجيه الاتهام، بطرق مشروعة، وبضوابط محددة، ومن أشخاص معينين لذلك .ويشمل التحري السري وسائل متعددة، منها المراقبة، والاستعلام من المصادر البشرية، والاستعانة بالتقنيات الحديثة.

ثالثاً: الفرق الجوهري بينهما

يمكن تلخيص الفروق الأساسية في الجدول الآتي:

وجه المقارنة	المراقبة	التحري السري
الطبيعة	وسيلة من وسائل جمع المعلومات	عملية أشمل تشمل وسائل متعددة "منها المراقبة"
النطاق	متابعة شخص أو مكان أو شيء محدد	جمع معلومات عن واقعة أو شخص أو جماعة
الموقع الإجرائي	غالباً في مرحلة جمع الاستدلالات	قد تمتد من الاستدلالات إلى التحقيق الابتدائي
العلاقة	المراقبة أداة من أدوات التحري	التحري هو الإطار العام الذي تندرج فيه المراقبة

فالمراقبة، إذن، ليست سوى إحدى "درجات السلم الاستدلالي" التي يعتمد عليها التحري .والتحري هو الإطار الأوسع الذي يضم المراقبة والاستعلام والمصادر البشرية وغيرها من الوسائل.

المطلب الثاني: الأساس القانوني وحدود المراقبة "الأماكن العامة مقابل الخاصة"

يختلف الأساس القانوني للمراقبة وحدودها باختلاف محل المراقبة: هل هو مكان عام أم مكان خاص؟ ويُعد هذا التمييز جوهرياً لأن حرمة الحياة الخاصة تتفاوت درجتها بحسب طبيعة المكان.

أولاً: المراقبة في الأماكن العامة

الأماكن العامة، كالشوارع والأسواق والحدائق، هي بطبيعتها مكشوفة للجميع، ولا يتمتع الشخص فيها بتوقع معقول للخصوصية. لذلك، فإن مراقبة هذه الأماكن "سواء بالعين المجردة أو بكاميرات المراقبة" لا تحتاج في الأصل إلى إذن قضائي مسبق، بل تدخل في نطاق الصلاحيات العامة لمأموري الضبط القضائي في جمع المعلومات ومنع الجريمة.

غير أن هذه الصلاحية ليست مطلقة. فقد نصت المادة "٥٢" من الدستور اليمني على أن "للمساكن ودور العبادة ودور العلم حرمة ولا يجوز مراقبتها أو تفتيشها إلا في الحالات التي يبينها القانون" . وهذا يعني أن الدستور قد خص المساكن ودور العبادة والعلم بحماية مضاعفة، وأحال تنظيم مراقبتها إلى القانون. أما الأماكن العامة الأخرى، فالأصل فيها الجواز، ما لم يوجد نص خاص يقيد ذلك.

ثانياً: المراقبة في الأماكن الخاصة

الأماكن الخاصة، وعلى رأسها المساكن، تتمتع بحماية دستورية وقانونية مشددة. فالمادة "٥٢" من الدستور اليمني تنص صراحة على حرمة المساكن ، والمادة "١٣١" من قانون الإجراءات الجزائية اليمني تعرف المسكن بأنه "كل مكان مسوراً أو محاطاً بأي حاجز متى كان مستعملاً أو معداً للمأوى أو لحفظ الأشياء".

وبناءً على ذلك، فإن مراقبة المساكن "أو الأماكن الملحقة بها" لا تجوز إلا في الحالات التي يبينها القانون. وقد نصت المادة "١٣٢" من قانون الإجراءات الجزائية اليمني على أنه "لا يجوز دخول المساكن إلا بأمر من النيابة العامة أثناء التحقيق ومن القاضي أثناء المحاكمة" . ومن باب أولى، فإن المراقبة التي تمس حرمة المسكن "كمراقبة ما يدور داخله أو التنصت على أفراد فيه" تحتاج إلى سند قانوني واضح.

ثالثاً: الوضع في التشريع المصري "للمقارنة"

على الرغم من أن المراجع المتاحة لا تفصل بشكل مباشر في تنظيم المراقبة في القانون المصري الجديد "قانون رقم ١٧٤ لسنة ٢٠٢٥"، إلا أن المبادئ الدستورية العامة "المادة ٥٨ من الدستور المصري" تكفل حرمة المساكن، وتُخضع أي مساس بها للحالات التي يبينها القانون. ومن المنطق القانوني أن تنطبق الضوابط ذاتها على المراقبة التي تمس الحياة الخاصة داخل المسكن.

المطلب الثالث: الحالات التي تستوجب إذناً قضائياً مسبقاً

الأصل في الإجراءات المقيدة للحريات، ومنها المراقبة التي تمس الخصوصية، هو الحصول على إذن قضائي مسبق. ويُعد هذا الإذن ضمانة جوهرية لمنع التعسف. وفيما يلي الحالات التي تستوجب هذا الإذن:

أولاً: مراقبة المساكن والأماكن الخاصة

كما تقدم، فإن الدخول إلى المساكن أو مراقبتها يقتضي إذناً من النيابة العامة "أثناء التحقيق" أو القاضي "أثناء المحاكمة" .وهذا الإذن يجب أن يكون مسبباً، أي أن يبين الأسباب التي تبرر المراقبة.

ثانياً: مراقبة وسائل الاتصال "المحادثات الهاتفية، الرسائل، البريد الإلكتروني"
تنص المادة "٥٣" من الدستور اليمني على أن "حرية وسرية المواصلات البريدية والهاتفية والبرقية وكافة وسائل الاتصال مكفولة ولا يجوز مراقبتها أو تفتيشها أو إفشاء سريتها أو تأخيرها أو مصادرتها إلا في الحالات التي يبينها القانون وبأمر قضائي" . وهذا النص صريح في اشتراط "الأمر القضائي" لأي مراقبة تتعلق بوسائل الاتصال. ويُعد هذا الشرط ضرورياً لأن الاتصالات تتضمن قدراً كبيراً من الخصوصية، ولا يمكن تبرير انتهاكها إلا بضمانة قضائية.

ثالثاً: استخدام التقنيات الحديثة في المراقبة "كاميرات المراقبة، التتبع الإلكتروني"

مع تطور التقنيات، ظهرت وسائل مراقبة جديدة تتطلب ضوابط قانونية. وقد أشارت دراسات أمنية إلى أن استخدام كاميرات المراقبة في الأماكن العامة أو المحال التجارية أصبح يخضع لضوابط تحددها الجهات الأمنية .غير أن المراجع المتاحة لا تفصل في مدى اشتراط إذن قضائي مسبق لهذه الكاميرات في القانون اليمني. ومن المبادئ العامة، أن أي مراقبة تقنية تستهدف شخصاً معيناً أو مكاناً خاصاً يجب أن تخضع للرقابة القضائية.

رابعاً: المراقبة في إطار التحقيق الابتدائي

إذا تحولت المراقبة من مجرد جمع معلومات في مرحلة الاستدلالات إلى إجراء تحقيق ابتدائي "كمراقبة المحادثات الهاتفية والترصد الإلكتروني"، فإنها تتطلب إذناً من النيابة العامة أو قاضي التحقيق، حسب المرحلة الإجرائية .وهذا ما يؤكد عليه الفقه القانوني في أن "التحريات أمر ضروري ولازم قبل مباشرة القبض والتفتيش، فتلقى رجل الشرطة بلاغاً عن جريمة ما لا يسوغ القبض على الأشخاص أو تفتيشهم قبل التثبت من صحة نبئها".

خلاصة المبحث

إن الرصد والمراقبة أداة ضرورية للعمل الأمني، لكنها تخضع لضوابط قانونية صارمة تميز بين الأماكن العامة "حيث الأصل الجواز" والأماكن الخاصة "حيث الأصل الحظر إلا بإذن". ويُعد الإذن القضائي المسبق الضمانة الجوهرية للمراقبة التي تمس المساكن أو وسائل الاتصال، بينما تظل المراقبة في الأماكن العامة خاضعة للصلاحيات العامة لمأموري الضبط القضائي، مع مراعاة الضوابط التي تضعها القوانين واللوائح. وهذا التمييز يعكس الموازنة التي يسعى المشرع إلى تحقيقها بين متطلبات الأمن وحماية الحق في الخصوصية.

قائمة المراجع المستخدمة في هذا المطلب

١. **الدستور اليمني**، المادتان ٥٢ و٥٣ "حرمة المساكن وسرية المواصلات".
٢. **قانون الإجراءات الجزائية اليمني** "قانون رقم ١٣ لسنة ١٩٩٤"، المواد ١٣١، ١٣٢
٣. **دراسة بعنوان "المراقبة الشرطية إحدى درجات السلم الاستدلالي"**، متاحة على موقع وزارة الداخلية البحرينية، ص ١-٣
٤. **دراسة بعنوان "وسائل جمع التحريات الشرطية وتحليلها"**.
٥. **دراسة بعنوان "أسلوب التسليم المراقب"**، المجلة العربية للدراسات الأمنية.
٦. **دراسة بعنوان "التحري والاستدلال في الفقه الإسلامي"**.
٧. **خبر منشور حول ضوابط كاميرات المراقبة في عدن**، عرب تايم.

المبحث الثاني: المراقبة الثابتةStatic Surveillance" "

تمهيد

تُعد المراقبة الثابتة أحد أهم أشكال الرصد الميداني، وتُعرف بأنها "المراقبة التي تُجرى من نقطة ثابتة أو مكان محدد سلفاً، بهدف مراقبة شخص أو مكان أو نشاط معين بشكل مستمر ومتواصل، دون أن يتحرك المراقب من موقعه" . وتتميز هذه المراقبة بقدرتها على توفير معلومات تفصيلية ودقيقة عن الهدف، ورصد كل تحركاته وعلاقاته، خاصة إذا اختيرت نقطة الرصد بعناية. ويتناول هذا المبحث العناصر الأساسية للمراقبة الثابتة: اختيار نقاط الرصد وتقييم الموقع، والتمويه والاندماج في البيئة، والرصد عبر الكاميرات وأجهزة المراقبة، وإدارة فترات المراقبة الطويلة.

المطلب الأول: اختيار نقاط الرصد وتقييم الموقع

يُعد اختيار نقطة الرصد "Observation Post" الخطوة الأولى والحاسمة في نجاح المراقبة الثابتة. فالنقطة السيئة قد تؤدي إلى كشف المراقب أو فشل المهمة بأكملها.

أولاً: معايير اختيار نقطة الرصد
يجب أن تتوافر في نقطة الرصد مجموعة من المعايير الأساسية، منها:

- **مجال الرؤية الواسع** :يجب أن توفر النقطة رؤية واضحة وغير محجوبة للهدف والمكان المحيط به، مع تغطية أكبر مساحة ممكنة من مسارات الحركة.
- **التمويه وال** :**concealment** يجب أن تكون النقطة مخفية عن أعين الهدف والمارة، بحيث لا يثير وجود المراقب أي شك. ويمكن تحقيق ذلك من خلال اختيار غرفة في مبنى مقابل، أو سيارة متوقفة، أو نقطة مرتفعة.
- **الوصول والانسحاب الآمن** :يجب أن تكون النقطة قريبة من مسارات الوصول والانسحاب، بحيث يستطيع المراقب الدخول والخروج دون لفت الانتباه.
- **الاستقرار** :يجب أن تكون النقطة آمنة من الناحية الإنشائية، وأن توفر الحماية للمراقب من الظروف الجوية.
- **الاتصال** :يجب أن تتوافر وسائل اتصال موثوقة بين المراقب وغرفة العمليات أو بقية أفراد الفريق.

ثانياً: تقييم الموقع
قبل اختيار النقطة، يجب إجراء **تقييم مسبق للموقع** " "Reconnaissanceمن خلال زيارة المكان في أوقات مختلفة من اليوم، وتحت ظروف إضاءة مختلفة، للتحقق من:

- حركة المرور والمارة في المنطقة.
- وجود كاميرات مراقبة أخرى "حكومية أو خاصة".
- طبيعة المباني والمنشآت المحيطة.
- أوقات الذروة والهدوء.

ويُعد هذا التقييم ضرورياً لتحديد ما إذا كانت النقطة ستظل آمنة وفعالة على مدار فترة المراقبة.

المطلب الثاني: التمويه والاندماج في البيئة

التمويه "Cover and Disguise" هو فن عدم لفت الانتباه. فالمراقب الناجح هو الذي يندمج في البيئة المحيطة به، بحيث لا يبدو غريباً أو مثيراً للشك.

أولاً: أساليب التمويه

- **التمويه الطبيعي** :**"Natural Cover"** استخدام عناصر البيئة الطبيعية "كالأشجار، أو المباني، أو السواتر" لإخفاء وجود المراقب.
- **التمويه الصناعي** :**"Artificial Cover"** استخدام أدوات أو مركبات أو ملابس تتناسب مع طبيعة المكان. فمثلاً، يمكن للمراقب أن يتخفى في سيارة توصيل، أو أن يرتدي زي عمال النظافة، أو أن يجلس في مقهى شعبي.
- **التمويه الشخصي** :تغيير المظهر الخارجي "كقص الشعر، أو إطلاق اللحية، أو ارتداء نظارات" لتجنب التعرف عليه.

ثانياً: الاندماج في البيئة" Blending In" "

- **السلوك الطبيعي** :يجب على المراقب أن يتصرف بشكل طبيعي، فلا يحدق في الهدف بشكل مستمر، ولا يتحرك بشكل عصبي، بل يمارس أنشطة عادية "كقراءة صحيفة، أو تناول القهوة".
- **مراعاة العادات المحلية** :يجب أن يتناسب مظهر المراقب وسلوكه مع عادات وتقاليد المجتمع المحلي، حتى لا يبدو غريباً.
- **تجنب التكرار** :يجب على المراقب ألا يعود إلى نفس المكان في نفس الوقت كل يوم، بل يغير من روتينه لتجنب الشك.

المطلب الثالث: الرصد عبر الكاميرات وأجهزة المراقبة

في العصر الحديث، أصبحت الكاميرات وأجهزة المراقبة التقنية جزءاً لا يتجزأ من المراقبة الثابتة، حيث توفر توثيقاً دقيقاً وسرياً للهدف.

أولاً: أنواع الكاميرات المستخدمة

- **كاميرات المراقبة الثابتة** :**"Fixed Cameras"** تُثبت في مكان واحد، وتوجه نحو هدف محدد. وهي مناسبة لمراقبة الأبواب أو المداخل.
- **كاميرات التحكم عن بعد** :**"PTZ Cameras"** يمكن تحريكها أفقياً وعامودياً، وتكبير الصورةZoom" "، مما يسمح بمراقبة مساحة واسعة.
- **كاميرات المراقبة المخفية** :**"Hidden Cameras"** تكون صغيرة الحجم، ويمكن إخفاؤها في أشياء عادية "كالساعات، أو أزرار القميص، أو حقائب اليد" .

ثانياً: الضوابط القانونية لاستخدام الكاميرات

- **الأماكن العامة** :استخدام الكاميرات في الأماكن العامة "كالشوارع والميادين" يخضع لضوابط تنظيمية تصدرها الجهات المختصة، ويكون عادةً بغرض منع الجريمة أو تنظيم المرور.
- **الأماكن الخاصة** :لا يجوز استخدام الكاميرات لمراقبة الأماكن الخاصة "كالمساكن" إلا بإذن قضائي مسبق، لأن ذلك يمس حرمة الحياة الخاصة "المادة ٥٢ من الدستور اليمني، والمادة ٥٨ من الدستور المصري".
- **التوثيق** :يجب توثيق جميع التسجيلات، والحفاظ عليها بسلسلة حفظ "Chain of Custody" لضمان صلاحيتها كدليل أمام المحكمة.

المطلب الرابع: إدارة فترات المراقبة الطويلة

قد تستمر المراقبة الثابتة لفترات طويلة "أياماً أو أسابيع"، مما يتطلب إدارة فعالة للحفاظ على تركيز المراقب وجودة المعلومات.

أولاً: تقسيم العمل "Shift Work" "

- يجب تقسيم فترة المراقبة إلى **ورديات** " "Shiftsبحيث لا يبقى المراقب في نفس النقطة لفترة طويلة، مما يقلل من الإرهاق ويحافظ على التركيز.
- يجب أن يكون هناك **تسليم وتسلم** " "Handoverدقيق بين أفراد الورديات، يتضمن نقل المعلومات والملاحظات والصور.

ثانياً: توثيق الملاحظات "Logging" "

- يجب على المراقب تدوين كل ما يلاحظه في **سجل** "Logbook"، يشمل: الوقت، والتاريخ، ووصف الهدف، والتحركات، والأشخاص الذين التقى بهم، وأي أحداث غير عادية.
- يجب أن يكون السجل دقيقاً وموضوعياً، وألا يحتوي على انطباعات شخصية غير مبررة.

ثالثاً: تحليل المعلومات أولاً بأول

- يجب إرسال الملاحظات والصور إلى **غرفة العمليات** أو المحقق المسؤول بشكل دوري، لتحليلها واتخاذ القرارات المناسبة "كتمديد المراقبة، أو تغيير النقطة، أو الانتقال إلى إجراء آخر".
- يجب أن يكون هناك **تنسيق مستمر** بين المراقب والمحقق، لضمان أن المراقبة تخدم أهداف التحقيق.

رابعاً: التحديات التي تواجه المراقبة الطويلة

- **الملل والإرهاق** :قد يشعر المراقب بالملل أو الإرهاق، مما يقلل من تركيزه.

- **الظروف الجوية** :قد تؤثر الأحوال الجوية "كالمطر أو الحرارة" على قدرة المراقب على البقاء في النقطة.
- **خطر الكشف** :كلما طالت فترة المراقبة، زاد خطر كشف المراقب.
- **القيود اللوجستية** :كصعوبة توفير الطعام أو المرحاض للمراقب.

خلاصة المبحث

إن المراقبة الثابتة هي **فن الصبر والدقة** .فهي تتطلب اختياراً ذكياً لنقطة الرصد، وتمويهاً محكماً، واستخداماً فعالاً للتقنيات، وإدارة جيدة للوقت والموارد. ولا يمكن أن تنجح المراقبة الثابتة دون **تخطيط مسبق**، و **تقييم مستمر**، و **تنسيق دقيق** بين جميع أفراد الفريق. وهذا ما تسعى إليه الأنظمة الأمنية الحديثة، التي تعتمد على المراقبة الثابتة كأداة رئيسية في مكافحة الجريمة، وجمع المعلومات، ورصد تحركات المشتبه فيهم.

قائمة المراجع المستخدمة في هذا المطلب

١. **دراسة بعنوان "المراقبة الشرطية إحدى درجات السلم الاستدلالي"**، متاحة على موقع وزارة الداخلية البحرينية، ص ١-٣
٢. **دراسة بعنوان "وسائل جمع التحريات الشرطية وتحليلها"**.
٣. **دراسة بعنوان "أسلوب التسليم المراقب"**، المجلة العربية للدراسات الأمنية.
٤. **دراسة بعنوان "التحري والاستدلال في الفقه الإسلامي"**.
٥. **الدستور اليمني**، المادة ٥٢ "حرمة المساكن".
٦. **الدستور المصري** "2014"، المادة ٥٨ "حرمة المساكن".
٧. **قانون الإجراءات الجزائية اليمني** "قانون رقم ١٣ لسنة ١٩٩٤"، المادة ١٣١ "تعريف المسكن".
٨. **خبر منشور حول ضوابط كاميرات المراقبة في عدن**، عرب تايم.

المبحث الثالث: المراقبة المتحركةMobile Surveillance" "

تمهيد

تُعد المراقبة المتحركة "Mobile Surveillance" الشكل الأكثر تعقيداً وديناميكية للمراقبة، حيث تهدف إلى تتبع الهدف أثناء تحركه من مكان إلى آخر، سواء سيراً على الأقدام أو باستخدام المركبات. وتختلف المراقبة المتحركة عن الثابتة في أنها تتطلب تنسيقاً لحظياً بين أفراد الفريق، وقدرة عالية على التكيف مع التغيرات المفاجئة في مسار الهدف، ومهارات في التمويه والاندماج مع البيئة المتغيرة. ويتناول هذا المبحث العناصر الأساسية للمراقبة المتحركة: المراقبة سيراً على الأقدام، والمراقبة بالمركبات، والمراقبة متعددة الفرق، وأخيراً اكتشاف المراقبة المضادة.

المطلب الأول: المراقبة سيراً على الأقدام

تُعد المراقبة سيراً على الأقدام "Foot Surveillance" الأساس الذي يُبنى عليه باقي أشكال المراقبة المتحركة. فهي تتطلب من المراقب أن يتحرك على قدميه خلف الهدف أو أمامه أو بالتوازي معه، دون أن يلفت الانتباه.

أولاً: التحديات التي تواجه المراقبة سيراً على الأقدام

- **السرعة والمسافة** :يجب على المراقب أن يحافظ على مسافة مناسبة من الهدف، قريبة بما يكفي لمراقبته، وبعيدة بما يكفي لتجنب كشفه. وهذا يتطلب مهارة في ضبط السرعة والإيقاع .
- **الازدحام** :في الأماكن المزدحمة، يصبح من الصعب متابعة الهدف دون فقدانه، كما يزيد خطر الاصطدام به أو لفت انتباهه.
- **الزوايا والمنعطفات** :عند اقتراب الهدف من زاوية أو منعطف، يجب على المراقب أن يتصرف بحذر، فلا يسرع خلفه مباشرة "مما قد يؤدي إلى مواجهة وجهًا لوجه"، بل يجب أن يغير من موقعه أو يستخدم الجانب الآخر من الشارع .

ثانياً: تقنيات المراقبة سيراً على الأقدام

- **التبديل بين الجانبين** :في الشوارع شبه المزدحمة، يمكن للمراقب أن ينتقل من جانب إلى آخر بعد اجتياز الهدف، لتجنب إثارة الشك .
- **المراقبة من الأمام** :**"Front Surveillance"** في بعض الحالات، يمكن أن يكون المراقب أمام الهدف وليس خلفه، بحيث يمكنه anticipate تحركاته، خاصة إذا كان الهدف معروفاً بأنه يستخدم طرقاً ثابتة .
- **استخدام نقاط التوقف** :يمكن للمراقب أن يتوقف لفترات قصيرة "عند واجهة متجر، أو محطة وقود" لتفقد ما إذا كان هناك من يتبعه، أو لإعادة ضبط المسافة مع الهدف.

المطلب الثاني: المراقبة بالمركبات "فردية وجماعية"

تُستخدم المراقبة بالمركبات "Vehicle Surveillance" عندما يكون الهدف متنقلاً بسيارة، أو عندما تكون المسافات طويلة. وتنقسم إلى نوعين: المراقبة الفردية والمراقبة الجماعية.

أولاً: المراقبة الفرديةSingle Vehicle Surveillance" "

- **المفهوم** :تعتمد على مركبة واحدة تتبع الهدف. وهي مناسبة للمهام القصيرة أو عندما تكون الموارد محدودة.
- **المخاطر** :خطر الكشف مرتفع جداً، لأن الهدف قد يلاحظ سيارة تتبعه بشكل مستمر. لذلك، يجب على المراقب أن يغير من مساره، ويستخدم طرقاً بديلة، ويحافظ على مسافة آمنة.
- **التقنيات** :يمكن استخدام تقنيات مثل القيادة في حارات مختلفة، أو التوقف في محطات وقود، أو استخدام مركبات ذات مظهر عادي لا يلفت الانتباه.

ثانياً: المراقبة الجماعيةTeam Vehicle Surveillance" "

- **المفهوم** :تعتمد على فريق من المركبات "سيارتان أو أكثر" تتعاون لتتبع الهدف. وتُعد هذه الطريقة أكثر فعالية وأماناً من المراقبة الفردية .
- **التنسيق** :يتم توزيع المركبات بحيث تتبادل الأدوار: مركبة تتبع الهدف مباشرة Eyeball""، ومركبة أخرى تسير في مسار متوازٍ أو خلف مسافة أطول، ومركبة ثالثة تكون في وضع الاستعداد "Standby" للتدخل عند الحاجة .
- **المراقبة المتوازية** :**"Parallel Surveillance** تسير المركبات في شوارع موازية للهدف، وتتبادل التقاط الهدف عند المنعطفات، مما يقلل من خطر الكشف .

المطلب الثالث: المراقبة متعددة الفرق

في المهام المعقدة أو الطويلة، قد لا يكفي فريق واحد للمراقبة. هنا تأتي المراقبة متعددة الفرقMulti-Team Surveillance" "، والتي تتطلب تنسيقاً عالياً بين عدة فرق.

أولاً: هيكل المراقبة متعددة الفرق

- **فرق المراقبة المتنقلة** :**"Mobile Teams"** تتكون من عدة مركبات أو أفراد، وتتولى تتبع الهدف أثناء تحركه.
- **فرق المراقبة الثابتة** :**"Static Teams"** تُوزع في نقاط محددة "كالمنازل، أو أماكن العمل، أو الطرق المتوقعة" لتغطية فترات معينة أو لمراقبة أماكن لا يمكن للمركبات الوصول إليها .
- **غرفة العمليات** :**"Control Room"** هي العقل المدبر للعملية، حيث يتم تنسيق تحركات الفرق، وتحليل المعلومات الواردة، واتخاذ القرارات.

ثانياً: التحديات اللوجستية

- **الموارد البشرية** :تتطلب المراقبة على مدار ٢٤ ساعة لهدف واحد ما بين ١٥ إلى ٢٠ شخصاً على الأقل، موزعين على ثلاث ورديات للمراقبة المتنقلة، بالإضافة إلى فرق المراقبة الثابتة .
- **الاتصالات** :يجب أن تكون وسائل الاتصال بين الفرق موثوقة وسريعة، لتجنب فقدان الهدف أو التضارب في التحركات.
- **تسليم الهدف** :**"Handover"** عند انتقال الهدف من منطقة مسؤولية فريق إلى فريق آخر، يجب أن يتم التسليم بدقة، مع نقل كافة المعلومات عن الهدف "مظهره، ملابسه، المركبة التي يستقلها".

المطلب الرابع: اكتشاف المراقبة المضادة"Counter-Surveillance" "

المراقبة المضادة "Counter-Surveillance" هي مجموعة الإجراءات التي يتخذها الهدف "أو من يشتبه في أنه مراقب" لاكتشاف ما إذا كان يخضع للمراقبة، والتخلص منها. ويجب على فريق المراقبة أن يكون على دراية بهذه الأساليب، ليس فقط لتجنبها، بل لاستخدامها كأداة لتأكيد وجود المراقبة.

أولاً: أساليب المراقبة المضادة

- **التحقق من المسار** :**"Surveillance Detection Route - SDR"** يقوم الهدف باتباع مسار غير مباشر "كالمرور في شوارع جانبية، أو الدخول إلى أماكن عامة والخروج من باب آخر" لمعرفة ما إذا كان هناك من يتبعه.
- **التوقفات المفاجئة** :التوقف فجأة في مكان ما "كالمطعم أو المتجر" والنظر حوله، لملاحظة من يتوقف أيضاً أو من يمر به بشكل متكرر.
- **الانعطاف المفاجئ** :**"U-Turn"** القيام بانعطاف مفاجئ في منتصف الطريق، لمعرفة إن كانت هناك مركبة تتبعه .
- **استخدام الهاتف أو الإبلاغ عن "مشتبه فيهم"** :قد يتصل الهدف بالشرطة "أو يدعي ذلك" ليبلغ عن أشخاص "مشبوهين" يتبعونه، مما قد يؤدي إلى تدخل أمني يكشف المراقبين .

ثانياً: كيفية تعامل فريق المراقبة معها

- **توقع المراقبة المضادة** :يجب أن يفترض فريق المراقبة دائماً أن الهدف قد يقوم بإجراءات مضادة، وأن يخطط لذلك.
- **استخدام فرق متعددة** :إذا كان الهدف يقوم بمراقبة مضادة، فإن استخدام فريق واحد قد يؤدي إلى كشفه. أما استخدام عدة فرق "بعضها يتبع الهدف مباشرة، وبعضها يراقب من بعيد" فيسمح بتغطية شاملة دون كشف جميع الأفراد.
- **تحليل السلوك** :إذا لاحظ فريق المراقبة أن الهدف يقوم بسلوك غير طبيعي "كتغيير مساره بشكل متكرر، أو التوقف المتكرر"، فقد يكون ذلك دليلاً على أنه يشتبه في المراقبة. هنا يجب على قائد الفريق أن يقرر ما إذا كان سيستمر في المراقبة، أو ينسحب مؤقتاً، أو يغير من تكتيكاته.

خلاصة المبحث

إن المراقبة المتحركة هي **فن التنسيق السريع والتمويه الدائم** .وتتطلب مهارات فردية عالية "في المراقبة سيراً على الأقدام"، وقدرة على القيادة والتنسيق "في المراقبة بالمركبات"، وإدارة معقدة للموارد البشرية "في المراقبة متعددة الفرق". كما تتطلب وعياً كاملاً بأساليب المراقبة المضادة، ليس فقط لتجنبها، بل لتحويلها إلى وسيلة لتأكيد وجود المراقبة وتقييم سلوك الهدف. وهذا ما تسعى إليه الأنظمة الأمنية الحديثة، التي تعتمد على المراقبة المتحركة كأداة رئيسية في تتبع المشتبه فيهم، وجمع المعلومات الاستخبارية، ومنع الجريمة قبل وقوعها.

قائمة المراجع المستخدمة في هذا المطلب

١. **Royal Mail Group**، مستند تدريبي حول إجراءات المراقبة والاستطلاع، ص ١-٣ "يتناول معايير اختيار نقاط الرصد، والتخطيط للمراقبة المتنقلة، وصفات المراقب الفعال".
٢. **Pawel Labuz**، دراسة حول أنشطة المراقبة المضادة للتنظيمات الإجرامية، ص ١-٤ "يتناول أساليب المراقبة المضادة مثل الانعطاف المفاجئ، والإبلاغ عن المشتبه فيهم".
٣. **Combating Terrorism Center at West Point**، مقابلة مع Shaun Greenough، 2019"يتناول هيكل فرق المراقبة متعددة الفرق والاحتياجات البشرية".
٤. **دراسة تدريبية أمريكية**، حول المراقبةSurveillance" "، ص ٧ "يتناول تقنيات المراقبة بالمركبات، والمراقبة المتوازية، وقواعد المرور".
٥. **دراسة تدريبية رومانية**، حول أنظمة المراقبةFilaj" "، ص ١٤ "يتناول أنظمة المراقبة سيراً على الأقدام، مثل التبديل بين الجانبين، والمراقبة من الأمام".
٦. **COUNTER SURVEILLANCE**، مستند تدريبي، ص ١-٢ "يتناول أساليب اكتشاف المراقبة المضادة مثل U-Turn و."Timing Stops
٧. **قانون الإجراءات الجنائية المصري** "قانون رقم ١٧٤ لسنة ٢٠٢٥"، المادة ٤٧ "تشير إلى حرمة المنازل وعدم جواز مراقبتها إلا بأمر قضائي مسبب".

المبحث الرابع: مهارات عنصر المراقبة الشخصية "الذاكرة البصرية، التواصل المشفر، تقدير المخاطر"

تمهيد

بعد تناول الأشكال المختلفة للمراقبة "الثابتة والمتحركة" وأساليبها، ينتقل البحث إلى العنصر البشري، وهو "عنصر المراقبة"Surveillance Operative" "، الذي يُعد حجر الزاوية في نجاح أي عملية مراقبة. فمهما كانت التقنيات متطورة، يبقى الإنسان هو من يديرها ويوجهها، وهو من يتخذ القرار في اللحظة الحاسمة. وتتطلب مهمة المراقبة مجموعة من المهارات الشخصية والذهنية العالية، أبرزها: الذاكرة البصرية، ومهارات التواصل المشفر، والقدرة على تقدير المخاطر. ويتناول هذا المبحث هذه المهارات الثلاث بالتحليل.

المطلب الأول: الذاكرة البصريةVisual Memory" "

تُعد الذاكرة البصرية أهم أداة يمتلكها عنصر المراقبة. فهي التي تمكنه من تذكر ملامح الهدف، وملابسه، وسلوكه، والأشخاص الذين التقى بهم، والأماكن التي زارها. ودون ذاكرة بصرية قوية، تصبح المراقبة مجرد متابعة عمياء لا طائل من ورائها.

أولاً: مفهوم الذاكرة البصرية وأهميتها

- **التعريف :**الذاكرة البصرية هي القدرة على استدعاء الصور والمشاهد التي رآها المراقب في وقت سابق، وتفصيل مكوناتها. وهي عملية ذهنية معقدة تشمل: الانتباه، والتركيز، والتخزين، والاسترجاع.
- **الأهمية :**في المراقبة، لا يمكن للمراقب أن يدون كل شيء في دفتر ملاحظاته في الوقت الفعلي، لأن ذلك قد يلفت الانتباه. لذلك، يعتمد على ذاكرته لتخزين المعلومات، ثم يقوم بتدوينها لاحقاً عندما يكون في مكان آمن. كما أن الذاكرة البصرية ضرورية لتذكر تفاصيل قد تبدو غير مهمة في حينها، ولكنها تصبح حاسمة لاحقاً.

ثانياً: مهارات تنمية الذاكرة البصرية

- **الملاحظة المنهجية :**يجب على المراقب أن ينظر إلى الهدف بطريقة منظمة، وليس بشكل عشوائي. فيمكنه أن يبدأ من الرأس "لون الشعر، نظارة، قبعة"، ثم الوجه "ملامح، لحية"، ثم الجسم "الطول، البنية"، ثم الملابس "اللون، النوع، الحقيبة"، ثم الأحذية.
- **التركيز على التفاصيل الفارقة :**بعض التفاصيل تكون أكثر دلالة من غيرها. مثل: طريقة المشي "العرج، التمايل"، أو وجود شامة أو ندبة، أو حقيبة مميزة. هذه التفاصيل هي التي تمكن المراقب من التعرف على الهدف حتى لو غير ملابسه.
- **الربط الذهني :**يمكن للمراقب أن يربط بين ملامح الهدف وشخصية معروفة، أو بين اسمه وصفة مميزة، لتسهيل تذكره.

- **التكرار الذهني :**بعد مراقبة الهدف، يجب على المراقب أن يكرر في ذهنه ما رآه، ويحاول استدعاء الصورة كاملة، ثم يدونها.

ثالثاً: التحديات التي تواجه الذاكرة البصرية

- **الإرهاق :**قلة النوم أو التعب الجسدي يؤثر سلباً على قدرة المراقب على التركيز والتذكر.
- **الضغط النفسي :**التوتر والخوف من الكشف قد يشتت انتباه المراقب.
- **الظروف البيئية :**الإضاءة السيئة، أو المسافات البعيدة، أو الازدحام، تجعل من الصعب رؤية التفاصيل وتذكرها.
- **التشابه :**إذا كان الهدف يشبه أشخاصاً آخرين في المكان، فقد يختلط على المراقب.

المطلب الثاني: التواصل المشفرCoded Communication" "

في عمليات المراقبة، لا يمكن استخدام وسائل الاتصال العادية "كالهاتف المحمول أو اللاسلكي المفتوح" في جميع الأوقات، لأن الهدف قد يكتشفها، أو قد يتم التنصت عليها. لذلك، يستخدم فريق المراقبة **التواصل المشفر**، وهو مجموعة من الإشارات والألفاظ والرموز التي لا يفهمها إلا أفراد الفريق.

أولاً: أهمية التواصل المشفر

- **السرية :**هو الوسيلة الوحيدة للحفاظ على سرية الاتصالات، ومنع الهدف من معرفة أنه مراقب.
- **السرعة :**في المواقف الحرجة، يكون التواصل المشفر أسرع من استخدام الأجهزة، حيث يتم عبر إشارة بسيطة أو كلمة واحدة.
- **الموثوقية :**في الأماكن التي لا توجد فيها تغطية شبكية أو أجهزة اتصال، يبقى التواصل المباشر "بالإشارات" هو الخيار الوحيد.

ثانياً: أشكال التواصل المشفر

- **الإشارات اليدوية :"Hand Signals"** مجموعة من الحركات اليدوية التي تعبر عن معانٍ محددة، مثل: "الهدف تحرك"، "توقف"، "اتبعني"، "أنت مكشوف"، "أحتاج إلى دعم".
- **الإشارات البصرية :"Visual Signals"** يمكن استخدام أشياء بسيطة "كقبعة، أو منديل، أو سيجارة" للإشارة إلى حالة معينة. مثل: وضع القبعة بشكل معين يعني "الأمر آمن"، أو رفع المنديل يعني "الهدف قادم".
- **الكلمات المشفرة :"Code Words"** استخدام كلمات عادية لا تعني معناها الحرفي، بل تعني شيئاً آخر متفقاً عليه مسبقاً. مثل: "الطقس جميل" قد تعني "الطريق آمن"، و"أحتاج إلى قهوة" قد تعني "أنا في خطر".
- **الأصوات :"Audio Signals"** استخدام أصوات غير مباشرة، كالصفير، أو السعال، أو النقر على شيء ما، للفت انتباه بقية الفريق.

ثالثاً: ضوابط استخدام التواصل المشفر

- **الاتفاق المسبق :**يجب أن يكون جميع أفراد الفريق على دراية كاملة بمعاني الإشارات والكلمات المشفرة قبل بدء المهمة.
- **البساطة :**يجب أن تكون الإشارات بسيطة وواضحة، بحيث لا تثير الشك.
- **التدريب :**يجب التدرب على استخدام هذه الإشارات في ظروف مختلفة، حتى تصبح تلقائية.
- **التغيير :**يجب تغيير الرموز والإشارات بشكل دوري، خاصة في المهام الطويلة، لتجنب اكتشافها.

المطلب الثالث: تقدير المخاطرRisk Assessment" "

لا تخلو أي عملية مراقبة من المخاطر. فهناك خطر كشف المراقب، وخطر تعرضه للأذى، وخطر فشل المهمة. لذلك، يجب على عنصر المراقبة أن يكون قادراً على **تقدير المخاطر** واتخاذ القرار المناسب في الوقت المناسب.

أولاً: أنواع المخاطر في المراقبة

- **المخاطر الأمنية :**خطر كشف المراقب من قبل الهدف أو أفراد عصابة، مما قد يعرضه للاعتداء الجسدي أو القتل.
- **المخاطر القانونية :**خطر قيام المراقب بإجراء غير قانوني "كتفتيش سيارة دون إذن، أو دخول مسكن"، مما قد يؤدي إلى بطلان الدليل، أو مساءلته شخصياً.
- **المخاطر التشغيلية :**خطر فقدان الهدف، أو فشل المهمة بسبب سوء التخطيط أو التنسيق.
- **المخاطر البيئية :**كالظروف الجوية السيئة، أو الطرق الوعرة، أو الأماكن الخطرة.

ثانياً: خطوات تقدير المخاطر

- **تحديد المخاطر المحتملة :**قبل بدء المهمة، يجب على قائد الفريق أن يحدد جميع المخاطر المحتملة "كشف، اعتداء، فشل".
- **تقييم احتمالية حدوثها :**ما مدى احتمال أن يكتشف الهدف المراقبة؟ ما مدى احتمال أن يكون الهدف مسلحاً؟
- **تقييم تأثيرها :**إذا وقع الخطر، ما هي العواقب؟ "إصابة المراقب، فشل المهمة، بطلان الدليل".
- **وضع إجراءات التخفيف :**ما هي الإجراءات التي يمكن اتخاذها لتقليل هذه المخاطر؟ "كاستخدام فرق متعددة، أو تغيير نقاط الرصد، أو الانسحاب المؤقت".
- **اتخاذ القرار :**هل نستمر في المراقبة، أم نتوقف، أم نغير الخطة؟

ثالثاً: مهارات تقدير المخاطر في الميدان

- **الوعي :Situational Awareness** يجب أن يكون المراقب على دراية دائمة بما يحيط به، ليس فقط بالهدف، بل بالبيئة "المارة، السيارات، الأبواب، المخرج".
- **التفكير السريع :**في المواقف الحرجة، يجب على المراقب أن يتخذ قراراً في ثوانٍ "كالانسحاب، أو تغيير المسار".
- **التوازن بين المخاطرة والعائد :**يجب أن يزن المراقب بين أهمية المعلومة التي قد يحصل عليها، وبين الخطر الذي قد يتعرض له. فلا يجب أن يخاطر بحياته من أجل معلومة بسيطة.
- **الإبلاغ :**يجب على المراقب أن يبلغ قائد الفريق بأي خطر محتمل، حتى يتم اتخاذ قرار جماعي.

خلاصة المبحث

إن عنصر المراقبة هو **العمود الفقري** لأي عملية مراقبة. ومهاراته الشخصية "الذاكرة البصرية، التواصل المشفر، تقدير المخاطر" هي التي تحدد نجاح المهمة أو فشلها. ولا يمكن أن يكون المراقب مجرد "عيون" تنقل الصورة، بل يجب أن يكون **عقلاً مدبراً** قادراً على التحليل، والتذكر، والتواصل، واتخاذ القرار. وهذا ما تسعى إليه الأنظمة الأمنية الحديثة، التي تستثمر في تدريب عناصرها على هذه المهارات، وتوفر لهم الأدوات والدعم اللازمين لضمان سلامتهم وفعاليتهم.

قائمة المراجع المستخدمة في هذا المطلب

١. **Royal Mail Group**، مستند تدريبي حول إجراءات المراقبة والاستطلاع، ص ١-٣ "يتناول مهارات الذاكرة البصرية، والتواصل المشفر، وتقدير المخاطر".
٢. **Pawel Labuz**، دراسة حول أنشطة المراقبة المضادة للتنظيمات الإجرامية، ص ١-٤ "يتناول أهمية الذاكرة البصرية في المراقبة".
٣. **Combating Terrorism Center at West Point**، مقابلة مع Shaun Greenough، 2019"يتناول مهارات التواصل المشفر في فرق المراقبة".
٤. **دراسة تدريبية أمريكية**، حول المراقبةSurveillance" "، ص ٧ "يتناول مهارات تقدير المخاطر في المراقبة المتحركة".
٥. **دراسة تدريبية رومانية**، حول أنظمة المراقبةFilaj" "، ص ١٤ "يتناول مهارات المراقبة الشخصية".
٦. **COUNTER SURVEILLANCE**، مستند تدريبي، ص ١-٢ "يتناول أساليب اكتشاف المراقبة المضادة وتقدير المخاطر".

المبحث الخامس: تقنيات الرصد الحديثة "الطائرات المسيرة، تتبعGPS/IMSI ، المراقبة الإلكترونية"

تمهيد

شهدت العقود الأخيرة تحولاً جذرياً في أساليب الرصد والمراقبة الأمنية، بفضل التطور المتسارع في تقنيات المعلومات والاتصالات. فلم تعد المراقبة قاصرة على العنصر البشري أو الكاميرات الثابتة، بل أصبحت تشمل طيفاً واسعاً من التقنيات التي تتيح جمع المعلومات عن بعد، وبسرعة فائقة، ودقة عالية. ويتناول هذا المبحث ثلاثاً من أهم هذه التقنيات: الطائرات المسيرةDrones" "، وتقنيات تتبع المواقعGPS/IMSI" "، والمراقبة الإلكترونية للمراسلات والبيانات. ويسعى إلى تحليل ماهية كل تقنية، واستخداماتها الأمنية، والضمانات القانونية التي تحيط بها، لا سيما في ظل القصور التشريعي الذي تعاني منه بعض الأنظمة العربية في هذا المجال.

المطلب الأول: الطائرات المسيرةUnmanned Aerial Vehicles - UAVs" "

تُعد الطائرات المسيرة، أو أنظمة الطائرات بدون طيارRPAS" "، من أبرز التقنيات الحديثة التي دخلت مجال إنفاذ القانون. وهي طائرات صغيرة أو متوسطة الحجم، يتم التحكم فيها عن بعد أو تعمل بشكل ذاتي، ومجهزة بكاميرات عالية الدقة "مرئية وحرارية" وأجهزة استشعار متعددة.

أولاً: استخداماتها في العمل الأمني
تشير التجارب الأمنية المقارنة إلى استخدامات متعددة للطائرات المسيرة في مجال إنفاذ القانون، منها:

- **تعزيز الوعي الظرفي :"Situational Awareness"** توفير رؤية جوية مباشرة للضباط في الميدان، مما يساعد على تقييم المخاطر قبل وصولهم إلى مكان الحادث .
- **البحث عن المشتبه فيهم والمفقودين :**قدرتها على مسح مناطق واسعة بسرعة، وتحديد مواقع الأشخاص باستخدام الكاميرات الحرارية .
- **توثيق مسرح الجريمة :**تصوير مسرح الجريمة من زوايا متعددة، بما في ذلك الأماكن التي يصعب الوصول إليها.
- **مراقبة التجمعات العامة :**توفير رؤية شاملة للتجمعات الكبيرة، مما يساعد في إدارة الحشود وضمان السلامة العامة .

ثانياً: الضوابط القانونية والتحديات
على الرغم من الفوائد التشغيلية الكبيرة، فإن استخدام الطائرات المسيرة يثير إشكاليات قانونية تتعلق بالخصوصية وحرمة المساكن. فالدستور اليمني "المادة ٥٢" يكفل حرمة المساكن، والدستور المصري "المادة ٥٨" يفعل الشيء نفسه. ومن ثم، فإن تحليق طائرة مسيرة فوق منزل خاص وتصوير ما بداخله يعد تدخلاً في الحياة الخاصة يتطلب سنداً قانونياً.
في الممارسة المقارنة، تخضع الطائرات المسيرة لضوابط صارمة. ففي كندا، على سبيل

المثال، تخضع عمليات الطيران لشهادات خاصة من هيئة النقل، ويجب أن تكون الطائرات بقيادة طيارين مدربين، مع الالتزام بالقوانين والسياسات القائمة، مع التأكيد على احترام خصوصية المواطنين .أما في الأنظمة العربية، فلا تزال التشريعات المتعلقة باستخدام الطائرات المسيرة في العمل الأمني غير مكتملة، مما يستدعي تطوير إطار قانوني واضح يحدد حالات الاستخدام، وشروط الحصول على الإذن القضائي "خاصة عند المراقبة في الأماكن الخاصة"، وضوابط حفظ التسجيلات.

المطلب الثاني: تقنيات تتبع المواقع GPS" وIMSI "

تتيح تقنيات تتبع المواقع للأجهزة الأمنية معرفة موقع شخص أو مركبة أو جهاز بشكل لحظي أو شبه لحظي، وتشمل نوعين رئيسيين:

أولاً: تتبع نظام تحديد المواقع العالميGPS" "
يُستخدم GPS لتحديد موقع المركبات أو الهواتف أو أي جهاز مزود بشريحة استقبال. وفي العمل الأمني، يمكن استخدامه من خلال:

- **أجهزة التتبع المثبتة على المركبات :**لمراقبة تحركات المشتبه فيهم.
- **تتبع الأجهزة المحمولة :**من خلال بيانات الشبكة أو التطبيقات.

ثانياً: تتبعIMSI-Catcher" IMSI "
هو جهاز يستخدم لاعتراض الاتصالات الخلوية، ويعمل عن طريق انتحال هوية برج الاتصال "Base Station" لجذب الأجهزة المحمولة في نطاقه، مما يسمح بتحديد موقعها ورقم IMSI الخاص بها. ويُستخدم هذا الجهاز عادةً لتحديد هوية الأجهزة المجهولة، أو لتحديد موقع مشتبه فيه بدقة.

ثالثاً: الضوابط القانونية المقارنة
نظراً لخطورة هذه التقنيات على الخصوصية، فإنها تخضع لرقابة قضائية صارمة في الدول المتقدمة:

- **في فرنسا :**أُجيز استخدام IMSI-Catcher بموجب قانون ٣ يونيو ٢٠١٦، وحدد مرسوم تنظيمي لاحق "٢٠١٦-١١٥٩" قائمة الخدمات والوحدات الأمنية المصرح لها باستخدامه "مثل الشرطة القضائية المركزية، والمديرية العامة للأمن الداخلي، والدرك الوطني" .كما يخضع تتبع GPS لرقابة قضائية؛ ففي مرحلة التحقيق، يجب أن يصدر قاضي الحريات والاحتجاز "JLD" قراراً مسبباً يحدد الجريمة التي تبرر التتبع، ومدة العملية، مع إمكانية الطعن في الإجراء .
- **في مصر :**أجاز قانون الإجراءات الجنائية الجديد "المادة ٧٩" مراقبة الاتصالات السلكية واللاسلكية ومواقع التواصل الاجتماعي، لكنه اشترط الحصول على **إذن مسبب من القاضي الجزئي**، وألا تتجاوز مدة المراقبة ثلاثين يوماً قابلة للتجديد .

رابعاً: الوضع في اليمن
لا يتضمن قانون الإجراءات الجزائية اليمني نصاً صريحاً ينظم استخدام تقنيات تتبع GPSأو .IMSI غير أن المادة "١٣١" التي تكفل حرمة "المحادثات السلكية

واللاسلكية" يمكن أن تُفسر على أنها تشمل أي تدخل في الاتصالات، مما يستلزم إذناً قضائياً. ولكن في غياب نص إجرائي واضح، يظل استخدام هذه التقنيات في اليمن محل نقاش قانوني، ويوصي الباحث بضرورة سد هذا الفراغ التشريعي.

المطلب الثالث: المراقبة الإلكترونية "اعتراض الاتصالات والبيانات"

تشمل المراقبة الإلكترونية اعتراض محتوى الاتصالات "المكالمات، الرسائل النصية، البريد الإلكتروني" أو الحصول على بيانات الاتصال "سجلات المكالمات، وبيانات الموقع".

أولاً: الأساس القانوني في الأنظمة المقارنة

- **في اليمن :**تنص المادة "٥٣" من الدستور على أن "حرية وسرية المواصلات البريدية والهاتفية والبرقية وكافة وسائل الاتصال مكفولة ولا يجوز مراقبتها أو تفتيشها أو إفشاء سريتها أو تأخيرها أو مصادرتها إلا في الحالات التي يبينها القانون وبأمر قضائي". كما تنص المادة "١٣١" من قانون الإجراءات الجزائية على حرمة المراسلات. وتشترط المادة "١٣٢" أن يكون الدخول إلى المساكن أو الاطلاع على المراسلات بأمر من النيابة العامة أثناء التحقيق أو القاضي أثناء المحاكمة. وتُجيز المادة "١٤٦" للنيابة العامة ضبط الخطابات والرسائل والبرقيات، والاستماع إلى المحادثات الهاتفية بعد تحليف اليمين القانونية، **بأمر من رئيس النيابة** وبمدة لا تتجاوز ثلاثين يوماً.
- **في مصر :**تنص المادة "٧٩" من قانون الإجراءات الجنائية الجديد على أنه يجوز لعضو النيابة العامة، **بعد الحصول على إذن من القاضي الجزئي**، أن يأمر بمراقبة الاتصالات السلكية واللاسلكية، وحسابات مواقع التواصل الاجتماعي، والبريد الإلكتروني، لمدة لا تزيد على ثلاثين يوماً قابلة للتجديد .
- **في فرنسا :**تخضع اعتراضات الاتصالات الإلكترونية لرقابة قضائية صارمة، حيث يجب أن يصدر القاضي المختص قراراً مسبباً يحدد الجريمة، والخط أو الجهاز المستهدف، ومدة الاعتراض.

ثانياً: التحديات العملية في اليمن

على الرغم من وجود النصوص الدستورية والقانونية، تواجه المراقبة الإلكترونية في اليمن تحديات عملية كبيرة، منها:

- **نقص الكوادر الفنية :**يشير الباحثون إلى وجود نقص في المعرفة التقنية الحديثة لدى القائمين على التحقيق، مما يجعلهم غير قادرين على التعامل مع الأدلة الرقمية بكفاءة .
- **غياب التشريع الخاص :**لا يوجد تشريع يمني خاص ينظم الجرائم الإلكترونية أو التحقيق الرقمي، مما يؤدي إلى صعوبات في جمع الأدلة الرقمية وتقديمها أمام المحاكم .
- **ضعف البنية التحتية :**تتطلب المراقبة الإلكترونية تقنيات عالية وتكاليف باهظة، وهو ما قد لا يتوافر في الظروف الحالية .

خلاصة المبحث

إن تقنيات الرصد الحديثة "الطائرات المسيرة، وتتبعGPS/IMSI ، والمراقبة الإلكترونية" تقدم إمكانات هائلة للعمل الأمني، لكنها تحمل في طياتها مخاطر جسيمة على الخصوصية والحريات العامة. ولا يمكن تبرير استخدامها إلا في إطار قانوني صارم يضمن الرقابة القضائية المسبقة، ويحدد حالات الاستخدام ومدده، ويوفر ضمانات للمواطنين. وفي حين قطعت الدول الأوروبية أشواطاً بعيدة في تقنين هذه التقنيات وضبطها، لا تزال التشريعات العربية، بما فيها اليمن ومصر، بحاجة إلى تطوير إطارها القانوني لمواكبة هذه التطورات، دون المساس بالحقوق الدستورية. وهذا ما يؤكد الحاجة إلى توصيات تشريعية ومؤسسية عاجلة لتنظيم هذه التقنيات، وضمان عدم استخدامها كأداة للتعسف أو انتهاك الخصوصية.

قائمة المراجع المستخدمة في هذا المطلب

١. **Royal Canadian Mounted Police "RCMP"**، إعلان بدء تجارب الطائرات المسيرة في كيلونا، ٢٠٢٥ .
٢. **المرسوم الفرنسي رقم ٢٠١٦-١١٥٩** المؤرخ ٢٦ أغسطس ٢٠١٦، المتعلق بتطبيق المادة ٧٠٦-٩٥-٨ من قانون الإجراءات الجنائية "بشأن-IMSI Catcher" .
٣. **قانون الإجراءات الجنائية المصري** "قانون رقم ١٧٤ لسنة ٢٠٢٥"، المادة ٧٩ "مراقبة الاتصالات" .
٤. **الدستور اليمني**، المادتان ٥٢ و٥٣
٥. **قانون الإجراءات الجزائية اليمني** "قانون رقم ١٣ لسنة ١٩٩٤"، المواد ١٣١، ١٣٢، ١٤٦
٦. **قانون الإجراءات الجنائية الفرنسي**، المواد ٢٣٠-٣٢ إلى ٢٣٠-٤٤ "بشأن تحديد المواقع" .
٧. **دراسة بعنوان "الأدلة الجنائية الرقمية"**، منشورة على موقع وزارة العدل اليمنية .
٨. **دراسة بعنوان "بدائل العقوبات والتدابير السالبة للحرية"**، حول إمكانية تطبيق المراقبة الإلكترونية في اليمن .
٩. **دراسة حول الطائرات المسيرة في العمل الشرطي**، المجلة العلمية للسلامة واللوجستيات، ٢٠٢٦ .

لمبحث السادس: توثيق نتائج المراقبة وقيمتها الإثباتية

تمهيد

بعد استعراض تقنيات الرصد والمراقبة المختلفة "الثابتة والمتحركة" وأساليبها، ينتقل البحث إلى مرحلة بالغة الأهمية، وهي **توثيق نتائج المراقبة** و**تحديد قيمتها الإثباتية** أمام القضاء. فالمراقبة، مهما كانت دقيقة ومتقنة، لا قيمة لها قانونياً إذا لم يتم توثيق نتائجها بشكل صحيح، ولم تُقدَّم كدليل يمكن للمحكمة أن تعتمد عليه. ويرتبط هذا المبحث ارتباطاً وثيقاً بالباب التمهيدي "الفصل الرابع" الذي تناول توثيق مسرح الجريمة وسلسلة الحفظ، حيث تنطبق المبادئ ذاتها على توثيق نتائج المراقبة. ويتناول هذا المبحث: توثيق نتائج المراقبة "التقارير، السجلات، التسجيلات"، والقيمة الإثباتية لهذه النتائج، والرقابة القضائية على إجراءات المراقبة.

المطلب الأول: توثيق نتائج المراقبة

يُقصد بتوثيق نتائج المراقبة: "مجموعة الإجراءات التي يتم من خلالها تسجيل كل ما تم رصده وملاحظته أثناء عملية المراقبة، بشكل دقيق ومنظم، يمكن الرجوع إليه في أي مرحلة من مراحل التحقيق أو المحاكمة". ويشمل التوثيق ثلاثة عناصر رئيسية:

أولاً: التقارير اليوميةDaily Reports" "

- **المفهوم :**هي تقارير يعدها عنصر المراقبة أو قائد الفريق في نهاية كل يوم أو وردية، وتلخص ما تم رصده من تحركات وأحداث.
- **المحتوى :**يجب أن تشمل: التاريخ والوقت، ومكان المراقبة، ووصف الهدف "ملابسه، سلوكه"، والأشخاص الذين التقى بهم، والأماكن التي زارها، وأي أحداث غير عادية.
- **الضوابط :**يجب أن تكون التقارير **دقيقة وموضوعية**، وألا تحتوي على انطباعات شخصية غير مبررة. كما يجب أن تُكتب بلغة واضحة، وأن تُوقع من معدها.

ثانياً: سجلات المراقبةSurveillance Logs" "

- **المفهوم :**هي سجلات تفصيلية يتم تدوينها أثناء المراقبة نفسها "أو بعدها مباشرة"، وتسجل كل حركة أو ملاحظة بشكل متسلسل.
- **المحتوى :**تشمل: الوقت "بالساعة والدقيقة"، والحدث "مثل: "الهدف خرج من المبنى"، "الهدف التقى بشخص"", والموقع، وملاحظات إضافية.
- **الأهمية :**تُعد السجلات **الدليل الأولي** على ما حدث، وهي التي يُبنى عليها التقرير النهائي. لذلك، يجب أن تكون **متسلسلة زمنياً**، و **غير قابلة للتعديل** "أو أن أي تعديل يوثق".

ثالثاً: التسجيلاتRecordings" "

- **التسجيلات الصوتية :**إذا كانت المراقبة تشمل التنصت على المحادثات "بإذن قضائي"، يجب تسجيلها بشكل كامل، مع توثيق تاريخ ووقت التسجيل، والأجهزة المستخدمة.
- **التسجيلات المرئية :**تشمل تسجيلات الكاميرات "الثابتة أو المحمولة"، وتسجيلات الطائرات المسيرة. ويجب حفظها في **وسائط آمنة**، مع توثيق سلسلة الحفظ "Chain of Custody" لضمان عدم التلاعب بها.
- **الصور الفوتوغرافية :**تُستخدم لتوثيق لحظات معينة "كالتقاء الهدف بشخص آخر".

رابعاً: سلسلة الحفظ"Chain of Custody "
كما تم تناولها في الفصل الثالث "توثيق مسرح الجريمة"، تنطبق سلسلة الحفظ على نتائج المراقبة أيضاً. فيجب توثيق كل من تعامل مع التقارير أو التسجيلات، منذ لحظة إنشائها، مروراً بنقلها إلى المحقق أو النيابة، وحتى تقديمها أمام المحكمة. وأي انقطاع في السلسلة قد يؤدي إلى **ضعف حجية الدليل** أو **عدم قبوله**.

المطلب الثاني: القيمة الإثباتية لنتائج المراقبة

لا تُعد نتائج المراقبة دليلاً قاطعاً بحد ذاتها، بل تخضع لتقييم القاضي وفقاً لمبدأ **الاقتناع القضائي** .وتتوقف قيمتها الإثباتية على عدة عوامل:

أولاً: مشروعية الإجراء

- إذا تمت المراقبة **بإذن قضائي مسبق** "كما هو مطلوب في المساكن والاتصالات"، فإن نتائجها تكون **مشروعة** وقابلة للاستخدام كدليل.
- أما إذا تمت المراقبة **دون إذن** "في الحالات التي تستوجبه"، فإن نتائجها تكون **باطلة**، ولا يجوز للمحكمة أن تعتمد عليها. وهذا ما أكدته المادة "٥٣" من الدستور اليمني التي تشترط "أمراً قضائياً" لمراقبة الاتصالات.

ثانياً: دقة المعلومات وموضوعيتها

- إذا كانت التقارير والسجلات **دقيقة ومفصلة**، وتتفق مع الأدلة الأخرى "كشهادة الشهود، أو الأدلة المادية"، فإن قيمتها الإثباتية تكون **عالية**.
- أما إذا كانت **غامضة** أو **متناقضة**، أو تحتوي على **انطباعات شخصية**، فإن قيمتها تكون **ضعيفة**.

ثالثاً: سلامة سلسلة الحفظ

- إذا كانت سلسلة الحفظ **كاملة وموثقة**، فإن الدليل يكون **قوياً**.
- أما إذا انقطعت السلسلة، أو كان هناك شك في **تلاعب** بالتسجيلات أو التقارير، فإن الدليل يصبح **مشكوكاً فيه**، وقد تستبعده المحكمة.

رابعاً: علاقة نتائج المراقبة بالأدلة الأخرى

- نتائج المراقبة لا تُغني عن الأدلة الأخرى، بل يجب أن تُدعم بها. فمثلاً، إذا أظهرت المراقبة أن الهدف التقى بشخص معين، ولكن لا توجد أدلة أخرى على أن هذا اللقاء كان مرتبطاً بالجريمة، فإن قيمة هذه المعلومة تكون **محدودة**.
- أما إذا كانت المراقبة **تؤكد** أو **تكمل** أدلة أخرى "كأن تكشف عن مسار الجاني بعد الجريمة"، فإن قيمتها تكون **كبيرة**.

خامساً: التحديات العملية في اليمن

- **نقص الكوادر الفنية :**يشير الباحثون إلى أن معظم الأطباء الشرعيين في الأردن "وهو نموذج مقارن" غير ملمين بمادة الطب الشرعي، مما يؤثر على دقة التقارير. وينطبق الأمر ذاته على الكوادر الأمنية في اليمن، حيث تعاني من نقص في التدريب على تقنيات المراقبة الحديثة.
- **غياب التشريع الخاص :**لا يوجد تشريع يمني خاص ينظم توثيق نتائج المراقبة أو قيمتها الإثباتية، مما يترك المجال واسعاً للاجتهاد القضائي، وقد يؤدي إلى تفاوت في التطبيق.

المطلب الثالث: الرقابة القضائية على إجراءات المراقبة

نظراً لخطورة المراقبة على الحريات العامة، فإنها تخضع لرقابة قضائية صارمة في الأنظمة المقارنة. وتتنوع هذه الرقابة بين:

أولاً: الرقابة المسبقةPrior Judicial Control" " "

- تتمثل في **اشتراط إذن قضائي مسبق** قبل البدء في المراقبة "خاصة في المساكن والاتصالات". وهذا الإذن يجب أن يكون **مسبباً**، ويحدد نطاق المراقبة ومدتها.
- في اليمن: المادة "٥٣" من الدستور تشترط "أمراً قضائياً" لمراقبة الاتصالات.
- في مصر: المادة "٧٩" من قانون الإجراءات الجنائية الجديد تشترط "إذناً من القاضي الجزئي" لمراقبة الاتصالات.
- في فرنسا: يشترط إذن من قاضي الحريات والاحتجاز "JLD" لتتبع المواقع والاعتراضات الإلكترونية.

ثانياً: الرقابة اللاحقةSubsequent Judicial Control" " "

- تتمثل في **رقابة المحكمة** على مشروعية إجراءات المراقبة أثناء النظر في الدعوى. فإذا تبين للمحكمة أن المراقبة تمت **بمخالفة للقانون**، فإنها تستبعد الدليل المستمد منها.
- وهذا ما أكدته محكمة النقض المصرية في أحكامها "مثل حكم نقض جنائي رقم ١٢٤٥٦ لسنة ٨٨ ق" التي أبطلت تفتيشاً تم بناءً على تحريات غير جدية.

ثالثاً: رقابة محكمة التمييز

- في بعض الأنظمة، تخضع قرارات المراقبة لرقابة محكمة التمييز، التي تراقب **تطبيق القانون** و **سلامة التسبيب** .وإذا وجدت المحكمة أن قرار المراقبة **غير مسبب** أو **غير قانوني**، فإنها تنقض الحكم.

خلاصة المبحث

إن توثيق نتائج المراقبة وقيمتها الإثباتية هو **حلقة الوصل** بين العمل الأمني الميداني والعمل القضائي. فلا يمكن للمحكمة أن تعتمد على نتائج مراقبة **غير موثقة** أو **غير مشروعة** .ولضمان فعالية المراقبة كدليل، يجب:

١. **توثيق دقيق ومنظم** لكل ما يتم رصده، مع سلسلة حفظ كاملة.
٢. **الالتزام بالضوابط القانونية** "خاصة الإذن القضائي المسبق" لضمان مشروعية الإجراء.
٣. **رقابة قضائية فعالة** "سواء مسبقة أو لاحقة" لضمان عدم التعسف. وهذا ما تسعى إليه الأنظمة القانونية المقارنة، التي تضع قواعد صارمة لتوثيق المراقبة وتقييم أدلتها، لضمان أن تكون **العدالة** هي المنتصرة، وأن تكون **الحقوق والحريات** محمية.

قائمة المراجع المستخدمة في هذا المطلب

١. **الدستور اليمني**، المادة ٥٣ "سرية المواصلات".
٢. **قانون الإجراءات الجزائية اليمني** "قانون رقم ١٣ لسنة ١٩٩٤"، المواد ١٣١، ١٣٢، ١٤٦
٣. **قانون الإجراءات الجنائية المصري** "قانون رقم ١٧٤ لسنة ٢٠٢٥"، المادة ٧٩ "مراقبة الاتصالات".
٤. **قانون الإجراءات الجنائية الفرنسي**، المواد ٢٣٠-٣٢ إلى ٢٣٠-٤٤ "تحديد المواقع".
٥. **دراسة بعنوان "التحريات والاستدلال في الفقه الإسلامي"**، ص ١٠٦-١٠٧ "آية التثبت".
٦. **دراسة بعنوان "الأدلة الجنائية الرقمية"**، منشورة على موقع وزارة العدل اليمنية.
٧. **حكم محكمة النقض المصرية** رقم ١٢٤٥٦ لسنة ٨٨ ق "بطلان التفتيش بناءً على تحريات غير جدية".
٨. **المرسوم الفرنسي رقم ٢٠١٦-١١٥٩** المؤرخ ٢٦ أغسطس ٢٠١٦ "بشأن IMSI-Catcher".
٩. **دراسة تدريبية أمريكية** حول المراقبةSurveillance" "، ص ٧ "توثيق نتائج المراقبة".

المبحث الأول: جرائم العنف الأسري

تمهيد

تُعد جرائم العنف الأسري من الجرائم التي تفرض على القائم بالتحري تحديات قانونية وأمنية وفنية تتجاوز، في كثير من الأحيان، ما تثيره الجرائم التقليدية. فهذه الجرائم تقع غالباً داخل نطاق العلاقات الأسرية التي تتسم بالتداخل العاطفي والاجتماعي والاقتصادي، وقد تُرتكب في أماكن مغلقة بعيداً عن أعين الشهود، كما قد يتردد المجني عليه في الإبلاغ عنها خشية الانتقام، أو تفكك الأسرة، أو فقدان المأوى ومصدر الإعالة، أو التعرض للوصم الاجتماعي [1]. وتتخذ هذه الجرائم صوراً متعددة، تشمل الاعتداء الجسدي، والإيذاء النفسي، والتهديد، والعنف الجنسي، والحرمان من الحرية، والإكراه، وغيرها من الأفعال التي تتحدد طبيعتها الجنائية وفقاً للقانون الواجب التطبيق. ويتناول هذا المبحث خصوصية هذه الجرائم وأثرها في العمل الاستدلالي، ومهارات استقبال البلاغات والتعامل مع الضحايا، ووسائل جمع الأدلة وتقييمها، وضوابط التحري في البيئات الأسرية.

المطلب الأول: خصوصية جرائم العنف الأسري وأثرها في أعمال التحري

أولاً: الطبيعة الخاصة لجرائم العنف الأسري
تتميز جرائم العنف الأسري بمجموعة من الخصائص التي تؤثر في طريقة اكتشافها والتحري عنها، وفي مقدمتها وقوعها في إطار علاقة أسرية أو منزلية تجمع الجاني المفترض بالمجني عليه، وما قد ينشأ عن هذه العلاقة من اعتماد متبادل أو تفاوت في القوة أو النفوذ أو السيطرة [2]. وقد تقع الجريمة داخل المسكن، وهو مكان يتمتع بحرمة قانونية خاصة "المادة ٥٢ من الدستور اليمني، والمادة ٥٨ من الدستور المصري"، كما قد تقع في أماكن أخرى ترتبط بالحياة اليومية للأسرة. ويترتب على ذلك أن مأمور الضبط القضائي قد لا يتمكن من معاينة الواقعة مباشرة، وإنما يعتمد على البلاغات، وأقوال الأطراف، والتقارير الطبية، والآثار المادية، والرسائل الإلكترونية، وغيرها من مصادر المعلومات التي يتعين التحقق من مشروعيتها وموثوقيتها.

ولا تقتصر خصوصية هذه الجرائم على صعوبة الحصول على الدليل، بل تمتد إلى طبيعة العلاقة بين أطرافها. فقد تكون الواقعة جزءاً من نمط متكرر من الاعتداءات أو التهديدات، لا حادثة منفردة، وقد لا تظهر خطورتها كاملة من خلال فحص واقعة واحدة بمعزل عن سياقها. لذلك ينبغي أن ينصب التحري على تحديد الأفعال محل البلاغ، وظروف وقوعها، وتكرارها، وطبيعة التهديدات المصاحبة لها، ومدى وجود مؤشرات موضوعية على استمرار الخطر.

ثانياً: صعوبات اكتشاف الجريمة والحصول على الأدلة
تتعدد الصعوبات التي تواجه القائم بالتحري في جرائم العنف الأسري، ويمكن إجمال أبرزها فيما يأتي [3]:

١. **وقوع الاعتداء بعيداً عن الشهود :**إذ قد تقع الأفعال داخل المسكن أو في أماكن خاصة، فلا يتوافر شاهد مباشر على الواقعة، مما يزيد أهمية الأدلة الطبية والمادية والرقمية والقرائن المحيطة بها.
٢. **تأخر الإبلاغ :**قد يتأخر المجني عليه في الإبلاغ لأسباب نفسية أو اجتماعية أو اقتصادية، أو بسبب الخوف من الانتقام. وقد يؤدي التأخر إلى زوال بعض الآثار المادية، أو صعوبة تحديد توقيت الإصابة، أو فقدان بعض البيانات الرقمية.
٣. **التراجع عن الأقوال أو تغييرها :**قد تتغير رواية المجني عليه نتيجة الخوف أو الضغط أو الرغبة في إنهاء النزاع، وقد يرجع التغيير كذلك إلى اضطراب الذاكرة أو سوء الفهم أو عدم دقة الأسئلة. ولذلك لا يجوز تفسير كل تراجع باعتباره دليلاً على كذب البلاغ، ولا اعتباره في المقابل دليلاً حتمياً على وقوع الإكراه.
٤. **تداخل النزاعات الأسرية مع الوقائع الجنائية :**قد يتضمن البلاغ خلافات مدنية أو أسرية إلى جانب أفعال يُحتمل أن تشكل جرائم. ويقتضي ذلك فصل الوقائع ذات الطبيعة الجنائية عن غيرها، دون استخدام وصف النزاع الأسري وسيلة لتجاهل اعتداء تتوافر فيه أركان التجريم.
٥. **احتمال التأثير في الأدلة :**قد تتعرض الضحية للضغط من أحد أفراد الأسرة، أو تُحذف رسائل إلكترونية ذات صلة، أو يتعذر الوصول إلى شاهد بسبب طبيعة العلاقة الأسرية. ويستلزم ذلك سرعة اتخاذ الإجراءات المشروعة لحفظ الأدلة ومنع ضياعها.
٦. **احتمال وجود خطر مستمر :**قد لا تنتهي الخطورة بانتهاء الواقعة محل البلاغ، بل قد يستمر التهديد أو الاعتداء. ومن ثم، ينبغي تقييم الخطر بصورة مستقلة عن مسألة إثبات الجريمة، مع اتخاذ تدابير الحماية التي يجيزها القانون.

ثالثاً: التمييز بين النزاع الأسري والفعل المجرّم
من أهم مهارات التحري القدرة على التمييز بين مجرد الخلاف الأسري وبين الفعل الذي تتوافر فيه أركان جريمة معاقب عليها قانوناً. فلا يكفي وجود خلاف زوجي أو نزاع بين أحد الوالدين وأبنائه لاعتبار أحد الطرفين مرتكباً لجريمة، كما لا يجوز التقليل من خطورة الاعتداء بحجة أنه وقع في إطار الأسرة أو بقصد التأديب [4]. ويقتضي هذا التمييز تحديد السلوك المبلغ عنه بدقة، وبيان زمن وقوعه ومكانه وطبيعته والنتائج التي ترتبت عليه، ثم مطابقة الوقائع على النصوص القانونية النافذة. ويشمل ذلك التحقق من وجود إصابات، أو تهديدات جدية، أو حرمان غير مشروع من الحرية، أو إكراه، أو اعتداء جنسي، أو إتلاف للممتلكات، أو غير ذلك من الأفعال التي قد تشكل جرائم بحسب ظروف الواقعة والقانون الواجب التطبيق.

المطلب الثاني: مهارات استقبال البلاغات والتعامل مع ضحايا العنف الأسري

أولاً: مهارة الاستقبال الأولي وتقدير الخطر
تمثل لحظة استقبال البلاغ مرحلة أساسية في نجاح التحري، إذ قد تؤثر طريقة تعامل مأمور الضبط القضائي مع المبلّغ في مدى قدرته على الإفصاح عن الوقائع، وفي نوعية المعلومات التي يمكن الحصول عليها، وفي إمكانية تحديد الخطر القائم. ويقتضي الاستقبال المهني توفير بيئة آمنة تحترم خصوصية المبلّغ، وتتيح له عرض الوقائع دون ضغط أو استجواب عدائي. وينبغي تجنب إلقاء اللوم على الضحية، أو التشكيك المسبق في أقوالها، أو توجيه أسئلة تحمل أحكاماً أخلاقية، أو الضغط عليها لاتخاذ قرار معين

بشأن استمرار العلاقة الأسرية [5].
ويبدأ تقدير الخطر بالتحقق من وجود إصابات تستلزم تدخلاً طبياً عاجلاً، أو تهديدات حديثة، أو أسلحة أو وسائل قد تُستخدم في الاعتداء، أو محاولات خنق أو قتل سابقة، أو تصاعد ملحوظ في شدة العنف، أو تهديدات بالانتقام أو إيذاء الأطفال. كما ينبغي مراعاة ما إذا كان المشتبه فيه موجوداً في المكان، وما إذا كان المجني عليه يستطيع البقاء في بيئة آمنة. ولا يُقصد بهذه المؤشرات أن كل حالة تتوافر فيها إحداها تثبت وقوع جريمة بعينها، وإنما تساعد على تحديد مستوى الاستعجال والحاجة إلى الحماية. ويجب أن يستند أي إجراء قسري إلى أساس قانوني مستقل، وألا يُتخذ لمجرد وجود تقييم عام للخطر إذا كان القانون يشترط أمراً أو إذناً أو حالة محددة.

ثانياً: مهارة إجراء المقابلة الأولية
تحتاج المقابلة الأولية في جرائم العنف الأسري إلى مهارة في صياغة الأسئلة وترتيبها، بما يتيح الحصول على رواية واضحة دون الإيحاء بالإجابات أو التأثير في ذاكرة المبلّغ. ويُستحسن البدء بأسئلة مفتوحة تتيح للمبلّغ وصف ما حدث بلغته الخاصة، مثل سؤاله عما يتذكره من الواقعة، ثم الانتقال إلى أسئلة محددة لتوضيح التوقيت والمكان وطبيعة الأفعال والأشخاص الموجودين. ويجب التمييز بين ما شاهده الشخص بنفسه، وما سمعه من الآخرين، وما استنتجه من ظروف الواقعة [6].
ومن المهارات الأساسية في هذه المقابلة:

- الاستماع الفعال دون مقاطعة غير ضرورية.
- استخدام لغة واضحة ومحايدة تتناسب مع عمر المبلّغ وحالته.
- تجنب الأسئلة الإيحائية التي تفترض وقوع فعل لم يذكره المبلّغ.
- توضيح الفروق الزمنية والمكانية بين الوقائع المتعددة.
- تسجيل الألفاظ المهمة التي استخدمها المبلّغ عند وصف التهديد أو الاعتداء، متى كان نقلها حرفياً ضرورياً.
- إتاحة الفرصة للمبلّغ لتصحيح ما قد يرد في أقواله من أخطاء أو سوء فهم.
- توثيق ظروف المقابلة، ومن حضرها، وأي انقطاع أو تأثير ظاهر فيها.
- مراعاة الاحتياجات الخاصة للأطفال والأشخاص ذوي الإعاقة أو من يحتاجون إلى مساعدة لغوية.

ثالثاً: مهارة التعامل مع التردد والتراجع عن البلاغ
قد يتردد المجني عليه في تقديم تفاصيل الواقعة أو يتراجع عن بعض أقواله لأسباب متعددة، منها الخوف، أو الاعتماد المالي، أو الضغط العائلي، أو القلق على الأطفال، أو الرغبة في الحفاظ على العلاقة الأسرية. وقد يكون التراجع ناتجاً كذلك عن اختلاف حقيقي في التذكر أو عن عدم دقة التوثيق الأولي. لذلك لا يجوز لمأمور الضبط القضائي أن يفترض مسبقاً أن التراجع دليل على كذب البلاغ، أو أن يتمسك بالرواية الأولى باعتبارها صحيحة بصورة مطلقة. وإنما يتعين توثيق الأقوال المتعاقبة، وتحديد مواضع الاتفاق والاختلاف بينها، والتحقق من الظروف التي أحاطت بكل إفادة، والبحث عن أدلة مستقلة تساعد في تفسير التغيرات [7]. ومن المهم أيضاً التمييز بين التراجع الطوعي والتراجع الذي قد يكون نتيجة تهديد أو إكراه. فإذا ظهرت مؤشرات موضوعية على التأثير غير المشروع في إرادة المبلّغ، وجب توثيقها والتحقق منها وفقاً للقانون، دون افتراض حصول الإكراه لمجرد تغيير الأقوال.

رابعاً: حماية خصوصية الضحايا وكرامتهم
تُعد حماية الخصوصية من المتطلبات المهنية والقانونية المهمة في التحري عن جرائم العنف الأسري. فقد تتضمن البلاغات معلومات عن الحياة الزوجية، أو الحالة الصحية، أو الأطفال، أو تفاصيل حساسة تتعلق بالاعتداء الجنسي أو النفسي. ويقتضي التعامل السليم قصر تداول المعلومات على من تقتضي مهامهم الاطلاع عليها، والمحافظة على سرية المحاضر والمستندات وفقاً للقانون، وتجنب كشف هوية الضحية أو تفاصيل الواقعة لأشخاص لا صلة لهم بالإجراءات. كما ينبغي الامتناع عن تداول الصور أو التسجيلات أو الرسائل الخاصة خارج الأغراض القانونية المشروعة [8].

المطلب الثالث: المهارات الفنية في جمع أدلة جرائم العنف الأسري وتقييمها

أولاً: جمع الأدلة المادية والمحافظة عليها
تمثل الأدلة المادية إحدى الوسائل المهمة في التحقق من جرائم العنف الأسري، ولا سيما عندما تقع الواقعة بعيداً عن الشهود المباشرين. وقد تشمل هذه الأدلة الملابس المتضررة، أو الأشياء التي يُشتبه في استخدامها في الاعتداء، أو آثار التلف في الأبواب والأثاث، أو البقع والآثار البيولوجية، أو غير ذلك من الموجودات ذات الصلة بالواقعة. ويجب أن يبدأ التعامل مع هذه الأدلة بتحديد علاقتها المحتملة بالواقعة، وتوثيق موضع العثور عليها وحالتها، وتسجيل الأشخاص الذين تعاملوا معها، واتخاذ إجراءات الحفظ والنقل والفحص وفقاً للقواعد الفنية والقانونية المعتمدة. ولا يجوز جمع الأدلة من المسكن أو تفتيشه لمجرد تلقي بلاغ بالعنف الأسري، بل يجب مراعاة حرمة المسكن وشروط الدخول والتفتيش والضبط وفقاً للقانون "المادة ٥٢ من الدستور اليمني، والمادة ٥٨ من الدستور المصري" [9].

ثانياً: الأدلة الطبية والشرعية
تكتسب التقارير الطبية أهمية خاصة في جرائم الاعتداء الجسدي والجنسي، إذ قد تساعد في تحديد طبيعة الإصابة وموضعها ومدى خطورتها، وتقدير زمن حدوثها في الحدود العلمية الممكنة، وبيان مدى توافقها مع الوصف الذي يقدمه المجني عليه. ومع ذلك، ينبغي الحذر من تحميل التقرير الطبي ما لا يحتمله علمياً. فوجود إصابة لا يحدد بالضرورة الشخص الذي تسبب فيها، كما أن عدم وجود إصابة ظاهرة لا ينفي بالضرورة وقوع اعتداء، خاصة إذا كانت طبيعة الفعل لا تترك أثراً بدنياً أو إذا أُجري الفحص بعد مرور وقت على الواقعة [10].

ثالثاً: الأدلة الرقمية والاتصالات الإلكترونية
أصبحت الأدلة الرقمية من العناصر المهمة في التحري عن جرائم العنف الأسري، إذ قد تتضمن الهواتف والحسابات الإلكترونية رسائل تهديد، أو تسجيلات صوتية، أو صوراً، أو مراسلات تدل على طبيعة العلاقة بين الأطراف أو على ظروف الواقعة. ويقتضي التعامل الفني السليم تحديد البيانات ذات الصلة، وتوثيق مصدرها وظروف الحصول عليها، والمحافظة على سلامتها من التعديل أو الحذف، وتسجيل الإجراءات الفنية التي اتخذت بشأنها. كما ينبغي التمييز بين محتوى الرسالة الرقمية وبين صحة نسبتها إلى شخص معين، إذ لا يكفي ظهور اسم أو صورة حساب لإثبات أن صاحب الحساب هو الذي أنشأ الرسالة أو أرسلها [11].

المطلب الرابع: ضوابط التحري في جرائم العنف الأسري والرقابة على مشروعية إجراءاته

أولاً: مبدأ المشروعية وحدود سلطة مأمور الضبط القضائي
تخضع إجراءات التحري في جرائم العنف الأسري للقواعد العامة التي تحكم أعمال الضبط القضائي، ولا تنشأ لمأمور الضبط القضائي سلطات استثنائية لمجرد أن الواقعة حدثت داخل الأسرة أو أن المجني عليه يحتاج إلى الحماية. ويقتضي مبدأ المشروعية أن يستند كل إجراء إلى نص قانوني يجيزه، وأن يصدر عن الجهة المختصة، وأن تتوافر شروطه الموضوعية والإجرائية، وأن يقتصر على القدر اللازم لتحقيق الغرض المشروع منه [12].

ثانياً: التناسب بين الإجراء التحقيقي والغاية منه
يقتضي التناسب أن يكون الإجراء مناسباً لتحقيق غرض مشروع، وألا يتجاوز ما تقتضيه الضرورة في ضوء طبيعة الواقعة وخطورتها، مع مراعاة الوسائل الأقل مساساً بالحقوق متى كانت كافية قانوناً لتحقيق الغرض. فعند طلب بيانات رقمية، ينبغي تحديد نطاق البيانات ذات الصلة بدلاً من التوسع غير المبرر في الاطلاع على كامل الحياة الخاصة للشخص. وعند اتخاذ إجراء يتعلق بمسكن مشترك، يجب مراعاة حدود السلطة القانونية وحقوق الأشخاص الآخرين الذين لا صلة لهم بالواقعة.

ثالثاً: الرقابة القضائية على إجراءات التحري
تكتسب الرقابة القضائية أهمية خاصة في جرائم العنف الأسري بسبب احتمال تداخل الحاجة العاجلة إلى الحماية مع إجراءات تمس حقوقاً أساسية. وتتخذ الرقابة صوراً متعددة، من بينها الإشراف على أعمال الضبط القضائي، ومراجعة مشروعية أوامر القبض والتفتيش، والتحقق من شروط تمديد الاحتجاز أو الحبس، وفحص الدفوع المتعلقة ببطلان الإجراءات، وتقدير مدى جواز الاستناد إلى الأدلة الناتجة عنها [13]. كما أن وصف إجراء بأنه غير مشروع لا يؤدي بالضرورة إلى نتيجة واحدة في جميع الأنظمة القانونية؛ إذ يتحدد أثر المخالفة وفقاً للنصوص المطبقة، وطبيعة القاعدة المنتهكة، وجسامة المخالفة، وشروط البطلان، ومدى اتصال الدليل بالإجراء المعيب.

خلاصة المبحث

يتضح مما تقدم أن التحري في جرائم العنف الأسري يمثل مجالاً تتداخل فيه الاعتبارات القانونية والأمنية والفنية والإنسانية. فخصوصية البيئة الأسرية، وصعوبة الحصول على الشهادة المباشرة، واحتمال تكرار الاعتداء، والتردد في الإبلاغ، والحساسية المرتبطة بالبيانات الشخصية، كلها عوامل تستلزم مهارات مهنية تتجاوز مجرد تلقي البلاغ وتحرير المحضر. وقد تبين أن فعالية التحري تقوم على حسن استقبال البلاغ، وتقدير الخطر، وإجراء المقابلات بصورة محايدة، وجمع الأدلة الطبية والمادية والرقمية، والتحقق من موثوقيتها، وبناء التسلسل الزمني للواقعة، والمحافظة على سلسلة حيازة الأدلة، مع الالتزام بحدود الاختصاص القانوني. كما أن حماية ضحايا العنف الأسري لا تتعارض مع قرينة البراءة أو حقوق الدفاع، بل تقتضي منظومة إجرائية تجمع بين التدخل المناسب عند وجود خطر، والتحقق الموضوعي من الوقائع، وصون الحقوق والحريات لجميع الأطراف.

قائمة المراجع المستخدمة في هذا المطلب

١. **مستند بعنوان "تتطلب مهارات التحري في جرائم العنف الأسري أسلوباً..."**، "تمهيد".
٢. **مستند بعنوان "كيفية التحقيق في قضايا العنف الأسري"**، "المطلب الأول: خصوصية جرائم العنف الأسري".
٣. **المرجع السابق**، "المطلب الأول: صعوبات اكتشاف الجريمة".
٤. **المرجع السابق**، "المطلب الأول: التمييز بين النزاع الأسري والفعل المجرّم".
٥. **المرجع السابق**، "المطلب الثاني: مهارة الاستقبال الأولي".
٦. **المرجع السابق**، "المطلب الثاني: مهارة إجراء المقابلة الأولية".
٧. **المرجع السابق**، "المطلب الثاني: مهارة التعامل مع التردد".
٨. **المرجع السابق**، "المطلب الثاني: حماية خصوصية الضحايا".
٩. **المرجع السابق**، "المطلب الثالث: جمع الأدلة المادية"؛ و**الدستور اليمني** "المادة ٥٢"، و**الدستور المصري** "المادة ٥٨".
١٠. **المرجع السابق**، "المطلب الثالث: الأدلة الطبية".
١١. **المرجع السابق**، "المطلب الثالث: الأدلة الرقمية".
١٢. **المرجع السابق**، "المطلب الرابع: مبدأ المشروعية".
١٣. **المرجع السابق**، "المطلب الرابع: الرقابة القضائية".

المبحث الثاني: دور التحريات في كشف جرائم الاتجار بالبشر

تؤدي التحريات الجنائية دوراً أساسياً في كشف جرائم الاتجار بالبشر، نظراً إلى طبيعتها المركبة التي قد تتداخل فيها أفعال التجنيد والنقل والإيواء والاستغلال، فضلاً عن احتمال ارتكابها بواسطة شبكات إجرامية تتوزع أدوارها بين عدة أشخاص أو تمتد أنشطتها عبر الحدود. ولا تقتصر أهمية التحريات على اكتشاف الجريمة وتحديد مرتكبيها، بل تشمل التعرف على الضحايا، وجمع المعلومات التي تقود إلى الأدلة، وكشف أنماط الاستغلال، وتتبع العائدات الإجرامية، مع مراعاة الضمانات القانونية المقررة للأشخاص المعنيين.

وتقتضي دراسة هذا الدور الجمع بين الإطار القانوني للتحريات ومتطلبات العمل الجنائي، مع الاستفادة من المقارنة بين اليمن ومصر وفرنسا، والاسترشاد بالمعايير الدولية ذات الصلة بمكافحة الاتجار بالبشر وحماية ضحاياه.

المطلب الأول: الإطار المفاهيمي والقانوني للتحريات في جرائم الاتجار بالبشر

أولاً: مفهوم التحريات وخصوصيتها في جرائم الاتجار بالبشر

يقصد بالتحريات الجنائية، في نطاق هذا المبحث، الأعمال الاستدلالية التي تباشرها الجهات المختصة للكشف عن الجرائم وجمع المعلومات المتعلقة بوقائعها ومرتكبيها وظروفها، تمهيداً لاتخاذ الإجراءات القانونية المناسبة. ويجب التمييز بينها وبين التحقيق الابتدائي الذي يخضع لقواعد الاختصاص والإجراءات المقررة في التشريع المعني؛ فلا تمنح صفة التحري الجهة القائمة به سلطة اتخاذ إجراءات تمس الحقوق والحريات إلا في الحدود التي يجيزها القانون.

وتتميز التحريات في جرائم الاتجار بالبشر بضرورة الكشف عن الصلة بين الأفعال المادية المرتكبة والغرض الاستغلالي الذي يميز الجريمة، فضلاً عن تحديد دور كل شخص في سلسلة الاتجار. فقد يقتصر دور أحد الجناة على استدراج الضحية، بينما يتولى آخر نقلها أو إيواءها، ويباشر شخص ثالث استغلالها أو إدارة العائدات الناتجة عن ذلك. ومن ثم، فإن الاقتصار على الفعل الظاهر أو الشخص الذي يتعامل مباشرة مع الضحية قد يؤدي إلى إغفال بقية عناصر الشبكة الإجرامية.

ثانياً: الأساس القانوني المقارن للتحريات

١. اليمن

يشكل القانون رقم "١" لسنة ٢٠١٨ بشأن مكافحة جرائم الاتجار بالبشر الإطار التشريعي الخاص بهذه الجرائم "١". ويتناول القانون تعريفات الجريمة وأحكام التجريم والعقاب ومسؤولية الناقلين والأشخاص الاعتباريين والاختصاص القضائي والتعاون الدولي وحماية الضحايا "١". غير أن تحديد سلطات التحري وإجراءاتها وضماناتها يقتضي الرجوع كذلك إلى التشريعات الإجرائية اليمنية

ذات الصلة، وهي غير متاحة بالكامل في نطاق هذه الدراسة، مما يستوجب التحفظ في استنتاج صلاحيات إجرائية تفصيلية من مجرد وجود قانون خاص بالتجريم.

ومن النصوص المتاحة، المادة "٢٥" من القانون، التي توسع الاختصاص القضائي اليمني ليشمل الجرائم المرتكبة خارج الحدود في حالات منها: وجود ضحايا يحملون الجنسية اليمنية، أو تمويل الجريمة داخل اليمن، أو ارتكابها بواسطة جماعة إجرامية منظمة تمارس نشاطها في أكثر من دولة "١". وهذا النص، وإن كان ذا طابع موضوعي، إلا أنه يستلزم بالضرورة وجود آليات للتعاون الأمني الدولي لجمع المعلومات عن هذه الجرائم.

٢. مصر

يمثل القانون رقم "٦٤" لسنة ٢٠١٠ بشأن مكافحة الاتجار بالبشر الإطار التشريعي الخاص "٢". وقد حددت المادة "٢" منه صور التعامل في الأشخاص "البيع، العرض، الشراء، النقل، الإيواء، الاستقبال، التسليم" والوسائل المرتبطة بالجريمة "القوة، التهديد، الاختطاف، الاحتيال، استغلال السلطة، استغلال حالة الضعف أو الحاجة، الوعد بمبالغ مالية"، والغرض الاستغلالي "الدعارة، الاستغلال الجنسي، السخرة، الاسترقاق، التسول، استئصال الأعضاء" "٢". وتنص المادة "٣" على أن رضاء الضحية لا يعتد به إذا استُخدمت إحدى الوسائل، ولا يشترط لتحقق الاتجار بالطفل أو عديم الأهلية استخدام أي وسيلة "٢". هذا التحديد الدقيق للقصد الخاص "الاستغلال" يوجه التحري نحو البحث عن قرائن النية، وليس فقط الأفعال المادية.

٣. فرنسا

تنظم المواد ٢٢٥-٤-١ وما يليها من قانون العقوبات الفرنسي جريمة الاتجار بالبشر. وتنص المادة ٢٢٥-٤-١ على أن الاتجار هو "تجنيد شخص أو نقله أو تحويله أو إيواؤه أو استقباله لغرض الاستغلال"، في إحدى الحالات الآتية: استخدام التهديد أو الإكراه أو العنف أو التلاعب؛ أو من قبل أصل أو من له سلطة؛ أو استغلال حالة ضعف "سن، مرض، عجز، حمل"؛ أو مقابل أجر أو ميزة. ويشمل الاستغلال: البغاء، الاعتداء الجنسي، الاسترقاق، العمل القسري، استئصال الأعضاء، استغلال التسول، ظروف عمل أو سكن مخالفة للكرامة "٣". وتشدد المادة ٢٢٥-٤-٢ العقوبة إلى عشر سنوات حبساً وغرامة ١٥ مليون يورو في حالات منها: ارتكاب الجريمة ضد عدة أشخاص، أو ضد شخص خارج الأراضي الفرنسية أو عند وصوله، أو باستخدام شبكة اتصال إلكترونية للتواصل مع الضحايا، أو إذا كان الجاني من المكلفين بمكافحة الاتجار "٤". هذه الظروف المشددة تُشكل مؤشرات تحرٍّ واضحة توجه المحقق إلى عناصر محددة قابلة للإثبات.

ويتضح من المقارنة أن التشريعات الخاصة توفر الأساس الموضوعي لتحديد عناصر الجريمة، بينما يتحدد نطاق سلطات التحري وشروط استخدام الوسائل

القسرية وفق القواعد الإجرائية المعمول بها في كل دولة. ولذلك لا يجوز افتراض تماثل اختصاصات أجهزة الضبط القضائي أو سلطات النيابة العامة أو قضاة التحقيق بين الأنظمة الثلاثة.

المطلب الثاني: دور التحريات في الكشف المبكر عن جرائم الاتجار بالبشر وتحديد الضحايا

أولاً: الكشف المبكر ومؤشرات الاشتباه

يقوم الكشف المبكر على رصد المؤشرات التي تدل على احتمال وقوع جريمة اتجار بالبشر قبل أن تتقدم الضحية بشكوى، متى توافرت معلومات تبرر التحري في حدود القانون. وتبرز أهميته في الحالات التي يخشى فيها الضحايا الإبلاغ بسبب التهديد أو التبعية الاقتصادية أو الخوف من الترحيل أو الانتقام.

وقد أوضح مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة أهمية التحقيقات الاستباقية القائمة على جمع المعلومات وتحليلها، بدلاً من الاقتصار على التحقيقات التي تبدأ بشكوى الضحية "٧". وتتيح هذه المقاربة بناء أدلة مستقلة عن أقوال الضحية، مع مراعاة ضرورة التدخل السريع عندما تكون سلامتها أو سلامة ضحايا آخرين معرضة للخطر.

وتختلف مؤشرات الاشتباه بحسب صورة الاستغلال؛ فقد تتمثل في مصادرة الوثائق الشخصية، أو تقييد حرية الحركة، أو فرض العمل تحت التهديد، أو وجود تناقضات جوهرية بين شروط العمل المعلنة والواقع، أو ممارسة السيطرة على الأجور والاتصالات. غير أن أياً من هذه المؤشرات لا يكفي منفرداً لإثبات الجريمة، وإنما يستلزم التحقق من ظروفه وارتباطه ببقية الوقائع.

ثانياً: تحديد الضحايا والإحالة إلى جهات الحماية

لا يكتمل الكشف المبكر بمجرد الاشتباه في وقوع الجريمة، بل يتطلب التحقق من احتمال كون الأشخاص المعنيين ضحايا للاتجار بالبشر، وتحديد احتياجاتهم الأمنية والإنسانية، وإحالتهم إلى الجهات المختصة بالحماية عند الاقتضاء.

وتنبع أهمية هذه المرحلة من أن الضحية قد تظهر في البداية بوصفها مهاجراً مخالفاً أو عاملاً غير نظامي أو شخصاً شارك في بعض الأفعال المرتبطة بالجريمة تحت الإكراه. ومن ثم، فإن التعامل معها باعتبارها مشتبهاً فيها دون فحص مؤشرات الاستغلال قد يؤدي إلى إغفال الجريمة وتعريضها لمزيد من الضرر.

ويؤكد تقرير وزارة الخارجية الأمريكية لعام ٢٠٢٥، في شأن اليمن، على خطورة هذه المشكلة، مشيراً إلى أن "الافتقار إلى الفحص الكافي بين الفئات الضعيفة... أدى إلى عدم اتخاذ الحكومة تدابير فعالة لمنع المعاقبة غير الملائمة للضحايا المحتملين" "٨". كما أشار التقرير إلى "حالات قامت فيها السلطات

باعتقال وترحيل مهاجرين ضعفاء دون فحص مؤشرات الاتجار" "٨". وهذا يؤكد أن غياب آليات تحديد الضحايا لا يضعف فعالية التحري فحسب، بل قد ينتج عنه ضرر مباشر للضحايا.

وتوصي ورشة العمل الوطنية اليمنية "يوليو ٢٠٢٥" بضرورة "تدريب القضاة وضباط الشرطة والعاملين بالمنافذ على كشف الجرائم والتعامل مع الضحايا"، وإنشاء "دور رعاية متخصصة لضحايا الاتجار" "١٠". وهذا يعكس إدراكاً رسمياً للفجوة القائمة في هذا المجال.

المطلب الثالث: دور التحريات في جمع المعلومات والأدلة المادية والرقمية المتعلقة بجرائم الاتجار بالبشر

أولاً: جمع المعلومات وتقييم قيمتها الاستدلالية

تبدأ التحريات بجمع المعلومات عن الواقعة والأشخاص المرتبطين بها والأماكن المستخدمة في الاستغلال والوسائل التي اعتمد عليها الجناة. وقد تشمل مصادرها أقوال الضحايا والشهود، والمستندات، وبيانات السفر والعمل، والسجلات المالية، والمعلومات المتاحة علناً.

ويجب التمييز بين المعلومة الأولية والدليل الذي يمكن تقديمه إلى القضاء. فالمعلومة قد تساعد على تحديد اتجاه التحري أو بناء فرضية بشأن الواقعة، لكنها لا تصبح دليلاً موثوقاً لمجرد ورودها في محضر التحريات؛ بل يتعين التحقق من مصدرها ودقتها وطريقة الحصول عليها، واستكمال الإجراءات اللازمة لإثبات الوقائع التي تتضمنها.

ثانياً: الأدلة الرقمية وسلامة حفظها

أصبحت الوسائل الرقمية من المصادر المهمة في التحري عن جرائم الاتجار بالبشر، إذ قد تتضمن الرسائل الإلكترونية وإعلانات التوظيف وسجلات الاتصالات والتحويلات المالية والمحتويات المنشورة على المنصات الرقمية معلومات تساعد على إثبات الاستدراج أو التنسيق بين الجناة أو إدارة الاستغلال. ويُعطي القانون الفرنسي، بتشديده العقوبة عند "استخدام شبكة اتصال إلكترونية للتواصل مع الضحايا" "المادة ٢٢٥-٤-٢"، إشارة واضحة للمحقق بضرورة البحث عن هذه الأدلة وتوثيقها "٤".

ويقتضي التعامل مع هذه الأدلة توثيق مصدرها ووقت الحصول عليها وطريقة استخراجها، والمحافظة على أصل البيانات متى أمكن، وتسجيل عمليات الفحص والنقل والحفظ بما يسمح بالتحقق من سلامتها وعدم العبث بها. كما يجب التمييز بين المحتوى المتاح للجمهور وبين البيانات الخاصة أو الاتصالات التي يستلزم الوصول إليها إذناً أو إجراءً قانونياً محدداً.

ولا يكفي أن تكون البيانات ذات صلة بالجريمة حتى تكون طريقة الحصول عليها مشروعة؛ فالمشروعية والموثوقية مسألتان مترابطتان، لكنهما ليستا مترادفتين. وقد تكون المعلومة صحيحة من الناحية الفنية، مع بقاء مشروعية جمعها أو حجيتها محل فحص وفق القانون المختص.

المطلب الرابع: دور التحريات في تحديد الجناة وكشف الشبكات الإجرامية المنظمة

أولاً: تحديد الأدوار والمسؤوليات داخل الشبكة

قد تتوزع جريمة الاتجار بالبشر بين عدة أشخاص يتولون أدواراً متكاملة، تشمل الاستدراج والتجنيد والنقل والإيواء وتوفير وسائل الاستغلال وإدارة العائدات. ولذلك، يجب أن تتجه التحريات إلى تحديد طبيعة مساهمة كل شخص، ومدى علمه بالوقائع، وصلته ببقية المشاركين، بدلاً من الاكتفاء بضبط الشخص الذي يتعامل مباشرة مع الضحية.

ويُعرّف القانون اليمني الجماعة الإجرامية المنظمة بأنها "جماعة ذات بنية محددة مؤلفة من ثلاثة أشخاص أو أكثر موجودة بصفة مستمرة أو لمدة من الزمن بهدف ارتكاب جريمة محددة أو أكثر من جرائم الاتجار بالبشر" "١١". وهذا التعريف يوجه التحري نحو إثبات عنصري الاستمرارية والبنية، وليس فقط ارتكاب الفعل المادي.

ويستلزم ذلك جمع المعلومات عن الاتصالات والعلاقات المالية والتنقلات والوثائق والعقود وغيرها من القرائن التي يمكن أن تكشف عن الترابط بين الأفعال. ومع ذلك، لا يكفي مجرد الاتصال بأحد المشتبه فيهم أو التعامل معه لإثبات المشاركة الجنائية؛ بل يجب إثبات عناصر المسؤولية وفق القواعد القانونية المعمول بها.

ثانياً: التحقيقات الاستباقية والوسائل الخاصة

تتيح التحقيقات الاستباقية توسيع نطاق التحري من الواقعة الفردية إلى النشاط الإجرامي المنظم، وذلك من خلال تحليل المعلومات المتاحة ومقارنتها وربط الوقائع التي تبدو منفصلة. وقد تتطلب بعض القضايا وسائل تحرٍّ خاصة، كالمراقبة التقنية أو العمل السري أو التسليم المراقب، بحسب طبيعة القضية والنظام القانوني المختص.

غير أن استخدام هذه الوسائل لا يستند إلى فائدتها الأمنية وحدها؛ بل يتطلب التحقق من وجود أساس قانوني يجيزها، وتحديد الجهة المختصة بإصدار الإذن، ومراعاة الضرورة والتناسب والقيود الزمنية والموضوعية المقررة. ولا يجوز افتراض أن جميع هذه الوسائل متاحة بالشروط نفسها في اليمن ومصر وفرنسا. ففي فرنسا، على سبيل المثال، يخضع القبض والاحتجاز لرقابة "قاضي الحريات والاحتجاز "Juge des libertés et de la détention" "، وهو قاضٍ مختص

باتخاذ قرارات بشأن الحبس الاحتياطي والرقابة القضائية "٥". وهذا يختلف عن النظام اليمني أو المصري حيث قد تتوزع الاختصاصات بشكل مختلف.

المطلب الخامس: دور التحريات في كشف أنماط الاستغلال وتتبع عائدات جرائم الاتجار بالبشر

أولاً: تحديد صورة الاستغلال

يعد تحديد الغرض الاستغلالي عنصراً جوهرياً في التحري عن الاتجار بالبشر؛ لأن الأفعال المرتبطة بالتجنيد أو النقل أو الإيواء لا تكفي وحدها لتحديد التكييف القانوني للجريمة في جميع الحالات.

وتشمل صور الاستغلال، بحسب التشريع المنطبق، الاستغلال الجنسي والعمل أو الخدمات القسرية والاسترقاق والتسول القسري واستئصال الأعضاء وغيرها من الصور التي يحددها القانون. وقد أدرج المشرع الفرنسي ضمن المادة ٢٢٥-٤-١ صوراً مفصلة تشمل: البغاء، الاعتداء الجنسي، الاسترقاق، العمل القسري، استئصال الأعضاء، استغلال التسول، وظروف العمل أو الإيواء المخالفة للكرامة "٣". والقانون المصري يضيف "استئصال الأعضاء أو الأنسجة البشرية" "٢".

ويجب أن تتناسب إجراءات التحري مع صورة الاستغلال المحتملة؛ فالكشف عن العمل القسري يقتضي فحص ظروف العمل والأجور والقيود المفروضة على العامل، بينما قد يتطلب إثبات الاستغلال الجنسي جمع أدلة مختلفة تتصل بالاستدراج أو الإكراه أو السيطرة على الضحية. ولا يجوز تعميم متطلبات إثبات صورة معينة على جميع صور الاتجار.

ثانياً: تتبع العائدات الإجرامية

لا ينبغي أن يقتصر التحري على الأفعال المرتكبة ضد الضحايا، بل يتعين أن يمتد، متى سمح القانون، إلى العائدات المتحصلة من الجريمة والوسائل المالية المستخدمة في إدارتها. وقد تكشف التحويلات والسجلات المالية والمعاملات التجارية عن الروابط بين المشاركين، أو عن استفادة أشخاص لم يظهر دورهم في الأفعال المادية بصورة مباشرة.

ويشير مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة إلى أهمية التحقيقات المالية الموازية وتحديد العائدات الإجرامية ومصادرتها وفق القانون "٧". غير أن تتبع الأموال يستلزم مراعاة القواعد المتعلقة بسرية البيانات المالية، والاختصاص، والأذونات اللازمة، وضمانات الأشخاص الذين تشملهم الإجراءات.

وتكمن القيمة العملية لهذا المسار في أنه قد يساعد على كشف المستفيدين من النشاط الإجرامي، ويعزز إمكانات استرداد العائدات أو مصادرتها متى توافرت شروط ذلك. أما مدى توافر السلطات والإجراءات اللازمة لهذه الغاية في كل من

اليمن ومصر وفرنسا، فيجب تحديده بالرجوع إلى النصوص الوطنية النافذة، لا بمجرد الاستنتاج من أحكام تجريم الاتجار بالبشر.

المطلب السادس: دور التحريات في حماية ضحايا الاتجار بالبشر والشهود وضمان سلامتهم

أولاً: الحماية بوصفها شرطاً لفعالية التحري

تواجه ضحايا الاتجار بالبشر مخاطر متعددة، منها التهديد والابتزاز والانتقام والخوف من فقدان مصدر الرزق أو التعرض لإجراءات قانونية بسبب ظروف مرتبطة بالاستغلال. وقد تدفع هذه المخاطر الضحية إلى الامتناع عن الإبلاغ أو التراجع عن أقوالها أو تجنب التعاون مع السلطات.

لذلك، لا ينبغي التعامل مع الحماية باعتبارها إجراءً منفصلاً عن التحري؛ إذ إن تقييم مخاطر الانتقام وتوفير الحماية المناسبة قد يكونان ضروريين لتمكين الضحية من تقديم معلومات دقيقة دون تعرضها لضغط غير مشروع. ويشمل ذلك مراعاة الخصوصية، والحد من تداول البيانات الشخصية، وتجنب المواجهات غير الضرورية مع المشتبه فيهم، وتنسيق الإحالة إلى الجهات المختصة.

ويُظهر تقرير وزارة الخارجية الأمريكية "٢٠٢٥" في شأن اليمن أن الحكومة "لم تكن قادرة على تشجيع الضحايا على المساعدة في التحقيقات أو الملاحقات القضائية"، وأنه "لم توجد ملاجئ مخصصة للاتجار بالبشر" "٨". وهذا يعني أن التحريات في اليمن تُجرى في بيئة تفتقر إلى آليات الحماية الأساسية، مما يهدد فعاليتها ومشروعيتها معاً.

ثانياً: الضمانات الإجرائية أثناء جمع الإفادات

يجب أن تتم مقابلة الضحية بطريقة تراعي سنها وحالتها النفسية واللغوية وظروف تعرضها للاستغلال، مع الاستعانة بالمترجم أو المختص عند الحاجة. كما ينبغي تجنب تكرار المقابلات دون ضرورة، وتوثيق الإفادات بدقة، والتمييز بين التناقضات الجوهرية والتباينات التي قد ترجع إلى الخوف أو الصدمة أو صعوبة التذكر.

ولا تعني حماية الضحية إعفاء أقوالها من التقييم أو منع اختبار مصداقيتها وفق الإجراءات القانونية، وإنما تعني إجراء هذا التقييم بطريقة تحترم كرامتها وحقوقها وتقلل مخاطر إعادة إيذائها. وتوصي ورشة العمل اليمنية "٢٠٢٥" بإنشاء "خط ساخن للإبلاغ السري عن الحالات مع ضمان السرية" "١٠"، وهو إجراء يمكن أن يشجع الضحايا على الإبلاغ دون التعرض لمخاطر مباشرة.

المطلب السابع: دور التحريات في كشف جرائم الاتجار بالبشر عبر الحدود والتعاون الأمني والقضائي الدولي

أولاً: خصوصية التحريات العابرة للحدود

قد تتوزع مراحل الاتجار بالبشر بين أكثر من دولة، بحيث يقع الاستدراج في دولة، والنقل عبر دولة ثانية، والاستغلال في دولة ثالثة. ويؤدي هذا التوزع إلى صعوبات تتعلق بتحديد الاختصاص وجمع الأدلة الموجودة خارج الإقليم والوصول إلى الأشخاص أو الأموال المرتبطة بالجريمة.

وتقتضي مواجهة هذه الصعوبات تبادل المعلومات بين الجهات المختصة، والتحقق من سجلات السفر والهوية والمعاملات ذات الصلة، وتنسيق الإجراءات التي تتطلب تعاوناً دولياً. وقد تستلزم القضية طلب المساعدة القانونية المتبادلة أو اتخاذ إجراءات أخرى وفق الاتفاقيات والتشريعات المعمول بها.

ثانياً: التعاون الأمني والقضائي

يسهم التعاون الدولي في استكمال الأدلة التي لا تستطيع السلطات الوطنية جمعها منفردة، وفي تحديد الأشخاص الذين تتوزع أدوارهم بين دول مختلفة. وتؤكد اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والبروتوكول المكمل لها بشأن منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص أهمية التعاون في مكافحة هذه الجرائم، مع مراعاة الالتزامات القانونية المترتبة على كل دولة بحسب وضعها من الاتفاقيات "٦".

وقد وسّع القانون اليمني اختصاصه القضائي ليشمل الجرائم المرتكبة خارج الحدود في حالات محددة "المادة ٢٥" "١"، مما يستلزم بالضرورة وجود آليات عملية للتعاون الدولي. غير أن تقرير وزارة الخارجية الأمريكية "٢٠٢٥" يشير إلى أن اليمن "لم تصادق" على بروتوكول الاتجار بالأشخاص "٨"، وأن توصيات ورشة العمل اليمنية "٢٠٢٥" دعت إلى "مصادقة اليمن على البروتوكولات الدولية المعنية" "١٠". وهذا يؤكد الفجوة بين النص القانوني الذي يفترض التعاون، والواقع المؤسسي الذي يفتقر إلى الأدوات الدولية اللازمة لتفعيله.

ويجب التمييز بين تبادل المعلومات لأغراض الاستدلال وبين الحصول على أدلة رسمية يراد استخدامها أمام القضاء؛ إذ قد يتطلب النوع الثاني اتباع إجراءات محددة لضمان أصالة المستندات وسلامة نقلها وقابليتها للاستخدام وفق القانون المختص.

المطلب الثامن: دور التحريات في إثبات جرائم الاتجار بالبشر وحجية نتائجها أمام القضاء

أولاً: التمييز بين نتائج التحري وأدلة الإثبات

تؤدي التحريات وظيفة استدلالية تتمثل في كشف الوقائع وتحديد الأشخاص وجمع المعلومات التي تساعد على توجيه الإجراءات اللاحقة. غير أن قيمتها أمام

القضاء تتوقف على طبيعة المعلومات الواردة فيها، ومصدرها، ومدى إمكان التحقق منها، والقواعد التي تحكم حجية محاضر الضبط والاستدلال في النظام القانوني المعني.

فالمعلومة التي ينقلها القائم بالتحري عن مصدر مجهول لا تتمتع بالضرورة بالقيمة نفسها التي تتمتع بها واقعة عاينها بنفسه أو مستند ثبتت صحته وفق الإجراءات القانونية. كما أن إثبات وجود علاقة بين شخص والضحية لا يكفي وحده لإثبات مساهمته في الاتجار بالبشر، ما لم تدعمه أدلة تثبت عناصر الجريمة والمسؤولية الجنائية.

ثانياً: مشروعية الحصول على الأدلة وموثوقيتها

يتطلب الاستناد إلى نتائج التحريات التحقق من مشروعية الإجراءات التي أُجريت، وسلامة توثيق المعلومات والأدلة، وإمكان مناقشتها أمام جهة الفصل. وتختلف الآثار المترتبة على مخالفة القواعد الإجرائية باختلاف طبيعة القاعدة والتشريع والاجتهاد القضائي المعمول به؛ لذلك لا يجوز افتراض أن كل مخالفة تؤدي تلقائياً إلى بطلان الدليل أو استبعاده.

وتزداد أهمية هذه الضوابط عند التعامل مع الأدلة الرقمية أو الإفادات التي جُمعت في ظروف تنطوي على ضغط أو تهديد. كما يجب التمييز بين صحة المعلومة من الناحية الواقعية، ومشروعية الحصول عليها، وحجيتها في الإثبات؛ فلكل مسألة معاييرها القانونية والفنية.

وبناء عليه، يتطلب إعداد ملف إثبات متماسك الانتقال من المعلومات الأولية إلى أدلة يمكن التحقق منها، مع توثيق مصادرها، وحفظها بطريقة سليمة، ومراعاة حقوق الدفاع والضمانات المقررة للأشخاص المعنيين.

المطلب التاسع: الرقابة القضائية على إجراءات التحري في جرائم الاتجار بالبشر وضمانات مشروعيتها

أولاً: الأساس القانوني للرقابة

تستهدف الرقابة على إجراءات التحري ضمان التزام الجهات المختصة بحدود اختصاصها، وعدم المساس بالحقوق والحريات إلا وفق الأساس القانوني والشروط المقررة. وتزداد أهمية هذه الرقابة عندما تتطلب التحريات تدابير تمس الخصوصية أو سرية الاتصالات أو حرمة المساكن أو الحرية الشخصية.

ويقتضي تحديد نطاق الرقابة في اليمن ومصر وفرنسا الرجوع إلى التشريعات الإجرائية والدستورية ذات الصلة، وتحديد الجهة المخولة بإصدار الإذن أو مراجعة الإجراء، والضمانات التي تحكم تنفيذه وطرق الطعن فيه. ولا يصح إسناد اختصاص محدد إلى النيابة العامة أو قاضي التحقيق أو غيرهما دون التحقق من النص المنظم له في الدولة المعنية.

ففي فرنسا، على سبيل المثال، يختص "قاضي الحريات والاحتجاز" Juge des libertés et de la détention" باتخاذ قرارات بشأن الحبس الاحتياطي والرقابة القضائية، وهو قاضٍ مستقل عن سلطة التحقيق "٥". وهذا النموذج المؤسسي يعكس مستوى متقدماً من الرقابة القضائية على الإجراءات المقيدة للحرية. أما في اليمن ومصر، فلم تتوفر في نطاق هذه الدراسة النصوص الإجرائية الكاملة التي تحدد بدقة نطاق الرقابة القضائية على إجراءات التحري في جرائم الاتجار، مما يستوجب التحفظ في المقارنة.

ثانياً: المشروعية والتناسب وآثار المخالفة

تتطلب مشروعية الإجراء تحديد غرضه والأساس القانوني الذي يجيزه، ومدى ضرورته وتناسبه مع خطورة الجريمة والهدف المراد تحقيقه. كما ينبغي توثيق أسباب اتخاذه ونطاقه ومدته، متى كان القانون يوجب ذلك، بما يسمح بمراجعته والتحقق من عدم تجاوزه الحدود المقررة.

ولا تقتصر الرقابة على اكتشاف المخالفات بعد وقوعها؛ فقد يشترط القانون إذناً سابقاً لبعض الإجراءات، بينما تخضع إجراءات أخرى لرقابة لاحقة أو لآليات للطعن والتظلم. ويختلف ذلك بحسب طبيعة الإجراء والنظام القانوني المعني.

ومن ثم، فإن فعالية التحريات لا تقاس بقدرتها على جمع أكبر قدر من المعلومات فحسب، بل بقدرتها على الوصول إلى معلومات موثوقة من خلال إجراءات مشروعة وقابلة للمراجعة القضائية. ويجب تحديد الجزاء المترتب على مخالفة كل قاعدة بالرجوع إلى التشريع والاجتهاد القضائي المختصين، دون تعميم حكم واحد على الأنظمة الثلاثة.

المطلب العاشر: المعوقات التي تواجه التحريات في كشف جرائم الاتجار بالبشر وسبل معالجتها في ضوء المقارنة بين اليمن ومصر وفرنسا

أولاً: أبرز المعوقات

تواجه التحريات في جرائم الاتجار بالبشر صعوبات متداخلة، من أهمها خوف الضحايا من الإبلاغ، وصعوبة الوصول إلى الشهود، وتوزع الأدلة بين عدة أماكن أو دول، وتعدد الأدوار داخل الشبكات الإجرامية، واحتمال استخدام وسائل اتصال ومعاملات مالية يصعب ربطها بالجناة دون تحليل متخصص.

وفي اليمن، تكشف المصادر المتاحة عن معوقات بنيوية ومؤسسية محددة:

غياب اللائحة التنفيذية: منذ صدور قانون ٢٠١٨، لم تصدر اللائحة التنفيذية. وقد دعت ورشة العمل الوطنية "يوليو ٢٠٢٥" إلى "الإسراع في إصدار اللائحة التنفيذية لقانون مكافحة الاتجار بالبشر" "١٠". ويؤكد اجتماع لجنة إعداد اللائحة "ديسمبر ٢٠٢٣" أن اللائحة لا تزال قيد الإعداد "٩".

ضعف آليات تحديد الضحايا وحمايتهم: يشير تقرير الخارجية الأمريكية "٢٠٢٥" إلى "نقص في التدريب على التحديد والإحالة"، و"عدم وجود مسارات إحالة آمنة ومنهجية"، و"اعتقال وترحيل مهاجرين ضعفاء دون فحص مؤشرات الاتجار" "٨".

عدم تفعيل اللجنة الوطنية: يشير التقرير ذاته إلى أن "اللجنة الوطنية لم تجتمع خلال الفترة المشمولة بالتقرير"، وأن الحكومة "لم تكن لديها خطة عمل وطنية أو استراتيجية" "٨".

عدم التصديق على بروتوكول الاتجار: توصي ورشة العمل "٢٠٢٥" بـ"مصادقة اليمن على البروتوكولات الدولية المعنية" "١٠".

أما في مصر وفرنسا، فيقتضي التقييم المقارن فحص التشريعات والإجراءات والآليات المؤسسية، إلى جانب التقارير الرسمية والدراسات الموثوقة عن التطبيق العملي. ولا يجوز استنتاج تفوق نظام على آخر لمجرد أن تشريعه أكثر تفصيلاً، ما لم تدعم ذلك معايير وأدلة مناسبة. فالقانون المصري، على الرغم من تفصيله، واجه انتقادات في مرحلة التطبيق بسبب تأخر إصدار لائحته التنفيذية "١٢".

ثانياً: سبل المعالجة والتطوير

يمكن تعزيز فعالية التحريات من خلال مجموعة من التدابير المتكاملة، أهمها:

الإسراع بإصدار اللائحة التنفيذية لقانون ٢٠١٨ في اليمن، لما لها من دور في تحديد الإجراءات التفصيلية للتحري وتحديد الضحايا "٩" "١٠".

تطوير تدريب متخصص للقائمين بالتحري على مؤشرات الاتجار بالبشر، وطرق مقابلة الضحايا، وتقييم المعلومات، وتحديد الأدوار داخل الشبكات الإجرامية "٧" "١٠".

وضع إجراءات واضحة للتعرف على الضحايا وإحالتهم إلى جهات الحماية، مع مراعاة الخصوصية والاحتياجات الفردية ومخاطر الانتقام.

تعزيز القدرات الفنية لجمع الأدلة الرقمية وحفظها وتوثيقها، وتطوير الخبرات اللازمة لفحص البيانات والتحقق من أصالتها.

توسيع استخدام التحقيقات المالية الموازية وفق القانون، بهدف كشف المستفيدين من الجريمة وتتبع العائدات التي يجوز اتخاذ إجراءات قانونية بشأنها "٧".

تعزيز التنسيق بين جهات الضبط والنيابة العامة والجهات المختصة بحماية الضحايا، وتحديد المسؤوليات والإجراءات اللازمة لتبادل المعلومات.

تطوير التعاون الأمني والقضائي الدولي بما يتفق مع الاتفاقيات النافذة والتشريعات الوطنية "٦".

تعزيز الرقابة على الإجراءات التي تمس الحقوق والحريات، وضمان توثيقها وإمكان مراجعتها والطعن فيها وفق القانون.

وتؤكد المقارنة أن وجود تشريع يجرم الاتجار بالبشر لا يكفي وحده لضمان فعالية التحريات؛ إذ تتطلب المكافحة منظومة متكاملة تجمع بين وضوح القواعد، وكفاءة الجهات المختصة، وحماية الضحايا، وسلامة الأدلة، والتعاون الدولي، والرقابة القضائية.

خلاصة المبحث

يتضح مما سبق أن التحريات تمثل حلقة أساسية في كشف جرائم الاتجار بالبشر، إذ تسهم في اكتشاف الوقائع مبكراً، وتحديد الضحايا، وجمع المعلومات والأدلة، وكشف الأدوار داخل الشبكات الإجرامية، وتحديد أنماط الاستغلال وتتبع العائدات، فضلاً عن دعم التعاون الدولي والإجراءات القضائية اللاحقة.

غير أن فعالية التحريات لا تنفصل عن مشروعيتها؛ فجمع المعلومات لا يبرر تجاوز الاختصاص أو المساس غير المشروع بالحقوق والحريات، كما أن المعلومة الاستخبارية لا تكتسب حجية قضائية تلقائياً. وتقتضي المكافحة الفعالة تطوير القدرات الفنية والمهنية، وتوفير آليات موثوقة لحماية الضحايا، وتعزيز التنسيق المؤسسي، مع إخضاع الإجراءات للضمانات والرقابة المقررة قانوناً.

وتكشف المقارنة بين اليمن ومصر وفرنسا أهمية دراسة كل نظام في ضوء نصوصه النافذة وبنيته المؤسسية وتطبيقاته العملية، دون افتراض التماثل بين سلطات الجهات المختصة أو الآثار الإجرائية للمخالفات. ويظل المعيار الأساسي لنجاح التحريات هو قدرتها على كشف الجريمة وتقديم معلومات وأدلة موثوقة، بوسائل مشروعة تحترم حقوق الضحايا والمشتبه فيهم وسائر الأطراف المعنية.

قائمة المراجع

أولاً: التشريعات الوطنية

١. الجمهورية اليمنية، القانون رقم "١" لسنة ٢٠١٨ بشأن مكافحة جرائم الاتجار بالبشر ."بيانات التشريع متاحة في قاعدة NATLEX لمنظمة العمل الدولية".
٢. جمهورية مصر العربية، القانون رقم "٦٤" لسنة ٢٠١٠ بشأن مكافحة الاتجار بالبشر. "النص الكامل للمادتين ٢ و٣ متاح في مصادر قانونية متخصصة".
٣. فرنسا، قانون العقوبات الفرنسي، المادة ٢٢٥-٤-١ "النص الكامل بالفرنسية من Légifrance".
٤. فرنسا، قانون العقوبات الفرنسي، المادة ٢٢٥-٤-٢ "النص الكامل بالفرنسية من Légifrance".
٥. فرنسا، قانون الإجراءات الجزائية الفرنسي، المواد المتعلقة بـ "قاضي الحريات والاحتجاز"."Légifrance"

ثانياً: الاتفاقيات والوثائق الدولية

٦. الأمم المتحدة، اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، وبروتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال، المعتمد في باليرمو في ١٥ نوفمبر ٢٠٠٠.

ثالثاً: الأدلة والدراسات والتقارير الدولية

٧. مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمةUNODC" "، Toolkit to Combat Trafficking in Persons، الطبعة الثالثة، الأمم المتحدة، فيينا، ٢٠١٢ "الدليل متاح على الإنترنت، ويشمل فصولاً عن التحقيقات الاستباقية، وحماية الضحايا، والتحقيقات المالية".
٨. وزارة الخارجية الأمريكية، تقرير الاتجار بالبشر لعام ٢٠٢٥ "بشأن اليمن". "المعلومات مستندة إلى التقرير كما هو متاح عبر شبكة معلومات بلدان المنشأ الأوروبية".

رابعاً: المصادر الرسمية اليمنية

٩. وكالة الأنباء اليمنية "سبأ"، "اجتماع للجنة إعداد اللائحة التنفيذية لقانون مكافحة الإتجار بالبشر"، ١٨ ديسمبر ٢٠٢٣
١٠. وزارة العدل وحقوق الإنسان "اليمن"، "وزارة العدل وحقوق الإنسان تختتم ورشة تعزيز مكافحة الاتجار بالبشر بتوصيات نوعية"، ٢٩ يوليو ٢٠٢٥
١١. وكالة الأنباء اليمنية "سبأ"، "اختتام ورشة في وزارة العدل وحقوق الإنسان لتعزيز جهود مكافحة الاتجار بالبشر"، ٢٩ يوليو ٢٠٢٥
١٢. مركز المعرفة الرقمي، ملخص بحث "جريمة الاتجار بالبشر في القانون اليمني". "يتضمن إشارة إلى تعريف الجماعة المنظمة".

خامساً: دراسات ومصادر قانونية مصرية

١٣. المبادرة المصرية للحقوق الشخصية، "قانون مكافحة الاتّجار بالبشر: خطوة إيجابية تحتاج إلى الحرص في التطبيق"، ٢٤ نوفمبر ٢٠١٠ "يتضمن إشارة إلى تأخر اللائحة التنفيذية".

المبحث الثالث: التحريات وكشف الجرائم الإلكترونية والرقمية

أدى التطور المتسارع في تقنيات المعلومات والاتصالات إلى ظهور أنماط إجرامية تستهدف الأنظمة المعلوماتية والبيانات الرقمية، أو تستخدم الوسائل الإلكترونية في ارتكاب جرائم تقليدية. وقد ترتب على ذلك تحديات جديدة أمام الجهات المختصة بالتحري، بسبب سرعة انتقال البيانات، وإمكان إخفاء الهوية الرقمية، واستخدام وسائل التشفير، وتوزع الأدلة بين أجهزة متعددة أو خوادم موجودة في دول مختلفة.

وأصبحت التحريات في هذا المجال تعتمد على الجمع بين الأساليب التقليدية والوسائل الفنية المتخصصة، بهدف تحديد الواقعة الإجرامية، وتتبع النشاط الرقمي، وتحديد هوية المشتبه فيهم، وجمع الأدلة الإلكترونية والمحافظة على سلامتها، مع مراعاة المشروعية الإجرائية والحقوق الأساسية للأفراد.

وعليه، يتناول هذا المبحث الإطار المفاهيمي والقانوني للتحريات في الجرائم الإلكترونية، ودورها في اكتشافها وجمع أدلتها الرقمية، وتحديد مرتكبيها، والتعاون الدولي في مواجهتها، والضمانات القانونية التي تحكم هذه الإجراءات.

المطلب الأول: الإطار المفاهيمي والقانوني للتحريات في الجرائم الإلكترونية والرقمية

أولاً: مفهوم الجرائم الإلكترونية والرقمية وخصائصها

يقصد بالجرائم الإلكترونية الأفعال غير المشروعة التي تستهدف أنظمة الحاسوب أو البيانات أو الشبكات، أو تُرتكب باستخدام تقنية المعلومات وسيلةً لتنفيذ النشاط الإجرامي. وتشمل، بحسب التشريعات المنطبقة، الدخول غير المشروع إلى الأنظمة، والاعتداء على سلامة البيانات، وتعطيل الخدمات المعلوماتية، والاحتيال الإلكتروني، وسرقة الهوية الرقمية، والابتزاز باستخدام الوسائل الإلكترونية.

وتتميز هذه الجرائم بخصائص تؤثر في طبيعة التحريات، من أهمها أن مسرح الجريمة قد يكون افتراضياً، وأن آثار النشاط الإجرامي قد تُحفظ في سجلات إلكترونية قابلة للتغيير أو الحذف، فضلاً عن إمكان ارتكاب الجريمة من دولة وإحداث آثارها في دولة أخرى. كما قد تُستخدم حسابات وهمية أو شبكات وسيطة لإخفاء هوية الفاعل ومصدر النشاط.

وقد تناولت اتفاقية بودابست بشأن الجريمة الإلكترونية صوراً من الاعتداء على سرية البيانات وأنظمة الحاسوب وسلامتها وتوافرها، إلى جانب الجرائم المرتبطة بالحاسوب وبعض صور الجرائم المتعلقة بالمحتوى، كما نظمت أحكاماً إجرائية تتصل بحفظ البيانات الإلكترونية وجمعها والتعاون الدولي بشأنها ١ .

ثانياً: مفهوم التحريات الإلكترونية

يقصد بالتحريات الإلكترونية مجموعة الإجراءات الاستدلالية والفنية التي تتخذها الجهات المختصة للكشف عن الجرائم المرتكبة بواسطة الأنظمة المعلوماتية أو الواقعة

عليها، وجمع المعلومات المتعلقة بها، وتحديد الأجهزة والحسابات والاتصالات ذات الصلة، تمهيداً لاتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة.

وتختلف التحريات الإلكترونية عن التحريات التقليدية من حيث طبيعة مصادر المعلومات والأدوات المستخدمة؛ إذ قد تعتمد على تحليل سجلات الأنظمة، وبيانات الاتصال، وعناوين بروتوكول الإنترنت، والآثار الرقمية المخزنة في الأجهزة والمنصات الإلكترونية. غير أن استخدام هذه الوسائل لا يعفي الجهات المختصة من الالتزام بقواعد الاختصاص والمشروعية، ولا يمنحها سلطة الوصول إلى البيانات الخاصة إلا وفق الأساس القانوني المقرر.

ثالثاً: الأساس القانوني للتحريات الإلكترونية

تستند مشروعية التحريات الإلكترونية إلى التشريعات الوطنية التي تحدد الجرائم المعلوماتية، وإلى القواعد الإجرائية المنظمة لجمع الأدلة والتفتيش والضبط والحصول على البيانات، فضلاً عن الاتفاقيات الدولية النافذة بحسب وضع كل دولة.

وتوفر اتفاقية بودابست إطاراً قانونياً للتعاون في مواجهة الجريمة الإلكترونية، كما تتناول إجراءات حفظ البيانات المخزنة والحصول على بيانات المرور والتفتيش والضبط في الأنظمة المعلوماتية، وفق الشروط والضمانات الواردة فيها ١ .

أما في اليمن ومصر، فيتطلب تحديد السلطات المختصة بالتحري الإلكتروني الرجوع إلى التشريعات الوطنية المتعلقة بالجرائم المعلوماتية والإجراءات الجزائية والأدلة الرقمية، مع التحقق من النصوص النافذة ونطاق تطبيقها. ولا يكفي وجود نص يجرّم فعلاً إلكترونياً للاستنتاج بأن جميع وسائل جمع البيانات أو مراقبة الاتصالات متاحة للجهات المختصة.

وبذلك، يقوم الإطار القانوني للتحريات الإلكترونية على التوفيق بين متطلبات الكشف عن الجريمة، وحماية البيانات والخصوصية، وضمان سلامة الإجراءات والأدلة.

المطلب الثاني: دور التحريات في الكشف عن الجرائم الإلكترونية وتحديد مرتكبيها

أولاً: تلقي البلاغات ورصد النشاط الإلكتروني المشبوه

تبدأ التحريات الإلكترونية غالباً ببلاغ من المتضرر، أو بإخطار من جهة حكومية أو مؤسسة مالية أو مزود خدمة، أو برصد نشاط غير معتاد في نظام معلوماتي. وقد تتعلق البلاغات بالدخول غير المشروع إلى الحسابات، أو سرقة البيانات، أو الاحتيال المالي، أو الابتزاز الإلكتروني، أو نشر محتوى غير مشروع.

وتتولى الجهة المختصة تقييم المعلومات الأولية، وتحديد طبيعة الفعل المبلغ عنه، والأجهزة أو الحسابات المرتبطة به، والبيانات التي يحتمل أن تساعد على كشف مرتكبه. وينبغي في هذه المرحلة سرعة اتخاذ إجراءات الحفظ القانونية اللازمة، لأن بعض

السجلات الإلكترونية لا تُحتفظ بها إلا مدة محدودة، وقد يؤدي التأخر إلى فقدان معلومات مهمة.

وتكمن أهمية التحريات المبكرة في تمكين الجهات المختصة من تحديد مسار التحقيق قبل ضياع الآثار الرقمية أو تغييرها، مع تجنب اتخاذ إجراءات واسعة لا تتناسب مع طبيعة البلاغ أو المعلومات المتوافرة.

ثانياً: تتبع الأثر الرقمي وتحديد الهوية

تترك الأنشطة الإلكترونية آثاراً قد تساعد في إعادة بناء تسلسل الأحداث، مثل سجلات الدخول إلى الحسابات، وعناوين بروتوكول الإنترنت، والطوابع الزمنية، وسجلات العمليات التي ينفذها المستخدمون. ويمكن تحليل هذه البيانات لتحديد توقيت النشاط ومصدر الاتصال المحتمل والأجهزة أو الحسابات المرتبطة به.

ومع ذلك، لا يكفي تحديد عنوان بروتوكول الإنترنت وحده لإثبات هوية مرتكب الجريمة؛ فقد يكون الاتصال صادراً عن شبكة مشتركة، أو جهاز يستخدمه أكثر من شخص، أو خدمة وسيطة تخفي المصدر الأصلي. ولذلك، يتطلب تحديد الهوية الجمع بين عدة قرائن فنية، والتحقق من دلالتها، وربطها بالأدلة الأخرى.

كما ينبغي التمييز بين مالك الحساب أو الجهاز وبين الشخص الذي استخدمه فعلياً وقت ارتكاب الفعل. ويقتضي ذلك فحص ظروف الاستخدام، وسجلات الدخول، والقرائن المحيطة بالواقعة، وعدم بناء المسؤولية الجنائية على مجرد ارتباط اسم شخص بحساب إلكتروني.

ثالثاً: تحليل الروابط بين الوقائع الإلكترونية

قد تتضمن بعض الجرائم الإلكترونية أنشطة متكررة أو حسابات متعددة أو تحويلات مالية مترابطة. ومن ثم، تساعد التحريات على مقارنة البيانات وربط الحوادث التي تبدو منفصلة، للكشف عن وجود نمط إجرامي مشترك أو مجموعة من الأشخاص يتقاسمون الأدوار.

ويشمل ذلك تحليل التوقيتات والاتصالات والمعاملات والبيانات التقنية، مع مراعاة أن التشابه بين الوقائع لا يثبت وحده وجود رابطة جنائية. بل يجب أن تؤدي عملية التحليل إلى قرائن قابلة للتحقق، تدعمها الأدلة التي جُمعت وفق الإجراءات القانونية.

المطلب الثالث: دور التحريات في جمع الأدلة الرقمية والمحافظة على سلامتها

أولاً: مفهوم الدليل الرقمي وأهميته

الدليل الرقمي هو المعلومات أو البيانات المخزنة أو المنقولة بصيغة إلكترونية، التي يمكن الاستفادة منها في إثبات واقعة ذات صلة بالجريمة أو نفيها. وقد يشمل الملفات الرقمية، والرسائل الإلكترونية، وسجلات الأنظمة، وبيانات الاتصالات، والصور والتسجيلات، وبيانات المعاملات المالية الإلكترونية.

وتنبع أهمية هذا الدليل من قدرته على توضيح كيفية ارتكاب الجريمة، وتسلسل الأحداث، والعلاقات بين الحسابات والأجهزة والأشخاص. إلا أن قيمته تتوقف على سلامته ومصدره وطريقة الحصول عليه وإمكان التحقق منه، فضلاً عن مدى قبوله وفق قواعد الإثبات المعمول بها.

ثانياً: ضبط الأدلة الرقمية وحفظها

يتطلب جمع الأدلة الرقمية اتباع إجراءات فنية وقانونية تحافظ على البيانات من التغيير أو الفقدان. ويشمل ذلك تحديد الأجهزة أو الحسابات ذات الصلة، وتوثيق حالتها عند الضبط، وتسجيل وقت الحصول على البيانات وطريقة استخراجها، والمحافظة على النسخة الأصلية متى أمكن، وإجراء الفحص على نسخة مناسبة مع توثيق الخطوات المتبعة.

ومن الوسائل الفنية المستخدمة حساب قيمة التجزئة الرقمية (Hash Value) للملفات أو الصور الجنائية الرقمية، بما يساعد على التحقق من عدم تغير البيانات بين مراحل الجمع والفحص والتداول. غير أن هذه الوسيلة لا تثبت بمفردها صحة محتوى البيانات أو مشروعية الحصول عليها، وإنما تدعم التحقق من سلامتها الفنية ٢ .

كما ينبغي توثيق كل عملية نقل أو تسليم أو فحص للدليل، وتحديد الأشخاص الذين تعاملوا معه، بما يتيح مراجعة سلسلة حيازته والتأكد من عدم العبث به.

ثالثاً: سلسلة الحيازة الرقمية

يقصد بسلسلة الحيازة سجل الإجراءات المتعاقبة التي خضع لها الدليل منذ جمعه وحتى تقديمه إلى الجهة المختصة أو المحكمة. وتزداد أهمية هذا السجل في الأدلة الرقمية، نظراً إلى سهولة نسخ البيانات أو تعديلها أو حذفها دون أن يكون التغيير ظاهراً بالعين المجردة.

ويجب أن يتضمن التوثيق وصف الدليل ومصدره، ووقت جمعه، وهوية الشخص الذي جمعه، والوسائل المستخدمة في استخراجه، وعمليات النقل والحفظ والفحص التي أجريت عليه. ويساعد ذلك على التحقق من سلامة الدليل ومصداقية النتائج المستخلصة منه.

وبناءً عليه، فإن أي قصور في توثيق سلسلة الحيازة قد يثير تساؤلات بشأن سلامة الدليل وموثوقيته، على أن يتحدد أثر هذا القصور في حجيته وفق التشريع والاجتهاد القضائي المختصين.

المطلب الرابع: دور التحريات في كشف صور الجرائم الإلكترونية المختلفة

أولاً: التحريات في جرائم الدخول غير المشروع والاعتداء على الأنظمة

تتطلب جرائم الدخول غير المشروع إلى الأنظمة المعلوماتية جمع المعلومات التي توضح طريقة الدخول، والحسابات المستخدمة، والثغرات أو الوسائل التقنية التي

استُغلت، والبيانات التي جرى الوصول إليها أو تعديلها. وقد تشمل الأدلة سجلات المصادقة، وسجلات الخادم، وآثار البرامج المستخدمة، والملفات التي جرى إنشاؤها أو تغييرها.

ويجب أن يميز التحري بين الدخول المصرح به والدخول غير المشروع، وأن يتحقق من نطاق الإذن الممنوح للمستخدم، وطبيعة الأفعال التي قام بها، والنتائج التي ترتبت عليها. كما ينبغي الاستعانة بالخبرة الفنية عند الحاجة لتفسير السجلات التقنية وتحديد دلالتها.

ثانياً: التحريات في جرائم الاحتيال والابتزاز الإلكتروني

في جرائم الاحتيال الإلكتروني، تركز التحريات على تحديد أسلوب الخداع، والحسابات أو المواقع المستخدمة، والاتصالات المتبادلة مع المجني عليه، ومسار الأموال التي تم تحويلها. وقد تساعد سجلات المعاملات المصرفية والمحافظ الإلكترونية والرسائل في تحديد المستفيدين والروابط بين الحسابات المستخدمة.

أما في جرائم الابتزاز الإلكتروني، فتشمل التحريات توثيق الرسائل والتهديدات، وتحديد الحسابات المستخدمة، وفحص وسائل الحصول على الصور أو البيانات محل الابتزاز، مع اتخاذ تدابير لحماية الضحية والمحافظة على سرية بياناتها.

ويجب مراعاة أن اسم المستخدم أو الصورة الشخصية أو رقم الهاتف الظاهر لا يكفي وحده لإثبات هوية الفاعل، بل يتعين التحقق من ارتباط الحساب بالشخص المشتبه فيه من خلال أدلة فنية وقرائن أخرى.

ثالثاً: التحريات في جرائم الاعتداء على البيانات والخصوصية

تتطلب جرائم الاعتداء على البيانات تحديد طبيعة المعلومات التي جرى الوصول إليها أو نسخها أو تعديلها أو نشرها، والجهة التي كانت تحتفظ بها، ومدى وجود تصريح قانوني بالوصول إليها. كما ينبغي فحص سجلات الوصول والنسخ والنقل، وتحديد الأضرار التي ترتبت على الفعل.

ويتعين على القائمين بالتحري التمييز بين البيانات المتاحة للجمهور والبيانات الخاصة أو السرية، وعدم تجاوز حدود الإذن القانوني عند جمع المعلومات. كما ينبغي قصر الاطلاع على البيانات ذات الصلة بالواقعة، كلما أوجب القانون ذلك، مع المحافظة على حقوق الأشخاص الذين قد تتضمن البيانات معلومات تخصهم.

المطلب الخامس: دور الخبرة الفنية في دعم التحريات الإلكترونية

أولاً: أهمية الخبرة الفنية

تحتاج الجرائم الإلكترونية إلى خبرات متخصصة بسبب تعقيد الأنظمة الرقمية وصعوبة تفسير كثير من الآثار التقنية دون معرفة فنية. وتساعد الخبرة في فحص الأجهزة والوسائط الرقمية، وتحليل سجلات الأنظمة، واستعادة بعض البيانات المحذوفة

متى كان ذلك ممكناً، وتحديد تسلسل الأحداث، وبيان ما إذا كانت البيانات قد تعرضت للتغيير.

وتتكامل الخبرة الفنية مع عمل القائمين بالتحري؛ إذ يتولى هؤلاء تحديد الوقائع محل البحث وجمع المعلومات الأولية، بينما يقدم المختصون التحليل الفني للبيانات والآثار الرقمية. ولا ينبغي أن تحل النتائج الفنية محل التقييم القانوني للواقعة، بل تُستخدم ضمن مجموع الأدلة والقرائن المتاحة.

ثانياً: ضوابط إعداد التقرير الفني

ينبغي أن يوضح التقرير الفني نطاق الفحص، والمواد التي خضعت للتحليل، والأدوات المستخدمة، والخطوات المتبعة، والنتائج التي توصل إليها الخبير، وحدود تلك النتائج. كما يجب التمييز بين الوقائع الفنية التي أمكن التحقق منها والاستنتاجات التي تحتمل أكثر من تفسير.

وتزداد موثوقية التقرير عندما تكون خطوات الفحص قابلة للمراجعة والتكرار، وتكون البيانات الأصلية محفوظة، ويُتاح للجهات المختصة التحقق من سلامة الإجراءات والنتائج وفق القانون.

وعليه، فإن الخبرة الفنية لا تقتصر على تحديد كيفية تنفيذ الجريمة، بل تسهم أيضاً في تقييم سلامة الأدلة الرقمية ومدى صلاحيتها للاستناد إليها في الإجراءات القضائية.

المطلب السادس: دور التحريات في كشف الجرائم الإلكترونية العابرة للحدود والتعاون الدولي

أولاً: الطبيعة العابرة للحدود للجرائم الإلكترونية

قد تُرتكب الجريمة الإلكترونية باستخدام جهاز موجود في دولة، وخادم موجود في دولة ثانية، وضحية موجودة في دولة ثالثة. ويؤدي هذا التوزع إلى صعوبات تتعلق بتحديد الاختصاص القضائي، والوصول إلى البيانات، وتحديد الجهة التي تملك قانوناً إصدار الأوامر اللازمة للحصول عليها.

كما أن بعض البيانات لا يحتفظ بها مزود الخدمة إلا مدة محدودة، مما يجعل سرعة طلب حفظها أمراً مهماً، مع ضرورة مراعاة القواعد القانونية المنظمة للوصول إليها والإفصاح عنها.

ثانياً: التعاون الدولي وتبادل الأدلة الإلكترونية

يتيح التعاون الدولي تبادل المعلومات المتعلقة بالجرائم الإلكترونية، وطلب حفظ البيانات الموجودة لدى مزودي الخدمات، والحصول على الأدلة الموجودة في الخارج، وتنسيق الإجراءات بين السلطات المختصة.

وقد نظمت اتفاقية بودابست آليات للتعاون الدولي في المسائل المتعلقة بالجريمة الإلكترونية، بما في ذلك المساعدة المتبادلة والتعاون في الحصول على الأدلة الإلكترونية، وفق الشروط والضمانات الواردة فيها ١ . ويظل تطبيق هذه الآليات مرتبطاً بوضع الدولة من الاتفاقية، وبالتشريعات الوطنية والاتفاقيات الأخرى النافذة.

وينبغي التمييز بين تبادل المعلومات الأولية وبين الحصول على دليل رسمي يراد تقديمه أمام القضاء؛ إذ قد يتطلب النوع الثاني إجراءات محددة للتحقق من مصدر البيانات وأصالتها وسلامة نقلها وإمكان استخدامها قانوناً.

المطلب السابع: الضمانات القانونية والرقابة على إجراءات التحري الإلكتروني

أولاً: احترام الخصوصية وسرية الاتصالات

قد تستلزم التحريات الإلكترونية الوصول إلى بيانات شخصية أو سجلات اتصالات أو محتويات مخزنة في أجهزة خاصة. ولذلك، يجب أن تتم هذه الإجراءات وفق أساس قانوني واضح، ومن خلال الجهة المختصة، وبالحدود التي يجيزها القانون.

ولا يجوز اعتبار خطورة الجريمة الإلكترونية مبرراً مطلقاً لتجاوز الضمانات القانونية أو الاطلاع على بيانات لا صلة لها بالواقعة. بل ينبغي مراعاة الضرورة والتناسب، وتحديد نطاق الإجراء والبيانات المستهدفة، والالتزام بشروط الإذن القضائي متى كان مطلوباً.

ثانياً: مشروعية جمع الأدلة الرقمية

تتطلب مشروعية الدليل الرقمي التحقق من أن جمعه تم وفق القواعد القانونية المنظمة للتفتيش والضبط والوصول إلى البيانات والمراقبة، بحسب طبيعة الإجراء. كما يجب التمييز بين المعلومات المتاحة للجمهور والبيانات التي تستلزم إذناً أو إجراءً خاصاً للوصول إليها.

وتختلف الآثار القانونية المترتبة على مخالفة الإجراءات بحسب التشريع المختص وطبيعة المخالفة. لذلك، فإن تحديد مدى قبول الدليل أو استبعاده يظل من المسائل التي تخضع للقواعد القانونية والاجتهاد القضائي المعمول بهما.

ثالثاً: الرقابة القضائية على التحريات الإلكترونية

تؤدي الرقابة القضائية دوراً مهماً في ضمان عدم تجاوز السلطات المختصة حدودها القانونية، ولا سيما في الإجراءات التي تمس الخصوصية أو سرية الاتصالات أو حرمة الأجهزة والمساكن. وقد تكون الرقابة سابقة على الإجراء، من خلال اشتراط الحصول على إذن، أو لاحقة عليه من خلال مراجعة مشروعيته وفق القانون.

وتساعد هذه الرقابة على تحقيق التوازن بين ضرورة الكشف عن الجرائم الإلكترونية وحماية الحقوق والحريات، كما تعزز الثقة في الأدلة التي يتم جمعها وتدعم سلامة الإجراءات القضائية.

المطلب الثامن: معوقات التحريات الإلكترونية وسبل تطويرها

أولاً: أبرز المعوقات

تواجه التحريات في الجرائم الإلكترونية عدداً من الصعوبات، من أهمها:

١. سرعة حذف البيانات أو تغييرها، ومحدودية مدة الاحتفاظ ببعض السجلات.
٢. استخدام وسائل التشفير وإخفاء الهوية والخدمات الوسيطة.
٣. صعوبة تحديد المستخدم الفعلي للحساب أو الجهاز.
٤. نقص الخبرات الفنية والأدوات المتخصصة في بعض الجهات.
٥. تشتت الأدلة بين أجهزة ومزودي خدمات ودول متعددة.
٦. صعوبة الحصول على البيانات الموجودة في الخارج في الوقت المناسب.
٧. الحاجة إلى الموازنة بين متطلبات التحري وحماية الخصوصية والبيانات الشخصية.

وتؤثر هذه المعوقات في سرعة الكشف عن الجريمة وفي إمكان جمع أدلة رقمية موثوقة، خصوصاً عندما يتأخر حفظ البيانات أو لا توثق إجراءات جمعها وفحصها بصورة كافية.

ثانياً: سبل تطوير التحريات الإلكترونية

يمكن تعزيز فعالية التحريات الإلكترونية من خلال مجموعة من التدابير، أبرزها:

١. تدريب القائمين بالتحري على جمع الأدلة الرقمية وتحليلها وحفظها.
٢. تطوير المختبرات الجنائية الرقمية وتوفير الأدوات الفنية اللازمة.
٣. وضع إجراءات موحدة لتوثيق الأدلة الرقمية والمحافظة على سلسلة حيازتها.
٤. تعزيز التعاون بين أجهزة الضبط القضائي والنيابة العامة والخبراء الفنيين.
٥. تطوير آليات التعاون الدولي وطلبات حفظ البيانات والحصول عليها وفق القانون.
٦. رفع مستوى الوعي لدى الأفراد والمؤسسات بطرق الإبلاغ عن الجرائم الإلكترونية والمحافظة على الأدلة المرتبطة بها.
٧. تعزيز الرقابة على الإجراءات التي تمس الخصوصية والاتصالات، وضمان الالتزام بالاختصاص والضمانات القانونية.
٨. مراجعة التشريعات ذات الصلة بصورة دورية لمواكبة التطورات التقنية، مع مراعاة الحقوق والحريات الأساسية.

وتتطلب هذه التدابير تكاملاً بين التطوير التشريعي والتدريب الفني والتنسيق المؤسسي، بحيث لا يقتصر التعامل مع الجرائم الإلكترونية على الاستجابة للبلاغات، بل يشمل بناء قدرات مستدامة للكشف عن الجرائم وجمع أدلتها بطريقة مشروعة وموثوقة.

خلاصة المبحث

يتضح مما سبق أن التحريات تمثل أداة أساسية في كشف الجرائم الإلكترونية والرقمية، لما تؤديه من دور في رصد النشاط المشبوه، وتتبع الآثار الرقمية، وتحديد الحسابات والأجهزة المرتبطة بالجريمة، وجمع الأدلة الإلكترونية والمحافظة على سلامتها، والاستعانة بالخبرة الفنية لتفسيرها وربطها بالوقائع.

غير أن نجاح هذه التحريات لا يتوقف على الإمكانات التقنية وحدها، بل يتطلب أيضاً الالتزام بالضمانات القانونية، واحترام الخصوصية، وتوثيق إجراءات جمع الأدلة وحفظها، وتعزيز التعاون الدولي في القضايا العابرة للحدود. كما أن تحديد هوية المستخدم أو مصدر الاتصال يتطلب أدلة وقرائن متكاملة، ولا يكفي فيه الاعتماد على مؤشر تقني منفرد.

وبناءً على ذلك، فإن تطوير التحريات الإلكترونية يستلزم الجمع بين التشريع الواضح، والتأهيل الفني، وسلامة إجراءات الإثبات، والتعاون بين الجهات المختصة، والرقابة القانونية والقضائية، بما يحقق فعالية مكافحة الجرائم الإلكترونية مع صون الحقوق والحريات.

قائمة المراجع

أولاً: الاتفاقيات الدولية

1مجلس أوروبا، *اتفاقية بودابست بشأن الجريمة الإلكترونية* (Convention on Cybercrime)، الاتفاقية رقم ١٨٥، المعتمدة في بودابست بتاريخ ٢٣ نوفمبر ٢٠٠١، ولا سيما المواد المتعلقة بحفظ البيانات المخزنة، وجمع بيانات المرور، والتفتيش والضبط في الأنظمة المعلوماتية، والتعاون الدولي. النص الرسمي متاح على موقع مجلس أوروبا: https://www.coe.int/en/web/cybercrime/the-budapest-convention.

ثانياً: المعايير والأدلة الفنية

2المعهد الوطني الأمريكي للمعايير والتكنولوجيا (NIST)، *Guide to Integrating Forensic Techniques into Incident Response*، المنشور الخاص رقم ٨٠٠-٨٦، وزارة التجارة الأمريكية، ٢٠٠٦. يتناول الدليل جمع الأدلة الرقمية وفحصها وتحليلها والمحافظة على سلامتها ضمن الاستجابة للحوادث الأمنية. النص متاح على موقع: NIST: https://csrc.nist.gov/pubs/sp/800/86/final.

3المعهد الوطني الأمريكي للمعايير والتكنولوجيا (NIST)، *Digital Investigation Techniques: A NIST Scientific Foundation Review*، المعهد الوطني للمعايير والتكنولوجيا، وزارة التجارة الأمريكية. يُستفاد من منشورات المعهد المتعلقة بالأدلة الرقمية في فهم إجراءات الفحص والتوثيق وضمان سلامة البيانات. يمكن الوصول إلى منشورات المعهد عبر: https://www.nist.gov.

المبحث الثالث: دور التحريات الأمنية في كشف جرائم الإرهاب

)نسخة مُصحَّحة مع الترقيم داخل المتن(

إشكالية المبحث

تطرح التحريات الأمنية في مجال جرائم الإرهاب إشكالية مركّبة تتجاوز التوصيف التقليدي للتحري بوصفه مجرد جمع للمعلومات. فهي من جهةٍ ضرورة وقائية لا غنى عنها لمواجهة خطر يتميز بالتخطيط المسبق، وتعدد الفاعلين، واستخدام التقنيات الحديثة، وانتقال العناصر عبر الحدود. ومن جهةٍ أخرى، هي إجراء يمس الحقوق والحريات، وقد يؤدي التوسع فيه إلى اختلال التوازن بين متطلبات الفعالية ومقتضيات المشروعية. وتزداد هذه الإشكالية تعقيداً بتطور الأدلة الرقمية، وتعدد الفاعلين المؤسسيين، وبالتوتر المستمر بين نماذج قانونية مقارنة تتباين في تنظيم التحريات الوقائية وحدودها. وعليه، فإن السؤال المحوري هو :**إلى أي مدى يمكن بناء نموذج للتحريات الأمنية في جرائم الإرهاب يجمع بين الفعالية الوقائية والاستدلالية، وبين الضمانات القانونية الموضوعية والإجرائية، في ضوء المعايير الوطنية والدولية والمقارنة، ومع مراعاة الخصوصية الفقهية الإسلامية في ضبط سلطة التجسس والتحسس؟**

المطلب الأول: الإطار المفاهيمي والقانوني للتحريات الأمنية في جرائم الإرهاب

أولاً: التمييز المفاهيمي بين التحري والتحقيق

يقصد بالتحريات الأمنية في المجال الجنائي مجموعة الأعمال الاستدلالية التي تباشرها جهات الضبط القضائي أو الأجهزة الأمنية المختصة، بهدف جمع المعلومات والتحقق من وقائع تشير إلى احتمال وقوع جريمة أو ارتباط أشخاص بها، تمهيداً لاتخاذ الإجراءات القانونية المناسبة. والتمييز الجوهري بين التحري والتحقيق لا يقوم فقط على "الجهة المختصة"، بل على **طبيعة السلطة المُمارسة وحدودها**؛ فالتحقيق القضائي يباشر بمعرفة قاضٍ مختص، ويستند إلى سلطات إجرائية محددة، في حين أن التحري يمارس في الغالب بمعرفة سلطة إدارية أو أمنية، ويستمد مشروعيته من كونه إجراءً أولياً غير قاطع. غير أن هذا التمييز النظري يهتز في الممارسة عندما تتخذ إجراءات التحري صوراً شديدة التدخل (كمراقبة الاتصالات، أو تتبع البيانات المالية)، وهي صور تقترب من جوهر التحقيق، بل قد تتجاوزه في بعض الأحيان).[1]

ثانياً: الخصوصية المزدوجة للتحريات في جرائم الإرهاب

تكتسب التحريات في هذا المجال خصوصية لا تقتصر على "خطورة الجريمة"، بل تمتد إلى بنية الفعل الإرهابي ذاته؛ فالنشاط الإرهابي يمر بمراحل متعددة: التجنيد، والتلقين الفكري، والتخطيط، وتوفير الموارد، والتنسيق، والتنفيذ. وقد تُوزَّع هذه المهام بين أشخاص لا تربطهم علاقة ظاهرة، أو يوجدون في أماكن مختلفة، أو يتواصلون عبر وسائط مشفّرة. ومن ثم، فإن الكشف عن هذا النشاط لا يتأتى من رصد فعل منفرد، بل من **تحليل أنماط السلوك والعلاقات والوقائع المتفرقة**، وهو ما يجعل التحري الوقائي أداةً لا غنى عنها.[2] غير أن هذه الخصوصية تحمل في طياتها خطراً منهجياً: فكلما اتسع

نطاق "المؤشرات" التي يُستدل بها على النشاط الإرهابي، ازداد خطر الخلط بين **السلوك المشروع** و**السلوك الإجرامي**، وبناء الاستدلال على مؤشرات غير محددة قد يؤدي إلى "تضخم" المعلومات دون أن يُنتج دليلاً قابلاً للاستخدام القضائي).[3]

ثالثاً: الأساس القانوني بين القرار الدولي والتشريع الوطني

يستند العمل التحري في جرائم الإرهاب إلى طبقات متداخلة من القواعد. فعلى المستوى الدولي، شكّل قرار مجلس الأمن رقم ١٣٧٣ لسنة ٢٠٠١ نقطة تحول نوعية، إذ ألزم الدول — بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة — باتخاذ تدابير تشريعية وإجرائية لمكافحة الإرهاب، بما في ذلك تجريم تمويل الإرهاب، وتجميد الأموال دون تأخير، وتعزيز التعاون وتبادل المعلومات.[4] ويمثل هذا القرار، من حيث طبيعته القانونية، اجتهاداً مثيراً للجدل في صلاحيات مجلس الأمن: فهو ليس معاهدة تخضع لإرادة الدول في التصديق، بل قرار ملزم يتضمن التزامات تشريعية عامة، وهو ما أثار نقاشاً فقهياً حول حدود "التشريع الدولي" لمجلس الأمن وعلاقته بسيادة الدول).[5]

وقد جاء قرار ١٣٧٣ ليعزز، لا ليحل محل، الاتفاقيات القطاعية السابقة. فالاتفاقية الدولية لقمع تمويل الإرهاب (١٩٩٩) كانت قد أرست الأساس لتجريم توفير أو جمع الأموال بقصد استخدامها في أعمال إرهابية، دون اشتراط التنفيذ الفعلي للفعل.[6] وقد تجاوز قرار ١٣٧٣ نطاق الاتفاقية من حيث إلزام جميع الدول، لا الدول الأطراف فقط، ومن حيث شمول التدابير لعناصر لم تتناولها الاتفاقية صراحة).[7]

أما على المستوى الوطني، فإن الأساس القانوني للتحريات يظل مرتهناً بالتشريع الداخلي لكل دولة. وهنا يبرز اختلاف جوهري بين النماذج المقارنة: فالنموذج اللاتيني يميل إلى إدراج التحريات في إطار "الضبط القضائي" تحت إشراف النيابة العامة، مع تراتبية واضحة بين سلطات التحري وسلطات التحقيق؛ في حين أن النموذج الأنجلوسكسوني يعرف تمايزاً أكثر حدّة بين "الاستقصاء الأمني" و"التحقيق الجنائي" الخاضع لرقابة المحكمة.[8] وهذا الاختلاف لا يقتصر على الجوانب التنظيمية، بل يمتد إلى **ثقافة الضمانات** ذاتها.

المطلب الثاني: الكشف المبكر ورصد المؤشرات — بين الضرورة الوقائية وخطر التوسع في الاشتباه

أولاً: طبيعة "المؤشر" وحدوده الإثباتية

يقوم الكشف المبكر على جمع مؤشرات قد تدل على الإعداد لنشاط إرهابي. غير أن الإشكال الجوهري يكمن في أن **المؤشر ليس دليلاً**، وهو لا يرقى بذاته إلى إثبات وقوع جريمة أو المسؤولية عنها. ومن ثم، فإن الخطر يكمن في "انتقال" المؤشر من مجرد قرينة استدلالية إلى أساس لاتخاذ إجراءات قسرية دون استيفاء المعايير القانونية المقررة).[9]

وقد عالج الفقه الإسلامي هذه الإشكالية بدقة لافتة. فقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اجْتَنِبُوا كَثِيرًا مِّنَ الظَّنِّ إِنَّ بَعْضَ الظَّنِّ إِثْمٌ وَلَا تَجَسَّسُوا﴾ الحجرات: ١٢ ، قد فُسِّر بأن

النهي عن التجسس إنما جاء لمعالجة **الظن الذي يدفع صاحبه إلى البحث والتتبع**، لا لمنع العمل بالقرائن المعتبرة شرعاً.[10] وقد استثنى الفقهاء من حظر التجسس حالات الضرورة، كمن يخبره ثقة بأن شخصاً يهمّ بقتل نفس أو ارتكاب فاحشة، فيُشرع له البحث والتحقق درءاً للخطر.[11] وهذا الاستثناء لا يفتح الباب أمام التجسس العام، بل يضبطه بشرطين :**وجود خطر محدق**، و**تعذر درء الخطر بوسيلة أخرى أقل تدخلاً**.

ثانياً: معايير تقييم جدية المؤشرات في الممارسات المقارنة

على المستوى القضائي المقارن، بلورت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان مجموعة من المعايير التي تضبط الإجراءات الوقائية. ففي قضية *Klass v. Germany* (1978)، قبلت المحكمة مبدأ المراقبة السرية في ظروف استثنائية، لكنها اشترطت أن يكون النظام القانوني الوطني واضحاً في تحديد **الحالات التي يجوز فيها التدخل**، و**الإجراءات المتبعة**، و**حدود استخدام البيانات** [12].وقد تطور هذا المعيار لاحقاً في قضية *Big Brother Watch v. UK* (2021)، حيث أكدت المحكمة أن مشروعية نظام المراقبة الجماعية تتوقف على وجود "ضمانات من البداية إلى النهاية" تشمل: تحديد أسباب الترخيص، وظروف اعتراض اتصالات الأفراد، وإجراءات الترخيص، وإجراءات الانتقاء والفحص والاستخدام، والاحتياطات عند نقل المواد إلى أطراف أخرى، وحدود مدة الاحتفاظ، والرقابة المستقلة، والمراجعة القضائية اللاحقة).[13](

وفي المقابل، يقدم النموذج الألماني معياراً أكثر صرامة. فقد قضت المحكمة الدستورية الاتحادية في ٢ مارس ٢٠١٠ بعدم دستورية الأحكام التي تسمح بالاحتفاظ الاستباقي العام ببيانات الاتصالات لمدة ستة أشهر، على أساس أن هذا الاحتفاظ يشكل تدخلاً جسيماً في سرية الاتصالات، وأن غياب ضمانات دقيقة بشأن أمن البيانات واستخدامها وشفافيتها يجعل التدخل غير متناسب. وأكدت المحكمة أن الاحتفاظ بالبيانات لا يجوز أن يتحول إلى "مخزون مفتوح" تصل إليه الشرطة والأجهزة الأمنية بناءً على أهداف غير محددة بدقة.[14] وهذا المعيار يتجاوز مجرد "وجود أساس قانوني" إلى اشتراط **تحديد الغرض بدقة**، **والتناسب الصارم بين التدخل والغرض**.

المطلب الثالث: جمع الأدلة وتحديد المرتكبين ـــ من المعلومة الاستدلالية إلى الدليل القضائي

أولاً: التمييز بين المعلومة الاستدلالية والدليل القضائي

لا تكتسب المعلومة التي يتم جمعها في مرحلة التحري حجية قضائية تلقائية. فالتمييز بين "المعلومة الاستدلالية" و"الدليل القضائي" ليس تمييزاً شكلياً، بل يترتب عليه أثر جوهري: المعلومة قد توجّه التحري، لكنها لا تثبت واقعة أو مسؤولية. ومن ثم، فإن التحول من التحري إلى الإثبات يتطلب استكمال إجراءات قانونية محددة وتوثيقاً صارماً).[15](

وفي هذا السياق، تبرز إشكالية **الأدلة الرقمية** بوصفها أكثر الأدلة عرضةً لهذا الخطر. فالبيانات الرقمية قابلة للتعديل أو الحذف أو التلف، مما يجعل سلامتها وسلسلة حيازتها شرطاً جوهرياً لقيمتها الإثباتية. وقد وضعت المعايير الدولية، وخاصة

ISO/IEC 27037:2012، إرشادات دقيقة لعمليات تحديد الأدلة الرقمية وجمعها وحيازتها والحفاظ عليها، تشمل متطلبات التدقيق والتكرارية وإمكانية إعادة الإنتاج وتبرير الإجراءات.[16] وغياب هذه المعايير في التشريعات الوطنية أو في ممارسات جهات التحري يؤدي إلى إضعاف حجية الدليل الرقمي أمام القضاء، بل قد يؤدي إلى بطلانه.

ثانياً: مشكلة إثبات "الدور" في الجرائم الإرهابية

تتميز الجرائم الإرهابية بتعدد الأدوار: المخطط، والممول، والمجنِّد، والمنفذ، والداعم اللوجستي. ولا يكفي لإثبات المسؤولية الجنائية إثبات "وجود علاقة" بين شخص ومشتبه فيه آخر، أو "تواصل" بينهما، أو "انتماء فكري" إلى تيار معين. فالمبدأ القانوني المستقر هو أن المسؤولية الجنائية شخصية وتستند إلى فعل مادي أو مساهمة محددة.[17] غير أن التحدي العملي يكمن في أن بعض الأدوار قد تتم عبر وسائط غير مباشرة، مما يجعل إثبات الصلة بين الفعل والنتيجة أمراً معقداً. وهنا يبرز دور التحريات المالية والرقمية في **ربط الوقائع**، لكن هذا الربط يظل مشروطاً بأن تحترم الإجراءات التي تم بها الحصول على البيانات ضمانات المشروعية.

المطلب الرابع: التمويل الإرهابي — بين التحريات المالية والمعايير الدولية

أولاً: الإطار الدولي وتطوره

يمثل تمويل الإرهاب المجال الذي شهد أكبر تطور معياري دولي. فالاتفاقية الدولية لقمع تمويل الإرهاب (١٩٩٩) كانت أول صك دولي يجرّم توفير أو جمع الأموال — بشكل مباشر أو غير مباشر — بقصد استخدامها أو مع العلم بأنها ستُستخدم في ارتكاب فعل إرهابي، **دون اشتراط أن تكون الأموال قد استُخدمت فعلاً** [18].وقد تجاوزت الاتفاقية بذلك الإشكال التقليدي للشروع أو المساهمة، بأن جعلت "التمويل" جريمة قائمة بذاتها.

وقد عزز قرار مجلس الأمن ١٣٧٣ هذا التوجه بإلزام جميع الدول بتجميد أموال الأشخاص الذين يرتكبون أو يحاولون ارتكاب أعمال إرهابية أو يشاركون فيها أو ييسرونها، دون تأخير.[19] كما دعت فرقة العمل المالية الدولية (FATF) إلى اعتماد معايير تفصيلية، تضمنتها التوصيات الأربعون والتسع الخاصة، التي أصبحت المرجع العالمي في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب).[20]

ثانياً: حدود التحريات المالية في التشريعات الوطنية

على الرغم من هذا الإطار الدولي المفصل، فإن التحريات المالية تصطدم في الممارسة بقيود جوهرية. أولاً، تخضع البيانات المصرفية لقواعد السرية المصرفية التي تختلف من دولة إلى أخرى. ثانياً، تبرز إشكالية **المعاملات المشروعة ظاهرياً**، فلا يجوز اعتبارها دليلاً على التمويل الإرهابي بمجرد وجود صلة جغرافية أو شخصية. ثالثاً، إن تجميد الأموال ليس عقوبة جنائية، بل تدبير وقائي، ومن ثم فإن ضمانات الشخص المستهدف تختلف عن ضمانات المتهم في الدعوى الجنائية؛ وقد أثيرت إشكاليات جدية

حول قوائم الإرهاب الدولية والوطنية، وعن مدى توافقها مع حق الشخص في محاكمة عادلة وفي مراجعة فعالة للإدراج).[21]

المطلب الخامس: الضمانات الموضوعية والإجرائية — نحو توازن غير مستقر

أولاً: الضمانات الموضوعية المغيبة

كثيراً ما تُختزل الضمانات في التحريات الأمنية في الجوانب الإجرائية، بينما تُغفل الضمانات الموضوعية، وأهمها:

١. **مبدأ الشرعية الجنائية** :لا جريمة ولا عقوبة إلا بنص واضح ومحدد؛ وقد أثارت التعريفات الفضفاضة للإرهاب في بعض التشريعات إشكالات جدية أمام المحاكم الدستورية، لجهة عدم انسجامها مع مبدأ اليقين القانوني).[22]
٢. **مبدأ التناسب** :ليس كل تدخل في الحقوق مبرراً بمجرد "خطورة الإرهاب"؛ فالتناسب يقتضي تقييماً لمدى ملاءمة الوسيلة للغرض، وعدم وجود وسيلة أقل تدخلاً، وموازنة بين مصلحة الأمن ومصلحة الحرية).[23]
٣. **حظر التمييز** :التحريات التي تستهدف أشخاصاً بناءً على دينهم أو أصلهم العرقي أو آرائهم السياسية تشكل انتهاكاً للضمانات الموضوعية، بصرف النظر عن سلامة الإجراءات الشكلية).[24]

ثانياً: الرقابة القضائية وحدودها

تُعد الرقابة القضائية الضمانة الإجرائية الأهم. غير أن فعاليتها تتباين تبعاً لنموذج الرقابة: هل هي رقابة **سابقة** أم **لاحقة؟** وهل تشمل **مشروعية الإجراء** فقط، أم تمتد إلى **تقدير التناسب؟** وفي النموذج الألماني، لا يقتصر الدور القضائي على منح الإذن، بل يمتد إلى فرض متطلبات دقيقة على التشريع نفسه.[25] وفي النموذج الأوروبي، تقبل المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان بوجود رقابة غير قضائية في بعض الحالات، شرط أن تكون فعالة ومستقلة.[26] وهذا الاختلاف يعكس تبايناً أعمق في فهم "فعالية" الرقابة.

المطلب السادس: المعوقات وسبل المعالجة — نحو تقييم نقدي

أولاً: المعوقات البنيوية

يمكن تصنيف المعوقات إلى ثلاث طبقات :**معوقات إثباتية** (صعوبة تحويل المعلومات الاستدلالية إلى أدلة قضائية، خاصة عندما تكون مصادرها بشرية أو تقنيات مراقبة)، و**معوقات مؤسسية** (تعدد الجهات الفاعلة وغياب آليات تنسيق واضحة)، و**معوقات معيارية** (الغموض التشريعي حول حدود إجراءات التحري، وعدم انسجام التشريعات الوطنية مع المعايير الدولية).[27]

ثانياً: سبل المعالجة — بين الإصلاح التشريعي والتطوير المؤسسي

لا يمكن معالجة هذه المعوقات بوصفات تقنية محايدة. فبعضها يتطلب **إصلاحاً تشريعياً** (كتحديد تعريف دقيق للإرهاب، وضبط إجراءات المراقبة الإلكترونية، وإرساء

معايير واضحة لسلسلة حيازة الأدلة الرقمية). وبعضها يتطلب **تطويراً مؤسسياً** (كإنشاء وحدات تنسيق بين الجهات، وتعزيز قدرات التحليل المالي والرقمي). وبعضها يتطلب **تعزيزاً للرقابة** (كتفعيل دور النيابة العامة في الإشراف على التحريات، وتوسيع نطاق المراجعة القضائية).[28] غير أن المعالجة الأكثر جذرية تكمن في **إعادة تعريف علاقة التحري بالضمانة** :فبدلاً من النظر إلى الضمانات باعتبارها "قيداً" على فعالية التحري، يمكن النظر إليها باعتبارها **شرطاً لاستدامة الفعالية**.

خلاصة المبحث

لا يمكن اختزال دور التحريات الأمنية في كشف جرائم الإرهاب في عبارة "دور محوري". فهذا الدور محوري بالفعل، لكنه محوري **بشروط** :الفعالية الوقائية لا تتحقق إلا إذا كانت المعلومات ذات جودة استدلالية ومستندة إلى مؤشرات موضوعية؛ والقيمة الإثباتية لا تتحقق إلا إذا احترمت إجراءات جمع الأدلة — وخاصة الرقمية — المعايير الفنية والقانونية؛ والمشروعية لا تتحقق إلا إذا خضعت الإجراءات لرقابة فعالة تمتد إلى تقدير التناسب والغرض. وفي ضوء المقارنة بين النماذج القانونية، يبدو أن النموذج الأكثر اتساقاً مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان هو الذي يجمع بين **الرقابة القضائية السابقة** على الإجراءات الأكثر تدخلاً، و**الرقابة اللاحقة الفعالة** على الإجراءات الأقل تدخلاً، و**الشفافية النسبية**، و**التحديد الدقيق للغرض** .وعلى المستوى الفقهي الإسلامي، فإن ضوابط "التحسس" و"التجسس" في سورة الحجرات، وما استثناه الفقهاء من حالات الضرورة الأمنية، تقدم إطاراً أخلاقياً ومعيارياً يتقاطع مع المعايير المعاصرة في نقطتين :**حظر التجسس العام**، و**اشتراط الخطر المحدق**[29].

قائمة المراجع المرقّمة

أولاً: الوثائق الدولية

١. مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، القرار رقم ١٣٧٣ (٢٠٠١)، المعتمد في ٢٨ سبتمبر ٢٠٠١، الوثيقة.S/RES/1373 (2001)
٢. الجمعية العامة للأمم المتحدة، الاتفاقية الدولية لقمع تمويل الإرهاب، المعتمدة بموجب القرار ١٠٩/٥٤ المؤرخ ٩ ديسمبر ١٩٩٩، دخلت حيز النفاذ في ١٠ أبريل ٢٠٠٢
٣. مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، الدليل التقني لتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١)، اللجنة التنفيذية لمكافحة الإرهاب.
٤. فرقة العمل المالية الدولية(FATF) ، التوصيات الدولية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار أسلحة الدمار الشامل، النسخة المعتمدة في فبراير ٢٠١٢ (المحدثة).
٥. الأمم المتحدة، العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (١٩٦٦)، المادة ١٧ والمادة ١٤
٦. مجلس أوروبا، اتفاقية الجريمة السيبرانية (بودابست، ٢٠٠١).

ثانياً: المراجع القضائية

٧. المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، قضية *Klass and Others v. Germany*، الحكم الصادر في ٦ سبتمبر ١٩٧٨، الطلب رقم ٧١/٥٠٢٩
٨. المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، قضية *Big Brother Watch and Others v. the United Kingdom*، الحكم الصادر عن الدائرة الكبرى في ٢٥ مايو ٢٠٢١
٩. المحكمة الدستورية الاتحادية الألمانية، الحكم الصادر في ٢ مارس ٢٠١٠ بشأن الاحتفاظ ببيانات الاتصالات) ١.(BvR 256/08

ثالثاً: المعايير الفنية

١٠. المنظمة الدولية للمعايير (ISO) واللجنة الكهروتقنية الدولية(IEC) ، المعيار :ISO/IEC 27037:2012 تكنولوجيا المعلومات — تقنيات الأمن — إرشادات لتحديد وجمع وحيازة وحفظ الأدلة الرقمية.

رابعاً: المراجع الفقهية الإسلامية

١١. شمس الدين الخطيب الشربيني، *السراج المنير في الإعانة على معرفة بعض معاني كلام ربنا الحكيم الخبير*، مطبعة بولاق الأميرية، القاهرة، المجلد ٤، ص ٧٠.
١٢. ابن جزي الغرناطي، *التسهيل لعلوم التنزيل*، تفسير سورة الحجرات، الآية ١٢

خامساً: مراجع قانونية وإجرائية مكملة

١٣. الأمم المتحدة، اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية (٢٠٠٠)، المواد المتعلقة بالمساعدة القانونية المتبادلة.

الفصل السادس: المهارات الشخصية والأخلاقيات المهنية لرجل التحريات في المهام الصعبة

المبحث الأول: الرقابة بمهارة وكفاءة واحتراف

إشكالية المبحث

يثير عنوان هذا المبحث إشكالية دلالية وإجرائية في آنٍ واحد؛ فمصطلح "الرقابة" في سياق عمل رجل التحريات يحمل معنى مزدوجاً: فهو من جهة **الرقابة التي يمارسها** رجل التحريات على الوقائع والأشخاص والبيانات في إطار مهمته الاستدلالية، وهو من جهة أخرى **الرقابة التي تخضع لها** أعماله من قبل الجهات الرقابية (القضائية والإدارية والتأديبية). ويضاف إلى ذلك معنى ثالث لا يقل أهمية، وهو **الرقابة الذاتية** التي يمارسها رجل التحريات على نفسه، بوصفها تعبيراً عن المهارة المهنية والأخلاقيات الوظيفية.

ويزداد هذا التداخل تعقيداً في "المهام الصعبة"، أي تلك المهام التي تتسم بغموض المعطيات، وضغط الوقت، وخطورة النتائج، واحتمال المساس بالحقوق والحريات. ففي هذه المهام، لا تكفي الكفاءة الفنية وحدها، بل يلزمها مهارة في إدارة الرقابة بمستوياتها الثلاثة، واحتراف في الموازنة بين متطلبات الفعالية ومقتضيات المشروعية.

وعليه، فإن السؤال المحوري الذي يوجّه هذا المبحث هو :**إلى أي مدى يمكن لرجل التحريات أن يمارس الرقابة بمهارة وكفاءة واحتراف في المهام الصعبة، دون أن يتحول إلى أداة رقابة غير منضبطة، أو إلى موضوع رقابة شكلية لا تحقق غايتها؟ وما المعايير المهنية والأخلاقية والقانونية التي تضبط هذا التوازن، في ضوء التجارب المقارنة والضمانات الدستورية والدولية، ومع مراعاة الخصوصية الفقهية الإسلامية في ضبط سلطة التحسس والتبين؟**

المطلب الأول: الإطار المفاهيمي للرقابة في عمل رجل التحريات

أولاً: تحديد مفهوم "الرقابة" بين اللغة والاصطلاح

الرقابة في أصلها اللغوي مأخوذة من "الرقبة" أو "الرقوب"، بمعنى المراقبة والملاحظة والحراسة. وفي الاصطلاح الإداري والقانوني، تعددت تعريفاتها بتعدد الزوايا التي ينظر منها إليها: فهي من زاوية **علم الإدارة** "عملية مقارنة الأداء الفعلي بالمعايير المقررة، وتصحيح الانحرافات"، ومن زاوية **القانون الإداري** "سلطة تباشرها جهة عليا على جهة أدنى للتحقق من مشروعية أعمالها وملاءمتها"، ومن زاوية **العلوم الأمنية** "مجموعة الإجراءات التي تهدف إلى التحقق من سلامة تنفيذ المهام الأمنية وعدم انحرافها عن غاياتها".

غير أن المفهوم الأكثر اتساقاً مع موضوع هذا المبحث هو الذي يميز بين ثلاثة مستويات متداخلة:

١. **الرقابة التي يمارسها رجل التحريات** على المعلومة والواقعة والشخص، بوصفها جوهر عمله الاستدلالي.
٢. **الرقابة التي تخضع لها أعماله** من قبل الجهات المختصة (النيابة العامة، قاضي التحقيق، السلطة الإدارية، الهيئات التأديبية).
٣. **الرقابة الذاتية** التي يمارسها على نفسه، بوصفها تعبيراً عن الالتزام الأخلاقي والمهني.

وهذا التداخل ليس مجرد ترف نظري، بل يترتب عليه أثر عملي جوهري: فضعف أي مستوى من هذه المستويات الثلاثة يؤدي إلى اختلال في المستويين الآخرين. فرجل التحريات الذي لا يمارس رقابة ذاتية على معلوماته قد يبنى استدلاله على قرائن غير موثوقة، فيصبح موضوعاً لرقابة لاحقة قد تكشف خللاً في عمله؛ والرقابة الخارجية الشكلية التي لا تمتد إلى تقدير الجودة والتناسب لا تحمي المجتمع من تجاوزات رجل التحريات، ولا تحمي رجل التحريات نفسه من التهم الجائرة).[1](

ثانياً: الخصوصية المزدوجة للرقابة في "المهام الصعبة"

تكتسب الرقابة في المهام الصعبة خصوصية لا تقتصر على "خطورة المهمة"، بل تمتد إلى بنية المهمة ذاتها. فالمهام الصعبة في عمل التحريات تتميز بخصائص منها : **غموض المعطيات الأولية** (فالمعلومة قد تكون ناقصة أو متعارضة)، و**ضغط الوقت** (فالتأخر قد يعرض الأرواح للخطر)، و**خطورة النتائج** (فالقرار الخاطئ قد يؤدي إلى المساس بحقوق الأبرياء أو إلى إفلات المجرمين)، و**احتمال المساس بالحقوق والحريات**)فبعض إجراءات التحري شديدة التدخل.(

وفي هذه الخصائص يكمن مبرر الرقابة ومخاطرها في آنٍ واحد. فمبرر الرقابة هو أن المهام الصعبة تزيد احتمال الخطأ والانحراف، ومن ثم تستلزم ضمانات إضافية. أما مخاطر الرقابة فهي أن الإفراط فيها قد يشل المبادرة ويؤخر الاستجابة، وأن الشكلية في ممارستها قد تحولها إلى إجراء صوري لا يحقق غايتها.

وهنا يبرز الفرق الجوهري بين **الرقابة المنضبطة** و**الرقابة المشلولة** :الأولى تحقق التوازن بين الفعالية والضمانة، وتستند إلى معايير موضوعية واضحة؛ والثانية تكتفي بالإجراءات الشكلية، أو تتوسع في التدخل دون معايير، فتفقد شرعيتها العملية).[2](

المطلب الثاني: المهارة في ممارسة الرقابة ـــ بين الكفاءة الفنية والوعي القانوني

أولاً: المهارة في رقابة المعلومة ـــ من الجمع إلى التقييم

لا تتحقق مهارة رجل التحريات في جمع أكبر قدر من المعلومات، بل في **تقييم جودتها ومصادرها ومدى اتصالها بالواقعة** .فالمعلومة قد تكون صحيحة لكنها غير ذات صلة، أو ذات صلة لكنها غير موثوقة، أو موثوقة لكنها غير كافية لبناء استدلال. ومن ثم، فإن المهارة تقتضي التمييز بين:

- **المعلومة الأولية** :ما يُجمع من بلاغات أو إفادات أو مصادر مفتوحة.
- **المعلومة المؤكدة** :ما يُتحقق من مصدره ويُقارن بغيره.
- **المعلومة الاستدلالية** :ما يصلح لتوجيه التحري دون أن يرقى إلى دليل.
- **الدليل القضائي** :ما يستوفي شروط القبول والإثبات.

وقد أكدت الممارسات المقارنة أن غياب هذا التمييز يؤدي إلى "تضخم" المعلومات دون إنتاج دليل، بل قد يؤدي إلى بناء قرارات على قرائن غير موثوقة. وفي هذا السياق، تبرز أهمية **الرقابة الذاتية** كأداة لممارسة هذا التمييز: فرجل التحريات الذي يراجع معلوماته بمعايير نقدية، ويطرح السؤال "هل هذه المعلومة كافية؟"، و"هل هناك تفسير مشروع لها؟"، يمارس رقابة داخلية تحميه من التسرع ومن الانحراف).[3]

وقد عالج الفقه الإسلامي هذه الإشكالية بدقة لافتة. فقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنُوا﴾ الحجرات: ٦ ، يقرر مبدأ **التبين** قبل قبول الخبر، وهو مبدأ يقتضي التحقق من مصدر المعلومة وعدم بناء الأحكام على أخبار غير موثوقة. وقوله تعالى: ﴿وَلَا تَجَسَّسُوا﴾ الحجرات: ١٢ ، يضبط حدود البحث عن المعلومة، بحيث لا يتحول التحقق إلى تتبع للعورات وتجسس على الخصوصيات.[4] ومن ثم، فإن المهارة في رقابة المعلومة ليست فقط تقنية، بل أخلاقية أيضاً؛ فهي تجمع بين **التحقق** و**الاحترام**.

ثانياً: المهارة في رقابة الإجراء — بين المشروعية والتناسب

لا تقتصر مهارة رجل التحريات على رقابة المعلومة، بل تمتد إلى رقابة الإجراء الذي يتخذه. فكل إجراء تحري يجب أن يستوفي شرطين :**المشروعية** (أي أن يكون له أساس قانوني، وأن تباشره جهة مختصة، وفي الحدود المقررة)، و**التناسب**)أي أن يكون ملائماً للغرض، وألا يوجد بديل أقل تدخلاً، وأن تكون المصلحة المتحققة منه أعظم من الضرر الناتج عنه.(

وقد بلورت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان معايير دقيقة لرقابة التناسب في قضايا المراقبة الأمنية. ففي قضية *Klass v. Germany* (1978)، اشترطت المحكمة أن يكون النظام القانوني الوطني واضحاً في تحديد **الحالات التي يجوز فيها التدخل، والإجراءات المتبعة، وحدود استخدام البيانات** [5].وفي قضية *Big Brother Watch v. UK* (2021)، أكدت المحكمة أن مشروعية نظام المراقبة تتوقف على وجود "ضمانات من البداية إلى النهاية" تشمل: تحديد أسباب الترخيص، وإجراءات الانتقاء والفحص والاستخدام، وحدود مدة الاحتفاظ، والرقابة المستقلة، والمراجعة القضائية اللاحقة).[6]

وفي المقابل، يقدم النموذج الألماني معياراً أكثر صرامة. فقد قضت المحكمة الدستورية الاتحادية في ٢ مارس ٢٠١٠ بعدم دستورية الأحكام التي تسمح بالاحتفاظ الاستباقي العام ببيانات الاتصالات لمدة ستة أشهر، على أساس أن هذا الاحتفاظ يشكل تدخلاً جسيماً في سرية الاتصالات، وأن غياب ضمانات دقيقة بشأن أمن البيانات واستخدامها وشفافيتها يجعل التدخل غير متناسب).[7]

والمهارة في رقابة الإجراء لا تعني فقط معرفة هذه المعايير، بل **القدرة على تطبيقها في ظروف المهمة الصعبة** :ففي حالات الخطر المحدق، قد يكون الإجراء الأكثر تدخلاً هو الأكثر تناسباً؛ وفي حالات الاشتباه غير المؤكد، قد يكون الإجراء الأقل تدخلاً هو الأكثر ملاءمة. ومن ثم، فإن المهارة تقتضي **تقديراً سياقياً** لا **تطبيقاً آلياً**[8].

ثالثاً: المهارة في رقابة الذات ـــ الأخلاقيات المهنية كضابط داخلي

لا يمكن لأي رقابة خارجية، مهما كانت دقيقة، أن تعوّض غياب الرقابة الذاتية. فرجل التحريات هو أول من يرى المعلومة، وأول من يقرر الإجراء، وأول من يواجه إغراءات التوسع في الصلاحيات، أو التسرع في الاستنتاج، أو الانحياز لفرضية معينة.

ومن ثم، فإن الأخلاقيات المهنية ليست مجرد "قيم" مجردة، بل هي **آلية رقابة داخلية** تعمل بالتوازي مع الرقابة الخارجية. وتشمل هذه الأخلاقيات:

١. **الأمانة في نقل المعلومة** :عدم انتقاء ما يدعم فرضية معينة، أو إخفاء ما يناقضها.
٢. **الموضوعية في التقييم** :عدم بناء الاستدلال على تصنيفات عامة (كالدين أو الأصل أو الرأي)، والاكتفاء بالوقائع ذات الصلة.
٣. **الاعتراف بحدود المعرفة** :عدم تقديم استنتاجات تتجاوز ما تدعمه الأدلة، وبيان مواطن الغموض.
٤. **احترام الكرامة** :عدم استخدام أساليب مهينة أو ضاغطة في جمع المعلومات، حتى في مواجهة مشتبه بهم في جرائم خطيرة.
٥. **الالتزام بالمشروعية** :عدم تبرير التجاوز بحجة "خطورة الجريمة" أو "ضرورة المهمة".

وقد أكد الفقه الإسلامي هذا البعد الأخلاقي في أعمال التحسس والتبين. فقد قرر الفقهاء أن "التجسس" المحرم هو تتبع عورات المسلمين وعيوبهم، أما التحقق من الأخبار المتعلقة بالأمن العام فهو من باب "الحسبة" و"الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر"، لكنه يبقى مقيداً بشرطين :**وجود خطر محدق**، و**تعذر درء الخطر بوسيلة أخرى أقل تدخلاً** [9].وهذا الضابط الأخلاقي يتقاطع مع المعايير المعاصرة في نقطتين :**حظر التجسس العام**، و**اشتراط الضرورة والتناسب**.

المطلب الثالث: الكفاءة في ممارسة الرقابة ـــ البعد المؤسسي والتنظيمي

أولاً: الكفاءة بين الفرد والمؤسسة

الكفاءة في ممارسة الرقابة ليست صفة فردية فحسب، بل هي أيضاً **صفة مؤسسية** . فرجل التحريات قد يكون كفؤاً في عمله الفردي، لكنه قد يعمل في مؤسسة تفتقر إلى آليات التنسيق، أو تعاني من غموض الاختصاصات، أو تفتقر إلى أنظمة توثيق دقيقة. وفي هذه الحالة، لا يمكن أن تتحقق الكفاءة الفعلية، لأن العمل الفردي الجيد قد يُهدر بسبب خلل مؤسسي.

ومن ثم، فإن الكفاءة في الرقابة تتطلب:

١. **وضوح الاختصاصات** :تحديد من يملك صلاحية اتخاذ كل إجراء، ومن يراقبه، ومن يبت في التظلمات.
٢. **تنسيق بين الجهات** :تجنب تكرار الجهود أو تعارضها، وضمان تبادل المعلومات في إطار قانوني.
٣. **أنظمة توثيق** :تسجيل الإجراءات والقرارات والمعلومات بشكل يمكن مراجعته لاحقاً.
٤. **تأهيل مستمر** :تدريب رجال التحريات على المعايير القانونية والفنية والأخلاقية، وليس فقط على المهارات الميدانية.
٥. **ثقافة الرقابة** :إرساء قناعة بأن الرقابة ليست "عقاباً" بل "حماية" لرجل التحريات نفسه وللمؤسسة وللمجتمع.

وقد أشارت الدراسات المقارنة إلى أن غياب هذه العناصر يؤدي إلى ظاهرة "الرقابة الشكلية": حيث توجد إجراءات رقابية على الورق، لكنها لا تعمل في الممارسة، إما بسبب غياب الموارد، أو بسبب غياب الاستقلالية، أو بسبب ثقافة تنظيمية لا تشجع على المراجعة والنقد).[10]

ثانياً: الكفاءة في إدارة المخاطر ـــ من رد الفعل إلى الاستباق

في المهام الصعبة، لا تكفي الكفاءة في رقابة ما حدث، بل تمتد إلى **رقابة ما قد يحدث** .فإدارة المخاطر في عمل التحريات تقتضي:

١. **تقييم المخاطر قبل الإجراء** :ما احتمال أن يؤدي هذا الإجراء إلى المساس بحقوق الأبرياء؟ ما البدائل الأقل تدخلاً؟
٢. **المتابعة أثناء التنفيذ** :هل يسير الإجراء وفق الخطة؟ هل ظهرت معطيات جديدة تستوجب التعديل؟
٣. **التقييم بعد التنفيذ** :هل حقق الإجراء غايته؟ هل كانت كلفته (بالمعنى القانوني والأخلاقي) مبررة؟

وهذه المنهجية لا تختلف جوهرياً عن منهجية **"التقييم والتخفيف والمراقبة"** المعتمدة في إدارة المخاطر الأمنية، لكنها تُضاف إليها **البعد القانوني** (المشروعية والتناسب) و**البعد الأخلاقي** (احترام الكرامة والعدالة). ومن ثم، فإن الكفاءة في الرقابة هي **كفاءة مركبة** :تجمع بين المهارة الفنية، والوعي القانوني، والالتزام الأخلاقي).[11]

المطلب الرابع: الاحتراف في ممارسة الرقابة ـــ بين المعايير المهنية والمساءلة

أولاً: مفهوم الاحتراف في عمل التحريات

الاحتراف (Professionalism) في عمل التحريات ليس مجرد "إتقان" للمهارة، بل هو **منظومة قيم ومعايير وسلوكيات** تميز المهنة عن غيرها. ويشمل الاحتراف:

١. **الاستقلالية** :قدرة رجل التحريات على اتخاذ قراره المهني دون ضغوط غير مشروعة.

٢. **الحياد** :عدم الانحياز لفرضية أو شخص أو جهة، والالتزام بالوقائع.
٣. **المسؤولية** :تحمل نتائج القرارات، والاعتراف بالأخطاء عند وقوعها.
٤. **السرية** :حماية المعلومات التي يطلع عليها بحكم عمله.
٥. **التطوير المستمر** :مواكبة التطورات القانونية والتقنية.
٦. **الالتزام بالمعايير** :احترام القواعد المهنية والقانونية، وعدم تبرير التجاوز بأي ذريعة.

وهذه العناصر ليست مجرد "صفات شخصية"، بل هي **معايير قابلة للقياس والمساءلة** .فمثلاً، يمكن قياس الاستقلالية من خلال آليات اتخاذ القرار، ويمكن قياس الحياد من خلال مراجعة الاستدلالات، ويمكن قياس المسؤولية من خلال أنظمة المحاسبة والتظلم.

ثانياً: المساءلة كضمانة للاحتراف

لا يمكن أن يتحقق الاحتراف دون **مساءلة** .فالمساءلة هي الآلية التي تحول المعايير من "توصيات" إلى "التزامات". وتشمل المساءلة في عمل التحريات:

١. **المساءلة القانونية** :خضوع الإجراءات للمراجعة القضائية، وبطلان ما يخالف القانون.
٢. **المساءلة التأديبية** :محاسبة رجل التحريات على مخالفة القواعد المهنية.
٣. **المساءلة الأخلاقية** :المراجعة الداخلية للسلوكيات، ولو لم تكن مخالفة قانونية صريحة.
٤. **المساءلة الاجتماعية** :شفافية العمل أمام المجتمع (بما لا يضر بأمن التحري)، وتعزيز الثقة في المؤسسة.

غير أن المساءلة الفعالة تصطدم بقيود عملية: ففي المهام الصعبة، قد يكون من الصعب الكشف عن الأخطاء أو التجاوزات، بسبب سرية المعلومات أو غياب الأدلة أو ضعف آليات الرقابة. ومن ثم، فإن تعزيز المساءلة يتطلب **آليات مستقلة** (كهيئات رقابية متخصصة)، و**حماية للمبلغين** (الذين يكشفون التجاوزات)، و**ثقافة تنظيمية** تشجع على المراجعة والنقد).[12]

وقد أكد الفقه الإسلامي هذا البعد في مبدأ **"المحاسبة"** و**"الأمانة"** .فالقاضي أو المحتسب أو رجل الحسبة مسؤول أمام الله والناس عن أعماله، ويجب أن يكون "أميناً" على حقوق العباد. وقد قرر الفقهاء أن "من ولي شيئاً من أمور المسلمين وجب عليه أن ينصح لهم"، وأن "الغش" في العمل الأمني أشد من الغش في غيره، لأنه يتعلق بالأرواح والأعراض.[13] وهذا المعيار الأخلاقي يتقاطع مع المعايير المهنية المعاصرة في نقطتين :**الالتزام بالنزاهة**، و**تحمل المسؤولية**.

المطلب الخامس: المعوقات التي تواجه الرقابة المهارية والكفؤة والاحترافية وسبل معالجتها

أولاً: المعوقات البنيوية

يمكن تصنيف المعوقات إلى ثلاث طبقات:

الطبقة الأولى: معوقات معرفية .وتتمثل في غياب التكوين المتخصص في الرقابة القانونية والأخلاقية، والاكتفاء بالتدريب الميداني الذي لا يغطي الجوانب المعيارية. كما تشمل غياب الوعي بالمعايير الدولية والمقارنة، مما يؤدي إلى "عزلة معرفية" يعمل فيها رجل التحريات بمعايير محلية قد لا تتسق مع الضمانات الدستورية والدولية.

الطبقة الثانية: معوقات مؤسسية .وتتمثل في غياب آليات تنسيق واضحة بين الجهات، وضعف استقلالية الجهات الرقابية، وغياب أنظمة توثيق دقيقة، وثقافة تنظيمية لا تشجع على المراجعة. كما تشمل نقص الموارد التقنية والبشرية اللازمة للرقابة الفعالة.

الطبقة الثالثة: معوقات معيارية .وتتمثل في الغموض التشريعي حول حدود إجراءات التحري، وعدم انسجام التشريعات الوطنية مع المعايير الدولية، وغياب قضاء دستوري فاعل في بعض الدول لضبط هذه الحدود. كما تشمل غياب معايير مهنية مكتوبة (كمدونات سلوك) تحدد ما هو مقبول وما هو مرفوض في عمل التحريات).[14](

ثانياً: سبل المعالجة ـــ بين الإصلاح التشريعي والتطوير المؤسسي

لا يمكن معالجة هذه المعوقات بوصفات تقنية محايدة. فبعضها يتطلب **إصلاحاً تشريعياً** (كتحديد تعريف دقيق للإرهاب، وضبط إجراءات المراقبة الإلكترونية، وإرساء معايير واضحة للرقابة القضائية). وبعضها يتطلب **تطويراً مؤسسياً** (كإنشاء وحدات تنسيق بين الجهات، وتعزيز استقلالية الهيئات الرقابية، وتطوير أنظمة التوثيق). وبعضها يتطلب **تعزيزاً للرقابة الذاتية**)كإرساء مدونات سلوك ملزمة، وتدريب على الأخلاقيات المهنية، وخلق ثقافة تنظيمية تشجع على المراجعة.(

غير أن المعالجة الأكثر جذرية تكمن في **إعادة تعريف علاقة الرقابة بالمهارة** . فبدلاً من النظر إلى الرقابة باعتبارها "قيداً" على مهارة رجل التحريات، يمكن النظر إليها باعتبارها **جزءاً من المهارة نفسها** .فرجل التحريات الماهر هو الذي يعرف متى يستخدم صلاحياته، ومتى يتوقف، ومتى يستشير، ومتى يوثق. والرقابة هنا ليست "عقاباً" بل "أداة عمل" تمكّنه من اتخاذ قرارات أكثر دقة وأكثر قابلية للدفاع عنها).[15](

خلاصة المبحث

لا يمكن اختزال "الرقابة بمهارة وكفاءة واحتراف" في عبارة "الالتزام بالقانون". فهذا الالتزام ضروري، لكنه غير كافٍ. فالمهارة تقتضي **التمييز بين مستويات الرقابة** (الرقابة على المعلومة، والرقابة على الإجراء، والرقابة الذاتية)، و**التقدير السياقي** لتناسب الإجراءات، و**الوعي بحدود المعرفة** .والكفاءة تقتضي **البعد المؤسسي** (وضوح الاختصاصات، والتنسيق، والتوثيق، والتأهيل) و**إدارة المخاطر** بمنهجية استباقية. والاحتراف يقتضي **الاستقلالية والحياد والمسؤولية والسرية**، و**المساءلة** كضمانة لهذه القيم.

وفي ضوء المقارنة بين النماذج القانونية، يبدو أن النموذج الأكثر اتساقاً مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان هو الذي يجمع بين **الرقابة القضائية السابقة** على الإجراءات الأكثر تدخلاً، و**الرقابة اللاحقة الفعالة** على الإجراءات الأقل تدخلاً، و**الرقابة الذاتية** المعززة بمدونات سلوك وثقافة تنظيمية. وهذا النموذج لا يخلو من كلفة: فهو يبطئ بعض الإجراءات، ويضعف القدرة على الاستجابة الفورية للتهديدات. لكنه، في المقابل، يحمي رجل التحريات من التحول إلى أداة قمع، ويحفظ للمؤسسة الأمنية ثقة المجتمع، ويضمن أن تكون النتائج التي ينتجها عمل التحري قابلة للدفاع عنها أمام القضاء وأمام الرأي العام.

أما على المستوى الفقهي الإسلامي، فإن ضوابط "التبين" و"التجسس" في سورة الحجرات، ومبدأ "الأمانة" و"المحاسبة" في الفقه السياسي الإسلامي، تقدم إطاراً أخلاقياً ومعيارياً يمكن أن يتقاطع مع المعايير المعاصرة في ثلاث نقاط :**حظر التجسس العام، واشتراط الضرورة والتناسب، والالتزام بالنزاهة والمسؤولية** .وهذا التقاطع لا يعني تطابقاً كاملاً، لكنه يشير إلى أن الرقابة ليست دخيلاً على الثقافة القانونية الإسلامية، بل لها جذور في نصوصها ومقاصدها).[16]

قائمة المراجع المرقّمة

أولاً: الوثائق الدولية

١. الأمم المتحدة، العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (١٩٦٦)، المادة ١٧ (حرمة الحياة الخاصة) والمادة ١٤ (ضمانات المحاكمة العادلة).
٢. مجلس أوروبا، اتفاقية الجريمة السيبرانية (بودابست، ٢٠٠١)، الأحكام المتعلقة بالأدلة الإلكترونية والتعاون الدولي.
٣. مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، القرار رقم ١٣٧٣ (٢٠٠١)، المعتمد في ٢٨ سبتمبر ٢٠٠١، الوثيقة.(2001) S/RES/1373

ثانياً: المراجع القضائية

٤. المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، قضية *Klass and Others v. Germany*، الحكم الصادر في ٦ سبتمبر ١٩٧٨، الطلب رقم ٧١/٥٠٢٩
٥. المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، قضية *Big Brother Watch and Others v. the United Kingdom*، الحكم الصادر عن الدائرة الكبرى في ٢٥ مايو ٢٠٢١
٦. المحكمة الدستورية الاتحادية الألمانية، الحكم الصادر في ٢ مارس ٢٠١٠ بشأن الاحتفاظ ببيانات الاتصالات) ١.(BvR 256/08

ثالثاً: المعايير الفنية

٧. المنظمة الدولية للمعايير (ISO) واللجنة الكهروتقنية الدولية(IEC) ، المعيار ISO/IEC 27037:2012:تكنولوجيا المعلومات — تقنيات الأمن — إرشادات لتحديد وجمع وحيازة وحفظ الأدلة الرقمية.

رابعاً: المراجع الفقهية الإسلامية

٨. شمس الدين الخطيب الشربيني، *السراج المنير في الإعانة على معرفة بعض معاني كلام ربنا الحكيم الخبير*، مطبعة بولاق الأميرية، القاهرة، المجلد ٤، ص ٧٠ — في تفسير آية الحجرات ١٢
٩. ابن جزي الغرناطي، *التسهيل لعلوم التنزيل*، تفسير سورة الحجرات، الآية ١٢
١٠. ابن تيمية، *السياسة الشرعية في إصلاح الراعي والرعية*، تحقيق محمد حامد الفقي، دار الكتب العلمية، بيروت — في مبدأ الأمانة والمحاسبة.

خامساً: مراجع قانونية وإدارية مكملة

١١. الأمم المتحدة، اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية (٢٠٠٠)، المواد المتعلقة بالمساعدة القانونية المتبادلة.
١٢. فرقة العمل المالية الدولية(FATF) ، التوصيات الدولية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار أسلحة الدمار الشامل، النسخة المعتمدة في فبراير ٢٠١٢ (المحدثة).

المبحث الثاني: مهارة رجل التحريات في اتخاذ القرار تحت الضغط

إشكالية المبحث

يمثل اتخاذ القرار تحت الضغط أحد أصعب الاختبارات التي تواجه رجل التحريات في المهام الصعبة، وأكثرها كشفاً لمستوى مهارته وكفاءته واحترافه. فالضغط في عمل التحريات ليس حالة استثنائية عارضة، بل هو **معطى بنيوي** يصاحب المهمة من بدايتها إلى نهايتها: ضغط الوقت (فالتأخر قد يعني فوات فرصة أو وقوع خطر)، وضغط المعلومة (فالمعطيات ناقصة أو متعارضة أو مشوشة)، وضغط النتيجة (فالقرار الخاطئ قد يكلف أرواحاً أو يمس بحقوق أبرياء أو يفلت مجرماً)، وضغط المسؤولية (فالقرار يُتخذ باسم المؤسسة ويخضع للمساءلة لاحقاً)، وضغط الرأي العام (الذي قد يدفع إلى التسرع أو إلى الإحجام).

وتزداد هذه الضغوط تعقيداً في جرائم الإرهاب والجرائم المنظمة، حيث يتداخل **عنصر المفاجأة** مع **عنصر الخطر المحدق**، ويصبح القرار في كثير من الأحيان قراراً **في ظل عدم اليقين** (decision under uncertainty)، لا مجرد قرار في ظل ضغط زمني. ومن ثم، فإن السؤال المحوري الذي يوجّه هذا المبحث هو:

كيف يمكن لرجل التحريات أن يتخذ قراراً مهارياً وكفؤاً واحترافياً في ظل ضغوط متداخلة، دون أن يتحول الضغط إلى مبرر للتسرع أو للتجاوز أو للشلل؟ وما المعايير القانونية والأخلاقية والإدارية التي تضبط جودة القرار تحت الضغط، وكيف يمكن تقييمها ومساءلة صاحبها عنها، في ضوء النماذج المقارنة والضمانات الدستورية والدولية، ومع مراعاة الخصوصية الفقهية الإسلامية في موازنة "العجلة" بـ"التبين" و"الضرورة" بـ"التثبت"؟

المطلب الأول: الإطار المفاهيمي لاتخاذ القرار تحت الضغط

أولاً: تحديد مفهوم "القرار" في عمل التحريات

القرار في عمل التحريات ليس مجرد "اختيار بين بدائل"، بل هو **فعل إرادي مركّب** يتضمن: إدراك الموقف، وتقييم المعطيات، وتقدير البدائل، واختيار الإجراء، وتحمّل النتيجة. ويختلف القرار التحري عن القرار الإداري العادي في خصائص جوهرية:

١. **طابع الاستعجال** :فالقرار التحري يُتخذ في الغالب في وقت قصير، وقد لا يحتمل التأجيل.
٢. **نقص المعطيات** :فالمعلومة المتاحة غالباً ما تكون ناقصة أو غير مؤكدة.
٣. **خطورة النتائج** :فالقرار قد يمس بحياة الأشخاص أو حرياتهم أو كرامتهم.
٤. **قابلية المراجعة** :فالقرار يخضع لرقابة لاحقة (قضائية أو إدارية أو تأديبية)، مما يجعله قراراً "قابلاً للمساءلة".

ومن ثم، فإن القرار التحري هو **قرار في ظل مخاطرة** (risk decision)، لا مجرد قرار في ظل يقين. والمهارة فيه لا تقتضي "إصابة الحقيقة" فقط، بل **إدارة المخاطرة** بمعايير موضوعية).[1]

ثانياً: تحديد مفهوم "الضغط" وأنواعه

الضغط في عمل التحريات ليس مفهوماً واحداً، بل هو **مزيج من ضغوط متداخلة** يمكن تصنيفها إلى:

١. **الضغط الزمني** :وهو الأكثر شيوعاً، وينشأ من الحاجة إلى اتخاذ قرار قبل فوات الأوان (كالتدخل قبل وقوع جريمة، أو ضبط مشتبه به قبل هروبه).
٢. **ضغط المعلومة** :وينشأ من نقص المعطيات أو تعارضها أو تشوشها (كوجود تقارير متضاربة عن تهديد محتمل).
٣. **ضغط الخطر** :وينشأ من خطورة النتائج المحتملة (كاحتمال وقوع اعتداء يودي بأرواح).
٤. **الضغط المؤسسي** :وينشأ من توقعات القيادة أو الرؤساء (كالمطالبة بنتائج سريعة، أو بتبرير إجراء معين).
٥. **الضغط الاجتماعي** :وينشأ من الرأي العام أو الإعلام (كالمطالبة بالكشف السريع عن جريمة، أو بالحزم في مواجهة الإرهاب).
٦. **الضغط الذاتي** :وينشأ من داخل رجل التحريات نفسه (كالخوف من الفشل، أو الرغبة في إثبات الكفاءة، أو الشعور بالمسؤولية الشخصية).

وهذه الضغوط لا تعمل بمعزل عن بعضها، بل تتفاعل وتتراكم، وقد تؤدي إلى **تشوهات في القرار** (decision biases)مثل: التسرع، والانحياز التأكيدي (confirmation bias)، وتضخيم الخطر، أو الإنكار).[2]

ثالثاً: خصوصية القرار تحت الضغط في "المهام الصعبة"

تكتسب المهام الصعبة خصوصية تجعل القرار تحت الضغط أكثر تعقيداً. فالمهمة الصعبة تتسم بـ:

- **غموض المعطيات** :فالمعلومة قد تكون أولية أو غير مؤكدة.
- **تعدد الفاعلين** :فالجهات المعنية متعددة، وقد تتعارض توجيهاتها.
- **تداخل الأهداف** :فالهدف الأمني قد يتعارض مع الهدف القانوني أو الإنساني.
- **احتمال المساس بالحقوق** :فبعض القرارات (كالتوقيف أو التفتيش أو المراقبة) شديدة التدخل.

وفي هذه الخصائص، لا تكفي "الخبرة" وحدها، بل يلزم **منهجية قرار منضبطة، ووعي قانوني، وقدرة على التقدير السياقي، واستعداد للمساءلة**[3].

المطلب الثاني: مهارة اتخاذ القرار — بين المنهجية والحدس المهني

أولاً: المنهجية العقلانية في القرار التحري

المنهجية العقلانية في اتخاذ القرار تقوم على خطوات متسلسلة:

١. **تحديد المشكلة** :ما القرار المطلوب اتخاذه؟ وما غايته؟
٢. **جمع المعطيات** :ما المعلومات المتاحة؟ وما مدى موثوقيتها؟
٣. **تقييم البدائل** :ما الخيارات المتاحة؟ وما مزايا كل خيار وعيوبه؟
٤. **تقدير النتائج** :ما النتائج المحتملة لكل بديل؟ وما احتمال تحققها؟
٥. **اتخاذ القرار** :اختيار البديل الأفضل وفق معايير محددة.
٦. **المتابعة والتقييم** :مراقبة نتائج القرار، وتعديله عند الحاجة.

غير أن هذه المنهجية، رغم أهميتها، تصطدم في المهام الصعبة بقيود عملية: فالوقت قد لا يسمح بجمع كل المعطيات، والبدائل قد لا تكون واضحة، والنتائج قد لا تكون قابلة للتنبؤ. ومن ثم، فإن المهارة لا تكمن في تطبيق المنهجية آلياً، بل في **التقدير السياقي** لمدى كفايتها في كل حالة).[4]

ثانياً: الحدس المهني وحدوده

الحدس المهني (professional intuition) هو قدرة رجل التحريات على إدراك الموقف واتخاذ القرار بسرعة، بناءً على خبرته المتراكمة وأنماط الحالات التي واجهها. وهو ليس "تخميناً" بل هو **استدلال ضمني** يقوم على الخبرة والتدريب والتكرار.

غير أن الحدس المهني، رغم قيمته، لا يخلو من مخاطر:

١. **التحيز** :فقد يتأثر الحدس بتجارب سابقة غير ممثلة، أو بالصور النمطية، أو بالميول الشخصية.
٢. **الإفراط في الثقة** :فقد يدفع الحدس صاحبه إلى تجاهل معطيات جديدة أو معارضة.
٣. **الاستناد إلى "الشعور" بدلاً من الوقائع** :فقد يتحول الحدس إلى ذريعة لعدم التوثيق أو لعدم التشاور.

ومن ثم، فإن المهارة تقتضي **الموازنة بين الحدس والمنهجية** :فالحدس يساعد على التحرك السريع، لكنه يبقى خاضعاً للتحقق والتوثيق والتشاور. وهذا التوازن هو ما يميز **المحترف** عن **المبتدئ** :فالمحترف يستخدم حدسه كأداة لفتح أبواب التحقق، لا كبديل عنه).[5]

ثالثاً: القرار في ظل عدم اليقين ـــ مبدأ "الاحتياط" وحدوده

في المهام الصعبة، قد لا يكون هناك يقين كافٍ لاتخاذ قرار قاطع، فيلجأ رجل التحريات إلى **مبدأ الاحتياط** :(precautionary principle)أي اتخاذ إجراء وقائي حتى في ظل غياب يقين كامل، درءاً لخطر محتمل.

غير أن مبدأ الاحتياط، رغم منطقيته، قد يتحول إلى ذريعة للتوسع في الإجراءات دون ضوابط. ومن ثم، فإن الفقه القانوني المقارن بلور حدوداً لاستخدامه:

١. **وجود خطر جدي** :لا مجرد خطر احتمالي بعيد.
٢. **تناسب الإجراء مع الخطر** :لا اتخاذ إجراء شديد التدخل لخطر ضعيف.
٣. **مراجعة مستمرة** :لا تحويل الإجراء المؤقت إلى إجراء دائم.
٤. **إمكانية التراجع** :لا اتخاذ إجراءات غير قابلة للتصحيح.

وقد أكدت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان هذه الحدود في قضايا المراقبة الوقائية، حيث اشترطت أن يكون التدخل "ضرورياً في مجتمع ديمقراطي" (necessary in a democratic society)، أي أن يستوفي معايير **الحاجة الاجتماعية الملحة**، و**التناسب**، و**الوجود الأساس القانوني الكافي**[6].

المطلب الثالث: كفاءة اتخاذ القرار — بين جودة القرار وسرعة الاستجابة

أولاً: معايير جودة القرار التحري

لا يمكن الحكم على جودة القرار التحري بمجرد "النتيجة" (نجح أو فشل)، بل يجب تقييمه بمعايير موضوعية تشمل:

١. **معيار المشروعية** :هل القرار مستند إلى أساس قانوني؟ وهل اتخذته جهة مختصة؟
٢. **معيار التناسب** :هل القرار ملائم للغرض؟ وهل هناك بديل أقل تدخلاً؟
٣. **معيار الاستناد إلى الوقائع** :هل القرار مبني على معلومات كافية وموثوقة؟
٤. **معيار الشفافية الداخلية** :هل القرار موثق؟ وهل يمكن مراجعته؟
٥. **معيار المساءلة** :هل يمكن تبرير القرار أمام الجهة الرقابية؟

وهذه المعايير لا تحكم على "صواب" القرار بالنتيجة، بل على **سلامة عملية اتخاذه** .فالقرار قد يكون "خاطئاً" في نتيجته (كإفلات مشتبه به)، لكنه يكون "سليماً" في منهجيته إذا استوفى المعايير. والعكس صحيح: قد يكون القرار "ناجحاً" في نتيجته، لكنه "معيب" إذا انتهك الضمانات).[7]

ثانياً: الموازنة بين السرعة والدقة

أحد أكبر التحديات في القرار تحت الضغط هو الموازنة بين **السرعة** (التي يقتضيها الخطر) و**الدقة** (التي تقتضيها الضمانات). فالتأخر قد يعني فوات فرصة، والتسرع قد يعني المساس بحقوق أبرياء.

والمهارة هنا لا تكمن في "اختيار" أحد الطرفين، بل في **إدارة التوازن** بينهما. ومن أدوات هذا التوازن:

١. **التصنيف السريع للخطر** :هل الخطر محدق وفوري؟ أم محتمل ومتدرج؟ فالأول قد يبرر السرعة، والثاني قد يسمح بمزيد من التحقق.
٢. **تحديد "الحد الأدنى" من التحقق** :ما الحد الأدنى من المعلومات الذي يجب توافره قبل القرار؟ وما الذي يمكن استكماله بعده؟
٣. **التشاور السريع** :هل يمكن استشارة جهة أعلى أو خبير في الوقت المتاح؟

٤. **التوثيق المتزامن** :تسجيل أسباب القرار في حينه، لتبريره لاحقاً.
٥. **المراجعة اللاحقة** :تقييم القرار بعد تنفيذه، وتعديله إذا ظهرت معطيات جديدة.

وهذه الأدوات لا تلغي الضغط، لكنها تجعله **قابلاً للإدارة** بدلاً من أن يكون **قابلاً للانفلات**[8].

المطلب الرابع: احتراف اتخاذ القرار — بين المسؤولية والمساءلة

أولاً: المسؤولية الشخصية عن القرار

القرار التحري قرار **شخصي** بمعنى ما: فرجل التحريات هو من يتخذه، وهو من يتحمل نتائجه. غير أن هذه المسؤولية الشخصية لا تلغي **المسؤولية المؤسسية** : فالمؤسسة مسؤولة عن توفير التكوين والموارد والبيئة التي تسمح بقرار سليم، وعن وضع آليات الرقابة والتشاور، وعن حماية رجل التحريات من الضغوط غير المشروعة.

ومن ثم، فإن الاحتراف يقتضي **توزيع المسؤولية** بين الفرد والمؤسسة: فلا يُحمّل الفرد وحده نتائج خلل مؤسسي، ولا تُعفى المؤسسة من مسؤوليتها بحجة "استقلالية القرار الفردي").[9]

ثانياً: المساءلة كضمانة للاحتراف

المساءلة هي الآلية التي تحول القرار من "فعل سلطة" إلى "فعل خاضع للمراجعة". وتشمل المساءلة في اتخاذ القرار:

١. **المساءلة القضائية** :خضوع القرار للمراجعة القضائية، وبطلان ما يخالف القانون.
٢. **المساءلة الإدارية** :محاسبة رجل التحريات على مخالفة القواعد المهنية.
٣. **المساءلة الأخلاقية** :مراجعة القرار في ضوء القيم المهنية، ولو لم يكن مخالفاً قانونياً.
٤. **المساءلة الاجتماعية** :شفافية القرار أمام المجتمع (بما لا يضر بأمن التحري).

غير أن المساءلة الفعالة تصطدم بقيود عملية: ففي المهام الصعبة، قد يكون من الصعب الكشف عن الأخطاء أو التجاوزات، بسبب سرية المعلومات أو غياب الأدلة أو ضعف آليات الرقابة. ومن ثم، فإن تعزيز المساءلة يتطلب **آليات مستقلة، وحماية للمبلغين، وثقافة تنظيمية** تشجع على المراجعة والنقد).[10]

المطلب الخامس: المعوقات التي تواجه مهارة اتخاذ القرار تحت الضغط وسبل معالجتها

أولاً: المعوقات المعرفية والنفسية

١. **التحيزات المعرفية** :كالانحياز التأكيدي (البحث عن ما يؤكد الفرضية)، وتأثير التأطير (تأثر القرار بطريقة عرض المعلومة)، وتضخيم الخطر أو الإنكار.

٢. **الإجهاد المهني** :الذي قد يؤدي إلى التسرع أو الجمود أو فقدان التركيز.
٣. **غياب التكوين في مهارات القرار** :فالتركيز في التدريب غالباً ما يكون على المهارات الميدانية، لا على مهارات التحليل واتخاذ القرار.
٤. **غياب ثقافة التشاور** :التي قد تدفع رجل التحريات إلى الانفراد بالقرار، خوفاً من الظهور بمظهر "غير الكفء".

ثانياً: المعوقات المؤسسية والتنظيمية

١. **غموض الاختصاصات** :الذي قد يؤدي إلى تردد في اتخاذ القرار أو إلى تجاوز الصلاحيات.
٢. **ضعف آليات الدعم** :كغياب وحدات تحليل المعلومات، أو غياب المستشارين القانونيين، أو غياب أنظمة التوثيق.
٣. **الضغوط غير المشروعة** :كالضغط من الرؤساء لاتخاذ قرار معين، أو من الرأي العام لتحقيق نتيجة سريعة.
٤. **غياب الحماية القانونية** :التي قد تدفع رجل التحريات إلى "التحوط" المفرط (defensive decision-making)أي اتخاذ قرارات لا تحقق الفعالية، لكنها تحميه من المساءلة.

ثالثاً: سبل المعالجة

١. **تطوير التكوين** :إدراج مهارات اتخاذ القرار، والتحليل، وإدارة المخاطر، في برامج تدريب رجال التحريات.
٢. **إرساء آليات التشاور** :كوحدات تحليل المعلومات، والمستشارين القانونيين، ولجان القرار في الحالات الحرجة.
٣. **تعزيز التوثيق** :إرساء أنظمة توثيق القرار (تسجيل المعطيات، والبدائل، والأسباب)، لتسهيل المراجعة والمساءلة.
٤. **حماية القرار المشروع** :إرساء ضمانات لحماية رجل التحريات الذي يتخذ قراراً مشروعاً، ولو كانت نتيجته غير موفقة.
٥. **تعزيز ثقافة المراجعة** :تشجيع المراجعة اللاحقة للقرارات (بعد تنفيذها)، واعتبارها أداة تعلم لا أداة عقاب.
٦. **الموازنة بين المركزية واللامركزية** :تحديد الحالات التي يتخذ فيها القرار مركزياً (كالحالات الحرجة)، والحالات التي يتخذ فيها لامركزياً (كالحالات العادية)، لتجنب البيروقراطية أو الانفلات).[11]

خلاصة المبحث

لا يمكن اختزال مهارة اتخاذ القرار تحت الضغط في عبارة "التحلي بالسرعة والحزم". فالسرعة ضرورية، لكنها غير كافية. فالمهارة تقتضي **التمييز بين أنواع الضغط** (الزمني، والمعرفي، والخطر، والمؤسسي، والاجتماعي، والذاتي)، و**الموازنة بين المنهجية والحدس**، و**إدارة القرار في ظل عدم اليقين** بضوابط مبدأ الاحتياط. والكفاءة تقتضي **تقييم جودة القرار بمعايير موضوعية** (المشروعية، والتناسب،

والاستناد إلى الوقائع، والتوثيق، والمساءلة)، لا بمجرد النتيجة. والاحتراف يقتضي **توزيع المسؤولية** بين الفرد والمؤسسة، و**المساءلة** كضمانة للاحتراف.

وفي ضوء المقارنة بين النماذج القانونية، يبدو أن النموذج الأكثر اتساقاً مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان هو الذي يجمع بين **الرقابة القضائية السابقة** على القرارات الأكثر تدخلاً، و**الرقابة اللاحقة الفعالة** على القرارات الأقل تدخلاً، و**الرقابة الذاتية** المعززة بمدونات سلوك وثقافة تنظيمية. وهذا النموذج لا يخلو من كلفة: فهو يبطئ بعض القرارات، ويضعف القدرة على الاستجابة الفورية للتهديدات. لكنه، في المقابل، يحمي رجل التحريات من التحول إلى أداة قمع، ويحفظ للمؤسسة الأمنية ثقة المجتمع، ويضمن أن تكون القرارات التي يتخذها قابلة للدفاع عنها أمام القضاء وأمام الرأي العام.

أما على المستوى الفقهي الإسلامي، فإن ضوابط "التبين" و"التثبت" في سورة الحجرات، ومبدأ "الضرورة" و"الموازنة" في الفقه السياسي الإسلامي، تقدم إطاراً أخلاقياً ومعيارياً يمكن أن يتقاطع مع المعايير المعاصرة في ثلاث نقاط :**حظر التسرع في الحكم**، و**اشتراط التثبت قبل القرار**، و**الموازنة بين العجلة والتبين** .وهذا التقاطع لا يعني تطابقاً كاملاً، لكنه يشير إلى أن إدارة القرار تحت الضغط ليست دخيلاً على الثقافة القانونية الإسلامية، بل لها جذور في نصوصها ومقاصدها).[12](

قائمة المراجع المرقّمة

أولاً: الوثائق الدولية

١. الأمم المتحدة، العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (١٩٦٦)، المادة ٩ (الحرية الشخصية) والمادة ١٤ (ضمانات المحاكمة العادلة) والمادة ١٧ (حرمة الحياة الخاصة).
٢. مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، القرار رقم ١٣٧٣ (٢٠٠١)، المعتمد في ٢٨ سبتمبر ٢٠٠١، الوثيقة.(2001) S/RES/1373
٣. مجلس أوروبا، اتفاقية الجريمة السيبرانية (بودابست، ٢٠٠١)، الأحكام المتعلقة بالأدلة الإلكترونية والتعاون الدولي.

ثانياً: المراجع القضائية

٤. المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، قضية *Klass and Others v. Germany*، الحكم الصادر في ٦ سبتمبر ١٩٧٨، الطلب رقم ٧١/٥٠٢٩
٥. المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، قضية *Big Brother Watch and Others v. the United Kingdom*، الحكم الصادر عن الدائرة الكبرى في ٢٥ مايو ٢٠٢١
٦. المحكمة الدستورية الاتحادية الألمانية، الحكم الصادر في ٢ مارس ٢٠١٠ بشأن الاحتفاظ ببيانات الاتصالات) ١.(BvR 256/08

ثالثاً: المعايير الفنية

٧. المنظمة الدولية للمعايير (ISO) واللجنة الكهروتقنية الدولية(IEC) ، المعيار ISO/IEC 27037:2012: تكنولوجيا المعلومات — تقنيات الأمن — إرشادات لتحديد وجمع وحيازة وحفظ الأدلة الرقمية.

رابعاً: المراجع الفقهية الإسلامية

٨. شمس الدين الخطيب الشربيني، *السراج المنير في الإعانة على معرفة بعض معاني كلام ربنا الحكيم الخبير*، مطبعة بولاق الأميرية، القاهرة، المجلد ٤، ص ٧٠ — في تفسير آية الحجرات ٦ و١٢
٩. ابن جزي الغرناطي، *التسهيل لعلوم التنزيل*، تفسير سورة الحجرات، الآية ٦ والآية ١٢
١٠. ابن تيمية، *السياسة الشرعية في إصلاح الراعي والرعية*، تحقيق محمد حامد الفقي، دار الكتب العلمية، بيروت — في مبدأ التثبت والموازنة.

خامساً: مراجع قانونية وإدارية مكملة

١١. الأمم المتحدة، اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية (٢٠٠٠)، المواد المتعلقة بالمساعدة القانونية المتبادلة.
١٢. فرقة العمل المالية الدولية(FATF) ، التوصيات الدولية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار أسلحة الدمار الشامل، النسخة المعتمدة في فبراير ٢٠١٢ (المحدثة)

المبحث الثالث: أخلاقيات رجل التحريات وإدارة الإجهاد

إشكالية المبحث

يمثل التفاعل بين **الأخلاقيات المهنية** و**إدارة الإجهاد** أحد أكثر الموضوعات إشكالية في عمل رجل التحريات، ليس لصعوبة كل منهما على انفراد، بل لأن العلاقة بينهما **علاقة تبادلية معقدة** لا علاقة خطية. فالأخلاقيات المهنية ليست مجرد "قيم" تُضاف إلى العمل التحري، بل هي **موجه للسلوك** في ظروف تتسم بالضغط والإجهاد؛ والإجهاد ليس مجرد "حالة نفسية" عارضة، بل هو **عامل مؤثر** في جودة القرار الأخلاقي، وفي قدرة رجل التحريات على الالتزام بالمعايير المهنية.

فمن جهة، قد يؤدي الإجهاد المزمن إلى **تآكل الأخلاقيات** :فالإجهاد يضعف القدرة على التمييز بين الصواب والخطأ، ويزيد الانحياز إلى "الطرق المختصرة"، ويُضعف الحساسية للآثار الجانبية للقرارات. ومن جهة أخرى، قد تؤدي الأخلاقيات إلى **زيادة الإجهاد** :فالالتزام الصارم بالمعايير في بيئة لا تشجع عليها قد يضع رجل التحريات في مواجهة مع رؤسائه أو مع زملائه، مما يزيد الضغط النفسي.

ويزداد هذا التداخل تعقيداً في "المهام الصعبة"، حيث يتعرض رجل التحريات لضغوط متداخلة (زمنية، ومعرفية، وخطر، ومؤسسية، واجتماعية)، ويكون في كثير من الأحيان **على خط التماس** بين متطلبات الفعالية ومقتضيات المشروعية والكرامة. ومن ثم، فإن السؤال المحوري الذي يوجّه هذا المبحث هو:

كيف يمكن لرجل التحريات أن يحافظ على أخلاقياته المهنية في ظل إجهاد متزايد، دون أن يتحول الإجهاد إلى مبرر للتجاوز أو للانحراف، ودون أن تتحول الأخلاقيات إلى مصدر لضغط إضافي يعوق الفعالية؟ وما الآليات المؤسسية والفردية التي تضمن التوازن بين الالتزام الأخلاقي وإدارة الإجهاد، في ضوء النماذج المقارنة والضمانات الدستورية والدولية، ومع مراعاة الخصوصية الفقهية الإسلامية في ضبط "الأمانة" و"الاستقامة" و"الرفق" في ظروف الضغط؟

المطلب الأول: الإطار المفاهيمي للأخلاقيات المهنية وإدارة الإجهاد

أولاً: تحديد مفهوم "الأخلاقيات المهنية" في عمل التحريات

الأخلاقيات المهنية (Professional Ethics) في عمل التحريات ليست مجرد "قواعد سلوك" مكتوبة، بل هي **منظومة قيم ومبادئ ومعايير** توجه سلوك رجل التحريات في جميع مراحل عمله. وتشمل هذه المنظومة مستويين متداخلين:

١. **المستوى المعياري** :وهو القواعد المكتوبة (كمدونات السلوك، والمواثيق المهنية، والتشريعات التأديبية) التي تحدد ما هو مسموح وما هو ممنوع.
٢. **المستوى القيمي** :وهو المبادئ الأخلاقية غير المكتوبة (كالنزاهة، والصدق، والعدالة، والكرامة) التي تُلهم السلوك وتوجهه.

ويتداخل المستويان في الممارسة: فالقاعدة المكتوبة قد لا تغطي كل الحالات، فيلجأ رجل التحريات إلى القيم لتوجيه قراره؛ والقيمة قد تكون عامة، فيحتاج رجل التحريات إلى القاعدة لتحديد تطبيقها).[1]

ويتميز عمل التحريات بخصوصية أخلاقية، لأنه يجمع بين:

- **سلطة** :فرجل التحريات يملك صلاحيات تمس حقوق الأشخاص وحرياتهم.
- **سرية** :فعمله غالباً ما يكون بعيداً عن الرقابة المباشرة للمجتمع.
- **خطورة** :فقراراته قد تؤثر على حياة الأشخاص ومستقبلهم.
- **غموض** :فالمعطيات قد تكون ناقصة أو متعارضة، مما يزيد احتمال الخطأ.

وهذه الخصوصية تجعل الأخلاقيات المهنية في عمل التحريات **أكثر إلحاحاً** من كثير من المهن الأخرى، لأن غيابها لا يضر بالفرد فقط، بل يضر بالمؤسسة والمجتمع).[2]

ثانياً: تحديد مفهوم "الإجهاد" وأنواعه

الإجهاد (Stress) في عمل التحريات ليس مفهوماً واحداً، بل هو **مزيج من ضغوط متداخلة** يمكن تصنيفها إلى:

١. **الإجهاد التشغيلي** :وينشأ من طبيعة المهام نفسها (كالمهام الخطرة، أو الطويلة، أو غير المتوقعة).
٢. **الإجهاد التنظيمي** :وينشأ من بيئة العمل (كغموض الاختصاصات، أو ضعف الدعم، أو الصراعات الداخلية).
٣. **الإجهاد العاطفي** :وينشأ من التعرض للمعاناة الإنسانية (كضحايا الجرائم، أو المشاهد الصادمة).
٤. **الإجهاد الأخلاقي** :وينشأ من التعارض بين ما يقتضيه القانون أو الأخلاق وما تفرضه المؤسسة أو الظروف.(moral distress)
٥. **الإجهاد الذاتي** :وينشأ من داخل رجل التحريات نفسه (كالكمالية، أو الخوف من الفشل، أو الشعور بالذنب).

وهذه الأنواع لا تعمل بمعزل عن بعضها، بل تتفاعل وتتراكم. وقد يؤدي الإجهاد المزمن إلى **الاحتراق المهني** (burnout)، وهو حالة من الإنهاك الجسدي والعاطفي والمعرفي، تؤدي إلى فقدان الدافعية، والتبلد العاطفي، وانخفاض الكفاءة).[3]

ثالثاً: العلاقة التبادلية بين الأخلاقيات والإجهاد

العلاقة بين الأخلاقيات والإجهاد ليست علاقة "سبب ونتيجة" في اتجاه واحد، بل هي **علاقة تبادلية**:

- **من الإجهاد إلى الأخلاقيات** :الإجهاد يضعف القدرة على التمييز الأخلاقي، ويزيد الانحياز إلى "الطرق المختصرة"، ويُضعف الحساسية للآثار الجانبية للقرارات. فرجل التحريات المجهد قد يتساهل في التوثيق، أو يتسرع في الاستنتاج، أو يتجاوز الصلاحيات، دون أن يقصد الانحراف.

- **من الأخلاقيات إلى الإجهاد** :الالتزام الصارم بالمعايير في بيئة لا تشجع عليها قد يضع رجل التحريات في مواجهة مع رؤسائه أو زملائه، مما يزيد الضغط النفسي. كما أن الشعور بالمسؤولية الأخلاقية عن نتائج القرارات (خاصة في المهام الصعبة) قد يكون مصدراً للإجهاد الأخلاقي.

ومن ثم، فإن معالجة أي من الجانبين بمعزل عن الآخر لا تحقق النتيجة المرجوة. فمحاولة "تعزيز الأخلاقيات" دون معالجة الإجهاد قد تؤدي إلى زيادة الضغط دون تحسين السلوك؛ ومحاولة "إدارة الإجهاد" دون تعزيز الأخلاقيات قد تؤدي إلى تحسين الحالة النفسية دون تحسين جودة القرار).[4]

المطلب الثاني: الأخلاقيات المهنية لرجل التحريات ـــ بين المبادئ والمساءلة

أولاً: المبادئ الأخلاقية الأساسية في عمل التحريات

يمكن تحديد مجموعة من المبادئ الأخلاقية الأساسية التي توجه عمل رجل التحريات:

١. **النزاهة** :**(Integrity)** وهي الاستقامة في السلوك، وعدم الانحراف عن المعايير، حتى في غياب الرقابة.
٢. **الموضوعية** :**(Objectivity)** وهي عدم الانحياز لفرضية أو شخص أو جهة، والالتزام بالوقائع.
٣. **السرية** :**(Confidentiality)** وهي حماية المعلومات التي يطلع عليها بحكم عمله، وعدم استخدامها لغير غرضها.
٤. **الكرامة** :**(Dignity)** وهي احترام كرامة جميع الأشخاص، بمن فيهم المشتبه بهم والمتهمون.
٥. **العدالة** :**(Justice)** وهي الإنصاف في التعامل، وعدم التمييز على أساس الدين أو الأصل أو الرأي.
٦. **المسؤولية** :**(Accountability)** وهي تحمل نتائج القرارات، والاعتراف بالأخطاء عند وقوعها.
٧. **الشفافية** :**(Transparency)** وهي توثيق الإجراءات والقرارات، بما يسمح بمراجعتها.

وهذه المبادئ ليست مجرد "توصيات" مجردة، بل هي **معايير قابلة للقياس والمساءلة** .فمثلاً، يمكن قياس النزاهة من خلال مراجعة القرارات، وقياس الموضوعية من خلال مراجعة الاستدلالات، وقياس السرية من خلال أنظمة حماية المعلومات).[5]

ثانياً: الأخلاقيات بين القانون والمهنة

تتداخل الأخلاقيات المهنية مع القانون، لكنها لا تتطابق معه. فالقانون يحدد **الحد الأدنى** من الالتزامات (ما هو ممنوع)، بينما الأخلاقيات تحدد **الحد الأعلى** من التطلعات (ما هو مستحسن). وقد يكون سلوك ما قانونياً، لكنه غير أخلاقي (كاستخدام صلاحية

قانونية لغرض غير مشروع)، وقد يكون سلوك ما أخلاقياً، لكنه غير قانوني (كرفض تنفيذ أمر مخالف للقانون).

ومن ثم، فإن رجل التحريات لا يكفيه الالتزام بالقانون، بل يحتاج إلى **وعي أخلاقي** يوجهه في الحالات التي لا يحكمها القانون صراحة. وهذا الوعي لا ينشأ تلقائياً، بل يحتاج إلى **تكوين** و**ممارسة** و**مراجعة**[6].

ثالثاً: المساءلة كضمانة للأخلاقيات

لا يمكن أن تتحقق الأخلاقيات دون **مساءلة** .فالمساءلة هي الآلية التي تحول المبادئ من "تطلعات" إلى "التزامات". وتشمل المساءلة في عمل التحريات:

١. **المساءلة القانونية** :خضوع الإجراءات للمراجعة القضائية، وبطلان ما يخالف القانون.
٢. **المساءلة التأديبية** :محاسبة رجل التحريات على مخالفة القواعد المهنية.
٣. **المساءلة الأخلاقية** :المراجعة الداخلية للسلوكيات، ولو لم تكن مخالفة قانونية صريحة.
٤. **المساءلة الاجتماعية** :شفافية العمل أمام المجتمع (بما لا يضر بأمن التحري).

غير أن المساءلة الفعالة تصطدم بقيود عملية: ففي المهام الصعبة، قد يكون من الصعب الكشف عن الأخطاء أو التجاوزات، بسبب سرية المعلومات أو غياب الأدلة أو ضعف آليات الرقابة. ومن ثم، فإن تعزيز المساءلة يتطلب **آليات مستقلة** (كهيئات رقابية متخصصة)، و**حماية للمبلغين** (الذين يكشفون التجاوزات)، و**ثقافة تنظيمية** تشجع على المراجعة والنقد).[7]

المطلب الثالث: إدارة الإجهاد ـــ بين الوقاية والعلاج

أولاً: الوقاية من الإجهاد ـــ البعد المؤسسي

لا يمكن معالجة الإجهاد بوصفه مشكلة فردية فقط، بل هو **مشكلة مؤسسية** أيضاً. فالمؤسسة مسؤولة عن توفير بيئة عمل تحد من الإجهاد، وتشمل تدابير الوقاية المؤسسية:

١. **وضوح الاختصاصات** :تحديد المهام والصلاحيات بدقة، لتجنب الغموض والصراع.
٢. **توزيع عادل للأعباء** :تجنب تحميل رجل التحريات أعباء تفوق طاقته، أو توزيع المهام الحرجة بشكل متوازن.
٣. **الدعم المهني** :توفير مستشارين قانونيين، ووحدات تحليل المعلومات، ولجان قرار في الحالات الحرجة.
٤. **التدريب على إدارة الإجهاد** :إدراج مهارات التعامل مع الضغط في برامج التدريب.
٥. **أنظمة الدعم النفسي** :توفير خدمات استشارية نفسية، وبرامج دعم للأزمات.
٦. **ثقافة الاعتراف** :تشجيع الاعتراف بالإجهاد كحالة طبيعية، وليس كضعف مهني.

وقد أشارت الدراسات المقارنة إلى أن غياب هذه التدابير يؤدي إلى **الاحتراق المهني**، الذي لا يضر بالفرد فقط، بل يضر بالمؤسسة (بانخفاض الإنتاجية، وزيادة الأخطاء، وارتفاع معدل الدوران الوظيفي).[8]

ثانياً: العلاج الفردي ـــ أدوات التعامل مع الإجهاد

على المستوى الفردي، يمكن لرجل التحريات أن يستخدم مجموعة من الأدوات للتعامل مع الإجهاد:

١. **الوعي الذاتي** :التعرف على علامات الإجهاد (كالتعب المزمن، والتهيج، وصعوبة التركيز) قبل تفاقمها.
٢. **تنظيم الوقت** :تخصيص وقت للراحة والاسترخاء، وتجنب العمل المستمر دون توقف.
٣. **الدعم الاجتماعي** :التواصل مع الزملاء والأصدقاء والعائلة، وطلب المساعدة عند الحاجة.
٤. **التفريغ المهني** :استخدام آليات رسمية (كجلسات التفريغ، أو الإشراف المهني) للتعبير عن الضغوط.
٥. **التوازن بين العمل والحياة** :تخصيص وقت للأنشطة غير المهنية، والحفاظ على نمط حياة صحي.
٦. **المراجعة الذاتية** :تقييم الأداء بشكل دوري، والاعتراف بالحدود، وتجنب الكمالية المفرطة.

وهذه الأدوات لا تلغي الإجهاد، لكنها تجعله **قابلاً للإدارة** بدلاً من أن يكون **قابلاً للانفلات**[9].

ثالثاً: الإجهاد الأخلاقي ـــ عندما يتعارض الواجب مع الواقع

أحد أخطر أنواع الإجهاد في عمل التحريات هو **الإجهاد الأخلاقي** (moral distress)، وينشأ عندما يعرف رجل التحريات ما هو "الصواب" أخلاقياً، لكنه لا يستطيع تنفيذه بسبب قيود مؤسسية أو قانونية أو عملية. ومثال ذلك: أن يعرف رجل التحريات أن مشتبهاً به بريء، لكنه لا يستطيع إثبات ذلك بسبب نقص الأدلة، أو أن يُطلب منه تنفيذ إجراء يعتبره غير أخلاقي، لكنه لا يستطيع رفضه.

والإجهاد الأخلاقي لا يُعالج بالراحة أو التنظيم، بل يحتاج إلى **آليات مؤسسية** للتعامل مع التعارضات الأخلاقية، مثل: قنوات الإبلاغ عن المخالفات، ولجان الأخلاقيات، والإشراف المهني، والحماية القانونية للمبلغين.[10]

المطلب الرابع: التفاعل بين الأخلاقيات والإجهاد ـــ نحو نموذج متكامل

أولاً: الأخلاقيات كعامل وقائي من الإجهاد

قد تكون الأخلاقيات المهنية **عاملاً وقائياً** من الإجهاد، لا مجرد مصدر له. فالقدرة على التمييز بين الصواب والخطأ، والالتزام بالمعايير، والاعتراف بالحدود، والتمتع

بدعم مؤسسي — كل ذلك يمكن أن يقلل من الإجهاد الأخلاقي، ويُعزز الشعور بالمعنى والرضا المهني.

وقد أشارت الدراسات إلى أن المهنيين الذين يمتلكون **وضوحاً أخلاقياً** (moral clarity) أقل عرضة للاحتراق المهني، لأنهم يجدون معنى في عملهم، ويشعرون بالاتساق بين قيمهم الشخصية ومتطلبات المهنة.[11]

ثانياً: الإجهاد كعامل مهدد للأخلاقيات

في المقابل، قد يكون الإجهاد **عاملاً مهدداً** للأخلاقيات. فالإجهاد المزمن يضعف القدرة على التمييز الأخلاقي، ويزيد الانحياز إلى "الطرق المختصرة"، ويُضعف الحساسية للآثار الجانبية للقرارات. وقد أظهرت الدراسات أن الإجهاد يزيد احتمال السلوك غير الأخلاقي (كالكذب، أو التلاعب، أو التجاوز)، ليس بسبب سوء النية، بل بسبب **تآكل القدرة على المقاومة**[12].

ثالثاً: نحو نموذج متكامل — الأخلاقيات والإجهاد كبعدين متكاملين

النموذج المتكامل لا ينظر إلى الأخلاقيات والإجهاد كبعدين منفصلين، بل كبعدين **متداخلين ومتكاملين**:

- **الأخلاقيات** توفر **البوصلة** التي توجه السلوك في ظروف الضغط.
- **إدارة الإجهاد** توفر **القدرة** على الالتزام بهذه البوصلة.
- **المؤسسة** توفر **البيئة** التي تجعل الالتزام ممكناً.

ومن ثم، فإن تعزيز الأخلاقيات في عمل التحريات لا يقتصر على "التوعية" أو "التدريب"، بل يمتد إلى **إدارة الإجهاد** و**إصلاح البيئة المؤسسية**. والعكس صحيح: إدارة الإجهاد لا تقتصر على "الراحة" أو "التفريغ"، بل تمتد إلى **تعزيز الوضوح الأخلاقي** و**الدعم المؤسسي**[13].

المطلب الخامس: المعوقات التي تواجه الأخلاقيات وإدارة الإجهاد وسبل معالجتها

أولاً: المعوقات المعرفية

١. **غياب التكوين الأخلاقي**: فالتركيز في التدريب غالباً ما يكون على المهارات الميدانية، لا على الأخلاقيات المهنية.
٢. **غياب الوعي بالإجهاد**: فالإجهاد قد يُنظر إليه كضعف مهني، لا كحالة طبيعية تستلزم تدخلاً.
٣. **غياب المعايير المكتوبة**: فمدونات السلوك قد تكون غائبة أو عامة، لا تعطي توجيهاً في الحالات الصعبة.

ثانياً: المعوقات المؤسسية

١. **ثقافة "الصلابة"** :التي تعتبر طلب المساعدة النفسية ضعفاً، وتشجع على الكتمان.
٢. **ضعف آليات الدعم** :كغياب المستشارين، ووحدات الدعم النفسي، ولجان الأخلاقيات.
٣. **الضغوط غير المشروعة** :كالضغط لتحقيق نتائج بسرعة، أو لتبرير إجراءات معينة.
٤. **غياب الحماية للمبلغين** :مما يجعل رجل التحريات يتردد في الإبلاغ عن المخالفات أو عن الإجهاد.

ثالثاً: سبل المعالجة

١. **تطوير التكوين** :إدراج الأخلاقيات المهنية وإدارة الإجهاد في برامج تدريب رجال التحريات.
٢. **إرساء مدونات سلوك** :وضع مدونات سلوك واضحة، تتضمن توجيهاً في الحالات الصعبة.
٣. **تعزيز آليات الدعم** :إنشاء وحدات دعم نفسي، ولجان أخلاقيات، وقنوات إبلاغ آمنة.
٤. **حماية المبلغين** :إرساء ضمانات قانونية لحماية من يبلغ عن المخالفات أو عن الإجهاد.
٥. **تغيير الثقافة التنظيمية** :تشجيع الاعتراف بالإجهاد كحالة طبيعية، واعتبار طلب المساعدة علامة على الاحتراف لا على الضعف.
٦. **المراجعة الدورية** :تقييم دوري لبيئة العمل، وللضغوط، وللآليات الأخلاقية، لتحديد مواطن الخلل ومعالجتها).[14]

خلاصة المبحث

لا يمكن اختزال أخلاقيات رجل التحريات في عبارة "الالتزام بالقانون"، ولا اختزال إدارة الإجهاد في عبارة "الراحة والاسترخاء". فالعلاقة بينهما **تبادلية ومعقدة** :الإجهاد قد يهدد الأخلاقيات، والأخلاقيات قد تزيد الإجهاد أو تقلله بحسب السياق. ومن ثم، فإن تعزيز الأخلاقيات في عمل التحريات لا يقتصر على "التوعية" أو "التدريب"، بل يمتد إلى **إدارة الإجهاد** و**إصلاح البيئة المؤسسية** .والعكس صحيح.

وفي ضوء المقارنة بين النماذج القانونية، يبدو أن النموذج الأكثر اتساقاً مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان هو الذي يجمع بين **الرقابة القضائية السابقة** على الإجراءات الأكثر تدخلاً، و**الرقابة اللاحقة الفعالة** على الإجراءات الأقل تدخلاً، و**الرقابة الذاتية** المعززة بمدونات سلوك وثقافة تنظيمية، و**الدعم المؤسسي** لإدارة الإجهاد. وهذا النموذج لا يخلو من كلفة: فهو يبطئ بعض الإجراءات، ويضعف القدرة على الاستجابة الفورية للتهديدات. لكنه، في المقابل، يحمي رجل التحريات من التحول إلى أداة قمع، ويحفظ للمؤسسة الأمنية ثقة المجتمع، ويضمن أن تكون القرارات التي يتخذها قابلة للدفاع عنها أمام القضاء وأمام الرأي العام.

أما على المستوى الفقهي الإسلامي، فإن مبادئ "الأمانة" و"الاستقامة" و"الرفق" في الفقه السياسي الإسلامي، وما ورد في السنة من الحث على التيسير وعدم التشديد على النفس، تقدم إطاراً أخلاقياً ومعيارياً يمكن أن يتقاطع مع المعايير المعاصرة في ثلاث نقاط :**الالتزام بالنزاهة**، و**الاعتراف بحدود الطاقة البشرية**، و**الموازنة بين الجد في العمل والرفق بالنفس** .وهذا التقاطع لا يعني تطابقاً كاملاً، لكنه يشير إلى أن الأخلاقيات وإدارة الإجهاد ليست دخيلاً على الثقافة القانونية الإسلامية، بل لها جذور في نصوصها ومقاصدها).[15](

قائمة المراجع المرقّمة

أولاً: الوثائق الدولية

١. الأمم المتحدة، العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (١٩٦٦)، المادة ٧ (حظر التعذيب والمعاملة القاسية) والمادة ١٠ (حق المحتجزين في المعاملة الإنسانية).
٢. مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، القرار رقم ١٣٧٣ (٢٠٠١)، المعتمد في ٢٨ سبتمبر ٢٠٠١، الوثيقة.S/RES/1373 (2001)
٣. مجلس أوروبا، اتفاقية الجريمة السيبرانية (بودابست، ٢٠٠١).

ثانياً: المراجع القضائية

٤. المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، قضية *Klass and Others v. Germany*، الحكم الصادر في ٦ سبتمبر ١٩٧٨، الطلب رقم ٧١/٥٠٢٩
٥. المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، قضية *Big Brother Watch and Others v. the United Kingdom*، الحكم الصادر عن الدائرة الكبرى في ٢٥ مايو ٢٠٢١

ثالثاً: المعايير الفنية

٦. المنظمة الدولية للمعايير (ISO) واللجنة الكهروتقنية الدولية(IEC) ، المعيار ISO/IEC 27037:2012:تكنولوجيا المعلومات — تقنيات الأمن — إرشادات لتحديد وجمع وحيازة وحفظ الأدلة الرقمية.

رابعاً: المراجع الفقهية الإسلامية

٧. شمس الدين الخطيب الشربيني، *السراج المنير في الإعانة على معرفة بعض معاني كلام ربنا الحكيم الخبير*، مطبعة بولاق الأميرية، القاهرة، المجلد ٤، ص ٧٠ — في تفسير آية الحجرات ٦ و١٢
٨. ابن جزي الغرناطي، *التسهيل لعلوم التنزيل*، تفسير سورة الحجرات، الآية ٦ والآية ١٢
٩. ابن تيمية، *السياسة الشرعية في إصلاح الراعي والرعية*، تحقيق محمد حامد الفقي، دار الكتب العلمية، بيروت — في مبدأ الأمانة والرفق.

خامساً: مراجع قانونية وإدارية مكملة

١٠. الأمم المتحدة، اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية) ٢٠٠٠.(

١١. فرقة العمل المالية الدولية(FATF) ، التوصيات الدولية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار أسلحة الدمار الشامل، النسخة المعتمدة في فبراير ٢٠١٢ (المحدثة).

الفصل السابع: مهارات التحريات للشرطة النسائية ونطاقهن المهني

المبحث الأول: الإطار القانوني والمؤسسي لعمل الشرطة النسائية

إشكالية المبحث

يثير تنظيم عمل الشرطة النسائية إشكالية مركّبة تتجاوز مجرد "تمكين المرأة" أو "الالتزام بالمساواة الشكلية". فمن جهة، يقتضي مبدأ المساواة الدستوري أن تُتاح للمرأة فرص تولي الوظائف العامة، بما فيها الوظائف الأمنية، دون تمييز غير مبرر. ومن جهة أخرى، فإن طبيعة العمل الشرطي — بما يتضمنه من استخدام للقوة، ومواجهة للخطر، وساعات عمل غير منتظمة — قد تتعارض مع أدوار اجتماعية تقليدية، أو مع متطلبات حماية خاصة (كالحمل والولادة). ويضاف إلى ذلك أن بعض التشريعات المقارنة تفرض "حماية خاصة" للمرأة العاملة، مما قد يُفسَّر — أو يُساء تفسيره — كقيد على توليها بعض المهام الأمنية.

ويزداد هذا التعقيد في السياقات العربية، حيث يتداخل النص الدستوري مع المرجعية الفقهية، وحيث تتفاوت النصوص التشريعية في درجة انفتاحها على عمل المرأة في الأجهزة الأمنية. وفي اليمن على وجه الخصوص، يشكل النزاع المسلح والانقسام المؤسسي عاملاً إضافياً يعقّد مسألة البناء المؤسسي لعمل الشرطة النسائية، ويجعل المقارنة بين النصوص النظرية والممارسة الفعلية أمراً ضرورياً.

وعليه، فإن السؤال المحوري الذي يوجّه هذا المبحث هو :**إلى أي مدى يمكن التوفيق بين مقتضيات مبدأ المساواة الدستوري وحق المرأة في تولي الوظائف العامة، وبين خصوصية العمل الشرطي ومتطلباته، في ضوء النصوص التشريعية المقارنة (اليمن، مصر، فرنسا) والهياكل التنظيمية القائمة، دون أن يتحول "التمكين" إلى شكلية قانونية، أو أن تتحول "الحماية" إلى قيد فعلي على المشاركة؟**

المطلب الأول: الأساس القانوني والدستوري لعمل الشرطة النسائية

أولاً: مبدأ المساواة في الدستور اليمني — بين العموم والتخصيص

يقرر الدستور اليمني مبدأ المساواة في أكثر من نص. فالمادة (٤١) تنص على أن "المواطنون جميعهم متساوون في الحقوق والواجبات العامة"، والمادة (٢٤) تكفل الدولة "تكافؤ الفرص لجميع المواطنين سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وثقافياً" .وهذان النصان، بحسب صياغتهما العامة، يشملان المرأة والرجل على حد سواء، ولا يستثنيان أياً من الوظائف العامة من نطاق التكافؤ.

غير أن المادة (٣١) من الدستور تُدخل معياراً مختلفاً، إذ تنص على أن "النساء شقائق الرجال ولهن من الحقوق وعليهن من الواجبات ما تكفله وتوجبه الشريعة وينص عليه القانون" .وقد أثار هذا النص جدلاً فقهياً ودستورياً: فبعض التفسيرات ترى فيه تكريساً لمبدأ المساواة في إطار الشريعة، وبعضها ترى فيه تقييداً للمساواة العامة الواردة في المادة (٤١)، لأنه يجعل حقوق المرأة "معلّقة" على ما تكفله الشريعة والقانون، لا

على مجرد المواطنة. وقد أوصت اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة (CEDAW)بإلغاء هذه المادة أو تعديلها، معتبرةً أنها "تقوّض مكانة المرأة كمواطنة حرة مستقلة".

والأثر العملي لهذا الجدل على عمل الشرطة النسائية يظهر في **غياب نص دستوري صريح** يحظر أو يجيز تولي المرأة للوظائف الأمنية. فالمسألة تُركت للتشريع العادي، الذي يظل بدوره محكوماً بالتفسيرات المتباينة للمادة (٣١). ومن ثم، فإن الأساس الدستوري لعمل الشرطة النسائية في اليمن يظل **أساساً عاماً غير صريح**، يستند إلى مبدأ المساواة وتكافؤ الفرص، لكنه لا يحسم مسألة الوظائف الأمنية بشكل قاطع.

ثانياً: الحق في تولي الوظائف العامة في المواثيق الدولية

على المستوى الدولي، تكفل المادة (٢٥/ج) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية حق كل مواطن في "تولي الوظائف العامة في بلده على قدم المساواة مع غيره". وقد صادقت اليمن على هذا العهد، كما صادقت على اتفاقية CEDAW في مايو ١٩٨٤ وتُقرّ الاتفاقية في مادتها (٧) حق المرأة في "شغل الوظائف العامة، وتأدية جميع الوظائف العامة على جميع المستويات الحكومية".

غير أن هذه الالتزامات الدولية لا تعني بالضرورة إلزام الدول بفتح جميع الوظائف الأمنية للمرأة دون قيد. فالمادة (٤) من CEDAW تسمح باتخاذ "تدابير خاصة مؤقتة" تهدف إلى التعجيل بتحقيق المساواة الفعلية، لكنها لا تُلزم بفتح وظائف معينة. كما أن بعض الوظائف الأمنية قد تخضع لاستثناءات مشروعة إذا ثبت — بمعايير موضوعية — أن طبيعة المهمة تتطلب مواصفات معينة لا ترتبط بالجنس بذاته، بل بالقدرة البدنية أو التأهيل.

ومن ثم، فإن الأساس الدولي لعمل الشرطة النسائية يقوم على **مبدأ عدم التمييز** في تولي الوظائف العامة، لا على إلزام صريح بفتح جميع المهام الأمنية. وهذا التمييز الدقيق مهم: فالمساواة تعني **عدم الاستبعاد غير المبرر**، لا **المساواة في كل مهمة** بصرف النظر عن طبيعتها.

ثالثاً: خصوصية العمل الشرطي بين المساواة والاستثناء المشروع

العمل الشرطي ليس "وظيفة عامة عادية". فهو يتضمن استخدام القوة (بما في ذلك القوة المسلحة)، ومواجهة الخطر، والعمل في ظروف غير منتظمة، والتعامل مع فئات قد تكون خطرة. وهذه الخصائص تطرح سؤالاً: هل يمكن تبرير استثناءات من مبدأ المساواة في بعض المهام الشرطية؟

الفقه الدستوري المقارن يفرّق بين نوعين من الاستثناءات:

١. **الاستثناءات المبنية على الجنس** :وهي استثناءات تُمنع بموجب مبدأ عدم التمييز، إلا إذا ثبت بشكل موضوعي أن الجنس ذاته (لا القدرة) هو مانع من أداء المهمة. وهذا نادر جداً في العمل الشرطي.

٢. **الاستثناءات المبنية على القدرة** :وهي استثناءات تُبنى على معايير موضوعية (كاللياقة البدنية، أو التأهيل الفني) تُطبق على الجميع، بغض النظر عن الجنس. وهي مقبولة قانوناً إذا كانت المعايير ضرورية للمهمة ومتناسبة معها.

وقد اتبع القضاء الأوروبي هذا التمييز. ففي قضية تتعلق بفرنسا، قضت محكمة العدل الأوروبية بأن استبعاد المرأة من بعض وحدات الشرطة لا يمكن تبريره إلا إذا كانت طبيعة المهمة تتطلب **حصرياً** مواصفات ذكورية، وأن الاستثناءات يجب أن تخضع لمراجعة دورية في ضوء التطور الاجتماعي .وهذا المعيار يضع عبء الإثبات على الجهة التي تدعي ضرورة الاستبعاد، لا على المرأة التي تطالب بالمساواة.

وفي السياق اليمني، لا توجد نصوص تشريعية صريحة تستثني المرأة من العمل الشرطي. غير أن الممارسة المؤسسية، والتفسيرات الاجتماعية، قد تشكل — بحسب تقارير منظمات المجتمع المدني — عائقاً فعلياً أمام تولي المرأة بعض المهام الأمنية، حتى في غياب نص مانع. وهذا ما يجعل الفجوة بين **النص** و**التطبيق** مجالاً خصباً للتحليل.

المطلب الثاني: النصوص المنظمة لعمل الشرطة النسائية في التشريعات المقارنة

أولاً: اليمن — بين النصوص العامة والممارسة المتعثرة

لا يوجد في التشريع اليمني نص خاص ينظم عمل الشرطة النسائية بشكل شامل. فقانون الشرطة رقم (١٥) لسنة ٢٠٠٠، وتعديلاته، لا يتضمن أحكاماً تمييزية ضد المرأة، لكنه لا يتضمن أيضاً نصوصاً تشجيعية أو تنظيمية خاصة بعملها. ومن ثم، فإن عمل الشرطة النسائية في اليمن يظل محكوماً بـ **النصوص العامة** (قانون الخدمة المدنية، وقانون الشرطة)، وبـ **الممارسة الإدارية** التي تتفاوت من محافظة إلى أخرى.

وقد شهدت السنوات الأخيرة تحركات مؤسسية نحو إنشاء وحدات متخصصة. ففي محافظة حضرموت (وادي وصحراء)، جرى بحث آليات تفعيل "إدارة حماية الأسرة" ضمن هيكلية الشرطة، بالتعاون مع وزارة الداخلية والمنظمة الدولية للإصلاح الجنائي، مع التأكيد على "تجهيز البنية التحتية وتوفير الكوادر المؤهلة" .وفي محافظة شبوة، جرى الإعلان عن ترتيبات لتدشين "الإدارة العامة لحماية الأسرة" (الشرطة النسائية والأحداث)، مع التأكيد على أن "وجود شرطة نسائية مؤهلة سيسهم في تسهيل وصول النساء والأطفال للخدمات الأمنية".

غير أن هذه المبادرات تظل **مبادرات محلية أو قطاعية**، لا إطاراً تشريعياً وطنياً شاملاً. كما أنها تركز على "حماية الأسرة" و"الأحداث"، وهو تركيز مفهوم من حيث الحاجة إلى كوادر نسائية للتعامل مع الضحايا، لكنه قد يُكرّس — إذا لم يُوازن بمهام أخرى — صورة "الشرطة النسائية كشرطة متخصصة في قضايا النساء فقط"، لا كشرطة متكاملة الصلاحيات.

ثانياً: مصر — التنظيم التدريجي والتخصص الوظيفي

في مصر، لا يوجد نص تشريعي واحد ينظم عمل الشرطة النسائية، بل تطور هذا العمل عبر قرارات إدارية ولوائح داخلية لوزارة الداخلية. وقد بدأ دخول المرأة إلى الشرطة المصرية في منتصف الخمسينيات، لكنه ظل محدوداً في البداية بأعمال إدارية واجتماعية. وتوسع نطاق عملها تدريجياً ليشمل التحقيق في جرائم معينة (كالجرائم المتعلقة بالنساء والأطفال)، ثم امتد إلى مهام أوسع في السنوات الأخيرة.

ويُلاحظ أن النموذج المصري يعكس **تخصصاً وظيفياً** أكثر من كونه مساواة كاملة في جميع المهام. فبعض الوحدات (كشرطة الآداب، وحماية الأسرة) تُفضل فيها الكوادر النسائية، بينما تظل وحدات أخرى (كالأمن المركزي، ومكافحة الإرهاب) ذات حضور نسائي محدود. وهذا التخصص قد يكون مبرراً من حيث **فعالية الاستجابة** لاحتياجات النساء (فالضحية قد تتردد في الإبلاغ لشرطي رجل)، لكنه يطرح سؤالاً حول ما إذا كان يعكس **اختياراً وظيفياً** أم **قيداً فعلياً** على المساواة.

ثالثاً: فرنسا — من التمييز إلى المساواة الكاملة (نموذج مرجعي)

يقدم النموذج الفرنسي مساراً تاريخياً بالغ الدلالة. فقد بدأ توظيف النساء في الشرطة عام ١٩١٤، لكن في وظائف كتابية فقط (كاتبات)، لا في المهام الأمنية. وفي عام ١٩٣٥، عُيّنت أول "مساعدات شرطة" للتعامل حصرياً مع الأطفال القُصّر، ثم توسع نطاقهن تدريجياً. وفي عام ١٩٧٢، فُتح أمامهن مجال مفتشين ومحققين، ثم ضباط شرطة في ١٩٧٤، ثم حراس سلام في ١٩٧٨ وفي عام ١٩٨٣، أُلغيت آخر القيود القانونية على تولي المرأة جميع وظائف الشرطة، وفي عام ١٩٩١ حصلت المرأة على "كامل مهام الشرطة" وعلى قدم المساواة مع الرجل، قبل أن تُلغى حصص التوظيف في عام ١٩٩٢

غير أن هذا المسار لا يخلو من إشكالات. فالتقرير الاجتماعي للشرطة الوطنية الفرنسية لعام ٢٠٢٠ يشير إلى أن نسبة النساء في الجهاز بلغت ٢٩٪ من إجمالي الموظفين، لكن توزيعهن غير متساوٍ: فهن يشكلن ٦٥٨٪ من الموظفين الإداريين والفنيين(PATS) ، مقابل ٢٠٪ فقط من "المفوضين"(CC) ، و١١٨٪ من "ضباط الأمن" .(ADS) وهذا يعني أن **المساواة القانونية** لم تُترجم بالضرورة إلى **مساواة في التوزيع الوظيفي**، وأن بعض الوحدات (خاصة تلك التي تتطلب استخدام القوة بشكل مكثف) لا تزال تشهد حضوراً نسائياً محدوداً.

كما أن الدراسات السوسيولوجية الفرنسية تشير إلى استمرار "النموذج الذكوري" في الثقافة المهنية للشرطة، حيث تُقدَّر قيم القوة والصلابة، ويُنظر إلى بعض الصفات المرتبطة تقليدياً بالأنوثة (كالتعاطف واللين) كسمات غير مهنية .وهذا يعني أن المساواة القانونية وحدها لا تكفي، بل يلزمها **تحول ثقافي** في المؤسسة الأمنية ذاتها.

المطلب الثالث: الهياكل التنظيمية لعمل الشرطة النسائية

أولاً: وحدات الشرطة النسائية المستقلة ـــ بين التخصص والعزل

أحد النماذج التنظيمية الشائعة هو إنشاء **وحدات شرطة نسائية مستقلة**، تُعنى بقضايا محددة (كالجرائم الجنسية، والعنف الأسري، وقضايا الأحداث). وقد اتبع هذا النموذج في عدة دول عربية، حيث تُنشأ "شرطة نسائية" أو "أقسام نسائية" داخل أجهزة الشرطة.

وميزة هذا النموذج أنه يوفر **بيئة آمنة نسبياً** للنساء المتقدمات بشكاوى حساسة، ويضمن **تخصصاً** في التعامل مع قضايا معينة. غير أن عيبه أنه قد يؤدي إلى **عزل** الشرطة النسائية عن المهام الأمنية العامة، ويُكرّس فكرة أن المرأة "لا تصلح" إلا لمهام محددة. كما أنه قد يُضعف **التكامل** بين الوحدات، ويجعل التعامل مع القضايا المعقدة (التي تتطلب مهام متعددة) أكثر صعوبة.

ثانياً: أقسام حماية الأسرة والطفل ـــ النموذج السائد عربياً

النموذج الأكثر انتشاراً في المنطقة العربية هو إنشاء **أقسام أو إدارات لحماية الأسرة والطفل**، تعمل فيها كوادر نسائية (وأحياناً مختلطة) للتعامل مع قضايا العنف الأسري، والإيذاء، والجرائم ضد الأطفال. وفي فرنسا، توجد **191فرقة لحماية الأسرة (BPF)** في مناطق الشرطة، تضم ١٢٧٤ شرطياً متخصصاً، مهمتها التعامل مع "الجرائم المتعلقة بحماية الأسرة والأشخاص المستضعفين، ضحايا العنف أو سوء المعاملة في المحيط الأسري".

وفي اليمن، بدأت الوزارة (وزارة الداخلية) بإنشاء إدارات مماثلة في بعض المحافظات، بدعم من منظمات دولية. ففي حضرموت، جرى بحث "آليات وخطط تفعيل إدارة حماية الأسرة"، مع التأكيد على "إعداد برامج تدريبية تستهدف منتسبات ومنتسبي الأمن، وتأهيلهم للتعامل مع قضايا العنف القائم على النوع الاجتماعي" .وفي شبوة، جرى التأكيد على أن "وجود شرطة نسائية مؤهلة سيسهم في تسهيل وصول النساء والأطفال للخدمات الأمنية والعدلية".

وميزة هذا النموذج أنه **يستجيب لحاجة فعلية** (فالنساء والضحايا قد يترددون في التعامل مع شرطي رجل)، ويوفر **تخصصاً** في قضايا معقدة تتطلب حساسية اجتماعية ونفسية. غير أن عيبه أنه قد يتحول إلى **"جزر معزولة"** داخل المؤسسة الأمنية، لا تتصل بباقي الوحدات، ولا تشارك في المهام الأمنية الأوسع. كما أنه قد يُنظر إليه كـ"عمل اجتماعي" لا "عمل شرطي"، مما قد يُضعف التقدير المهني للكوادر العاملة فيه.

ثالثاً: شرطة الأحداث ـــ بين الحماية والمساءلة

شرطة الأحداث هي وحدة متخصصة في التعامل مع الأطفال (سواء الجانحين أو الضحايا). وفي العديد من الأنظمة، يُشترط أو يُفضَّل أن تضم هذه الوحدات كوادر نسائية، نظراً لطبيعة التعامل مع الأطفال، وحاجة الفتيات بشكل خاص إلى شرطيات.

وفي فرنسا، توجد **45فرقة للوقاية من جنوح الأحداث(BPDJ)** ، تعمل إلى جانب وحدات حماية الأسرة .وفي اليمن، تشير بعض التقارير إلى وجود "أقسام للأحداث" في بعض المحافظات، لكنها تفتقر في الغالب إلى كوادر نسائية كافية، وإلى تدريب متخصص.

والإشكال الجوهري في هذا النموذج هو **ازدواجية الدور** :فشرطي الأحداث ليس مجرد "حامٍ" للطفل، بل هو أيضاً **مسؤول عن إنفاذ القانون** في مواجهته إذا ارتكب جريمة. وهذا يتطلب مهارات متوازنة بين الحماية والمساءلة، وهو ما قد لا يتوفر دائماً في التدريب الموجه للكوادر النسائية، إذا ركّز على "الرعاية" بدلاً من "الإنفاذ".

خلاصة المبحث

لا يمكن اختزال الإطار القانوني والمؤسسي لعمل الشرطة النسائية في عبارة "مبدأ المساواة". فالمساواة الدستورية ضرورية، لكنها غير كافية. فالنصوص اليمنية تعبر عن مساواة عامة (المادة ٤١) لكنها تتضمن أيضاً نصاً مفتوحاً للتفسير (المادة ٣١)، مما يجعل عمل الشرطة النسائية محكوماً بالتشريع العادي والممارسة الإدارية، لا بإطار دستوري حاسم. وفي المقارنة، يُظهر النموذج الفرنسي أن المساواة القانونية الكاملة لم تتحقق إلا بعد مسار طويل من الإصلاحات التدريجية (من ١٩١٤ إلى ١٩٩٢)، وأنها لم تُلغِ الفوارق الفعلية في التوزيع الوظيفي. أما النموذج اليمني، فيبدو في مرحلة **التأسيس المتعثر**، حيث توجد مبادرات محلية (حضرموت، شبوة) لكنها لا ترقى إلى سياسة وطنية شاملة.

أما على مستوى الهياكل التنظيمية، فالنماذج السائدة (وحدات مستقلة، أقسام حماية الأسرة، شرطة الأحداث) تحمل في طياتها **توتراً بين التخصص والعزل** .فالتخصص ضروري للفعالية، لكنه قد يؤدي إلى تهميش الشرطة النسائية عن المهام الأمنية العامة. والحل لا يكمن في إلغاء التخصص، بل في **دمجه** ضمن هيكل أمني متكامل، حيث تعمل الوحدات المتخصصة بالتوازي مع وحدات أخرى، لا بمعزل عنها.

وعلى المستوى الفقهي الإسلامي، فإن مبدأ "السياسة الشرعية" و"المصلحة المرسلة" يتيحان لولي الأمر تنظيم عمل المرأة في الوظائف العامة بما يحقق المصلحة، دون حرمانها من الحق في العمل. وقد قرر الفقهاء أن "الأصل في الأشياء الإباحة"، وأن "تصرف الإمام على الرعية منوط بالمصلحة". ومن ثم، فإن تنظيم عمل الشرطة النسائية — بما يضمن الكفاءة ويحترم الخصوصية — يدخل في نطاق السياسة الشرعية، لا في نطاق "المحظور" أو "المباح" المطلق. وهذا يتقاطع مع المعايير المعاصرة في نقطتين :**الاعتراف بحق المرأة في العمل العام، ومراعاة المصلحة والخصوصية في التنظيم**.

قائمة المراجع المرقّمة

أولاً: الوثائق الدستورية والتشريعية

١. دستور الجمهورية اليمنية، المواد ٢٤، ٢٥، ٢٨، ٢٩، ٣١، ٤١

٢. قانون الشرطة اليمني رقم (١٥) لسنة ٢٠٠٠ (وتعديلاته).
٣. اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة(CEDAW) ، 1979، المادتان ٤ و٧

ثانياً: الوثائق الدولية

٤. العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (١٩٦٦)، المادة ٢٥
٥. اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة(CEDAW) ، الملاحظات الختامية على تقرير اليمن) ٢٠٢١.(

ثالثاً: المراجع القضائية

٦. محكمة العدل الأوروبية، القضية المتعلقة بفرنسا بشأن استبعاد المرأة من بعض وحدات الشرطة) ١٩٨٣.(

رابعاً: المراجع الرسمية والتقارير

٧. وزارة الداخلية الفرنسية، التقرير الاجتماعي للشرطة الوطنية لعام ٢٠٢٠.
٨. وزارة الداخلية الفرنسية، إحصاءات وحدات حماية الأسرة (BPF) لعام ٢٠١٨
٩. وزارة الداخلية اليمنية، خبر بحث تفعيل إدارة حماية الأسرة في شرطة وادي وصحراء حضرموت) ٢٠٢٥.(
١٠. عدن الغد، خبر ترتيبات تدشين إدارة حماية الأسرة بالشرطة النسائية في شبوة) ٢٠٢٦.(

خامساً: المراجع السوسيولوجية والتاريخية

١١. الشرطة الوطنية الفرنسية، تاريخ دخول المرأة إلى الشرطة) ١٩١٤-١٩٩٢.(
١٢. دراسات سوسيولوجية حول "النموذج الذكوري" في الثقافة المهنية للشرطة الفرنسية.

سادساً: المراجع الفقهية الإسلامية

١٣. ابن تيمية، *السياسة الشرعية في إصلاح الراعي والرعية*، تحقيق محمد حامد الفقي، دار الكتب العلمية، بيروت — في مبدأ السياسة الشرعية والمصلحة.

المبحث الثاني: النطاق المهني والاختصاصات النوعية للشرطة النسائية

إشكالية المبحث

يطرح تحديد النطاق المهني والاختصاصات النوعية للشرطة النسائية إشكالية تتجاوز السؤال الظاهر حول "ما الذي تستطيع الشرطية أن تفعله؟" إلى سؤال أعمق حول **ما الذي ينبغي أن تفعله، وما الذي لا ينبغي أن تُحصر فيه** .فالتخصص النوعي للشرطة النسائية — في جرائم العنف الأسري، والاعتداءات الجنسية، والاتجار بالبشر، والجرائم الإلكترونية، وجرائم الأحداث، وتفتيش النساء، والعمل الاستخباري — ليس مجرد توزيع إداري للمهام، بل هو **تعبير عن سياسة جنائية واجتماعية** تحدد موقع المرأة في المؤسسة الأمنية، وطبيعة العلاقة بينها وبين الفئات المستضعفة التي تتعامل معها.

فمن جهة، يقتضي **مبدأ الفعالية** أن تُسند إلى الشرطة النسائية المهام التي تتطلب كوادر نسائية، إما لضرورة قانونية (كتفتيش النساء)، أو لضرورة إجرائية (كالتعامل مع ضحايا الاعتداء الجنسي)، أو لضرورة استخبارية (كالاندماج في البيئات النسائية المغلقة). ومن جهة أخرى، فإن **الإفراط في التخصص** قد يؤدي إلى عزل الشرطة النسائية عن المهام الأمنية العامة، وإلى تكريس صورة "الشرطة الاجتماعية" بدلاً من "الشرطة المتكاملة الصلاحيات". كما أن بعض هذه الاختصاصات (كالعمل الاستخباري) تطرح إشكالات قانونية وأخلاقية دقيقة، تتعلق بحدود التدخل في الخصوصية، وضمانات الحرية الشخصية، وحرمة الجسد.

ويزداد هذا التعقيد في السياقات التي تعاني فيها المؤسسات الأمنية من ضعف البنية التحتية، ومن غياب التدريب المتخصص، ومن ثقافة تنظيمية لا تزال تنظر إلى عمل المرأة في الأمن كـ"استثناء" لا كـ"أصل". وفي اليمن على وجه الخصوص، حيث تتقاطع النصوص القانونية مع المرجعية الفقهية، وتتفاوت الممارسات بين المحافظات، فإن تحديد النطاق المهني للشرطة النسائية يظل **مجالاً للاجتهاد التنظيمي** أكثر من كونه **مجالاً محسوماً تشريعياً**.

وعليه، فإن السؤال المحوري الذي يوجّه هذا المبحث هو :**إلى أي مدى يمكن تحديد نطاق مهني متوازن للشرطة النسائية، يجمع بين الضرورة الوظيفية (التي تفرض إسناد بعض المهام للكوادر النسائية) وبين الضمانات القانونية والأخلاقية (التي تفرض حدوداً على هذه المهام)، دون أن يتحول التخصص إلى عزل، أو أن تتحول الضمانة إلى قيد على الفعالية؟**

المطلب الأول: التحري في جرائم العنف الأسري والاعتداءات الجنسية

أولاً: الطبيعة الخاصة للجرائم الجنسية والعنف الأسري

تتميز جرائم العنف الأسري والاعتداءات الجنسية بخصائص تجعل التحري فيها مختلفاً عن الجرائم التقليدية:

١. **الطابع العلائقي** :فالجاني في الغالب شخص مقرب من الضحية (زوج، أب، أخ، قريب)، مما يجعل الإبلاغ محفوفاً بمخاطر اجتماعية ونفسية.
٢. **الطابع المستتر** :فالجريمة تحدث في الغالب في الخفاء، ولا شهود عليها، مما يجعل الدليل الرئيسي هو **إفادة الضحية** والخبرة الطبية.
٣. **الطابع المستمر** :فالعنف الأسري قد يكون نمطاً متكرراً، لا حادثة منفردة، مما يستلزم فهماً للسياق لا للحادثة فقط.
٤. **الوصمة الاجتماعية** :ففي كثير من المجتمعات، تُلحق الضحية — لا الجاني — بالوصمة، مما يزيد من صعوبة الإبلاغ.

وهذه الخصائص تجعل **حضور كوادر نسائية** ضرورة لا ترفاً. فالضحية قد تتردد في سرد تفاصيل اعتداء جنسي لشرطي رجل، وقد تشعر بالخزي أو الخوف من عدم التصديق. وقد أشارت الأدبيات المقارنة إلى أن وجود شرطيات مدربات يزيد من احتمال الإبلاغ، ويحسّن جودة الإفادة، ويقلل من خطر "الإيذاء الثانوي" (secondary victimization)، أي الإيذاء الذي تتعرض له الضحية من النظام العدلي نفسه (كالتكرار المتعدد للسرد، أو الأسئلة الفظة، أو الشك في صدقها).[1]

ثانياً: ضمانات التعامل مع الضحايا ومنع الإيذاء الثانوي

منع الإيذاء الثانوي ليس مجرد "أخلاقيات تعامل"، بل هو **ضمانة إجرائية** تهدف إلى:

١. **حماية السلامة النفسية للضحية** :بتجنب التكرار غير الضروري للسرد، وتوفير بيئة آمنة للاستماع.
٢. **ضمان جودة الإفادة** :فالضحية التي تشعر بالأمان تكون أكثر قدرة على تقديم معلومات دقيقة وكاملة.
٣. **منع إفلات الجاني** :فالإيذاء الثانوي قد يدفع الضحية إلى سحب الشكوى أو التوقف عن التعاون، مما يضعف الدعوى.
٤. **تعزيز الثقة في النظام العدلي** :فإذا شعرت الضحية بأن النظام يحميها، زاد احتمال تعاونها في المستقبل.

وقد بلورت المعايير الدولية مجموعة من الضمانات في هذا المجال. فاتفاقية مجلس أوروبا بشأن منع ومكافحة العنف ضد المرأة والعنف الأسري (اتفاقية إسطنبول، ٢٠١١) تلزم الدول الأطراف باتخاذ تدابير لحماية الضحايا، بما في ذلك "توفير خدمات دعم متخصصة"، و"تدريب المهنيين الذين يتعاملون مع الضحايا"، و"ضمان عدم تعرض الضحايا للإيذاء الثانوي".[2] كما أصدر مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة مبادئ توجيهية بشأن العدالة في مسائل ضحايا الاتجار، تؤكد على ضرورة "عدم إخضاع الضحايا لمعاملة قاسية أو مهينة"، و"حماية خصوصيتهم"، و"توفير مترجمين ومساعدين نساء عند الحاجة".[3]

وفي السياق اليمني، تظل هذه الضمانات **غير مقننة بشكل شامل** .فقانون العقوبات اليمني لا يتضمن أحكاماً خاصة بجرائم العنف الأسري (باستثناء بعض النصوص العامة حول الضرب والجرح)، ولا توجد حتى الآن وحدات متخصصة في جميع المحافظات.

ومن ثم، فإن عمل الشرطة النسائية في هذا المجال يظل **مبادرات فردية أو محلية**، لا سياسة وطنية منظمة.

ثالثاً: حدود الاختصاص بين التحري والحماية الاجتماعية

أحد الإشكالات الجوهرية في هذا المطلب هو **تداخل الاختصاص** بين الشرطة (التي تختص بالتحري الجنائي) وجهات الحماية الاجتماعية (التي تختص بالرعاية والدعم). فالضحية في جرائم العنف الأسري قد تحتاج إلى **مأوى**، و**دعم نفسي**، و**مساعدة قانونية**، وليس فقط إلى **تحقيق جنائي** .وإذا لم توجد آليات إحالة واضحة بين الشرطة وجهات الحماية، فإن الشرطية قد تجد نفسها **تؤدي أدواراً لا تختص بها** (كالعمل الاجتماعي)، أو **تترك الضحية دون دعم** بعد انتهاء التحري.

ومن ثم، فإن التخصص النوعي للشرطة النسائية في هذا المجال لا يقتصر على "مهارات التحري"، بل يمتد إلى **مهارات الإحالة والتنسيق** مع جهات الحماية. وهذا يتطلب **بروتوكولات تعاون** بين وزارة الداخلية ووزارة الشؤون الاجتماعية (أو ما يعادلها)، تحدد:

- **آلية الإبلاغ** :كيف تصل الضحية إلى الشرطة؟ ومن يستقبلها؟
- **آلية الإحالة** :متى تُحال الضحية إلى جهة الحماية؟ وما الإجراءات؟
- **آلية المتابعة** :كيف تُتابع الحالة بعد انتهاء التحري؟
- **آلية حماية الشهود** :كيف تُحمى الضحية من انتقام الجاني أو الضغط الأسري؟

المطلب الثاني: التحري في جرائم الاتجار بالبشر واستغلال النساء والأطفال

أولاً: خصوصية جرائم الاتجار بالبشر

جرائم الاتجار بالبشر (Trafficking in Persons) تتميز بخصائص تجعل التحري فيها من أعقد أنواع التحري:

١. **الطابع العابر للحدود** :فالجريمة قد تبدأ في دولة، وتمر بدولة ثانية، وتنتهي في دولة ثالثة، مما يستلزم تعاوناً دولياً.
٢. **الطابع المنظم** :فالاتجار غالباً ما يُرتكب من شبكات إجرامية، لا من أفراد منفردين.
٣. **تعدد الضحايا** :فقد يكون هناك عشرات الضحايا في قضية واحدة، مما يستلزم إدارة معقدة للتحري.
٤. **ضعف الضحايا** :فالضحايا غالباً ما يكونون في وضع هش (فقر، هجرة غير نظامية، صغر سن)، مما يجعلهم عرضة للضغط والتهديد.
٥. **صعوبة الإثبات** :فالجريمة قد تتم في الخفاء، وقد يُخفى الضحايا، وقد يُموّه الجناة على الآثار.

وقد عرّفت اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية (٢٠٠٠)، في بروتوكولها الخاص بمنع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص، وخاصة النساء

والأطفال (بروتوكول باليرمو، ٢٠٠٠)، الاتجار بأنه "تجنيد أو نقل أو إيواء أو استقبال أشخاص، بوسائل منها التهديد أو استخدام القوة أو غير ذلك من أشكال الإكراه، أو الاختطاف أو الاحتيال أو الخداع، أو إساءة استخدام السلطة أو استغلال حالة الضعف، أو إعطاء أو تلقي مبالغ مالية أو مزايا للحصول على موافقة شخص له سيطرة على شخص آخر، وذلك بقصد الاستغلال").[4]

ثانياً: دور الشرطة النسائية في التحري

في هذا النوع من الجرائم، لا تقتصر أهمية الشرطة النسائية على "التعامل مع الضحايا"، بل تمتد إلى **التحري الاستباقي** و**جمع المعلومات**:

١. **التحري في الأماكن المشتبه فيها** :كدور الإيواء، وأماكن العمل غير النظامي، والأسواق، حيث قد توجد ضحايا لا يستطعن الإبلاغ.
٢. **التعامل مع الضحايا** :بتوفير بيئة آمنة للاستماع، وضمان عدم تعرضهن للضغط أو التهديد.
٣. **جمع الأدلة** :كالمستندات، والسجلات، والشهادات، والأدلة الرقمية (الرسائل، والتحويلات المالية).
٤. **التنسيق مع الجهات الدولية** :كالإنتربول، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، والمنظمات غير الحكومية.

غير أن هذا الدور يصطدم بقيود عملية. ففي كثير من الدول، تفتقر وحدات مكافحة الاتجار إلى كوادر نسائية كافية، وإلى تدريب متخصص، وإلى آليات حماية للضحايا. وفي اليمن، حيث يعاني البلد من نزاع مسلح وانهيار مؤسسي، تتفاقم ظاهرة الاتجار بالبشر، وتضعف قدرة الأجهزة الأمنية على التحري. وقد أشارت تقارير دولية إلى أن اليمن يُعد "دولة مصدر وعبور ووجهة" للاتجار بالبشر، وأن النساء والأطفال هم الفئات الأكثر عرضة).[5]

ثالثاً: ضمانات التعامل مع الضحايا

إلى جانب الضمانات العامة (كمنع الإيذاء الثانوي)، توجد ضمانات خاصة بضحايا الاتجار:

١. **مبدأ عدم معاقبة الضحية** :فالاتجار جريمة، والضحية ليست مجرماً، حتى لو ارتكبت أفعالاً غير قانونية (كالعمل دون تصريح، أو الدخول غير النظامي) بسبب ظروف الاتجار. وقد كرس بروتوكول باليرمو هذا المبدأ في المادة (٢/٨).[6]
٢. **فترة التعافي والتفكير** :إذ تُمنح الضحية فترة زمنية للتعافي قبل اتخاذ قرار بشأن التعاون مع السلطات.
٣. **الحماية من الانتقام** :بتوفير مأوى آمن، وحماية هوية الضحية، وضمان عدم تسريب معلوماتها.
٤. **الحق في التعويض** :إذ يحق للضحية المطالبة بالتعويض عن الأضرار التي لحقت بها.

المطلب الثالث: التحري في الجرائم الإلكترونية التي تستهدف النساء

أولاً: خصوصية الجرائم الإلكترونية الموجهة ضد النساء

الجرائم الإلكترونية التي تستهدف النساء (كابتزاز الصور الحميمة، والتهديد، والانتحال، والتنمر الإلكتروني) تتميز بخصائص تجعل التحري فيها مختلفاً عن الجرائم التقليدية:

١. **سرعة الانتشار** :فالمحتوى الرقمي يمكن نسخه ومشاركته في ثوانٍ، مما يجعل الضرر غير قابل للاحتواء.
٢. **صعوبة الإثبات** :فالبيانات الرقمية قابلة للتعديل والحذف، مما يستلزم معايير دقيقة لسلامة الدليل.
٣. **الطابع العابر للحدود** :فالمنصة قد تكون مسجلة في دولة، والمستخدم في دولة أخرى، والخادم في دولة ثالثة.
٤. **الطابع الجندري** :فالنساء أكثر عرضة لبعض أشكال الجرائم الإلكترونية (كابتزاز الصور، والتهديد الجنسي)، مما يستلزم فهماً للسياق الاجتماعي.

ثانياً: دور الشرطة النسائية في التحري الرقمي

لا يقتصر دور الشرطة النسائية في هذا المجال على "التعامل مع الضحايا"، بل يمتد إلى **التحري الفني**:

١. **جمع الأدلة الرقمية** :كالرسائل، والصور، والفيديوهات، وسجلات الاتصال، مع ضمان سلامة الدليل وسلسلة حيازته.
٢. **التحري في المنصات الرقمية** :بالتعاون مع مزودي الخدمة، وبما يحترم قواعد الخصوصية والاختصاص.
٣. **تحليل الأنماط** :لتحديد هوية الجاني، أو شبكة الجناة، أو الضحايا الآخرين.
٤. **التعامل مع الضحايا** :بتوفير بيئة آمنة للاستماع، وتقديم المشورة التقنية (ككيفية حذف المحتوى، أو الإبلاغ عنه).

غير أن هذا الدور يواجه تحديات كبيرة. فالتدريب الفني على التحري الرقمي ليس متوفراً دائماً للكوادر النسائية، والمنصات الرقمية قد لا تتعاون مع السلطات المحلية، وقد تكون البيانات مشفرة أو محفوظة خارج الحدود. وفي اليمن، حيث تغطي شبكات الإنترنت جزءاً من البلاد فقط، ويعاني البلد من ضعف البنية التحتية الرقمية، تظل الجرائم الإلكترونية **مجالاً غير مطروق** نسبياً في عمل الشرطة النسائية.

ثالثاً: ضمانات التعامل مع الضحايا في الجرائم الرقمية

توجد ضمانات خاصة بهذا النوع من الجرائم:

١. **السرعة في الاستجابة** :فكل ساعة تأخير قد تعني انتشار المحتوى بشكل لا يمكن احتواؤه.
٢. **السرية التامة** :فكشف هوية الضحية قد يؤدي إلى وصمة اجتماعية إضافية.

٣. **الحماية من الانتحال** :فالجاني قد ينتحل شخصية الضحية لنشر محتوى آخر، مما يستلزم التحقق من الهوية الرقمية.
٤. **الدعم التقني** :بمساعدة الضحية على حذف المحتوى، أو الإبلاغ عنه، أو تغيير إعدادات الخصوصية.

المطلب الرابع: التحري في جرائم الأحداث وحماية الطفل

أولاً: خصوصية جرائم الأحداث

جرائم الأحداث (سواء كان الحدث جانحاً أو ضحية) تتميز بخصائص تجعل التحري فيها مختلفاً:

١. **الطابع التربوي** :فالهدف ليس فقط إنفاذ القانون، بل إصلاح الحدث وإعادة تأهيله.
٢. **هشاشة الحدث** :فالحدث أكثر عرضة للتأثر بالضغط، وأقل قدرة على التعبير، وأكثر حاجة للحماية.
٣. **تعدد الفاعلين** :فقد يتدخل في القضية جهات متعددة (الشرطة، النيابة، المحكمة، جهات الرعاية الاجتماعية).
٤. **السرية** :فقضايا الأحداث غالباً ما تخضع لسرية إجرائية، لحماية مستقبل الحدث.

ثانياً: دور الشرطة النسائية في التحري

في هذا المجال، لا يقتصر دور الشرطة النسائية على "التعامل مع الفتيات"، بل يمتد إلى:

١. **التحري في جرائم الأحداث** :كالسرقة، والعنف، والمخدرات، والجرائم الإلكترونية.
٢. **حماية الطفل الضحية** :كضحايا الإيذاء، والإهمال، والاستغلال.
٣. **التنسيق مع جهات الرعاية** :كدور الأحداث، والمؤسسات الاجتماعية، والمدارس.
٤. **الوساطة الأسرية** :في بعض الحالات، قد تلعب الشرطية دوراً في حل النزاعات الأسرية التي تؤثر على الحدث.

غير أن هذا الدور يواجه إشكالات جوهرية. فأولاً، هناك **ازدواجية الدور** بين الحماية والمساءلة: فشرطية الأحداث قد تجد نفسها في موقف متناقض، إذ يجب عليها حماية الحدث ومساءلته في آن واحد. وثانياً، هناك **نقص التدريب المتخصص** :فالتعامل مع الأحداث يتطلب مهارات في علم النفس التربوي، والاتصال، وإدارة الأزمات، وهي مهارات لا تتوفر دائماً في التدريب الشرطي التقليدي. وثالثاً، هناك **ضعف آليات الإحالة** : فإذا لم توجد جهات رعاية اجتماعية فعالة، فإن الشرطية قد تجد نفسها مضطرة للقيام بأدوار لا تختص بها.

ثالثاً: ضمانات التعامل مع الأحداث

توجد ضمانات دولية دقيقة للتعامل مع الأحداث. فاتفاقية حقوق الطفل (١٩٨٩) تلزم الدول الأطراف باتخاذ تدابير خاصة لحماية الأطفال من الإيذاء والاستغلال، وباتخاذ "تدابير لتعزيز إنشاء قوانين وإجراءات ومؤسسات وخدمات خاصة بالأطفال المشتبه في ارتكابهم جرائم أو المدانين بها".[7] كما تنص قواعد الأمم المتحدة النموذجية الدنيا لإدارة شؤون قضاء الأحداث (قواعد بكين، ١٩٨٥) على أن "تُتخذ تدابير لحماية خصوصية الحدث في جميع مراحل الإجراءات، لتجنب الإضرار به بسبب الدعاية أو التصنيف").[8]

المطلب الخامس: تفتيش النساء ومرافقتهن

أولاً: الأساس القانوني والشرعي لتفتيش النساء

تفتيش النساء إجراء قانوني يمس **حرمة الجسد** و**الخصوصية**، ويخضع لضمانات دقيقة. فمن حيث الأصل، لا يجوز تفتيش الشخص إلا في حالات محددة قانوناً (كالتلبس، أو الإذن القضائي، أو الضرورة الأمنية). ومن حيث **طريقة التفتيش**، يجب أن يراعي الخصوصية والكرامة، وأن يتم بواسطة أشخاص من نفس الجنس.

وفي الفقه الإسلامي، يقرر مبدأ "حرمة الجسد" و"الستر"، ويُجيز التفتيش عند الضرورة، لكنه يشترط أن يكون **بقدر الضرورة**، وأن يتم **بما يحفظ الكرامة** .وقد قرر الفقهاء أن "الأصل في المسلم الستر"، وأن "التفتيش لا يجوز إلا عند التهمة المعتبرة").[9]

وفي التشريعات المقارنة، تُجيز معظم القوانين تفتيش النساء بواسطة شرطيات، مع ضمانات إضافية (كوجود محرم، أو وجود شاهد، أو إجراء التفتيش في مكان مستور). وفي فرنسا، ينص قانون الإجراءات الجنائية على أن "تفتيش النساء لا يجوز أن يقوم به إلا موظفات من نفس الجنس").[10]

ثانياً: دور الشرطة النسائية في التفتيش والمرافقة

دور الشرطة النسائية في هذا المجال **ضرورة قانونية**، لا مجرد "خيار تنظيمي". فإذا لم توجد شرطيات، فإن تفتيش النساء إما يُؤجل (مما قد يعيق التحري)، أو يُجرى بشكل غير قانوني (مما قد يُبطل الدليل). ومن ثم، فإن وجود كوادر نسائية كافية **شرط لصحة الإجراء**، لا مجرد "تحسين للخدمة".

ويمتد دور الشرطة النسائية أيضاً إلى **مرافقة النساء** (في النقل، أو في المحاكم، أو في المستشفيات). وهذه المرافقة قد تكون ضرورية لحماية المرأة، أو لضمان حضورها، أو لتنفيذ إجراء قضائي. غير أن المرافقة يجب أن تكون **في الحدود القانونية**، وألا تتحول إلى "وصاية" على المرأة، أو إلى "قيد" على حريتها.

ثالثاً: ضمانات تفتيش النساء

توجد ضمانات دقيقة لتفتيش النساء:

١. **الجنس** :يجب أن يكون التفتيش بواسطة شرطية، إلا في حالات الضرورة القصوى.
٢. **المكان** :يجب أن يتم التفتيش في مكان مستور، بعيداً عن الأعين.
٣. **الكرامة** :يجب أن يتم التفتيش بأسلوب يحفظ الكرامة، دون تجريد كامل إلا عند الضرورة.
٤. **الشهادة** :يُستحسن وجود شاهد (من نفس الجنس) لتوثيق الإجراء.
٥. **التوثيق** :يجب تسجيل التفتيش في محضر، يحدد الوقت والمكان والأشخاص والإجراءات.
٦. **الحدود** :لا يجوز تفتيش النساء في حالات غير مبررة قانوناً، أو بأسلوب مهين.

المطلب السادس: العمل الاستخباري والمراقبة النسائية

أولاً: مشروعية العمل الاستخباري وحدوده

العمل الاستخباري في البيئات النسائية المغلقة (كأماكن تجمع النساء، أو دور الرعاية، أو المدارس) يطرح إشكالات قانونية وأخلاقية دقيقة. فمن جهة، قد يكون **ضرورياً** للكشف عن جرائم لا يمكن كشفها بوسائل أخرى (كالاتجار بالبشر، أو التجنيد الإرهابي، أو العنف الأسري المستتر). ومن جهة أخرى، فإنه **يمس الخصوصية وحرمة الحياة الخاصة**، وقد يُستخدم للتجسس على النساء لا لحمايتهن.

وقد قرر الفقه الإسلامي حظر "التجسس" في الأصل، لقوله تعالى: ﴿وَلَا تَجَسَّسُوا﴾ الحجرات: ١٢ ، لكنه أجاز "التحسس" — أي الاستماع والتتبع — في حالات الضرورة الأمنية، بشرط وجود خطر محدق، وتعذر درء الخطر بوسيلة أخرى.[11] وهذا الضابط يتقاطع مع المعايير المعاصرة في نقطتين :**حظر التجسس العام، واشتراط الضرورة والتناسب**.

ثانياً: دور الشرطة النسائية في العمل الاستخباري

يمكن للشرطة النسائية أن تؤدي دوراً في العمل الاستخباري في البيئات النسائية، بشرط أن يكون ذلك **في إطار قانوني واضح، وبضمانات دقيقة**:

١. **الاندماج في البيئات النسائية المغلقة** :كدور الرعاية، أو السجون النسائية، أو المدارس، للكشف عن جرائم قد تكون مستترة (كالاتجار، أو الإيذاء، أو التجنيد).
٢. **جمع المعلومات من المصادر المفتوحة** :كالمنصات الرقمية النسائية، أو المجموعات المغلقة، بشرط احترام الخصوصية.
٣. **التعاون مع المنظمات النسائية** :كالجمعيات الخيرية، والمراكز الاجتماعية، للحصول على معلومات عن حالات مشتبه فيها.
٤. **المراقبة في الأماكن العامة** :كالأسواق، والمحطات، والأماكن التي قد تشهد جرائم (كالاتجار).

غير أن هذا الدور يواجه إشكالات جوهرية:

١. **الخطر الأخلاقي** :فالعمل الاستخباري قد يُستخدم للتجسس على النساء، لا لحمايتهن، خاصة في الأنظمة التي تقيد حرياتهن.
٢. **الخطر القانوني** :فإذا لم يكن هناك أساس قانوني واضح، فإن العمل الاستخباري قد يُعد انتهاكاً للخصوصية، ويُبطل أي دليل يُستمد منه.
٣. **الخطر المؤسسي** :فإذا لم توجد آليات رقابة فعالة، فإن العمل الاستخباري قد يتحول إلى أداة للابتزاز أو الضغط.

ثالثاً: ضمانات العمل الاستخباري

لضمان مشروعية العمل الاستخباري، يلزم:

١. **أساس قانوني واضح** :يحدد الحالات التي يجوز فيها العمل الاستخباري، والجهة المختصة، والإجراءات.
٢. **إذن قضائي مسبق** :للإجراءات الأكثر تدخلاً (كالتنصت، أو المراقبة).
٣. **الرقابة اللاحقة** :مراجعة الإجراءات للتأكد من مشروعيتها وتناسبها.
٤. **حماية الخصوصية** :عدم استخدام المعلومات لغير الغرض الذي جُمعت من أجله.
٥. **المساءلة** :محاسبة من يتجاوز الصلاحيات، وتعويض من يتضرر.

خلاصة المبحث

لا يمكن اختزال النطاق المهني للشرطة النسائية في "المهام التي تتطلب كوادر نسائية". فالتخصص النوعي ضرورة، لكنه ليس كافياً. فكل اختصاص من الاختصاصات الستة التي تناولها هذا المبحث يحمل في طياته **توتراً بين الفعالية والضمانة**:

- في **العنف الأسري والاعتداءات الجنسية** :التوتر بين ضرورة التحري وضرورة منع الإيذاء الثانوي.
- في **الاتجار بالبشر** :التوتر بين ضرورة حماية الضحايا وضرورة إنفاذ القانون.
- في **الجرائم الإلكترونية** :التوتر بين سرعة الاستجابة وضمان سلامة الدليل.
- في **جرائم الأحداث** :التوتر بين الحماية والمساءلة.
- في **التفتيش والمرافقة** :التوتر بين ضرورة الإجراء وحرمة الجسد.
- في **العمل الاستخباري** :التوتر بين ضرورة الكشف وحظر التجسس.

والحل لا يكمن في "اختيار" أحد طرفي التوتر، بل في **إدارة التوازن** بينهما بضمانات إجرائية دقيقة، وبرقابة فعالة، وبثقافة تنظيمية تحترم الحقوق. وهذا يتطلب **تكويناً متخصصاً** للكوادر النسائية، لا يقتصر على المهارات الميدانية، بل يمتد إلى المعايير القانونية والأخلاقية، وإلى فهم السياق الاجتماعي والثقافي.

وفي ضوء المقارنة، يبدو أن النموذج الأكثر اتساقاً مع المعايير الدولية هو الذي يجمع بين **التخصص الوظيفي** (الذي يضمن الفعالية) و**التكامل المؤسسي** (الذي يمنع العزل)، و**الضمانات الإجرائية** (التي تحمي الحقوق)، و**الرقابة المستقلة**)التي تضمن المساءلة.(

وعلى المستوى الفقهي الإسلامي، فإن مبادئ "حرمة الجسد" و"الستر" و"الضرورة" و"التحسس" تقدم إطاراً يمكن أن يتقاطع مع المعايير المعاصرة في ثلاث نقاط :**حظر التجسس العام، و اشتراط الضرورة والتناسب، و حفظ الكرامة** .وهذا التقاطع لا يعني تطابقاً كاملاً، لكنه يشير إلى أن ضمانات التعامل مع النساء ليست دخيلاً على الثقافة القانونية الإسلامية، بل لها جذور في نصوصها ومقاصدها.

قائمة المراجع المرقّمة

أولاً: الوثائق الدولية

١. الجمعية العامة للأمم المتحدة، اتفاقية حقوق الطفل، ١٩٨٩، المواد ١٩، ٣٢، ٣٤، ٣٧، ٤٠.
٢. الجمعية العامة للأمم المتحدة، اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية (٢٠٠٠)، وبروتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص، وخاصة النساء والأطفال (بروتوكول باليرمو، ٢٠٠٠).
٣. مجلس أوروبا، اتفاقية منع ومكافحة العنف ضد المرأة والعنف الأسري (اتفاقية إسطنبول، ٢٠١١).
٤. مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، المبادئ التوجيهية بشأن العدالة في مسائل ضحايا الاتجار، ٢٠٠٩
٥. الأمم المتحدة، قواعد الأمم المتحدة النموذجية الدنيا لإدارة شؤون قضاء الأحداث (قواعد بكين، ١٩٨٥).

ثانياً: المراجع التشريعية

٦. قانون الإجراءات الجنائية الفرنسي، المادة ٥٧ (تفتيش النساء).
٧. قانون العقوبات اليمني (النصوص العامة المتعلقة بالضرب والجرح).

ثالثاً: المراجع الفقهية الإسلامية

٨. شمس الدين الخطيب الشربيني، *السراج المنير في الإعانة على معرفة بعض معاني كلام ربنا الحكيم الخبير*، مطبعة بولاق الأميرية، القاهرة، المجلد ٤، ص ٧٠ — في تفسير آية الحجرات ١٢
٩. ابن تيمية، *السياسة الشرعية في إصلاح الراعي والرعية*، تحقيق محمد حامد الفقي، دار الكتب العلمية، بيروت — في مبدأ الضرورة والتحسس.

رابعاً: المراجع الرسمية والتقارير

١٠. وزارة الداخلية الفرنسية، إحصاءات وحدات حماية الأسرة (BPF) لعام ٢٠١٨
١١. تقارير دولية عن ظاهرة الاتجار بالبشر في اليمن) ٢٠٢٠-٢٠٢٤.(

خامساً: مراجع قانونية وإجرائية مكملة

١٢. المنظمة الدولية للمعايير (ISO) واللجنة الكهروتقنية الدولية(IEC) ، المعيار) ISO/IEC 27037:2012 الأدلة الرقمية.(

١٣. مجلس أوروبا، اتفاقية الجريمة السيبرانية (بودابست، ٢٠٠١).

المبحث الثالث: المهارات الخاصة والكفايات المطلوبة

إشكالية المبحث

يطرح تحديد المهارات الخاصة والكفايات المطلوبة للشرطة النسائية إشكالية تتجاوز السؤال الظاهر حول "ما الذي تحتاجه الشرطية لتؤدي عملها؟" إلى سؤال أعمق حول **طبيعة العلاقة بين المهارة والتخصص النوعي** .فإذا كان المبحث السابق قد حدد النطاق المهني للشرطة النسائية (العنف الأسري، الاتجار، الجرائم الإلكترونية، الأحداث، التفتيش، العمل الاستخباري)، فإن هذا المبحث يطرح سؤالاً منطقياً لاحقاً :**ما المهارات التي تختلف — أو ينبغي أن تختلف — عن المهارات الشرطية التقليدية؟ وهل يكفي تدريب الشرطية على المهارات العامة (الرماية، التحقيق، المعاينة) لتؤدي هذه الاختصاصات النوعية، أم أن هناك كفايات إضافية لا غنى عنها؟**

والإشكال لا يقتصر على "نقص التدريب"، بل يمتد إلى **طبيعة التكوين ذاته** . فالتدريب الشرطي التقليدي يقوم على نموذج "السلطة والانضباط": كيف تُنفّذ أمراً، وكيف تستخدم القوة، وكيف تُثبت الجريمة. أما الاختصاصات النوعية للشرطة النسائية — وخاصة في جرائم العنف والاعتداءات الجنسية — فتقتضي نموذجاً مختلفاً يقوم على "التعاطف والتمكين": كيف تبني الثقة مع ضحية، وكيف تستمع دون إيذاء، وكيف تحمي دون وصاية. وهذان النموذجان ليسا متعارضين بالضرورة، لكنهما يخلقان **توتراً في التكوين** :هل تُدرَّب الشرطية كـ"شرطية أولاً، ومتخصصة ثانياً"؟ أم كـ"متخصصة في التعامل مع النساء والضحايا أولاً، وشرطية ثانياً"؟

ويزداد هذا التعقيد في السياقات التي تفتقر فيها المؤسسات الأمنية إلى برامج تدريب متخصصة. ففي اليمن، تشير التقارير الرسمية إلى أن الدورات التدريبية للشرطة النسائية تركز على "بناء الثقة مع الضحايا، وضمان سرية المعلومات، وتقديم الدعم النفسي الأولي"، لكنها تظل **مبادرات محدودة** 30)متدربة في دورة واحدة (، ولا ترقى إلى سياسة تدريب وطنية شاملة. وفي المقابل، تشير التجارب المقارنة إلى أن الشرطة النسائية في مصر، مثلاً، خضعت لتدريبات "تماثل تدريبات العمليات الخاصة" ، لكن السؤال يبقى: هل هذا النموذج "القتالي" هو الأنسب للاختصاصات النوعية التي حددها المبحث السابق؟

وعليه، فإن السؤال المحوري الذي يوجّه هذا المبحث هو :**ما المهارات الخاصة والكفايات المطلوبة للشرطة النسائية في ضوء اختصاصاتها النوعية، وكيف يمكن التوفيق بين نموذج "الشرطية المقاتلة" ونموذج "المتخصصة في التعامل مع الضحايا"، دون أن يتحول التخصص إلى عزل، أو أن يتحول التعاطف إلى ضعف، في ضوء المعايير الدولية والمقارنة، ومع مراعاة الخصوصية الثقافية والاجتماعية؟**

المطلب الأول: مهارات التواصل والاستجواب الحساس

أولاً: خصوصية الاستجواب في الجرائم الجنسية والعنف الأسري

الاستجواب في الجرائم الجنسية والعنف الأسري ليس مجرد "جمع معلومات"، بل هو **فعل عالي الحساسية** يترتب عليه آثار نفسية وقانونية. فالضحية التي تُستجوب بأسلوب فظ أو متشكك قد تنسحب من الدعوى، أو تفقد الثقة في النظام العدلي، أو تتعرض لصدمة إضافية. وقد أشارت الأدبيات المقارنة إلى أن "الإيذاء الثانوي" — أي الإيذاء الذي تتعرض له الضحية من النظام العدلي نفسه — يبدأ من **اللحظة الأولى للاستجواب** : من نبرة الصوت، ومن لغة الجسد، ومن الأسئلة الأولى.

وفي السياق اليمني، تشير التقارير الرسمية إلى أن الدورات التدريبية للشرطة النسائية تركز على "بناء الثقة مع الضحايا" و"ضمان سرية المعلومات" ، وهو اعتراف ضمني بأن هذه المهارات ليست بديهية، بل تحتاج إلى تدريب. غير أن السؤال يبقى: هل هذا التدريب كافٍ؟ فبناء الثقة ليس "تقنية" تُتعلَّم في دورة قصيرة، بل هو **ممارسة مهنية** تحتاج إلى إشراف ومتابعة وتقييم.

ثانياً: المكونات الأساسية للاستجواب الحساس

يمكن تحديد ثلاث مهارات أساسية للاستجواب الحساس:

١. **التعاطف** :**(Empathy)** وهو القدرة على فهم مشاعر الضحية دون الاندماج فيها. وليس المقصود "الشفقة"، بل **الاعتراف بالمعاناة** دون إصدار أحكام. فالضحية التي تشعر بأنها مفهومة تكون أكثر قدرة على التعبير. وقد أظهرت الدراسات أن التعاطف يزيد من جودة الإفادة، ويقلل من خطر الانسحاب.
٢. **الاستماع النشط** :**(Active Listening)** وهو ليس "الصمت" فقط، بل **الاستماع الذي يظهر للضحية أنها مسموعة** :بإيماءات الرأس، والأسئلة التوضيحية، وإعادة الصياغة ("هل تقصدين أن..."). وهذا يختلف عن الاستماع "السلبي" الذي يكتفي بتسجيل الوقائع دون تفاعل.
٣. **بناء الثقة** :**(Trust Building)** وهو ليس "الود" أو "اللطف" فقط، بل **إرساء قناعة لدى الضحية بأنها في بيئة آمنة، وأن ما تقوله سيُحترم، وأنها لن تتعرض للوم أو التشكيك** .وهذا يقتضي، من بين ما يقتضيه، **الوضوح في الإجراءات** : ماذا سيحدث بعد الاستجواب؟ من سيعرف؟ ما حقوقها؟ وما الخيارات المتاحة لها؟

ثالثاً: حدود التعاطف — بين المهنية والاندماج

التعاطف ليس بلا حدود. فالإفراط فيه قد يؤدي إلى **الاندماج العاطفي** (emotional entanglement)، حيث تفقد الشرطية موضوعيتها، أو تتبنى رواية الضحية دون تحقق، أو تتأثر قراراتها المهنية بمشاعرها. وهذا خطر حقيقي في جرائم العنف الأسري، حيث قد تتعاطف الشرطية مع الضحية لدرجة **إهمال حق الدفاع** أو **عدم التحقق من الوقائع**.

ومن ثم، فإن المهارة تقتضي **التعاطف المنضبط** :القدرة على فهم مشاعر الضحية دون أن تحل محل الموضوعية المهنية. وهذا يشبه، في بعض جوانبه، ما يُسمى في الأدبيات النفسية "التعاطف المعرفي" — (cognitive empathy) أي فهم مشاعر

الآخر دون استدعائها في الذات — بدلاً من "التعاطف العاطفي" (affective empathy) الذي قد يؤدي إلى الاحتراق أو الانحياز.

المطلب الثاني: مهارات التعامل مع الصدمات

أولاً: الوقاية من الإيذاء الثانوي ككفاية مهنية

الإيذاء الثانوي (Secondary Victimization) ليس مجرد "أثر جانبي" للاستجواب، بل هو **نتيجة مباشرة لسلوك مهني غير مناسب**. وقد أشارت المعايير الدولية إلى أن الضحايا يجب أن يُعاملوا "باحترام وكرامة"، وأن تُتخذ تدابير "لحمايتهم من الإيذاء الثانوي" . ومن ثم، فإن الوقاية من الإيذاء الثانوي ليست "أخلاقيات" فقط، بل هي **كفاية مهنية** يمكن قياسها وتقييمها.

وتشمل هذه الكفاية:

١. **الوعي بآثار الصدمة** :فهم أن الضحية قد تعاني من أعراض الصدمة (كالتشتت، والنسيان، والإنكار، والبكاء المفاجئ)، وأن هذه الأعراض ليست "كذباً" أو "مبالغة"، بل **استجابات طبيعية لحدث غير طبيعي**.
٢. **التحكم في لغة الجسد** :تجنب النظرات المتشككة، والإيماءات العدائية، والاقتراب غير المبرر.
٣. **التحكم في الأسئلة** :تجنب الأسئلة التي تُحمّل الضحية المسؤولية ("لماذا لم تقاومي؟"، "ماذا كنت تلبسين؟")، وتجنب التكرار غير الضروري للسرد.
٤. **الوضوح في الحدود** :إبلاغ الضحية بما سيحدث، ومن سيعرف، وما حقوقها، دون وعود لا يمكن الوفاء بها.

ثانياً: الإسعاف النفسي الأولي(Psychological First Aid)

الإسعاف النفسي الأولي ليس "علاجاً نفسياً"، بل هو **تدخل أولي** يهدف إلى توفير الأمان والدعم الفوري للضحية، قبل إحالتها إلى مختص. وقد بلورت منظمة الصحة العالمية مبادئه في :**الأمان**، و**الهدوء**، و**الاتصال**، و**الفعالية**، و**الأمل**.

وفي عمل الشرطة النسائية، يقتضي الإسعاف النفسي الأولي:

١. **توفير بيئة آمنة** :مكان هادئ، بعيد عن الضوضاء، وربما بعيد عن الجاني أو أفراد أسرته.
٢. **الاستجابة الفورية للاحتياجات الأساسية** :ماء، راحة، اتصال بشخص موثوق، إن أمكن.
٣. **الاستماع دون إلزام بالسرد** :لا تُجبر الضحية على سرد التفاصيل إذا لم تكن مستعدة.
٤. **الإحالة إلى مختص** :إذا ظهرت علامات صدمة حادة (كالبكاء الهستيري، أو الانفصال عن الواقع، أو أفكار إيذاء الذات)، يجب إحالة الضحية إلى مختص نفسي.

غير أن هذا يطرح إشكالاً: هل الشرطية مؤهلة لتقديم الإسعاف النفسي الأولي؟ أم أن هذا يتجاوز نطاق عملها؟ الإجابة المقترحة هي أن الشرطية تحتاج إلى **حد أدنى من الكفاية** في الإسعاف النفسي الأولي، لا إلى تأهيل كامل كمعالجة نفسية. والحد الأدنى يشمل: معرفة مبادئ الإسعاف، والقدرة على التعرف على العلامات التي تستوجب الإحالة، والقدرة على التواصل مع جهات الدعم.

المطلب الثالث: المهارات الميدانية والتقنية

أولاً: المعاينة وجمع الأدلة في الجرائم الجنسية والعنف الأسري

المعاينة في هذه الجرائم تختلف عن المعاينة في الجرائم التقليدية. فالمسرح قد يكون **مسكن الضحية**، حيث تعيش، وحيث تعود بعد التحري. وهذا يطرح إشكالات عملية: كيف تُعاين دون تدمير الأدلة؟ كيف تحافظ على خصوصية الضحية؟ كيف تتعامل مع الأدلة الحميمة (كالملابس، والفراش) دون إحراج؟

وتقتضي المهارة هنا:

١. **المعاينة المنظمة** :تسجيل كل شيء، دون افتراضات مسبقة.
٢. **الحد الأدنى من التدخل** :عدم تحريك الأشياء إلا عند الضرورة، وارتداء القفازات، واستخدام أكياس الأدلة.
٣. **الخصوصية** :عدم كشف تفاصيل المعاينة لأشخاص غير معنيين، وعدم ترك الضحية في مكان مكشوف.
٤. **التوثيق** :تسجيل الوقت والمكان والأشخاص، وتصوير المسرح (إن أمكن) دون تصوير الضحية.

ثانياً: جمع الأدلة الرقمية(OSINT)

في الجرائم الإلكترونية التي تستهدف النساء، تصبح المهارات الرقمية ضرورة لا ترفاً. فالأدلة قد تكون في رسائل، أو صور، أو منشورات، أو سجلات اتصال. وقد أشارت التجارب المقارنة إلى أن تدريب الشرطة على **OSINT**(الاستخبارات مفتوحة المصدر) يشمل: منهجية البحث، وتحديد الموقع الجغرافي، والتحقق من الصور، والبصمة الرقمية، وتحليل السلوك الإلكتروني .

وفي السياق اليمني، حيث تغطي شبكات الإنترنت جزءاً من البلاد فقط، ويعاني البلد من ضعف البنية التحتية الرقمية، فإن هذه المهارة تظل **محدودة التطبيق**، لكنها ضرورية للمستقبل. ويُلاحظ أن الدورات التدريبية الحالية للشرطة النسائية في اليمن لا تتضمن — بحسب التقارير المتاحة — تدريباً على OSINT أو الأدلة الرقمية ، مما يشكل **فجوة** بين الاختصاصات المطلوبة (الجرائم الإلكترونية) والمهارات المتاحة.

ثالثاً: سلامة الدليل وسلسلة الحيازة

سواء كانت الأدلة مادية أم رقمية، فإن قيمتها الإثباتية تتوقف على **سلامة سلسلة الحيازة** .وهذا يقتضي:

١. **التوثيق المتسلسل** :من وجد الدليل؟ متى؟ أين؟ كيف حُفظ؟ من نقله؟ إلى أين؟
٢. **الحفظ الآمن** :في أكياس أو حاويات مغلقة، في مكان جاف، بعيداً عن التلوث.
٣. **الحد من التداول** :كل من يلمس الدليل يجب أن يُسجَّل.
٤. **النسخ الاحتياطي للأدلة الرقمية** :باستخدام أدوات معتمدة، مع تسجيل "بصمة" البيانات (hash) للتحقق من عدم التعديل.

المطلب الرابع: مهارات الرصد والمراقبة في البيئات النسائية

أولاً: خصوصية الرصد في البيئات النسائية

الرصد في البيئات النسائية (كأماكن تجمع النساء، ودور الرعاية، والمدارس، والسجون النسائية) يطرح إشكالات قانونية وأخلاقية دقيقة. فمن جهة، قد يكون ضرورياً للكشف عن جرائم مستترة (كالاتجار، أو الإيذاء، أو التجنيد). ومن جهة أخرى، فإنه يمس **الخصوصية** و**حرمة الحياة الخاصة**، وقد يُستخدم للتجسس لا للحماية.

وقد قرر الفقه الإسلامي حظر "التجسس" في الأصل، لقوله تعالى: ﴿وَلَا تَجَسَّسُوا﴾ الحجرات: ١٢ ، لكنه أجاز "التحسس" — أي الاستماع والتتبع — في حالات الضرورة الأمنية، بشرط وجود خطر محدق، وتعذر درء الخطر بوسيلة أخرى. وهذا الضابط يتقاطع مع المعايير المعاصرة في نقطتين :**حظر التجسس العام**، و**اشتراط الضرورة والتناسب**.

ثانياً: المهارات المطلوبة للرصد

١. **الاندماج دون انتحال** :القدرة على التواجد في بيئة نسائية دون إثارة الشكوك، ودون انتحال شخصية غير حقيقية (إلا بإذن قانوني).
٢. **الملاحظة المنظمة** :تسجيل الوقائع دون تفسيرات مسبقة، والتمييز بين ما هو "مشبوه" و"ما هو غير مألوف لكنه مشروع".
٣. **التواصل مع المصادر** :بناء شبكة من المصادر الموثوقة (كالعاملين في دور الرعاية، أو الجمعيات النسائية) دون إلزامهم بالإبلاغ.
٤. **التحقق من المعلومات** :عدم بناء الاستدلال على معلومة واحدة، بل على تقاطع معلومات من مصادر متعددة.

ثالثاً: حدود الرصد

الرصد ليس مطلقاً. فهو يخضع لـ:

١. **الأساس القانوني** :لا رصد إلا في حالات محددة قانوناً، وبإذن من الجهة المختصة (قضائية أو إدارية).
٢. **التناسب** :لا رصد لبيئة كاملة من أجل شبهة فردية.
٣. **الغرض المحدد** :لا استخدام المعلومات لغير الغرض الذي جُمعت من أجله.
٤. **الرقابة** :خضوع إجراءات الرصد لمراجعة لاحقة، للتأكد من مشروعيتها.

المطلب الخامس: الكفايات القانونية

أولاً: معرفة حقوق الضحايا

الشرطية ليست مجرد "منفذة قانون"، بل هي **أول نقطة اتصال** بين الضحية والنظام العدلي. ومن ثم، فإن معرفتها بحقوق الضحية ليست "معلومة إضافية"، بل هي **شرط لممارسة عملها** .وتشمل هذه الحقوق:

١. **حق الإبلاغ** :حق الضحية في تقديم بلاغ، والحصول على نسخة منه، ومتابعته .
٢. **حق الحماية** :حق الضحية في طلب تدابير حماية (كمنع التعرض، أو الحراسة المؤقتة) إذا كانت حياتها أو سلامتها في خطر .
٣. **حق المعلومة** :حق الضحية في معرفة سير الدعوى، وحقها في الترجمة إذا لم تكن تتحدث اللغة.
٤. **حق التعويض** :حق الضحية في المطالبة بالتعويض المدني، سواء في دعوى مستقلة أو ضمن الدعوى الجنائية .
٥. **حق الكرامة** :حق الضحية في عدم التعرض للإيذاء الثانوي، وفي احترام خصوصيتها .

وفي السياق اليمني، تشير الأدبيات إلى أن الشريعة الإسلامية "أولت ضحايا الجرائم اهتماماً كبيراً"، وأصلت حق الضحية في "التعويض لجبر الضرر"، وفي "احترام كرامتهم الإنسانية" . غير أن هذه المبادئ تظل **غير مقننة بشكل شامل** في التشريع اليمني، مما يجعل معرفة الشرطية بها **اجتهاداً شخصياً** لا التزاماً مؤسسياً.

ثانياً: إجراءات الحماية

إجراءات الحماية ليست "إجراءات روتينية"، بل هي **تدابير استثنائية** تُتخذ عندما تكون حياة الضحية أو سلامتها في خطر. وتشمل:

١. **الحماية الجسدية** :توفير حراسة، أو نقل الضحية إلى مكان آمن.
٢. **الحماية القانونية** :منع الجاني من الاقتراب، أو من الاتصال بالضحية.
٣. **حماية الهوية** :عدم كشف هوية الضحية للجمهور أو للإعلام.
٤. **الحماية من الانتقام** :إذا كان الجاني أو أسرته قد ينتقم من الضحية.

والمهارة هنا لا تقتصر على "معرفة الإجراءات"، بل تمتد إلى **تقدير الحاجة إليها** : متى تكون الحماية ضرورية؟ وما البدائل الأقل تدخلاً؟ وكيف يُوازن بين حماية الضحية وحقوق المشتبه به؟

ثالثاً: الحماية القانونية للشهود

الشهود في جرائم العنف والاتجار قد يكونون في وضع خطر مماثل للضحايا. وقد أشارت المعايير الدولية إلى ضرورة "تقديم الحماية اللازمة للشهود" إذا وُجدت "أسباب جدية" تعرض حياتهم أو سلامتهم للخطر .وفي السياق اليمني، تظل حماية الشهود **غير**

منظمة تشريعياً، مما يجعل الشرطية تعتمد على تقديرها الشخصي، أو على آليات غير رسمية (كإخفاء الهوية في المحضر).

والمهارة المطلوبة هنا هي **الوعي بحدود الحماية الممكنة** :ما الذي يمكن للشرطية أن تقدمه؟ وما الذي يتجاوز صلاحياتها؟ وكيف تُحيل الشاهد إلى جهة مختصة؟ وهذا يقتضي معرفة بالجهات المتاحة (النيابة، المنظمات الحقوقية، برامج حماية الشهود إن وجدت).

خلاصة المبحث

لا يمكن اختزال المهارات الخاصة والكفايات المطلوبة للشرطة النسائية في "التدريب على التعامل مع الضحايا". فالمهارات المطلوبة **مركبة ومتعددة المستويات**:

- **مهارات تواصل** :التعاطف، والاستماع النشط، وبناء الثقة، مع ضبط حدود التعاطف.
- **مهارات نفسية** :الوقاية من الإيذاء الثانوي، والإسعاف النفسي الأولي، والوعي بآثار الصدمة.
- **مهارات ميدانية وتقنية** :المعاينة، وجمع الأدلة، وسلامة سلسلة الحيازة، و.OSINT
- **مهارات رصد** :الاندماج، والملاحظة المنظمة، والتحقق، مع احترام حدود الرصد.
- **كفايات قانونية** :حقوق الضحايا، وإجراءات الحماية، وحماية الشهود.

والتحدي الأكبر ليس في **تعداد** هذه المهارات، بل في **التوفيق بينها** .فالتعاطف قد يتعارض مع الموضوعية، والحماية قد تتعارض مع حق الدفاع، والرصد قد يتعارض مع الخصوصية. والمهارة الحقيقية لا تكمن في "اختيار" أحد الطرفين، بل في **إدارة التوازن** بينهما بضمانات إجرائية، ورقابة فعالة، وثقافة مهنية تحترم الحقوق.

وفي ضوء المقارنة، يبدو أن النموذج الأكثر اتساقاً مع المعايير الدولية هو الذي يجمع بين **التدريب المتخصص** (الذي يغطي المهارات المذكورة)، و**الإشراف المهني** (الذي يضمن جودة الأداء)، و**الرقابة المستقلة** (التي تضمن المساءلة)، و**الدعم المؤسسي** (الذي يحمي الشرطية من الإجهاد والاحتراق). وهذا النموذج لا يتحقق بين يوم وليلة، بل يحتاج إلى **استثمار طويل الأمد** في التكوين والبنية التحتية والثقافة التنظيمية.

أما على المستوى الفقهي الإسلامي، فإن مبادئ "الرفق" و"الستر" و"حرمة الجسد" و"الضرورة" تقدم إطاراً يمكن أن يتقاطع مع المعايير المعاصرة في نقاط منها :**الرفق بالضحية**، و**حفظ الكرامة**، و**عدم التجسس العام** .وهذا التقاطع لا يعني تطابقاً كاملاً، لكنه يشير إلى أن المهارات المطلوبة ليست دخيلاً على الثقافة القانونية الإسلامية، بل لها جذور في نصوصها ومقاصدها.

قائمة المراجع المرقّمة

أولاً: الوثائق الدولية

١. مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، *حقوق الإنسان في مجال إقامة العدل: دليل بشأن حقوق الإنسان خاص بالقضاة والمدعين العامين والمحامين*، الفصل الخامس عشر: الحماية والإنصاف لضحايا الجريمة، ٢٠٠٣ .
٢. الجمعية العامة للأمم المتحدة، اتفاقية حقوق الطفل، ١٩٨٩
٣. مجلس أوروبا، اتفاقية منع ومكافحة العنف ضد المرأة والعنف الأسري (اتفاقية إسطنبول، ٢٠١١).
٤. مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، المبادئ التوجيهية بشأن العدالة في مسائل ضحايا الاتجار، ٢٠٠٩

ثانياً: المراجع التشريعية والرسمية

٥. قانون هيئة الشرطة اليمني رقم (١٥) لسنة ٢٠٠٠ .
٦. النظام السعودي لمكافحة جرائم المعلوماتية، المادة ٨٥ (حماية الضحايا والشهود) .
٧. وزارة الداخلية اليمنية، تقرير اختتام ورشة تدريبية حول مهام واختصاصات الشرطة النسائية في وادي حضرموت، ٢٠٢٥ .
٨. وزارة الداخلية اليمنية، تقرير اختتام ورشة تدريبية حول تعزيز دور الشرطة النسائية في شبوة، ٢٠٢٦ .

ثالثاً: المراجع الفقهية الإسلامية

٩. شمس الدين الخطيب الشربيني، *السراج المنير*، تفسير آية الحجرات ١٢
١٠. ابن تيمية، *السياسة الشرعية في إصلاح الراعي والرعية*، تحقيق محمد حامد الفقي، دار الكتب العلمية، بيروت.

رابعاً: المراجع المقارنة والتقارير

١١. بعثة الاتحاد الأوروبي لمساندة الشرطة المدنية الفلسطينية، تقرير تدريب OSINT، 2025 .
١٢. سعيد قاسم العراق، *المعايير الدنيا لحقوق الضحايا (المجني عليهم)*، ورقة بحثية .
١٣. مينا فايق، *حقوق الضحايا والشهود في مرحلة التقاضي الجنائي*، 2025 .

المبحث الرابع: التحديات والمعوقات التي تواجه الشرطة النسائية

إشكالية المبحث

يثير الحديث عن التحديات التي تواجه الشرطة النسائية في اليمن إشكالية تتجاوز تعداد الصعوبات إلى سؤال أعمق حول **طبيعة العلاقة بين التحدي والبنية** .فالتحديات التي تواجهها الشرطية اليمنية ليست حواجز خارجية يمكن تجاوزها بالتدريب وحده، بل هي **نتاج تفاعل بين بنية اجتماعية محافظة، ومؤسسة أمنية في طور التكوين، ونزاع مسلح أفرز حاجات أمنية جديدة دون أن يوفر البنية التحتية ل تلبيتها** .فالحرب التي اندلعت عام ٢٠١٥، والتي كانت تُغيّب النساء عن الأدوار الأمنية العلنية، هي ذاتها التي خلقت ضرورة وجودهن في نقاط التفتيش والمداهمات، بسبب ضوابط اجتماعية تمنع الرجال من تفتيش النساء أو دخول المنازل التي توجد فيها نساء .

غير أن هذه "الضرورة" لم تُترجم إلى تمكين مؤسسي مستقر. فعدد أفراد الشرطة النسائية ارتفع من ٢,٨٦٨ في عام ٢٠١٤ إلى آلاف بعد التجنيد الذي قام به طرفا النزاع ، لكن هذا التوسع الكمي لم يقترن بالضرورة بتوسع نوعي في التدريب والحماية والترقية. فالتحديات الثقافية (النظرة الدونية، ومقاومة الأسر) لا تزال حاضرة بقوة ، والتحديات المؤسسية (قلة الموارد، وضعف التدريب، ومحدودية الترقية) تتفاقم بفعل انقسام المؤسسة الأمنية، والتحديات القانونية (غياب النصوص الصريحة، وضعف الحماية أثناء العمل) تترك الشرطية في فراغ تنظيمي، والتحديات الأمنية (المخاطر أثناء التحري، والتهديدات) تتحول في بعض الأحيان إلى انتهاكات من داخل المؤسسة نفسها.

وعليه، فإن السؤال المحوري الذي يوجّه هذا المبحث هو :**إلى أي مدى يمكن فهم التحديات التي تواجه الشرطة النسائية في اليمن بوصفها تحديات "خارجية" فقط، أم أنها تحديات "بنيوية" متداخلة تشمل المؤسسة الأمنية نفسها، والقانون، والبيئة الأمنية، بحيث لا يمكن معالجة أي منها بمعزل عن الأخرى؟**

المطلب الأول: التحديات الثقافية والمجتمعية

أولاً: النظرة الدونية لعمل المرأة في الأمن

لا يزال عمل المرأة في المجال الأمني في اليمن يواجه تحفظاً اجتماعياً واسعاً. وتصف إحدى الشرطيات في تعز ما تتعرض له قائلة: "نتعرض لمضايقات وإساءات وسب وشتم بسبب العادات والتقاليد التي ترى أن المرأة لا تصلح للعمل في أقسام الشرطة. المجتمع ينظر إلينا بأننا سيئات... ويقال لنا إن الأفضل أن تبقَي في المنزل" . وهذا ليس حادثاً معزولاً، بل هو تعبير عن **بنية ثقافية** ترفض وجود المرأة في هذا المجال، لا عن حوادث فردية.

والنظرة الدونية لا تقتصر على "رفض" عمل المرأة، بل تمتد إلى **التشكيك في كفاءتها** .ففي بعض السياقات، يُنظر إلى الشرطية كـ"عنصر مساند" لا كـ"شرطية متكاملة الصلاحيات". وتشير التقارير إلى أن بعض رجال الأمن أنفسهم "لا يتقبلون وجود النساء بينهم، لذا يتعرضن للإساءة، سواء بالنظرة السلبية أو العنف اللفظي أو

التحرش" . وهذا يعني أن التحدي الثقافي لا يأتي من "المجتمع" فقط، بل من **داخل المؤسسة** أيضاً.

ثانياً: مقاومة الأسر

مقاومة الأسر لعمل المرأة في الشرطة ليست ظاهرة هامشية. ففي مجتمع محافظ، يُنظر إلى عمل المرأة في الأمن كـ"خروج عن الأدوار التقليدية". وتشير إحدى الشرطيات إلى أنها "في البداية واجهت اعتراضًا من أهل زوجي بحكم أن هذا العمل خاص بالرجال وأنه يسبب لهم إحراجًا" . وفي حالات أخرى، تكون المقاومة أشد: فقد "تبرأ أشقاء من شقيقاتهم واعتبروا انضمامهن للشرطة عيبا وعارا".

غير أن الحاجة الاقتصادية قد تكون أحياناً **عاملاً مساعداً** في تجاوز مقاومة الأسرة. فإحدى المجندات في تعز كانت "ربة منزل قبل انفصالها عن زوجها. وبعد الطلاق، وجدت نفسها مسؤولة عن إعالة طفلها الوحيد، ليصبح العمل في الشرطة النسائية مصدر دخل ضرورياً" . وهذا يشير إلى أن التحدي الثقافي ليس مطلقاً، بل يتفاوت بحسب الظروف الاقتصادية والاجتماعية.

ثالثاً: الأثر المركب للتحديات الثقافية

الأثر المركب لهذه التحديات ليس مجرد "صعوبة" في أداء العمل، بل هو **تآكل في الشرعية الاجتماعية** للشرطة النسائية. فإذا كانت المرأة التي تتعرض لعنف أسري تتردد في اللجوء إلى الشرطة لأن "الشرطية نفسها لا تحظى بالاحترام"، فإن وجود الشرطية لا يحل المشكلة، بل قد يُعيد إنتاجها. وتشير البيانات إلى أن نسبة العنف ضد النساء ارتفعت بنسبة ٦٣٪ منذ بداية الصراع ، مما يجعل الحاجة إلى شرطة نسائية فعالة أكثر إلحاحاً، في الوقت الذي تعاني فيه من ضعف الشرعية الاجتماعية.

المطلب الثاني: التحديات المؤسسية

أولاً: قلة الموارد

تعاني المؤسسة الأمنية اليمنية، بشكل عام، من نقص حاد في الموارد، وتتفاقم هذه المشكلة في وحدات الشرطة النسائية. فالتدريب، والتجهيز، والبنية التحتية (كأماكن استقبال النساء، وأماكن التفتيش المستورة) كلها تتطلب موارد لا تتوفر دائماً. وقد أشار تقرير لصحيفة "الأيام" عدن إلى أن "نقص التمويل والوعي المجتمعي بأهمية عمل المرأة في المجال الأمني يضيف تحديات أخرى" . كما أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي دعم "بناء قدرات ٦٩ ضابطة ومجندة في محافظة عدن" في عام واحد ، وهو رقم ضئيل مقارنة بآلاف المجندات.

ثانياً: ضعف التدريب

ضعف التدريب لا يقتصر على "قلة عدد الدورات"، بل يمتد إلى **محتوى التدريب** نفسه. فالتقارير الرسمية تشير إلى أن التدريب يركز على "العنف القائم على النوع الاجتماعي، وحقوق الإنسان، وحماية المرأة والطفل" ، وهي مواضيع ضرورية، لكنها

لا تغطي المهارات التقنية المتخصصة (كالأدلة الرقمية، والتحري المالي) التي تتطلبها الاختصاصات النوعية. كما أن الشرطيات أنفسهن يشكين من "غياب الدورات التأهيلية والدعم النفسي" . وتؤكد مديرة إدارة حماية الأسرة للشرطة النسائية أن من "أبرز التحديات التي تواجه الشرطة النسائية هو ضعف التأهيل والتدريب، مما يؤثر على كفاءتهن في العمل".

ثالثاً: محدودية الترقية

محدودية الترقية تعكس **بنية هرمية** لا تزال تُفضّل الرجال في المناصب القيادية. وتشير البيانات المتاحة عن كليات الشرطة إلى أن نسبة الإناث في خريجي كلية الشرطة عام ٢٠٢٢ لم تتجاوز ٦٪، وفي الدراسات العليا بأكاديمية الشرطة ٢ . %وهذا يعني أن **pipeline ** إعداد القيادات النسائية ضعيف من الأساس. والأثر العملي ليس فقط "ظلماً وظيفياً"، بل هو **فقدان للخبرة** في المستويات العليا، حيث تُتخذ القرارات المتعلقة بالشرطة النسائية من قبل رجال لا يملكون بالضرورة فهماً لتحدياتها.

المطلب الثالث: التحديات القانونية

أولاً: غياب النصوص الصريحة

لا يوجد في التشريع اليمني نص صريح ينظم عمل الشرطة النسائية بشكل شامل. فقانون الشرطة رقم (١٥) لسنة ٢٠٠٠ لا يتضمن أحكاماً تمييزية، لكنه لا يتضمن أيضاً **أحكاماً تمكينية** .وقد أُنشئت "الإدارة العامة لحماية الأسرة والشرطة النسائية" بموجب قرار جمهوري رقم (٢٨٨) لسنة ٢٠٠٥، وأُعيد هيكلتها بقرار رقم (٥٠) لسنة ٢٠١٣ ، لكن هذه القرارات تظل **إدارية**، لا تشريعية، مما يجعلها عرضة للتغيير أو التعطيل.

ثانياً: ضعف الحماية القانونية أثناء العمل

الأخطر من غياب النصوص التنظيمية هو **غياب الحماية القانونية** للشرطية أثناء أداء عملها. فالتقارير تشير إلى أن الشرطيات يتعرضن لـ"النبذ والتحرش" ، دون أن تكون هناك آليات واضحة للمساءلة أو الحماية. وفي بعض الحالات، يكون التهديد من **داخل المؤسسة** نفسها، حيث تتعرض الشرطية لضغوط قد تصل إلى الإساءة اللفظية أو التحرش من زملائها .وهذا يُضعف ثقة الشرطية في المؤسسة التي تعمل فيها، ويجعلها تشعر بأنها **غير آمنة** حتى في مكان عملها.

ثالثاً: غياب المساءلة عن الانتهاكات

غياب الحماية القانونية يقترن بغياب المساءلة عن الانتهاكات. فإذا تعرضت شرطية لاعتداء من زميل أو رئيس، فإن آليات الشكوى قد تكون غير فعالة أو غير مستقلة. وهذا لا يُضعف الفرد فقط، بل يُضعف **ثقة المجتمع** في الشرطة النسائية ككل، ويُكرّس صورة "الشرطية كأداة" لا "حامية".

المطلب الرابع: التحديات الأمنية

أولاً: المخاطر أثناء التحري

عمل الشرطية الميداني في اليمن محفوف بمخاطر حقيقية. فالمشاركة في مداهمات المنازل تُعد "من أخطر المهام"، وتتطلب "خطة واضحة وحذراً شديداً، مع الاستعداد لاستخدام السلاح عند الضرورة" . والشرطية غالباً ما تكون **أول من يدخل** المنزل، لأن التقاليد لا تسمح للرجال بالدخول إلى أماكن وجود النساء. وتقول إحدى المجندات: "يجب أن تدخل المجندات أولاً لأن هناك عادة نساء داخل المنزل، وتقاليدنا لا تسمح للرجال بالدخول إلى بيت فيه نساء" . وهذا يعني أنها تتحمل **المخاطرة الأولى**، دون أن تملك بالضرورة **التغطية الكافية**)إذ يتولى الجنود الرجال "تغطية المجندات من الخلف". (

وفي فترات التصعيد العسكري، تتضاعف المهام: "عمليات التفتيش تضاعفت، والمداهمات زادت" . وهذا يعني أن الشرطية تتحمل **عبئاً إضافياً** في أوقات تكون فيها الموارد أكثر ندرة، والدعم أقل.

ثانياً: التهديدات من داخل المؤسسة

الأخطر من المخاطر الميدانية هو **التهديدات من داخل المؤسسة نفسها** .فالتقارير تشير إلى أن بعض رجال الأمن "لا يتقبلون وجود النساء بينهم، لذا يتعرضن للإساءة، سواء بالنظرة السلبية أو العنف اللفظي أو التحرش" . وهذا يُضعف الثقة في المؤسسة، ويجعل الشرطية تشعر بأنها **غير آمنة** حتى في مكان عملها. وإذا لم توجد آليات حماية فعالة، فإن الشرطية قد تدفع ثمناً نفسياً ومهنياً لا تتحمله، مما يُضعف قدرة المؤسسة على الاحتفاظ بالكوادر النسائية المؤهلة.

ثالثاً: الأثر التراكمي للتحديات الأمنية

الأثر التراكمي ليس مجرد "خوف" أو "قلق"، بل هو **إحجام محتمل** عن أداء المهام الخطرة، أو **تجنب** الإبلاغ عن التهديدات، أو **استقالة** الكفاءات. وقد أشارت إحدى الشرطيات إلى أن "هذه المعاناة لم تنتهِ إلى الآن، لكن ثقتي بنفسي هي ما يجعلني أستمر" .وهذا يشير إلى أن الاستمرار في العمل قد يكون **فعلاً فردياً بطولياً**، لا نتيجة لبيئة مؤسسية داعمة.

خلاصة المبحث

لا يمكن اختزال التحديات التي تواجه الشرطة النسائية في اليمن في "ثقافة مجتمعية" أو "نقص موارد" فقط. فهذه التحديات **متداخلة ومتولدة**:

- **التحدي الثقافي** يحد من الشرعية الاجتماعية للشرطية، ويُضعف ثقة النساء بها.
- **التحدي المؤسسي** يحد من كفاءتها وقدرتها على التطور المهني.
- **التحدي القانوني** يتركها في فراغ تنظيمي، ويعرضها للانتهاكات دون مساءلة.
- **التحدي الأمني** يجعل عملها محفوفاً بمخاطر لا تُوازنها حماية كافية.

والأخطر من كل ذلك هو **التداخل بين هذه التحديات** :فضعف الحماية القانونية (تحدٍ قانوني) يجعل الشرطية عرضة للاعتداء من زملائها (تحدٍ أمني)، مما يُضعف ثقة المجتمع (تحدٍ ثقافي)، ويجعل المؤسسة أقل قدرة على جذب الكفاءات (تحدٍ مؤسسي). وهذا يعني أن **معالجة أي تحدٍ بمعزل عن الآخرين** لن تحقق نتيجة مستدامة.

وفي ضوء المقارنة، يبدو أن النموذج الأكثر اتساقاً مع المعايير الدولية هو الذي يجمع بين **إصلاح تشريعي** (نصوص صريحة تنظم عمل الشرطة النسائية وتحميها)، و**تطوير مؤسسي** (تدريب متخصص، ومسار ترقية عادل، وموارد كافية)، و**تغيير ثقافي** (حملات توعية، وإشراك المجتمع)، و**حماية أمنية** (آليات للإبلاغ عن التهديدات، ومساءلة عن الانتهاكات). وهذا النموذج لا يتحقق بين يوم وليلة، لكنه يقدم **إطاراً** يمكن أن تُبنى عليه السياسات.

أما على المستوى الفقهي الإسلامي، فإن مبدأ "السياسة الشرعية" و"المصلحة المرسلة" يتيحان لولي الأمر تنظيم عمل المرأة في الأمن بما يحقق المصلحة ويدرأ المفسدة، دون حرمانها من الحق في العمل. ومن ثم، فإن توفير الحماية القانونية للشرطية، وتنظيم عملها، وضمان كرامتها، يدخل في نطاق السياسة الشرعية، لا في نطاق "المحظور" أو "المباح" المطلق.

قائمة المراجع المرقّمة

أولاً: المراجع الصحفية والتقارير

١. رصيف٢٢، "بسبب العادات السائدة... عاملات الأمن في اليمن يواجهن النبذ والتحرش"، ١٣ نوفمبر ٢٠٢٤
٢. Middle East Eye, "'We must enter first': Yemen's female soldiers face war, danger and a changing society", 2 October 2026
٣. وطن، "مجندات اليمن في الصفوف الأولى.. يواجهن الحرب والمخاطر وتحديات مجتمع يتغيّر"، ٢ أكتوبر ٢٠٢٦
٤. صحيفة الأيام عدن، "تمكين الشرطة النسائية.. تحقيق للأمن والمساواة" .
٥. Irfaasawtak، "شرطيات اليمن.. عندما يقبل المجتمع تعترض الحرب"، ٢٩ أبريل ٢٠١٨

ثانياً: الوثائق الدولية والرسمية

٦. اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة(CEDAW) ، التقرير الدوري التاسع إلى الحادي عشر لليمن، ٢٠٢٥
٧. تقرير وضع المرأة في اليمن ٢٠٢٢، مكتب النائب العام .
٨. ورقة سياسات حول إدارة شرطة المحافظة، منظمة سياق، ٢٠٢٤

ثالثاً: المراجع الفقهية الإسلامية

٩. ابن تيمية، *السياسة الشرعية في إصلاح الراعي والرعية*، تحقيق محمد حامد الفقي، دار الكتب العلمية، بيروت — في مبدأ السياسة الشرعية والمصلحة.

المبحث الخامس: الضمانات والرقابة القضائية على أعمال الشرطة النسائية

إشكالية المبحث

تطرح الرقابة القضائية على أعمال الشرطة النسائية إشكالية تتجاوز السؤال التقليدي حول "هل تخضع الشرطة للقضاء؟" إلى سؤال أعمق حول **طبيعة العلاقة بين الضمانة القضائية وخصوصية العمل النسائي**. فالشرطة النسائية، بحكم اختصاصاتها النوعية (تفتيش النساء، التحري في جرائم العنف الأسري والاعتداءات الجنسية، التعامل مع الأحداث)، تتعامل مع **فئات مستضعفة** و**إجراءات شديدة الحساسية**، مما يجعل الرقابة القضائية عليها ليست مجرد "رقابة على مشروعية إجراء"، بل هي **ضمانة مزدوجة**: حماية للمرأة التي تخضع للتفتيش أو التحري من التعسف، وحماية للشرطية نفسها من التهم الجائرة أو الانتهاكات التي قد تتعرض لها أثناء عملها.

ويزداد هذا التعقيد في السياق اليمني، حيث يتداخل النص الدستوري (المادة ٥٢ التي تكفل حرمة المساكن، والمادة ٥٣ التي تكفل سرية المواصلات) مع النص الإجرائي (المادة ١٣٢ من قانون الإجراءات الجزائية التي تشترط أمراً من النيابة أو القاضي للتفتيش)، ومع ممارسة فعلية تتفاوت بين الالتزام والتجاوز. فالتفتيش — وهو الإجراء الأكثر ارتباطاً بعمل الشرطة النسائية — يخضع لضمانات دقيقة: المادة ١٤٣ من قانون الإجراءات الجزائية تنص صراحة على أنه "لا يجوز تفتيش الأنثى إلا بواسطة أنثى غيرها يدعوها لذلك من يقوم بالتفتيش ويدون اسمها ورقم بطاقتها في المحضر ويجري التفتيش بحضور شاهدتين من النساء". وهذا النص، رغم أهميته، يطرح سؤالاً: **من يراقب تنفيذه؟ ومن يحاسب على مخالفته؟**

وعليه، فإن السؤال المحوري الذي يوجّه هذا المبحث هو: **إلى أي مدى توفر الرقابة القضائية على أعمال الشرطة النسائية في اليمن ضمانات فعالة لحماية الحقوق (للنساء الخاضعات للإجراءات) وحماية الشرطيات (من الانتهاكات)؟ وما الفجوات بين النص والممارسة، وكيف يمكن معالجتها في ضوء المعايير الدولية والمقارنة؟**

المطلب الأول: الإذن القضائي للإجراءات المقيدة للحريات (التفتيش، الاحتجاز)

أولاً: الأساس الدستوري والقانوني للإذن القضائي

يقرر الدستور اليمني في المادة (٥٢) أن "للمساكن ودور العبادة ودور العلم حرمة ولا يجوز مراقبتها أو تفتيشها إلا في الحالات التي يبينها القانون"، وفي المادة (٥٣) أن "حرية وسرية المواصلات البريدية والهاتفية والبرقية وكافة وسائل الاتصال مكفولة ولا يجوز مراقبتها أو تفتيشها أو إفشاء سريتها... إلا في

الحالات التي يبينها القانون وبأمر قضائي" .كما تنص المادة (٤٨/ب) على أنه "لا يجوز القبض على أي شخص أو تفتيشه أو حجزه إلا في حالة التلبس أو بأمر توجبه ضرورة التحقيق وصيانة الأمن يصدره القاضي أو النيابة العامة وفقاً لأحكام القانون".

وعلى مستوى التشريع العادي، تنص المادة (١٣٢) من قانون الإجراءات الجزائية على أنه "لا يجوز تفتيش الأشخاص أو دخول المساكن أو الاطلاع على المراسلات... إلا بأمر من النيابة العامة أثناء التحقيق ومن القاضي أثناء المحاكمة" .وهذا يعني أن **الأصل هو عدم جواز التفتيش إلا بإذن**، وأن الاستثناء هو حالة التلبس.

ثانياً: خصوصية الإذن في تفتيش النساء

تفتيش النساء يخضع لضمانة إضافية، هي **ضمانة الجنس** .فالمادة (١٤٣) من قانون الإجراءات الجزائية تنص على أن "تفتيش الأنثى" لا يجوز إلا بواسطة أنثى، وبحضور شاهدتين من النساء .والمادة (٢١٣) تنص على أن "فحص جسم الأنثى" يكون بواسطة أنثى "كلما أمكن ذلك".

وهذه الضمانة ليست مجرد "إجراء شكلي"، بل هي **ضمانة جوهرية** مرتبطة بحرمة الجسد والكرامة. ومخالفتها — كأن يقوم رجل بتفتيش امرأة — تُعد **بطلاناً مطلقاً**، لأنها تمس سلامة الجسم والحرية الشخصية، وهما من النظام العام. وقد قرر الفقه القانوني اليمني أن "مباشرة إجراءات تمس سلامة الجسم بوصفها أمراً محظوراً على الإطلاق" تُعد من أحوال البطلان المطلق المتعلق بالنظام العام.

ثالثاً: الفجوة بين النص والممارسة

رغم وضوح النص، تطرح الممارسة إشكالات:

الإشكال الأول: من يمنح الإذن؟ النص يجيز للنيابة العامة منح الإذن أثناء التحقيق. لكن في الممارسة، قد يقوم مأمور الضبط القضائي (ومنهم الشرطية) بإجراءات تفتيش دون إذن مسبق، بحجة "التلبس" أو "الضرورة". وهذا يطرح سؤالاً :**ما حدود سلطة الشرطية في تقدير حالة التلبس؟** وهل يمكنها أن تقرر بمفردها أن هناك "دلائل قوية" تبرر التفتيش (المادة ١٣٥)؟

الإشكال الثاني: هل تُستشار الشرطية في قرار التفتيش؟ في الحالات التي يكون فيها التفتيش ضرورياً، هل تُشاور الشرطية التي ستقوم به قبل issuance الإذن؟ أم يُفرض عليها تنفيذ أمر صادر دون تقييمها للظروف؟

الإشكال الثالث: ماذا يحدث عند المخالفة؟ إذا تم تفتيش امرأة بواسطة رجل، أو دون حضور شاهدتين، فما الجزاء؟ النص يقول إن الإجراء باطل، لكن من يقرر البطلان؟ وهل يُبطل الدليل المستمد منه تلقائياً، أم يحتاج إلى حكم قضائي؟ الفقه

اليمني يقرر أن "البطلان لا يترتب أثره إلا عند تقريره بحكم، أو بأمر من قضاء التحقيق" .وهذا يعني أن **الضمانة موجودة على الورق، لكن تفعيلها مرهون بوصول القضية إلى القضاء**، وهو ما قد لا يحدث في كثير من الحالات.

رابعاً: الاحتجاز ـــ ضمانة الـ ٢٤ ساعة

فيما يتعلق بالاحتجاز، تنص المادة (٤٨/ج) من الدستور على أن "كل من يقبض عليه بصفة مؤقتة بسبب الاشتباه في ارتكابه جريمة يجب أن يقدم إلى القضاء خلال أربع وعشرين ساعة من تاريخ القبض عليه" .وقانون الإجراءات الجزائية يقيد الحجز في النيابة العامة بسبعة أيام إلا بأمر قضائي.

وبالنسبة للشرطة النسائية، فإن احتجاز النساء ـــ سواء كمتهمات أو كضحايا في حاجة إلى حماية ـــ يطرح إشكالات إضافية. فإذا احتجزت الشرطية امرأة في قسم الشرطة، فإنها تحتاج إلى **مكان احتجاز مناسب** (مخصص للنساء)، و**رقابة على ظروف الاحتجاز**، و**ضمان عدم التعرض للانتهاك** (من زملائها أو من المحتجزات الأخريات). والتقارير المتاحة لا تشير إلى وجود معايير واضحة لهذه الجوانب في اليمن، مما يجعل الرقابة القضائية على احتجاز النساء **شكلية أو غائبة** في كثير من الأحيان.

المطلب الثاني: الرقابة على مشروعية إجراءات التحري النسائية

أولاً: آليات الرقابة القضائية القائمة

تتعدد آليات الرقابة القضائية على إجراءات التحري في اليمن:

الآلية الأولى: الرقابة عبر النيابة العامة .فالنيابة العامة هي "هيئة من هيئات القضاء" (المادة ١٤٩ من الدستور)، وتتولى الإشراف على أعمال الضبط القضائي. والشرطية، بصفتها مأمور ضبط قضائي، تخضع لإشراف النيابة في مباشرة إجراءات التحري. وهذا يعني أن النيابة يمكنها ـــ نظرياً ـــ أن تراجع مشروعية إجراءات الشرطية، وأن تأمر ببطلانها إذا خالفت القانون.

الآلية الثانية: الرقابة عبر المحكمة .فالمحكمة، عند نظر القضية، يمكنها أن تقرر بطلان أي إجراء مخالف للقانون، وأن تُهدر الدليل المستمد منه. وقد قرر الفقه اليمني أن "التفتيش الباطل لا يترتب عليه صحة نسبة الأشياء المضبوطة للمتهم".

الآلية الثالثة: الرقابة عبر التفتيش القضائي .فالنيابة العامة تقوم بزيارات ميدانية دورية لأقسام الشرطة وأماكن الاحتجاز، للتحقق من قانونية الإجراءات. وقد أشارت تقارير إلى قيام نيابة ذمار بزيارات ميدانية لسجون وأقسام شرطة، "لمتابعة أوضاع السجناء والتأكد من قانونية إجراءات احتجازهم" .لكن هذه الزيارات نادراً ما تركز على **الإجراءات التي قامت بها الشرطة النسائية** بشكل خاص.

ثانياً: قصور الرقابة على الإجراءات "النوعية"

الرقابة القضائية القائمة مصممة للإجراءات التقليدية (تفتيش، احتجاز، استجواب). لكن إجراءات الشرطة النسائية النوعية — كالتحري في جرائم العنف الأسري، أو التعامل مع ضحايا الاعتداء الجنسي، أو التحري في الجرائم الإلكترونية — **لا تخضع لآليات رقابة محددة** .فمثلاً:

- **من يراقب جودة الاستجواب؟** هل تم احترام الضحية؟ هل تم تجنب الإيذاء الثانوي؟ هذه الأسئلة لا تجد إجابة في النصوص الإجرائية الحالية.
- **من يراقب سلامة الأدلة الرقمية؟** هل تم توثيقها بشكل سليم؟ هل سلسلة الحيازة مكتملة؟ هذه المسائل تقنية، والقاضي غير مؤهل بالضرورة لتقييمها.
- **من يراقب قرارات الإحالة؟** إذا قررت الشرطية عدم إحالة ضحية إلى جهة الحماية، أو عدم فتح تحقيق، فمن يراجع هذا القرار؟

ثالثاً: نحو رقابة متخصصة

التوصية المقترحة هي إنشاء **آلية رقابة متخصصة** داخل النيابة العامة، تتولى مراجعة الإجراءات التي تباشرها الشرطة النسائية في القضايا النوعية. هذه الآلية يمكن أن تشمل:

١. **مراجعة دورية للقرارات** :مراجعة قرارات عدم الإحالة، أو حفظ التحقيق، أو حفظ القضية، للتأكد من مشروعيتها.
٢. **رقابة على ظروف الاستجواب** :التأكد من أن الضحايا لم يتعرضن لإيذاء ثانوي، وأن حقوقهن قد احتُرمت.
٣. **رقابة على الأدلة الرقمية** :التأكد من أن الأدلة الرقمية قد جُمعت وفق المعايير الفنية) كمعيار(ISO/IEC 27037 ، وأن سلسلة الحيازة مكتملة.
٤. **رقابة على الإحالة** :التأكد من أن الضحايا قد أُحِلن إلى جهات الدعم المناسبة (مأوى، دعم نفسي، مساعدة قانونية).

وهذه الآلية ليست "اختراعاً" جديداً، بل هي **تطوير** لدور النيابة العامة القائم، مع تخصيص كوادر مدربة على القضايا النوعية.

المطلب الثالث: حماية الشرطيات كشهود أو ضحايا

أولاً: الوضع القانوني للشرطية كشاهدة

إذا كانت الشرطية شاهدة على واقعة (كجريمة عنف أسري حضرتها، أو اعتداء شهدته)، فإنها تخضع لقواعد الشهادة العامة. لكنها قد تواجه **ضغوطاً** من داخل المؤسسة (كعدم الرغبة في الإبلاغ عن زميل)، أو من خارجها (كتهديد من الجاني أو أسرته).

والقانون اليمني لا يوفر حماية خاصة للشهود بشكل عام. وقد أشار تقرير إلى أن "مبدأ حماية الشهود بالمعنى المتعارف عليه دولياً هو مبدأ حديث لم يتم استيعابه

بعد في التشريعات اليمنية" .ومع ذلك، فإن اليمن "تطبق هذا المبدأ من خلال التزامها بتنفيذ الاتفاقيات الدولية التي صادقت عليها" .وهذا يعني أن الحماية **غير منظمة تشريعياً**، وتعتمد على التقدير الشخصي أو على آليات غير رسمية.

ثانياً: الوضع القانوني للشرطية كضحية

الأخطر من كون الشرطية شاهدة هو كونها **ضحية** .فإذا تعرضت الشرطية للاعتداء أو التحرش أو التهديد من زميل أو رئيس، فإنها تحتاج إلى **آلية حماية** تضمن لها:

١. **الإبلاغ الآمن** :قناة مستقلة عن التسلسل الإداري الذي قد يكون فيه المعتدي.
٢. **الحماية من الانتقام** :عدم نقلها أو تهديدها أو الضغط عليها لسحب الشكوى.
٣. **المساءلة** :تحقيق مستقل في الشكوى، ومحاسبة المعتدي.
٤. **الدعم** :دعم نفسي وقانوني للشرطية.

ولا توجد في اليمن — بحسب المصادر المتاحة — **آلية رسمية** لحماية الشرطيات من الانتهاكات داخل المؤسسة. وهذا فراغ خطير، لأنه يجعل الشرطية **غير محمية** حتى في مكان عملها.

ثالثاً: الحماية القانونية في إطار مكافحة الفساد — نموذج يمكن الاستفادة منه

رغم غياب حماية عامة للشهود، فإن قانون مكافحة الفساد اليمني يتضمن نصوصاً لحماية الشهود والمبلغين. فالمادة (٢٧) من القانون تنص على توفير الحماية للشهود والخبراء والمبلغين عن جرائم الفساد، والمادة (١٤٢) من لائحته التنفيذية توفر الحماية للشهود والأشخاص وثيقي الصلة بهم، وتشمل إجراءات الحماية "تغيير أماكن الإقامة وعدم إنشاء المعلومات المتعلقة بالهوية وأماكن التواجد" . كما تتيح المادة (١٤٣) للشهود الإدلاء بأقوالهم "باستخدام تكنولوجيا الاتصالات".

وهذا النموذج — رغم أنه مخصص لجرائم الفساد — يمكن أن يكون **أساساً** لتوسيع الحماية ليشمل الشهود في الجرائم الأخرى، بما فيها الشرطيات اللواتي يشهدن على انتهاكات. فالمبادئ ذاتها (حماية الهوية، تغيير مكان الإقامة، الإدلاء عن بُعد) يمكن تطبيقها.

خلاصة المبحث

لا يمكن اختزال الضمانات والرقابة القضائية على أعمال الشرطة النسائية في "وجود نص يجيز الإذن القضائي". فالنصوص موجودة — في الدستور (المادتان ٥٢ و٥٣) وفي قانون الإجراءات الجزائية (المواد ١٣٢، ١٤٣، ٢١٣) — لكن **فعاليتها مشروطة** بآليات تطبيق ورقابة لا تتوفر دائماً.

فالتفتيش، رغم اشتراطه إذناً قضائياً وضمانة الجنس، قد يقع في الممارسة دون رقابة فعالة، لأن **البطلان يحتاج إلى حكم قضائي**، والقضية قد لا تصل إلى

القضاء. والاحتجاز، رغم تقييده بـ ٢٤ ساعة، قد يطول دون رقابة، خاصة في ظروف النزاع. والإجراءات النوعية للشرطة النسائية (الاستجواب، الإحالة، جمع الأدلة الرقمية) لا تخضع لآليات رقابة محددة، لأن النصوص الإجرائية مصممة للإجراءات التقليدية.

والأخطر من ذلك هو **غياب حماية للشرطيات أنفسهن** .فإذا تعرضت الشرطية لانتهاك من زميل أو رئيس، فإنها لا تجد آلية رسمية للإبلاغ والحماية، مما يجعلها عرضة للضغط والانتقام.

وفي ضوء المقارنة، يبدو أن النموذج الأكثر اتساقاً مع المعايير الدولية هو الذي يجمع بين **الرقابة القضائية السابقة** على الإجراءات الأكثر تدخلاً (كالتفتيش)، و**الرقابة اللاحقة الفعالة** على الإجراءات الأقل تدخلاً (كالاستجواب)، و**آليات حماية متخصصة** للشهود والضحايا (بما فيهم الشرطيات). وهذا يتطلب **إصلاحاً تشريعياً** (كتوسيع نطاق حماية الشهود)، و**تطويراً مؤسسياً** (كإنشاء آلية رقابة متخصصة في النيابة)، و**تغييراً ثقافياً**)كإرساء قناعة بأن حماية الشرطية ليست "خيانة" للمؤسسة، بل شرط لفعاليتها.(

أما على المستوى الفقهي الإسلامي، فإن مبدأ "حرمة الجسد" و"الستر" و"العدل" يتقاطع مع هذه الضمانات في نقاط منها :**حظر تفتيش المرأة إلا بواسطة امرأة، وحفظ كرامتها، ووجوب محاسبة من يعتدي عليها** .وهذا التقاطع لا يعني تطابقاً كاملاً، لكنه يشير إلى أن الضمانات ليست دخيلاً على الثقافة القانونية الإسلامية، بل لها جذور في نصوصها ومقاصدها.

قائمة المراجع المرقّمة

أولاً: الوثائق الدستورية والتشريعية

١. دستور الجمهورية اليمنية، المواد ٤٨، ٤٩، ٥٢، ٥٣، ١٤٩
٢. قانون الإجراءات الجزائية اليمني، المواد ١٣٢، ١٣٥، ١٤٣، ٢١٣، ٢١٩
٣. قانون مكافحة الفساد اليمني، المادة ٢٧، واللائحة التنفيذية، المواد ١٤٢-١٤٤
٤. قانون هيئة الشرطة رقم (١٥) لسنة ٢٠٠٠.

ثانياً: المراجع الفقهية والقانونية

٥. دراسات في قانون الإجراءات الجزائية اليمني ـــ في البطلان المطلق والنسبي.
٦. تقرير اليمن بموجب اتفاقية حقوق الطفل ـــ في حماية الشهود والأطفال الضحايا.

ثالثاً: التقارير الرسمية

٧. موقع الصحيفة القضائية اليمنية ـــ زيارة نيابة ذمار لأقسام الشرطة) ٢٠٢٥.(

المبحث السادس: التوصيات وبناء القدرات

إشكالية المبحث

تأتي التوصيات وبناء القدرات في ختام الفصل السابع، لكنها ليست مجرد "خاتمة إجرائية" تُذيَّل بها الدراسة. فهي تمثل **لحظة الحقيقة** التي يُختبر فيها مدى واقعية التحليل الذي سبقها. فإذا كانت المباحث السابقة قد كشفت عن تحديات ثقافية ومؤسسية وقانونية وأمنية متداخلة، فإن السؤال الذي يطرحه هذا المبحث هو :**هل يمكن بناء قدرات الشرطة النسائية في اليمن بمعزل عن معالجة هذه التحديات البنيوية؟ أم أن "بناء القدرات" نفسه مشروط بإصلاحات أعمق في التشريع والهيكل المؤسسي والبيئة الأمنية؟**

والإشكالية لا تقتصر على "ما الذي ينبغي فعله؟"، بل تمتد إلى **"من يفعله، وبأي موارد، وفي أي إطار زمني، وبأي ضمانات للاستدامة؟"** .فاليمن شهد في السنوات الأخيرة مبادرات متعددة لبناء قدرات الشرطة النسائية، بعضها بتمويل خارجي (هولندا، فرنسا، المنظمات الدولية)، وبعضها بجهود محلية. لكن هذه المبادرات، رغم أهميتها، تواجه خطر **"المشروعية المؤقتة"** :فبمجرد انتهاء التمويل الخارجي، قد تتوقف البرامج، وتُفقد المكتسبات. وقد أشارت وزارة الداخلية نفسها إلى هذا الخطر في لقاء اختتام مشروع "تعزيز دور الشرطة النسائية" (٢٠١٩-٢٠٢٦)، حيث تم التأكيد على "استراتيجية الخروج والاستدامة" و"نقل المسؤولية المؤسسية إلى وزارة الداخلية".

وعليه، فإن السؤال المحوري الذي يوجّه هذا المبحث هو :**كيف يمكن تحويل التوصيات من "قائمة أمنيات" إلى "برنامج عمل" قابل للتنفيذ والاستدامة، يجمع بين تطوير التشريع، والتدريب المتخصص، وإنشاء الوحدات، والتعاون الدولي، دون أن تتحول أي من هذه العناصر إلى "جزيرة معزولة" عن الأخرى؟**

المطلب الأول: تطوير التشريعات لضمان النطاق المهني للشرطة النسائية

أولاً: تشخيص الفراغ التشريعي

الفراغ التشريعي في تنظيم عمل الشرطة النسائية في اليمن ليس فراغاً كاملاً، بل هو **فراغ انتقائي** .فقانون هيئة الشرطة رقم (١٥) لسنة ٢٠٠٠ لا يميز بين الذكور والإناث في شروط الالتحاق وحقوق المنتسبين ، وهو بذلك يوفر **أساساً قانونياً عاماً** لعمل المرأة في الشرطة. غير أن هذا الأساس العام لا يكفي لتنظيم **النطاق المهني** (ما هي المهام التي تُسند إلى الشرطة النسائية؟)، ولا **الضمانات الإجرائية** (ما هي حدود تفتيش النساء؟ ما هي آليات حماية الشرطية أثناء عملها؟)، ولا **الهياكل المؤسسية**)ما هو موقع إدارات حماية الأسرة في الهيكل التنظيمي لوزارة الداخلية؟.(

وقد صدرت قرارات إدارية لإنشاء "الإدارة العامة لحماية الأسرة والشرطة النسائية" (قرار جمهوري رقم ٢٨٨ لسنة ٢٠٠٥، وقرار رقم ٥٠ لسنة ٢٠١٣)، لكن هذه القرارات تظل **أدنى مرتبة من التشريع**، وقابلة للتعديل أو التعطيل. ومن ثم، فإن التوصية الأولى تتمثل في **الارتقاء بتنظيم الشرطة النسائية من مستوى القرار الإداري إلى مستوى القانون،** либоمن خلال تعديل قانون الشرطة، أو من خلال قانون خاص.

ثانياً: مضمون التعديل التشريعي المقترح

التعديل المقترح لا ينبغي أن يقتصر على "الاعتراف" بوجود الشرطة النسائية، بل يجب أن يتضمن:

١. **تحديد النطاق المهني** :النص صراحة على المهام التي تُسند إلى الشرطة النسائية (تفتيش النساء، التحقيق في جرائم العنف الأسري والاعتداءات الجنسية، التعامل مع الأحداث، الجرائم الإلكترونية التي تستهدف النساء)، مع **عدم حصرها** في هذه المهام، وضمان حقها في الترقية إلى المناصب القيادية.
٢. **الضمانات الإجرائية** :النص على شروط تفتيش النساء (بواسطة شرطية، في مكان مستور، بحضور شاهد عند الحاجة)، وعلى آليات التعامل مع الضحايا (منع الإيذاء الثانوي، السرية، الإحالة إلى جهات الدعم).
٣. **الحماية القانونية للشرطية** :النص على آليات الإبلاغ عن التهديدات أو الانتهاكات (من الزملاء أو الرؤساء أو الخارج)، وعلى حماية المبلغين، وعلى المساءلة التأديبية والجنائية عن الانتهاكات.
٤. **الهيكل المؤسسي** :النص على إنشاء إدارات حماية الأسرة والشرطة النسائية في كل محافظة، وتحديد تبعيتها الإدارية (هل ترتبط بمدير الأمن مباشرة، أم بنائبه لشؤون المرأة؟)، وضمان استقلاليتها النسبية في اتخاذ القرارات المتعلقة بقضايا النساء.

ثالثاً: التحديات التي تواجه التعديل التشريعي

التحدي الأكبر ليس صياغة النص، بل **إرادة الإصلاح** .ففي ظل انقسام المؤسسة الأمنية بين سلطات متعددة (حكومة معترف بها، سلطات أمر واقع)، فإن أي تعديل تشريعي قد لا يُطبق في كل المناطق. كما أن بعض التعديلات (كضمان حق الشرطية في الترقية إلى مناصب قيادية) قد تواجه مقاومة من داخل المؤسسة. ومن ثم، فإن التوصية يجب أن تُقرن بـ **آلية تنفيذ** (كالمراجعة الدورية، وتقارير الامتثال)، لا أن تُترك كـ"نص على ورق".

المطلب الثاني: برامج التدريب المتخصصة

أولاً: تقييم البرامج القائمة

البرامج التدريبية القائمة للشرطة النسائية في اليمن، بحسب المصادر المتاحة، تركز على:

- **حقوق الإنسان وآليات حماية المرأة** :دورات في مأرب (٢٠٢٥) استهدفت منتسبات الشرطة النسائية، وركزت على "المفاهيم الأساسية لحقوق الإنسان، وآليات الحماية الدولية، وأدوار الأجهزة الأمنية في حماية النساء".
- **مهام واختصاصات الشرطة النسائية** :ورشة في وادي حضرموت (٢٠٢٥) استهدفت ٣٠ عنصراً نسائياً، وركزت على "مهارات التواصل مع الضحايا، وآليات حماية حقوق الإنسان".

- **أدلة العمل الإجرائية ونظام الإحالة** :ورشة في عدن (٢٠٢٦) استهدفت ٣٠ منتسبة، وركزت على "التعامل مع قضايا النساء وفق الأطر القانونية والإنسانية".
- **الدعم النفسي والقانوني** :دورة في عدن (٢٠٢٦) بتمويل من السفارة الفرنسية، ركزت على "الإسعاف النفسي الأولي للناجيات، والإجراءات القانونية في قضايا العنف ضد المرأة، ونظام العدالة الإلكترونية".
- **الجرائم الإلكترونية والابتزاز** :دورة في عدن (٢٠٢٦) ركزت على "الإطار القانوني للجرائم الإلكترونية، وإجراءات التحقيق، وجمع الأدلة الرقمية، وآليات التعامل مع الضحايا".

وهذه البرامج، رغم تنوعها، تفتقر إلى **التكامل** .فالدورات المتعلقة بالجرائم الإلكترونية لا تتصل بالضرورة بالدورات المتعلقة بالعنف الأسري، ولا توجد **منهجية موحدة** تضمن أن كل شرطية تحصل على الحد الأدنى من التدريب في جميع المجالات. كما أن التدريب يظل في الغالب **قصير الأمد** (أيام أو أسابيع)، ولا يتبعه **إشراف أو تقييم** للأداء في الميدان.

ثانياً: نحو منهجية تدريب متكاملة

التوصية لا تتمثل في "إضافة المزيد من الدورات"، بل في **بناء منهجية تدريب متكاملة** تشمل:

١. **تحديد الكفايات الأساسية** :ما هي المهارات التي يجب أن تمتلكها كل شرطية، بغض النظر عن تخصصها؟ (كالتواصل، والاستماع النشط، وسلامة الدليل، ومعرفة حقوق الضحايا).
٢. **تحديد الكفايات التخصصية** :ما هي المهارات الإضافية التي تحتاجها الشرطية في وحدات حماية الأسرة، أو الأحداث، أو الجرائم الإلكترونية؟
٣. **التدريب المتدرج** :من التدريب الأساسي (في مدرسة الشرطة) إلى التدريب المتقدم (في الوحدات المتخصصة) إلى التدريب المستمر (التطوير المهني).
٤. **الدمج بين النظري والتطبيقي** :لا يكفي تدريس "حقوق الإنسان" نظرياً، بل يجب تدريب الشرطية على **تطبيقها في مواقف محاكاة**)كاستجواب ضحية، أو تفتيش امرأة، أو التعامل مع بلاغ عن ابتزاز إلكتروني.(
٥. **الإشراف والتقييم** :بعد التدريب، يجب أن تخضع الشرطية لـ **إشراف مهني** (من قبل مشرفة أو زميلة أكثر خبرة)، وأن يُقيَّم أداؤها بمعايير موضوعية.

ثالثاً: التحديات التي تواجه التدريب

التحدي الأول هو **الموارد** :التدريب المتخصص يتطلب مدربين مؤهلين، ومواد تدريبية، ووقتاً. والتحدي الثاني هو **الاستدامة** :إذا كان التدريب ممولاً من جهة خارجية، فماذا يحدث بعد انتهاء التمويل؟ والتحدي الثالث هو **التطبيق** :إذا لم تكن البيئة المؤسسية داعمة (كعدم وجود مسار ترقية، أو عدم وجود حماية قانونية)، فإن الشرطية المدربة قد لا تجد حافزاً لتطبيق ما تعلمته، أو قد تواجه مقاومة من زملائها أو رؤسائها.

المطلب الثالث: إنشاء وحدات متخصصة

أولاً: الوحدات القائمة والتجارب المقارنة

شهد اليمن في السنوات الأخيرة إنشاء عدد من وحدات حماية الأسرة والشرطة النسائية:

- في **عدن** 21 :فرعاً لإدارات حماية الأسرة والطفل موزعة على مراكز الشرطة، بالإضافة إلى مركزين متخصصين (المنصورة، وفوة) .
- في **لحج** :افتتاح مبنى إدارة حماية الأسرة والشرطة النسائية (٢٠٢٤) بدعم من المنظمة الدولية للإصلاح الجنائي والحكومة الهولندية .
- في **مأرب** :تفعيل إدارة حماية الأسرة والأحداث .
- في **شبوة** :ورش تدريبية لتعزيز دور الشرطة النسائية في التعامل مع قضايا النساء والأحداث .

وهذه الوحدات تمثل **تقدماً مهماً**، لكنها تواجه تحديات: أولاً، **التفاوت الجغرافي** (فبعض المحافظات لديها وحدات، وبعضها لا)، وثانياً، **التفاوت في الموارد** (فبعض الوحدات مجهزة، وبعضها يفتقر إلى الحد الأدنى)، وثالثاً، **التبعية الإدارية**)هل ترتبط الوحدات بمدير الأمن، أم بنائبه، أم بالإدارة العامة في الوزارة؟.(

ثانياً: التوصية بإنشاء وحدات متخصصة إضافية

إلى جانب وحدات حماية الأسرة، يُقترح إنشاء:

١. **فرق OSINT النسائية** :متخصصة في التحري في الجرائم الإلكترونية التي تستهدف النساء (الابتزاز، التهديد، الانتحال). وهذه الفرق تحتاج إلى تدريب تقني متقدم (جمع الأدلة الرقمية، تحليل المنصات، التحقق من الهوية الرقمية)، وإلى تعاون مع مزودي الخدمة والمنظمات الدولية.
٢. **وحدات شرطة الأحداث النسائية** :متخصصة في التعامل مع الفتيات الجانحات والضحايا، وتحتاج إلى تدريب في علم النفس التربوي، والوساطة الأسرية، وإجراءات العدالة الإصلاحية.
٣. **وحدات التحري في جرائم الاتجار بالبشر** :متخصصة في التحري في شبكات الاتجار، وحماية الضحايا، والتنسيق مع الجهات الدولية.

ثالثاً: شروط نجاح الوحدات المتخصصة

إنشاء الوحدة ليس غاية في ذاته. فالوحدة قد تتحول إلى **"جزيرة معزولة"** إذا لم تكن هناك آليات تنسيق مع الوحدات الأخرى، وإلى **"واجهة شكلية"** إذا لم تكن هناك موارد كافية، وإلى **"أداة قمع"** إذا لم تكن هناك رقابة. ومن ثم، فإن شروط النجاح تشمل:

١. **التكامل** :الوحدة المتخصصة يجب أن تعمل **بالتوازي** مع الوحدات الأخرى، لا **بمعزل** عنها.

٢. **الموارد** :توفير الكوادر المؤهلة، والتجهيزات، والميزانية.
٣. **الرقابة** :خضوع الوحدة لرقابة قضائية وإدارية، وضمان عدم استخدامها لأغراض غير مشروعة.
٤. **الاستدامة** :دمج الوحدة في الهيكل المؤسسي لوزارة الداخلية، لا الاعتماد على التمويل الخارجي.

المطلب الرابع: التعاون الدولي وتبادل الخبرات

أولاً: النموذج الفرنسي كمرجع

فرنسا تُعد من الدول التي خاضت مساراً طويلاً في دمج المرأة في الشرطة، ويمكن أن تكون **مرجعاً** لليمن في هذا المجال. فقد بدأ توظيف النساء في الشرطة الفرنسية عام ١٩١٤ (في وظائف كتابية)، ثم توسع تدريجياً حتى بلغ **المساواة الكاملة** في عام ١٩٩٢ وقد شاركت مدربتان فرنسيتان (سيلفي روبوست ودانيل كوست) في تدريب الشرطة النسائية اليمنية في صنعاء، وأعربتا عن إعجابهما بـ"الشجاعة الفذة" للشرطيات اليمنيات، وأشارتا إلى أن "الشرطيات في فرنسا كن يشكلن ١٪ من منتسبي الداخلية" في بداياتهن، وأن المساواة "جاءت بعد زمن طويل".

كما أن السفارة الفرنسية في اليمن مولت مشروع "العدالة الإلكترونية للنساء في اليمن"، الذي نفذته منظمة "إنصاف" في عدن (٢٠٢٦)، وركز على "الدعم النفسي والقانوني" و"الجرائم الإلكترونية" . وهذا يشير إلى أن التعاون الفرنسي-اليمني ليس جديداً، لكنه يظل **محدوداً** في نطاقه.

ثانياً: مجالات التعاون المقترحة

١. **التبادل التدريبي** :إيفاد شرطيات يمنيات إلى فرنسا للتدريب في وحدات حماية الأسرة، أو الجرائم الإلكترونية، أو شرطة الأحداث.
٢. **الخبرة الفنية** :استقدام مدربين فرنسيين إلى اليمن، مع التركيز على **التدريب العملي** (المحاكاة، ودراسات الحالة)، لا النظري فقط.
٣. **بناء المناهج** :الاستفادة من الخبرة الفرنسية في إعداد **مناهج تدريبية** متخصصة، تتلاءم مع السياق اليمني.
٤. **الدعم التقني** :توفير أدوات وتجهيزات للتحري الرقمي، مع التدريب على استخدامها.
٥. **الشراكة البحثية** :إجراء دراسات مشتركة حول فعالية الشرطة النسائية في اليمن، وتحديد مجالات التحسين.

ثالثاً: حدود التعاون الدولي

التعاون الدولي ليس حلاً سحرياً. فهو يواجه تحديات: أولاً، **الاختلاف السياقي** (فما يصلح في فرنسا قد لا يصلح في اليمن، بسبب اختلاف الثقافة والبنية المؤسسية)، وثانياً، **الاستدامة** (فالمشاريع الممولة خارجياً قد تتوقف بانتهاء التمويل)، وثالثاً، **الملكية الوطنية**)فإذا كان التعاون "مفروضاً" من الخارج، فقد لا يجد قبولاً محلياً.(

ومن ثم، فإن التوصية لا تتمثل في "استنساخ" النموذج الفرنسي، بل في **الاستفادة منه** مع مراعاة السياق اليمني. وهذا يقتضي **حواراً** بين الخبراء الفرنسيين والكوادر اليمنية، لا **نقلاً** أحادياً.

خلاصة المبحث

لا يمكن اختزال التوصيات وبناء القدرات في "قائمة إجراءات" تُضاف إلى نهاية الدراسة. فالتوصيات التي طرحها هذا المبحث — تطوير التشريع، والتدريب المتخصص، وإنشاء الوحدات، والتعاون الدولي — ليست **بدائل** عن بعضها، بل **حلقات متكاملة** .فالتشريع دون تدريب يبقى **نصاً غير منفذ**، والتدريب دون وحدات متخصصة يبقى **مهارات غير مستخدمة**، والوحدات دون تعاون دولي تبقى **محدودة الخبرة**، والتعاون الدولي دون تشريع يبقى **مشروعاً مؤقتاً**.

والتحدي الأكبر ليس في **تعداد** التوصيات، بل في **ترتيبها** و**تسلسلها** .فبعض التوصيات يمكن تنفيذها **فوراً** (كالتدريب)، وبعضها يحتاج إلى **وقت** (كتعديل التشريع)، وبعضها يعتمد على **ظروف سياسية** (كالتعاون الدولي في ظل النزاع). ومن ثم، فإن التوصية النهائية هي **بناء خارطة طريق** تحدد الأولويات، والجهات المسؤولة، والموارد المطلوبة، ومؤشرات النجاح، وآليات المتابعة.

أما على المستوى الفقهي الإسلامي، فإن مبدأ "السياسة الشرعية" يتيح لولي الأمر اتخاذ ما يراه محققاً للمصلحة من تدابير لبناء قدرات الشرطة النسائية، دون حرمانها من حقوقها. وقد قرر الفقهاء أن "تصرف الإمام على الرعية منوط بالمصلحة". ومن ثم، فإن تطوير التشريع، والتدريب، والوحدات، والتعاون الدولي — كل ذلك يدخل في نطاق السياسة الشرعية، بشرط أن يحقق المصلحة، ويدرأ المفسدة، ويحفظ الكرامة.

قائمة المراجع المرقّمة

أولاً: الوثائق الرسمية والتقارير

١. وزارة الداخلية اليمنية، "وزارة الداخلية تختتم مع المنظمة الدولية للإصلاح الجنائي استراتيجية استدامة الشرطة النسائية وتعزيز وصول النساء إلى العدالة"، ٢٦ أغسطس ٢٠٢٦ .
٢. وزارة الداخلية اليمنية، "دورة تدريبية للشرطة النسائية بمأرب حول مبادئ حقوق الإنسان وآليات حماية المرأة"، ٣١ أغسطس ٢٠٢٥ .
٣. وزارة الداخلية اليمنية، "اختتام دورة تدريبية لتأهيل الشرطة النسائية بمأرب حول مبادئ حقوق الإنسان"، ٦ سبتمبر ٢٠٢٥ .
٤. وزارة الداخلية اليمنية، "اختتام ورشة تدريبية حول مهام واختصاصات الشرطة النسائية في وادي حضرموت"، ٢٦ أبريل ٢٠٢٥ .
٥. وزارة الداخلية اليمنية، "وزارة الداخلية تدشّن ورشة تدريبية لتعزيز قدرات الشرطة النسائية بعدن في التعامل مع النساء ونظام الإحالة"، ١٢ أبريل ٢٠٢٦ .

٦. وزارة الداخلية اليمنية، "شرطة شبوة تختتم ورشة تدريبية حول تعزيز دور الشرطة النسائية في التعامل مع قضايا النساء والأحداث"، ٩ مايو ٢٠٢٦ .

ثانياً: المراجع الصحفية

٧. عدن الغد، "افتتاح مبنى إدارة حماية الأسرة والشرطة النسائية بأمن لحج ومكتب الشرطة النسائية بنقطة ريجيل"، ١٢ يونيو ٢٠٢٤ .
٨. عدن الغد، "العميد علياء صالح عمر: الشرطة النسائية.. من حماية المرأة إلى بناء مجتمع أكثر أمانًا"، ٢١ يوليو ٢٠٢٦ .
٩. صحيفة الأيام عدن، "مدربتان فرنسيتان في حديث لـ"الأيام" عقب افتتاح دورة تدريبية للشرطة النسائية: الشرطيات اليمنيات يمتلكن شجاعة فذة".
١٠. INSAF Center for Rights and Development, "Psychological and Legal Support Training for Aden Security Officers", 12 February 2026 .
١١. INSAF Center for Rights and Development, "Training Course on Psychological and Legal Support in Cybercrime Cases", 7 February 2026 .

ثالثاً: المراجع القانونية

١٢. قانون هيئة الشرطة اليمني رقم (١٥) لسنة ٢٠٠٠ .
١٣. القرار الجمهوري رقم (٢٨٨) لسنة ٢٠٠٥ بشأن إنشاء الإدارة العامة لحماية الأسرة والشرطة النسائية.
١٤. القرار رقم (٥٠) لسنة ٢٠١٣ بشأن إعادة هيكلة الإدارة العامة لحماية الأسرة والشرطة النسائية.

رابعاً: المراجع الفقهية الإسلامية

١٥. ابن تيمية، *السياسة الشرعية في إصلاح الراعي والرعية*، تحقيق محمد حامد الفقي، دار الكتب العلمية، بيروت.

الفصل الثامن: دراسات حالة متكاملة (تطبيقية)
المبحث الأول: منهجية تحليل الحالات
إشكالية المبحث
تطرح منهجية تحليل الحالات في الدراسات الأمنية والقانونية إشكالية تتجاوز السؤال التقني حول "كيف نحلل حالة؟" إلى سؤال أعمق حول **طبيعة العلاقة بين الحالة والمنهج**. فدراسات الحالة ليست مجرد "أمثلة" تُضاف إلى البحث لتوضيح فكرة نظرية، بل هي **أدوات منهجية** لها شروط اختيار، وخطوات تحليل، ومعايير تقييم، تختلف بحسب طبيعة الحالة (افتراضية أم واقعية)، وبحسب الغرض من التحليل (وصفي، تفسيري، نقدي، استشرافي).

وفي سياق دراسة الشرطة النسائية في اليمن، تكتسب هذه الإشكالية خصوصية إضافية. فالواقع اليمني لا يوفر — في معظم الحالات — **سجلات قضائية منشورة** يمكن الاعتماد عليها كمصدر موثق. فالمحاكم في المناطق الخاضعة لسلطات مختلفة تصدر أحكاماً غير متاحة للعموم، أو تُنشر بشكل انتقائي، أو تُصاغ بلغة سياسية لا قانونية. ومن ثم، فإن الباحث الذي يريد تحليل حالات واقعية يجد نفسه أمام **خيارات محدودة**: إما الاعتماد على **المصادر المفتوحة** (تقارير صحفية، بيانات أمنية، تقارير منظمات حقوقية)، وهي مصادر تتفاوت في دقتها وموثوقيتها؛ أو اللجوء إلى **حالات افتراضية** مبنية على أنماط متكررة في الواقع، لكنها لا تحمل قيمة إثباتية عن وقائع محددة.

وعليه، فإن السؤال المحوري الذي يوجّه هذا المبحث هو: **كيف يمكن بناء منهجية لتحليل الحالات في دراسة الشرطة النسائية باليمن، تجمع بين الصرامة العلمية في اختيار الحالات وخطوات التحليل، وبين الواقعية في التعامل مع محدودية المصادر، دون أن يتحول التحليل إلى مجرد "سرد صحفي" أو "افتراض نظري"؟**

المطلب الأول: شروط اختيار الحالات
أولاً: التمييز بين الحالة الافتراضية والحالة المنشورة
قبل تحديد شروط الاختيار، يلزم التمييز بين نوعين من الحالات:

الحالة الافتراضية (Hypothetical Case): وهي حالة تُبنى على سيناريو مفترض، يستند إلى أنماط متكررة في الواقع، لكنه لا يمثل واقعة محددة بأشخاصها وظروفها. وتُستخدم عادةً في التدريب، أو في اختبار الفروض النظرية، أو في الحالات التي يتعذر فيها الوصول إلى وقائع حقيقية موثقة. وميزتها أنها تتيح **تحكماً كاملاً** في المعطيات، مما يسهل عزل المتغيرات وتحليلها. وعيبها أنها **لا تحمل قيمة إثباتية** عن الواقع، ولا يمكن الاعتماد عليها لاستخلاص استنتاجات عن فعالية سياسة أو إجراء.

الحالة المنشورة (Published Case): وهي حالة واقعية، موثقة في مصدر متاح (صحيفة، تقرير منظمة، بيان أمني، حكم قضائي منشور). وتُستخدم لتحليل **الممارسة الفعلية**، وتقييم مدى تطابقها مع المعايير القانونية والمهنية. وميزتها أنها **تعكس الواقع**، وتتيح استخلاص دروس عملية. وعيبها أنها **تعتمد على جودة المصدر**، وقد تكون ناقصة أو منحازة أو غير دقيقة.

وفي السياق اليمني، يلزم **الجمع بين النوعين**: استخدام الحالات المنشورة حيثما توفرت مصادر موثوقة، واللجوء إلى الحالات الافتراضية عندما تتعذر الوثوقية، مع **التمييز الصريح** بين ما هو موثق وما هو مفترض.

ثانياً: معايير اختيار الحالة المنشورة
عند اختيار حالة منشورة للتحليل، يلزم استيفاء مجموعة من الشروط:

١. **الوثوقية** :أن يكون المصدر موثوقاً نسبياً (وكالة أنباء رسمية، صحيفة معروفة، منظمة حقوقية دولية، بيان أمني رسمي). ولا يُشترط أن يكون المصدر "محايداً" تماماً، لكن يجب **بيان انحيازه المحتمل**، وعدم تقديم روايته كحقيقة مطلقة.
٢. **الاكتمال النسبي** :أن تتوفر في الحالة **الحد الأدنى من المعطيات** (من؟ ماذا؟ متى؟ أين؟ كيف؟)، بما يسمح بتحليلها. فالحالة التي تقتصر على "ضبط متهم" دون تفاصيل عن الإجراءات أو الأدلة أو الضحايا، لا تصلح لتحليل منهجي.
٣. **الصلة بالموضوع** :أن تكون الحالة **مرتبطة مباشرة** بموضوع الدراسة (الشرطة النسائية، أو الجرائم التي تختص بها، أو التحديات التي تواجهها). فلا يصلح تحليل حالة "سرقة" لمجرد أنها وقعت في اليمن، إذا لم تكن لها صلة بعمل الشرطة النسائية.
٤. **التنوع** :أن تُختار الحالات بحيث تغطي **أنماطاً مختلفة** من الجرائم والتحديات (كالعنف الأسري، والابتزاز الإلكتروني، والاتجار بالبشر، وتفتيش النساء، والانتهاكات من داخل المؤسسة). وهذا يسمح باستخلاص **أنماط متكررة**، لا مجرد استنتاجات من حالة واحدة.
٥. **الإمكانية الأخلاقية** :أن لا تؤدي إعادة نشر الحالة إلى **إيذاء إضافي** للضحايا (ككشف هويتهن، أو تفاصيل حياتهن الخاصة). وفي حال تعذر ذلك، يجب **إخفاء الهوية** أو **تغيير التفاصيل غير الجوهرية**.

ثالثاً: تطبيق المعايير على الحالات المتاحة في اليمن

بناءً على المصادر المفتوحة المتاحة، يمكن تصنيف الحالات المحتملة في السياق اليمني إلى عدة فئات:

الفئة الأولى: حالات ابتزاز إلكتروني استهدفت نساء، وتم التعامل معها من قبل أجهزة أمنية. من الأمثلة المتاحة: ضبط شخصين في المهرة بتهمة ابتزاز نساء وفتيات، بعد جمع الأدلة الرقمية وتحديد هوية المتهم .وهذه الحالة توفر معطيات عن **نوع الجريمة** (ابتزاز إلكتروني)، و**الإجراء** (جمع أدلة رقمية، ضبط)، و**الجهة** (إدارة البحث الجنائي، قسم الجرائم الإلكترونية). لكنها تفتقر إلى تفاصيل عن **دور الشرطة النسائية** في التحري، إن وُجد.

الفئة الثانية: حالات ابتزاز واسعة النطاق، كالقضية التي كُشف عنها في صنعاء (٥٢ فتاة ضحية، متهم واحد) .وهذه الحالة توفر معطيات عن **حجم الجريمة**، و**أساليب الجاني** (انتحال صفة طبيبة، استدراج الضحايا)، و**الإجراءات** (ضبط، حجز أموال). لكنها منشورة عبر موقع تابع لسلطة الأمر الواقع، مما يستلزم **التحفظ** في التعامل معها.

الفئة الثالثة: حالات عنف أسري أدت إلى قتل، كقتل زوجة الابن على يد قيادي حوثي في عمران .وهذه الحالة توفر معطيات عن **السياق** (مناطق سيطرة الحوثيين، انتشار العنف الأسري)، لكنها **لا تتضمن أي دور للشرطة النسائية** في التحري أو الحماية، مما يجعل صلاحيتها للتحليل محدودة في إطار هذا الفصل.

الفئة الرابعة: حالات انتهاك من داخل المؤسسة الأمنية، كحادثة التحرش المزعوم في إدارة أمن باجل (الحديدة) .وهذه الحالة توفر معطيات عن **التحديات الأمنية** التي تواجه النساء (سواء كضحايا أو كشرطيات)، لكنها أيضاً لا توثق **دور الشرطة النسائية** بشكل مباشر.

والملاحظة الجوهرية هنا أن **المصادر المفتوحة اليمنية نادراً ما توثق عمل الشرطة النسائية بشكل تفصيلي** .فمعظم التقارير تركز على الجريمة أو الضحية أو الجاني، لا على **الإجراء الأمني** و**دور الكوادر النسائية** فيه. وهذا القصور في المصادر يفرض على

الباحث **الاعتماد على الحالات الافتراضية** في الجوانب التي لا تغطيها المصادر، مع **الاستناد إلى الحالات المنشورة** في الجوانب التي تتوفر فيها معطيات.

المطلب الثاني: خطوات التحليل (من البلاغ إلى التقييم القضائي)

أولاً: بناء إطار التحليل

تحليل الحالة في الدراسات القانونية والأمنية ليس سرداً للوقائع، بل هو **تفكيك منهجي** لها في ضوء معايير محددة. ويقترح هذا المبحث إطاراً من **ست خطوات**، يمكن تطبيقه على أي حالة (افتراضية أو منشورة):

الخطوة الأولى: تحديد الوقائع(Statement of Facts)

يُقصد بهذا الخطوة **فصل الوقائع عن التفسيرات** .فكثيراً ما تختلط في التقارير الصحفية الوقائع (ما حدث) بالتفسيرات (لماذا حدث، ومن المسؤول). والتحليل العلمي يقتضي **عرض الوقائع كما هي**، مع الإشارة إلى **مصدرها** (هل هي من بيان أمني؟ من شهادة ضحية؟ من تقرير منظمة؟)، و**درجة الثقة** فيها.

ويشمل عرض الوقائع :**الأطراف** (الضحية، الجاني، الجهة الأمنية)، و**التسلسل الزمني** (متى بدأت الجريمة؟ متى أُبلغ عنها؟ متى تحركت الجهة الأمنية؟)، و**الإجراءات المتخذة** (من قام بماذا؟)، و**النتائج**)ما آلت إليه القضية؟.(

الخطوة الثانية: تحديد الإطار القانوني(Legal Framework)

بعد عرض الوقائع، يلزم تحديد **القواعد القانونية المنطبقة** :ما هي الجريمة المرتكبة؟ ما هو النص القانوني الذي يجرمها؟ ما هي العقوبة المقررة؟ ما هي الإجراءات القانونية الواجبة (من يختص بالتحري؟ ما هي حقوق الضحية؟ ما هي ضمانات المشتبه به؟).

وفي السياق اليمني، يلزم تحديد **التشريع المنطبق** (قانون العقوبات، قانون الإجراءات الجزائية، قانون الشرطة)، مع الإشارة إلى **أي غموض أو فراغ تشريعي** قد يؤثر على التحليل.

الخطوة الثالثة: تحليل الإجراءات(Procedural Analysis)

هذه الخطوة هي **قلب التحليل** .فبعد تحديد الوقائع والقانون، يلزم تحليل **ما تم فعلاً** في ضوء **ما كان يجب أن يتم** .ويشمل ذلك:

- **الاختصاص** :هل الجهة التي تحركت كانت مختصة قانوناً؟ (مثلاً: هل الشرطة النسائية مخولة بالتحري في جرائم الابتزاز الإلكتروني؟)
- **المشروعية** :هل الإجراءات المتخذة كانت مستندة إلى أساس قانوني؟ (مثلاً: هل تفتيش المرأة تم بواسطة شرطية؟ هل الإذن القضائي متوفر عند الحاجة؟)
- **التناسب** :هل الإجراءات كانت متناسبة مع خطورة الجريمة؟ (مثلاً: هل الضبط جاء بعد تحريات كافية، أم كان متسرعاً؟)
- **حقوق الضحية** :هل تم احترام حقوق الضحية؟ (مثلاً: هل تم منع الإيذاء الثانوي؟ هل تم إبلاغها بحقوقها؟)
- **ضمانات المشتبه به** :هل تم احترام ضمانات المشتبه به؟ (مثلاً: هل تم إبلاغه بالتهمة؟ هل تم تمكينه من محام؟)

الخطوة الرابعة: تقييم الأدلة(Evidentiary Assessment)

في أي حالة جنائية، يلزم تقييم **قوة الأدلة** التي استندت إليها الإجراءات. ويشمل ذلك:

- **نوع الدليل** :هل هو دليل مادي (كالهاتف، أو الأموال)، أم دليل رقمي (كالصور، أو الرسائل)، أم شهادة (كإفادة الضحية)؟
- **مصدر الدليل** :كيف تم الحصول عليه؟ هل كان ذلك مشروعاً؟
- **سلامة الدليل** :هل تم توثيقه بشكل سليم؟ هل سلسلة الحيازة مكتملة؟

- **كفاية الدليل** :هل يكفي لإثبات الجريمة، أم يحتاج إلى تعزيز؟

الخطوة الخامسة: تحديد التحديات والمعوقات (Challenges Identification)

بعد تحليل الإجراءات والأدلة، يلزم تحديد **التحديات** التي واجهتها الجهة الأمنية في التعامل مع الحالة. وهل كانت هذه التحديات:

- **قانونية** (غياب نص، غموض تشريعي)؟
- **مؤسسية** (نقص موارد، ضعف تدريب، غياب تنسيق)؟
- **ثقافية** (مقاومة اجتماعية، وصمة عار)؟
- **أمنية** (تهديدات، مخاطر ميدانية)؟

الخطوة السادسة: التقييم القضائي والاستنتاجات (Judicial Evaluation and Conclusions)

الخطوة الأخيرة هي **تقييم مدى عدالة وكفاءة الإجراءات**، و**استخلاص الدروس** التي يمكن أن تُفيد تطوير عمل الشرطة النسائية. ويشمل ذلك:

- **هل تحققت العدالة؟**)هل تمت محاسبة الجاني؟ هل تم إنصاف الضحية؟(
- **ما الذي كان يمكن تحسينه؟**)في الإجراءات، أو التنسيق، أو حماية الضحية؟(
- **ما الدروس المستفادة؟**)ما الذي يمكن أن يُطبق في حالات مشابهة؟(

ثانياً: تطبيق الإطار على حالة نموذجية (افتراضية)

لتقريب الإطار، يمكن تطبيقه على **حالة افتراضية** مبنية على أنماط متكررة في الواقع اليمني (الابتزاز الإلكتروني للنساء)، مع الإشارة إلى **أين تتوفر معطيات من الحالات المنشورة** وأين لا تتوفر:

الوقائع (افتراضية، مستندة إلى نمط الحالة المنشورة في المهرة :(

- امرأة (أ) تلقت رسائل تهديد من حساب مجهول بنشر صور خاصة بها.
- أبلغت الشرطة النسائية في محافظة (س).
- الشرطية استمعت إلى الضحية، وثقت الرسائل، ونسقت مع قسم الجرائم الإلكترونية.
- تم تحديد هوية المتهم عبر عنوانIP ، وضبطه.
- أُحيل إلى النيابة.

الإطار القانوني:

- قانون العقوبات اليمني (النصوص المتعلقة بالتهديد والابتزاز).
- قانون الجرائم الإلكترونية (إن وجد، أو النصوص العامة).
- قانون الإجراءات الجزائية (إجراءات التحري والضبط).

تحليل الإجراءات:

- **الاختصاص** :هل الشرطة النسائية مخولة بالتحري في الجرائم الإلكترونية؟ (في اليمن، لا يوجد نص صريح، لكن الممارسة قد تسمح بذلك).
- **المشروعية** :هل تم الحصول على الأدلة الرقمية بشكل قانوني؟ (هل كان هناك إذن قضائي للوصول إلى البيانات؟)
- **حقوق الضحية** :هل تم إبلاغها بحقوقها؟ هل تم حماية هويتها؟
- **ضمانات المشتبه به** :هل تم إبلاغه بالتهمة؟ هل تم تمكينه من محام؟

تقييم الأدلة:

- **نوع الدليل** :رسائل رقمية (لقطات شاشة، سجلات محادثات).
- **المصدر** :هل تم الحصول عليها من هاتف الضحية، أم من خادم المنصة؟
- **السلامة** :هل تم توثيقها بشكل يضمن عدم التعديل(hash) ؟

- **الكفاية** :هل تكفي وحدها للإدانة، أم تحتاج إلى اعتراف أو أدلة أخرى؟

التحديات:

- **قانونية** :غياب نص صريح يجرم الابتزاز الإلكتروني بعقوبة محددة.
- **مؤسسية** :ضعف التدريب التقني للشرطيات، وغياب أدوات التحليل الرقمي.
- **ثقافية** :تردد الضحية في الإبلاغ بسبب الوصمة.
- **أمنية** :تهديد المتهم للضحية بعد الإفراج عنه.

التقييم القضائي:

- **العدالة** :هل تمت محاسبة الجاني؟ (افتراض: نعم، إذا اكتملت الأدلة).
- **التحسين** :ما الذي كان يمكن فعله لتسريع الاستجابة، أو لحماية الضحية بشكل أفضل؟
- **الدروس** :الحاجة إلى بروتوكول تعاون بين الشرطة النسائية وقسم الجرائم الإلكترونية، وإلى تدريب تقني متخصص.

ثالثاً: إشارة إلى حالة منشورة (المهرة)

للمقارنة، يمكن الإشارة إلى الحالة المنشورة في المهرة ، مع **التحفظ** اللازم:

- **الوقائع** :ضبط شخصين في قضايا ابتزاز إلكتروني استهدفت نساء وفتيات. أحدهما أوهم الضحايا بالزواج، والآخر انتحل صفة فتاة.
- **الإجراءات** :تلقي بلاغات، جمع أدلة رقمية، تحديد هوية المتهم، ضبطه.
- **ما لا توثقه الحالة** :دور الشرطة النسائية (هل كانت هناك شرطيات في التحري؟)، وحقوق الضحايا (هل تم إبلاغهن؟)، ومصير القضية (هل أُحيلت إلى القضاء؟).
- **الدروس** :نجاح الإجراء الأمني في الضبط، لكن **غياب المعلومات** عن الجوانب الإجرائية والحقوقية يجعل التقييم الكامل متعذراً.

خلاصة المبحث

لا يمكن اختزال منهجية تحليل الحالات في "اختيار حالة" و"سرد وقائعها". فالتحليل العلمي يقتضي **شروطاً للاختيار** (الوثوقية، الاكتمال، الصلة، التنوع، الإمكانية الأخلاقية)، و**خطوات للتحليل**)تحديد الوقائع، الإطار القانوني، تحليل الإجراءات، تقييم الأدلة، تحديد التحديات، التقييم القضائي.(

وفي السياق اليمني، يفرض **قصور المصادر المفتوحة** على الباحث **الجمع بين الحالات المنشورة والحالات الافتراضية**، مع التمييز الصريح بين ما هو موثق وما هو مفترض. فالحالة المنشورة في المهرة توفر معطيات عن **الضبط**، لكنها لا توفر معطيات عن **دور الشرطة النسائية** أو **حقوق الضحايا** .والحالة الافتراضية تسمح بتغطية هذه الجوانب، لكنها لا تحمل قيمة إثباتية عن الواقع.

ومن ثم، فإن التوصية المنهجية هي أن يكون التحليل **متعدد المستويات** :استخدام الحالات المنشورة **حيث تتوفر**، واللجوء إلى الافتراضية **حيث تتعذر**، مع **توثيق المصادر** بدقة، و**بيان مواطن الغموض**، وعدم تقديم أي استنتاج يتجاوز ما تدعمه المعطيات.

قائمة المراجع المرقّمة

أولاً: المصادر المفتوحة (حالات يمنية)

١. صحيفة الأيام عدن، "المهرة.. ضبط شخصين متورطين في قضايا ابتزاز إلكتروني"، ٢٠٢٥ .

٢. الموقع بوست، "٥٢ فتاة ضحية.. الكشف عن أخطر عمليات الابتزاز ضد الفتيات في صنعاء"، ٢٠٢٤ .

٣. إرم نيوز، "قيادي حوثي يضرب زوجة ابنه حتى الموت بعمران اليمنية"، ٢٠٢٥ .
٤. الموقع بوست، "مشرف حوثي يقتل زوجة ابنه ضرباً في عمران"، ٢٠٢٥ .
٥. الجزيرة نت، "شهادة سيدة عن التحرش داخل قسم شرطة تشعل غضبا في اليمن"، ٢٠٢٦ .
٦. صحيفة الأيام عدن، "إبتزاز يجبر فتاة من أبين على سرقة مقتنيات ذهبية ومالية من أسرتها"، ٢٠٢٦ .

ثانياً: المراجع المنهجية

٧. Courtis, C. (2006). *El análisis jurisprudencial*. In *La investigación científica en diversas ciencias* — في منهجية تحليل الأحكام القضائية.
٨. Libgober, B. (n.d.). *The case study method in empirical legal studies*. Harvard Law School — في شروط اختيار الحالات في الدراسات القانونية التجريبية.
٩. *Orientaciones mínimas para analizar un caso hipotético*. SCJN, México — في خطوات تحليل الحالة الافتراضية.

ثالثاً: المراجع القانونية

١٠. قانون العقوبات اليمني.
١١. قانون الإجراءات الجزائية اليمني.
١٢. قانون هيئة الشرطة اليمني رقم (١٥) لسنة ٢٠٠٠.

المبحث الثاني: حالة تطبيقية (١): جريمة اتجار بالمخدرات

إشكالية المبحث

تطرح جريمة الاتجار بالمخدرات، بوصفها حالة تطبيقية في دراسة عمل الشرطة النسائية، إشكالية منهجية دقيقة :**كيف يمكن تحليل حالة لا تتوفر عنها معطيات موثقة عن دور الشرطة النسائية فيها، دون أن يتحول التحليل إلى افتراض أو تخمين؟** فالمصادر المفتوحة اليمنية، كما بيّن المبحث السابق، توثق الجرائم والأحكام القضائية، لكنها نادراً ما توثق **من قام بالتحري**، و**كيف جُمعت الأدلة**، و**هل شاركت كوادر نسائية في الإجراءات** .وهذا يعني أن التحليل في هذا المبحث لا يمكن أن يكون **وصفياً** (لأن الوصف يفترض وجود وقائع موثقة)، بل يجب أن يكون **إطارياً وتقييمياً** :بناء نموذج تحليلي لحالة اتجار بالمخدرات، ثم تطبيقه على **ما هو متاح من معطيات**، مع **بيان مواطن الغياب**، واستخلاص **الدروس المنهجية** التي يمكن أن تُفيد التحليل في الحالات اللاحقة.

والإشكالية تزداد تعقيداً بسبب **طبيعة جريمة الاتجار بالمخدرات** نفسها. فهي جريمة **منظمة**، غالباً ما ترتكب من شبكات، وتتطلب تحريات معقدة (مراقبة، تتبع مالي، مصادر بشرية)، وقد تتقاطع مع جرائم أخرى (غسل الأموال، الاتجار بالبشر، الفساد). والشرطة النسائية، بحكم اختصاصاتها النوعية، قد تشارك في هذه التحريات في حالات محددة :**تفتيش النساء المشتبه بهن**، أو **التعامل مع النساء الضحايا** (إذا كان الاتجار يشمل نساء)، أو **التحري في الأماكن النسائية** (كأماكن التعاطي أو الترويج التي تديرها نساء). لكن هذه المشاركة ليست بديهية، ولا هي موثقة في المصادر المتاحة.

وعليه، فإن السؤال المحوري الذي يوجّه هذا المبحث هو :**كيف يمكن تحليل حالة اتجار بالمخدرات من منظور عمل الشرطة النسائية، في ظل غياب معطيات موثقة عن دورها، دون الانزلاق إلى الافتراض أو إسقاط النماذج النظرية على الواقع؟ وما القيمة المنهجية لهذا التحليل إذا كان لا يستند إلى وقائع كاملة؟**

المطلب الأول: تقييم المعلومات الأولية ومشروعية جمعها

أولاً: مصادر المعلومات في جرائم المخدرات

في جرائم الاتجار بالمخدرات، تتنوع مصادر المعلومات الأولية التي تصل إلى جهات التحري:

١. **البلاغات** :من المواطنين، أو من مصادر سرية، أو من جهات رسمية.
٢. **المعلومات الاستخبارية** :من إدارة مكافحة المخدرات، أو من أجهزة أخرى.
٣. **الرصد الميداني** :في الأماكن المشتبه فيها (كأوكار التعاطي، أو نقاط الترويج).
٤. **المعلومات المستمدة من قضايا أخرى** :كالاعترافات، أو الأدلة الرقمية، أو التحريات المالية.

وقد منح قانون مكافحة المخدرات اليمني رقم (٣) لسنة ١٩٩٣ إدارة مكافحة المخدرات **صفة مأموري الضبط القضائي** في جميع أنحاء الجمهورية، في حالات التلبس، للبحث عن الجرائم وتعقب مرتكبيها وجمع الاستدلالات .وهذا يعني أن الشرطية العاملة في إدارة مكافحة المخدرات (إن وجدت) تملك صلاحيات التحري، لكنها تبقى مقيدة بالضمانات الإجرائية العامة.

ثانياً: مشروعية جمع المعلومات ـــ بين النص والممارسة

مشروعية جمع المعلومات في جرائم المخدرات تخضع لضمانتين أساسيتين:

الضمانة الأولى: الاختصاص .هل الجهة التي جمعت المعلومات مختصة قانوناً؟ في اليمن، إدارة مكافحة المخدرات مختصة، لكن هل الشرطة النسائية (إذا لم تكن ضمن إدارة مكافحة المخدرات) تملك صلاحية التحري في جرائم المخدرات؟ القانون لا يجيب صراحة، مما يترك المجال للتقدير الإداري.
الضمانة الثانية: الوسيلة .كيف جُمعت المعلومات؟ هل تم التحري بوسائل مشروعة (كالمصادر المفتوحة، أو البلاغات)، أم بوسائل غير مشروعة (كالتجسس غير المصرح به، أو التنصت دون إذن)؟ والمادة (١٣٢) من قانون الإجراءات الجزائية تشترط إذناً من النيابة أو القاضي للتفتيش والاطلاع على المراسلات .فإذا قامت الشرطية بجمع معلومات عبر التنصت أو الدخول إلى حسابات رقمية دون إذن، فإن المعلومات تكون **غير مشروعة**، ويترتب عليها البطلان.
ثالثاً: تطبيق على الحالة ـــ غياب المعطيات
في الحالات المنشورة عن جرائم المخدرات في اليمن (كأحكام محكمة إب ، أو صعدة ، أو حضرموت (، لا تتوفر معلومات عن **كيفية جمع المعلومات الأولية**، ولا عن **هوية الجهة التي قامت بالتحري**، ولا عن **وجود كوادر نسائية** في أي مرحلة من مراحل التحري. ومن ثم، فإن تقييم مشروعية جمع المعلومات في هذه الحالات **متعذر**، ولا يمكن إلا **افتراض** أن الإجراءات كانت مشروعة (لأن الأحكام صادرة بالإدانة، مما يعني أن المحكمة لم تجد سبباً لبطلانها)، لكن هذا الافتراض **لا يرقى إلى دليل**.
المطلب الثاني: إجراءات المراقبة والرصد
أولاً: خصوصية المراقبة في جرائم المخدرات
المراقبة في جرائم المخدرات تختلف عن المراقبة في الجرائم التقليدية. فهي غالباً ما تكون **طويلة الأمد** (لأن الشبكة قد تستغرق أشهراً أو سنوات لكشفها)، و**متعددة المستويات** (مراقبة الأشخاص، والأماكن، والاتصالات، والتحويلات المالية)، و**عالية المخاطر**)لأن المشتبه بهم قد يكونون مسلحين أو عنيفين.(
وقد أشارت الأحكام القضائية اليمنية إلى أن الشبكات الإجرامية في جرائم المخدرات قد تعمل عبر **فترات زمنية ممتدة** 2024-2019)في قضية إب (، وتستخدم **وسائل متعددة** (هواتف، سيارات، أماكن تخزين). وهذا يعني أن المراقبة كانت **ضرورية** لكشف النشاط، لكنه لا يعني بالضرورة أنها كانت **مشروعة** أو **فعالة**.
ثانياً: المراقبة والرصد ـــ بين الضرورة والضمانة
المراقبة في جرائم المخدرات تخضع لضمانات دقيقة:
١. **الأساس القانوني** :هل المراقبة مستندة إلى إذن قضائي؟ في اليمن، المادة (١٣٢) تشترط إذناً للتفتيش والاطلاع على المراسلات .لكن المراقبة الميدانية (رصد الأشخاص في الأماكن العامة) قد لا تحتاج إلى إذن، بينما المراقبة الإلكترونية (التنصت، تتبع البيانات) تحتاج إليه.
٢. **التناسب** :هل المراقبة متناسبة مع خطورة الجريمة؟ فجرائم المخدرات جسيمة (عقوبتها تصل إلى الإعدام (، مما قد يبرر إجراءات تدخلية. لكن التناسب لا يعني **غياب الضمانات**، بل يعني أن الإجراء يجب أن يكون **ضرورياً** و**متناسباً** مع الغرض.

٣. **الرقابة** :هل تخضع المراقبة لرقابة لاحقة؟ إذا لم تكن هناك رقابة، فإن المراقبة قد تتحول إلى **تجسس** لا تحري.

ثالثاً: دور الشرطة النسائية في المراقبة

في جرائم المخدرات، قد تشارك الشرطة النسائية في المراقبة في حالات محددة:

- **مراقبة النساء المشتبه بهن** :إذا كانت هناك نساء متورطات في الشبكة (كمروجات، أو حاملات للمخدرات، أو مديرات لأماكن تعاطي).
- **التحري في الأماكن النسائية** :إذا كان هناك أماكن (كصالونات تجميل، أو مشاغل نسائية) تُستخدم لتخزين أو ترويج المخدرات.
- **التعامل مع النساء الضحايا** :إذا كان الاتجار بالمخدرات مقترناً باستغلال النساء (كإجبارهن على الحمل أو الترويج).

لكن هذه المشاركة **ليست موثقة** في المصادر المتاحة، ولا يمكن إلا **افتراض** أنها حدثت في حالات معينة، أو **استنتاج** أنها غائبة بسبب عدم وجود كوادر نسائية كافية في إدارة مكافحة المخدرات.

المطلب الثالث: التوثيق وحجية الأدلة

أولاً: خصوصية الأدلة في جرائم المخدرات

الأدلة في جرائم المخدرات تشمل:

١. **الأدلة المادية** :المواد المخدرة المضبوطة، وأدوات التعاطي أو الترويج، والأموال، والأسلحة.
٢. **الأدلة الرقمية** :الرسائل، والمكالمات، والتحويلات المالية، وبيانات تحديد الموقع.
٣. **الأدلة القولية** :اعترافات المتهمين، وإفادات الشهود، ومعلومات المصادر.
٤. **الأدلة الخبروية** :تقارير المختبرات الجنائية عن نوع المادة ونقاوتها.

وقد أشارت الأحكام اليمنية إلى **مصادرة الهواتف والوسائل المستخدمة** ، و**إتلاف المواد المخدرة** ، مما يعني أن الأدلة المادية كانت جزءاً من الإدانة. لكن **كيفية جمعها وتوثيقها** لا توضحها الأحكام.

ثانياً: شروط حجية الدليل — بين النص والتطبيق

المادة (٣٩٦) من قانون الإجراءات الجزائية اليمني تنص على أن "يقع باطلاً كل إجراء جاء مخالفاً لأحكام هذا القانون، إذا نص القانون صراحة على بطلانه أو إذا كان الإجراء الذي خوولف أو أغفل جوهرياً" . وهذا يعني أن الدليل المستمد من إجراء باطل **لا يعتد به**.

وفي جرائم المخدرات، قد يبطل الدليل لأسباب منها:

- **تفتيش دون إذن** :إذا تم تفتيش منزل أو شخص دون إذن من النيابة أو القاضي (المادة ١٣٢ .(
- **تفتيش امرأة بواسطة رجل** :المادة (١٤٣) تشترط أن يكون تفتيش الأنثى بواسطة أنثى، وبحضور شاهدتين .
- **عدم إبراز أمر التفتيش** :المادة (١٣٩) تشترط إبراز الأمر قبل التفتيش .
- **عدم توثيق سلسلة الحيازة** :إذا لم يتم توثيق من لمس الدليل ومتى، فقد تُضعف حجيته.

ثالثاً: تطبيق على الحالة — غياب التوثيق

في الأحكام المنشورة، لا تتوفر معلومات عن **كيفية تفتيش النساء المشتبه بهن** (إن وُجدن)، ولا عن **من قام بالتفتيش**، ولا عن **سلامة سلسلة الحيازة** .وهذا يعني أن تقييم حجية الأدلة **متعذر**، ولا يمكن إلا **افتراض** أن المحكمة قبلت الأدلة

(لأنها أصدرت حكماً بالإدانة)، لكن هذا الافتراض لا يكشف **هل كانت الأدلة قوية فعلاً، أم أن المحكمة لم تفحص مشروعيتها بدقة.**

المطلب الرابع: التقييم القضائي (البطلان أو الصحة)

أولاً: معايير التقييم القضائي

التقييم القضائي لإجراءات التحري في جرائم المخدرات يقتضي الإجابة على ثلاثة أسئلة:

١. **هل كان الإجراء مشروعاً؟** هل استند إلى أساس قانوني؟ هل قامت به جهة مختصة؟ هل استوفى شروطه؟
٢. **هل كان الدليل حجة؟** هل تم الحصول عليه بطريقة مشروعة؟ هل تم توثيقه بشكل سليم؟ هل سلسلة الحيازة مكتملة؟
٣. **هل كانت الإجراءات كافية؟** هل جمعت الأدلة الكافية للإدانة؟ أم كان هناك قصور في التحري؟

ثانياً: البطلان في القانون اليمني

البطلان في القانون اليمني نوعان:

١. **البطلان المطلق** :المتعلق بالنظام العام، ويجوز التمسك به في أي مرحلة، وتقضي به المحكمة من تلقاء نفسها (المادة ٣٩٧). ومن أمثلته :**مباشرة إجراءات تمس سلامة الجسم** (كالتفتيش الذي يخالف ضمانة الجنس)، أو **مباشرة إجراءات من غير الجهة المختصة** .
٢. **البطلان النسبي** :المتعلق بمصلحة الخصوم، ويسقط إذا لم يتمسك به في حينه (المادة ٣٩٨).

وفي حالة تفتيش امرأة بواسطة رجل، فإن الإجراء **باطل بطلاناً مطلقاً،** لأنه يمس سلامة الجسم، وهو من النظام العام .وإذا كان التفتيش باطلاً، فإن **الأدلة المستمدة منه لا تعتد بها،** ولا يجوز الاستناد إليها في الإدانة.

ثالثاً: تطبيق على الحالة ـــ بين الافتراض واليقين

في الحالات المنشورة، صدرت أحكام بالإدانة (كالحبس ٢٥ سنة في إب ، أو الإعدام في صعدة (، مما يعني أن المحكمة **لم تقرر بطلان الإجراءات** .لكن هذا لا يعني أن الإجراءات كانت **مشروعة بالضرورة،** فقد يكون البطلان موجوداً لكنه لم يُثر، أو لم يُفحص، أو لم يكن له تأثير على النتيجة.

ومن ثم، فإن التقييم القضائي في هذه الحالة **لا يمكن أن يكون قاطعاً** .فغياب المعلومات عن الإجراءات يعني أن التقييم يقتصر على **افتراض الصحة** (لأن الحكم صادر)، دون **إثباتها.**

خلاصة المبحث

لا يمكن اختزال تحليل حالة اتجار بالمخدرات في "إدانة أو براءة". فالتحليل المنهجي يقتضي **تقييم الإجراءات** التي أدت إلى الإدانة، وليس فقط **النتيجة** .وفي غياب معطيات موثقة عن **من قام بالتحري، وكيف جُمعت الأدلة، وهل شاركت الشرطة النسائية،** فإن التحليل يظل **إطارياً،** لا **وصفياً.**

ومع ذلك، فإن هذا التحليل الإطاري يحمل قيمة منهجية:

١. **تحديد الأسئلة الصحيحة** :بدلاً من السؤال "هل كانت الإدانة صحيحة؟"، نسأل: "ما الإجراءات التي كان يجب أن تُتخذ؟ وهل يمكن التحقق من أنها اتُخذت؟"
٢. **تحديد الفجوات** :الفجوة بين **النص** (الذي يشترط إذناً، وضمانة الجنس، وسلسلة الحيازة) و**التطبيق**)الذي لا توثقه المصادر.(

٣. **تحديد الحاجة إلى البحث الميداني** :إذا أردنا تقييماً دقيقاً، فنحن بحاجة إلى **مقابلات** مع كوادر الشرطة النسائية، و**سجلات** إدارية، و**أحكام قضائية كاملة**)لا مجرد ملخصات صحفية.(

وفي ضوء المقارنة، يبدو أن النموذج الأكثر اتساقاً مع المعايير الدولية هو الذي يجمع بين **الرقابة القضائية السابقة** على الإجراءات الأكثر تدخلاً (كالتفتيش)، و**الرقابة اللاحقة الفعالة** (كمراجعة سلسلة الحيازة)، و**التوثيق الدقيق** (لتسهيل المراجعة). وهذا النموذج لا يتحقق في اليمن بشكل كامل، لكنه يقدم **إطاراً** يمكن أن تُقاس عليه الممارسة.

أما على المستوى الفقهي الإسلامي، فإن مبدأ "حرمة الجسد" و"الستر" يتقاطع مع ضمانة الجنس في تفتيش النساء، ومع اشتراط الكرامة في الإجراءات. وهذا التقاطع يشير إلى أن الضمانات ليست دخيلاً على الثقافة القانونية الإسلامية، بل لها جذور في نصوصها ومقاصدها.

قائمة المراجع المرقّمة

أولاً: التشريعات

١. قانون مكافحة الاتجار والاستعمال غير المشروعين للمخدرات والمؤثرات العقلية اليمني رقم (٣) لسنة ١٩٩٣، المادة) ٥٠. (

٢. قانون الإجراءات الجزائية اليمني رقم (١٣) لسنة ١٩٩٤، المواد ١٣٢، ١٣٩، ١٤٣، ٣٩٦-٣٩٨ .

ثانياً: الأحكام القضائية

٣. وزارة العدل وحقوق الإنسان، "جزائية إب تقضي بحبس مدانين بجرائم مخدرات لمدة ٢٥ عاماً"، ١٥ أبريل ٢٠٢٦ .

٤. وزارة العدل وحقوق الإنسان، "الإعدام لـ٣ وحبس ١٦ اخرين بينهم اجانب بالاتجار بالمخدرات"، ٢٥ أكتوبر ٢٠٢٥ .

٥. وزارة الداخلية، "المحكمة الجزائية بحضرموت تُدين متهماً بالاتجار وتعاطي المخدرات وتقضي بسجنه ٢٥ عاماً"، ١٠ مايو ٢٠٢٦ .

ثالثاً: المراجع الفقهية والقانونية

٦. دراسات في البطلان في قانون الإجراءات الجزائية اليمني .

المبحث الثالث: حالة تطبيقية (٢): جريمة إلكترونية (ابتزاز)

إشكالية المبحث

تطرح جريمة الابتزاز الإلكتروني، بوصفها حالة تطبيقية في دراسة عمل الشرطة النسائية، إشكالية منهجية أكثر تعقيداً من حالة الاتجار بالمخدرات التي تناولها المبحث السابق. فالابتزاز الإلكتروني، من جهة، جريمة تستهدف النساء بشكل خاص (فالضحايا في الحالات المنشورة في اليمن هن في الغالب نساء وفتيات)، مما يجعل الشرطة النسائية طرفاً طبيعياً في التحري. ومن جهة أخرى، فإن هذه الجريمة رقمية بالكامل: لا مسرح مادي بالمعنى التقليدي، ولا أدلة مادية ملموسة، بل بيانات ورسائل وحسابات ومنصات. وهذا يطرح سؤالاً حول مدى جاهزية الشرطة النسائية للتعامل مع هذا النوع من الجرائم، خاصة في ظل غياب قانون خاص بالجرائم الإلكترونية في اليمن حتى الآن).[1]

وتزداد الإشكالية تعقيداً بسبب طبيعة الأدلة الرقمية نفسها. فهي، من جهة، قابلة للتعديل والحذف والتلف، مما يستلزم معايير دقيقة للتوثيق وسلسلة الحيازة. ومن جهة أخرى، فإن جمعها قد يتم عبر OSINT (الاستخبارات مفتوحة المصدر)، وهو ما يطرح إشكالات قانونية: هل يجوز للشرطية أن تتصفح حسابات المشتبه به العامة؟ هل يجوز لها أن تنتحل شخصية للتواصل معه؟ ما حدود استخدام البيانات المتاحة للعموم في التحري الجنائي؟)[2]

وقد شهد اليمن في السنوات الأخيرة أول أحكام قضائية في قضايا الابتزاز الإلكتروني (حكم مأرب ٢٠٢٦، وحكم تعز ٢٠٢٤)، لكن هذه الأحكام لا توثق كيفية جمع الأدلة، ولا دور الشرطة النسائية في التحري.[3] ومن ثم، فإن التحليل في هذا المبحث سيكون إطارياً وتقييمياً، يستند إلى ما هو متاح من معطيات (بيانات أمنية عن الضبط، وأحكام قضائية منشورة)، مع بيان مواطن الغياب، واستخلاص الدروس المنهجية التي يمكن أن تُفيد تقييم عمل الشرطة النسائية في هذا المجال.

وعليه، فإن السؤال المحوري الذي يوجّه هذا المبحث هو :**إلى أي مدى يمكن تحليل مشروعية إجراءات التحري في جريمة ابتزاز إلكتروني استهدفت نساءً، في ظل غياب تشريع خاص بالجرائم الإلكترونية في اليمن، وغياب توثيق لدور الشرطة النسائية، وما المعايير التي يمكن أن تُقاس عليها مشروعية استخدام OSINT والأدلة الرقمية؟**

المطلب الأول: استخدام OSINT في جمع المعلومات

أولاً: مفهوم OSINT وحدوده في التحري الجنائي

الاستخبارات مفتوحة المصدر (OSINT) هي المعلومات التي تُجمع من مصادر متاحة للعموم (مواقع التواصل الاجتماعي، المنتديات، المواقع الإخبارية، السجلات العامة) دون استخدام وسائل سرية أو تدخلية.[4] وفي التحري الجنائي، يمكن استخدام OSINT في:

١. تحديد هوية المشتبه به: من خلال تحليل الملفات الشخصية، والصور، والمنشورات.
٢. رسم شبكة العلاقات: من خلال تحليل التفاعلات (الإعجابات، التعليقات، المتابعات).
٣. تحديد الموقع الجغرافي: من خلال البيانات الوصفية (geotags) أو المحتوى المنشور.

٤. جمع الأدلة: من خلال حفظ المنشورات والرسائل والصور التي قد تكون ذات صلة.

غير أنOSINT ، رغم كونه غير تدخلي في ظاهره (لأنه يجمع ما هو متاح للعموم)، يطرح إشكالات قانونية دقيقة:

- الخصوصية: هل يجوز للشرطية أن تتصفح حساباً خاصاً (غير عام) للمشتبه به؟ الجواب: لا، لأن الحساب الخاص لا يُعد "مصدراً مفتوحاً".
- الانتحال: هل يجوز للشرطية أن تنشئ حساباً وهمياً للتواصل مع المشتبه به؟ هذا إجراء تدخلي، ويحتاج إلى أساس قانوني وإذن.
- التحريض: هل يجوز للشرطية أن تحرض المشتبه به على ارتكاب فعل (كإرسال صورة) لجمع الدليل؟ هذا محظور، لأنه يرقى إلى "التحريض على الجريمة".[5]

وفي السياق اليمني، لا يوجد نص تشريعي ينظم OSINT بشكل صريح. والمادة (١٣٢) من قانون الإجراءات الجزائية تشترط إذناً للتفتيش والاطلاع على المراسلات، لكنها لا تتناول البيانات المتاحة للعموم.[6] وهذا الفراغ يجعل مشروعية OSINT محكومة بالتقدير القضائي، لا بنص واضح.

ثانياً: تطبيق على حالة الابتزاز — ما تقوله المصادر

في الحالة المنشورة في المهرة (نوفمبر ٢٠٢٥)، أعلنت الأجهزة الأمنية أن "فرق التحري جمعت الأدلة الرقمية وحددت هوية المتهم قبل ضبطه".[7] ولا توضح المصادر كيف تم تحديد الهوية: هل من خلال OSINT (تحليل الحساب)، أم من خلال التعاون مع مزود الخدمة) الحصول على عنوان(IP ، أم من خلال اعتراف المشتبه به بعد الضبط؟

وفي حالة أخرى (تعز، ٢٠٢٤)، تعرضت الناشطة سارة علوان لابتزاز استمر لأشهر، و"بدأت في ملاحقة الجناة عبر الجهات الرسمية التي كانت تتلقى شكاواها ببرودة قبل أن تتحرك بشكل جدي وتقبض على أحد المتهمين بعد محاولة علوان الانتحار".[8] وهذا يشير إلى أن التحري لم يكن استباقياً، بل جاء بعد وقوع ضرر جسيم (محاولة الانتحار)، مما يطرح سؤالاً حول فعالية OSINT في الكشف المبكر.

ثالثاً: تقييم مشروعية OSINT في غياب نص

في غياب نص تشريعي، يمكن تقييم مشروعية OSINT في اليمن بمعايير عامة مستمدة من الدستور وقانون الإجراءات الجزائية:

١. معيار الغرض: هل جمع المعلومات كان لغرض مشروع (التحري في جريمة)؟ أم لغرض آخر (التجسس، التشهير)؟
٢. معيار التناسب: هل كان جمع المعلومات متناسباً مع خطورة الجريمة؟ فجريمة ابتزاز فردي قد لا تبرر مراقبة واسعة النطاق.
٣. معيار العلنية: هل اقتصر الجمع على البيانات المتاحة للعموم، أم تجاوزها إلى بيانات خاصة (حسابات مقفلة، رسائل خاصة) دون إذن؟
٤. معيار التوثيق: هل تم توثيق ما جُمع (لقطات شاشة، نسخ منشورات) بشكل يسمح بالتحقق منه لاحقاً؟[9]

وفي غياب توثيق من الجهات الأمنية، لا يمكن الجزم بأن أي من هذه المعايير قد استُوفي. ومن ثم، فإن التقييم يقتصر على الافتراض (أن الإجراء كان مشروعاً، لأن الضبط تم)، دون الإثبات.

المطلب الثاني: مشروعية الأدلة الرقمية

أولاً: خصوصية الأدلة الرقمية في الابتزاز

الأدلة في جريمة الابتزاز الإلكتروني تشمل:

١. المحتوى: الصور، والرسائل، والمنشورات التي استُخدمت في التهديد أو الابتزاز.
٢. البيانات الوصفية: عنوانIP ، وبيانات الجهاز، والطوابع الزمنية.
٣. سجلات المنصات: الرسائل الخاصة، وسجلات الاتصال، وسجلات النشاط.
٤. الأدلة المادية: الأجهزة المضبوطة (الهاتف، الحاسوب) التي تحتوي على البيانات.

وقد نصت المادة (١١) من قانون الدفع الإلكتروني اليمني (٢٠٠٦) على أن السجل الإلكتروني "يكون له صفة النسخة الأصلية" إذا توافرت فيه شروط (قابلية الاحتفاظ، وإمكانية إثبات الدقة، والدلالة على المنشئ والوقت).[10] لكن هذا القانون لا يتناول الأدلة الجنائية بشكل مباشر، بل ينظم المعاملات الإلكترونية. ومن ثم، فإن الأدلة الرقمية في القضايا الجنائية تظل محكومة بالقواعد العامة لقانون الإجراءات الجزائية، التي لا تتضمن أحكاماً خاصة بها).[11]

ثانياً: شروط حجية الدليل الرقمي — بين النص والواقع

في غياب نص خاص، يمكن استخلاص شروط حجية الدليل الرقمي من:

١. المشروعية: أن يكون الدليل قد جُمع بإجراء مشروع (بإذن، أو في حالات التلبس، أو من مصادر مفتوحة).
٢. السلامة: أن يكون الدليل قد حُفظ بشكل يضمن عدم التعديل) باستخدام "بصمة" رقميةhash ، وتوثيق سلسلة الحيازة).[12]
٣. التوثيق: أن تكون كل خطوة (من الضبط إلى التحليل) موثقة (الوقت، المكان، الشخص، الأداة).
٤. الخبرة: أن يكون التحليل قد أُجري بواسطة خبير مؤهل، أو باستخدام أدوات معتمدة).[13]

وقد أشارت دراسة يمنية إلى أن "التحقيق الرقمي في اليمن يواجه صعوبة في الإثبات الجنائي" بسبب "عدم وجود قانون يختص بالجرائم المعلوماتية أو الإلكترونية"، و"عدم معرفة السلطات القضائية من أعضاء النيابة وقضاة للمعلومات الفنية الأساسية".[14] وهذا يعني أن قبول الدليل الرقمي يعتمد في الغالب على قناعة القاضي، لا على معايير موضوعية.

ثالثاً: تطبيق على حالة الابتزاز — ما توثقه الأحكام

في حكم مأرب (فبراير ٢٠٢٦)، قضت المحكمة بحبس المتهم ثلاث سنوات، ومصادرة سيارته، وتغريمه ستة ملايين ريال (خمسة ملايين تعويضاً، ومليون أتعاب محاماة).[15] والحكم لا يوضح نوع الأدلة الرقمية التي استند إليها، ولا كيفية جمعها، ولا هل تم توثيق سلسلة الحيازة.

وفي حكم تعز (٢٠٢٤)، أُدين ثلاثة أشخاص (بينهم امرأة) في قضية ابتزاز الناشطة سارة علوان، بعد "نحو عامين من بدء جريمة الابتزاز".[16] والمحامي وصف الحكم بأنه "الحد الأدنى لتحقيق العدالة"، مما يشير إلى أن الإجراءات كانت بطيئة، وربما لم تكن الأدلة كافية للإدانة في وقت مبكر.

وفي حالة المهرة (٢٠٢٥)، أعلنت الأجهزة الأمنية أن "الأدلة الرقمية" جُمعت، وأن المتهم ضُبط "وبحوزته مواد تثبت ممارساته".[17] لكن لا توضح المصادر ما هي هذه المواد، ولا كيف تم التحقق من صحتها.

المطلب الثالث: التقييم القضائي

أولاً: معايير التقييم في غياب تشريع خاص

في غياب قانون خاص بالجرائم الإلكترونية، تخضع جريمة الابتزاز الإلكتروني في اليمن للقواعد العامة:

- التكييف القانوني: قد تُكيَّف الجريمة على أنها "تهديد" (المادة ٢٥٣ من قانون العقوبات)، أو "ابتزاز" (إن وُجد نص)، أو "انتهاك حرمة الحياة الخاصة" (إن وُجد نص).
- الإجراءات: تخضع للقواعد العامة في قانون الإجراءات الجزائية (الإذن، التفتيش، الضبط).
- الإثبات: يخضع لمبدأ "حرية القاضي في الاقتناع" (المادة ٣٩٦)، مع مراعاة قواعد البطلان).[18]

وهذا يعني أن التقييم القضائي في قضايا الابتزاز الإلكتروني يظل مرتهناً بقناعة القاضي، لا بمعايير موضوعية محددة. وقد أشارت الدراسة اليمنية إلى أن "تكييف التحقيق الرقمي بالتحقيق التقليدي" يجعل "عملية التحقيق في الجريمة الإلكترونية تعود بشكل كبير لقناعة القاضي في حجية الدليل الإلكتروني").[19]

ثانياً: البطلان المحتمل في إجراءات جمع الأدلة الرقمية

إذا جُمعت الأدلة الرقمية دون استيفاء الشروط، فإنها قد تكون باطلة:

١. إذا تم الوصول إلى جهاز المشتبه به دون إذن: المادة (١٣٢) تشترط إذناً للتفتيش).[20]
٢. إذا تم الاطلاع على رسائل خاصة دون إذن: قد يُعد انتهاكاً للمادة (٥٣) من الدستور (سرية المواصلات)).[21]
٣. إذا لم يتم توثيق سلسلة الحيازة: قد يُضعف حجية الدليل، لكنه لا يبطله تلقائياً، بل يترك تقديره للقاضي.
٤. إذا تم انتحال شخصية للتواصل مع المشتبه به: قد يُعد "تحريضاً" أو "خداعاً"، مما قد يبطل الدليل المستمد منه).[22]

وفي الأحكام المنشورة، لا توجد إشارة إلى دفع بالبطلان قُدّم من المتهمين، ولا إلى قرار قضائي ببطلان دليل رقمي. وهذا قد يعني إما أن الإجراءات كانت سليمة (وهو ما لا يمكن التحقق منه)، أو أن الدفع بالبطلان لم يُثر، أو أن المحكمة لم تفحصه.

ثالثاً: التقييم النهائي — بين الإدانة والغياب

في حكم مأرب (٢٠٢٦)، صدرت إدانة، مما يعني أن المحكمة وجدت الأدلة كافية. لكن الحكم لا يكشف هل تم فحص مشروعية الأدلة الرقمية بشكل دقيق، أم أن المحكمة اكتفت بوجود "اعتراف" أو "مواد مضبوطة" دون تدقيق في كيفية الحصول عليها.

وفي غياب حكم قضائي كامل (لا ملخص صحفي)، وسجلات التحري، وتوثيق الأدلة، فإن التقييم القضائي يظل ناقصاً. ولا يمكن إلا القول بأن الإدانة تحققت، دون تقييم مدى عدالة الإجراءات التي أدت إليها.

خلاصة المبحث

لا يمكن اختزال تحليل جريمة الابتزاز الإلكتروني في "إدانة أو براءة". فالمسألة الجوهرية هي كيفية جمع الأدلة، ومدى مشروعية الإجراءات، ودور الشرطة النسائية في التحري.

وما تكشفه المصادر المتاحة هو:

١. نجاح الضبط في حالات (المهرة، مأرب)، مما يشير إلى أن الأجهزة الأمنية قادرة على تحديد هوية المشتبه بهم وضبطهم).[23]
٢. بطء الاستجابة في حالة (تعز)، مما يشير إلى أن التحري قد لا يكون استباقياً، بل يأتي بعد وقوع ضرر جسيم).[24]
٣. غياب توثيق دور الشرطة النسائية في أي من الحالات المنشورة. وهذا فراغ خطير، لأن الابتزاز الإلكتروني جريمة تستهدف النساء، وكان يُفترض أن تكون الشرطة النسائية في طليعة التحري.
٤. غياب تشريع خاص بالجرائم الإلكترونية، مما يجعل الإجراءات محكومة بالقواعد العامة، وقناعة القاضي، لا بمعايير موضوعية).[25]

وفي ضوء المقارنة، يبدو أن النموذج الأكثر اتساقاً مع المعايير الدولية هو الذي يجمع بين:

- تشريع خاص يحدد إجراءات التحقيق الرقمي، وسلسلة الحيازة، وحجية الدليل الرقمي.
- تدريب متخصص للكوادر (بما فيها الشرطة النسائية) علىOSINT ، والأدلة الرقمية، وسلامة سلسلة الحيازة.
- رقابة قضائية فعالة على إجراءات جمع الأدلة الرقمية، لا مجرد رقابة شكلية.
- آليات حماية للضحايا (خاصة النساء) من الإيذاء الثانوي، ومن الانتقام بعد الإبلاغ).[26]

أما على المستوى الفقهي الإسلامي، فإن مبدأ "الستر" و"حرمة الحياة الخاصة" يتقاطع مع ضمانات الخصوصية فيOSINT ، ومع حظر الاطلاع على الرسائل الخاصة دون إذن. وفي المقابل، فإن مبدأ "درء المفسدة" و"الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر" قد يبرر التحري في حالات الابتزاز، لأنه يمنع ضرراً واقعاً على الضحايا. والتوازن بين المبدأين — الستر ودرء المفسدة — هو ما يقتضي ضوابط دقيقة للتحري الرقمي، لا إطلاقاً ولا منعاً مطلقاً).[27]

قائمة المراجع المرقمة

أولاً: التشريعات

١. قانون الإجراءات الجزائية اليمني رقم (١٣) لسنة ١٩٩٤، المواد ١٣٢، ٣٩٦
٢. قانون الدفع الإلكتروني اليمني رقم (٤٠) لسنة ٢٠٠٦، المادتان ١٠ و١١
٣. دستور الجمهورية اليمنية، المادة ٥٣
٤. قانون العقوبات اليمني، المادة ٢٥٣

ثانياً: الأحكام القضائية

٥. محكمة مأرب الابتدائية، حكم في قضية ابتزاز إلكتروني (فبراير ٢٠٢٦).
٦. محكمة شرق تعز، حكم في قضية ابتزاز الناشطة سارة علوان) ٢٠٢٤.(

ثالثاً: البيانات الأمنية

٧. وكالة الأنباء اليمنية (سبأ)، "أمن المهرة يضبط شخصين في قضيتي ابتزاز إلكتروني"، ١٩ نوفمبر ٢٠٢٥
٨. عدنTV ، "أمن المهرة يضبط شخصين في قضيتي ابتزاز إلكتروني"، ١٩ نوفمبر ٢٠٢٥

رابعاً: الدراسات القانونية

٩. دراسة منشورة في المجلة القضائية اليمنية، "التحقيق الرقمي: الأدوات والتقنيات المستخدمة في الإثبات الجنائي".
١٠. دراسة منشورة في المجلة القضائية اليمنية، "الأدلة الجنائية الرقمية: الإطار القانوني والتحديات العملية في الجمهورية اليمنية".
١١. د. عبد الوهاب محمد السادة، "شروط قبول الدليل الإلكتروني في الإثبات الجنائي"، موقع الصحيفة القضائية، ١٧ نوفمبر ٢٠٢٤

خامساً: المراجع الأجنبية

١٢. INTERPOL, *Guidelines for Digital Forensics First Responders*, 2021

سادساً: المراجع الفقهية الإسلامية

١٣. شمس الدين الخطيب الشربيني، *السراج المنير*، تفسير آية الحجرات ١٢
١٤. ابن تيمية، *السياسة الشرعية في إصلاح الراعي والرعية*، تحقيق محمد حامد الفقي، دار الكتب العلمية، بيروت — في مبدأ درء المفسدة والستر.

المبحث الرابع: حالة تطبيقية (٣): جريمة عنف أسري

إشكالية المبحث

تطرح جريمة العنف الأسري، بوصفها حالة تطبيقية ثالثة في دراسة عمل الشرطة النسائية، إشكالية تختلف جوهرياً عن الحالتين السابقتين (المخدرات والابتزاز الإلكتروني). ففي الحالتين السابقتين، كان المسرح مادياً أو رقمياً، والدليل ملموساً أو قابلاً للتوثيق التقني، والشرطة النسائية — إن وُجدت — طرفاً مساعداً في تحرٍّ تقوده جهات أخرى (مكافحة المخدرات، الجرائم الإلكترونية). أما في العنف الأسري، فإن المسرح هو المنزل، والدليل الرئيسي هو إفادة الضحية، والشرطة النسائية هي الجهة الأولى — وربما الوحيدة — التي تتعامل مع الحالة. وهذا يجعل دورها أكثر مركزية، لكنه أيضاً أكثر تعقيداً، لأنه يضعها في مواجهة مباشرة مع ضحية تعاني من صدمة، وجانٍ قد يكون فرداً من أسرتها، وبيئة اجتماعية ترفض التدخل.

وتزداد الإشكالية تعقيداً بسبب غياب تشريع خاص بالعنف الأسري في اليمن. فقانون العقوبات اليمني يعاقب على الضرب والجرح، لكنه لا يتناول العنف الأسري كجريمة مستقلة، ولا يعترف بالإيذاء النفسي، ولا يوفر آليات حماية للضحايا.[1] وهذا يعني أن الشرطية التي تتعامل مع بلاغ عنف أسري تجد نفسها أمام فراغ قانوني: ما التكييف القانوني للفعل؟ ما الإجراءات الواجبة؟ ما حقوق الضحية؟ ومن ثم، فإن التحليل في هذا المبحث لا يمكن أن يقتصر على "تقييم الإجراءات"، بل يجب أن يمتد إلى تقييم الإطار القانوني نفسه، أو غيابه.

وقد شهد اليمن في السنوات الأخيرة تصاعداً مقلقاً في جرائم العنف الأسري، خاصة في المناطق الخاضعة لسيطرة الحوثيين، حيث وثقت الشبكة اليمنية للحقوق والحريات ١٢٣ جريمة قتل بين الأقارب و٤٦ إصابة في النصف الأول من عام ٢٠٢٥[2] وفي المقابل، تشير تقارير الأمم المتحدة إلى أن نظام الاستجابة للعنف القائم على النوع الاجتماعي في اليمن "هش وغير متساوٍ، ويعتمد إلى حد كبير على منظمات المجتمع المدني والجهات الإنسانية، لا على المؤسسات الوطنية"، مع "فجوات حاسمة في المآوي، والرعاية الصحية المتخصصة، ومسارات الإحالة، والكوادر النسائية المدربة".[3] وهذا يعني أن الشرطة النسائية، حتى لو وُجدت، تعمل في بيئة مؤسسية داعمة محدودة.

وعليه، فإن السؤال المحوري الذي يوجّه هذا المبحث هو :**إلى أي مدى يمكن للشرطة النسائية أن تؤدي دوراً فعالاً في التحري في جرائم العنف الأسري في اليمن، في ظل غياب تشريع خاص، وضعف آليات الحماية، وتفشي ثقافة تفضّل الصمت والتحكيم القبلي على اللجوء إلى القضاء؟**

المطلب الأول: دور الشرطة النسائية في التحري

أولاً: خصوصية التحري في العنف الأسري

التحري في جرائم العنف الأسري يختلف عن التحري في الجرائم التقليدية في عدة جوانب:

١. **الطابع العلائقي** :الجاني في الغالب شخص مقرب من الضحية (زوج، أب، أخ، قريب)، مما يجعل الإبلاغ محفوفاً بمخاطر اجتماعية ونفسية. وتشير تقارير الأمم المتحدة إلى أن النساء والفتيات في اليمن "يوصفن العنف بأنه يحدث في أغلب الأحيان داخل المنزل — خاصة العنف الأسري").[4]

٢. **الطابع المستتر** :الجريمة تحدث في الغالب في الخفاء، ولا شهود عليها، مما يجعل الدليل الرئيسي هو إفادة الضحية والخبرة الطبية. وقد أشار تقرير لمنظمة العفو الدولية إلى أن "الزوجة يجب أن تظهر أدلة مرئية على وقوع العنف الأسري قبل أن تأخذ السلطات ادعاءها بالتعرض لإساءة المعاملة من قبل زوجها على محمل الجد".[5]

٣. **الضغط الاجتماعي** :في كثير من المجتمعات اليمنية، يُنظر إلى العنف الأسري كـ"مسألة عائلية" لا يجب إعلانها، لأن ذلك "يلحق الضرر بسمعة العائلة وشرفها".[6] وتشير تقارير الأمم المتحدة إلى أن "التوقعات المتعلقة بالشرف والطاعة ومسؤولية المرأة عن سمعة الأسرة يمكن أن تطبع العنف وتثني الناجيات عن طلب المساعدة".[7]

٤. **ضعف الثقة في المؤسسات** :تشير تقارير إلى أن "القانون القبلي العرفي كان يعتبر أكثر فعالية وأكثر احتمالاً لتوفير نتيجة أفضل للنساء" من المحاكم، وبسبب "الضغوط الاجتماعية، يُتوقع من المرأة المعنفة أن تنقل شكواها إلى رجل من الأقارب، بدلاً من السلطات".[8]

ثانياً: دور الشرطية في الاستجابة الأولية

عندما تصل شرطية إلى مكان الحادث (أو تستقبل بلاغاً)، فإن دورها يقتضي:

١. **تأمين السلامة الفورية** :التأكد من أن الضحية في أمان، وفصلها عن الجاني إذا لزم الأمر.

٢. **الاستماع الأولي** :الاستماع إلى إفادة الضحية دون إلزامها بسرد تفاصيل قد تكون مؤلمة، وتجنب الأسئلة التي تُحمّلها المسؤولية.

٣. **التوثيق** :تسجيل الإفادة والملاحظات (الآثار الجسدية، حالة المكان) بشكل دقيق.

٤. **الإحالة** :إحالة الضحية إلى جهات الدعم (طبية، نفسية، قانونية) إذا توفرت.

غير أن هذه المهام تصطدم بقيود عملية. فالتقارير تشير إلى أن الكوادر النسائية المدربة في مجال الاستجابة للعنف القائم على النوع الاجتماعي "غير كافية" في اليمن.[9] كما أن الشرطية قد لا تكون مؤهلة للتعامل مع الصدمة، أو قد تتبنى مواقف اجتماعية سلبية تجاه الضحية (كإلقاء اللوم عليها). وتشير منظمة العفو الدولية إلى أن النساء عندما يبلغن عن العنف، "غالباً ما يُلقى عليهن اللوم لأنهن سبب المشكلة، حتى من قبل عائلاتهن".[10]

ثالثاً: غياب التوثيق لدور الشرطة النسائية

في الحالات المنشورة عن جرائم العنف الأسري في اليمن، لا تتوفر معلومات عن دور الشرطة النسائية في أي مرحلة من مراحل التحري. فالتقارير تركز على الجريمة (من القاتل؟ من الضحية؟ ما الظروف؟)، وعلى الحكم القضائي (إن وجد)، لكنها لا توثق من استقبل البلاغ، ومن جمع الأدلة، وهل شاركت كوادر نسائية.

والمفارقة أن بعض الأحكام القضائية تشير إلى إدانة في جرائم عنف أسري (كحكم محكمة الخوخة بسجن زوج قتل زوجته خمس سنوات،[11] وحكم محكمة صنعاء بإعدام زوج قتل زوجته[12])، لكنها لا توضح الإجراءات التي سبقت الإدانة، ولا دور الشرطة النسائية فيها. وهذا يعني أن تقييم فعالية الشرطة النسائية في هذا المجال متعذر، ولا يمكن إلا افتراض أنها شاركت (لأن الجريمة وقعت، والتحري تم)، أو استنتاج أنها غائبة (لأن المصادر لا تذكرها).

المطلب الثاني: ضمانات الضحية ومنع الإيذاء الثانوي

أولاً: مفهوم الإيذاء الثانوي في سياق العنف الأسري

الإيذاء الثانوي (Secondary Victimization) هو الإيذاء الذي تتعرض له الضحية من النظام العدلي نفسه، لا من الجاني. وفي جرائم العنف الأسري، يتخذ الإيذاء الثانوي أشكالاً متعددة:

١. **التكرار غير الضروري للسرد** :إجبار الضحية على سرد تفاصيل الاعتداء مراراً، أمام شرطيين مختلفين، أو في محاضر متعددة.
٢. **الأسئلة الاتهامية** :أسئلة تُحمّل الضحية المسؤولية ("لماذا لم تخرجي؟"، "لماذا لم تبلغي؟").
٣. **عدم التصديق** :التشكيك في رواية الضحية، أو طلب "أدلة مرئية" قبل اتخاذ أي إجراء).[13]
٤. **الانتظار الطويل** :ترك الضحية تنتظر ساعات في قسم الشرطة دون استقبال أو إحالة.
٥. **كشف الهوية** :تسريب معلومات عن الضحية للجاني أو لأسرته، مما يعرضها لانتقام إضافي.

ثانياً: الضمانات المطلوبة — بين النص والواقع

في غياب تشريع خاص بالعنف الأسري، تفتقر الضمانات إلى أساس قانوني صريح. لكن يمكن استخلاص بعض الضمانات من القواعد العامة:

١. **المادة (٦) من قانون الإجراءات الجزائية** :تحظر تعذيب المتهم أو معاملته بطريقة غير إنسانية، و"كل قول يثبت أنه صدر من أحد المتهمين أو الشهود تحت وطأة شيء مما ذكر يهدر ولا يعول عليه".[14] وهذا المبدأ يمكن أن يمتد — من باب أولى — إلى الضحايا، اللواتي لا يجوز إجبارهن على الإدلاء بأقوال تحت الضغط.
٢. **المادة (٤٧) من قانون الإجراءات الجزائية** :تعاقب كل رئيس اعتدى بالضرب على من هو أدنى منه رتبة.[15] وهذا لا يتناول العلاقة بين الشرطية والضحية مباشرة، لكنه يعكس مبدأً عاماً بحظر الإيذاء.
٣. **المعايير الدولية** :تشير اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (CEDAW)إلى ضرورة "تدريب جميع الموظفين القضائيين والمهنيين الطبيين على إجراءات التحقيق والمحاكمة التي تراعي الاعتبارات الجنسانية".[16] كما تشير تقارير الأمم المتحدة إلى أن "خدمات الدعم المتخصصة" و"مسارات الإحالة" و"الكوادر النسائية المدربة" هي عناصر أساسية للاستجابة الفعالة).[17]

غير أن هذه الضمانات لا تُترجم إلى ممارسة في غياب آليات رقابة وتدريب. فالتقارير تشير إلى أن نظام الاستجابة للعنف القائم على النوع الاجتماعي في اليمن "يعتمد إلى حد كبير على منظمات المجتمع المدني"،[18] مما يعني أن الضحية قد تجد الدعم في منظمة غير حكومية، لا في قسم الشرطة.

ثالثاً: دور "المساحات الآمنة" كبديل عن الحماية المؤسسية

في غياب آليات حماية فعالة داخل المؤسسة الأمنية، تلجأ الضحايا إلى المساحات الآمنة التي تديرها منظمات الأمم المتحدة والمجتمع المدني. وتشير تقارير صندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA) إلى أن هذه المساحات توفر "الرعاية النفسية والطبية"، و"التدريب المهني"، و"الدعم القانوني".[19] وفي إحدى الحالات الموثقة، تعرضت فتاة للاختطاف والاعتداء، ثم حاولت الانتحار،

و"نُقلت إلى مساحة آمنة تابعة لصندوق الأمم المتحدة للسكان، حيث تلقت رعاية نفسية وطبية، وكانت تحت مراقبة طبيبة نفسية").[20]

غير أن هذه المساحات ليست بديلاً عن العدالة. فهي توفر الحماية والدعم، لكنها لا تحقق في الجريمة، ولا تحاسب الجاني. ومن ثم، فإن غياب آليات الحماية المؤسسية يعني أن الضحية قد تحصل على الدعم، لكنها لا تحصل على العدالة، مما يترك الجاني دون مساءلة، ويُكرّس ثقافة الإفلات من العقاب.

المطلب الثالث: التقييم القضائي

أولاً: التكييف القانوني — بين القواعد العامة والفراغ التشريعي

في غياب قانون خاص بالعنف الأسري، تُكيَّف جرائم العنف الأسري في اليمن وفق القواعد العامة في قانون العقوبات:

- **الضرب والجرح** :المواد (٢٤٢-٢٤٥) من قانون العقوبات تعاقب على الاعتداء على سلامة الجسم، بعقوبات تتراوح بين الحبس والغرامة والدية).[21]
- **القتل** :المادة (٢٣٢) تعاقب على القتل العمد، لكنها تنص على أن "الرجل الذي يقتل زوجته أو شريكها أو يصيبها بجراح بعد ضبطها في حالة ارتكاب الزنا، يعاقب بالسجن مدة أقصاها سنة واحدة أو بدفعة غرامة".[22] وهذا النص، رغم أنه لا ينطبق على كل حالات قتل الزوجات، إلا أنه يعكس تسامحاً قانونياً مع جرائم الشرف.

وهذا يعني أن التكييف القانوني في قضايا العنف الأسري يظل رهناً بتقدير النيابة والمحكمة، لا بنص واضح. وقد أشار تقرير لمنظمة العفو الدولية إلى أن "قانون العقوبات يجرم الأذى الجسدي، ولكنه لا يأتي على ذكر العنف المنزلي أو العنف ضد المرأة، ولا يشمل الأذى النفسي").[23]

ثانياً: الأحكام القضائية — بين الإدانة والتخفيف

في الحالات المنشورة، صدرت أحكام متفاوتة في جرائم العنف الأسري:

- **حكم محكمة الخوخة (نوفمبر ٢٠٢٥)** :أدانت المحكمة زوجاً بقتل زوجته "بعد محاولته تضليل العدالة بالإيحاء بأنها أقدمت على الانتحار"، وحكمت بسجنه خمس سنوات، مع إلزامه بدفع دية قدرها خمسة ملايين وخمسمائة ألف ريال، ومليون ريال أتعاب محاماة.[24] والمفارقة أن الجاني حاول تضليل العدالة، ومع ذلك لم تُشدّد العقوبة.
- **حكم محكمة صنعاء (أكتوبر ٢٠٢٥)** :أدانت المحكمة زوجاً بقتل زوجته (نجاة العنسي) بعد ١٤ سنة من العذاب، وقضت بإعدامه).[25]
- **حكم محكمة غرب تعز (نوفمبر ٢٠٢٥)** :أدانت المحكمة شاباً بقتل والده ووالدته وشقيقه وشقيقته، وقضت بإعدامه).[26]

وهذا التفاوت في الأحكام (بين خمس سنوات وإعدام) يعكس غياب معايير واضحة للتكييف والتقدير، وربما تفاوتاً في قناعة القضاة، أو في قوة الأدلة، أو في الظروف المحيطة. لكنه يشير أيضاً إلى أن العنف الأسري لا يُعامل كجريمة مستقلة، بل كحالة من حالات القتل أو الضرب، مع ما يترتب على ذلك من تفاوت في العقوبات.

ثالثاً: التقييم النهائي — بين الإدانة وغياب الحماية

في الحالات التي وصلت إلى القضاء، صدرت إدانات (بدرجات متفاوتة). وهذا يعني أن النظام القضائي قادر على محاسبة الجناة، لكنه لا يفعل ذلك بشكل منتظم

أو متسق. كما أن الإدانة لا تعني أن الضحية حصلت على الحماية قبل وقوع الجريمة، أو أن الشرطة النسائية أدت دوراً فعالاً في التحري.
والأخطر من ذلك هو الحالات التي لا تصل إلى القضاء. فالتقارير تشير إلى أن "العنف ضد النساء والأطفال يُعتبر مسألة عائلية، ولم يكن يتم تبليغ الشرطة عنها عادة"،[27] وأن "التحكيم القبلي" كان "أكثر احتمالاً لتوفير نتيجة أفضل للنساء" من المحاكم.[28] وهذا يعني أن الغالبية العظمى من حالات العنف الأسري لا تخضع للتقييم القضائي، بل تُحل — إن حُلّت — عبر آليات غير رسمية، لا توفر للضحية حماية قانونية، ولا تُلزم الجاني بالمساءلة.

خلاصة المبحث

لا يمكن اختزال تحليل جريمة العنف الأسري في "إدانة أو براءة". فالمسألة الجوهرية هي غياب إطار قانوني ومؤسسي يوفر للضحية الحماية، وللشرطية الأدوات، وللجاني المساءلة.
وما تكشفه المصادر المتاحة هو:

١. تصاعد جرائم العنف الأسري في اليمن، خاصة في المناطق الخاضعة لسيطرة الحوثيين، حيث وثقت الشبكة اليمنية للحقوق والحريات ١٢٣ جريمة قتل بين الأقارب في النصف الأول من ٢٠٢٥[29]
٢. غياب تشريع خاص بالعنف الأسري، مما يجعل التكييف القانوني رهناً بالقواعد العامة (الضرب، القتل)، لا بنص يعترف بخصوصية العنف الأسري).[30]
٣. ضعف آليات الحماية، حيث يعتمد نظام الاستجابة على منظمات المجتمع المدني، لا على المؤسسات الوطنية، مع "فجوات حاسمة" في المآوي والكوادر النسائية المدربة).[31]
٤. غياب توثيق دور الشرطة النسائية في أي من الحالات المنشورة، مما يجعل تقييم فعاليتها متعذراً، ويشير إلى حاجة ماسة إلى دراسات ميدانية تكشف ما لا تكشفه المصادر المفتوحة.
٥. تفاوت الأحكام القضائية بين الإعدام والخمس سنوات، مما يعكس غياب معايير واضحة للتكييف والتقدير).[32]

وفي ضوء المقارنة، يبدو أن النموذج الأكثر اتساقاً مع المعايير الدولية هو الذي يجمع بين:

- تشريع خاص يعترف بالعنف الأسري كجريمة مستقلة، ويشمل الإيذاء النفسي، ويوفر آليات حماية (أوامر حماية، مآوي).
- تدريب متخصص للشرطة النسائية على التعامل مع ضحايا الصدمة، ومنع الإيذاء الثانوي.
- آليات إحالة فعالة بين الشرطة والجهات الصحية والنفسية والاجتماعية.
- رقابة قضائية على الإجراءات، وضمانات للضحية في جميع مراحل الدعوى.
- حماية قانونية للشرطيات أنفسهن، حتى لا يكنّ عرضة للضغط أو الانتهاك أثناء أداء عملهن.

أما على المستوى الفقهي الإسلامي، فإن مبدأ "درء المفاسد" و"حفظ النفس" و"العدل" يتقاطع مع ضرورة حماية الضحية، ومع محاسبة الجاني، ومع منع الإيذاء. والتحدي يكمن في التفسيرات الاجتماعية التي قد تستخدم نصوصاً دينية لتبرير العنف أو الصمت، وليس في النصوص ذاتها. ومن ثم، فإن أي إصلاح قانوني يحتاج إلى مرافقة ثقافية تعيد تأويل النصوص في ضوء مقاصدها (حفظ

النفس، والعدل، والرحمة)، لا في ضوء ممارسات اجتماعية لا تعكس جوهرها).[33]

قائمة المراجع المرقّمة

أولاً: الوثائق الدولية

١. اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة(CEDAW) ، التقرير الدوري التاسع إلى الحادي عشر لليمن، ٢٠٢٥

٢. صندوق الأمم المتحدة للسكان(UNFPA) ، " Voices from Yemen 2025"، 2025

٣. صندوق الأمم المتحدة للسكان(UNFPA) ، " Despite many closures, UNFPA safe spaces continue to provide support to survivors of gender-based violence in Yemen"، 10ديسمبر ٢٠٢٥

٤. منظمة العفو الدولية، تقرير عن العنف ضد المرأة في اليمن، ٢٠٠٩

٥. وزارة الخارجية الأمريكية، تقرير حقوق الإنسان في اليمن، ٢٠١٢

ثانياً: التقارير الحقوقية

٦. الشبكة اليمنية للحقوق والحريات، تقرير عن جرائم قتل الأقارب في مناطق سيطرة الحوثيين، أغسطس ٢٠٢٥

٧. إرم نيوز، "قيادي حوثي يضرب زوجة ابنه حتى الموت بعمران اليمنية"، ٢٢ أكتوبر ٢٠٢٥

ثالثاً: الأحكام القضائية

٨. محكمة الخوخة الابتدائية، حكم في قضية قتل زوج لزوجته، نوفمبر ٢٠٢٥

٩. محكمة غرب تعز، حكم بإعدام شاب أدين بقتل أسرته، نوفمبر ٢٠٢٥

١٠. درج ميديا، "العنف الزوجي ضد النساء في اليمن: هل وصل مرحلة الخطر؟"، ١٣ أكتوبر ٢٠٢٥

رابعاً: التشريعات

١١. قانون العقوبات اليمني، المواد ٢٣٢، ٢٤٢-٢٤٥

١٢. قانون الإجراءات الجزائية اليمني رقم (١٣) لسنة ١٩٩٤، المواد ٦، ٤٧

خامساً: المراجع الفقهية الإسلامية

١٣. ابن تيمية، *السياسة الشرعية في إصلاح الراعي والرعية*، تحقيق محمد حامد الفقي، دار الكتب العلمية، بيروت — في مبدأ درء المفاسد وحفظ النفس.

المبحث الخامس: الدروس المستفادة من الحالات

إشكالية المبحث

بعد تحليل ثلاث حالات تطبيقية (اتجار بالمخدرات، ابتزاز إلكتروني، عنف أسري)، يطرح هذا المبحث سؤالاً منهجياً :**ما القيمة العلمية لتحليل حالات لا تتوفر عنها معطيات كاملة عن دور الشرطة النسائية؟ وهل يمكن استخلاص دروس عامة من حالات جزئية؟**

فالمفارقة أن الحالات الثلاث، رغم اختلافها الظاهري، تشترك في نمط متكرر: غياب توثيق دور الشرطة النسائية، وضعف الإفصاح عن إجراءات جمع الأدلة، وتفاوت الأحكام القضائية دون معايير واضحة. وهذا النمط ليس مجرد "نقص في المصادر"، بل هو **مؤشر على قضية أعمق** :أن عمل الشرطة النسائية في اليمن يظل **غير موثق مؤسسياً**، وغير **منظم تشريعياً**، وغير **محكوم بمعايير**

موحدة .ومن ثم، فإن الدروس المستفادة من الحالات لا تتعلق بالحالات الفردية، بل تتعلق **بالبنية المؤسسية والقانونية** التي تنتج هذه الحالات.
وعليه، فإن السؤال المحوري الذي يوجّه هذا المبحث هو :**ما الدروس المستفادة من الحالات الثلاث على مستوى التشريع، والمؤسسة، والتدريب، والتوثيق، والحماية، وكيف يمكن تحويل هذه الدروس إلى توصيات قابلة للتنفيذ؟**

المطلب الأول: الدروس المستفادة على مستوى التشريع

أولاً: غياب التشريع الخاص كعامل مشترك

الحالات الثلاث كشفت أن غياب التشريع الخاص ليس مسألة ثانوية، بل هو **عامل بنيوي** يؤثر على كل مرحلة من مراحل التحري:

- في **الاتجار بالمخدرات** :القانون موجود (قانون المخدرات ١٩٩٣)، لكنه لا ينظم إجراءات التحري الرقمي، ولا يحدد دور الشرطة النسائية).[1](
- في **الابتزاز الإلكتروني** :لا يوجد قانون خاص بالجرائم الإلكترونية، مما يجعل التكييف القانوني رهناً بالقواعد العامة (التهديد، الابتزاز)، والإجراءات رهناً بتقدير القاضي).[2](
- في **العنف الأسري** :لا يوجد قانون خاص، مما يجعل التكييف رهناً بقواعد الضرب والقتل، دون الاعتراف بالإيذاء النفسي أو بخصوصية العلاقة الأسرية).[3](

وهذا يعني أن **أول درس مستفاد** هو أن غياب التشريع الخاص لا يعني "غياب القانون"، بل يعني **غياب التنظيم**، وهو ما يؤدي إلى تفاوت التطبيق، وتفاوت الأحكام، وغياب الحماية.

ثانياً: الحاجة إلى تشريع موحد للجرائم النوعية

الدروس المستفادة تشير إلى ضرورة **تشريع موحد** يتناول الجرائم التي تختص بها الشرطة النسائية (العنف الأسري، الابتزاز الإلكتروني، الاتجار بالبشر، جرائم الأحداث)، ويحدد:

١. **التكييف القانوني** :تعريفاً دقيقاً لكل جريمة، يشمل الإيذاء النفسي والاقتصادي، لا الجسدي فقط.
٢. **الإجراءات** :إجراءات التحري، وجمع الأدلة (بما فيها الأدلة الرقمية)، وسلسلة الحيازة.
٣. **الحماية** :آليات حماية الضحايا (أوامر حماية، مآوي، إحالة)، وحماية الشهود (بما فيهم الشرطيات).
٤. **الاختصاص** :تحديد دور الشرطة النسائية في كل نوع من الجرائم، وضمان عدم حصرها في مهام محددة).[4](

المطلب الثاني: الدروس المستفادة على مستوى المؤسسة

أولاً: غياب التوثيق المؤسسي

الحالات الثلاث كشفت أن **غياب التوثيق** ليس مسألة فردية، بل هو **خصيصة مؤسسية** .فالتقارير الصحفية والأحكام القضائية لا توثق من قام بالتحري، ولا كيف جُمعت الأدلة، ولا هل شاركت كوادر نسائية. وهذا يعني أن المؤسسة الأمنية **لا تنتج سجلات** يمكن الاعتماد عليها في التقييم أو البحث.
والدرس المستفاد هو أن **التوثيق المؤسسي** ليس ترفاً إدارياً، بل هو **شرط للمساءلة والتطوير** .فبدون توثيق، لا يمكن تقييم فعالية الشرطة النسائية، ولا تحديد مواطن الخلل، ولا بناء سياسات مبنية على الأدلة).[5](

ثانياً: الحاجة إلى آليات تنسيق بين الوحدات

الحالات الثلاث كشفت أيضاً أن الشرطة النسائية، حين تشارك، تعمل في **عزلة نسبية** عن الوحدات الأخرى (مكافحة المخدرات، الجرائم الإلكترونية، حماية الأسرة). وهذا يؤدي إلى:

١. **تكرار الجهود** :قد تقوم الشرطية بجمع معلومات، ثم تعيد جهة أخرى جمعها.
٢. **تعارض الاختصاصات** :قد تتدخل جهتان في نفس القضية دون تنسيق.
٣. **ضياع المعلومات** :قد لا تصل المعلومات من وحدة إلى أخرى في الوقت المناسب.

والدرس المستفاد هو ضرورة **إنشاء آليات تنسيق** (بروتوكولات، لجان مشتركة، أنظمة معلومات موحدة) بين الشرطة النسائية والوحدات الأخرى، لضمان تكامل الجهود، لا تكرارها).[6]

المطلب الثالث: الدروس المستفادة على مستوى التدريب

أولاً: الحاجة إلى تدريب متخصص ومتكامل

الحالات الثلاث كشفت أن الشرطية، حتى لو كانت مدربة، قد لا تكون مؤهلة للتعامل مع **الجوانب الفنية** (كالأدلة الرقمية، وسلسلة الحيازة)، أو **الجوانب النفسية** (كالتعامل مع ضحايا الصدمة)، أو **الجوانب القانونية**)كحقوق الضحايا، وإجراءات الحماية.(

والدرس المستفاد هو أن التدريب لا يكفي أن يكون **متخصصاً** (في مجال واحد)، بل يجب أن يكون **متكاملاً** (يشمل الجوانب القانونية، والنفسية، والفنية، والأخلاقية)، و**مستمراً** (لا يقتصر على دورة واحدة)، و**عملياً** (قائماً على المحاكاة ودراسات الحالة)).[7]

ثانياً: الحاجة إلى تدريب على التوثيق

الحالات الثلاث كشفت أن **التوثيق** ليس مهارة بديهية، بل هو **مهارة تحتاج إلى تدريب** .فالتوثيق الجيد يشمل:

١. **توثيق الإفادات** :تسجيل أقوال الضحية دون تحريف، مع بيان ظروف الاستماع.
٢. **توثيق الأدلة** :تسجيل كل خطوة في جمع الدليل، من الضبط إلى التحليل.
٣. **توثيق القرارات** :تسجيل أسباب القرار (لماذا تم الضبط؟ لماذا لم يتم الضبط؟).
٤. **توثيق الإحالات** :تسجيل الجهات التي أُحيلت إليها الضحية، وتاريخ الإحالة، والنتيجة).[8]

والدرس المستفاد هو أن التدريب على التوثيق يجب أن يكون **جزءاً من التدريب الأساسي** لكل شرطية، لا "موضوعاً إضافياً".

المطلب الرابع: الدروس المستفادة على مستوى الحماية

أولاً: الحاجة إلى حماية الضحايا

الحالات الثلاث كشفت أن الضحايا — سواء في العنف الأسري، أو الابتزاز الإلكتروني، أو الاتجار بالمخدرات (إن كنّ ضحايا) — لا يجدن **آليات حماية فعالة** .فالمآوي قليلة، والإحالة غير منظمة، والضغط الاجتماعي قوي، والخوف من الانتقام حاضر.

والدرس المستفاد هو أن حماية الضحايا ليست "خدمة إضافية"، بل هي **شرط للتحري الفعال** .فالضحية التي لا تشعر بالأمان لن تتعاون، ولن تدلي بمعلومات كاملة، ولن تستمر في الدعوى. ومن ثم، فإن أي إصلاح للشرطة النسائية يجب أن يتضمن **آليات حماية** (مآوي، إحالة، سرية، حماية من الانتقام)).[9]

ثانياً: الحاجة إلى حماية الشرطيات أنفسهن

الحالات الثلاث كشفت أيضاً أن الشرطيات قد يكنّ **ضحايا** للانتهاكات (من زملاء، أو رؤساء، أو خارجيين)، دون أن يجدن **آلية حماية** .فالتقارير تشير إلى "النبذ والتحرش"، وإلى "عدم تقبل بعض رجال الأمن لوجود النساء بينهم").[10]
والدرس المستفاد هو أن حماية الشرطية ليست "ترفاً"، بل هي **شرط لاستمرارها في العمل** .فإذا لم تشعر الشرطية بالأمان، فإنها ستستقيل، أو تتجنب المهام الخطرة، أو تصمت عن الانتهاكات. ومن ثم، فإن أي إصلاح يجب أن يتضمن **آليات إبلاغ آمنة، وحماية من الانتقام، ومساءلة عن الانتهاكات**[11].

المطلب الخامس: الدروس المستفادة على مستوى البحث والتقييم

أولاً: الحاجة إلى دراسات ميدانية

الحالات الثلاث كشفت أن **المصادر المفتوحة لا تكفي** لتحليل عمل الشرطة النسائية. فالتقارير الصحفية تركز على الجريمة، لا على الإجراءات؛ والأحكام القضائية تركز على النتيجة، لا على التحري؛ والبيانات الأمنية تركز على الضبط، لا على العملية.

والدرس المستفاد هو أن أي تقييم جاد لعمل الشرطة النسائية يحتاج إلى **دراسات ميدانية** (مقابلات، ملاحظة، تحليل سجلات)، لا إلى الاعتماد على المصادر المفتوحة وحدها. وهذا يتطلب **تعاوناً** بين الباحثين والمؤسسة الأمنية، و**شفافية** في الوصول إلى المعلومات (مع مراعاة اعتبارات السرية)).[12]

ثانياً: الحاجة إلى مؤشرات تقييم

الحالات الثلاث كشفت أيضاً أن **غياب المؤشرات** يجعل التقييم صعباً. فكيف نقيس فعالية الشرطة النسائية؟ بعدد البلاغات؟ بعدد الضبط؟ بعدد الإدانات؟ أم بجودة الإجراءات، وحماية الضحايا، ورضا المواطنين؟

والدرس المستفاد هو ضرورة **تطوير مؤشرات تقييم** تشمل:

١. **مؤشرات الإجراءات** :نسبة الإجراءات التي استوفت الشروط القانونية (إذن، ضمانة الجنس، سلسلة الحيازة).
٢. **مؤشرات الحماية** :نسبة الضحايا اللواتي أُحِلن إلى جهات الدعم، ونسبة الحالات التي تم فيها منع الإيذاء الثانوي.
٣. **مؤشرات الفعالية** :نسبة القضايا التي انتهت بإدانة، ومتوسط مدة التحري.
٤. **مؤشرات الرضا** :رضا الضحايا عن التعامل، ورضا الشرطيات عن بيئة العمل).[13]

خلاصة المبحث

الدروس المستفادة من الحالات الثلاث لا تتعلق بالحالات الفردية، بل **بالبنية المؤسسية والقانونية** التي تنتجها. فغياب التشريع الخاص، وضعف التوثيق المؤسسي، ونقص التدريب المتخصص، وغياب آليات الحماية، وندرة الدراسات الميدانية — كل ذلك يجعل عمل الشرطة النسائية **غير موثق، وغير منظم، وغير محمي.**

وفي ضوء المقارنة، يبدو أن النموذج الأكثر اتساقاً مع المعايير الدولية هو الذي يجمع بين:

- **تشريع موحد** للجرائم النوعية، يحدد التكييف والإجراءات والحماية.
- **توثيق مؤسسي** يسمح بالمساءلة والتقييم.
- **تدريب متكامل** يشمل الجوانب القانونية والنفسية والفنية.
- **آليات حماية** للضحايا والشرطيات.

- **دراسات ميدانية** ومؤشرات تقييم.

أما على المستوى الفقهي الإسلامي، فإن مبادئ "درء المفاسد" و"حفظ النفس" و"العدل" و"الستر" يمكن أن تُوفر إطاراً أخلاقياً ومعيارياً لهذه الإصلاحات، بشرط أن تُفسَّر في ضوء مقاصدها، لا في ضوء ممارسات اجتماعية لا تعكس جوهرها).[14]

قائمة المراجع المرقّمة

أولاً: التشريعات

١. قانون مكافحة الاتجار والاستعمال غير المشروعين للمخدرات والمؤثرات العقلية اليمني رقم (٣) لسنة ١٩٩٣

٢. قانون الإجراءات الجزائية اليمني رقم (١٣) لسنة ١٩٩٤، المواد ٦، ١٣٢، ١٤٣، ٣٩٦

٣. قانون العقوبات اليمني، المواد ٢٣٢، ٢٤٢-٢٤٥

٤. قانون الدفع الإلكتروني اليمني رقم (٤٠) لسنة ٢٠٠٦، المادتان ١٠ و١١

ثانياً: الوثائق الدولية والتقارير

٥. اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة(CEDAW) ، التقرير الدوري التاسع إلى الحادي عشر لليمن، ٢٠٢٥

٦. صندوق الأمم المتحدة للسكان(UNFPA) ، " Voices from Yemen 2025"، 2025

٧. منظمة العفو الدولية، تقرير عن العنف ضد المرأة في اليمن، ٢٠٠٩

٨. الشبكة اليمنية للحقوق والحريات، تقرير عن جرائم قتل الأقارب في مناطق سيطرة الحوثيين، أغسطس ٢٠٢٥

ثالثاً: الأحكام القضائية

٩. محكمة مأرب الابتدائية، حكم في قضية ابتزاز إلكتروني (فبراير ٢٠٢٦).

١٠. محكمة الخوخة الابتدائية، حكم في قضية قتل زوج لزوجته، نوفمبر ٢٠٢٥

١١. محكمة غرب تعز، حكم بإعدام شاب أدين بقتل أسرته، نوفمبر ٢٠٢٥

رابعاً: البيانات الأمنية

١٢. وكالة الأنباء اليمنية (سبأ)، "أمن المهرة يضبط شخصين في قضيتي ابتزاز إلكتروني"، ١٩ نوفمبر ٢٠٢٥

خامساً: الدراسات القانونية

١٣. دراسة منشورة في المجلة القضائية اليمنية، "التحقيق الرقمي: الأدوات والتقنيات المستخدمة في الإثبات الجنائي".

١٤. دراسة منشورة في المجلة القضائية اليمنية، "الأدلة الجنائية الرقمية: الإطار القانوني والتحديات العملية في الجمهورية اليمنية".

سادساً: المراجع الفقهية الإسلامية

١٥. ابن تيمية، *السياسة الشرعية في إصلاح الراعي والرعية*، تحقيق محمد حامد الفقي، دار الكتب العلمية، بيروت — في مبدأ درء المفاسد وحفظ النفس.

ملاحظة منهجية

تم إعداد هذا المبحث مع الالتزام بالآتي:

١. **طرح إشكالية مركزية** تفتتح المبحث، وتطرح سؤال القيمة العلمية لتحليل حالات جزئية.

٢. **تغطية المستويات الخمسة** للدروس المستفادة: التشريع، المؤسسة، التدريب، الحماية، البحث والتقييم.
٣. **التوثيق داخل المتن** بأرقام الإحالات ([1]، [2]، [3]...) وربطها بقائمة مراجع مرقّمة.
٤. **التمييز بين الوصف والتحليل والنقد**، مع تجنب الاكتفاء بالعبارات العامة.
٥. **إدراج بعد فقهي إسلامي** (درء المفاسد، حفظ النفس، العدل، الستر).
٦. **بيان مواطن التعذر**: يلاحظ أن بعض الدروس المستفادة **استنتاجية**، لأنها مبنية على تحليل حالات لا تتوفر عنها معطيات كاملة. ويُوصى بالرجوع — عند تعميق البحث — إلى **دراسات ميدانية**، و**مقابلات**، و**سجلات مؤسسية**، للتحقق من صحة هذه الاستنتاجات.

الباب الثالث: التحريات عبر المصادر المفتوحة — (OSINT) البعد الفني والتقني

الفصل الأول: ماهية الاستخبارات مفتوحة المصدر وأهميتها في التحريات الجنائية

المبحث الأول: التعريف والنطاق والتمييز بين الاستخبارات مفتوحة المصدر والاستخبارات التقليدية

تمهيد

أدى التطور المتسارع في تقنيات الاتصال وتبادل المعلومات إلى تغير ملحوظ في أساليب التحري الجنائي، فلم تعد المعلومات اللازمة لكشف الجرائم محصورة في الشهادات والمشاهدات الميدانية والمستندات التقليدية، بل أصبحت البيئة الرقمية مصدراً مهماً للمعلومات التي يمكن الاستفادة منها في تحديد هوية المشتبه فيهم، وكشف العلاقات بين الأشخاص، وتتبع الأنشطة المشبوهة، والتحقق من الوقائع، وتكوين تصورات أولية تساعد الجهات المختصة على توجيه أعمالها.

وفي هذا السياق، برز مفهوم الاستخبارات مفتوحة المصدر (Open Source Intelligence — OSINT) باعتباره منهجاً منظماً لجمع المعلومات المتاحة للجمهور وتحليلها وتقييمها، بغرض إنتاج معلومات استخبارية تساعد على اتخاذ القرار أو توجيه التحري. ولا تقتصر هذه المنهجية على استخدام محركات البحث أو الاطلاع على المنشورات العامة، وإنما تشمل تحديد الاحتياجات المعلوماتية، واختيار المصادر المناسبة، وجمع البيانات، والتحقق منها، وتحليلها، وتوثيق النتائج، ثم تقديمها إلى الجهة المعنية.

وقد اكتسب هذا المجال أهمية خاصة في التحقيقات الرقمية والجنائية الدولية، إذ أصدر مركز حقوق الإنسان بجامعة كاليفورنيا في بيركلي، بالتعاون مع مكتب المفوض السامي للأمم المتحدة لحقوق الإنسان، بروتوكول بيركلي للتحقيقات الرقمية مفتوحة المصدر سنة ٢٠٢٠، متضمناً معايير مهنية لجمع المعلومات الرقمية وحفظها والتحقق منها وتحليلها وتقديمها في سياقات التحقيق والمساءلة القانونية.[1]

ومع ذلك، فإن الاستفادة من المصادر المفتوحة لا تعني أن جميع المعلومات المنشورة تصلح دليلاً على ارتكاب جريمة، أو أن جمعها وتحليلها يخضعان دائماً لحرية مطلقة. فقد تكون المعلومات غير دقيقة، أو قديمة، أو منتحلة، أو مجتزأة من سياقها، كما قد يؤدي الجمع المتراكم لبيانات متفرقة إلى تكوين صورة واسعة عن الحياة الخاصة لشخص معين.

وعليه، تتمثل إشكالية هذا المبحث في تحديد مفهوم الاستخبارات مفتوحة المصدر، وبيان نطاقها وخصائصها، وتمييزها عن وسائل الاستخبارات والتحري الأخرى، وتوضيح حدود الاستفادة منها في العمل الجنائي، مع مراعاة الضوابط القانونية والفنية اللازمة.

أولاً: مفهوم الاستخبارات مفتوحة المصدر وطبيعتها المنهجية

يقصد بالاستخبارات مفتوحة المصدر مجموعة العمليات المنظمة التي تستهدف تحديد المعلومات المتاحة للجمهور، وجمعها ومعالجتها والتحقق منها وتحليلها، بهدف الوصول إلى نتائج ذات قيمة استخبارية أو تحقيقية.

ويكشف هذا التعريف عن وجود تمييز أساسي بين ثلاثة مفاهيم مترابطة:

١. **المصدر المفتوح :**وهو الوسيلة أو المكان الذي تتوافر فيه المعلومات، كالمواقع الإلكترونية العامة، والسجلات المنشورة، والصور المتاحة للجمهور، والبيانات الحكومية المنشورة.
٢. **المعلومة مفتوحة المصدر :**وهي البيانات أو الوقائع التي يتم الحصول عليها من تلك المصادر، مثل منشور إلكتروني أو صورة أو سجل تجاري منشور.
٣. **الاستخبارات مفتوحة المصدر :**وهي النتيجة التي يتم الوصول إليها بعد جمع المعلومات وفحصها وربطها وتحليلها بما يخدم سؤالاً تحقيقياً أو احتياجاً معلوماتياً محدداً.

وبناءً على ذلك، فإن العثور على منشور يتضمن تهديداً لا يمثل وحده عملية استخبارات مفتوحة المصدر مكتملة، بل يعد خطوة أولية في جمع المعلومات. أما فحص المنشور، والتحقق من تاريخ نشره ومصدره، ومقارنته بمعلومات أخرى، وتقييم علاقته بواقعة جنائية محددة، ثم توثيق النتائج وحدودها، فيمثل عملاً أكثر اكتمالاً من الناحية المنهجية.

وتبرز أهمية هذا التمييز في التحريات الجنائية؛ لأن كثرة المعلومات لا تعني بالضرورة ارتفاع قيمتها. فقد تتوافر آلاف المنشورات المتعلقة بشخص معين دون أن تسهم في إثبات أي واقعة جنائية، في حين قد تكون صورة واحدة موثقة أو وثيقة منشورة ذات صلة مباشرة بواقعة محددة أكثر فائدة للتحري.

ومن ثم، فإن القيمة الحقيقية للاستخبارات مفتوحة المصدر لا تقاس بحجم البيانات التي تجمعها الجهة المختصة، وإنما بمدى صلتها بالسؤال التحقيقي، وموثوقية مصادرها، وسلامة تحليلها، وإمكان مراجعة النتائج التي تم التوصل إليها.[2]

كما ينبغي عدم الخلط بين المعلومات المتاحة للجمهور والمعلومات التي أصبحت متاحة نتيجة تسريب غير مشروع. فمجرد وجود بيانات على الإنترنت لا يعني بالضرورة أنها نشرت بصورة مشروعة، أو أن جمعها واستخدامها وتداولها جائز في جميع الأحوال.

ولهذا، يجب التحقق من طبيعة المصدر، وكيفية إتاحة المعلومات، وما إذا كان الوصول إليها يتطلب تجاوز قيود تقنية أو الحصول على صلاحيات غير مقررة. ويكتسب هذا التمييز أهمية خاصة عندما تتعلق البيانات بمعلومات مالية أو مواقع جغرافية دقيقة أو اتصالات خاصة أو قواعد بيانات تحتوي على معلومات شخصية.

ثانياً: مصادر الاستخبارات مفتوحة المصدر وأنواعها

تتعدد المصادر التي يمكن الاستفادة منها في التحريات القائمة على المصادر المفتوحة، ويختلف نوع المصدر باختلاف طبيعة الجريمة والسؤال الذي تسعى الجهة المختصة إلى الإجابة عنه.

١ المواقع الإلكترونية والمنصات الاجتماعية

تشمل هذه الفئة المواقع الإخبارية والمدونات والمنتديات والصفحات العامة على منصات التواصل الاجتماعي. وقد تساعد المعلومات المنشورة فيها على تحديد تسلسل الأحداث، أو التعرف على علاقات ظاهرة بين حسابات متعددة، أو التحقق من وجود إعلان أو تهديد أو نشاط معين في وقت محدد.

وفي جرائم الابتزاز الإلكتروني، على سبيل المثال، يمكن أن تسهم المنشورات العامة في توثيق التهديدات المعلنة أو تحديد الحساب الذي نشر محتوى معيناً. غير أن اسم المستخدم أو الصورة الشخصية لا يكفيان وحدهما لإثبات هوية

الشخص الذي يدير الحساب، إذ يمكن انتحال الأسماء والصور أو استخدام حسابات مشتركة أو مخترقة.
لذلك، يجب التعامل مع الحساب الإلكتروني بوصفه مصدراً للمعلومات المتعلقة بالنشاط المنشور، لا بوصفه دليلاً قاطعاً على هوية صاحبه أو مسؤوليته الجنائية.

٢ السجلات العامة والبيانات الحكومية المنشورة

تشمل هذه الفئة السجلات التجارية المنشورة، والإعلانات الرسمية، والقرارات الإدارية، والأحكام القضائية المتاحة للجمهور، والبيانات الحكومية والإحصاءات الرسمية.
وتكمن أهمية هذه المصادر في إمكان استخدامها للتحقق من معلومات وردت في مصادر أخرى. فقد يساعد سجل تجاري منشور في التحقق من وجود شركة أو تاريخ تأسيسها، وقد يكشف إعلان رسمي عن علاقة قانونية أو إدارية ذات صلة بالواقعة محل التحري.
ومع ذلك، فإن وصف السجل بأنه عام لا يعني أن جميع المعلومات المرتبطة به متاحة دون قيد، أو أن استخدامه لا يخضع لأي شروط. فقد تفرض الجهة التي تدير السجل إجراءات معينة للحصول على بعض البيانات، أو تضع قيوداً على إعادة نشرها أو استخدامها.
كما يجب الانتباه إلى تاريخ السجل ومدى تحديثه؛ إذ قد تتغير بيانات الملكية أو الإدارة أو العنوان، وقد تظل بعض السجلات منشورة رغم عدم تعبيرها عن الوضع الحالي.

٣ الصور ومقاطع الفيديو والبيانات الجغرافية

تتيح الصور ومقاطع الفيديو المنشورة للعموم إمكانية فحص بعض الوقائع المكانية والزمانية، ومقارنة المعالم الظاهرة بخرائط أو صور أخرى، والتحقق من بعض الادعاءات المتعلقة بمكان وقوع حدث أو توقيته.
وقد تُستخدم الصور الفضائية والخرائط العامة للتحقق من طبيعة موقع معين أو مقارنة التغيرات الظاهرة فيه عبر الزمن. لكن هذه العمليات لا ينبغي أن تعتمد على التشابه البصري وحده، لأن المباني والطرق والتضاريس قد تتشابه في مواقع مختلفة، كما يمكن إعادة نشر الصور القديمة بوصفها صوراً لأحداث جديدة.
ويؤكد بروتوكول بيركلي ضرورة التعامل المنهجي مع المعلومات الرقمية، من خلال تحديد مصدرها، وفحص سياقها، والتحقق من أصالتها، وتوثيق طريقة الحصول عليها، مع مراعاة سلامة الأشخاص الذين قد تتعلق بهم التحقيقات.[3]

٤ قواعد البيانات التجارية المتاحة

أصبح الوصول إلى المعلومات من خلال قواعد البيانات التجارية جزءاً من بعض الممارسات الاستخبارية الحديثة. وقد تشمل هذه المعلومات بيانات مجمعة عن الشركات أو الأنشطة الرقمية أو المواقع الجغرافية أو غيرها من البيانات التي تجمعها جهات تجارية.
وتطرح هذه المصادر إشكالات قانونية إضافية؛ لأن المعلومات قد تكون متاحة للشراء، لكنها ليست بالضرورة متاحة للجمهور بالمعنى التقليدي. كما أن جمعها من مصادر متعددة وربطها قد يكشف معلومات شخصية لم تكن ظاهرة عند النظر إلى كل مصدر على حدة.

وقد تناول الباحثان يان-ياب أورلمانز وساندر لانغنهاوزن هذه المسألة في دراسة منشورة إلكترونياً عام ٢٠٢٤، ثم ضمن المجلد ٣٨ من مجلة *International Journal of Intelligence and CounterIntelligence*، حيث ناقشا أثر استخدام المعلومات المتاحة تجارياً في أنشطة الاستخبارات والأمن على حماية البيانات الشخصية، وأهمية وضع ضمانات تتعلق بتقليل البيانات والاحتفاظ بها والوصول إليها وتداولها.[4]

ويترتب على ذلك أن شراء البيانات أو الحصول عليها من مزود تجاري لا يكفي وحده لإثبات مشروعية استخدامها في التحري، بل ينبغي النظر في مصدرها، وطبيعتها، والأساس القانوني لمعالجتها، والغرض من استخدامها، والضمانات المقررة لحماية الأشخاص المعنيين.

ثالثاً: نطاق الاستخبارات مفتوحة المصدر والتمييز بين الويب السطحي والعميق والدارك ويب

يشيع تقسيم البيئة الإلكترونية إلى الويب السطحي والويب العميق والدارك ويب. ويمكن الاستفادة من هذا التقسيم في شرح اختلاف طرق الوصول إلى المعلومات، إلا أنه لا يصح اتخاذه وحده معياراً لتحديد مشروعية الجمع أو وصف المعلومات بأنها مفتوحة المصدر.

١ الويب السطحي

يشير الويب السطحي إلى الصفحات والمحتويات التي تستطيع محركات البحث العامة فهرستها والوصول إليها عادةً دون الحاجة إلى صلاحيات خاصة.

ومن أمثلته المواقع الإخبارية العامة، والصفحات المفتوحة على المنصات الاجتماعية، وبعض السجلات والوثائق المنشورة رسمياً.

وتتميز هذه المصادر بسهولة الوصول إليها نسبياً، لكن سهولة الوصول لا تعني صحة المحتوى. فقد تنشر المواقع أخباراً غير دقيقة، وقد تتضمن الصفحات صوراً منتحلة أو معلومات قديمة، كما قد يتم حذف المنشورات أو تعديلها بعد الاطلاع عليها.

ولذلك، يتطلب الاستخدام المهني لهذه المصادر توثيق الرابط وتاريخ الوصول، والاحتفاظ بنسخة مناسبة من المحتوى وفق الضوابط القانونية والفنية، ثم التحقق من المعلومات الجوهرية بالرجوع إلى مصادر مستقلة عند الإمكان.

٢ الويب العميق

يشمل الويب العميق المحتويات التي لا تفهرسها محركات البحث العامة بصورة معتادة، وقد تتضمن قواعد بيانات متخصصة أو أرشيفات أو خدمات تتطلب اشتراكاً أو تسجيل دخول.

ولا يعني عدم ظهور المحتوى في محركات البحث أنه سري بالضرورة؛ فقد يكون متاحاً قانوناً للمشتركين أو للأشخاص الذين يستوفون شروط الوصول.

وفي المقابل، لا يعني امتلاك حساب في خدمة إلكترونية أن المستخدم مخول بالوصول إلى جميع البيانات الموجودة فيها. فقد تكون بعض البيانات محمية بقيود تعاقدية أو قانونية، أو مقصورة على مستخدمين محددين، أو متاحة فقط بموجب إذن من الجهة المختصة.

ومن ثم، فإن تحديد مشروعية الوصول إلى المعلومات يتطلب فحص طبيعة البيانات وشروط إتاحتها، لا الاكتفاء بتصنيف الموقع ضمن الويب السطحي أو العميق.

٣ الدارك ويب
يشير الدارك ويب إلى أجزاء من البيئة الإلكترونية تتطلب عادةً برامج أو ترتيبات تقنية خاصة للوصول إليها، ومن أشهر التقنيات المرتبطة به شبكة تور.(Tor)
ولا يصح اعتبار جميع المحتويات الموجودة في الدارك ويب غير مشروعة، كما لا يصح اعتبارها جميعاً مصادر مفتوحة. فقد تضم هذه البيئة خدمات مشروعة وأخرى غير مشروعة، وقد تتضمن بيانات منشورة أو بيانات مسروقة أو معلومات متاحة ضمن منتديات ذات شروط دخول محددة.
وفي مجال التحري الجنائي، ينبغي التمييز بين مجرد الاطلاع على محتوى متاح، وبين الدخول إلى حسابات خاصة، أو تجاوز ضوابط تقنية، أو انتحال صفة، أو إجراء تواصل سري مع أشخاص مشتبه فيهم. فلكل صورة من هذه الصور اعتبارات قانونية مختلفة، ولا يجوز افتراض أن استخدام أدوات تقنية خاصة يجعل جميع الإجراءات التي تلي ذلك مشروعة.
وبناءً عليه، فإن معيار التمييز الأهم ليس مكان وجود المعلومات فحسب، بل طريقة الوصول إليها، وطبيعتها، والقيود المفروضة عليها، والغرض من استخدامها، ومدى تأثير الجمع في حقوق الأشخاص المعنيين.
رابعاً: الفرق بين الاستخبارات مفتوحة المصدر والاستخبارات التقليدية
تتعدد وسائل الحصول على المعلومات في العمل الاستخباري، ويُستخدم مصطلح الاستخبارات البشرية (HUMINT) عادةً للإشارة إلى المعلومات المستمدة من المصادر البشرية، بينما يشير مصطلح استخبارات الإشارات (SIGINT) إلى المعلومات المستمدة من الإشارات وفق الأساليب المختصة.
أما الاستخبارات مفتوحة المصدر فتركز على المعلومات التي يمكن الحصول عليها من مصادر متاحة للجمهور أو من مصادر يمكن الوصول إليها على نحو مشروع، ثم تحليلها وفق منهجية محددة.
ويظهر الاختلاف بين هذه الأنواع في طبيعة المصدر وطريقة جمع المعلومات والضمانات القانونية المرتبطة بها.
١ من حيث طبيعة المصدر
تعتمد الاستخبارات مفتوحة المصدر على المعلومات المنشورة أو المتاحة للجمهور أو القابلة للحصول عليها وفق الشروط القانونية المقررة، بينما قد تعتمد الاستخبارات البشرية على مقابلات مع مصادر بشرية، وقد تتضمن بعض صور استخبارات الإشارات اعتراض اتصالات أو التقاط إشارات تخضع لقيود قانونية خاصة.
لكن هذا التمييز لا يعني أن الاستخبارات مفتوحة المصدر منفصلة تماماً عن الوسائل الأخرى؛ فقد يبدأ التحري بمعلومة منشورة، ثم يتطلب التحقق منها إجراء مقابلات أو طلب سجلات أو الاستعانة بخبرة فنية، وفق القانون المختص.
٢ من حيث أسلوب العمل
لا تتمثل الاستخبارات مفتوحة المصدر في مجرد جمع المعلومات، وإنما تشمل دورة متكاملة تبدأ بتحديد الاحتياج المعلوماتي، ثم الجمع والمعالجة والتحليل، وتنتهي بإعداد النتائج وتقديمها إلى الجهة المعنية.
أما البحث العابر في الإنترنت فقد يقتصر على العثور على معلومة دون التحقق من مصدرها أو تقييم مصداقيتها أو تحديد حدود الاستنتاج الذي تسمح به.

وبذلك، فإن المنهجية هي أحد العناصر الأساسية التي تميز العمل الاستخباري المنظم عن البحث غير المنهجي.

٣ من حيث الضمانات القانونية

لا يصح القول إن جميع وسائل الاستخبارات التقليدية تتطلب نوعاً واحداً من الأذونات، أو أن جميع عمليات الاستخبارات مفتوحة المصدر لا تحتاج إلى إذن. فمتطلبات الإذن تتحدد وفق طبيعة الإجراء، والنظام القانوني المختص، ونوع البيانات المستهدفة، ومدى تأثير الإجراء في الحقوق والحريات.

وقد يكون الاطلاع على صفحة عامة إجراءً بسيطاً، بينما يثير الجمع المستمر لبيانات شخص عبر مصادر متعددة إشكالات مختلفة تتعلق بالخصوصية والتناسب. كما قد يكون الحصول على بيانات متاحة تجارياً أكثر تدخلاً من قراءة منشور عام، بحسب طبيعة المعلومات وطريقة استخدامها.

وتؤكد الدراسة التي أعدها أورلمانز ولانغنهاوزن أهمية إخضاع الممارسات المتعلقة بالمعلومات المتاحة تجارياً لضمانات مناسبة، تشمل تقليل البيانات والحد من الاحتفاظ بها وتنظيم الوصول إليها واستخدامها، مع وجود رقابة مستقلة وفعالة.[5]

٤ من حيث القيمة الإثباتية

يجب التمييز بين القيمة الاستخبارية للمعلومة وقيمتها في الإثبات القضائي.

فقد تساعد معلومة مفتوحة المصدر على تحديد شخص أو مكان أو علاقة بين أطراف، لكنها لا تكفي بالضرورة لإثبات الجريمة أمام القضاء. ويتوقف ذلك على مدى موثوقية المصدر، وطريقة الحصول على المعلومة، وسلامة توثيقها، ومدى إمكان التحقق منها ومناقشتها، والقواعد القانونية التي تحكم قبول الأدلة في النظام المختص.

كما أن المعلومات المستمدة من مصادر سرية ليست عديمة القيمة الإثباتية لمجرد سرية مصدرها، وإنما تتحدد قيمتها وفق طبيعتها والإجراءات القانونية المطبقة عليها.

وعليه، لا تكمن أفضلية الاستخبارات مفتوحة المصدر في أنها تنتج أدلة مقبولة تلقائياً، بل في إمكان توثيق كثير من مصادرها وإعادة فحصها، متى جرى جمعها وحفظها بطريقة مهنية سليمة.

خامساً: التمييز بين OSINT والمفاهيم المتقاربة

يقتضي ضبط مفهوم الاستخبارات مفتوحة المصدر تمييزه عن عدد من المصطلحات التي قد تتداخل معه في التطبيقات العملية.

١ الاستخبارات مفتوحة المصدر والبحث المفتوح

البحث المفتوح هو استخدام محركات البحث أو المواقع العامة للوصول إلى معلومة معينة. أما الاستخبارات مفتوحة المصدر فتشمل البحث ضمن منهجية أوسع، تتضمن تحديد السؤال التحقيقي، وتقييم المصادر، والتحقق من المعلومات، وربط النتائج، وتوثيقها، وبيان حدودها.

وعلى هذا الأساس، لا يتحول كل بحث على الإنترنت إلى عملية استخبارات مفتوحة المصدر مكتملة، وإن كان البحث المفتوح أحد أدواتها.

٢ الاستخبارات مفتوحة المصدر واستخبارات وسائل التواصل الاجتماعي

يستخدم مصطلح استخبارات وسائل التواصل الاجتماعي (SOCMINT) للإشارة إلى جمع المعلومات وتحليلها من منصات التواصل الاجتماعي.

وتعد هذه الممارسة متداخلة مع الاستخبارات مفتوحة المصدر عندما تتعلق بالمحتوى المتاح للجمهور، لكنها قد تثير إشكالات إضافية عند التعامل مع الحسابات المقيدة أو البيانات غير العامة أو المعلومات التي يتم الحصول عليها من خلال أدوات تجارية.
كما أن تحليل منشورات وسائل التواصل لا يثبت بالضرورة هوية صاحب الحساب أو صحة ما ينشره، الأمر الذي يجعل التحقق من المصدر والسياق أمراً أساسياً.

٣ الاستخبارات مفتوحة المصدر والتحري الرقمي

يشمل التحري الرقمي نطاقاً أوسع من الاستخبارات مفتوحة المصدر؛ فقد يتضمن فحص الهواتف والحواسيب والوسائط الرقمية المضبوطة، وتحليل الملفات والبيانات المخزنة، واستخراج المعلومات وفق إجراءات فنية وقانونية محددة.
أما الاستخبارات مفتوحة المصدر فتركز على المعلومات المتاحة للجمهور أو التي يمكن الحصول عليها بصورة مشروعة من مصادر مفتوحة.
وقد تتكامل المنهجيتان في القضية الواحدة؛ إذ يمكن استخدام المعلومات العامة لتحديد حساب ذي صلة، ثم اللجوء إلى الإجراءات القانونية اللازمة للحصول على بيانات غير عامة أو فحص جهاز رقمي، متى توافرت الشروط القانونية.

٤ الاستخبارات مفتوحة المصدر والهندسة الاجتماعية

تعتمد الهندسة الاجتماعية على التأثير في الأشخاص أو خداعهم لدفعهم إلى الإفصاح عن معلومات أو تنفيذ تصرفات معينة.
أما الاستخبارات مفتوحة المصدر فتعتمد أساساً على جمع المعلومات وتحليلها من مصادر متاحة، دون أن يستلزم ذلك خداع الأشخاص.
ولا يعني هذا أن كل تواصل مع شخص أثناء التحري محظور، أو أن كل تواصل يعد هندسة اجتماعية؛ وإنما يتطلب الأمر التمييز بين الاطلاع على المعلومات المنشورة، والتواصل العادي، وانتحال الصفة، واستعمال وسائل الخداع أو تجاوز القيود التقنية.
ويترتب على ذلك ضرورة تحديد طبيعة الإجراء وأساسه القانوني قبل استخدامه، خصوصاً عندما تتضمن العملية تفاعلاً مباشراً مع المشتبه فيهم أو الحصول على معلومات لا يستطيع الجمهور الوصول إليها.

سادساً: حدود استخدام الاستخبارات مفتوحة المصدر في التحري الجنائي

على الرغم من الفوائد التي توفرها الاستخبارات مفتوحة المصدر، فإن استخدامها في التحري الجنائي يجب أن يظل مقيداً بمجموعة من الضوابط التي تحقق التوازن بين مصلحة التحقيق وحقوق الأفراد.

١ احترام الخصوصية

لا تعني إتاحة معلومة على الإنترنت أن استخدامها غير مقيد في جميع الظروف.
فقد يؤدي جمع بيانات متفرقة عن شخص واحد وربطها وتحليلها إلى تكوين صورة تفصيلية عن حياته وعلاقاته وتحركاته.
وتتطلب هذه الحالات تقييم طبيعة البيانات والغرض من جمعها ومدى الضرورة والتناسب، مع مراعاة القواعد القانونية التي تحكم معالجة المعلومات الشخصية.
ويكتسب هذا الأمر أهمية خاصة عندما تتعلق البيانات بمواقع جغرافية دقيقة أو معلومات صحية أو علاقات شخصية أو أنماط حركة قد تكشف جوانب حساسة من حياة الفرد.

٢ تحديد الغرض من الجمع
ينبغي أن يكون جمع المعلومات مرتبطاً بسؤال تحقيقي واضح أو غرض مشروع ومحدد، وألا يتحول إلى جمع عشوائي لبيانات الأشخاص دون صلة بواقعة محل تحرٍّ.
ويساعد تحديد الغرض على استبعاد المعلومات غير الضرورية، وتوجيه الجهد نحو المصادر الأكثر صلة، والحد من احتمال استخدام البيانات في أغراض أخرى لا يجيزها القانون.
٣ التناسب بين نطاق الجمع وخطورة الواقعة
يقتضي مبدأ التناسب ألا يتجاوز نطاق جمع المعلومات القدر الذي تبرره الحاجة التحقيقية والقيود القانونية ذات الصلة.
فإذا كان المطلوب التحقق من منشور محدد، فقد لا تكون هناك ضرورة لجمع جميع بيانات الحساب عبر سنوات طويلة، ما لم توجد أسباب موضوعية تبرر ذلك وفق القانون.
كما ينبغي تقييم أثر الجمع في الأشخاص الذين لا صلة لهم بالجريمة، وتجنب توسيع نطاق التحري بما يؤدي إلى جمع معلومات غير لازمة عنهم.
٤ التحقق من المعلومات
لا ينبغي اعتماد المعلومات المفتوحة لمجرد ظهورها في نتائج البحث أو تداولها على نطاق واسع.
بل يتعين فحص مصدرها وتاريخها وسياقها، ومقارنتها بمصادر أخرى عند الإمكان، والنظر في احتمال التلاعب بها أو إعادة نشرها بصورة مضللة.
وقد أوصى بروتوكول بيركلي باتباع معايير مهنية في جمع المعلومات الرقمية والتحقق منها وحفظها وتحليلها، بما يعزز إمكان مراجعتها والاستفادة منها في إجراءات المساءلة.[6]
٥ توثيق الإجراءات
يتطلب العمل المهني تسجيل المصدر الذي استُمدت منه المعلومة، وتاريخ الوصول إليها، وطريقة الحصول عليها، والإجراءات التي اتخذت لفحصها، والقيود التي تؤثر في دلالتها.
ويكتسب التوثيق أهمية خاصة عندما يكون المحتوى قابلاً للحذف أو التعديل، أو عندما يراد الاستناد إليه لاحقاً في تقرير تحقيقي أو إجراء قضائي.
ومع ذلك، لا يضمن التوثيق وحده صحة المعلومة أو قبولها قضائياً، وإنما يتيح فحصها والتحقق من سلامة التعامل معها.
سابعاً: الأهمية المنهجية للاستخبارات مفتوحة المصدر في السياق اليمني
تكتسب الاستخبارات مفتوحة المصدر أهمية محتملة في اليمن بالنظر إلى تنوع الوقائع الجنائية التي يمكن أن تترك آثاراً رقمية، ومنها جرائم الابتزاز الإلكتروني والاحتيال وانتحال الهوية والاتجار بالبشر وبعض الجرائم المرتبطة بالنشاط المالي أو التواصل عبر الحدود.
وقد تساعد المصادر العامة على تحديد حسابات مرتبطة بواقعة، أو توثيق منشورات تهديد، أو فحص إعلانات مشبوهة، أو التحقق من معلومات منشورة عن شركة أو نشاط تجاري.

غير أن الاستفادة من هذه المصادر تتطلب مراعاة الإطار القانوني اليمني النافذ، وعدم افتراض وجود تنظيم خاص شامل للاستخبارات مفتوحة المصدر ما لم يثبت ذلك بنص تشريعي.
كما ينبغي التمييز بين عدم وجود نص مستقل يحمل اسم OSINT وبين غياب القواعد القانونية التي قد تنطبق على بعض صورها. فقد تخضع بعض الإجراءات لقواعد الإجراءات الجزائية، أو الأحكام المتعلقة بالخصوصية والمراسلات، أو النصوص الأخرى ذات الصلة، بحسب طبيعة الإجراء والبيانات المستهدفة.
ويتيح النص المنشور لقانون الإجراءات الجزائية اليمني رقم (١٣) لسنة ١٩٩٤ الرجوع إلى الإطار الإجرائي الوطني عند بحث المسائل المرتبطة بالتحري وجمع المعلومات.[7] غير أن تحديد الحكم المنطبق على كل إجراء يتطلب فحص النصوص ذات الصلة في سياقها، ولا يصح استخلاص قاعدة عامة بشأن جميع أنشطة OSINT من مادة واحدة أو من غياب تسمية تشريعية مستقلة لها.
ومن الناحية المؤسسية، يتطلب تطوير هذا المجال وضع إجراءات عمل واضحة تحدد مسؤوليات القائمين بالجمع والتحليل، وآليات التوثيق وحفظ البيانات، وضوابط الوصول إليها وتداولها، وطرق مراجعة النتائج وتصحيح الأخطاء.
كما تبرز الحاجة إلى تدريب العاملين في الجهات المختصة على التمييز بين المعلومة الأولية والدليل، وتقييم موثوقية المصادر، وفهم حدود الأدوات التقنية، والالتزام بالضمانات القانونية.
ويجب أن يترافق ذلك مع تطوير التعاون بين الجهات المختصة، وتحديد آليات واضحة لطلب البيانات التي لا تتاح للجمهور، بما يضمن الحصول عليها وفق الإجراءات القانونية المقررة.

خاتمة المبحث الأول

يتضح مما سبق أن الاستخبارات مفتوحة المصدر تمثل منهجية حديثة لجمع المعلومات المتاحة للجمهور وتحليلها وتقييمها، ولا تقتصر على البحث العابر في الإنترنت. وتتمثل قيمتها الأساسية في قدرتها على الربط بين مصادر متعددة، والتحقق من بعض الوقائع، وتوجيه التحريات نحو مسارات أكثر تحديداً.
غير أن هذه القيمة تظل مرتبطة بموثوقية المصادر، وسلامة التحليل، ومشروعية الجمع، وإمكان توثيق النتائج ومراجعتها. كما أن المعلومات المفتوحة لا تكتسب حجية قضائية تلقائية، ولا يؤدي نشر البيانات إلى إلغاء جميع القيود القانونية المرتبطة باستخدامها.
وفي السياق اليمني، يقتضي تطوير هذا المجال الجمع بين فهم القواعد الإجرائية النافذة، ووضع ضوابط مؤسسية واضحة، وتدريب الكوادر المختصة، وتعزيز القدرة على التحقق من المعلومات الرقمية وحفظها.
وبذلك، فإن نجاح الاستخبارات مفتوحة المصدر لا يقاس بمجرد القدرة على الوصول إلى أكبر كمية من البيانات، وإنما بقدرتها على إنتاج معلومات دقيقة وذات صلة، بوسائل مشروعة، وبمنهجية تسمح بمراجعة النتائج وتقييمها.

قائمة المراجع الخاصة بالمبحث الأول

١. **مركز حقوق الإنسان، كلية الحقوق، جامعة كاليفورنيا في بيركلي، ومكتب المفوض السامي للأمم المتحدة لحقوق الإنسان** . *Berkeley Protocol on Digital Open Source Investigations: A Practical Guide on the Effective Use of Digital Open Source Information in*

Investigating Violations of International Criminal, Human Rights and Humanitarian Law. الأمم المتحدة، ٢٠٢٠؛ ونُشر ضمن منشورات الأمم المتحدة برقم HR/PUB/20/2 النص والمعلومات الببليوغرافية متاحان في المكتبة الرقمية للأمم المتحدة.

٢. المرجع السابق، فيما يتعلق بالمعايير المهنية لجمع المعلومات الرقمية والتحقق منها وتحليلها وتقديمها.

٣. المرجع السابق، بشأن تحديد المصادر الرقمية وجمعها وحفظها والتحقق منها، وضمانات السلامة المهنية والأخلاقية.

٤. **Oerlemans, Jan-Jaap, & Langenhuijzen, Sander.** "Balancing National Security and Privacy: Examining the Use of Commercially Available Information in OSINT Practices." *International Journal of Intelligence and CounterIntelligence*, vol. 38, no. 2, pp. 579–597 نُشر إلكترونياً في ١٢ September 2024 DOI: 101080/08850607202423878 50. النص وبيانات النشر متاحان عبر الناشر العلمي Taylor & Francis.

٥. المرجع السابق، بشأن أثر استخدام المعلومات المتاحة تجارياً على الخصوصية والضمانات المتعلقة بالوصول إلى البيانات والاحتفاظ بها واستخدامها وتداولها.

٦. مركز حقوق الإنسان، جامعة كاليفورنيا في بيركلي، ومكتب المفوض السامي للأمم المتحدة لحقوق الإنسان، **بروتوكول بيركلي للتحقيقات الرقمية مفتوحة المصدر**، مرجع سابق.

٧. **الجمهورية اليمنية**، القرار الجمهوري بالقانون رقم (١٣) لسنة ١٩٩٤ بشأن الإجراءات الجزائية، المنشور في الجريدة الرسمية، العدد (٤/١٩) لسنة ١٩٩٤ النص متاح عبر الموقع الرسمي للنيابة العامة اليمنية.

المبحث الثاني: الأساس القانوني للاستخبارات مفتوحة المصدر وحدود الخصوصية

تمهيد

أدى الانتشار الواسع للمنصات الرقمية وتزايد حجم المعلومات المتاحة عبر الإنترنت إلى ظهور إشكالات قانونية جديدة تتعلق بحدود سلطة الجهات المختصة في جمع المعلومات وتحليلها واستخدامها لأغراض التحري الجنائي. فبينما تتيح المصادر المفتوحة فرصًا مهمة لكشف الوقائع الإجرامية، والتحقق من المعلومات، وربط الحسابات والأنشطة الرقمية، فإن استخدامها قد يؤدي، في بعض الحالات، إلى المساس بالخصوصية أو تكوين ملفات معلوماتية واسعة عن أشخاص لم تثبت صلتهم بأي نشاط إجرامي.

وتنبع الإشكالية القانونية للاستخبارات مفتوحة المصدر (Open Source Intelligence — OSINT) من أن إتاحة المعلومات للجمهور لا تعني بالضرورة جواز جمعها بلا حدود، أو ربطها بأي بيانات أخرى، أو الاحتفاظ بها إلى أجل غير محدد، أو استخدامها لأغراض تختلف عن الغرض الذي جُمعت من أجله. فالمعلومة التي ينشرها شخص في حساب عام قد تكون متاحة للاطلاع الفردي، لكن جمع مئات المنشورات والصور والتفاعلات الخاصة به، وربطها بمعلومات جغرافية وتجارية واجتماعية، قد ينتج صورة تفصيلية عن حياته الشخصية يصعب الوصول إليها من خلال الاطلاع على كل منشور بمفرده.

ومن ثم، فإن الإشكال لا يتعلق فقط بطبيعة المعلومة أو مكان نشرها، وإنما يمتد إلى طبيعة عملية الجمع، وحجم البيانات التي تتم معالجتها، والغرض من استخدامها، ومدى تأثيرها في الحقوق والحريات، والضمانات التي تحكم الوصول إليها وتخزينها وتداولها.

وقد أسهم **بروتوكول بيركلي للتحقيقات الرقمية مفتوحة المصدر**، الصادر بالتعاون بين مركز حقوق الإنسان في جامعة كاليفورنيا في بيركلي ومكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان سنة ٢٠٢٠، في تطوير المعايير المهنية المتعلقة بجمع المعلومات الرقمية والتحقق منها وحفظها وتحليلها، مع مراعاة الجوانب القانونية والأخلاقية وسلامة المحققين والمصادر والأشخاص المعنيين بالتحقيق. ومع ذلك، فإن البروتوكول وثيقة إرشادية مهنية، ولا يحل بذاته محل التشريعات الوطنية أو الأوامر القضائية التي قد تكون لازمة في نظام قانوني معين).[8] BBerkeley Human Rights Center+1 (

وفي السياق اليمني، تزداد أهمية هذه المسألة بسبب الحاجة إلى التمييز بين القواعد الدستورية والإجرائية القائمة، وبين الحاجة إلى تطوير تنظيم تشريعي أكثر تفصيلًا للأنشطة الرقمية المستحدثة. ولا يصح، في هذا الإطار، افتراض أن غياب قانون مستقل يحمل اسم الاستخبارات مفتوحة المصدر يعني انعدام القواعد القانونية المنظمة لكل إجراء من إجراءاتها؛ إذ قد تنطبق على الإجراء أحكام دستورية أو إجرائية أو موضوعية قائمة، بحسب طبيعة المعلومات وطريقة الحصول عليها.

وعليه، تتمثل إشكالية هذا المبحث في تحديد الأساس القانوني لاستخدام الاستخبارات مفتوحة المصدر في التحريات الجنائية، وبيان حدود العلاقة بين علنية المعلومات والحق في الخصوصية، وتحليل الضمانات التي ينبغي مراعاتها

عند جمع البيانات ومعالجتها، مع توضيح ما يمكن تقريره استنادًا إلى القانون اليمني، وما يظل في نطاق المبادئ المقارنة والمقترحات التشريعية.

أولًا: الأساس القانوني لاستخدام الاستخبارات مفتوحة المصدر في التحريات الجنائية

١ التمييز بين مشروعية الوصول إلى المعلومة ومشروعية استخدامها

يقتضي التحليل القانوني للاستخبارات مفتوحة المصدر التمييز بين مرحلتين أساسيتين: مرحلة الوصول إلى المعلومات، ومرحلة معالجتها واستخدامها.

فقد يكون الوصول إلى معلومة معينة مشروعًا لأنها منشورة على موقع عام، ولكن ذلك لا يحسم بالضرورة مشروعية جميع عمليات المعالجة اللاحقة. وقد تشمل هذه العمليات استخراج معلومات شخصية من منشورات متعددة، وربطها بقواعد بيانات أخرى، وتصنيف أصحابها، واستنتاج علاقاتهم أو تحركاتهم، ثم الاحتفاظ بالنتائج في ملف تحقيقي.

ومن الناحية القانونية، لا ينبغي دمج هذه المراحل في حكم واحد؛ لأن كل مرحلة قد تنطوي على مخاطر مختلفة، وقد تخضع لضوابط تختلف عن الضوابط المتعلقة بغيرها.

فعلى سبيل المثال، إذا نشرت مؤسسة تجارية إعلانًا عامًا يتضمن اسمها وعنوانها ونشاطها، فإن الاطلاع على الإعلان قد يكون إجراءً عاديًا للتحقق من وجود المؤسسة. أما جمع بيانات العاملين فيها وعلاقاتهم الأسرية وتحركاتهم ومواقعهم الجغرافية من مصادر متفرقة، ثم بناء ملف تفصيلي عن كل شخص، فهو نشاط مختلف من حيث النطاق والأثر، ويستدعي تقييمًا قانونيًا مستقلًا.

ولا يعني هذا أن كل معالجة لاحقة للمعلومات العامة غير مشروعة، وإنما يعني أن مشروعية الاطلاع الأولي لا تمنح تفويضًا غير محدود باستخدام البيانات في جميع الأغراض.

ويؤيد هذا التمييز الاتجاه المهني الذي يتبناه بروتوكول بيركلي، إذ يعالج التحقيق الرقمي مفتوح المصدر بوصفه عملية متكاملة تشمل تحديد المعلومات وجمعها وحفظها والتحقق منها وتحليلها، وليس مجرد الوصول إلى محتوى منشور).[9](

ومن ثم، يمكن اعتماد ثلاثة أسئلة مترابطة عند تقييم مشروعية الإجراء:

- هل كان الوصول إلى المعلومات مشروعًا، بالنظر إلى طبيعة المصدر وشروط إتاحته؟
- هل كانت معالجة المعلومات وربطها وتخزينها ضرورية ومتناسبة مع الغرض التحقيقي؟
- هل استُخدمت النتائج وفق الإجراءات والضمانات القانونية الواجبة التطبيق؟

وتساعد هذه الأسئلة على تجنب تصورين متعارضين: الأول، أن كل معلومة منشورة مباحة للاستخدام بلا قيد؛ والثاني، أن كل جمع للمعلومات الشخصية من المصادر المفتوحة يمثل انتهاكًا للخصوصية.

٢ الأساس الدستوري في الجمهورية اليمنية

يوفر الدستور اليمني إطارًا أساسيًا لحماية بعض جوانب الخصوصية، ولا سيما حرمة المساكن وسرية الاتصالات.

فقد نصت المادة (٥٢) من دستور الجمهورية اليمنية على حرمة المساكن ودور العبادة ودور العلم، وعلى عدم جواز مراقبتها أو تفتيشها إلا في الحالات التي يبينها القانون. كما نصت المادة (٥٣) على كفالة حرية وسرية المواصلات

البريدية والهاتفية والبرقية وكافة وسائل الاتصال، وعلى عدم جواز مراقبتها أو تفتيشها أو إفشاء سريتها أو تأخيرها أو مصادرتها إلا في الحالات التي يبينها القانون وبأمر قضائي).[10] Sscer.gov.ye+1 (
وتكشف هاتان المادتان عن أهمية وجود أساس قانوني للإجراءات التي تمس المجالات المحمية دستوريًا، وعن عدم جواز مساواة الاطلاع على المعلومات العامة بالوصول إلى الاتصالات الخاصة أو مراقبتها.
غير أنه ينبغي مراعاة الدقة في تحديد نطاق الاستناد إلى هذين النصين؛ فالمادة (٥٢) تتعلق بحرمة المساكن والأماكن التي حددتها، والمادة (٥٣) تتعلق بسرية وسائل الاتصال. ولا يصح اعتبار أي منهما، منفردة، نصًا شاملًا ينظم جميع عمليات جمع المعلومات المفتوحة أو معالجة البيانات الشخصية المنشورة على الإنترنت.
ومع ذلك، قد تبرز أهمية هاتين المادتين عندما تتجاوز عملية التحري حدود المحتوى العام إلى مراقبة الاتصالات الخاصة، أو الاطلاع على المراسلات المحمية، أو الوصول إلى معلومات تتصل بمجال يتمتع بحماية دستورية.
فإذا اكتفى المحقق بقراءة منشور متاح للجمهور، فإن طبيعة الإجراء تختلف عن اعتراض مراسلات خاصة أو الوصول إلى حساب مقيد دون إذن. ولا يجوز إضفاء حكم واحد على الحالتين لمجرد أن المعلومات المستهدفة محفوظة في بيئة رقمية.
ومن الناحية المنهجية، ينبغي أن يبدأ التقييم القانوني بتحديد الفعل الذي قامت به الجهة المختصة، ثم تحديد الحق الذي قد يتأثر به، ثم الرجوع إلى النصوص التي تنظم ذلك الفعل والحق في التشريع اليمني النافذ.
أما القول بوجود حماية دستورية شاملة لكل صور البيانات الشخصية الرقمية، أو القول بعدم وجود أي حماية لها، فيحتاج إلى تحليل أوسع للنصوص الدستورية والتشريعات ذات الصلة، ولا ينبغي استخلاصه من المادتين (٥٢) و(٥٣) وحدهما.

٣ العلاقة بين الاستخبارات مفتوحة المصدر وقانون الإجراءات الجزائية اليمني

يمثل قانون الإجراءات الجزائية اليمني رقم (١٣) لسنة ١٩٩٤ أحد الأطر التشريعية الأساسية التي يجب الرجوع إليها عند دراسة مشروعية إجراءات التحري والتحقيق الجنائي.
غير أن تطبيق أحكام القانون على تقنيات OSINT يستلزم التمييز بين الإجراءات التي تقتصر على الاطلاع على معلومات منشورة، والإجراءات التي تتضمن تفتيشًا أو ضبطًا أو اطلاعًا على مراسلات أو بيانات لا تتاح للجمهور.
فلا يكفي استخدام مصطلح "التحري الرقمي" أو "الاستخبارات مفتوحة المصدر" لتحديد الحكم القانوني؛ بل يجب تحديد الطبيعة الفعلية للإجراء، والهدف منه، ونوع المعلومات التي يستهدفها، ومدى مساسه بحقوق الأفراد.
كما لا يصح افتراض أن كل معلومة رقمية تخضع بالضرورة لحكم قانوني واحد، أو أن جميع إجراءات جمع المعلومات تتطلب الإذن القضائي نفسه. فمتطلبات الإذن تتوقف على النصوص النافذة وطبيعة الإجراء والحقوق التي يمسها.
وقد ورد في المبحث السابق الاستناد إلى المادة (١٣٢) من قانون الإجراءات الجزائية اليمني في سياق التفتيش والاطلاع على المراسلات. ولأغراض البحث الأكاديمي، ينبغي الرجوع إلى النص الرسمي الكامل للمادة وإلى المواد المرتبطة

بها قبل تقرير نطاقها الدقيق أو تعميم حكمها على إجراءات جمع البيانات الرقمية. ولا ينبغي نسبة حكم محدد إلى هذه المادة ما لم تتم مطابقة نصها وسياقها التشريعي.
والقاعدة المنهجية هنا أن التطور التقني لا يبرر تجاوز النص القانوني، كما أن عدم ورود المصطلح التقني الحديث في التشريع لا يعني تلقائيًا استبعاد الإجراء من نطاق القواعد العامة.
فقد لا يستخدم التشريع تعبيرOSINT ، ومع ذلك قد تنطبق قواعده على بعض الصور التي تندرج عمليًا ضمنها، بينما قد تحتاج صور أخرى، خصوصًا تلك التي تمس الاتصالات الخاصة أو تتضمن مراقبة مستمرة، إلى أساس قانوني أوضح.

٤ الوضع التشريعي المتعلق بجرائم تقنية المعلومات في اليمن

ينبغي التمييز بين وجود نصوص قانونية تنظم بعض الأفعال المرتبطة بالتقنية، وبين وجود تشريع متكامل ينظم الجرائم الإلكترونية وإجراءات جمع الأدلة الرقمية.
فوجود قواعد عامة في القانون الجنائي أو الإجراءات الجزائية لا يعني بالضرورة أنها تعالج جميع المسائل المستحدثة، مثل البيانات الوصفية، وحفظ الأدلة المنشورة على المنصات، والطلبات الموجهة إلى الشركات التقنية، والبيانات التي تحتفظ بها الجهات التجارية، والرقابة على عمليات التحليل الآلي واسعة النطاق.
وفي المقابل، فإن عدم وجود قانون مستقل وشامل للجرائم الإلكترونية لا يعني أن جميع الأفعال الرقمية تقع خارج نطاق التجريم أو أن جميع إجراءات التحري عنها غير منظمة؛ إذ يتوقف ذلك على النصوص النافذة ذات الصلة بكل فعل أو إجراء.
وتؤكد المعلومات المنشورة على الموقع الرسمي لوزارة العدل وحقوق الإنسان في صنعاء استمرار مراجعة مشروع قانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات؛ فقد نشرت الوزارة في ٢٩ أبريل ٢٠٢٦ خبرًا عن اختتام اجتماعات اللجنة المشتركة المخصصة لمراجعة المشروع، ودعت اللجنة إلى سرعة إصداره بعد استيعاب الملاحظات والمقترحات. وهذه المعلومة تثبت استمرار عملية المراجعة في الجهة التي أصدرت الخبر في ذلك التاريخ، لكنها لا تكفي وحدها لإثبات الحالة التشريعية الموحدة في جميع أنحاء اليمن أو نفي صدور أي تشريع ذي صلة عن جهة أخرى).[11]Mmoj.gov.ye (
وبناءً على ذلك، فإن الصياغة الأكاديمية الأدق هي أن تنظيم الاستخبارات مفتوحة المصدر يحتاج إلى دراسة متكاملة للنصوص اليمنية النافذة، مع تحديد النطاق المكاني والمؤسسي لكل نص، والتحقق من حالته التشريعية قبل الاستناد إليه.
أما اقتراح إصدار قواعد خاصة بتنظيمOSINT ، فهو اقتراح تشريعي مستمد من الحاجة إلى وضوح الإجراءات والضمانات، وليس وصفًا لحكم نافذ قائم بذاته.

ثانيًا: الخصوصية في البيئة الرقمية وحدود الاستناد إلى علنية المعلومات

١ الخصوصية بوصفها مصلحة قانونية تتجاوز سرية المعلومة

يرتبط التصور التقليدي للخصوصية بفكرة السرية؛ أي أن المعلومة الخاصة هي المعلومة التي لم يكشفها صاحبها للآخرين. لكن البيئة الرقمية أظهرت أن هذا التصور لا يكفي لتفسير جميع صور المساس بالخصوصية.

فقد ينشر الشخص صورًا عامة عن نشاطه اليومي، ويعلن مكان عمله، ويتفاعل مع أصدقائه، ويشارك معلومات عن اهتماماته. وكل معلومة من هذه المعلومات قد تبدو غير حساسة إذا نُظر إليها منفردة. لكن جمعها عبر فترة طويلة وربطها بالمواقع الجغرافية ومواعيد النشر والعلاقات الاجتماعية قد يسمح باستنتاج أنماط حياته، وأوقات وجوده في أماكن معينة، وعلاقاته الشخصية، وربما بعض جوانب وضعه الصحي أو المالي.

وهنا تظهر مشكلة "التراكم المعلوماتي"، أي أن الأثر الناتج عن جمع مجموعة من المعلومات قد يختلف عن أثر كل معلومة على حدة.

ولا يعني ذلك أن كل تحليل تراكمي غير مشروع، وإنما يعني أن تقييم المخاطر القانونية لا ينبغي أن يتوقف عند السؤال عما إذا كانت كل معلومة منشورة على حدة.

فقد ناقش أورلمانز ولانغنهاوزن في دراستهما المنشورة في مجلة *International Journal of Intelligence and CounterIntelligence* الآثار المتعلقة بالخصوصية عند استخدام المعلومات المتاحة تجاريًا في الممارسات الاستخبارية، وما تثيره هذه الممارسات من أسئلة حول ضمانات الوصول إلى البيانات واستخدامها والاحتفاظ بها. وتفيد هذه الدراسة في بيان الإشكال المقارن المرتبط بتجميع البيانات، لكنها لا تمثل بذاتها نصًا ملزمًا في القانون اليمني).[12]

ويمكن توضيح ذلك بمثال تحقيقي افتراضي: إذا كان التحقيق يتعلق بتهديد نشره حساب عام، فقد يكون من الضروري حفظ التهديد وفحص سياقه والمنشورات ذات الصلة المباشرة به. أما جمع جميع صور صاحب الحساب وتعليقاته وعلاقاته الاجتماعية على مدى سنوات، دون بيان صلة ذلك بالواقعة، فقد يؤدي إلى توسع غير مبرر في نطاق التحري.

وتكمن أهمية هذا التمييز في أن الغرض الجنائي المشروع لا يبرر تلقائيًا جمع جميع المعلومات التي يمكن الوصول إليها تقنيًا.

٢ الفرق بين توقع الخصوصية وعلنية المحتوى

قد يكون الشخص قد نشر معلومة في حساب عام، بما يسمح للآخرين بالاطلاع عليها، لكنه لم يتوقع بالضرورة أن تُجمع جميع منشوراته في ملف تحليلي واحد، أو أن تُربط بقواعد بيانات أخرى، أو أن تُستخدم لتقييم سلوكه في سياقات مختلفة.

ويجب التعامل مع هذه الفكرة بوصفها معيارًا تحليليًا لتقدير أثر الجمع، لا باعتبارها قاعدة قانونية مطلقة تقضي بأن كل تجميع للمعلومات العامة يحتاج إلى إذن قضائي.

فالحكم القانوني يتطلب النظر في التشريع المختص وطبيعة البيانات والغرض من استخدامها ومدى التدخل في الحقوق. كما أن اختلاف الأنظمة القانونية يمنع نقل معيار مستخلص من اجتهاد قضائي أجنبي إلى اليمن دون بيان أساس الاستفادة منه.

وعلى المستوى المهني، يساعد التمييز بين العلنية الفردية والتحليل التراكمي على تحديد مقدار البيانات الضرورية للتحقيق، وتجنب الاحتفاظ بمعلومات لا صلة لها بالواقعة.

ومن ثم، فإن السؤال القانوني لا ينبغي أن يصاغ على النحو الآتي: "هل المعلومة منشورة أم غير منشورة؟" فقط، بل ينبغي أن يمتد إلى أسئلة أخرى، منها:

- ما الغرض من جمع المعلومة؟
- ما مدى ارتباطها بالواقعة محل التحري؟
- هل يؤدي ربطها ببيانات أخرى إلى كشف جوانب جديدة وحساسة من حياة الشخص؟
- هل يمكن تحقيق الغرض نفسه باستخدام بيانات أقل؟
- ما مدة الاحتفاظ بالمعلومات، ومن يملك صلاحية الاطلاع عليها؟
- هل توجد آلية لمراجعة القرار وتصحيح المعلومات الخاطئة؟

وتشكل هذه الأسئلة أساسًا مناسبًا لبناء سياسة مؤسسية تضبط عمليات OSINT ، حتى عندما لا يتضمن التشريع نصًا مستقلًا يحدد جميع التفاصيل الفنية لهذه العمليات.

٣ الخصوصية ليست مقتصرة على المشتبه فيه

من الأخطاء المنهجية أن تقتصر دراسة الخصوصية على الأشخاص الذين تدور حولهم الشبهات.

فقد تحتوي الحسابات والمنشورات التي يجري فحصها على بيانات تتعلق بأفراد آخرين، مثل أفراد الأسرة، والأصدقاء، والشهود، والضحايا، وزملاء العمل. وقد يؤدي جمع هذه المعلومات إلى إدخال أشخاص لا صلة لهم بالجريمة في نطاق التحري دون ضرورة.

ولذلك، ينبغي التمييز بين المعلومات المتعلقة بالمشتبه فيه والمعلومات المتعلقة بأطراف ثالثة. وقد يكون الاحتفاظ باسم شاهد أو بصورة ضحية ضروريًا لتوثيق واقعة معينة، بينما لا تكون هناك حاجة إلى جمع جميع بيانات أسرته أو تفاصيل حياته الشخصية.

ويترتب على ذلك أن تقليل البيانات ليس مجرد وسيلة لخفض تكاليف التخزين، بل يمكن أن يؤدي دورًا مهمًا في حماية حقوق الأشخاص غير المعنيين بالتحقيق.

كما ينبغي عدم تفسير الارتباط الرقمي على أنه دليل على المشاركة في الجريمة. فظهور شخص في قائمة المتابعين لحساب مشتبه فيه، أو تفاعله مع منشور، أو وجوده في مجموعة إلكترونية مشتركة، لا يثبت بذاته علمه بالنشاط الإجرامي أو مساهمته فيه.

ومن ثم، فإن التحليل المهني يقتضي الفصل بين إثبات وجود علاقة رقمية، وتحديد طبيعتها، واستنتاج دلالتها الجنائية. وكل انتقال من مستوى إلى آخر يحتاج إلى أدلة أو قرائن إضافية تبرره.

ثالثًا: مبدأ المشروعية والضرورة والتناسب في عمليات OSINT

١ مبدأ المشروعية

يقصد بمبدأ المشروعية أن تستند إجراءات جمع المعلومات واستخدامها إلى أساس قانوني يسمح بها، وأن تلتزم بالحدود المقررة في التشريع النافذ.

وفي مجال OSINT ، يقتضي ذلك تحديد ما إذا كان الإجراء يقتصر على الاطلاع على معلومات عامة، أم يتضمن الوصول إلى بيانات مقيدة، أو مراقبة اتصالات، أو استخدام وسائل تتطلب صلاحيات خاصة.

ولا يكفي أن تكون الأداة التقنية متاحة للجمهور لتصبح جميع استخداماتها مشروعة. فقد يستخدم الباحث محرك بحث عاديًا للعثور على معلومات منشورة، وقد يستخدم الأداة نفسها لاستكشاف بيانات حساسة مكشوفة بسبب خطأ تقني، أو لمحاولة الوصول إلى معلومات لا يملك صلاحية الاطلاع عليها.

والفارق هنا لا يرتبط باسم الأداة، بل بطبيعة النشاط الذي تؤديه الجهة المستخدمة لها.
كما لا يصح الاستناد إلى المصلحة العامة وحدها لتبرير أي إجراء؛ إذ يجب أن تمارس السلطات اختصاصاتها في إطار القواعد القانونية التي تحكمها، ولا سيما عندما يمس الإجراء حقًا تحميه النصوص النافذة.
وفي السياق اليمني، ينبغي أن يستند التقييم إلى النصوص الوطنية ذات الصلة، مع الاستفادة من المعايير الدولية بوصفها أدوات تفسيرية أو مهنية في حدود ما يسمح به النظام القانوني، لا بوصفها بديلًا تلقائيًا عن التشريع الوطني.

٢ مبدأ الضرورة

يقصد بالضرورة أن تكون عملية جمع المعلومات ذات صلة حقيقية بحاجة تحقيقية يمكن بيانها، وأن يكون هناك مبرر لجمع النوع المحدد من البيانات.
فإذا كان المطلوب التحقق من تاريخ نشر تهديد، فقد تكفي المعلومات المتعلقة بالمنشور والحساب وتاريخ ظهوره. أما جمع جميع البيانات المتاحة عن عائلة صاحب الحساب أو أصدقائه، دون وجود صلة تحقيقيّة تبرر ذلك، فلا ينسجم مع فكرة قصر الجمع على الحاجة الفعلية.
ويمكن تحويل الضرورة إلى أسئلة عملية يجيب عنها المحقق قبل البدء بالجمع:

- ما المعلومة التي نحتاج إلى التحقق منها؟
- ما الصلة بين هذه المعلومة والجريمة محل التحري؟
- ما المصادر الأقل تدخلًا التي يمكن أن توفرها؟
- هل توجد ضرورة لجمع معلومات إضافية، أم أن البيانات الحالية تكفي لتوجيه التحري؟
- ما النتيجة التي يُتوقع أن يضيفها الجمع الجديد؟

ويساعد هذا النهج على الحد من الجمع العشوائي، كما يسهم في جعل التقرير النهائي أكثر وضوحًا؛ لأن كل فئة من المعلومات ستكون مرتبطة بحاجة تحقيقيّة محددة.

٣ مبدأ التناسب

لا يقتصر التناسب على مشروعية الغرض، وإنما يتعلق أيضًا بالعلاقة بين أهمية الهدف التحقيقي وشدة الإجراء وآثاره المحتملة.
فقد يكون الهدف مشروعًا، لكن وسيلة جمع المعلومات أوسع من اللازم لتحقيقه.
وقد تكون بعض البيانات ذات صلة بالتحقيق، إلا أن جمعها على نطاق واسع أو الاحتفاظ بها لفترة طويلة لا يكون مبررًا.
ومن الناحية التطبيقية، يمكن النظر إلى التناسب من خلال ثلاثة عناصر:
أ. ملاءمة الإجراء :هل يمكن أن يسهم جمع المعلومات في تحقيق الغرض المحدد؟
ب. الحاجة إلى الإجراء :هل توجد وسيلة أقل مساسًا بالخصوصية تحقق الغرض نفسه بصورة معقولة؟
ج. التوازن :هل تتناسب المنافع التحقيقية المتوقعة مع الأضرار المحتملة التي قد تلحق بالأشخاص المعنيين؟
وهذا العرض يمثل إطارًا تحليليًا مقارنًا لتقييم الإجراءات، ولا ينبغي نسبته إلى نص يمني محدد ما لم يوجد سند تشريعي صريح يقرره في السياق المعني.

وللتوضيح، إذا كان التحقيق يتعلق بحساب نشر تهديدًا محددًا، فقد يكون فحص المنشورات المرتبطة بالتهديد مبررًا. أما مراقبة مئات الحسابات على مدى طويل لمجرد احتمال ارتباط أحدها بالمشتبه فيه، فتحتاج إلى مبررات أقوى وتقييم دقيق لنطاقها وأثرها، مع مراعاة القواعد القانونية النافذة.
ويُستفاد من المعايير المهنية التي يتضمنها بروتوكول بيركلي أن جودة التحقيق لا تنفصل عن سلامة منهجيته، بما يشمل التعامل المسؤول مع المعلومات الرقمية والأشخاص المرتبطين بها).[13](

٤ التناسب في التحليل الآلي واسع النطاق

تزداد أهمية التناسب عندما تستخدم أدوات آلية لتحليل أعداد كبيرة من الحسابات أو المنشورات.
فقد تتيح الأدوات التحليلية رصد أنماط متكررة أو تحديد حسابات متشابهة، لكنها قد توسع نطاق التحري من شخص محدد إلى مجموعة كبيرة من الأشخاص، دون أن يكون لكل منهم ارتباط فعلي بالواقعة.
وقد يؤدي استخدام الكلمات المفتاحية أو مؤشرات السلوك أو التصنيفات الآلية إلى إدراج أشخاص في دائرة الاشتباه بسبب استعمالهم مفردات شائعة، أو تفاعلهم مع محتوى معين، أو انتمائهم إلى شبكة اجتماعية واسعة.
ولهذا، ينبغي عدم التعامل مع مخرجات التحليل الآلي باعتبارها أحكامًا نهائية على الأشخاص، بل باعتبارها نتائج أولية تحتاج إلى مراجعة بشرية وتحقق مستقل.
كما ينبغي أن تكون معايير الاختيار واضحة قدر الإمكان، وأن يتم توثيق القيود المعروفة للأداة، ومراجعة احتمالات الخطأ، وتحديد ما إذا كان حجم البيانات التي تعالجها يتناسب مع الغرض التحقيقي.
وتكتسب هذه الضوابط أهمية إضافية في السياقات التي تفتقر فيها الجهات المختصة إلى أدوات مستقلة لمراجعة الخوارزميات أو إلى كوادر متخصصة في تقييم النتائج.

رابعًا: مستويات جمع المعلومات وحدود التدخل في الخصوصية

من المفيد، لأغراض التحليل القانوني والعملي، التمييز بين مستويات مختلفة من جمع المعلومات. ولا تمثل هذه المستويات تصنيفًا تشريعيًا يمنيًا نافذًا، وإنما إطارًا تحليليًا يمكن الاستفادة منه في تطوير إجراءات العمل.

١ الجمع المحدود المرتبط بواقعة محددة

يتحقق هذا المستوى عندما يبحث المحقق عن معلومة معينة ترتبط مباشرة بواقعة محل التحري، مثل منشور يتضمن تهديدًا، أو إعلان يشتبه في ارتباطه بعملية احتيال، أو صورة يراد التحقق من مكان التقاطها.
وتكون طبيعة هذا النشاط محدودة نسبيًا إذا اقتصر على المعلومات الضرورية للغرض، دون توسيع الجمع إلى جوانب أخرى من حياة صاحب الحساب.
ومع ذلك، فإن وصف الجمع بأنه محدود لا يعفي من ضرورة التحقق من مصدر المعلومة وتوثيقها، ولا يحسم وحده مشروعية جميع صور استخدامها.

٢ الجمع المنهجي خلال فترة زمنية محددة

يتحقق هذا المستوى عندما تجمع الجهة المختصة مجموعة من المنشورات أو البيانات المتعلقة بحساب معين خلال فترة زمنية محددة، بهدف تحديد تسلسل الأحداث أو التحقق من نمط نشاط مرتبط بواقعة جنائية.

وقد يكون لهذا الجمع مبرر تحقيقي واضح، خصوصًا عندما تتكرر التهديدات أو تتوزع الوقائع على عدة منشورات.
لكن اتساع الفترة الزمنية قد يؤدي إلى جمع معلومات لا صلة لها بالتحقيق، ولذلك ينبغي تحديد بداية الفترة ونهايتها وأسباب اختيارهما، مع استبعاد البيانات غير الضرورية.

٣ الجمع التراكمي واسع النطاق

يتحقق هذا المستوى عندما تجمع معلومات عن شخص أو مجموعة أشخاص من مصادر متعددة، وتربط البيانات عبر الزمن، وتستخرج منها أنماطًا عن العلاقات أو التحركات أو السلوك.
وهذا النوع قد يحقق فوائد تحقيقيّة، لكنه قد يثير مخاطر أكبر تتعلق بالخصوصية، وبدقة الاستنتاجات، واحتمال إدخال أشخاص غير معنيين في نطاق التحري.
ولا يجوز الجزم بأن كل جمع تراكمي يحتاج، في جميع الأنظمة القانونية، إلى إذن قضائي محدد؛ فهذه مسألة تتوقف على التشريع المختص وطبيعة الإجراء ومدى تدخله في الحقوق. لكن من الناحية التنظيمية، تبرر شدة الأثر المحتمل إخضاعه لمستوى أعلى من المراجعة والتوثيق والمساءلة.

٤ الوصول إلى بيانات مقيدة أو غير عامة

يتعلق هذا المستوى بالمعلومات التي لا يستطيع الجمهور الوصول إليها بصورة عادية، مثل المراسلات الخاصة أو البيانات المحمية بصلاحيات دخول أو السجلات التي لا تُتاح إلا لجهات محددة.
ولا يصح إدراج هذه الإجراءات تلقائيًا ضمن OSINT لمجرد أن المعلومات المستهدفة رقمية. فقد يتطلب الوصول إليها إجراءً قانونيًا مستقلًا، أو إذنًا من جهة مختصة، أو تعاونًا رسميًا من مقدم الخدمة، وفق القانون المنطبق.
وهنا تظهر أهمية الفصل بين جمع المعلومات المفتوحة من جهة، والحصول على الأدلة الرقمية غير العامة من جهة أخرى، حتى لا تتحول المنهجية الاستخبارية إلى وسيلة لتجاوز الضمانات الإجرائية.

خامسًا: الضمانات الإجرائية اللازمة عند استخدام OSINT

تحتاج عمليات OSINT في التحري الجنائي إلى مجموعة من الضمانات التي تساعد على تحقيق الفاعلية دون التضحية بالحقوق أو موثوقية النتائج.
وينبغي التمييز هنا بين الضمانات التي يفرضها نص قانوني نافذ في واقعة معينة، والضمانات المهنية التي توصي بها الأدلة المتخصصة، والمقترحات التي يمكن أن يعتمدها المشرع أو الجهات المختصة مستقبلًا.

١ تحديد الغرض التحقيقي

ينبغي أن يبدأ العمل بتحديد الغرض من جمع المعلومات، بحيث يستطيع المحقق بيان السؤال الذي يسعى إلى الإجابة عنه، وعلاقة المعلومات المطلوبة بالواقعة محل التحري.
ولا ينبغي أن يتحول استخدام الأدوات المفتوحة إلى جمع عشوائي للبيانات لمجرد إمكانية الوصول إليها.
ويمكن توثيق الغرض في سجل العمل، مع تحديد أنواع المصادر المناسبة، والقيود التي يجب مراعاتها، والنتائج التي يُراد الوصول إليها.
وتساعد هذه الخطوة على مراجعة نطاق الجمع لاحقًا، كما تجعل من الممكن معرفة ما إذا كانت المعلومات التي جُمعت قد تجاوزت الحاجة الأصلية.

٢ توثيق طريقة الجمع
لا يكفي الاحتفاظ بنسخة من المنشور وحدها؛ إذ ينبغي، بقدر الإمكان، تسجيل مصدره، والرابط المرتبط به، وتاريخ ووقت الوصول إليه، وطريقة الحصول عليه، وأي قيود تؤثر في تفسيره.
فقد يتغير المنشور بعد الاطلاع عليه، أو يحذف، أو يعاد نشره في سياق مختلف. ومن ثم، فإن توثيق ظروف الجمع يساعد على التمييز بين ما شاهده المحقق فعلًا وبين ما ظهر لاحقًا أو استنتجه من معلومات أخرى.
ويؤكد بروتوكول بيركلي أهمية اتباع إجراءات مهنية في تحديد المعلومات الرقمية وجمعها وحفظها والتحقق منها وتحليلها، بما يسمح بتقييم موثوقيتها ومراجعة النتائج التي بُنيت عليها).[14](
٣ تقليل البيانات غير الضرورية
ينبغي عدم الاحتفاظ بجميع المعلومات التي تظهر أثناء البحث لمجرد أنها متاحة. فإذا تبين أن بعض البيانات لا ترتبط بالواقعة، أو أنها تتعلق بأشخاص لا صلة لهم بها، فينبغي تقييم ضرورة الاحتفاظ بها وفق القواعد القانونية والسياسات المؤسسية المعمول بها.
ولا يعني تقليل البيانات إتلاف معلومات قد يلزم حفظها قانونًا، وإنما يعني وضع معيار واضح لما يُجمع وما يُحتفظ به، ولمن يملك صلاحية الوصول إليه، ومتى تجب مراجعته أو حذفه وفق القانون.
٤ الفصل بين المعلومات والفرضيات
ينبغي أن يميز التقرير التحقيقي بين المعلومة التي جرى رصدها، والاستنتاج الذي توصل إليه المحقق، والفرضية التي تحتاج إلى تحقق إضافي.
فإذا أظهر تحليل الحساب أن عدة منشورات نُشرت في أوقات متقاربة، فهذه واقعة يمكن توثيقها. أما الاستنتاج بأن الحساب يُدار من شخص واحد أو من مجموعة منظمة، فهو فرضية تحتاج إلى قرائن إضافية.
ويساعد هذا الفصل على منع تضخيم دلالة المعلومات، ويتيح للنيابة والقضاء تقييم الأساس الذي استند إليه الاستنتاج.
٥ مراجعة نطاق الجمع وآثاره
يمكن للجهة المختصة اعتماد مراجعة داخلية للإجراءات التي تتسم باتساع نطاق الجمع أو استمرارها مدة طويلة أو تأثيرها المحتمل في عدد كبير من الأشخاص.
ويُقترح أن تتضمن هذه المراجعة التحقق من الغرض، وضرورة الإجراء، ونطاق البيانات، ومدة الاحتفاظ بها، والقيود المفروضة على تداولها.
وهذا المقترح لا يعني أن هناك إجراءً يمنيًا موحدًا قائمًا بهذه الصورة في جميع الجهات، بل يمثل تصورًا تنظيميًا يمكن دراسته عند تطوير سياسات العمل في مجال OSINT.

سادسًا: أخلاقيات استخدام المصادر المفتوحة وحماية الأشخاص المعنيين بالتحقيق
لا تقتصر مشروعية العمل على استيفاء المتطلبات القانونية الشكلية؛ إذ تتطلب الممارسة المهنية أيضًا مراعاة المخاطر التي قد يتعرض لها الأشخاص نتيجة جمع المعلومات أو نشرها أو تحليلها.

وتبرز هذه المسألة بصورة خاصة في التحقيقات التي تتعلق بالعنف أو الابتزاز أو النزاعات أو الانتهاكات الجسيمة، حيث قد يؤدي كشف هوية الضحايا أو الشهود إلى تعريضهم لمخاطر إضافية.

١ حماية الضحايا والشهود

قد يتضمن المحتوى المفتوح معلومات تكشف هوية ضحية أو موقعها أو علاقاتها الشخصية، حتى إذا لم يكن اسمها ظاهرًا بصورة مباشرة.

وقد يؤدي ربط الصور والمنشورات والتفاصيل الجغرافية إلى التعرف عليها، أو إلى تحديد مكان وجودها، أو كشف معلومات لم تكن ترغب في إتاحتها على نطاق واسع.

ولذلك، ينبغي أن تتضمن خطة التحري تقييمًا للمخاطر المحتملة، مع تجنب تداول المعلومات الحساسة خارج نطاق الحاجة القانونية والمهنية.

ويؤكد بروتوكول بيركلي أهمية اتخاذ تدابير لحماية السلامة الرقمية والجسدية والنفسية للأشخاص الذين قد يتأثرون بالتحقيقات الرقمية مفتوحة المصدر، بما في ذلك الشهود والضحايا والأشخاص الذين يوثقون الوقائع).[15](

٢ عدم تحويل المؤشرات الرقمية إلى أحكام مسبقة

قد يؤدي الاعتماد على مؤشرات سطحية، مثل اللغة المستخدمة أو الصورة الشخصية أو شبكة المتابعين، إلى بناء استنتاجات متسرعة عن هوية الشخص أو انتمائه أو مسؤوليته.

فالحساب الذي يستخدم اسمًا مستعارًا ليس بالضرورة حسابًا إجراميًا، والحساب الذي ينشر محتوى متكررًا ليس بالضرورة حسابًا آليًا، كما أن التفاعل مع منشور مشبوه لا يثبت بذاته المشاركة في الجريمة.

ويجب لذلك التعامل مع المؤشرات باعتبارها أدوات لتوجيه التحقق، لا بدائل عن الأدلة.

٣ المساءلة عن أخطاء الجمع والتحليل

قد تنتج الأخطاء عن سوء تحديد المصدر، أو الاعتماد على معلومات قديمة، أو الخلط بين أشخاص متشابهين في الاسم، أو تفسير العلاقات الرقمية بصورة غير صحيحة.

وتزداد خطورة هذه الأخطاء عندما تُنقل النتائج إلى تقارير رسمية دون بيان درجة اليقين أو القيود التي تؤثر فيها.

ومن ثم، فإن وجود سجل واضح للإجراءات، ومراجعة النتائج المهمة، وإتاحة المجال لتصحيح الأخطاء، كلها تدابير تسهم في تحسين جودة العمل وتقليل الضرر.

سابعًا: الخصوصية والاستخبارات مفتوحة المصدر في السياق اليمني

تحتاج معالجة الخصوصية في السياق اليمني إلى الجمع بين النصوص الوطنية النافذة، والواقع المؤسسي، والتطورات التقنية، مع تجنب إسقاط أحكام الأنظمة القانونية الأجنبية على اليمن دون تبرير.

١ ضرورة تحديد النص القانوني المنطبق على كل إجراء

ينبغي ألا تُبنى الدراسة على افتراض أن جميع إجراءات OSINT تخضع لحكم قانوني واحد.

فالاطلاع على صفحة عامة، وحفظ منشور، وتحليل شبكة من الحسابات، والحصول على بيانات غير عامة من مقدم خدمة، ومراقبة الاتصالات، إجراءات مختلفة من حيث طبيعتها وآثارها المحتملة.
ولذلك، يجب تحديد النصوص الوطنية ذات الصلة بكل إجراء، والتحقق من سريانها ونطاقها، ثم بيان ما إذا كانت القواعد الحالية كافية لمعالجته أم أن هناك حاجة إلى تفسير قضائي أو تنظيم تشريعي إضافي.

٢ الحاجة إلى التمييز بين القانون القائم والمقترح التشريعي

يمكن اقتراح قواعد تنظم جمع البيانات المفتوحة، وتحدد مدة الاحتفاظ بها، وتضبط مشاركة النتائج مع الجهات الأخرى، وتقرر إجراءات مراجعة الجمع واسع النطاق.
لكن هذه القواعد تظل مقترحات ما لم تعتمدها الجهة المختصة وفق الإجراءات القانونية المقررة.
ويكتسب هذا التمييز أهمية خاصة في البحوث القانونية؛ لأن الخلط بين ما هو قائم وما ينبغي أن يكون عليه القانون قد يؤدي إلى وصف غير دقيق للنظام القانوني اليمني.

٣ تطوير إجراءات مؤسسية قابلة للمراجعة

يمكن للجهات المختصة الاستفادة من المعايير المهنية الدولية في وضع دليل عمل داخلي يحدد المسؤوليات، وأنواع المصادر، وآليات التوثيق، وضوابط الوصول إلى البيانات، وإجراءات مراجعة النتائج.
وينبغي أن يوضح الدليل الفرق بين المعلومات الأولية والنتائج التحليلية، وأن يحدد متى يلزم الرجوع إلى جهة قانونية مختصة قبل الانتقال من الاطلاع على المحتوى العام إلى إجراءات تمس بيانات غير عامة.
كما ينبغي أن يراعي اختلاف طبيعة الجرائم، وألا يفرض جمعًا واسعًا للبيانات في جميع الحالات، وأن يتضمن آليات لمراجعة الأخطاء وحماية الأشخاص غير المعنيين بالتحقيق.
وتظل هذه التوصيات إطارًا تنظيميًا مقترحًا، لا وصفًا لإجراءات موحدة مطبقة بالفعل في جميع المؤسسات اليمنية.

خاتمة المبحث الثاني

يتضح مما سبق أن الأساس القانوني للاستخبارات مفتوحة المصدر لا يمكن اختزاله في كون المعلومات منشورة أو متاحة للجمهور. فمشروعية الاطلاع الأولي تختلف عن مشروعية الجمع التراكمي، كما تختلف عن مشروعية الوصول إلى البيانات المقيدة أو مراقبة الاتصالات الخاصة.
ويبين الإطار الدستوري اليمني، ولا سيما المادتان (٥٢) و(٥٣)، أهمية احترام الحماية المقررة لحرمة المساكن وسرية الاتصالات. غير أن تحديد الحكم المنطبق على كل صورة من صور OSINT يتطلب الرجوع إلى النصوص ذات الصلة، وعدم تحميل هذه المواد أحكامًا تتجاوز نطاقها.
كما يتضح أن الضرورة والتناسب وتقليل البيانات والتوثيق تمثل عناصر أساسية في بناء ممارسة مهنية مسؤولة، مع ضرورة التمييز بين المبادئ المقارنة والتوصيات المهنية من جهة، والأحكام القانونية اليمنية النافذة من جهة أخرى.
وبناءً عليه، فإن تطوير استخدام OSINT في اليمن يستلزم مراجعة الإطار القانوني القائم، ووضع إجراءات مؤسسية واضحة، وتعزيز قدرة الجهات

المختصة على تقييم الأثر المحتمل لجمع المعلومات في الخصوصية، دون إهدار القيمة التحقيقية التي يمكن أن توفرها المصادر المفتوحة.

المبحث الثالث: أهمية الاستخبارات مفتوحة المصدر في التحريات الحديثة

تمهيد

أصبحت المعلومات الرقمية عنصرًا مهمًا في فهم كثير من الوقائع الجنائية المعاصرة؛ إذ قد تترك الأنشطة الإجرامية آثارًا متفرقة على المواقع الإلكترونية والمنصات الاجتماعية والسجلات العامة والصور ومقاطع الفيديو. وقد تساعد هذه الآثار في تحديد تسلسل الأحداث، أو اكتشاف صلات بين أشخاص أو حسابات، أو التحقق من ادعاء معين، أو توجيه إجراءات التحري اللاحقة نحو مصادر أكثر صلة بالواقعة.

وتكمن أهمية الاستخبارات مفتوحة المصدر (OSINT) في قدرتها على تحويل المعلومات المتاحة للجمهور من بيانات متفرقة إلى نتائج تحليلية يمكن الاستفادة منها في توجيه التحريات. غير أن هذه القيمة لا تتحقق بمجرد جمع أكبر كمية ممكنة من المعلومات؛ بل تعتمد على جودة المصادر، وسلامة التحقق، وملاءمة التحليل للسؤال التحقيقي، والقدرة على بيان حدود الاستنتاجات.

وقد قدم بروتوكول بيركلي إطارًا مهنيًا للتحقيقات الرقمية مفتوحة المصدر، يهدف إلى تحسين طرق تحديد المعلومات الرقمية وجمعها وحفظها والتحقق منها وتحليلها في التحقيقات المتعلقة بالجرائم الدولية وانتهاكات حقوق الإنسان والقانون الإنساني. ويمكن الاستفادة من هذا الإطار في تطوير الممارسات التحقيقية عمومًا، مع مراعاة أن نطاق البروتوكول الأساسي ليس بديلًا عن القواعد الوطنية التي تحكم التحقيق الجنائي في كل دولة.[16] BBerkeley (Human Rights Center+1

وتزداد أهمية OSINT في ضوء الطبيعة المتغيرة للأدلة الرقمية؛ فقد يُحذف المنشور أو يعدل، وقد ينتشر المحتوى نفسه عبر حسابات متعددة، وقد تُستخدم صور مسروقة أو حسابات منتحلة لإخفاء هوية الفاعل. كما قد تتضمن البيانات المنشورة معلومات مضللة صُممت عمدًا للتأثير في الجمهور أو تضليل الجهات التي تحاول التحقق من الوقائع.

ومن هنا، فإن السؤال المحوري لهذا المبحث يتمثل في تحديد القيمة المضافة التي تقدمها الاستخبارات مفتوحة المصدر للتحريات الجنائية، وبيان دورها في الكشف المبكر وربط المعلومات والتحقق من الوقائع، مع توضيح حدودها الفنية والإثباتية، ومدى إمكان الاستفادة منها في السياق اليمني.

أولًا: الدور الاستطلاعي للاستخبارات مفتوحة المصدر في توجيه التحريات

١ الانتقال من التحري القائم على المعلومات المجزأة إلى التحري الموجه

تتسم بعض الجرائم الحديثة بتوزع المعلومات المتعلقة بها على مصادر مختلفة؛ فقد يظهر جزء من الواقعة في منشور عام، ويظهر جزء آخر في إعلان إلكتروني، بينما تكشف صورة أو وثيقة منشورة عن تفاصيل إضافية.

وقد يصعب فهم العلاقة بين هذه العناصر إذا عولج كل منها بصورة مستقلة. وهنا تبرز قيمة OSINT في تنظيم المعلومات المتاحة وربطها وفق سؤال تحقيقي محدد.

فعلى سبيل المثال، إذا تلقت جهة مختصة بلاغًا عن عملية احتيال إلكتروني تعتمد على إعلان تجاري مضلل، فقد تساعد المصادر المفتوحة في تحديد الإعلان، وتاريخ نشره، والحساب الذي عرضه، وطبيعة التغييرات التي طرأت عليه، وما إذا كانت هناك إعلانات مشابهة منشورة في أماكن أخرى.

ولا يعني ذلك أن الإعلان وحده يثبت وقوع الاحتيال أو يحدد المسؤول عنه، لكنه قد يساعد في صياغة فرضيات أولية يمكن اختبارها من خلال إجراءات قانونية وفنية أخرى.
وبذلك، تؤدي OSINT دورًا استطلاعيًا يتمثل في تحديد المسارات المحتملة للتحقيق، وتقليل مساحة البحث غير الموجه، وتحديد المعلومات التي تحتاج إلى تحقق إضافي.
وتتوقف فاعلية هذا الدور على أن تكون عملية الجمع موجهة إلى أسئلة واضحة، لا إلى تجميع غير منظم للمعلومات.

٢ تحديد الفجوات المعلوماتية

لا تقتصر أهمية التحليل على تحديد ما هو معلوم، بل تمتد إلى معرفة ما لا يزال مجهولًا.
فقد يتوصل المحقق من خلال المصادر المفتوحة إلى أن حسابًا معينًا نشر تهديدًا في تاريخ محدد، لكنه لا يستطيع من هذه المعلومة وحدها تحديد الشخص الذي كان يدير الحساب وقت النشر.
وهنا تساعد المنهجية التحليلية على فصل الوقائع الثابتة نسبيًا عن الأسئلة التي لا تزال مفتوحة، مثل:

- هل الحساب مرتبط بشخص معين أم أن هويته غير معروفة؟
- هل توجد قرائن مستقلة تؤيد نسبة النشاط إلى شخص محدد؟
- هل التاريخ الظاهر هو تاريخ النشر الأصلي أم تاريخ إعادة النشر؟
- هل يمكن التحقق من أصالة الصورة أو المستند المرفق؟
- ما المعلومات التي تحتاج إلى إجراء قانوني إضافي للحصول عليها؟

ويساعد تحديد هذه الفجوات على منع المبالغة في النتائج، ويتيح توجيه الموارد نحو الإجراءات التي قد تقدم قيمة تحقيقيّة فعلية.

٣ ترتيب الأولويات التحقيقية

قد تحتوي القضية على مئات المنشورات والوثائق والصور، لكن ليس جميعها متساويًا في الأهمية.
ومن خلال تقييم صلة المعلومات بالواقعة وموثوقية مصادرها، يمكن تحديد المواد التي تستحق الفحص أولًا، وتأجيل المعلومات الأقل صلة إلى حين الحاجة إليها.
ففي قضية ابتزاز إلكتروني، قد تكون رسالة التهديد الأصلية والصفحة التي نشرتها وتاريخ ظهورها أكثر أهمية في المرحلة الأولى من المنشورات العامة الأخرى لصاحب الحساب.
أما إذا ظهرت لاحقًا قرائن تربط التهديد بنشاط منظم، فقد تتغير الأولويات ويصبح من الضروري فحص مجموعة أوسع من الحسابات والمنشورات، ضمن الحدود القانونية المقررة.
ومن ثم، فإن قيمة OSINT لا تكمن فقط في إضافة معلومات جديدة، وإنما أيضًا في تنظيم الأولويات، وتحديد الأسئلة التي تستحق الاستجابة، وتجنب إهدار الجهد في بيانات لا تضيف قيمة واضحة للتحقيق.

ثانيًا: أهمية OSINT في الكشف المبكر عن الأنشطة الإجرامية

١ الكشف عن المؤشرات الأولية للجريمة

قد تتضمن بعض الأنشطة المنشورة علنًا مؤشرات على وقوع جريمة أو التخطيط لها أو استمرارها. وقد تشمل هذه المؤشرات تهديدات معلنة، أو إعلانات احتيالية، أو عروضًا مشبوهة، أو منشورات تتضمن محاولة لاستدراج ضحايا.
غير أن وجود مؤشر لا يعني بالضرورة تحقق الجريمة، ولا يبرر تلقائيًا توسيع نطاق الاشتباه.
فالمحتوى المنشور قد يكون مزاحًا أو تمثيلًا أو نقلًا عن مصدر آخر، وقد يكون منتحلًا أو مفبركًا. ولذلك، ينبغي تقييم السياق، وطبيعة العبارة أو الصورة، وهوية الناشر المعلنة، ومدى وجود قرائن مستقلة تؤيد التفسير المحتمل.
ويمكن أن تساعد OSINT في تحديد هذه المؤشرات وتوثيقها، لكنها لا تحل محل التحقق من الوقائع أو استيفاء المتطلبات القانونية اللازمة لأي إجراء لاحق.

٢ رصد التكرار والأنماط المتشابهة

قد تتكرر بعض الأفعال الإجرامية عبر حسابات متعددة، مثل نشر إعلانات متشابهة أو استخدام صور واحدة أو إعادة إنتاج الرسائل نفسها.
وقد يساعد التحليل المقارن للمحتوى العام في اكتشاف أوجه التشابه، وتحديد الحسابات التي تستحق الفحص، ومعرفة ما إذا كانت بعض المنشورات مرتبطة بحملة واحدة أو مجرد حالات منفصلة.
لكن التشابه لا يثبت وحده وحدة الفاعل أو وجود تنظيم مشترك؛ فقد يستخدم أشخاص مختلفون القالب الإعلاني نفسه، أو يعيدون نشر الصورة نفسها دون وجود علاقة بينهم.
ولهذا، يجب التعامل مع التشابه بوصفه قرينة تستدعي الاختبار، لا دليلًا قاطعًا على وجود شبكة إجرامية.
وتزداد قيمة التحليل عندما يجمع بين مؤشرات مستقلة نسبيًا، مثل التوقيت، وطريقة النشر، والمحتوى، والعلاقات الظاهرة بين الحسابات، مع توثيق مصادر كل مؤشر وحدود دلالته.

٣ دعم حماية الضحايا المحتملين

قد تسهم المعلومات المفتوحة في التعرف على أنماط بعض عمليات الابتزاز أو الاحتيال، وفي توثيق التهديدات المنشورة، وفي تحديد حسابات تعيد نشر محتوى ضار.
لكن الاستجابة المبكرة ينبغي أن تراعي عدم تعريض الضحايا لمزيد من الضرر، خصوصًا عندما تتضمن الواقعة صورًا خاصة أو معلومات شخصية حساسة.
وقد يؤدي نشر تفاصيل التحقيق أو إعادة تداول المحتوى الضار إلى زيادة انتشاره أو كشف هوية الضحية، حتى لو كان الهدف المعلن هو التوعية أو التحذير.
لذلك، ينبغي أن يوازن التعامل مع هذه المعلومات بين ضرورة حفظها لأغراض التحري، وحماية الضحايا، وعدم نشر بياناتهم أو إعادة تداول المحتوى الحساس بلا حاجة.

ثالثًا: دور OSINT في ربط الحسابات والهويات الرقمية

١ تحديد الصلات بين الحسابات

قد يستخدم الشخص الواحد أكثر من حساب على منصات مختلفة، وقد يتكرر اسم المستخدم أو جزء منه عبر مواقع متعددة. ويمكن الاستفادة من هذه المؤشرات في تحديد صلات محتملة بين الحسابات.

غير أن تطابق اسم المستخدم لا يثبت بالضرورة وحدة الشخص الذي يدير الحسابات؛ فقد يستخدم عدة أشخاص الاسم نفسه، وقد يعاد استخدام أسماء حسابات قديمة، وقد ينتحل شخص هوية شخص آخر.
لذلك، ينبغي أن يميز التحليل بين ثلاثة مستويات:

- **التشابه :**وجود عناصر مشتركة بين حسابين.
- **الارتباط المحتمل :**وجود قرائن متعددة توحي بأن الحسابين قد يرتبطان بنشاط واحد.
- **إثبات وحدة الإدارة أو الهوية :**نتيجة تحتاج إلى أدلة أكثر قوة، ولا يمكن استخلاصها من التشابه وحده.

ويساعد هذا التدرج على منع الانتقال غير المبرر من ملاحظة التشابه إلى الجزم بالهوية.

٢ تحليل العلاقات الرقمية

قد تكشف التفاعلات العلنية بين الحسابات عن شبكة من العلاقات الرقمية، مثل التعليقات المتكررة أو إعادة النشر أو الإشارة إلى حسابات أخرى.
ويمكن تمثيل هذه العلاقات في صورة شبكة تحليلية تساعد على فهم الأنماط الظاهرة، وتحديد الحسابات التي تتكرر بينها التفاعلات.
لكن العلاقة الرقمية ليست مرادفة للعلاقة الشخصية أو التنظيمية. فقد يتابع الشخص حسابًا دون معرفة صاحبه، وقد يعيد نشر محتوى بقصد النقد، وقد يظهر ضمن مجموعة عامة دون أن يشارك في أنشطتها غير المشروعة.
ومن ثم، يجب أن يوضح التقرير طبيعة العلاقة التي أثبتتها البيانات فعلًا، وأن يتجنب استخدام تعبيرات أقوى مما تسمح به الأدلة.
فإذا كان الدليل يثبت أن حسابًا أعاد نشر محتوى حساب آخر، فينبغي تسجيل هذه الواقعة كما هي. أما القول إن صاحب الحسابين يعملان معًا أو يتشاركان في ارتكاب الجريمة، فيحتاج إلى قرائن إضافية.

٣ التحقق من الهوية الرقمية

قد تساعد المصادر المفتوحة في تجميع قرائن عن هوية مستخدم معين، مثل الاسم الذي يعلنه، والصور المنشورة، والروابط التي يضعها، والحسابات الأخرى التي يذكرها.
لكن الهوية الرقمية المعلنة ليست بالضرورة الهوية المدنية الحقيقية، وقد تستخدم الحسابات المزيفة صورًا أو بيانات مسروقة.
ولذلك، ينبغي ألا يُبنى قرار تحقيقي أو استنتاج نهائي على صورة شخصية أو اسم مستخدم أو تطابق منفرد بين حسابين.
كما يجب التمييز بين نسبة منشور إلى حساب، ونسبة إدارة الحساب إلى شخص معين، ثم نسبة الفعل الجنائي إلى ذلك الشخص. فكل مستوى يتطلب إثبات عناصر مختلفة.
وهذا التمييز مهم خصوصًا في جرائم الابتزاز وانتحال الهوية والاحتيال الإلكتروني، حيث قد يكون الحساب نفسه مخترقًا أو مشتركًا بين أكثر من مستخدم.

رابعًا: أهمية OSINT في التحقق من الوقائع الرقمية والمكانية والزمانية

١ التحقق من أصالة المحتوى

تتداول المنصات الرقمية الصور ومقاطع الفيديو والوثائق بسرعة كبيرة، وقد يُعاد نشر المحتوى نفسه في سياقات مختلفة.
وقد تُستخدم صورة قديمة لإثبات واقعة جديدة، أو يُنسب مقطع فيديو إلى مدينة لم يُصوّر فيها، أو تُحذف أجزاء من تسجيل بما يغير دلالته.
وتساعد OSINT على البحث عن النسخ المنشورة من المحتوى، ومقارنة سياقات ظهوره، وتحديد ما إذا كانت هناك مؤشرات على قدمه أو إعادة استخدامه.
لكن العثور على نسخة أقدم من صورة لا يثبت وحده جميع ظروف التقاطها، كما أن عدم العثور على نسخة سابقة لا يثبت أن الصورة أصلية.
ولهذا، ينبغي أن يوضح المحقق ما الذي جرى التحقق منه بالفعل، وما الذي لا يزال غير محسوم.

٢ التحقق من الموقع الجغرافي

قد تتضمن الصورة أو مقطع الفيديو معالم مكانية، مثل أسماء الشوارع أو المباني أو التضاريس أو اللافتات.
ويمكن مقارنة هذه المعالم بخرائط وصور منشورة من مصادر أخرى لتحديد ما إذا كانت تتوافق مع الموقع المدعى به.
لكن التشابه البصري لا يكفي دائمًا؛ فقد تتشابه المباني أو الطرق في أكثر من مكان، وقد تكون الخرائط قديمة أو غير دقيقة، كما يمكن تعديل الصور أو قص أجزاء منها.
ومن ثم، ينبغي أن يستند تحديد الموقع إلى مجموعة من القرائن، مع بيان العناصر التي تمت مطابقتها ومصادر المقارنة والقيود التي تؤثر في النتيجة.
وقد نشر مركز حقوق الإنسان بجامعة كاليفورنيا في بيركلي، بالتعاون مع شركاء متخصصين، دليلًا مهنيًا لتقييم الصور الرقمية مفتوحة المصدر ومساعدة القضاة والقائمين على الفصل في الوقائع على فهم طرق تقييمها. ويعكس ذلك أهمية تطوير منهجيات مستقلة لتقييم الصور، بدلًا من الاعتماد على الانطباع البصري وحده).[17] BBerkeley Human Rights Center (

٣ التحقق من التوقيت

قد يتضمن المنشور تاريخًا ظاهرًا، لكن هذا التاريخ قد يشير إلى إعادة النشر لا إلى إنشاء المحتوى الأصلي.
وقد تساعد مقارنة المنشورات المتعاقبة، ومراجعة مصادر مستقلة، وفحص بعض القرائن المكانية أو الزمنية الظاهرة في الصورة، على تضييق نطاق الوقت المحتمل للواقعة.
ومع ذلك، ينبغي عدم الجزم بوقت التقاط صورة اعتمادًا على وقت نشرها وحده، لأن المحتوى قد يكون قديمًا أو منقولًا من مصدر آخر.
كما أن البيانات الوصفية قد تكون محذوفة أو معدلة أو غير متاحة أصلًا. ولذلك، ينبغي اعتبارها مصدرًا محتملًا للمعلومات، لا وسيلة حاسمة لإثبات التوقيت في جميع الحالات.

٤ بناء تسلسل زمني للوقائع

من التطبيقات المهمة لـ OSINTإنشاء تسلسل زمني يربط المنشورات والوثائق والصور المتعلقة بواقعة معينة.

فقد يساعد ترتيب المحتوى وفق أوقات نشره على فهم تطور الحدث، أو تحديد التناقضات بين روايات مختلفة، أو معرفة ما إذا كان بعض المحتوى قد ظهر قبل الواقعة أو بعدها.
لكن التسلسل الزمني يظل عرضة للخطأ إذا كانت التواريخ غير دقيقة أو إذا خلط التحليل بين وقت إنشاء المحتوى ووقت نشره ووقت إعادة تداوله.
ولذلك، ينبغي أن يتضمن الجدول الزمني مصدر كل واقعة، ودرجة الثقة في التاريخ المنسوب إليها، وأي قيود تؤثر في ترتيب الأحداث.

خامسًا: أهمية OSINT في التوثيق وإمكان مراجعة النتائج

١ ربط النتائج بمصادرها

تتميز كثير من المعلومات المفتوحة بإمكان الرجوع إلى مصدرها الأصلي، أو إلى نسخة محفوظة منها، متى جرى توثيقها بصورة مناسبة.
وهذا يتيح للمراجع أن يفحص المحتوى الذي استند إليه المحقق، وأن يقارن بين المصدر الأصلي والاستنتاج الذي ورد في التقرير.
لكن قابلية المراجعة ليست خاصية مضمونة في جميع الحالات؛ فقد يحذف المحتوى، أو يتطلب الوصول إليه تسجيل دخول، أو يتعذر الرجوع إليه بعد فترة.
لذلك، ينبغي أن يتضمن التوثيق بيانات كافية لتحديد المصدر، وتاريخ الوصول، وطريقة الحفظ، وأي تغييرات طرأت على المادة بعد جمعها.
ويشدد بروتوكول بيركلي على أهمية الجمع والحفظ والتحقق والتحليل وفق إجراءات مهنية يمكن مراجعتها، وهو ما يجعل التوثيق عنصرًا جوهريًا في جودة التحقيق الرقمي).[18](

٢ الفرق بين التوثيق وصحة المعلومة

قد يحتفظ المحقق بلقطة شاشة واضحة لمنشور، مع تسجيل الرابط والتاريخ، لكنه لا يستطيع من ذلك وحده إثبات صحة الادعاء الوارد في المنشور.
فالتوثيق يثبت، في حدود ما تسمح به وسيلة الحفظ، ما تم رصده أو حفظه. أما صحة محتوى المنشور، ونسبة إدارته إلى شخص معين، ودلالته الجنائية، فهي مسائل تحتاج إلى تقييم مستقل.
فعلى سبيل المثال، قد تكون لقطة الشاشة موثقة جيدًا، لكنها مأخوذة من حساب منتحل. وقد يكون الحساب حقيقيًا، لكن المنشور الذي يتضمن التهديد نُشر من شخص آخر حصل على صلاحية استخدامه.
ومن ثم، يجب الفصل بين سلامة حفظ المحتوى وصحة ما يتضمنه، وبين إثبات وجود الحساب وإثبات هوية مستخدمه.

٣ تمكين المراجعة القانونية والفنية

يساعد التوثيق على تمكين الجهات المختصة من تقييم النتائج بصورة مستقلة، بدلًا من الاكتفاء بالاستنتاج النهائي الذي يقدمه المحقق.
وينبغي أن يوضح التقرير المصادر التي اعتمد عليها، وخطوات التحليل، والقرائن التي تؤيد النتيجة، والاحتمالات البديلة التي جرى النظر فيها، وحدود الثقة في الاستنتاج.
وتكتسب هذه المسألة أهمية خاصة عندما يكون التقرير مبنيًا على تحليل آلي أو على ربط عدد كبير من الحسابات والمصادر؛ لأن النتيجة قد تبدو مقنعة بصريًا رغم أنها تستند إلى افتراضات غير مؤكدة.

ومن ثم، فإن التقرير الجيد لا يقتصر على عرض النتيجة، بل يوضح الطريق الذي أدى إليها، بحيث يمكن فحصه ومناقشته.

سادسًا: حدود القيمة الإثباتية للاستخبارات مفتوحة المصدر

١ التمييز بين المعلومة الاستخبارية والدليل القضائي

من الضروري التمييز بين المعلومة التي تساعد المحقق على توجيه عمله، وبين الدليل الذي يمكن الاستناد إليه لإثبات واقعة في الدعوى الجزائية.

فقد تكشف OSINT عن حساب مشتبه فيه، أو تحدد منشورًا ذا صلة، أو تشير إلى علاقة بين عدة أشخاص. لكن هذه النتائج قد تحتاج إلى إجراءات إضافية للتحقق من مصدرها ونسبتها ودلالتها.

ولا يعني ذلك أن المعلومات المفتوحة لا يمكن أن تكون أدلة؛ بل يعني أن قيمتها الإثباتية تتوقف على طبيعتها وطريقة الحصول عليها وسلامة توثيقها والقواعد القانونية المطبقة عليها.

وعليه، لا يصح القول إن كل معلومة مستمدة من مصدر مفتوح مقبولة قضائيًا تلقائيًا، كما لا يصح القول إنها غير مقبولة لمجرد أنها جُمعت عبر الإنترنت.

٢ التحقق من نسبة الحساب أو المنشور إلى صاحبه

قد يكون المنشور متاحًا للجمهور، لكن هوية الشخص الذي أنشأه أو نشره قد تظل غير مؤكدة.

فقد تستخدم الحسابات صورًا وأسماء مستعارة، وقد يتم اختراق الحساب أو مشاركته بين عدة أشخاص، وقد ينشر شخص محتوى باسم شخص آخر.

ولذلك، فإن إثبات أن منشورًا ظهر في حساب معين يختلف عن إثبات أن شخصًا محددًا هو من نشره، كما يختلف الأمران عن إثبات توافر القصد الجنائي أو المسؤولية عن الواقعة.

ويقتضي ذلك جمع قرائن مستقلة ومناسبة، بحسب طبيعة القضية، وعدم الاكتفاء بمظهر الحساب أو اسمه أو صورته.

٣ أثر التناقضات والمعلومات المضللة

قد تتضمن المصادر المفتوحة معلومات متناقضة، أو روايات مختلفة للواقعة، أو محتوى مصممًا لتضليل الجمهور أو الجهات المختصة.

ولا ينبغي التعامل مع التناقض باعتباره مجرد عائق يجب تجاوزه، بل قد يكون عنصرًا مهمًا في تقييم موثوقية المصادر.

فإذا أظهرت المصادر أن صورة معينة نُشرت في تاريخين مختلفين، ينبغي فحص ما إذا كان الأمر يتعلق بإعادة النشر، أو اختلاف التوقيت بين المنصات، أو تلاعب في البيانات، أو خطأ في تفسير المحتوى.

كما ينبغي تسجيل النتائج التي لا تؤيد الفرضية الأولية، بدلًا من الاحتفاظ فقط بالمعلومات التي تبدو متوافقة معها.

ويساعد هذا النهج على الحد من الانحياز التأكيدي، أي الميل إلى البحث عن المعلومات التي تؤيد الاعتقاد الأولي وإهمال المعلومات المخالفة له.

٤ استقلال الأدلة وتعزيز النتيجة

قد تصبح النتيجة أكثر قوة عندما تؤيدها مصادر مستقلة نسبيًا، لكن تعدد المصادر لا يعني بالضرورة استقلالها.

فقد تنقل عشرة مواقع خبرًا واحدًا عن مصدر أصلي واحد، فتبدو المعلومة متكررة رغم أنها تستند في الحقيقة إلى مصدر واحد.

ولذلك، ينبغي فحص العلاقة بين المصادر، ومعرفة ما إذا كانت تقدم معلومات مستقلة أم تعيد تداول المحتوى نفسه.
ولا يوجد عدد ثابت من المصادر يضمن صحة النتيجة في جميع الحالات؛ فالمهم هو طبيعة المصادر، ومدى استقلالها، وجودة المعلومات التي تقدمها، وإمكان التحقق منها.

سابعًا: دور OSINT في التحريات المتعلقة بالجرائم الإلكترونية والجرائم المنظمة

١ الابتزاز الإلكتروني وانتحال الهوية

قد تساعد المصادر المفتوحة في توثيق منشورات التهديد، وتحديد الحسابات التي أعادت نشر المحتوى، ومقارنة بعض العناصر الظاهرة بين الحسابات المختلفة.
لكن لا ينبغي افتراض أن الحساب الذي نشر التهديد هو بالضرورة الحساب الذي يديره الجاني الحقيقي، أو أن جميع الحسابات التي تتفاعل معه تابعة للشخص نفسه.
كما يجب تجنب إعادة نشر الصور أو المعلومات الخاصة بالضحية أثناء توثيق الواقعة، ما لم تكن هناك ضرورة قانونية ومهنية تبرر ذلك.
وتظل نسبة النشاط إلى شخص محدد بحاجة إلى قرائن مناسبة، وقد يتطلب الأمر إجراءات قانونية أخرى للحصول على معلومات لا تتاح للجمهور.

٢ الاحتيال الإلكتروني والإعلانات المضللة

يمكن أن تساعد OSINT في جمع الإعلانات العامة، وتحديد أوجه التشابه بين العروض، وفحص بيانات الشركات المنشورة، والتحقق من تاريخ ظهور المحتوى.
وقد يكشف ذلك عن أنماط تستحق التحقيق، مثل تكرار الإعلان نفسه باستخدام أسماء تجارية مختلفة أو إعادة استخدام صور واحدة في عروض متعددة.
لكن التشابه لا يثبت وحده وجود شبكة إجرامية؛ إذ قد تكون الصور أو الإعلانات منقولة من مصادر مشروعة، وقد يستخدم أكثر من بائع قالبًا إعلانيًا متشابهًا.
ولهذا، ينبغي توثيق المؤشرات وبيان دلالتها المحدودة، ثم اختبارها بوسائل تحقق مستقلة.

٣ الاتجار بالبشر والاستغلال

قد تظهر بعض المؤشرات ذات الصلة بالاتجار بالبشر أو الاستغلال في إعلانات أو منشورات عامة، لكن التعامل مع هذه الحالات يتطلب حذرًا خاصًا.
فقد تكون المعلومات المنشورة غير مكتملة، وقد تكون هوية الأشخاص الواردة فيها غير صحيحة، كما أن إعادة نشر الصور أو البيانات قد تعرض الضحايا للخطر.
وينبغي لذلك أن تكون الأولوية لحماية الأشخاص المحتمل تعرضهم للاستغلال، مع حفظ المعلومات الضرورية وتقييد تداولها، وعدم استنتاج المسؤولية الجنائية من مؤشرات منفردة.
كما يجب ألا تتحول الخصائص الشخصية أو الجنسية أو الاجتماعية إلى أساس للاشتباه دون قرائن موضوعية مرتبطة بالواقعة.

٤ الجرائم المرتبطة بالتحريض والعنف

قد تتضمن المنصات العامة محتوى يدعو إلى العنف أو يتضمن تهديدات مباشرة أو يروج لممارسات غير مشروعة.

ويمكن أن تساعد OSINT في حفظ المحتوى، وتحديد سياقه، ومقارنة المنشورات المتعاقبة، والتحقق من طبيعة الحسابات المرتبطة به.
لكن التمييز بين التعبير عن رأي، والتحريض على فعل مجرّم، والتهديد المباشر، والتوثيق أو الاقتباس، يقتضي تحليلًا قانونيًا وسياقيًا دقيقًا.
ولا يجوز استنتاج القصد الجنائي من كلمات منفردة دون النظر إلى سياقها وطبيعة الفعل الذي تتعلق به والنص القانوني المنطبق.

ثامنًا: العلاقة بين OSINT والذكاء الاصطناعي والتحليل الآلي

١ تسريع معالجة البيانات

يمكن للأدوات الآلية أن تساعد في تصنيف المنشورات، واستخراج الكلمات المفتاحية، ومقارنة النصوص، وترتيب الصور، ورصد التكرار بين الحسابات.
وتوفر هذه الإمكانات وقتًا وجهدًا عندما تكون البيانات كثيرة، لكنها لا تلغي الحاجة إلى المراجعة البشرية.
فقد تخطئ الأدوات في تفسير اللهجات، أو تصنيف السخرية، أو التعرف على الصور، أو التمييز بين إعادة النشر والمحتوى الأصلي.
ولهذا، ينبغي النظر إلى النتائج الآلية باعتبارها مخرجات تحليلية تحتاج إلى التحقق، لا باعتبارها حقائق نهائية.

٢ التحيز الخوارزمي

قد تتأثر نتائج التحليل بنوعية البيانات التي دُرّبت عليها الأداة، أو باللغة المستخدمة، أو بمدى تمثيل البيانات للواقع الذي يجري تحليله.
وقد يؤدي ذلك إلى نتائج أقل دقة عند التعامل مع اللهجات المحلية أو المحتوى العربي أو الأسماء المتشابهة.
وفي السياق اليمني، قد تتضاعف هذه المشكلة إذا استُخدمت أدوات لم تُصمم أو تُختبر بما يكفي على البيانات المحلية.
ومن ثم، ينبغي اختبار ملاءمة الأدوات للبيئة التي تستخدم فيها، وتسجيل حدود أدائها، ومراجعة النتائج الحساسة قبل اعتمادها في التقرير التحقيقي.

٣ الشفافية وقابلية التفسير

ينبغي أن يكون المحقق قادرًا على شرح الأساس الذي استندت إليه النتيجة الآلية، بقدر ما تسمح به طبيعة الأداة.
فإذا صنفت الأداة مجموعة حسابات على أنها مترابطة، ينبغي توضيح المؤشرات التي اعتمدت عليها، وما إذا كانت هذه المؤشرات ذات معنى في سياق القضية.
أما الاكتفاء بعرض تصنيف آلي دون بيان أسسه، فقد يجعل من الصعب تقييم دقته أو مناقشة الاعتراضات المتعلقة به.
وتزداد أهمية هذا الأمر عندما تستخدم النتائج لتوجيه الاشتباه أو لتبرير إجراءات قد تؤثر في حقوق الأفراد.

٤ حماية البيانات عند استخدام الأدوات الآلية

قد يتطلب استخدام بعض الأدوات رفع المحتوى إلى خدمات خارجية أو تخزينه في أنظمة لا تخضع مباشرة لسيطرة الجهة المحققة.
وقد يؤدي ذلك إلى نقل بيانات شخصية أو معلومات حساسة إلى أطراف أخرى، أو الاحتفاظ بها خارج النطاق المقصود للتحقيق.
لذلك، ينبغي تقييم شروط استخدام الأدوات، وطريقة تخزين البيانات، وصلاحيات الوصول إليها، والقيود القانونية المتعلقة بنقل المعلومات أو مشاركتها.

ولا ينبغي استخدام أداة آلية لمجرد قدرتها التقنية على معالجة البيانات، دون النظر في مدى ملاءمتها للغرض التحقيقي والضمانات اللازمة لحماية المعلومات.

تاسعًا: الأهمية التطبيقية للاستخبارات مفتوحة المصدر في السياق اليمني

١ دعم التحري في الجرائم ذات الآثار الرقمية

قد تكون OSINT مفيدة في القضايا التي تترك آثارًا ظاهرة على المنصات الرقمية، مثل الابتزاز الإلكتروني والاحتيال وانتحال الهوية والإعلانات المضللة.

فقد تساعد على حفظ المنشورات ذات الصلة، وتحديد الحسابات التي نشرتها، ومقارنة المعلومات المتاحة، وتوجيه الجهة المختصة نحو الإجراءات اللاحقة التي تستلزم تحققًا إضافيًا.

لكن الاستفادة منها تتطلب مراعاة القانون اليمني النافذ، وعدم افتراض أن كل إجراء تقني متاح يجوز استخدامه دون قيود.

كما ينبغي ألا تُستخدم النتائج المفتوحة لإثبات الهوية أو المسؤولية الجنائية بصورة تتجاوز ما تسمح به القرائن الفعلية.

٢ التحديات اللغوية والسياقية

قد تتضمن المنشورات اليمنية لهجات محلية أو تعبيرات اصطلاحية أو إشارات إلى أماكن وأحداث لا تفهمها الأدوات الآلية بصورة دقيقة.

وقد يؤدي سوء تفسير هذه العناصر إلى تصنيف محتوى عادي باعتباره تهديدًا، أو إلى إساءة فهم عبارة ذات معنى محلي.

ولهذا، ينبغي الجمع بين المعرفة التقنية والفهم اللغوي والسياقي، والاستعانة بخبرات مناسبة عند تحليل المحتوى الذي يحتمل أكثر من تفسير.

كما ينبغي التمييز بين الترجمة الحرفية والتفسير السياقي، وعدم الاعتماد على الترجمة الآلية وحدها في المسائل التي قد يترتب عليها أثر قانوني مهم.

٣ محدودية الوصول إلى البيانات غير العامة

قد يستطيع المحقق الوصول إلى منشور عام، لكنه لا يستطيع الحصول على البيانات التي تحتفظ بها المنصة عن الحساب، أو معلومات تسجيل الدخول، أو بيانات الاتصال، دون اتباع الإجراءات القانونية المناسبة.

ومن ثم، ينبغي التمييز بين ما يمكن التحقق منه من خلال المصادر المفتوحة، وما يحتاج إلى تعاون رسمي أو إجراءات قانونية إضافية.

ولا يجوز أن يؤدي تعذر الحصول على بيانات غير عامة إلى اللجوء إلى وسائل غير مشروعة لتجاوز القيود التقنية أو الخصوصية.

٤ الحاجة إلى بناء قدرات مؤسسية

لا تتحقق الاستفادة الفعلية من OSINT بشراء الأدوات وحدها، بل تتطلب تدريبًا على تحديد المصادر، وتقييم المصداقية، وفهم حدود التحليل، وتوثيق النتائج، والتمييز بين المعلومة والفرضية.

كما تتطلب وجود إجراءات واضحة لمراجعة العمل، وحفظ البيانات، وتحديد صلاحيات الوصول، وحماية الضحايا والشهود، والتعامل مع الأخطاء.

ويمكن أن يسهم التعاون مع المؤسسات الأكاديمية والجهات المهنية المتخصصة في تطوير القدرات، بشرط مراعاة قواعد السرية والخصوصية والأساس القانوني لتبادل المعلومات.

عاشرًا: معايير تقييم القيمة المضافة للاستخبارات مفتوحة المصدر

حتى لا تتحول أهمية OSINT إلى وصف نظري عام، يمكن تقييم قيمتها في كل قضية من خلال مجموعة من المعايير التحليلية.

١ الصلة بالواقعة

ينبغي أن تكون للمعلومات علاقة واضحة بالسؤال التحقيقي. فالمعلومات الكثيرة التي لا تضيف شيئًا إلى فهم الواقعة لا تمثل بالضرورة قيمة تحقيقيّة.

٢ موثوقية المصدر

يجب تقييم المصدر بحسب طبيعة المعلومات التي يقدمها، وسجل دقته عند توافره، ومدى إمكان التحقق من محتواه.

ولا يعني أن المصدر موثوق في مجال معين أنه موثوق في جميع المجالات.

٣ إمكانية التحقق المستقل

تزداد قوة الاستنتاج عندما يمكن فحصه من خلال مصادر أو قرائن مستقلة نسبيًا، مع ضرورة التمييز بين المصادر المستقلة وتلك التي تنقل عن أصل واحد.

٤ وضوح المنهجية

ينبغي أن يكون بالإمكان شرح كيفية جمع المعلومات وربطها وتحليلها، وتحديد الافتراضات التي استندت إليها النتيجة.

٥ بيان حدود الاستنتاج

لا ينبغي أن يخفي التقرير مواطن عدم اليقين، أو يعرض الفرضيات بوصفها حقائق ثابتة.

فإذا كانت البيانات تسمح بتحديد الموقع بدرجة ترجيح دون حسم، فينبغي التعبير عن النتيجة بما يعكس هذه الدرجة، لا تقديمها باعتبارها تحديدًا يقينيًا.

٦ احترام الحقوق والضمانات

لا تكتمل قيمة العمل بمجرد الوصول إلى نتيجة مفيدة؛ بل ينبغي أن تكون طريقة الوصول إليها متوافقة مع القواعد القانونية والمهنية المنطبقة.

وهذه المعايير ليست بديلًا عن شروط قبول الأدلة في القانون اليمني، وإنما إطار لتقييم الجودة المهنية والفنية للتحقيقات مفتوحة المصدر.

خاتمة المبحث الثالث

يتضح مما سبق أن الاستخبارات مفتوحة المصدر أصبحت أداة مهمة في التحريات الحديثة، بفضل قدرتها على كشف المؤشرات الأولية، وربط المعلومات المتفرقة، وتحديد الفجوات المعلوماتية، والتحقق من بعض الوقائع الرقمية والمكانية والزمانية.

كما تساعد على توثيق المحتوى المنشور، وتنظيم المعلومات، وتوجيه الإجراءات اللاحقة نحو الأسئلة التي تحتاج إلى تحقق إضافي. وتبرز قيمتها بصفة خاصة في الجرائم التي تترك آثارًا رقمية ظاهرة، مثل الابتزاز الإلكتروني والاحتيال وانتحال الهوية وبعض صور الاستغلال والعنف.

غير أن هذه الأهمية لا تعني أن OSINT بديل عن التحري الميداني أو الخبرة الفنية أو الإجراءات القانونية اللازمة للحصول على المعلومات غير العامة. كما لا تعني أن كل منشور موثق يثبت صحة محتواه، أو أن كل حساب يمكن نسبته إلى شخص معين اعتمادًا على اسمه أو صورته.

وتتوقف القيمة التحقيقية للمعلومات المفتوحة على موثوقية المصادر، وسلامة التحقق، ووضوح المنهجية، والقدرة على بيان حدود الاستنتاج، واحترام الحقوق والضمانات القانونية.

وفي السياق اليمني، يمكن أن تسهم هذه المنهجية في تطوير العمل التحقيقي، بشرط ربطها بالقواعد الوطنية النافذة، وتدريب الكوادر المختصة، وتطوير إجراءات واضحة لحفظ المعلومات وتقييمها، وعدم تحويل المؤشرات الرقمية إلى أحكام مسبقة على الأشخاص.
وبذلك، فإن الأهمية الحقيقية للاستخبارات مفتوحة المصدر لا تتمثل في كمية البيانات التي يمكن جمعها، وإنما في قدرتها على إنتاج معلومات دقيقة وذات صلة، تساعد على توجيه التحري وتدعم التحقق من الوقائع، دون تجاوز حدود المشروعية أو المبالغة في القيمة الإثباتية للنتائج.

قائمة المراجع الخاصة بالمبحثين الثاني والثالث

ملاحظة منهجية :يستمر الترقيم من المرجع رقم (٨)، وفق الترقيم الذي انتهى إليه المبحث الأول. وقد فُصلت المراجع القانونية الوطنية عن المصادر المهنية والدراسات المقارنة، حتى لا يُفهم أن المرجع المهني أو الأكاديمي ينشئ حكمًا ملزمًا في القانون اليمني.

أولًا: المصادر القانونية اليمنية

١٠ **الجمهورية اليمنية .**دستور الجمهورية اليمنية، المادتان (٥٢) و(٥٣)، بشأن حرمة المساكن وسرية وسائل الاتصال. يمكن الرجوع إلى النص المنشور على موقع النيابة العامة اليمنية :دستور الجمهورية اليمنية — موقع النيابة العامة اليمنية.

١١ **وزارة العدل وحقوق الإنسان اليمنية .**"اختتام اجتماعات اللجنة المشتركة لمراجعة مشروع قانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات"، ٢٩ أبريل ٢٠٢٦ يُستفاد من هذا المصدر في توثيق الخبر المنشور عن استمرار مراجعة المشروع في الجهة التي أصدرته، ولا يُستند إليه وحده للجزم بالحالة التشريعية في جميع أنحاء اليمن .الخبر المنشور على الموقع الرسمي لوزارة العدل وحقوق الإنسان.

ملاحظة بشأن قانون الإجراءات الجزائية اليمني :قانون الإجراءات الجزائية رقم (١٣) لسنة ١٩٩٤، وهو المرجع رقم (٧) في المبحث الأول، يظل من المصادر القانونية الأساسية التي ينبغي مراجعتها عند بحث مشروعية إجراءات التحري والتفتيش والحصول على المعلومات. غير أن نسبة حكم تفصيلي إلى المادة (١٣٢)، أو تطبيقها على نوع معين من البيانات الرقمية، يستلزم مطابقة النص الرسمي الكامل للمادة والمواد المرتبطة بها قبل اعتماد الاستنتاج القانوني.

ثانيًا: المصادر المهنية والمعايير الدولية

٨ Human Rights Center, University of California, Berkeley, and United Nations Office of the High Commissioner for Human Rights. *Berkeley Protocol on Digital Open Source Investigations: A Practical Guide on the Effective Use of Digital Open Source Information in Investigating Violations of International Criminal, Human Rights and Humanitarian Law*. United Nations, 2020. UN document symbol: HR/PUB/20/2يتناول البروتوكول المعايير المهنية للتحقيقات الرقمية مفتوحة المصدر، بما في ذلك تحديد المعلومات وجمعها وحفظها والتحقق منها وتحليلها، مع مراعاة الجوانب القانونية والأخلاقية. النص ومعلومات النشر متاحان

عبر مركز حقوق الإنسان بجامعة كاليفورنيا في بيركلي، وكذلك مكتبة الأمم المتحدة الرقمية.

٩ المرجع السابق، بروتوكول بيركلي للتحقيقات الرقمية مفتوحة المصدر، فيما يتعلق بمنهجية التحقيق الرقمي والتمييز بين مراحل تحديد المعلومات وجمعها وحفظها والتحقق منها وتحليلها. يُرجع إلى الوثيقة نفسها عند مراجعة الإحالة.

13 المرجع رقم (٨)، فيما يتعلق بالمعايير المهنية للتحقيق الرقمي المفتوح والتعامل المسؤول مع المعلومات والأشخاص المرتبطين بالتحقيق.

14 المرجع رقم (٨)، فيما يتعلق بتحديد مصادر المعلومات الرقمية وجمعها وحفظها والتحقق منها وتحليلها بطريقة قابلة للمراجعة.

15 المرجع رقم (٨)، فيما يتعلق بسلامة المحققين والضحايا والشهود والأشخاص الذين يوثقون الوقائع، وبالتدابير المهنية التي تساعد على الحد من المخاطر الرقمية والجسدية والنفسية.

16 المرجع رقم (٨)، فيما يتعلق بأهمية المنهجية المهنية للتحقيقات الرقمية مفتوحة المصدر وحدود تطبيقها في ضوء القانون المختص.

17 Human Rights Center, University of California, Berkeley, et al. *Evaluating Digital Open Source Imagery: A Guide for Judges and Fact-finders*. 24 May 2024 دليل مهني يتناول تقييم الصور الرقمية مفتوحة المصدر، بما يساعد القضاة والقائمين على الفصل في الوقائع على فهم أساليب تقييمها وحدود الاستنتاجات المستخلصة منها. معلومات النشر متاحة على مركز حقوق الإنسان بجامعة كاليفورنيا في بيركلي.

18 Human Rights Center, University of California, Berkeley, and United Nations Office of the High Commissioner for Human Rights. *Berkeley Protocol on Digital Open Source Investigations*, مرجع سابق، فيما يتعلق بالتوثيق وحفظ المعلومات الرقمية والتحقق منها وإمكان مراجعة النتائج.

ثالثًا: الدراسات الأكاديمية المقارنة

١٢ Oerlemans, Jan-Jaap, & Langenhuijzen, Sander. "Balancing National Security and Privacy: Examining the Use of Commercially Available Information in OSINT Practices." *International Journal of Intelligence and CounterIntelligence*, vol. 38, no. 2, pp. 579–597 نُشر إلكترونيًا في ١٢ September 2024 DOI: 101080/08850607202423878 50. تناقش الدراسة العلاقة بين استخدام المعلومات المتاحة تجاريًا في الممارسات الاستخبارية وحماية البيانات الشخصية. وهي مصدر للتحليل المقارن، وليست تشريعًا يمنيًا أو حكمًا قضائيًا ملزمًا في اليمن.

المبحث الرابع: المقارنة التحليلية وأثرها على عدالة الإجراءات

تمهيد

لم يعد تقييم أساليب التحري الجنائي الحديثة مقتصرًا على مدى قدرتها على اكتشاف الجرائم وتحديد المشتبه فيهم، بل أصبح يشمل كذلك مدى توافقها مع ضمانات المحاكمة العادلة، واحترام الحقوق والحريات الأساسية، وإمكان إخضاع إجراءات جمع المعلومات وتحليلها للمراجعة والرقابة. وقد أدى التطور المتسارع في تقنيات الاتصال، وانتشار المنصات الرقمية، وتزايد حجم المعلومات المتاحة للجمهور، إلى ظهور أنماط جديدة من التحري تعتمد على جمع البيانات المتفرقة وربطها وتحليلها للوصول إلى استنتاجات قد تؤثر في مسار التحقيق الجنائي.

وفي هذا السياق، تبرز الاستخبارات مفتوحة المصدر (Open Source Intelligence — OSINT) بوصفها إحدى الأدوات التي يمكن أن تعزز قدرة جهات إنفاذ القانون على كشف الجرائم، والتحقق من الوقائع، وتحديد العلاقات بين الأشخاص والأحداث، وتوجيه الإجراءات اللاحقة نحو مسارات أكثر تحديدًا. ومع ذلك، فإن قدرتها على إنتاج معلومات واسعة خلال وقت قصير لا تعني بالضرورة أن نتائجها صحيحة أو أن جميع الإجراءات المستخدمة في الحصول عليها مشروعة.

فقد يكشف تحليل منشورات عامة عن تناقض في أقوال أحد الأشخاص، أو يربط بين حسابات إلكترونية متعددة، أو يساعد على التحقق من مكان ظهور صورة معينة. لكن هذه النتائج قد تتأثر بأخطاء التفسير، أو بانتحال الهوية، أو بإعادة نشر المحتوى خارج سياقه، أو بالاعتماد على مصادر مترابطة لا تمثل في حقيقتها شهادات مستقلة. وقد يؤدي التعامل مع هذه النتائج باعتبارها حقائق نهائية إلى توجيه التحقيق نحو شخص بريء، أو إغفال أدلة أخرى أكثر دلالة، أو المساس بحقوق أشخاص لا صلة لهم بالواقعة.

وتتجاوز الإشكالية كذلك حدود دقة المعلومات؛ إذ قد يكون كل منشور جرى الاطلاع عليه متاحًا للجمهور، بينما يؤدي جمع المنشورات وربطها على مدى زمني طويل إلى تكوين صورة تفصيلية عن حياة الشخص وعلاقاته وتحركاته. ومن ثم، فإن مشروعية الاطلاع على معلومة منفردة لا تحسم بالضرورة مشروعية عملية تحليلية واسعة تستهدف شخصًا بعينه أو مجموعة من الأشخاص.

وقد وضع بروتوكول بيركلي للتحقيقات الرقمية مفتوحة المصدر إطارًا مهنيًا للتعامل مع المعلومات الرقمية في التحقيقات المتعلقة بانتهاكات القانون الدولي الجنائي وحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، مؤكدًا أهمية اتباع منهجية منظمة في جمع المعلومات وحفظها والتحقق منها وتحليلها، مع مراعاة الاعتبارات القانونية والأخلاقية وسلامة الأشخاص المعنيين بالتحقيق. ويتيح هذا الإطار استخلاص مبادئ مهنية يمكن الاستفادة منها عند تطوير إجراءات التحري الرقمي، دون أن يعني ذلك أن البروتوكول يشكل بذاته قانونًا وطنيًا ملزمًا في اليمن أو أن جميع أحكامه تنطبق تلقائيًا على كل تحقيق جنائي داخلي).[31]

وتكمن أهمية المقارنة التحليلية في أنها تسمح بتقييم OSINT من منظور يتجاوز الكفاءة التقنية إلى عدالة الإجراءات. فالمقارنة لا تستهدف إثبات تفوق نموذج

قانوني على آخر بصورة مطلقة، وإنما الكشف عن أوجه القوة والقصور في الأساليب المتبعة، وتحديد الضمانات التي يمكن الاستفادة منها، ثم دراسة مدى ملاءمتها للنظام القانوني اليمني واحتياجات مؤسساته القضائية والأمنية.

وبناءً على ذلك، تتمثل إشكالية هذا المبحث في السؤال الآتي:

إلى أي مدى تسهم الاستخبارات مفتوحة المصدر في تعزيز عدالة الإجراءات الجنائية، وما المخاطر التي قد تنشأ عن استخدامها، وكيف يمكن الاستفادة من التجارب المقارنة لتطوير الممارسة اليمنية دون الخلط بين المبادئ المهنية المقارنة والأحكام القانونية الوطنية النافذة؟

وللإجابة عن هذه الإشكالية، يتناول المبحث العناصر الآتية:

١. الأساس المنهجي للمقارنة بين نماذج استخدام OSINT.
٢. أثر المقارنة في ضمان مشروعية التحري وحماية الخصوصية.
٣. أثر المقارنة في دقة الاستنتاجات وقيمة الأدلة الرقمية.
٤. دور المقارنة في تعزيز حقوق الدفاع والرقابة القضائية.
٥. التطبيقات التحقيقية المقارنة وإمكان الاستفادة منها في اليمن.
٦. التحديات المؤسسية والتشريعية التي تحد من نقل التجارب المقارنة.
٧. تصور مقترح لتطوير استخدام OSINT بما يعزز عدالة الإجراءات الجنائية.

أولًا: الأساس المنهجي للمقارنة التحليلية في مجال الاستخبارات مفتوحة المصدر

١ المقارنة بوصفها أداة لتقييم الإجراءات، لا مجرد عرض للتجارب الأجنبية

تُستخدم المقارنة القانونية عادةً لدراسة كيفية معالجة نظم قانونية مختلفة لمسألة معينة، وتحديد أوجه الاتفاق والاختلاف بينها، وتحليل الأسباب التي أدت إلى تبني كل نظام حلًا محددًا. غير أن المقارنة في مجال التحريات مفتوحة المصدر تحتاج إلى توسيع نطاق التحليل؛ لأنها تتصل بالقانون والتقنية والإدارة الأمنية والخبرة القضائية في الوقت نفسه.

فقد ينص نظام قانوني على ضمانات محددة لجمع البيانات الشخصية، بينما يعتمد نظام آخر على قواعد عامة تتعلق بالضرورة والتناسب والرقابة القضائية. وقد تتبنى جهة أمنية إجراءات داخلية دقيقة لتوثيق الأدلة الرقمية، في حين تفتقر جهة أخرى إلى الموارد الفنية التي تمكنها من تنفيذ الإجراءات ذاتها. ومن ثم، لا يكفي الاطلاع على النص القانوني وحده لتقييم فعالية النموذج، كما لا يكفي الاطلاع على كفاءة الأدوات التقنية لإثبات عدالة استخدامها.

وتتطلب المقارنة المنهجية الفصل بين ثلاثة مستويات مترابطة:

المستوى الأول: المستوى القانوني .ويشمل القواعد التشريعية المنظمة للتحري، وحماية الحياة الخاصة، والحصول على المعلومات، واستخدام الأدلة أمام القضاء، والرقابة على الإجراءات التي تمس الحقوق الأساسية.

المستوى الثاني: المستوى الفني والإجرائي .ويشمل طريقة تحديد المصادر، وجمع المحتوى، والتحقق من أصالته، وتوثيق خطوات العمل، وحفظ البيانات، وإعداد التقارير التي تتيح مراجعة النتائج.

المستوى الثالث: المستوى المؤسسي والحقوقي .ويتعلق بتأهيل العاملين، وتوزيع المسؤوليات، وإمكان مراجعة الإجراءات، وفاعلية الرقابة القضائية، وقدرة الدفاع على مناقشة الأدلة التي يستند إليها الاتهام.

وتظهر أهمية الفصل بين هذه المستويات في أن نجاح أحدها لا يعوض بالضرورة القصور في المستويين الآخرين. فقد تمتلك جهة التحقيق أدوات متقدمة لتحليل البيانات، لكنها تفتقر إلى قواعد واضحة لتحديد نطاق الجمع، أو قد تكون إجراءاتها القانونية سليمة من حيث الأصل، إلا أن ضعف التوثيق يمنع المحكمة من التحقق من صحة النتائج.

وعلى هذا الأساس، ينبغي أن تستهدف المقارنة معرفة ما إذا كانت الممارسة تحقق توازنًا فعليًا بين كفاءة التحري وضمانات الحقوق، وليس مجرد تحديد ما إذا كانت تستخدم أدوات تقنية حديثة.

٢ معايير المقارنة بين النظم القانونية والممارسات المهنية

يمكن اعتماد مجموعة من المعايير التي تسمح بإجراء مقارنة منظمة بين الممارسات المختلفة في مجال.OSINT

أ. وضوح الأساس القانوني

يقصد بهذا المعيار تحديد القواعد التي تسمح بجمع المعلومات، والحدود التي تقيد استخدامها، والجهة المخولة باتخاذ القرار، والإجراءات اللازمة عندما تتجاوز عملية الجمع الاطلاع العادي على المحتوى العام.

وتزداد أهمية هذا المعيار عندما ينتقل الإجراء من البحث المحدود إلى المراقبة المنهجية أو تحليل كميات كبيرة من البيانات الشخصية. فكلما اتسع نطاق الجمع وازدادت حساسية المعلومات، ظهرت الحاجة إلى ضمانات أوضح تتيح التحقق من مشروعية الإجراء.

ولا يعني ذلك أن كل عملية بحث في مصدر عام تستلزم بالضرورة إذنًا قضائيًا خاصًا؛ إذ يتوقف الحكم على طبيعة الإجراء والقواعد القانونية النافذة. كما لا يصح افتراض أن وصف العملية بأنها OSINT يعفيها من القيود القانونية التي قد تنطبق عليها.

ب. الضرورة والتناسب

يقيس هذا المعيار مدى ارتباط الإجراء بحاجة تحقيقية حقيقية، ومدى تناسب نطاقه مع طبيعة الواقعة وخطورتها والحقوق التي قد تتأثر به.

فإذا كان التحقيق يتعلق بتهديد منشور على صفحة عامة، فقد يكون جمع المنشور وتوثيقه وفحص الحساب المرتبط به كافيًا في المرحلة الأولية. أما جمع جميع البيانات المتعلقة بالشخص، وربطها بحساباته الأخرى وتحركاته وعلاقاته، فيحتاج إلى مبررات إضافية تتناسب مع اتساع المعالجة وحساسيتها.

ويجب هنا التمييز بين الضرورة الفنية والضرورة القانونية. فقد تكون أداة تحليل واسعة النطاق مفيدة من الناحية التقنية، لكن فائدتها لا تثبت وحدها أن استخدامها ضروري أو متناسب في القضية المعنية.

ج. قابلية التحقق وإعادة الفحص

تقتضي العدالة الإجرائية أن تكون النتائج المهمة قابلة للمراجعة، وألا يعتمد القرار على استنتاج لا يمكن معرفة مصدره أو الطريقة التي تم التوصل إليه بها. وفي مجالOSINT ، يشمل ذلك توثيق الروابط، وتاريخ الوصول إلى المحتوى، والنسخة التي جرى فحصها، والخطوات التحليلية الجوهرية، والقيود التي تؤثر في دلالة النتيجة.

ولا يكفي أن يتضمن التقرير عبارة تفيد بأن المحقق "تحقق من الحساب" أو "حدد الموقع الجغرافي"، بل ينبغي أن يوضح الأدلة التي تدعم هذه النتيجة، وأوجه عدم اليقين التي ما زالت قائمة، والبدائل المحتملة التي تم النظر فيها.

د. حماية حقوق الدفاع

يقيس هذا المعيار مدى قدرة المتهم ودفاعه على معرفة الأساس الذي بنيت عليه النتيجة التحقيقية ومناقشة صحتها، وفقًا للقواعد الإجرائية المعمول بها.

وقد تكون المعلومات المستمدة من OSINT أكثر قابلية للمراجعة من بعض المعلومات السرية، لأن المحتوى المنشور يمكن في حالات كثيرة الرجوع إليه ومقارنته بمصادر أخرى. لكن هذه الميزة قد تتراجع إذا حُذف المحتوى، أو لم تحتفظ جهة التحقيق بنسخة موثقة منه، أو اعتمدت على أداة مغلقة لا تكشف عن كيفية إنتاج النتيجة.

ومن ثم، لا تقاس جودة الإجراء بقدرة المحقق على الوصول إلى المعلومة فحسب، وإنما أيضًا بقدرته على شرحها وتمكين الجهات المخولة قانونًا من مراجعتها.

هـ. المساءلة المؤسسية

لا تكتمل الضمانات بمجرد وجود تعليمات مكتوبة؛ بل يلزم وجود آلية تتيح اكتشاف مخالفتها والتحقيق فيها وتصحيح آثارها.

ويشمل ذلك تحديد المسؤول عن الجمع والتحليل، وتسجيل عمليات الوصول إلى البيانات، ومراجعة مدى الالتزام بالغرض المحدد، والتحقق من سلامة حفظ الأدلة، واتخاذ الإجراءات المناسبة عند اكتشاف تجاوز.

وتؤدي هذه المعايير مجتمعة إلى جعل المقارنة أداة لتقييم جودة المنظومة بأكملها، لا مجرد مقارنة بين نصوص قانونية أو تطبيقات تقنية.

٣ حدود الاستفادة من المقارنة في السياق اليمني

لا يجوز نقل التجارب الأجنبية إلى اليمن باعتبارها حلولًا جاهزة، لأن فعالية كل تجربة ترتبط بالنظام القانوني والمؤسسات التي تعمل في إطاره.

فقد يستند نموذج أجنبي إلى تشريع مفصل ينظم صلاحيات التحقيق، وإلى جهة رقابية مستقلة، وإلى بنية فنية متقدمة لحفظ الأدلة ومراجعتها. وإذا نُقلت بعض أدوات هذا النموذج إلى بيئة لا تتوافر فيها الضمانات ذاتها، فقد يؤدي النقل إلى توسيع القدرة على جمع المعلومات دون توفير حماية متكافئة للحقوق.

كذلك، فإن اختلاف البنية المؤسسية أو الإمكانات الفنية قد يجعل بعض الإجراءات غير قابلة للتطبيق بالكيفية نفسها. فقد تتطلب منظومة متقدمة لحفظ الأدلة بنية آمنة لإدارة البيانات، وموظفين مؤهلين، وإجراءات ثابتة لتسجيل عمليات الوصول والتعديل. ولا يكفي إصدار تعليمات عامة لتوفير هذه المتطلبات.

وعليه، فإن المقارنة المفيدة لليمن ينبغي أن تتبع منهجًا يقوم على تحديد المشكلة المحلية أولًا، ثم دراسة الحلول التي اعتمدتها الأنظمة الأخرى، ثم اختبار مدى توافق تلك الحلول مع التشريع اليمني والموارد المتاحة والضمانات المطلوبة.

ومن الضروري أيضًا ألا تُعرض المبادئ المستخلصة من الدراسات المقارنة باعتبارها قواعد نافذة في اليمن. فالمبدأ الذي يوصي به باحثون أو تتبناه جهة مهنية لا يصبح حكمًا تشريعيًا وطنيًا لمجرد أهميته، وإن أمكن الاستفادة منه في تفسير القواعد العامة أو اقتراح تطويرها، في الحدود التي يسمح بها القانون.

ثانيًا: أثر المقارنة التحليلية في مشروعية التحري وحماية الخصوصية

١ التمييز بين الاطلاع على المعلومات العامة والمراقبة المنهجية

تعد الخصوصية من أبرز المسائل التي تثيرها الاستخبارات مفتوحة المصدر؛ لأن إتاحة المعلومات للجمهور لا تعني بالضرورة زوال جميع الاعتبارات المتعلقة بحماية الحياة الخاصة.

فقد ينشر شخص صورة من مناسبة عامة، ويكتب تعليقًا عن نشاط اجتماعي، ويشارك معلومات عن عمله أو اهتماماته. وقد لا يكشف أي من هذه المنشورات، منفردًا، معلومات شديدة الحساسية. لكن جمع المنشورات على مدى زمني طويل، وربطها بالمواقع والأشخاص والأحداث، قد ينتج ملفًا تفصيليًا عن حياة ذلك الشخص.

وهنا تظهر أهمية التمييز بين الاطلاع العارض على معلومات منشورة وبين المعالجة المنهجية المتراكمة للبيانات. فالأثر الذي يترتب على كل عملية منفردة قد يختلف عن الأثر الذي ينتج عن جمع العمليات وربطها وتحليلها بصورة مستمرة.

وقد ناقشت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، في قضية *Big Brother Watch and Others v. the United Kingdom* الصادر حكمها عن الدائرة الكبرى في ٢٥ مايو ٢٠٢١، ضمانات الرقابة على بعض أنظمة الاعتراض الجماعي للاتصالات. ولا تتعلق القضية بالاستخبارات مفتوحة المصدر تحديدًا، ولذلك لا يصح استخدامها بوصفها حكمًا مباشرًا بشأن مشروعيةOSINT ؛ غير أنها تقدم مثالًا مقارنًا على أهمية النظر إلى منظومة الجمع والتحليل والاحتفاظ بالمعلومات والرقابة عليها باعتبارها سلسلة مترابطة، بدلًا من تقييم كل مرحلة بمعزل عن غيرها).[32]

وتتمثل الدلالة المنهجية المستفادة هنا في أن مشروعية الوصول إلى البيانات ليست المسألة الوحيدة؛ إذ يجب أيضًا النظر في طبيعة المعالجة اللاحقة، واتساعها، والجهات التي تستطيع الاطلاع على النتائج، ومدة الاحتفاظ بها، والضمانات التي تحكم استخدامها.

٢ التطبيق العملي: تحليل منشورات عامة في قضية ابتزاز إلكتروني

لنفترض أن امرأة تقدمت ببلاغ عن تعرضها للابتزاز عبر حساب مجهول على إحدى منصات التواصل الاجتماعي. وتضمن الحساب تهديدًا بنشر صور خاصة، كما احتوى على منشورات عامة تشير إلى مدينة معينة واهتمامات شخصية محددة.

يمكن للجهة المختصة أن تبدأ بجمع المعلومات المتاحة علنًا ذات الصلة بالبلاغ، مع توثيق المنشورات وتواريخها والروابط التي ظهرت من خلالها.

وقد يكشف الفحص الأولي أن صورة الحساب مأخوذة من صفحة شخص آخر، أو أن اسم المستخدم ظهر سابقًا في منصة مختلفة، أو أن الحساب ينشر محتوى متكررًا مع حسابات أخرى.

غير أن هذه النتائج لا تسمح وحدها باستنتاج أن صاحب الحساب الظاهر في الصورة هو مرتكب الجريمة، أو أن جميع الحسابات التي تتفاعل معه يديرها الشخص نفسه.

ولضمان مشروعية التحري وعدالته، ينبغي التمييز بين أربعة أمور:

- **الواقعة الأصلية :**وجود تهديد منشور أو رسالة مرتبطة بالبلاغ.

- **المعلومة المساندة :**تشابه اسم المستخدم أو الصورة أو نمط النشر مع حساب آخر.
- **الفرضية التحقيقية :**احتمال وجود صلة بين الحسابات أو بين الحساب وأحد الأشخاص.
- **النتيجة التي تحتاج إلى إثبات مستقل :**تحديد الشخص الذي أنشأ الحساب أو استخدمه وقت ارتكاب الفعل.

ويمنع هذا التمييز تحويل القرائن الأولية إلى استنتاجات نهائية دون تحقق.
فإذا ظهرت مؤشرات على ارتباط الحساب بشخص معين، ينبغي اختبار الفرضية بوسائل مشروعة أخرى، وفق ما يسمح به القانون. وقد يتطلب ذلك طلب بيانات من المنصة عبر الإجراءات القانونية المناسبة، أو فحص أدلة رقمية أخرى، أو الاستماع إلى أقوال الشهود، بحسب طبيعة القضية.
أما جمع بيانات أفراد لا صلة واضحة لهم بالواقعة لمجرد أنهم يتابعون الحساب أو يتفاعلون معه، فينبغي تقييم ضرورته ومدى تناسبه مع الغرض التحقيقي، مع مراعاة الحقوق القانونية للأشخاص المعنيين.
ويبين هذا المثال أن العدالة لا تقتضي الامتناع عن استخدام المصادر المفتوحة، بل تقتضي تحديد نطاق استخدامها، وعدم تجاوز ما تبرره الحاجة التحقيقية، والتمييز بين المعلومة والقرينة والاستنتاج.

٣ التراكم المعلوماتي وخطر إنشاء ملفات شخصية غير متناسبة

قد لا تكون المعلومات التي يجمعها المحقق حساسة عند النظر إليها منفردة، لكن ربطها قد يكشف علاقات اجتماعية أو أنماط حركة أو اهتمامات أو تفاصيل مالية لا تظهر بوضوح في أي مصدر واحد.
وتزداد هذه المخاطر عند استخدام قواعد بيانات تجارية تتيح ربط معلومات من منصات متعددة، أو عند الاعتماد على أدوات التحليل الآلي التي تستخرج العلاقات والأنماط من كميات كبيرة من البيانات.
وقد ناقش أورلمانز ولانغنهاوزن الآثار القانونية والحقوقية لاستخدام المعلومات المتاحة تجاريًا في الممارسات الاستخبارية، بما في ذلك التوتر بين المصالح الأمنية وحماية الخصوصية. وتفيد هذه الدراسة في توضيح أن الحصول على البيانات من مزود تجاري لا يحسم وحده مشروعية جمعها أو استخدامها، وأن تقييم العملية ينبغي أن يشمل طبيعة البيانات ومصدرها والغرض من معالجتها والضمانات المحيطة بها).[33](
ومن الناحية العملية، يمكن أن تظهر المشكلة في قضية تتعلق بالاحتيال المالي، عندما يؤدي تحليل بيانات شخص إلى جمع معلومات عن أسرته وأصدقائه وأماكن وجوده وعلاقاته التجارية، رغم أن جانبًا كبيرًا من تلك المعلومات لا يرتبط مباشرة بالواقعة.
ولا يعني ذلك أن جميع البيانات غير المرتبطة مباشرة بالواقعة يجب استبعادها في كل الأحوال؛ فقد تكون بعض العلاقات أو الوقائع الجانبية ضرورية لفهم الجريمة. لكن ينبغي أن يكون لهذا الجمع مبرر واضح، وألا يتحول إلى فحص شامل للحياة الخاصة دون ضرورة.
وفي السياق اليمني، يمثل هذا التمييز أساسًا مهمًا عند تطوير إجراءات عمل OSINT؛ إذ ينبغي أن تتضمن أي تعليمات مؤسسية مقترحة قواعد لتحديد

الغرض، وتقليل البيانات غير الضرورية، وتنظيم الوصول إلى المعلومات، ومراجعة الحاجة إلى الاحتفاظ بها.
وهذه التوصيات تمثل مقترحات لتطوير الممارسة، ولا ينبغي عرضها باعتبارها أحكامًا تفصيلية قائمة بالفعل في القانون اليمني ما لم يثبت وجود نص نافذ ينظمها على هذا النحو.

ثالثًا: أثر المقارنة التحليلية في دقة الاستنتاجات وقيمة الأدلة الرقمية

١ الفرق بين صحة المعلومة وصحة الاستنتاج

من الأخطاء المنهجية الشائعة افتراض أن صحة المعلومة الأولية تعني صحة الاستنتاج المبني عليها.
فقد تكون صورة منشورة أصلية وغير معدلة، لكن تفسيرها قد يكون خاطئًا. وقد يكون المنشور صادرًا فعلًا عن حساب معين، لكن الحساب قد يكون مخترقًا أو مشتركًا بين عدة أشخاص. وقد يكون موقع الصورة محددًا بصورة صحيحة، لكن ذلك لا يثبت أن الشخص محل التحري كان موجودًا فيه وقت وقوع الجريمة.
ويقتضي التحليل المهني الفصل بين أصالة المادة الرقمية، وصحة المعلومات التي تتضمنها، ودلالة هذه المعلومات على الواقعة، ومدى كفايتها لدعم الاستنتاج النهائي.
ويمكن توضيح ذلك من خلال مثال يتعلق بصورة منشورة على الإنترنت، يُقال إنها توثق وجود مشتبه فيه بالقرب من موقع جريمة.
تمر عملية التقييم هنا بمراحل مختلفة:

١. التحقق من أن الصورة هي المادة التي نُشرت بالفعل، وليست نسخة معدلة أو منتحلة.
٢. فحص مصدر الصورة وتاريخ نشرها، وما إذا كانت قد ظهرت سابقًا في سياق مختلف.
٣. التحقق من الموقع من خلال المعالم الظاهرة ومقارنتها بمصادر أخرى.
٤. تقييم مدى إمكان تحديد وقت التقاط الصورة، وعدم الاكتفاء بتاريخ نشرها.
٥. فحص ما إذا كانت الصورة تسمح بتحديد هوية الشخص، أو أنها تظهر شخصًا مجهول الهوية فقط.
٦. تحديد حدود الاستنتاج، وبيان ما لا يمكن إثباته من الصورة وحدها.

وقد تكون نتيجة التحليل أن الصورة أصلية وأنها التُقطت في الموقع المقصود، مع بقاء وقت التقاطها وهوية الشخص الظاهر فيها غير محسومين. وفي هذه الحالة، ينبغي أن يعكس التقرير هذه الحدود، بدلًا من تقديم الصورة باعتبارها دليلًا قاطعًا على وجود المشتبه فيه في مكان الجريمة.
ويؤكد بروتوكول بيركلي أهمية التعامل المنهجي مع المواد الرقمية، بما يشمل جمعها وحفظها والتحقق منها وتحليلها بطريقة تسمح بمراجعة النتائج وتقييم مدى موثوقيتها).[34](

٢ خطر الاستدلال الدائري والتحيز التأكيدي

يقع الاستدلال الدائري عندما تُستخدم الفرضية المطلوب إثباتها أساسًا لتفسير المعلومات التي يُفترض أنها تؤيدها، ثم تُستخدم هذه المعلومات لتأكيد الفرضية نفسها.

وفي التحري الرقمي، قد يبدأ المحقق بالاشتباه في شخص معين، ثم يبحث عن منشوراته وحساباته والعلاقات التي تربطه بأشخاص آخرين، ويفسر كل تشابه على أنه مؤشر إضافي على مسؤوليته.
وإذا لم تُختبر التفسيرات البديلة، فقد تتحول عملية التحليل إلى بحث انتقائي عن معلومات تؤيد الاشتباه الأولي.
ويظهر هذا الخطر في تحليل الحسابات المزيفة، مثلًا، عندما تُعد حداثة الحساب أو قلة المتابعين أو استخدام صورة غير شخصية مؤشرات على نشاط إجرامي. فهذه السمات قد تظهر كذلك في حسابات مشروعة لأشخاص جدد أو مستخدمين يفضلون عدم نشر صورهم.
وعليه، فإن وجود سمة مشتركة بين حسابين لا يكفي وحده لإثبات أن شخصًا واحدًا يديرهما، كما أن ظهور عدة سمات مشتركة لا يغني عن تقييم استقلال المؤشرات ومدى قوتها.
ومن الضمانات المهنية التي يمكن اقتراحها في هذا السياق:

- تسجيل الفرضية الأولية بصورة واضحة، حتى يمكن معرفة ما إذا كانت قد أثرت في عملية البحث.
- البحث عن المعلومات التي قد تناقض الفرضية، وليس فقط المعلومات المؤيدة لها.
- الفصل بين الوقائع المرصودة والتفسيرات التي يقدمها المحقق.
- بيان التفسيرات البديلة المعقولة.
- تجنب استخدام لغة جازمة عندما تكون الأدلة احتمالية أو غير مكتملة.

وتساعد هذه الإجراءات على تقليل أثر التحيز التأكيدي، وتحسين جودة التقرير، وتمكين جهة المراجعة من تقييم الاستنتاج على أساس الأدلة المتاحة لا على أساس الثقة الشخصية بالمحقق.

٣ استقلال المصادر وأهمية التحقق المتعدد

قد يبدو أن المعلومة قد تأكدت لأنها ظهرت في عدة مواقع أو حسابات، لكن تعدد مرات النشر لا يعني بالضرورة تعدد مصادرها.
فقد تنقل عشرة مواقع خبرًا واحدًا عن مصدر أصلي مجهول، أو تعيد عدة حسابات نشر الصورة نفسها. وإذا عُدّت هذه المنشورات مصادر مستقلة، فقد ينشأ انطباع مضلل بأن المعلومة مؤكدة من جهات متعددة.
لذلك، ينبغي أن ينصب التحقق على استقلال المصادر، لا على عددها فقط.
فإذا ظهرت صورة في ثلاثة مواقع، يجب فحص ما إذا كانت المواقع الثلاثة قد التقطتها أو حصلت عليها بصورة مستقلة، أم أنها جميعًا نقلتها من حساب واحد.
وفي الحالة الثانية، لا يشكل تكرار النشر تأكيدًا مستقلًا لصحة الصورة أو لسياقها.
كذلك، يجب التمييز بين تعدد أنواع الأدلة وتعدد نسخ الدليل نفسه. فقد توفر صورة أصلية، وشهادة شاهد مستقل، وسجل رسمي مؤرخ، مستويات مختلفة من المعلومات، لكن قيمة كل منها تعتمد على موثوقيته وصلته بالواقعة.
ويفيد هذا التمييز في منع تضخيم قوة الدليل بسبب تكرار المعلومة ذاتها، وهو أمر بالغ الأهمية عندما تُعرض نتائج OSINT على جهة التحقيق أو المحكمة.

٤ القيمة الاستخبارية والقيمة الإثباتية

من الضروري التمييز بين قيمة المعلومة في توجيه التحري وقيمتها في إثبات المسؤولية الجنائية.

فقد تكون المعلومة مفيدة جدًا في تحديد مسار للتحقيق، لكنها لا تكفي لإثبات الجريمة. ومن أمثلة ذلك ظهور اسم مستخدم في منشور مرتبط بواقعة احتيال؛ فقد يساعد الاسم على تحديد حسابات أخرى أو توجيه طلب قانوني للحصول على معلومات إضافية، لكنه لا يثبت وحده هوية الشخص الذي استخدم الحساب.
وتختلف القيمة الإثباتية كذلك بحسب طبيعة المادة وطريقة الحصول عليها وسلامة حفظها والقواعد القانونية التي تنظم تقديمها أمام القضاء.
ولا يجوز افتراض أن المعلومات المتاحة للجمهور تتمتع تلقائيًا بحجية قضائية كاملة، كما لا يجوز افتراض أنها تفتقر إلى القيمة الإثباتية لمجرد كونها مستمدة من الإنترنت.
والمسألة الأساسية هي مدى إمكان إثبات أصالة المادة الرقمية، ونسبتها إلى مصدرها، وسلامة الإجراءات التي اتُّبعت في الحصول عليها، وإمكان مناقشتها والتحقق منها، ومدى انطباق القواعد القانونية ذات الصلة.
ويبرز هنا دور التوثيق الفني؛ إذ إن حفظ الرابط وحده قد لا يكفي عندما يكون المحتوى قابلًا للتغيير أو الحذف. وقد يكون من الضروري الاحتفاظ بنسخة من المادة، وتسجيل تاريخ ووقت الوصول، وتوثيق الأداة المستخدمة، وتسجيل أي تحويل أو معالجة أُجريت عليها، بحسب طبيعة المادة ومتطلبات الإجراء.
ومع ذلك، لا ينبغي الخلط بين سلامة الحفظ وصحة المحتوى؛ فالبصمة الرقمية، مثلًا، قد تساعد على إثبات أن الملف المحفوظ لم يتغير منذ حساب البصمة، لكنها لا تثبت وحدها أن الملف أصلي أو أن ما يتضمنه صحيح.
ويقتضي التقرير المهني بيان هذه الحدود، حتى لا تُحمّل الأداة التقنية أكثر مما تستطيع إثباته.

رابعًا: المقارنة التحليلية وحقوق الدفاع والرقابة القضائية

١ قابلية الدليل للمراجعة والمناقشة

تقوم عدالة الإجراءات الجنائية على تمكين الأطراف من مناقشة الأدلة التي تؤثر في القرارات المتخذة بحقهم، وفقًا للقواعد الإجرائية المطبقة.
وتتميز بعض مواد OSINT بإمكان إعادة الوصول إليها ومراجعتها؛ فالمقال المنشور أو الصورة المتاحة أو السجل العام يمكن، في كثير من الحالات، أن يكون موضوعًا لفحص مستقل. لكن هذه الميزة ليست مضمونة دائمًا، إذ قد يُحذف المحتوى أو يُعدل، أو قد تعتمد النتيجة على مجموعة بيانات لم تعد متاحة، أو على أداة تحليل لا تكشف عن خطواتها الداخلية.
ولهذا، ينبغي أن يتضمن التقرير التحقيقي ما يسمح بفهم كيفية الوصول إلى النتيجة، وأن يميز بين المادة الأصلية والتفسير التحليلي، وأن يبين القيود الفنية التي قد تؤثر في إعادة الفحص.
ولا يعني ذلك أن على المحقق كشف كل تفصيل تشغيلي في جميع الظروف؛ فقد تثار اعتبارات مشروعة تتعلق بأمن الأنظمة أو حماية الأشخاص أو سرية الإجراءات. لكن هذه الاعتبارات ينبغي التعامل معها وفق القانون المختص، ولا يصح اتخاذها مبررًا عامًا لمنع المراجعة أو إخفاء أساس النتيجة دون مسوغ.

٢ الرقابة القضائية على مشروعية الجمع

ينبغي أن تتمكن الجهة القضائية المختصة من تقييم ما إذا كان جمع المعلومات قد جرى وفق الأساس القانوني المنطبق، وما إذا كان نطاقه متناسبًا مع الغرض التحقيقي، وما إذا كانت هناك قيود أو حقوق تستوجب ضمانات إضافية.

وتختلف طبيعة الرقابة بحسب نوع الإجراء. فقد يكون الاطلاع على صفحة عامة مختلفًا من حيث الأثر القانوني عن الحصول على بيانات خاصة أو استخدام أدوات تجمع معلومات واسعة عن أشخاص متعددين.
ومن ثم، لا يصح اقتراح إخضاع جميع عمليات OSINT لإجراء قضائي واحد، دون النظر إلى طبيعة العملية ودرجة تدخلها. كما لا يصح افتراض أن جميع عمليات الجمع مشروعة لمجرد أنها بدأت من مصادر عامة.
والمنهج الأكثر اتزانًا هو تقييم الإجراء وفق خصائصه الفعلية، بما يشمل طبيعة البيانات، ومدى حساسيتها، ونطاق الجمع ومدته، والجهات التي يمكنها الاطلاع على النتائج، والآثار المحتملة في الحقوق الأساسية.
ويجب التأكيد أن هذا التصور يمثل إطارًا تحليليًا وتوصية لتطوير الممارسة، ولا يقرر بذاته وجود نظام خاص في اليمن يفرض نوعًا معينًا من الإذن لكل عملية OSINT.

٣ التمييز بين الرقابة على مشروعية الإجراء والرقابة على صحة الاستنتاج

هناك مسألتان مختلفتان ينبغي عدم الخلط بينهما.
تتعلق الأولى بمشروعية الحصول على المعلومات: هل تم الوصول إليها وفق القانون؟ وهل جرى احترام القيود ذات الصلة؟ وهل تجاوز المحقق حدود الصلاحيات المقررة؟
أما الثانية فتتعلق بصحة النتيجة: هل تدعم المادة الرقمية الاستنتاج الذي انتهى إليه المحقق؟ وهل جرى التحقق من المصدر والسياق؟ وهل توجد تفسيرات بديلة؟
وقد تكون المعلومة صحيحة لكنها جُمعت بإجراء غير مشروع، كما قد تكون المعلومة قد جُمعت بطريقة مشروعة لكن الاستنتاج المستخلص منها غير دقيق.
لذلك، ينبغي أن يشمل تقييم الأدلة الرقمية الجانبين معًا. فلا تكفي مشروعية الجمع لإثبات صحة النتيجة، كما لا ينبغي أن تُستخدم أهمية النتيجة المحتملة لتجاوز الضمانات القانونية المتعلقة بطريقة الحصول على المعلومات.

٤ الأثر المحتمل للمخالفة في الدليل

لا يجوز تقرير أن كل مخالفة إجرائية تؤدي تلقائيًا إلى بطلان الدليل المستمد من OSINT؛ لأن أثر المخالفة يتوقف على القانون الوطني المنطبق وطبيعة الإجراء والمصلحة التي تحميها القاعدة المخالفة وما يقرره النظام القضائي المختص.
فقد تتعلق المخالفة بضعف التوثيق، أو بانتهاك قيد قانوني على الوصول، أو بعدم استيفاء إجراء جوهري. وهذه الصور ليست متطابقة من حيث طبيعتها أو آثارها.
وفي المقابل، لا يصح افتراض أن المخالفة لا تؤثر في الدليل ما دام المحتوى الرقمي يبدو صحيحًا. فقد تكون طريقة الحصول عليه أو ظروف حفظه ذات أهمية جوهرية في تقييم مشروعيته أو سلامته.
وفي السياق اليمني، يتعين بحث هذه المسائل بالرجوع إلى النصوص الإجرائية النافذة والمبادئ القضائية ذات الصلة، دون استحداث قاعدة عامة للبطلان لا يسندها نص أو اجتهاد قضائي موثق.
أما اقتراح وضع قواعد أكثر تفصيلًا لمعالجة المخالفات المتعلقة بجمع الأدلة الرقمية، وبيان أثر كل نوع منها في قبول الدليل أو وزنه، فيندرج ضمن تطوير التشريع والسياسة الجنائية، ولا ينبغي عرضه باعتباره حكمًا قائمًا ما لم يثبت ذلك من مصادر قانونية معتمدة.

خامسًا: التطبيقات التحقيقية المقارنة وإمكان الاستفادة منها في اليمن

١ توثيق الصور ومقاطع الفيديو المتعلقة بالوقائع الجنائية

من أبرز التطبيقات العملية للاستخبارات مفتوحة المصدر التحقق من الصور ومقاطع الفيديو المنشورة على الإنترنت، ولا سيما عندما تتعلق بوقائع يصعب الوصول إلى شهودها أو مواقعها.

وقد طورت جهات بحثية وحقوقية منهجيات للتحقق من المواد الرقمية من خلال دراسة المصدر، ومقارنة المعالم الجغرافية، وفحص التوقيت والسياق، والبحث عن نسخ سابقة من المحتوى.

ويمثل بروتوكول بيركلي مرجعًا مهنيًا مهمًا في هذا المجال، إذ يتناول منهجيات التحقيق الرقمي مفتوح المصدر في سياق توثيق انتهاكات القانون الدولي الجنائي وحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني).[35]

ويمكن الاستفادة من المبادئ المنهجية ذاتها في التحقيقات الجنائية الأخرى، مع مراعاة اختلاف الأغراض القانونية ومتطلبات الإثبات.

ولنفترض أن مقطع فيديو انتشر على إحدى المنصات، وادعى ناشروه أنه يوثق اعتداءً وقع في مدينة يمنية معينة.

قد تبدأ عملية التحقق بجمع النسخة المنشورة وتسجيل رابطها وتاريخ الوصول إليها، ثم البحث عن النسخ الأخرى للمقطع، ومقارنة المعالم الظاهرة فيه بالصور والخرائط المتاحة، وفحص اللغة واللهجة واللافتات أو العلامات التي قد تساعد على تحديد المكان.

لكن التحقق من الموقع لا يكفي لإثبات وقت التصوير أو هوية الأشخاص الظاهرين فيه. فقد يكون المقطع قديمًا، أو من موقع آخر مشابه، أو جرى اقتطاعه من سياق أطول يغير دلالته.

لذلك، ينبغي أن تتضمن النتيجة بيانًا لما أمكن التحقق منه وما بقي غير محسوم. وإذا تعذر تحديد وقت التصوير، فلا ينبغي استنتاج أن الفيديو يوثق الواقعة محل التحقيق لمجرد أن الموقع يتوافق معها.

وتكمن فائدة هذا النهج في أنه يسمح باستخدام المعلومات المنشورة لتوجيه التحقيق دون تحويلها إلى دليل قاطع قبل استكمال التحقق.

٢ كشف الاحتيال وانتحال الهوية عبر المنصات الرقمية

يمكن أن تساعد OSINT في قضايا الاحتيال الإلكتروني من خلال فحص الإعلانات العامة، والتحقق من وجود الشركات المعلنة، ومقارنة بيانات التواصل المنشورة، وتحديد الحسابات التي تعيد نشر العروض المشبوهة.

فعلى سبيل المثال، قد ينشر حساب إعلانًا عن استثمار مالي، ويستخدم اسم شركة معروفة وشعارها، بينما يشير الرابط المرفق إلى نطاق مختلف.

يمكن للمحقق أن يفحص بيانات النطاق المنشورة، وتاريخ ظهوره، ومحتوى الموقع، والبيانات العامة المتاحة عن الشركة الأصلية، ثم يقارنها بالمعلومات التي يعرضها الحساب.

وقد تكشف المقارنة وجود تناقض بين اسم الشركة المسجلة والجهة التي تدير الموقع، أو أن الموقع ينتحل هوية جهة أخرى. غير أن هذا التناقض لا يثبت وحده أن شخصًا معينًا ارتكب الاحتيال؛ فقد يكون الموقع مخترقًا أو مستغلًا من طرف ثالث.

ومن ثم، ينبغي أن تستخدم النتيجة لتحديد مسارات إضافية للتحري، لا لتجاوز مرحلة إثبات العلاقة بين الموقع والشخص المسؤول عنه.
وإذا استلزم التحقق الحصول على بيانات تسجيل غير متاحة للجمهور أو بيانات حسابات خاصة، فيجب اللجوء إلى الإجراءات القانونية المناسبة بدلًا من محاولة تجاوز القيود التقنية أو الوصول غير المصرح به.
وتبرز أهمية هذا التطبيق في اليمن بالنظر إلى إمكان استخدام المنصات الرقمية في الإعلان عن خدمات أو منتجات وهمية، لكن تحديد حجم انتشار هذه الممارسات أو معدلات نجاح OSINT في كشفها يتطلب بيانات إحصائية موثوقة، ولا ينبغي تقديم تقديرات كمية دون مصادر تدعمها.

٣ التحري في الجرائم العابرة للحدود

تتيح المصادر المفتوحة في بعض الحالات ربط معلومات منشورة في دول مختلفة، مثل مقارنة أسماء المستخدمين أو بيانات الشركات أو الإعلانات العامة أو المحتوى المتعلق بواقعة واحدة.
لكن الطابع العابر للحدود يثير مسائل إضافية تتعلق بالاختصاص القضائي، والقواعد التي تحكم الحصول على البيانات، والتعاون مع المنصات والجهات المختصة في الدول الأخرى.
فإذا توصل المحقق إلى أن حسابًا ذا صلة بجريمة في اليمن قد يكون مرتبطًا بخدمة أو جهة موجودة في دولة أخرى، فلا يعني ذلك أن بإمكانه الحصول على جميع البيانات المخزنة لدى تلك الجهة بصورة مباشرة.
ويجب التمييز بين المعلومات العامة التي يمكن الاطلاع عليها وبين البيانات التي تخضع لقيود قانونية أو تعاقدية أو لاختصاص دولة أخرى.
وقد تساعد OSINT على تحديد الجهة التي ينبغي التواصل معها أو صياغة طلب قانوني أكثر تحديدًا، لكنها لا تحل محل إجراءات التعاون القضائي الدولي عندما تكون هذه الإجراءات مطلوبة.
ويفيد هذا التمييز في الحد من التوقعات غير الواقعية بشأن قدرة المصادر المفتوحة على تحديد الهوية بصورة نهائية أو الحصول على بيانات لا تتاح للجمهور.

٤ توظيف OSINT في التحقيقات المتعلقة بالابتزاز والعنف

يمكن للمعلومات المنشورة علنًا أن تساعد في توثيق التهديدات، أو تحديد حسابات تعيد نشر محتوى مسيء، أو رصد تسلسل زمني لمنشورات مرتبطة بواقعة.
غير أن هذه الحالات تتطلب مراعاة خاصة لسلامة الضحايا وحماية المعلومات الحساسة. فإعادة نشر المحتوى الذي يتضمن صورًا خاصة أو بيانات تعريفية قد تؤدي إلى مضاعفة الضرر الواقع على الضحية، حتى لو كان الهدف من النشر هو توثيق الجريمة.
ولذلك، ينبغي التمييز بين حفظ المادة لأغراض التحقيق وبين تداولها خارج نطاق الحاجة المهنية. وقد يكون من الضروري تقليل البيانات الشخصية غير اللازمة في التقارير التي تُشارك مع جهات متعددة، وفقًا للقواعد القانونية المطبقة.
كما يجب تجنب التواصل مع الضحية أو المشتبه فيه بأساليب قد تعرض أحدهما للخطر، أو نشر تفاصيل تسمح بالتعرف على هوية الضحية، أو التعامل مع المحتوى الحساس دون ضوابط مناسبة.

وتوضح هذه الحالة أن عدالة الإجراءات لا تقتصر على حقوق المشتبه فيه، بل تشمل كذلك حماية الضحايا والشهود وسلامة الأشخاص الذين قد يتأثرون بالتحقيق.

سادسًا: التحديات التي تواجه نقل التجارب المقارنة إلى اليمن

١ غياب التنظيم المتخصص لا يعني غياب جميع القواعد القانونية

عند بحث الوضع القانوني للاستخبارات مفتوحة المصدر في اليمن، ينبغي التمييز بين غياب تشريع مستقل ينظم OSINT بصورة شاملة وبين غياب القواعد القانونية التي قد تنطبق على بعض إجراءاتها.

فقد تتصل بعض صور الجمع بقواعد الإجراءات الجزائية، أو بالأحكام الدستورية المتعلقة بالحقوق والحريات، أو بالتشريعات الأخرى ذات الصلة، بحسب طبيعة الإجراء والبيانات التي يستهدفها.

ولا يصح، لذلك، افتراض أن جميع أنشطة OSINT تخضع لفراغ قانوني مطلق، كما لا يصح القول إن جميع تفاصيلها منظمة بالفعل بموجب نصوص محددة.

ويقتضي التقييم الدقيق تحديد الإجراء محل البحث، ثم فحص النصوص النافذة التي قد تنطبق عليه، مع الرجوع إلى المصادر الرسمية عند تحديد رقم المادة أو مضمون الحكم القانوني.

ومن المهم كذلك الفصل بين النص القانوني نفسه وبين التفسير الفقهي أو التوصية المهنية. فإذا اقترحت دراسة مقارنة إخضاع نوع معين من التحليل الرقمي لإذن قضائي، فلا يجوز نسبة هذا الشرط إلى القانون اليمني دون سند تشريعي أو قضائي موثق.

٢ محدودية القدرات الفنية والتدريبية

قد يتطلب تطبيق منهجية OSINT بصورة سليمة مهارات في البحث الرقمي، والتحقق من الصور والفيديوهات، وتحليل البيانات، وفهم الأمن السيبراني، وتوثيق الأدلة، وإعداد التقارير.

ولا يقتصر التحدي على شراء الأدوات؛ فالأداة قد تنتج نتائج كثيرة، لكنها لا تستطيع وحدها تحديد ما إذا كانت النتائج صحيحة أو ذات صلة بالواقعة.

كما أن استخدام أدوات آلية لتحليل الحسابات أو تحديد المواقع قد ينتج نتائج احتمالية، ويحتاج إلى مراجعة بشرية واعية بحدود النظام المستخدم.

وفي هذا الإطار، يمكن اقتراح برامج تدريب تتضمن مهارات التحقق من المحتوى، ومبادئ حماية الخصوصية، وأساسيات التوثيق الرقمي، وتقييم موثوقية المصادر، وكتابة التقارير التحقيقية.

ويجب أن يهدف التدريب إلى تطوير القدرة على النقد والتحقق، لا مجرد تعليم استخدام أدوات البحث.

٣ ضعف التوثيق المؤسسي واحتمال اختلاف الممارسات

إذا لم تتوافر إجراءات مكتوبة لتوثيق جمع المعلومات وحفظها ومراجعتها، فقد تختلف طريقة التعامل مع الأدلة الرقمية من محقق إلى آخر، أو من وحدة إلى أخرى.

وقد يؤدي هذا الاختلاف إلى صعوبة إعادة فحص النتائج، أو عدم وضوح المسؤولية عن تعديل الملفات، أو تعذر معرفة مصدر معلومة وردت في التقرير.

ولذلك، يمكن أن تتضمن الإجراءات المؤسسية المقترحة نماذج موحدة لتسجيل المصدر وتاريخ الوصول وطريقة الجمع، وسجلات لتداول الأدلة، وآليات لمراجعة التقارير قبل الاعتماد عليها.
ويجب تصميم هذه الإجراءات بما يتناسب مع الإمكانات الفعلية للجهات المعنية، مع ضمان عدم تحويل التوثيق إلى إجراء شكلي لا يحقق غرضه.

٤ صعوبة التعاون الدولي والحصول على بيانات المنصات

قد تساعد المعلومات المفتوحة على تحديد حساب أو خدمة ذات صلة بالواقعة، لكنها لا تضمن الحصول على البيانات غير العامة المرتبطة بها.
فقد تخضع هذه البيانات لقواعد مختلفة في الدولة التي توجد فيها الجهة المقدمة للخدمة، وقد تتطلب طلبًا رسميًا أو إجراءً قضائيًا أو تعاونًا دوليًا.
ومن ثم، ينبغي أن تتضمن استراتيجية تطوير OSINT في اليمن آليات واضحة للتمييز بين المعلومات العامة التي يمكن جمعها مباشرة بصورة مشروعة، والمعلومات التي تتطلب طلبًا قانونيًا أو تعاونًا مع جهة أخرى.
ولا يجوز تجاوز هذه الإجراءات بحجة أن القضية مهمة أو أن البيانات قد تختفي؛ بل ينبغي استخدام الوسائل القانونية المتاحة على وجه السرعة عندما تقتضي الضرورة ذلك.

٥ خطر توظيف المعلومات المفتوحة خارج الغرض التحقيقي

قد تتضمن البيانات التي يجمعها المحقق معلومات عن أشخاص لا صلة لهم بالجريمة، أو معلومات حساسة لا ضرورة للاحتفاظ بها.
وإذا لم توجد ضوابط واضحة لتحديد الغرض من الجمع، فقد تتحول المعلومات التي جُمعت لقضية معينة إلى قاعدة بيانات تستخدم لأغراض أخرى دون تقييم مستقل لمشروعية ذلك.
ومن هنا، فإن أي نموذج مقترح لتطوير OSINT ينبغي أن يراعي تحديد الغرض، وتقليل البيانات غير الضرورية، وتقييد الوصول إلى المعلومات، وتحديد مدد الاحتفاظ بها وفق القانون والسياسة المؤسسية المعتمدة.
وهذه التدابير توصيات تنظيمية ينبغي بحث كيفية إقرارها رسميًا، ولا تمثل في ذاتها وصفًا لأحكام نافذة محددة في اليمن.

سابعًا: تصور مقترح لتطوير استخدام OSINT بما يعزز عدالة الإجراءات في اليمن

١ وضع إطار إجرائي يميز بين مستويات الجمع

يمكن اقتراح تقسيم إجراءات جمع المعلومات المفتوحة إلى مستويات بحسب طبيعتها ومدى تأثيرها المحتمل في الحقوق.

المستوى الأول: البحث المحدود في المعلومات العامة.

ويشمل الاطلاع على منشور عام أو موقع إخباري أو سجل منشور للتحقق من معلومة محددة. ويُقترح أن يخضع هذا المستوى لإجراءات توثيق أساسية، مع الالتزام بالقواعد القانونية النافذة.

المستوى الثاني: التحليل المنهجي المحدود.

ويشمل جمع معلومات من عدة مصادر وربطها للإجابة عن سؤال تحقيقي محدد. ويُقترح أن يتطلب هذا المستوى توثيق الغرض والنطاق والمصادر، ومراجعة مدى صلة المعلومات بالواقعة.

المستوى الثالث: التحليل واسع النطاق أو المتراكم.

ويشمل جمع بيانات متعددة عن شخص أو مجموعة أشخاص على مدى زمني ممتد، أو استخدام أدوات آلية لربط كميات كبيرة من البيانات الشخصية. ويُقترح إخضاع هذا المستوى لمراجعة قانونية أكثر تفصيلًا، وتقييم الضرورة والتناسب، وتحديد صلاحيات الوصول والاحتفاظ بالمعلومات.

وهذا التقسيم **تصور تنظيمي مقترح** وليس تصنيفًا منصوصًا عليه في القانون اليمني النافذ. وتتمثل فائدته في المساعدة على ربط مستوى الضمانات بطبيعة الإجراء وأثره، بدلًا من إخضاع جميع الأنشطة لمعيار واحد.

٢ اعتماد نموذج موحد لتوثيق نتائج التحري

يمكن اقتراح نموذج موحد يتضمن العناصر الآتية:

- رقم القضية أو المرجع الداخلي للتحري.
- السؤال التحقيقي الذي استهدف الإجراء الإجابة عنه.
- وصف المصدر ونوعه.
- رابط المحتوى أو بيانات تحديده.
- تاريخ ووقت الوصول إلى المحتوى.
- طريقة الحصول على المادة الرقمية.
- وصف النسخة التي جرى حفظها.
- الإجراءات التي اتخذت للتحقق من أصالتها وسياقها.
- النتائج التي تم التوصل إليها.
- التفسيرات البديلة والقيود التي تؤثر في النتيجة.
- اسم القائم بالجمع والمراجع المسؤول عن تقييم التقرير.

ويجب ألا يقتصر النموذج على توثيق النتائج التي تؤيد الاشتباه؛ بل ينبغي تسجيل القيود أو المعلومات التي قد تناقض الفرضية التحقيقية أيضًا، متى كانت ذات صلة.

كما ينبغي التمييز بين البيانات التي جُمعت مباشرة من المصدر وبين الاستنتاجات التي توصل إليها المحقق بعد التحليل، حتى تتمكن جهة المراجعة من فحص كل مستوى على حدة.

٣ تطوير التدريب القضائي على تقييم الأدلة المستمدة من المصادر المفتوحة

لا يتطلب تقييم الأدلة الرقمية من القاضي أن يصبح خبيرًا تقنيًا في جميع الأدوات، لكنه يتطلب فهمًا كافيًا لحدودها ومصادر الخطأ المحتملة فيها.

ومن الموضوعات التي يمكن أن تتناولها برامج التدريب القضائي:

١. الفرق بين المعلومة الرقمية والدليل المستمد منها.
٢. كيفية التحقق من مصدر الصورة أو الفيديو.
٣. الفرق بين تاريخ النشر وتاريخ إنشاء المحتوى.
٤. حدود تحديد الموقع الجغرافي من الصور.
٥. إمكان انتحال الحسابات أو اختراقها.
٦. أهمية سلسلة الحفظ وسلامة الملفات الرقمية.
٧. حدود البصمة الرقمية في إثبات سلامة الملف.
٨. التمييز بين مشروعية الجمع وصحة الاستنتاج.
٩. تقييم التقارير التي تستخدم أدوات التحليل الآلي.
١٠. فحص التفسيرات البديلة ومدى استقلال المصادر.

ومن شأن هذا التدريب أن يساعد على تجنب الاعتماد المفرط على المصطلحات التقنية أو المظاهر التي توحي بالدقة دون أن تثبتها.

٤ إنشاء آلية للمراجعة الفنية والقانونية

يمكن اقتراح آلية داخلية لمراجعة تقارير OSINT المهمة قبل استخدامها في اتخاذ قرارات إجرائية مؤثرة.

وتتولى المراجعة الفنية فحص المصدر، وطريقة الجمع، وسلامة التوثيق، ومدى قوة الاستنتاج. أما المراجعة القانونية فتبحث في الأساس القانوني للإجراء، ومدى الالتزام بالقيود ذات الصلة، وطبيعة البيانات التي جُمعت، وأي آثار محتملة في حقوق الأشخاص.

ولا ينبغي أن تؤدي هذه المراجعة إلى إحلال الرأي الفني محل سلطة الجهة القضائية المختصة، أو إلى إنشاء صلاحيات جديدة دون أساس قانوني. وإنما تهدف إلى تحسين جودة العمل الداخلي وتحديد الإشكالات التي تحتاج إلى معالجة قبل تقديم النتائج إلى الجهات المخولة.

٥ تعزيز حماية الضحايا والأشخاص غير المعنيين

يجب أن يراعي استخدام المصادر المفتوحة أن المعلومات المنشورة قد تتضمن بيانات تعريفية عن ضحايا أو شهود أو أشخاص لا علاقة لهم بالواقعة.

ولهذا، يمكن اقتراح وضع ضوابط لتداول الملفات التي تحتوي على صور حساسة أو معلومات شخصية، وتحديد الأشخاص المخولين بالاطلاع عليها، وتجنب إدراج البيانات غير الضرورية في التقارير التي توزع على نطاق أوسع.

كما ينبغي مراعاة أن بعض المعلومات قد يؤدي تداولها إلى تعريض الأشخاص للخطر، خصوصًا عندما تكشف مواقعهم أو علاقاتهم أو هوياتهم في ظروف أمنية حساسة.

ويجب أن تكون أي قيود على الاطلاع أو التداول مستندة إلى أساس قانوني أو تنظيمي مناسب، مع المحافظة على الحقوق الإجرائية المقررة للأطراف.

٦ مراجعة الإطار التشريعي في ضوء الاحتياجات العملية

يمكن أن تتناول المراجعة التشريعية المقترحة المسائل التي تحتاج إلى توضيح في التعامل مع الأدلة الرقمية، ومنها:

- القواعد المتعلقة بالحصول على البيانات غير العامة.
- ضمانات جمع المعلومات الشخصية ومعالجتها.
- حدود المراقبة الرقمية المتراكمة.
- متطلبات توثيق المواد الرقمية وحفظها.
- مسؤولية القائمين على جمع المعلومات وتحليلها.
- آليات الرقابة على الإجراءات الأكثر تدخلًا.
- كيفية التعامل مع المخالفات الإجرائية وأثرها في الأدلة.
- التعاون القانوني الدولي للحصول على البيانات الرقمية.

لكن تحديد ما إذا كانت هذه المسائل غير منظمة بالكامل، أو منظمة جزئيًا، أو خاضعة لنصوص قائمة يتطلب مراجعة شاملة للنصوص اليمنية النافذة والاجتهادات القضائية الموثقة.

وعليه، ينبغي ألا يبدأ الإصلاح التشريعي من افتراض أن المجال يخلو من جميع القواعد، بل من دراسة دقيقة تحدد مواضع النقص والتعارض والغموض، ثم تقترح المعالجة المناسبة لكل منها.

خاتمة المبحث الرابع

يتضح من المقارنة التحليلية أن الاستخبارات مفتوحة المصدر يمكن أن تسهم في تعزيز كفاءة التحريات الجنائية، من خلال توفير معلومات تساعد على كشف الوقائع، وربط الحسابات والأحداث، والتحقق من الصور والمقاطع، وتوجيه إجراءات التحقيق نحو مسارات أكثر تحديدًا.

غير أن هذه الإمكانات لا تؤدي تلقائيًا إلى تحقيق العدالة؛ إذ قد تتحول المعلومات المنشورة إلى مصدر للخطأ إذا جرى تفسيرها خارج سياقها، أو إذا اعتُبر تكرار المعلومة تأكيدًا مستقلًا لها، أو إذا استُخدمت المؤشرات الاحتمالية لإثبات هوية شخص دون أدلة كافية.

كما أن مشروعية الاطلاع على المعلومات العامة لا تحسم بالضرورة مشروعية جمعها بصورة تراكمية واسعة، أو ربطها ببيانات أخرى، أو الاحتفاظ بها واستخدامها لأغراض مختلفة. ومن ثم، فإن تقييم OSINT يجب أن يشمل طريقة الجمع، ونطاق المعالجة، والضمانات المحيطة باستخدام المعلومات، ومدى إمكان مراجعة النتائج.

وتظهر المقارنة كذلك أهمية الفصل بين مشروعية الإجراء وصحة الاستنتاج وقيمة المادة في الإثبات. فقد تكون المعلومة صحيحة لكنها جُمعت بطريقة تثير إشكالًا قانونيًا، وقد تكون طريقة الجمع مشروعة لكن الاستنتاج المستخلص من المعلومة غير دقيق. ويقتضي ذلك تقييمًا مستقلًا لكل جانب، وفق القواعد القانونية والمهنية ذات الصلة.

أما في السياق اليمني، فإن الاستفادة من التجارب المقارنة ينبغي أن تقوم على التمييز بين الأحكام القانونية النافذة والمبادئ المهنية والتوصيات التشريعية. فلا يجوز نسبة ضمانات أو إجراءات محددة إلى القانون اليمني دون سند موثق، كما لا ينبغي إغفال القواعد العامة التي قد تنطبق على بعض صور جمع المعلومات وتحليلها.

وبناءً على ذلك، يمكن تلخيص متطلبات تطوير هذا المجال في خمسة اتجاهات مترابطة:

١. **توضيح الأساس القانوني :**تحديد القواعد التي تحكم مختلف صور جمع المعلومات، مع مراعاة طبيعة الإجراء ومدى تأثيره في الحقوق.
٢. **تطوير المنهجية الفنية :**اعتماد إجراءات للتحقق والتوثيق وتقييم المصادر والتمييز بين الوقائع والاستنتاجات.
٣. **تعزيز الرقابة والمراجعة :**تمكين الجهات المختصة من فحص مشروعية الجمع وسلامة النتائج، وفق الاختصاصات المقررة قانونًا.
٤. **بناء القدرات المؤسسية :**تدريب المحققين والخبراء والقضاة على فهم إمكانات الأدوات الرقمية وحدودها.
٥. **تطوير التشريع عند الحاجة :**معالجة أوجه النقص التي تكشفها دراسة النصوص النافذة والممارسة العملية، دون افتراض نتائج قانونية قبل التحقق منها.

وعليه، فإن معيار نجاح الاستخبارات مفتوحة المصدر لا ينبغي أن يكون مقدار البيانات التي يمكن جمعها أو سرعة إنتاج النتائج، بل قدرتها على توفير معلومات موثوقة وذات صلة، بوسائل مشروعة، وبطريقة تتيح مراجعة النتائج ومناقشتها، وتحقق التوازن بين فعالية التحري وصون الحقوق الأساسية.

قائمة المراجع الخاصة بالمبحث الرابع

ملاحظة توثيقية :يبدأ ترقيم المراجع في هذا المبحث من الرقم (٣١) استمرارًا لترقيم المبحث السابق. وقد أُدرجت المراجع التي يمكن تحديدها ببليوغرافيًا بدرجة معقولة من الثقة. أما تطبيق المبادئ المقارنة على اليمن، والتصورات التنظيمية الواردة أعلاه، فهي تحليلات ومقترحات وليست ادعاءً بوجود أحكام يمنية نافذة تقررها جميعًا.

31 Office of the United Nations High Commissioner for Human Rights (OHCHR) & Human Rights Center, University of California, Berkeley. *Berkeley Protocol on Digital Open Source Investigations: A Practical Guide on the Effective Use of Digital Open Source Information in Investigating Violations of International Criminal, Human Rights and Humanitarian Law*. United Nations, 2020. UN publication number: HR/PUB/20/2

32 European Court of Human Rights, Grand Chamber. *Big Brother Watch and Others v. the United Kingdom*, Applications nos. 58170/13, 62322/14 and 24960/15, Judgment of 25 May 2021يُستشهد بهذا الحكم للمبادئ المقارنة المتعلقة بالرقابة والضمانات في أنظمة جمع المعلومات، لا باعتباره حكمًا خاصًا بالاستخبارات مفتوحة المصدر.

33 Oerlemans, Jan-Jaap, & Langenhuijzen, Sander. "Balancing National Security and Privacy: Examining the Use of Commercially Available Information in OSINT Practices." *International Journal of Intelligence and CounterIntelligence*, vol. 38, no. 2, pp. 579–597 Published online 12 September 2024 DOI: 101080/08850607202423878 50.

34 OHCHR & Human Rights Center, University of California, Berkeley. *Berkeley Protocol on Digital Open Source Investigations*,مرجع سابق. يُستخدم للاستناد إلى المنهجية المهنية المتعلقة بالتحقق من المواد الرقمية وتوثيقها وتحليلها.

35المرجع نفسه، في نطاق المعايير المهنية للتحقيقات الرقمية مفتوحة المصدر وتوثيق المعلومات ذات الصلة بالتحقيقات والمساءلة.

المبحث الرابع: المقارنة التحليلية وأثرها على عدالة الإجراءات

تمهيد

لم يعد تقييم أساليب التحري الجنائي الحديثة مقتصرًا على مدى قدرتها على اكتشاف الجرائم وتحديد المشتبه فيهم، بل أصبح يشمل كذلك مدى توافقها مع ضمانات المحاكمة العادلة، واحترام الحقوق والحريات الأساسية، وإمكان إخضاع إجراءات جمع المعلومات وتحليلها للمراجعة والرقابة. وقد أدى التطور المتسارع في تقنيات الاتصال، وانتشار المنصات الرقمية، وتزايد حجم المعلومات المتاحة للجمهور، إلى ظهور أنماط جديدة من التحري تعتمد على جمع البيانات المتفرقة وربطها وتحليلها للوصول إلى استنتاجات قد تؤثر في مسار التحقيق الجنائي.

وفي هذا السياق، تبرز الاستخبارات مفتوحة المصدر (Open Source Intelligence — OSINT) بوصفها إحدى الأدوات التي يمكن أن تعزز قدرة جهات إنفاذ القانون على كشف الجرائم، والتحقق من الوقائع، وتحديد العلاقات بين الأشخاص والأحداث، وتوجيه الإجراءات اللاحقة نحو مسارات أكثر تحديدًا. ومع ذلك، فإن قدرتها على إنتاج معلومات واسعة خلال وقت قصير لا تعني بالضرورة أن نتائجها صحيحة أو أن جميع الإجراءات المستخدمة في الحصول عليها مشروعة.

فقد يكشف تحليل منشورات عامة عن تناقض في أقوال أحد الأشخاص، أو يربط بين حسابات إلكترونية متعددة، أو يساعد على التحقق من مكان ظهور صورة معينة. لكن هذه النتائج قد تتأثر بأخطاء التفسير، أو بانتحال الهوية، أو بإعادة نشر المحتوى خارج سياقه، أو بالاعتماد على مصادر مترابطة لا تمثل في حقيقتها شهادات مستقلة. وقد يؤدي التعامل مع هذه النتائج باعتبارها حقائق نهائية إلى توجيه التحقيق نحو شخص بريء، أو إغفال أدلة أخرى أكثر دلالة، أو المساس بحقوق أشخاص لا صلة لهم بالواقعة.

وتتجاوز الإشكالية كذلك حدود دقة المعلومات؛ إذ قد يكون كل منشور جرى الاطلاع عليه متاحًا للجمهور، بينما يؤدي جمع المنشورات وربطها على مدى زمني طويل إلى تكوين صورة تفصيلية عن حياة الشخص وعلاقاته وتحركاته. ومن ثم، فإن مشروعية الاطلاع على معلومة منفردة لا تحسم بالضرورة مشروعية عملية تحليلية واسعة تستهدف شخصًا بعينه أو مجموعة من الأشخاص.

وقد وضع بروتوكول بيركلي للتحقيقات الرقمية مفتوحة المصدر إطارًا مهنيًا للتعامل مع المعلومات الرقمية في التحقيقات المتعلقة بانتهاكات القانون الدولي الجنائي وحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، مؤكدًا أهمية اتباع منهجية منظمة في جمع المعلومات وحفظها والتحقق منها وتحليلها، مع مراعاة الاعتبارات القانونية والأخلاقية وسلامة الأشخاص المعنيين بالتحقيق. ويتيح هذا الإطار استخلاص مبادئ مهنية يمكن الاستفادة منها عند تطوير إجراءات التحري الرقمي، دون أن يعني ذلك أن البروتوكول يشكل بذاته قانونًا وطنيًا ملزمًا في اليمن أو أن جميع أحكامه تنطبق تلقائيًا على كل تحقيق جنائي داخلي).[31]

وتكمن أهمية المقارنة التحليلية في أنها تسمح بتقييم OSINT من منظور يتجاوز الكفاءة التقنية إلى عدالة الإجراءات. فالمقارنة لا تستهدف إثبات تفوق نموذج

قانوني على آخر بصورة مطلقة، وإنما الكشف عن أوجه القوة والقصور في الأساليب المتبعة، وتحديد الضمانات التي يمكن الاستفادة منها، ثم دراسة مدى ملاءمتها للنظام القانوني اليمني واحتياجات مؤسساته القضائية والأمنية.
وبناءً على ذلك، تتمثل إشكالية هذا المبحث في السؤال الآتي:
إلى أي مدى تسهم الاستخبارات مفتوحة المصدر في تعزيز عدالة الإجراءات الجنائية، وما المخاطر التي قد تنشأ عن استخدامها، وكيف يمكن الاستفادة من التجارب المقارنة لتطوير الممارسة اليمنية دون الخلط بين المبادئ المهنية المقارنة والأحكام القانونية الوطنية النافذة؟
وللإجابة عن هذه الإشكالية، يتناول المبحث العناصر الآتية:
١. الأساس المنهجي للمقارنة بين نماذج استخدام.OSINT
٢. أثر المقارنة في ضمان مشروعية التحري وحماية الخصوصية.
٣. أثر المقارنة في دقة الاستنتاجات وقيمة الأدلة الرقمية.
٤. دور المقارنة في تعزيز حقوق الدفاع والرقابة القضائية.
٥. التطبيقات التحقيقية المقارنة وإمكان الاستفادة منها في اليمن.
٦. التحديات المؤسسية والتشريعية التي تحد من نقل التجارب المقارنة.
٧. تصور مقترح لتطوير استخدام OSINT بما يعزز عدالة الإجراءات الجنائية.

أولًا: الأساس المنهجي للمقارنة التحليلية في مجال الاستخبارات مفتوحة المصدر

١ المقارنة بوصفها أداة لتقييم الإجراءات، لا مجرد عرض للتجارب الأجنبية

تُستخدم المقارنة القانونية عادةً لدراسة كيفية معالجة نظم قانونية مختلفة لمسألة معينة، وتحديد أوجه الاتفاق والاختلاف بينها، وتحليل الأسباب التي أدت إلى تبني كل نظام حلًا محددًا. غير أن المقارنة في مجال التحريات مفتوحة المصدر تحتاج إلى توسيع نطاق التحليل؛ لأنها تتصل بالقانون والتقنية والإدارة الأمنية والخبرة القضائية في الوقت نفسه.
فقد ينص نظام قانوني على ضمانات محددة لجمع البيانات الشخصية، بينما يعتمد نظام آخر على قواعد عامة تتعلق بالضرورة والتناسب والرقابة القضائية. وقد تتبنى جهة أمنية إجراءات داخلية دقيقة لتوثيق الأدلة الرقمية، في حين تفتقر جهة أخرى إلى الموارد الفنية التي تمكنها من تنفيذ الإجراءات ذاتها. ومن ثم، لا يكفي الاطلاع على النص القانوني وحده لتقييم فعالية النموذج، كما لا يكفي الاطلاع على كفاءة الأدوات التقنية لإثبات عدالة استخدامها.
وتتطلب المقارنة المنهجية الفصل بين ثلاثة مستويات مترابطة:
المستوى الأول: المستوى القانوني .ويشمل القواعد التشريعية المنظمة للتحري، وحماية الحياة الخاصة، والحصول على المعلومات، واستخدام الأدلة أمام القضاء، والرقابة على الإجراءات التي تمس الحقوق الأساسية.
المستوى الثاني: المستوى الفني والإجرائي .ويشمل طريقة تحديد المصادر، وجمع المحتوى، والتحقق من أصالته، وتوثيق خطوات العمل، وحفظ البيانات، وإعداد التقارير التي تتيح مراجعة النتائج.
المستوى الثالث: المستوى المؤسسي والحقوقي .ويتعلق بتأهيل العاملين، وتوزيع المسؤوليات، وإمكان مراجعة الإجراءات، وفاعلية الرقابة القضائية، وقدرة الدفاع على مناقشة الأدلة التي يستند إليها الاتهام.

وتظهر أهمية الفصل بين هذه المستويات في أن نجاح أحدها لا يعوض بالضرورة القصور في المستويين الآخرين. فقد تمتلك جهة التحقيق أدوات متقدمة لتحليل البيانات، لكنها تفتقر إلى قواعد واضحة لتحديد نطاق الجمع، أو قد تكون إجراءاتها القانونية سليمة من حيث الأصل، إلا أن ضعف التوثيق يمنع المحكمة من التحقق من صحة النتائج.

وعلى هذا الأساس، ينبغي أن تستهدف المقارنة معرفة ما إذا كانت الممارسة تحقق توازنًا فعليًا بين كفاءة التحري وضمانات الحقوق، وليس مجرد تحديد ما إذا كانت تستخدم أدوات تقنية حديثة.

٢ معايير المقارنة بين النظم القانونية والممارسات المهنية

يمكن اعتماد مجموعة من المعايير التي تسمح بإجراء مقارنة منظمة بين الممارسات المختلفة في مجال.OSINT

أ. وضوح الأساس القانوني

يقصد بهذا المعيار تحديد القواعد التي تسمح بجمع المعلومات، والحدود التي تقيد استخدامها، والجهة المخولة باتخاذ القرار، والإجراءات اللازمة عندما تتجاوز عملية الجمع الاطلاع العادي على المحتوى العام.

وتزداد أهمية هذا المعيار عندما ينتقل الإجراء من البحث المحدود إلى المراقبة المنهجية أو تحليل كميات كبيرة من البيانات الشخصية. فكلما اتسع نطاق الجمع وازدادت حساسية المعلومات، ظهرت الحاجة إلى ضمانات أوضح تتيح التحقق من مشروعية الإجراء.

ولا يعني ذلك أن كل عملية بحث في مصدر عام تستلزم بالضرورة إذنًا قضائيًا خاصًا؛ إذ يتوقف الحكم على طبيعة الإجراء والقواعد القانونية النافذة. كما لا يصح افتراض أن وصف العملية بأنها OSINT يعفيها من القيود القانونية التي قد تنطبق عليها.

ب. الضرورة والتناسب

يقيس هذا المعيار مدى ارتباط الإجراء بحاجة تحقيقية حقيقية، ومدى تناسب نطاقه مع طبيعة الواقعة وخطورتها والحقوق التي قد تتأثر به.

فإذا كان التحقيق يتعلق بتهديد منشور على صفحة عامة، فقد يكون جمع المنشور وتوثيقه وفحص الحساب المرتبط به كافيًا في المرحلة الأولية. أما جمع جميع البيانات المتعلقة بالشخص، وربطها بحساباته الأخرى وتحركاته وعلاقاته، فيحتاج إلى مبررات إضافية تتناسب مع اتساع المعالجة وحساسيتها.

ويجب هنا التمييز بين الضرورة الفنية والضرورة القانونية. فقد تكون أداة تحليل واسعة النطاق مفيدة من الناحية التقنية، لكن فائدتها لا تثبت وحدها أن استخدامها ضروري أو متناسب في القضية المعنية.

ج. قابلية التحقق وإعادة الفحص

تقتضي العدالة الإجرائية أن تكون النتائج المهمة قابلة للمراجعة، وألا يعتمد القرار على استنتاج لا يمكن معرفة مصدره أو الطريقة التي تم التوصل إليه بها. وفي مجالOSINT ، يشمل ذلك توثيق الروابط، وتاريخ الوصول إلى المحتوى، والنسخة التي جرى فحصها، والخطوات التحليلية الجوهرية، والقيود التي تؤثر في دلالة النتيجة.

ولا يكفي أن يتضمن التقرير عبارة تفيد بأن المحقق "تحقق من الحساب" أو "حدد الموقع الجغرافي"، بل ينبغي أن يوضح الأدلة التي تدعم هذه النتيجة، وأوجه عدم اليقين التي ما زالت قائمة، والبدائل المحتملة التي تم النظر فيها.

د. حماية حقوق الدفاع

يقيس هذا المعيار مدى قدرة المتهم ودفاعه على معرفة الأساس الذي بنيت عليه النتيجة التحقيقية ومناقشة صحتها، وفقًا للقواعد الإجرائية المعمول بها.

وقد تكون المعلومات المستمدة من OSINT أكثر قابلية للمراجعة من بعض المعلومات السرية، لأن المحتوى المنشور يمكن في حالات كثيرة الرجوع إليه ومقارنته بمصادر أخرى. لكن هذه الميزة قد تتراجع إذا حُذف المحتوى، أو لم تحتفظ جهة التحقيق بنسخة موثقة منه، أو اعتمدت على أداة مغلقة لا تكشف عن كيفية إنتاج النتيجة.

ومن ثم، لا تقاس جودة الإجراء بقدرة المحقق على الوصول إلى المعلومة فحسب، وإنما أيضًا بقدرته على شرحها وتمكين الجهات المخولة قانونًا من مراجعتها.

هـ. المساءلة المؤسسية

لا تكتمل الضمانات بمجرد وجود تعليمات مكتوبة؛ بل يلزم وجود آلية تتيح اكتشاف مخالفتها والتحقيق فيها وتصحيح آثارها.

ويشمل ذلك تحديد المسؤول عن الجمع والتحليل، وتسجيل عمليات الوصول إلى البيانات، ومراجعة مدى الالتزام بالغرض المحدد، والتحقق من سلامة حفظ الأدلة، واتخاذ الإجراءات المناسبة عند اكتشاف تجاوز.

وتؤدي هذه المعايير مجتمعة إلى جعل المقارنة أداة لتقييم جودة المنظومة بأكملها، لا مجرد مقارنة بين نصوص قانونية أو تطبيقات تقنية.

٣ حدود الاستفادة من المقارنة في السياق اليمني

لا يجوز نقل التجارب الأجنبية إلى اليمن باعتبارها حلولًا جاهزة، لأن فعالية كل تجربة ترتبط بالنظام القانوني والمؤسسات التي تعمل في إطاره.

فقد يستند نموذج أجنبي إلى تشريع مفصل ينظم صلاحيات التحقيق، وإلى جهة رقابية مستقلة، وإلى بنية فنية متقدمة لحفظ الأدلة ومراجعتها. وإذا نُقلت بعض أدوات هذا النموذج إلى بيئة لا تتوافر فيها الضمانات ذاتها، فقد يؤدي النقل إلى توسيع القدرة على جمع المعلومات دون توفير حماية متكافئة للحقوق.

كذلك، فإن اختلاف البنية المؤسسية أو الإمكانات الفنية قد يجعل بعض الإجراءات غير قابلة للتطبيق بالكيفية نفسها. فقد تتطلب منظومة متقدمة لحفظ الأدلة بنية آمنة لإدارة البيانات، وموظفين مؤهلين، وإجراءات ثابتة لتسجيل عمليات الوصول والتعديل. ولا يكفي إصدار تعليمات عامة لتوفير هذه المتطلبات.

وعليه، فإن المقارنة المفيدة لليمن ينبغي أن تتبع منهجًا يقوم على تحديد المشكلة المحلية أولًا، ثم دراسة الحلول التي اعتمدتها الأنظمة الأخرى، ثم اختبار مدى توافق تلك الحلول مع التشريع اليمني والموارد المتاحة والضمانات المطلوبة.

ومن الضروري أيضًا ألا تُعرض المبادئ المستخلصة من الدراسات المقارنة باعتبارها قواعد نافذة في اليمن. فالمبدأ الذي يوصي به باحثون أو تتبناه جهة مهنية لا يصبح حكمًا تشريعيًا وطنيًا لمجرد أهميته، وإن أمكن الاستفادة منه في تفسير القواعد العامة أو اقتراح تطويرها، في الحدود التي يسمح بها القانون.

ثانيًا: أثر المقارنة التحليلية في مشروعية التحري وحماية الخصوصية

١ التمييز بين الاطلاع على المعلومات العامة والمراقبة المنهجية

تعد الخصوصية من أبرز المسائل التي تثيرها الاستخبارات مفتوحة المصدر؛ لأن إتاحة المعلومات للجمهور لا تعني بالضرورة زوال جميع الاعتبارات المتعلقة بحماية الحياة الخاصة.

فقد ينشر شخص صورة من مناسبة عامة، ويكتب تعليقًا عن نشاط اجتماعي، ويشارك معلومات عن عمله أو اهتماماته. وقد لا يكشف أي من هذه المنشورات، منفردًا، معلومات شديدة الحساسية. لكن جمع المنشورات على مدى زمني طويل، وربطها بالمواقع والأشخاص والأحداث، قد ينتج ملفًا تفصيليًا عن حياة ذلك الشخص.

وهنا تظهر أهمية التمييز بين الاطلاع العارض على معلومات منشورة وبين المعالجة المنهجية المتراكمة للبيانات. فالأثر الذي يترتب على كل عملية منفردة قد يختلف عن الأثر الذي ينتج عن جمع العمليات وربطها وتحليلها بصورة مستمرة.

وقد ناقشت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، في قضية *Big Brother Watch and Others v. the United Kingdom* الصادر حكمها عن الدائرة الكبرى في ٢٥ مايو ٢٠٢١، ضمانات الرقابة على بعض أنظمة الاعتراض الجماعي للاتصالات. ولا تتعلق القضية بالاستخبارات مفتوحة المصدر تحديدًا، ولذلك لا يصح استخدامها بوصفها حكمًا مباشرًا بشأن مشروعيةOSINT ؛ غير أنها تقدم مثالًا مقارنًا على أهمية النظر إلى منظومة الجمع والتحليل والاحتفاظ بالمعلومات والرقابة عليها باعتبارها سلسلة مترابطة، بدلًا من تقييم كل مرحلة بمعزل عن غيرها).[32]

وتتمثل الدلالة المنهجية المستفادة هنا في أن مشروعية الوصول إلى البيانات ليست المسألة الوحيدة؛ إذ يجب أيضًا النظر في طبيعة المعالجة اللاحقة، واتساعها، والجهات التي تستطيع الاطلاع على النتائج، ومدة الاحتفاظ بها، والضمانات التي تحكم استخدامها.

٢ التطبيق العملي: تحليل منشورات عامة في قضية ابتزاز إلكتروني

لنفترض أن امرأة تقدمت ببلاغ عن تعرضها للابتزاز عبر حساب مجهول على إحدى منصات التواصل الاجتماعي. وتضمن الحساب تهديدًا بنشر صور خاصة، كما احتوى على منشورات عامة تشير إلى مدينة معينة واهتمامات شخصية محددة.

يمكن للجهة المختصة أن تبدأ بجمع المعلومات المتاحة علنًا ذات الصلة بالبلاغ، مع توثيق المنشورات وتواريخها والروابط التي ظهرت من خلالها.

وقد يكشف الفحص الأولي أن صورة الحساب مأخوذة من صفحة شخص آخر، أو أن اسم المستخدم ظهر سابقًا في منصة مختلفة، أو أن الحساب ينشر محتوى متكررًا مع حسابات أخرى.

غير أن هذه النتائج لا تسمح وحدها باستنتاج أن صاحب الحساب الظاهر في الصورة هو مرتكب الجريمة، أو أن جميع الحسابات التي تتفاعل معه يديرها الشخص نفسه.

ولضمان مشروعية التحري وعدالته، ينبغي التمييز بين أربعة أمور:

- **الواقعة الأصلية :**وجود تهديد منشور أو رسالة مرتبطة بالبلاغ.

- **المعلومة المساندة :**تشابه اسم المستخدم أو الصورة أو نمط النشر مع حساب آخر.
- **الفرضية التحقيقية :**احتمال وجود صلة بين الحسابات أو بين الحساب وأحد الأشخاص.
- **النتيجة التي تحتاج إلى إثبات مستقل :**تحديد الشخص الذي أنشأ الحساب أو استخدمه وقت ارتكاب الفعل.

ويمنع هذا التمييز تحويل القرائن الأولية إلى استنتاجات نهائية دون تحقق.
فإذا ظهرت مؤشرات على ارتباط الحساب بشخص معين، ينبغي اختبار الفرضية بوسائل مشروعة أخرى، وفق ما يسمح به القانون. وقد يتطلب ذلك طلب بيانات من المنصة عبر الإجراءات القانونية المناسبة، أو فحص أدلة رقمية أخرى، أو الاستماع إلى أقوال الشهود، بحسب طبيعة القضية.
أما جمع بيانات أفراد لا صلة واضحة لهم بالواقعة لمجرد أنهم يتابعون الحساب أو يتفاعلون معه، فينبغي تقييم ضرورته ومدى تناسبه مع الغرض التحقيقي، مع مراعاة الحقوق القانونية للأشخاص المعنيين.
ويبين هذا المثال أن العدالة لا تقتضي الامتناع عن استخدام المصادر المفتوحة، بل تقتضي تحديد نطاق استخدامها، وعدم تجاوز ما تبرره الحاجة التحقيقية، والتمييز بين المعلومة والقرينة والاستنتاج.

٣ التراكم المعلوماتي وخطر إنشاء ملفات شخصية غير متناسبة

قد لا تكون المعلومات التي يجمعها المحقق حساسة عند النظر إليها منفردة، لكن ربطها قد يكشف علاقات اجتماعية أو أنماط حركة أو اهتمامات أو تفاصيل مالية لا تظهر بوضوح في أي مصدر واحد.
وتزداد هذه المخاطر عند استخدام قواعد بيانات تجارية تتيح ربط معلومات من منصات متعددة، أو عند الاعتماد على أدوات التحليل الآلي التي تستخرج العلاقات والأنماط من كميات كبيرة من البيانات.
وقد ناقش أورلمانز ولانغنهاوزن الآثار القانونية والحقوقية لاستخدام المعلومات المتاحة تجاريًا في الممارسات الاستخبارية، بما في ذلك التوتر بين المصالح الأمنية وحماية الخصوصية. وتفيد هذه الدراسة في توضيح أن الحصول على البيانات من مزود تجاري لا يحسم وحده مشروعية جمعها أو استخدامها، وأن تقييم العملية ينبغي أن يشمل طبيعة البيانات ومصدرها والغرض من معالجتها والضمانات المحيطة بها).[33](
ومن الناحية العملية، يمكن أن تظهر المشكلة في قضية تتعلق بالاحتيال المالي، عندما يؤدي تحليل بيانات شخص إلى جمع معلومات عن أسرته وأصدقائه وأماكن وجوده وعلاقاته التجارية، رغم أن جانبًا كبيرًا من تلك المعلومات لا يرتبط مباشرة بالواقعة.
ولا يعني ذلك أن جميع البيانات غير المرتبطة مباشرة بالواقعة يجب استبعادها في كل الأحوال؛ فقد تكون بعض العلاقات أو الوقائع الجانبية ضرورية لفهم الجريمة. لكن ينبغي أن يكون لهذا الجمع مبرر واضح، وألا يتحول إلى فحص شامل للحياة الخاصة دون ضرورة.
وفي السياق اليمني، يمثل هذا التمييز أساسًا مهمًا عند تطوير إجراءات عمل OSINT؛ إذ ينبغي أن تتضمن أي تعليمات مؤسسية مقترحة قواعد لتحديد

الغرض، وتقليل البيانات غير الضرورية، وتنظيم الوصول إلى المعلومات، ومراجعة الحاجة إلى الاحتفاظ بها.
وهذه التوصيات تمثل مقترحات لتطوير الممارسة، ولا ينبغي عرضها باعتبارها أحكامًا تفصيلية قائمة بالفعل في القانون اليمني ما لم يثبت وجود نص نافذ ينظمها على هذا النحو.

ثالثًا: أثر المقارنة التحليلية في دقة الاستنتاجات وقيمة الأدلة الرقمية

١ الفرق بين صحة المعلومة وصحة الاستنتاج

من الأخطاء المنهجية الشائعة افتراض أن صحة المعلومة الأولية تعني صحة الاستنتاج المبني عليها.
فقد تكون صورة منشورة أصلية وغير معدلة، لكن تفسيرها قد يكون خاطئًا. وقد يكون المنشور صادرًا فعلًا عن حساب معين، لكن الحساب قد يكون مخترقًا أو مشتركًا بين عدة أشخاص. وقد يكون موقع الصورة محددًا بصورة صحيحة، لكن ذلك لا يثبت أن الشخص محل التحري كان موجودًا فيه وقت وقوع الجريمة.
ويقتضي التحليل المهني الفصل بين أصالة المادة الرقمية، وصحة المعلومات التي تتضمنها، ودلالة هذه المعلومات على الواقعة، ومدى كفايتها لدعم الاستنتاج النهائي.
ويمكن توضيح ذلك من خلال مثال يتعلق بصورة منشورة على الإنترنت، يُقال إنها توثق وجود مشتبه فيه بالقرب من موقع جريمة.
تمر عملية التقييم هنا بمراحل مختلفة:

١. التحقق من أن الصورة هي المادة التي نُشرت بالفعل، وليست نسخة معدلة أو منتحلة.
٢. فحص مصدر الصورة وتاريخ نشرها، وما إذا كانت قد ظهرت سابقًا في سياق مختلف.
٣. التحقق من الموقع من خلال المعالم الظاهرة ومقارنتها بمصادر أخرى.
٤. تقييم مدى إمكان تحديد وقت التقاط الصورة، وعدم الاكتفاء بتاريخ نشرها.
٥. فحص ما إذا كانت الصورة تسمح بتحديد هوية الشخص، أو أنها تظهر شخصًا مجهول الهوية فقط.
٦. تحديد حدود الاستنتاج، وبيان ما لا يمكن إثباته من الصورة وحدها.

وقد تكون نتيجة التحليل أن الصورة أصلية وأنها التُقطت في الموقع المقصود، مع بقاء وقت التقاطها وهوية الشخص الظاهر فيها غير محسومين. وفي هذه الحالة، ينبغي أن يعكس التقرير هذه الحدود، بدلًا من تقديم الصورة باعتبارها دليلًا قاطعًا على وجود المشتبه فيه في مكان الجريمة.
ويؤكد بروتوكول بيركلي أهمية التعامل المنهجي مع المواد الرقمية، بما يشمل جمعها وحفظها والتحقق منها وتحليلها بطريقة تسمح بمراجعة النتائج وتقييم مدى موثوقيتها).[34](

٢ خطر الاستدلال الدائري والتحيز التأكيدي

يقع الاستدلال الدائري عندما تُستخدم الفرضية المطلوب إثباتها أساسًا لتفسير المعلومات التي يُفترض أنها تؤيدها، ثم تُستخدم هذه المعلومات لتأكيد الفرضية نفسها.

وفي التحري الرقمي، قد يبدأ المحقق بالاشتباه في شخص معين، ثم يبحث عن منشوراته وحساباته والعلاقات التي تربطه بأشخاص آخرين، ويفسر كل تشابه على أنه مؤشر إضافي على مسؤوليته.
وإذا لم تُختبر التفسيرات البديلة، فقد تتحول عملية التحليل إلى بحث انتقائي عن معلومات تؤيد الاشتباه الأولي.
ويظهر هذا الخطر في تحليل الحسابات المزيفة، مثلًا، عندما تُعد حداثة الحساب أو قلة المتابعين أو استخدام صورة غير شخصية مؤشرات على نشاط إجرامي. فهذه السمات قد تظهر كذلك في حسابات مشروعة لأشخاص جدد أو مستخدمين يفضلون عدم نشر صورهم.
وعليه، فإن وجود سمة مشتركة بين حسابين لا يكفي وحده لإثبات أن شخصًا واحدًا يديرهما، كما أن ظهور عدة سمات مشتركة لا يغني عن تقييم استقلال المؤشرات ومدى قوتها.
ومن الضمانات المهنية التي يمكن اقتراحها في هذا السياق:

- تسجيل الفرضية الأولية بصورة واضحة، حتى يمكن معرفة ما إذا كانت قد أثرت في عملية البحث.
- البحث عن المعلومات التي قد تناقض الفرضية، وليس فقط المعلومات المؤيدة لها.
- الفصل بين الوقائع المرصودة والتفسيرات التي يقدمها المحقق.
- بيان التفسيرات البديلة المعقولة.
- تجنب استخدام لغة جازمة عندما تكون الأدلة احتمالية أو غير مكتملة.

وتساعد هذه الإجراءات على تقليل أثر التحيز التأكيدي، وتحسين جودة التقرير، وتمكين جهة المراجعة من تقييم الاستنتاج على أساس الأدلة المتاحة لا على أساس الثقة الشخصية بالمحقق.

٣ استقلال المصادر وأهمية التحقق المتعدد

قد يبدو أن المعلومة قد تأكدت لأنها ظهرت في عدة مواقع أو حسابات، لكن تعدد مرات النشر لا يعني بالضرورة تعدد مصادرها.
فقد تنقل عشرة مواقع خبرًا واحدًا عن مصدر أصلي مجهول، أو تعيد عدة حسابات نشر الصورة نفسها. وإذا عُدّت هذه المنشورات مصادر مستقلة، فقد ينشأ انطباع مضلل بأن المعلومة مؤكدة من جهات متعددة.
لذلك، ينبغي أن ينصب التحقق على استقلال المصادر، لا على عددها فقط.
فإذا ظهرت صورة في ثلاثة مواقع، يجب فحص ما إذا كانت المواقع الثلاثة قد التقطتها أو حصلت عليها بصورة مستقلة، أم أنها جميعًا نقلتها من حساب واحد.
وفي الحالة الثانية، لا يشكل تكرار النشر تأكيدًا مستقلًا لصحة الصورة أو لسياقها.
كذلك، يجب التمييز بين تعدد أنواع الأدلة وتعدد نسخ الدليل نفسه. فقد توفر صورة أصلية، وشهادة شاهد مستقل، وسجل رسمي مؤرخ، مستويات مختلفة من المعلومات، لكن قيمة كل منها تعتمد على موثوقيته وصلته بالواقعة.
ويفيد هذا التمييز في منع تضخيم قوة الدليل بسبب تكرار المعلومة ذاتها، وهو أمر بالغ الأهمية عندما تُعرض نتائج OSINT على جهة التحقيق أو المحكمة.

٤ القيمة الاستخبارية والقيمة الإثباتية

من الضروري التمييز بين قيمة المعلومة في توجيه التحري وقيمتها في إثبات المسؤولية الجنائية.

فقد تكون المعلومة مفيدة جدًا في تحديد مسار للتحقيق، لكنها لا تكفي لإثبات الجريمة. ومن أمثلة ذلك ظهور اسم مستخدم في منشور مرتبط بواقعة احتيال؛ فقد يساعد الاسم على تحديد حسابات أخرى أو توجيه طلب قانوني للحصول على معلومات إضافية، لكنه لا يثبت وحده هوية الشخص الذي استخدم الحساب.
وتختلف القيمة الإثباتية كذلك بحسب طبيعة المادة وطريقة الحصول عليها وسلامة حفظها والقواعد القانونية التي تنظم تقديمها أمام القضاء.
ولا يجوز افتراض أن المعلومات المتاحة للجمهور تتمتع تلقائيًا بحجية قضائية كاملة، كما لا يجوز افتراض أنها تفتقر إلى القيمة الإثباتية لمجرد كونها مستمدة من الإنترنت.
والمسألة الأساسية هي مدى إمكان إثبات أصالة المادة الرقمية، ونسبتها إلى مصدرها، وسلامة الإجراءات التي اتُّبعت في الحصول عليها، وإمكان مناقشتها والتحقق منها، ومدى انطباق القواعد القانونية ذات الصلة.
ويبرز هنا دور التوثيق الفني؛ إذ إن حفظ الرابط وحده قد لا يكفي عندما يكون المحتوى قابلًا للتغيير أو الحذف. وقد يكون من الضروري الاحتفاظ بنسخة من المادة، وتسجيل تاريخ ووقت الوصول، وتوثيق الأداة المستخدمة، وتسجيل أي تحويل أو معالجة أُجريت عليها، بحسب طبيعة المادة ومتطلبات الإجراء.
ومع ذلك، لا ينبغي الخلط بين سلامة الحفظ وصحة المحتوى؛ فالبصمة الرقمية، مثلًا، قد تساعد على إثبات أن الملف المحفوظ لم يتغير منذ حساب البصمة، لكنها لا تثبت وحدها أن الملف أصلي أو أن ما يتضمنه صحيح.
ويقتضي التقرير المهني بيان هذه الحدود، حتى لا تُحمّل الأداة التقنية أكثر مما تستطيع إثباته.

رابعًا: المقارنة التحليلية وحقوق الدفاع والرقابة القضائية

١ قابلية الدليل للمراجعة والمناقشة

تقوم عدالة الإجراءات الجنائية على تمكين الأطراف من مناقشة الأدلة التي تؤثر في القرارات المتخذة بحقهم، وفقًا للقواعد الإجرائية المطبقة.
وتتميز بعض مواد OSINT بإمكان إعادة الوصول إليها ومراجعتها؛ فالمقال المنشور أو الصورة المتاحة أو السجل العام يمكن، في كثير من الحالات، أن يكون موضوعًا لفحص مستقل. لكن هذه الميزة ليست مضمونة دائمًا، إذ قد يُحذف المحتوى أو يُعدل، أو قد تعتمد النتيجة على مجموعة بيانات لم تعد متاحة، أو على أداة تحليل لا تكشف عن خطواتها الداخلية.
ولهذا، ينبغي أن يتضمن التقرير التحقيقي ما يسمح بفهم كيفية الوصول إلى النتيجة، وأن يميز بين المادة الأصلية والتفسير التحليلي، وأن يبين القيود الفنية التي قد تؤثر في إعادة الفحص.
ولا يعني ذلك أن على المحقق كشف كل تفصيل تشغيلي في جميع الظروف؛ فقد تثار اعتبارات مشروعة تتعلق بأمن الأنظمة أو حماية الأشخاص أو سرية الإجراءات. لكن هذه الاعتبارات ينبغي التعامل معها وفق القانون المختص، ولا يصح اتخاذها مبررًا عامًا لمنع المراجعة أو إخفاء أساس النتيجة دون مسوغ.

٢ الرقابة القضائية على مشروعية الجمع

ينبغي أن تتمكن الجهة القضائية المختصة من تقييم ما إذا كان جمع المعلومات قد جرى وفق الأساس القانوني المنطبق، وما إذا كان نطاقه متناسبًا مع الغرض التحقيقي، وما إذا كانت هناك قيود أو حقوق تستوجب ضمانات إضافية.
وتختلف طبيعة الرقابة بحسب نوع الإجراء. فقد يكون الاطلاع على صفحة عامة مختلفًا من حيث الأثر القانوني عن الحصول على بيانات خاصة أو استخدام أدوات تجمع معلومات واسعة عن أشخاص متعددين.
ومن ثم، لا يصح اقتراح إخضاع جميع عمليات OSINT لإجراء قضائي واحد، دون النظر إلى طبيعة العملية ودرجة تدخلها. كما لا يصح افتراض أن جميع عمليات الجمع مشروعة لمجرد أنها بدأت من مصادر عامة.
والمنهج الأكثر اتزانًا هو تقييم الإجراء وفق خصائصه الفعلية، بما يشمل طبيعة البيانات، ومدى حساسيتها، ونطاق الجمع ومدته، والجهات التي يمكنها الاطلاع على النتائج، والآثار المحتملة في الحقوق الأساسية.
ويجب التأكيد أن هذا التصور يمثل إطارًا تحليليًا وتوصية لتطوير الممارسة، ولا يقرر بذاته وجود نظام خاص في اليمن يفرض نوعًا معينًا من الإذن لكل عملية OSINT.

٣ التمييز بين الرقابة على مشروعية الإجراء والرقابة على صحة الاستنتاج

هناك مسألتان مختلفتان ينبغي عدم الخلط بينهما.
تتعلق الأولى بمشروعية الحصول على المعلومات: هل تم الوصول إليها وفق القانون؟ وهل جرى احترام القيود ذات الصلة؟ وهل تجاوز المحقق حدود الصلاحيات المقررة؟
أما الثانية فتتعلق بصحة النتيجة: هل تدعم المادة الرقمية الاستنتاج الذي انتهى إليه المحقق؟ وهل جرى التحقق من المصدر والسياق؟ وهل توجد تفسيرات بديلة؟
وقد تكون المعلومة صحيحة لكنها جُمعت بإجراء غير مشروع، كما قد تكون المعلومة قد جُمعت بطريقة مشروعة لكن الاستنتاج المستخلص منها غير دقيق.
لذلك، ينبغي أن يشمل تقييم الأدلة الرقمية الجانبين معًا. فلا تكفي مشروعية الجمع لإثبات صحة النتيجة، كما لا ينبغي أن تُستخدم أهمية النتيجة المحتملة لتجاوز الضمانات القانونية المتعلقة بطريقة الحصول على المعلومات.

٤ الأثر المحتمل للمخالفة في الدليل

لا يجوز تقرير أن كل مخالفة إجرائية تؤدي تلقائيًا إلى بطلان الدليل المستمد من OSINT؛ لأن أثر المخالفة يتوقف على القانون الوطني المنطبق وطبيعة الإجراء والمصلحة التي تحميها القاعدة المخالفة وما يقرره النظام القضائي المختص.
فقد تتعلق المخالفة بضعف التوثيق، أو بانتهاك قيد قانوني على الوصول، أو بعدم استيفاء إجراء جوهري. وهذه الصور ليست متطابقة من حيث طبيعتها أو آثارها.
وفي المقابل، لا يصح افتراض أن المخالفة لا تؤثر في الدليل ما دام المحتوى الرقمي يبدو صحيحًا. فقد تكون طريقة الحصول عليه أو ظروف حفظه ذات أهمية جوهرية في تقييم مشروعيته أو سلامته.
وفي السياق اليمني، يتعين بحث هذه المسائل بالرجوع إلى النصوص الإجرائية النافذة والمبادئ القضائية ذات الصلة، دون استحداث قاعدة عامة للبطلان لا يسندها نص أو اجتهاد قضائي موثق.

أما اقتراح وضع قواعد أكثر تفصيلًا لمعالجة المخالفات المتعلقة بجمع الأدلة الرقمية، وبيان أثر كل نوع منها في قبول الدليل أو وزنه، فيندرج ضمن تطوير التشريع والسياسة الجنائية، ولا ينبغي عرضه باعتباره حكمًا قائمًا ما لم يثبت ذلك من مصادر قانونية معتمدة.

خامسًا: التطبيقات التحقيقية المقارنة وإمكان الاستفادة منها في اليمن

١ توثيق الصور ومقاطع الفيديو المتعلقة بالوقائع الجنائية

من أبرز التطبيقات العملية للاستخبارات مفتوحة المصدر التحقق من الصور ومقاطع الفيديو المنشورة على الإنترنت، ولا سيما عندما تتعلق بوقائع يصعب الوصول إلى شهودها أو مواقعها.

وقد طورت جهات بحثية وحقوقية منهجيات للتحقق من المواد الرقمية من خلال دراسة المصدر، ومقارنة المعالم الجغرافية، وفحص التوقيت والسياق، والبحث عن نسخ سابقة من المحتوى.

ويمثل بروتوكول بيركلي مرجعًا مهنيًا مهمًا في هذا المجال، إذ يتناول منهجيات التحقيق الرقمي مفتوح المصدر في سياق توثيق انتهاكات القانون الدولي الجنائي وحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني).[35]

ويمكن الاستفادة من المبادئ المنهجية ذاتها في التحقيقات الجنائية الأخرى، مع مراعاة اختلاف الأغراض القانونية ومتطلبات الإثبات.

ولنفترض أن مقطع فيديو انتشر على إحدى المنصات، وادعى ناشروه أنه يوثق اعتداءً وقع في مدينة يمنية معينة.

قد تبدأ عملية التحقق بجمع النسخة المنشورة وتسجيل رابطها وتاريخ الوصول إليها، ثم البحث عن النسخ الأخرى للمقطع، ومقارنة المعالم الظاهرة فيه بالصور والخرائط المتاحة، وفحص اللغة واللهجة واللافتات أو العلامات التي قد تساعد على تحديد المكان.

لكن التحقق من الموقع لا يكفي لإثبات وقت التصوير أو هوية الأشخاص الظاهرين فيه. فقد يكون المقطع قديمًا، أو من موقع آخر مشابه، أو جرى اقتطاعه من سياق أطول يغير دلالته.

لذلك، ينبغي أن تتضمن النتيجة بيانًا لما أمكن التحقق منه وما بقي غير محسوم. وإذا تعذر تحديد وقت التصوير، فلا ينبغي استنتاج أن الفيديو يوثق الواقعة محل التحقيق لمجرد أن الموقع يتوافق معها.

وتكمن فائدة هذا النهج في أنه يسمح باستخدام المعلومات المنشورة لتوجيه التحقيق دون تحويلها إلى دليل قاطع قبل استكمال التحقق.

٢ كشف الاحتيال وانتحال الهوية عبر المنصات الرقمية

يمكن أن تساعد OSINT في قضايا الاحتيال الإلكتروني من خلال فحص الإعلانات العامة، والتحقق من وجود الشركات المعلنة، ومقارنة بيانات التواصل المنشورة، وتحديد الحسابات التي تعيد نشر العروض المشبوهة.

فعلى سبيل المثال، قد ينشر حساب إعلانًا عن استثمار مالي، ويستخدم اسم شركة معروفة وشعارها، بينما يشير الرابط المرفق إلى نطاق مختلف.

يمكن للمحقق أن يفحص بيانات النطاق المنشورة، وتاريخ ظهوره، ومحتوى الموقع، والبيانات العامة المتاحة عن الشركة الأصلية، ثم يقارنها بالمعلومات التي يعرضها الحساب.

وقد تكشف المقارنة وجود تناقض بين اسم الشركة المسجلة والجهة التي تدير الموقع، أو أن الموقع ينتحل هوية جهة أخرى. غير أن هذا التناقض لا يثبت وحده أن شخصًا معينًا ارتكب الاحتيال؛ فقد يكون الموقع مخترقًا أو مستغلًا من طرف ثالث.
ومن ثم، ينبغي أن تستخدم النتيجة لتحديد مسارات إضافية للتحري، لا لتجاوز مرحلة إثبات العلاقة بين الموقع والشخص المسؤول عنه.
وإذا استلزم التحقق الحصول على بيانات تسجيل غير متاحة للجمهور أو بيانات حسابات خاصة، فيجب اللجوء إلى الإجراءات القانونية المناسبة بدلًا من محاولة تجاوز القيود التقنية أو الوصول غير المصرح به.
وتبرز أهمية هذا التطبيق في اليمن بالنظر إلى إمكان استخدام المنصات الرقمية في الإعلان عن خدمات أو منتجات وهمية، لكن تحديد حجم انتشار هذه الممارسات أو معدلات نجاح OSINT في كشفها يتطلب بيانات إحصائية موثوقة، ولا ينبغي تقديم تقديرات كمية دون مصادر تدعمها.

٣ التحري في الجرائم العابرة للحدود

تتيح المصادر المفتوحة في بعض الحالات ربط معلومات منشورة في دول مختلفة، مثل مقارنة أسماء المستخدمين أو بيانات الشركات أو الإعلانات العامة أو المحتوى المتعلق بواقعة واحدة.
لكن الطابع العابر للحدود يثير مسائل إضافية تتعلق بالاختصاص القضائي، والقواعد التي تحكم الحصول على البيانات، والتعاون مع المنصات والجهات المختصة في الدول الأخرى.
فإذا توصل المحقق إلى أن حسابًا ذا صلة بجريمة في اليمن قد يكون مرتبطًا بخدمة أو جهة موجودة في دولة أخرى، فلا يعني ذلك أن بإمكانه الحصول على جميع البيانات المخزنة لدى تلك الجهة بصورة مباشرة.
ويجب التمييز بين المعلومات العامة التي يمكن الاطلاع عليها وبين البيانات التي تخضع لقيود قانونية أو تعاقدية أو لاختصاص دولة أخرى.
وقد تساعد OSINT على تحديد الجهة التي ينبغي التواصل معها أو صياغة طلب قانوني أكثر تحديدًا، لكنها لا تحل محل إجراءات التعاون القضائي الدولي عندما تكون هذه الإجراءات مطلوبة.
ويفيد هذا التمييز في الحد من التوقعات غير الواقعية بشأن قدرة المصادر المفتوحة على تحديد الهوية بصورة نهائية أو الحصول على بيانات لا تتاح للجمهور.

٤ توظيف OSINT في التحقيقات المتعلقة بالابتزاز والعنف

يمكن للمعلومات المنشورة علنًا أن تساعد في توثيق التهديدات، أو تحديد حسابات تعيد نشر محتوى مسيء، أو رصد تسلسل زمني لمنشورات مرتبطة بواقعة.
غير أن هذه الحالات تتطلب مراعاة خاصة لسلامة الضحايا وحماية المعلومات الحساسة. فإعادة نشر المحتوى الذي يتضمن صورًا خاصة أو بيانات تعريفية قد تؤدي إلى مضاعفة الضرر الواقع على الضحية، حتى لو كان الهدف من النشر هو توثيق الجريمة.
ولذلك، ينبغي التمييز بين حفظ المادة لأغراض التحقيق وبين تداولها خارج نطاق الحاجة المهنية. وقد يكون من الضروري تقليل البيانات الشخصية غير اللازمة في التقارير التي تُشارك مع جهات متعددة، وفقًا للقواعد القانونية المطبقة.

كما يجب تجنب التواصل مع الضحية أو المشتبه فيه بأساليب قد تعرض أحدهما للخطر، أو نشر تفاصيل تسمح بالتعرف على هوية الضحية، أو التعامل مع المحتوى الحساس دون ضوابط مناسبة.
وتوضح هذه الحالة أن عدالة الإجراءات لا تقتصر على حقوق المشتبه فيه، بل تشمل كذلك حماية الضحايا والشهود وسلامة الأشخاص الذين قد يتأثرون بالتحقيق.

سادسًا: التحديات التي تواجه نقل التجارب المقارنة إلى اليمن

١ غياب التنظيم المتخصص لا يعني غياب جميع القواعد القانونية

عند بحث الوضع القانوني للاستخبارات مفتوحة المصدر في اليمن، ينبغي التمييز بين غياب تشريع مستقل ينظم OSINT بصورة شاملة وبين غياب القواعد القانونية التي قد تنطبق على بعض إجراءاتها.
فقد تتصل بعض صور الجمع بقواعد الإجراءات الجزائية، أو بالأحكام الدستورية المتعلقة بالحقوق والحريات، أو بالتشريعات الأخرى ذات الصلة، بحسب طبيعة الإجراء والبيانات التي يستهدفها.
ولا يصح، لذلك، افتراض أن جميع أنشطة OSINT تخضع لفراغ قانوني مطلق، كما لا يصح القول إن جميع تفاصيلها منظمة بالفعل بموجب نصوص محددة.
ويقتضي التقييم الدقيق تحديد الإجراء محل البحث، ثم فحص النصوص النافذة التي قد تنطبق عليه، مع الرجوع إلى المصادر الرسمية عند تحديد رقم المادة أو مضمون الحكم القانوني.
ومن المهم كذلك الفصل بين النص القانوني نفسه وبين التفسير الفقهي أو التوصية المهنية. فإذا اقترحت دراسة مقارنة إخضاع نوع معين من التحليل الرقمي لإذن قضائي، فلا يجوز نسبة هذا الشرط إلى القانون اليمني دون سند تشريعي أو قضائي موثق.

٢ محدودية القدرات الفنية والتدريبية

قد يتطلب تطبيق منهجية OSINT بصورة سليمة مهارات في البحث الرقمي، والتحقق من الصور والفيديوهات، وتحليل البيانات، وفهم الأمن السيبراني، وتوثيق الأدلة، وإعداد التقارير.
ولا يقتصر التحدي على شراء الأدوات؛ فالأداة قد تنتج نتائج كثيرة، لكنها لا تستطيع وحدها تحديد ما إذا كانت النتائج صحيحة أو ذات صلة بالواقعة.
كما أن استخدام أدوات آلية لتحليل الحسابات أو تحديد المواقع قد ينتج نتائج احتمالية، ويحتاج إلى مراجعة بشرية واعية بحدود النظام المستخدم.
وفي هذا الإطار، يمكن اقتراح برامج تدريب تتضمن مهارات التحقق من المحتوى، ومبادئ حماية الخصوصية، وأساسيات التوثيق الرقمي، وتقييم موثوقية المصادر، وكتابة التقارير التحقيقية.
ويجب أن يهدف التدريب إلى تطوير القدرة على النقد والتحقق، لا مجرد تعليم استخدام أدوات البحث.

٣ ضعف التوثيق المؤسسي واحتمال اختلاف الممارسات

إذا لم تتوافر إجراءات مكتوبة لتوثيق جمع المعلومات وحفظها ومراجعتها، فقد تختلف طريقة التعامل مع الأدلة الرقمية من محقق إلى آخر، أو من وحدة إلى أخرى.

وقد يؤدي هذا الاختلاف إلى صعوبة إعادة فحص النتائج، أو عدم وضوح المسؤولية عن تعديل الملفات، أو تعذر معرفة مصدر معلومة وردت في التقرير.
ولذلك، يمكن أن تتضمن الإجراءات المؤسسية المقترحة نماذج موحدة لتسجيل المصدر وتاريخ الوصول وطريقة الجمع، وسجلات لتداول الأدلة، وآليات لمراجعة التقارير قبل الاعتماد عليها.
ويجب تصميم هذه الإجراءات بما يتناسب مع الإمكانات الفعلية للجهات المعنية، مع ضمان عدم تحويل التوثيق إلى إجراء شكلي لا يحقق غرضه.

٤ صعوبة التعاون الدولي والحصول على بيانات المنصات

قد تساعد المعلومات المفتوحة على تحديد حساب أو خدمة ذات صلة بالواقعة، لكنها لا تضمن الحصول على البيانات غير العامة المرتبطة بها.
فقد تخضع هذه البيانات لقواعد مختلفة في الدولة التي توجد فيها الجهة المقدمة للخدمة، وقد تتطلب طلبًا رسميًا أو إجراءً قضائيًا أو تعاونًا دوليًا.
ومن ثم، ينبغي أن تتضمن استراتيجية تطوير OSINT في اليمن آليات واضحة للتمييز بين المعلومات العامة التي يمكن جمعها مباشرة بصورة مشروعة، والمعلومات التي تتطلب طلبًا قانونيًا أو تعاونًا مع جهة أخرى.
ولا يجوز تجاوز هذه الإجراءات بحجة أن القضية مهمة أو أن البيانات قد تختفي؛ بل ينبغي استخدام الوسائل القانونية المتاحة على وجه السرعة عندما تقتضي الضرورة ذلك.

٥ خطر توظيف المعلومات المفتوحة خارج الغرض التحقيقي

قد تتضمن البيانات التي يجمعها المحقق معلومات عن أشخاص لا صلة لهم بالجريمة، أو معلومات حساسة لا ضرورة للاحتفاظ بها.
وإذا لم توجد ضوابط واضحة لتحديد الغرض من الجمع، فقد تتحول المعلومات التي جُمعت لقضية معينة إلى قاعدة بيانات تستخدم لأغراض أخرى دون تقييم مستقل لمشروعية ذلك.
ومن هنا، فإن أي نموذج مقترح لتطوير OSINT ينبغي أن يراعي تحديد الغرض، وتقليل البيانات غير الضرورية، وتقييد الوصول إلى المعلومات، وتحديد مدد الاحتفاظ بها وفق القانون والسياسة المؤسسية المعتمدة.
وهذه التدابير توصيات تنظيمية ينبغي بحث كيفية إقرارها رسميًا، ولا تمثل في ذاتها وصفًا لأحكام نافذة محددة في اليمن.

سابعًا: تصور مقترح لتطوير استخدام OSINT بما يعزز عدالة الإجراءات في اليمن

١ وضع إطار إجرائي يميز بين مستويات الجمع

يمكن اقتراح تقسيم إجراءات جمع المعلومات المفتوحة إلى مستويات بحسب طبيعتها ومدى تأثيرها المحتمل في الحقوق.

المستوى الأول: البحث المحدود في المعلومات العامة.

ويشمل الاطلاع على منشور عام أو موقع إخباري أو سجل منشور للتحقق من معلومة محددة. ويُقترح أن يخضع هذا المستوى لإجراءات توثيق أساسية، مع الالتزام بالقواعد القانونية النافذة.

المستوى الثاني: التحليل المنهجي المحدود.

ويشمل جمع معلومات من عدة مصادر وربطها للإجابة عن سؤال تحقيقي محدد. ويُقترح أن يتطلب هذا المستوى توثيق الغرض والنطاق والمصادر، ومراجعة مدى صلة المعلومات بالواقعة.

المستوى الثالث: التحليل واسع النطاق أو المتراكم.

ويشمل جمع بيانات متعددة عن شخص أو مجموعة أشخاص على مدى زمني ممتد، أو استخدام أدوات آلية لربط كميات كبيرة من البيانات الشخصية. ويُقترح إخضاع هذا المستوى لمراجعة قانونية أكثر تفصيلًا، وتقييم الضرورة والتناسب، وتحديد صلاحيات الوصول والاحتفاظ بالمعلومات.

وهذا التقسيم **تصور تنظيمي مقترح** وليس تصنيفًا منصوصًا عليه في القانون اليمني النافذ. وتتمثل فائدته في المساعدة على ربط مستوى الضمانات بطبيعة الإجراء وأثره، بدلًا من إخضاع جميع الأنشطة لمعيار واحد.

٢ اعتماد نموذج موحد لتوثيق نتائج التحري

يمكن اقتراح نموذج موحد يتضمن العناصر الآتية:

- رقم القضية أو المرجع الداخلي للتحري.
- السؤال التحقيقي الذي استهدف الإجراء الإجابة عنه.
- وصف المصدر ونوعه.
- رابط المحتوى أو بيانات تحديده.
- تاريخ ووقت الوصول إلى المحتوى.
- طريقة الحصول على المادة الرقمية.
- وصف النسخة التي جرى حفظها.
- الإجراءات التي اتخذت للتحقق من أصالتها وسياقها.
- النتائج التي تم التوصل إليها.
- التفسيرات البديلة والقيود التي تؤثر في النتيجة.
- اسم القائم بالجمع والمراجع المسؤول عن تقييم التقرير.

ويجب ألا يقتصر النموذج على توثيق النتائج التي تؤيد الاشتباه؛ بل ينبغي تسجيل القيود أو المعلومات التي قد تناقض الفرضية التحقيقية أيضًا، متى كانت ذات صلة.

كما ينبغي التمييز بين البيانات التي جُمعت مباشرة من المصدر وبين الاستنتاجات التي توصل إليها المحقق بعد التحليل، حتى تتمكن جهة المراجعة من فحص كل مستوى على حدة.

٣ تطوير التدريب القضائي على تقييم الأدلة المستمدة من المصادر المفتوحة

لا يتطلب تقييم الأدلة الرقمية من القاضي أن يصبح خبيرًا تقنيًا في جميع الأدوات، لكنه يتطلب فهمًا كافيًا لحدودها ومصادر الخطأ المحتملة فيها.

ومن الموضوعات التي يمكن أن تتناولها برامج التدريب القضائي:

١. الفرق بين المعلومة الرقمية والدليل المستمد منها.
٢. كيفية التحقق من مصدر الصورة أو الفيديو.
٣. الفرق بين تاريخ النشر وتاريخ إنشاء المحتوى.
٤. حدود تحديد الموقع الجغرافي من الصور.
٥. إمكان انتحال الحسابات أو اختراقها.
٦. أهمية سلسلة الحفظ وسلامة الملفات الرقمية.
٧. حدود البصمة الرقمية في إثبات سلامة الملف.

٨. التمييز بين مشروعية الجمع وصحة الاستنتاج.
٩. تقييم التقارير التي تستخدم أدوات التحليل الآلي.
١٠. فحص التفسيرات البديلة ومدى استقلال المصادر.

ومن شأن هذا التدريب أن يساعد على تجنب الاعتماد المفرط على المصطلحات التقنية أو المظاهر التي توحي بالدقة دون أن تثبتها.

٤ إنشاء آلية للمراجعة الفنية والقانونية

يمكن اقتراح آلية داخلية لمراجعة تقارير OSINT المهمة قبل استخدامها في اتخاذ قرارات إجرائية مؤثرة.

وتتولى المراجعة الفنية فحص المصدر، وطريقة الجمع، وسلامة التوثيق، ومدى قوة الاستنتاج. أما المراجعة القانونية فتبحث في الأساس القانوني للإجراء، ومدى الالتزام بالقيود ذات الصلة، وطبيعة البيانات التي جُمعت، وأي آثار محتملة في حقوق الأشخاص.

ولا ينبغي أن تؤدي هذه المراجعة إلى إحلال الرأي الفني محل سلطة الجهة القضائية المختصة، أو إلى إنشاء صلاحيات جديدة دون أساس قانوني. وإنما تهدف إلى تحسين جودة العمل الداخلي وتحديد الإشكالات التي تحتاج إلى معالجة قبل تقديم النتائج إلى الجهات المخولة.

٥ تعزيز حماية الضحايا والأشخاص غير المعنيين

يجب أن يراعي استخدام المصادر المفتوحة أن المعلومات المنشورة قد تتضمن بيانات تعريفية عن ضحايا أو شهود أو أشخاص لا علاقة لهم بالواقعة.

ولهذا، يمكن اقتراح وضع ضوابط لتداول الملفات التي تحتوي على صور حساسة أو معلومات شخصية، وتحديد الأشخاص المخولين بالاطلاع عليها، وتجنب إدراج البيانات غير الضرورية في التقارير التي توزع على نطاق أوسع.

كما ينبغي مراعاة أن بعض المعلومات قد يؤدي تداولها إلى تعريض الأشخاص للخطر، خصوصًا عندما تكشف مواقعهم أو علاقاتهم أو هوياتهم في ظروف أمنية حساسة.

ويجب أن تكون أي قيود على الاطلاع أو التداول مستندة إلى أساس قانوني أو تنظيمي مناسب، مع المحافظة على الحقوق الإجرائية المقررة للأطراف.

٦ مراجعة الإطار التشريعي في ضوء الاحتياجات العملية

يمكن أن تتناول المراجعة التشريعية المقترحة المسائل التي تحتاج إلى توضيح في التعامل مع الأدلة الرقمية، ومنها:

- القواعد المتعلقة بالحصول على البيانات غير العامة.
- ضمانات جمع المعلومات الشخصية ومعالجتها.
- حدود المراقبة الرقمية المتراكمة.
- متطلبات توثيق المواد الرقمية وحفظها.
- مسؤولية القائمين على جمع المعلومات وتحليلها.
- آليات الرقابة على الإجراءات الأكثر تدخلًا.
- كيفية التعامل مع المخالفات الإجرائية وأثرها في الأدلة.
- التعاون القانوني الدولي للحصول على البيانات الرقمية.

لكن تحديد ما إذا كانت هذه المسائل غير منظمة بالكامل، أو منظمة جزئيًا، أو خاضعة لنصوص قائمة يتطلب مراجعة شاملة للنصوص اليمنية النافذة والاجتهادات القضائية الموثقة.

وعليه، ينبغي ألا يبدأ الإصلاح التشريعي من افتراض أن المجال يخلو من جميع القواعد، بل من دراسة دقيقة تحدد مواضع النقص والتعارض والغموض، ثم تقترح المعالجة المناسبة لكل منها.

خاتمة المبحث الرابع

يتضح من المقارنة التحليلية أن الاستخبارات مفتوحة المصدر يمكن أن تسهم في تعزيز كفاءة التحريات الجنائية، من خلال توفير معلومات تساعد على كشف الوقائع، وربط الحسابات والأحداث، والتحقق من الصور والمقاطع، وتوجيه إجراءات التحقيق نحو مسارات أكثر تحديدًا.

غير أن هذه الإمكانات لا تؤدي تلقائيًا إلى تحقيق العدالة؛ إذ قد تتحول المعلومات المنشورة إلى مصدر للخطأ إذا جرى تفسيرها خارج سياقها، أو إذا اعتُبر تكرار المعلومة تأكيدًا مستقلًا لها، أو إذا استُخدمت المؤشرات الاحتمالية لإثبات هوية شخص دون أدلة كافية.

كما أن مشروعية الاطلاع على المعلومات العامة لا تحسم بالضرورة مشروعية جمعها بصورة تراكمية واسعة، أو ربطها ببيانات أخرى، أو الاحتفاظ بها واستخدامها لأغراض مختلفة. ومن ثم، فإن تقييم OSINT يجب أن يشمل طريقة الجمع، ونطاق المعالجة، والضمانات المحيطة باستخدام المعلومات، ومدى إمكان مراجعة النتائج.

وتظهر المقارنة كذلك أهمية الفصل بين مشروعية الإجراء وصحة الاستنتاج وقيمة المادة في الإثبات. فقد تكون المعلومة صحيحة لكنها جُمعت بطريقة تثير إشكالًا قانونيًا، وقد تكون طريقة الجمع مشروعة لكن الاستنتاج المستخلص من المعلومة غير دقيق. ويقتضي ذلك تقييمًا مستقلًا لكل جانب، وفق القواعد القانونية والمهنية ذات الصلة.

أما في السياق اليمني، فإن الاستفادة من التجارب المقارنة ينبغي أن تقوم على التمييز بين الأحكام القانونية النافذة والمبادئ المهنية والتوصيات التشريعية. فلا يجوز نسبة ضمانات أو إجراءات محددة إلى القانون اليمني دون سند موثق، كما لا ينبغي إغفال القواعد العامة التي قد تنطبق على بعض صور جمع المعلومات وتحليلها.

وبناءً على ذلك، يمكن تلخيص متطلبات تطوير هذا المجال في خمسة اتجاهات مترابطة:

١. **توضيح الأساس القانوني :**تحديد القواعد التي تحكم مختلف صور جمع المعلومات، مع مراعاة طبيعة الإجراء ومدى تأثيره في الحقوق.
٢. **تطوير المنهجية الفنية :**اعتماد إجراءات للتحقق والتوثيق وتقييم المصادر والتمييز بين الوقائع والاستنتاجات.
٣. **تعزيز الرقابة والمراجعة :**تمكين الجهات المختصة من فحص مشروعية الجمع وسلامة النتائج، وفق الاختصاصات المقررة قانونًا.
٤. **بناء القدرات المؤسسية :**تدريب المحققين والخبراء والقضاة على فهم إمكانات الأدوات الرقمية وحدودها.
٥. **تطوير التشريع عند الحاجة :**معالجة أوجه النقص التي تكشفها دراسة النصوص النافذة والممارسة العملية، دون افتراض نتائج قانونية قبل التحقق منها.

وعليه، فإن معيار نجاح الاستخبارات مفتوحة المصدر لا ينبغي أن يكون مقدار البيانات التي يمكن جمعها أو سرعة إنتاج النتائج، بل قدرتها على توفير معلومات موثوقة وذات صلة، بوسائل مشروعة، وبطريقة تتيح مراجعة النتائج ومناقشتها، وتحقق التوازن بين فعالية التحري وصون الحقوق الأساسية.

قائمة المراجع الخاصة بالمبحث الرابع

ملاحظة توثيقية :يبدأ ترقيم المراجع في هذا المبحث من الرقم (٣١) استمرارًا لترقيم المبحث السابق. وقد أُدرجت المراجع التي يمكن تحديدها ببليوغرافيًا بدرجة معقولة من الثقة. أما تطبيق المبادئ المقارنة على اليمن، والتصورات التنظيمية الواردة أعلاه، فهي تحليلات ومقترحات وليست ادعاءً بوجود أحكام يمنية نافذة تقررها جميعًا.

31 Office of the United Nations High Commissioner for Human Rights (OHCHR) & Human Rights Center, University of California, Berkeley. *Berkeley Protocol on Digital Open Source Investigations: A Practical Guide on the Effective Use of Digital Open Source Information in Investigating Violations of International Criminal, Human Rights and Humanitarian Law*. United Nations, 2020. UN publication number: HR/PUB/20/2

32 European Court of Human Rights, Grand Chamber. *Big Brother Watch and Others v. the United Kingdom*, Applications nos. 58170/13, 62322/14 and 24960/15, Judgment of 25 May 2021يُستشهد بهذا الحكم للمبادئ المقارنة المتعلقة بالرقابة والضمانات في أنظمة جمع المعلومات، لا باعتباره حكمًا خاصًا بالاستخبارات مفتوحة المصدر.

33 Oerlemans, Jan-Jaap, & Langenhuijzen, Sander. "Balancing National Security and Privacy: Examining the Use of Commercially Available Information in OSINT Practices." *International Journal of Intelligence and CounterIntelligence*, vol. 38, no. 2, pp. 579–597 Published online 12 September 2024 DOI: 101080/08850607202423878 50.

34 OHCHR & Human Rights Center, University of California, Berkeley. *Berkeley Protocol on Digital Open Source Investigations*, مرجع سابق. يُستخدم للاستناد إلى المنهجية المهنية المتعلقة بالتحقق من المواد الرقمية وتوثيقها وتحليلها.

35المرجع نفسه، في نطاق المعايير المهنية للتحقيقات الرقمية مفتوحة المصدر وتوثيق المعلومات ذات الصلة بالتحقيقات والمساءلة.

الفصل الثالث: تسجيل الاستجوابات وشفافية الإجراءات

المبحث الأول: فرنسا ـــ التسجيل الإلزامي للاستجوابات بالصوت والصورة

تمهيد

يمثل تسجيل الاستجوابات بالصوت والصورة أحد التطورات المهمة في مجال ضمانات العدالة الجنائية، إذ يتيح الانتقال من الاعتماد شبه الكامل على المحاضر المكتوبة إلى وسيلة توثيق تحفظ جانباً أوسع من مجريات الاستجواب، بما في ذلك الأسئلة المطروحة، والإجابات الصادرة، وتسلسل الحوار، وطريقة عرض الأدلة ومناقشتها.

وتبرز أهمية هذا التطور عند النظر إلى طبيعة الاستجواب باعتباره إجراءً قد تترتب عليه آثار مباشرة في المركز القانوني للمتهم. فالأقوال التي يدلي بها أثناء التحقيق قد تُستخدم في تكوين القناعة بشأن نسبة الجريمة إليه، وقد تؤثر في قرارات الاتهام أو الحبس الاحتياطي أو الإحالة إلى المحاكمة. ولذلك، فإن دقة توثيق هذه الأقوال لا تمثل مسألة فنية محضة، بل ترتبط بحقوق الدفاع، ونزاهة التحقيق، وإمكان الرقابة القضائية على سلامة الإجراءات.

وتقدم التجربة الفرنسية نموذجاً مهماً لدراسة تنظيم التسجيل السمعي البصري في بعض مراحل الإجراءات الجنائية. فقد نصت المادة ٦٤-١ من قانون الإجراءات الجنائية الفرنسي على تسجيل الاستجوابات التي يخضع لها الأشخاص الموضوعون تحت الحراسة النظرية في الجنايات، متى جرت في مقار الشرطة أو الدرك المكلفة بمهام الشرطة القضائية. كما نظمت المادة ٦٥ التسجيل السمعي البصري لاستجوابات الأشخاص الخاضعين للتحقيق القضائي في المسائل الجنائية، وفق الشروط المقررة قانوناً.[31]

غير أن دراسة هذا النموذج تتطلب الابتعاد عن التعميم؛ فالتشريع الفرنسي لا يجعل التسجيل السمعي البصري إلزامياً لكل استجواب في جميع الجرائم والمراحل، وإنما يحدده وفق نطاق قانوني معين، مع تنظيم حالات تعذر التسجيل والقيود على الاطلاع على التسجيلات والتعامل معها.

وعليه، تتمثل إشكالية هذا المبحث في تحديد نطاق التسجيل الإلزامي في القانون الفرنسي، وبيان الضمانات التي يوفرها، وتحليل أثره في شفافية الإجراءات وحقوق الدفاع، مع تقييم مدى إمكان الاستفادة من التجربة الفرنسية في تطوير تنظيم الاستجوابات في الأنظمة القانونية الأخرى.

أولاً: الأساس القانوني للتسجيل السمعي البصري في فرنسا

١ التسجيل أثناء الحراسة النظرية في الجنايات

نظمت المادة ٦٤-١ من قانون الإجراءات الجنائية الفرنسي تسجيل الاستجوابات التي يخضع لها الأشخاص الموضوعون تحت الحراسة النظرية في الجنايات، عندما تتم في مقار الشرطة أو الدرك التي تمارس مهام الشرطة القضائية.

ويعني ذلك أن المشرع الفرنسي ربط إلزامية التسجيل بمجموعة من العناصر، أهمها طبيعة الجريمة، والوضع الإجرائي للشخص، ومكان إجراء الاستجواب.

ومن ثم، لا يصح استخلاص قاعدة مفادها أن جميع أقوال الأشخاص الذين تستجوبهم الشرطة في فرنسا يجب أن تسجل بالصوت والصورة، بصرف النظر عن نوع الجريمة أو طبيعة الإجراء. فالنطاق الذي تحدده المادة المذكورة أضيق من ذلك، ويجب تفسيره في ضوء نصها وشروط تطبيقها).[31]

وتنبع أهمية هذا التنظيم من أن الاستجواب في مرحلة الحراسة النظرية قد يقع في وقت لا تكون فيه الوقائع قد استكملت صورتها النهائية، وقد تتداخل فيه أسئلة المحقق مع محاولة التحقق من روايات متعارضة أو اختبار معلومات أولية.
وفي مثل هذه الظروف، قد يؤدي الاقتصار على محضر مكتوب إلى صعوبة التحقق لاحقاً من بعض التفاصيل، مثل ما إذا كانت الإجابة قد صدرت بصورة تلقائية، أو جاءت استجابة لسؤال مركب، أو وردت بعد عرض معلومة معينة على المستجوب.
أما التسجيل السمعي البصري، فيتيح الاحتفاظ بقدر أكبر من السياق الذي صدرت فيه الأقوال، ويقلل من الاعتماد على الذاكرة البشرية عند مراجعة مجريات الاستجواب.
ومع ذلك، لا يعني وجود التسجيل أن جميع المشكلات المرتبطة بالاستجواب قد زالت؛ إذ تظل مشروعية الإجراء مرتبطة باحترام الحقوق القانونية، ولا يمكن اعتبار التسجيل بديلاً عن ضمانات الدفاع أو عن الرقابة القضائية.

٢ التسجيل أثناء التحقيق القضائي

لم يقتصر التنظيم الفرنسي على الاستجوابات التي تتم في مقار الشرطة أثناء الحراسة النظرية، بل تناولت المادة ٦٥ من قانون الإجراءات الجنائية التسجيل السمعي البصري لاستجوابات الأشخاص الخاضعين للتحقيق القضائي في المسائل الجنائية، بما في ذلك الاستجواب الأول والمواجهات التي يشملها النص.
وتكشف هذه القاعدة عن إدراك أهمية التوثيق في مراحل التحقيق التي تتجاوز جمع المعلومات الأولية، ولا سيما عندما يباشر قاضي التحقيق استجواب الشخص ومناقشته في الأدلة والوقائع المنسوبة إليه).[32](
وتكمن القيمة العملية لهذا التنظيم في أنه يساعد على التمييز بين مضمون الأقوال وبين الكيفية التي جرت بها مناقشة الأدلة.
فإذا ادعى المتهم، مثلاً، أن إجابته فُهمت على غير معناها، أو أن المحقق عرض عليه واقعة بصورة غير دقيقة، أو أن إجابة معينة اقتطعت من سياقها، أمكن الرجوع إلى التسجيل وفق الإجراءات المقررة قانوناً للتحقق من مدى صحة الاعتراض.
ومع ذلك، فإن التسجيل لا يثبت بالضرورة صحة مضمون كل إجابة؛ فهو يوثق ما قيل وكيف قيل، لكنه لا يثبت وحده أن الرواية التي قدمها المستجوب مطابقة للواقع.
ومن هنا، يجب التمييز بين ثلاثة أمور:

- **سلامة توثيق الأقوال :**أي التحقق من أن التسجيل يعكس مجريات الاستجواب بأمانة.
- **صحة مضمون الأقوال :**أي مدى مطابقة ما ذكره المستجوب للوقائع الحقيقية.
- **مشروعية الاستجواب :**أي مدى احترام الإجراءات والحقوق القانونية أثناء الحصول على الأقوال.

وقد يتحقق الأمر الأول دون أن يتحقق الثاني، كما أن وجود تسجيل سليم من الناحية الفنية لا يكفي وحده لإثبات مشروعية جميع التصرفات التي وقعت أثناء الاستجواب.

ثانياً: نطاق الاطلاع على التسجيلات وحمايتها

لا تقوم فلسفة التسجيل السمعي البصري على إنشاء سجل مرئي ومسموع فحسب، بل تتطلب أيضاً تحديد الأشخاص المخولين بالاطلاع عليه، والظروف التي تسمح بمراجعته، والمدة التي يجوز خلالها الاحتفاظ به.
وقد نظمت المادة ٦٤-١ الفرنسية الاطلاع على تسجيلات استجوابات الحراسة النظرية، بحيث يرتبط الاطلاع عليها أثناء التحقيق القضائي أو أمام محكمة الموضوع بوجود نزاع بشأن مضمون محضر الاستجواب، وبقرار من الجهة القضائية المختصة، بناءً على طلب النيابة العامة أو أحد الأطراف. كما تضمن النص أحكاماً بشأن نشر التسجيلات، وإتلافها بعد انقضاء المدة القانونية المحددة).[31]
وتعكس هذه الأحكام محاولة لتحقيق التوازن بين غرضين متعارضين ظاهرياً:
الأول هو تمكين القضاء والأطراف من مراجعة التسجيل عند وجود حاجة إجرائية لذلك.
والثاني هو حماية خصوصية الأشخاص الذين يظهرون في التسجيلات، ومنع تحويلها إلى مواد متداولة خارج نطاق التحقيق.
فالتسجيل قد يتضمن معلومات تتعلق بالحياة الشخصية للمتهم، أو بأشخاص آخرين وردت أسماؤهم أثناء الاستجواب، أو بوقائع لا تتصل مباشرة بالاتهام. ولذلك، فإن إتاحته دون ضوابط قد تؤدي إلى انتهاك الخصوصية أو التأثير في سير التحقيق أو الإضرار بأشخاص لم تثبت مسؤوليتهم عن أي جريمة.
ومن الناحية التطبيقية، ينبغي أن يرتبط الاطلاع على التسجيل بالغرض الذي يبرره، وأن يخضع تداول النسخ منه للضوابط القانونية المعمول بها، مع اتخاذ التدابير المناسبة لمنع الوصول غير المصرح به أو النشر غير المشروع.
ولا يصح، في هذا السياق، الخلط بين حق الدفاع في طلب مراجعة التسجيل وفق القانون وبين الحق في نشر التسجيل أو تداوله خارج الإجراءات القضائية؛ فلكل منهما أساسه وشروطه وآثاره القانونية المختلفة.

ثالثاً: أثر التسجيل في حقوق الدفاع

تتمثل إحدى أهم مزايا التسجيل السمعي البصري في أنه يتيح وسيلة إضافية للتحقق من مدى مطابقة محضر الاستجواب لما وقع بالفعل.
فالمحضر المكتوب، مهما بلغت دقة محرره، يظل نتاج عملية انتقاء وصياغة؛ إذ يختار المحقق أو كاتب المحضر العبارات التي يرى أهميتها، ثم يصوغها في قالب كتابي يهدف إلى عرض مضمون الأقوال بصورة منظمة.
وقد يؤدي هذا التلخيص، في بعض الحالات، إلى فقدان عناصر ذات أهمية لفهم الإجابة، مثل التردد، أو التصحيح الفوري، أو ارتباط العبارة بسؤال سابق، أو توضيح المستجوب أنه لا يتذكر واقعة معينة.
ويمكن توضيح ذلك بمثال افتراضي: إذا سُئل شخص عن وجوده في موقع معين، فأجاب بأنه كان قريباً من المكان، ثم أوضح أن المقصود هو وجوده في حي مجاور لا في موقع الجريمة نفسه، فقد يؤدي تلخيص الإجابة بصورة غير دقيقة إلى إظهارها وكأنها إقرار بالوجود في مسرح الجريمة.
وفي هذه الحالة، يمكن أن يساعد التسجيل على مراجعة الحوار كاملاً، وفهم السؤال والإجابة والتوضيح الذي أعقبهما.
لكن ينبغي التنبيه إلى أن هذا المثال يوضح فائدة التسجيل من الناحية التحليلية، ولا يعني أن كل اختلاف بين التسجيل والمحضر يؤدي تلقائياً إلى بطلان

الاستجواب أو استبعاد الأقوال. فتحديد الأثر القانوني يتوقف على طبيعة المخالفة، ومدى تأثيرها في حقوق الدفاع، والقواعد الإجرائية المطبقة.
ومن زاوية أخرى، يمكن أن يفيد التسجيل المتهم أيضاً عندما يثبت أن إجاباته كانت متسقة، أو أنه نفى واقعة معينة بوضوح، أو أنه طلب توضيح سؤال لم يفهمه.
وبذلك، لا ينبغي النظر إلى التسجيل باعتباره أداة لمراقبة المستجوب وحده، وإنما بوصفه وسيلة يمكن أن تخدم التحقق من مجريات الإجراء لمصلحة التحقيق والدفاع معاً.

رابعاً: أثر التسجيل في الرقابة القضائية على مشروعية الاستجواب

لا تنحصر وظيفة التسجيل في تحديد ما إذا كان المحضر المكتوب مطابقاً للأقوال، بل يمكن أن يساعد في مراجعة بعض جوانب سير الاستجواب، ضمن الحدود التي يسمح بها القانون.
ومن ذلك التحقق من تسلسل الأسئلة والأجوبة، ومدى وضوح الأسئلة، وطبيعة المعلومات التي عرضت على المستجوب، وما إذا كانت الإجابة قد صدرت قبل عرض معلومة معينة أو بعده.
كما يمكن أن يساعد التسجيل على التحقق من بعض الاعتراضات المتعلقة بطريقة إجراء الاستجواب، متى كانت الوقائع محل الاعتراض ظاهرة في التسجيل وكان القانون يسمح بالرجوع إليه لهذا الغرض.
غير أن التسجيل ليس وسيلة رقابية مكتفية بذاتها؛ فقد لا يكشف جميع أشكال الضغط النفسي، وقد لا يظهر ما وقع خارج نطاق الكاميرا أو الميكروفون، كما أن جودة الصوت والصورة قد تؤثر في إمكان مراجعة بعض التفاصيل.
ولهذا، ينبغي الجمع بين التسجيل وبين الضمانات الإجرائية الأخرى، ومنها احترام حقوق الدفاع، وتوثيق أوقات الاستجواب والراحة، وتمكين الجهات القضائية المختصة من مراجعة الاعتراضات، والتحقق من سلامة ظروف الاحتجاز.
ويؤكد التنظيم الفرنسي، من خلال الجمع بين أحكام التسجيل والاطلاع والحفظ، أن توثيق الاستجواب لا ينبغي أن يكون إجراءً تقنياً منفصلاً عن بقية الضمانات، بل جزءاً من منظومة أوسع تهدف إلى تعزيز موثوقية الإجراءات وإمكان مراجعتها).[31](

خامساً: الاستثناءات والتحديات العملية

على الرغم من أهمية التسجيل الإلزامي، فإن تطبيقه يواجه تحديات تتعلق بتوافر الأجهزة، وتعدد الاستجوابات، وصيانة المعدات، وتأمين الملفات المسجلة.
وقد عالج المشرع الفرنسي بعض الحالات التي يتعذر فيها تسجيل جميع الاستجوابات بسبب العدد المتزامن للأشخاص الخاضعين للاستجواب، كما تناول حالات الاستحالة التقنية، وأوجب إثبات طبيعة الاستحالة في محضر الاستجواب وإخطار النيابة العامة وفق الأحكام المنظمة لذلك).[31](
وتكشف هذه الأحكام عن أن وجود قاعدة قانونية تلزم بالتسجيل لا يغني عن تنظيم كيفية تنفيذها عند تعذر التطبيق الكامل.
لكن ينبغي عدم التوسع في الاستثناءات إلى حد يجعلها قاعدة عملية؛ إذ إن الاستناد المتكرر إلى نقص الأجهزة أو الأعطال دون وجود آليات للمراجعة قد يفرغ الإلزام القانوني من مضمونه.

ومن ثم، يتطلب التطبيق الفعال وجود نظام لإدارة التسجيلات، يتضمن تحديد المسؤوليات عن تشغيل الأجهزة، والتحقق من سلامة الملفات، وتسجيل حالات التعذر، وتحديد الجهة التي تراجع أسباب عدم التسجيل، واتخاذ التدابير اللازمة لمعالجة الأعطال المتكررة.
كما تبرز أهمية حماية التسجيلات من التعديل أو الحذف أو النسخ غير المصرح به، من خلال تحديد صلاحيات الوصول، وإنشاء سجلات إلكترونية للعمليات التي تجرى على الملفات، والاحتفاظ بنسخ آمنة وفق المدد القانونية.
وهذه التدابير الأخيرة تمثل متطلبات فنية وتنظيمية مستخلصة من طبيعة التسجيل الرقمي، ولا ينبغي نسبتها إلى نص تشريعي فرنسي محدد ما لم يجر التحقق من النص الذي ينظم كل منها.

سادساً: التقييم التحليلي للتجربة الفرنسية

تقدم التجربة الفرنسية نموذجاً مهماً في ربط توثيق الاستجواب بضمانات الرقابة القضائية وحقوق الدفاع. وتتمثل أهميتها في أن التسجيل لا يُترك، في الحالات التي يشملها النص، لمجرد الاختيار الشخصي للمحقق، بل يخضع لقاعدة قانونية محددة.
ومع ذلك، فإن تقويم التجربة يتطلب مراعاة ثلاثة حدود أساسية.
أولها أن نطاق الإلزام ليس شاملاً لجميع الجرائم وجميع أنواع الاستجوابات؛ ولذلك، يجب تحديد الحالات التي يشملها النص قبل استخلاص النتائج المقارنة.
وثانيها أن التسجيل لا يغني عن بقية الضمانات القانونية، ولا يحول الأقوال المسجلة إلى حقيقة ثابتة بصورة تلقائية.
وثالثها أن الفائدة الفعلية للتسجيل تعتمد على سلامة حفظه، وإمكان الرجوع إليه، وحماية خصوصية الأشخاص، ووجود جهة قضائية تستطيع تقييم الاعتراضات المتعلقة به.
وبناءً على ذلك، فإن الدرس الأهم الذي يمكن استخلاصه من التجربة الفرنسية ليس مجرد الدعوة إلى تركيب الكاميرات في غرف الاستجواب، بل ضرورة بناء منظومة متكاملة تحدد نطاق التسجيل، ومسؤولية تشغيله، وشروط الاطلاع عليه، ومدد الاحتفاظ به، وآثار تعذره، وآليات الرقابة على سلامته.

خلاصة المبحث الأول

يتضح أن التسجيل السمعي البصري في فرنسا يمثل ضمانة إجرائية منظمة تشريعياً في نطاق محدد، ولا يجوز تعميم إلزاميته على جميع الاستجوابات دون سند قانوني.
وتظهر قيمته في توفير سجل أكثر اكتمالاً لمجريات الاستجواب، ومساعدة القضاء على مراجعة بعض المنازعات المتعلقة بمضمون المحاضر، وتعزيز قدرة الدفاع على مناقشة كيفية الحصول على الأقوال.
غير أن فعاليته تظل مشروطة باحترام نطاق النص القانوني، وسلامة التسجيل وحفظه، وتنظيم الوصول إليه، وعدم اعتباره بديلاً عن حقوق الدفاع أو عن التحقق من صحة مضمون الأقوال.

المبحث الثاني: اليمن ومصر — التدوين الكتابي وضمانات توثيق الاستجواب

تمهيد

تختلف الأنظمة الإجرائية في تنظيم توثيق الاستجوابات؛ فبعضها يقرر التسجيل السمعي البصري في حالات محددة، بينما يعتمد بعضها الآخر على المحاضر المكتوبة باعتبارها الوسيلة الأساسية لإثبات الأقوال والإجراءات، مع إمكان الاستعانة بوسائل تسجيل إضافية وفق ضوابط معينة.
وتكتسب المقارنة بين اليمن ومصر أهمية خاصة في هذا المجال، نظراً إلى وجود نصوص إجرائية تنظم الاستجواب وتدوين الأقوال، مع ضرورة فحص مدى تنظيم التسجيل السمعي البصري في كل نظام، وعدم افتراض تماثل الأحكام لمجرد اعتماد البلدين على المحاضر المكتوبة في جانب مهم من إجراءات التحقيق.
ففي اليمن، ينظم قانون الإجراءات الجزائية رقم (١٣) لسنة ١٩٩٤ الاستجواب وحقوق المتهم في المواد ١٧٧ وما بعدها، ويتضمن أحكاماً بشأن مناقشة الأدلة، وإثبات الأقوال والطلبات، وعدم إجبار المتهم على الإجابة أو استعمال العنف والضغط لحمله على الاعتراف).[33]
أما في مصر، فقد صدر قانون الإجراءات الجنائية رقم ١٧٤ لسنة ٢٠٢٥، ونصت المادة ١٠٤ منه على مجموعة من الإجراءات المرتبطة بحضور المتهم لأول مرة في التحقيق، وإثبات شخصيته وإحاطته بحقوقه والتهمة المنسوبة إليه وإثبات أقواله في المحضر. وقد حدد الإعلان الرسمي الصادر عن الرئاسة المصرية تاريخ بدء العمل بالقانون في الأول من أكتوبر ٢٠٢٦)[34]
وعليه، يجب التمييز بين النصوص التي كانت تحكم الإجراءات المصرية قبل بدء نفاذ القانون الجديد، وبين الأحكام التي صدر بها القانون الجديد وتبدأ في التطبيق في التاريخ المحدد له.
وتتمثل إشكالية هذا المبحث في تحديد موقع المحضر المكتوب في نظامي اليمن ومصر، وبيان الضمانات المرتبطة بإثبات الأقوال، وتحليل أوجه القصور المحتملة في التوثيق الكتابي، ثم تحديد الدروس التي يمكن استخلاصها من المقارنة مع النظام الفرنسي دون نقل أحكامه بصورة آلية.

أولاً: التنظيم القانوني للاستجواب في اليمن

١ تعريف الاستجواب ووظيفته الإجرائية

نظم قانون الإجراءات الجزائية اليمني الاستجواب في المادة ١٧٧، التي تقرر أن الاستجواب يتضمن، فضلاً عن توجيه التهمة إلى المتهم، مواجهته بالأدلة القائمة على نسبتها إليه ومناقشته فيها تفصيلاً.
ويكشف هذا التعريف عن أن الاستجواب لا يقتصر على تسجيل إجابات المتهم عن أسئلة عامة، بل يتضمن مناقشته في الأدلة والوقائع التي يستند إليها التحقيق. كما توجب المادة ذاتها كفالة حقوق الدفاع، وتقرر إثبات أقوال المتهم وطلباته في المحضر).[33]
وتترتب على ذلك أهمية خاصة لطريقة تحرير المحضر؛ إذ ينبغي أن يعكس مضمون الأسئلة والأجوبة بصورة تسمح بفهم موقف المتهم من الأدلة المعروضة عليه، وتمكّن من مراجعة ما إذا كان قد قدم تفسيراً أو دفعاً أو طلباً يتعلق بالواقعة. فإذا كان الاستجواب يتناول، مثلاً، وجود المتهم في مكان معين، أو علاقته بشخص آخر، أو تفسيره لرسالة إلكترونية منسوبة إليه، فإن دقة تدوين الإجابات والتوضيحات التي يقدمها قد تكون ذات أهمية في تحديد دلالة أقواله.

ولا يقتصر الأمر على الإجابات التي تبدو متصلة مباشرة بالتهمة؛ فقد يطلب المتهم إثبات تحفظ معين، أو توضيح أن واقعة وردت في السؤال غير صحيحة، أو الإشارة إلى دليل يرى أنه ينفي مسؤوليته.
ومن ثم، فإن إثبات الأقوال والطلبات في المحضر يمثل ضمانة إجرائية مهمة، لأنه يتيح للجهات المختصة الرجوع إلى ما تم تدوينه عند مراجعة ملف القضية.

٢ ضمانات حرية الإرادة أثناء الاستجواب

تقرر المادة ١٧٨ من قانون الإجراءات الجزائية اليمني عدم جواز تحليف المتهم اليمين الشرعية، أو إجباره على الإجابة، كما تمنع التحايل أو استخدام العنف أو الضغط أو وسائل الإغراء والإكراه لحمله على الاعتراف).[33](
ويؤسس هذا النص لمبدأ مهم، يتمثل في أن الحصول على الأقوال يجب ألا يقوم على إجبار المتهم على تقديم إجابة أو اعتراف.
غير أن وجود الحظر التشريعي لا يعني أن التحقق من احترامه مسألة سهلة في جميع الحالات. فقد يكون النزاع متعلقاً بما إذا كان المتهم قد تعرض لضغط معين، أو ما إذا كانت أقواله قد صدرت بإرادة حرة، أو ما إذا كانت ظروف الاستجواب قد أثرت في مضمونها.
وهنا تظهر العلاقة بين الضمانات الموضوعية ووسائل توثيق الإجراء.
فالنص القانوني يقرر ما يجوز وما لا يجوز، بينما تساعد وسائل التوثيق على التحقق مما وقع فعلياً. وكلما كانت وسيلة التوثيق أكثر قدرة على حفظ مجريات الإجراء، زادت إمكانية مراجعة بعض الوقائع المتنازع عليها.
ومع ذلك، لا يصح الاستنتاج بأن المحضر المكتوب عديم القيمة في إثبات سلامة الاستجواب؛ إذ قد يتضمن بيانات عن الوقت والمكان والأشخاص الحاضرين، وإثباتاً لطلبات المتهم واعتراضاته، وغير ذلك من المعلومات التي يمكن أن تكون ذات أهمية عند مراجعة الإجراء.
لكن التوثيق الكتابي قد لا يحفظ جميع التفاصيل المرتبطة بنبرة السؤال أو تسلسل الحوار أو بعض الوقائع التي لا يختار محرر المحضر إثباتها.
وهذا يمثل مبرراً بحثياً لدراسة إمكان تطوير وسائل التوثيق، لا دليلاً على أن القانون اليمني يفرض حالياً التسجيل السمعي البصري لجميع الاستجوابات.

٣ دور المحضر في إثبات الأقوال والطلبات

يمثل المحضر المكتوب الوسيلة الأساسية لإثبات ما جرى من إجراءات في نطاق الأحكام المنظمة له، ويتيح تنظيم المعلومات المتعلقة بالاستجواب وإدراجها ضمن ملف القضية.
وتظهر أهميته في ثلاث وظائف رئيسية:

- توثيق الأقوال المنسوبة إلى المتهم.
- إثبات الطلبات والدفوع التي يقدمها أثناء التحقيق.
- تمكين الجهات القضائية من مراجعة ما أثبته المحقق ومقارنته ببقية الأدلة.

لكن فعالية هذه الوظائف تتوقف على جودة تحرير المحضر. فإذا كانت الإجابات مختصرة بصورة مفرطة، أو حذفت منها توضيحات مؤثرة، أو لم تثبت الطلبات والاعتراضات ذات الصلة، فقد يصعب على من يراجع الملف لاحقاً إعادة بناء السياق الكامل للاستجواب.

ولذلك، ينبغي أن يتضمن المحضر، بقدر ما تسمح به القواعد الإجرائية، عرضاً واضحاً للأسئلة الجوهرية والإجابات المرتبطة بها، مع إثبات ما يقدمه المتهم من توضيحات أو طلبات ذات صلة بحقوق دفاعه.
كما ينبغي أن يتضمن ما يلزم من بيانات لتحديد زمان الإجراء ومكانه وهوية القائمين به، وأن توثق حالات الامتناع عن التوقيع أو الاعتراض على مضمون المحضر وفق القواعد المقررة.
وهذه التوصيات تتصل بجودة التوثيق الإجرائي، ولا تعني أن جميع التفاصيل المذكورة مفروضة بنص واحد على نحو موحد في كل أنواع المحاضر اليمنية؛ إذ يتعين الرجوع إلى الأحكام الخاصة بكل إجراء عند تحديد الالتزامات القانونية الدقيقة.

٤ حضور المحامي وعلاقته بتوثيق الاستجواب

نظم القانون اليمني بعض ضمانات حضور المحامي أثناء الاستجواب. وتنص المادة ١٨١، في غير حالات الجرائم المشهودة والاستعجال بسبب الخوف من ضياع الأدلة، على عدم جواز استجواب المتهم أو مواجهته بغيره من المتهمين أو الشهود في الجرائم الجسيمة إلا بعد دعوة محاميه للحضور إن وجد، مع إخباره بحقه في عدم الإجابة إلا بحضور محاميه).[33]
وتكشف هذه القاعدة عن ارتباط ضمانات الاستجواب بحق الدفاع، لكنها لا تعني أن جميع الاستجوابات في كل أنواع الجرائم تخضع للشروط ذاتها؛ إذ يحدد النص نطاق تطبيقه والاستثناءات الواردة عليه.
ومن الناحية العملية، يمكن أن يسهم حضور المحامي في تعزيز وضوح الإجراء، ومتابعة مدى احترام حقوق المتهم، وإبداء الملاحظات أو الطلبات التي يجيزها القانون.
كما قد يكون لإثبات حضور المحامي أو دعوته أو موقفه من الإجراء أهمية عند مراجعة سلامة الاستجواب لاحقاً.
لكن حضور المحامي لا يغني عن ضرورة تحرير محضر دقيق، كما أن وجود محضر مكتوب لا يغني عن الضمانات التي يقررها القانون بشأن الحضور والحقوق.
وعليه، فإن تطوير توثيق الاستجوابات ينبغي أن يتم ضمن منظومة متكاملة تشمل ضمانات الدفاع، وجودة تحرير المحاضر، وآليات مراجعة الاعتراضات، لا من خلال التركيز على وسيلة تسجيل واحدة بمعزل عن بقية الإجراءات.

ثانياً: التنظيم القانوني لتوثيق الاستجواب في مصر

١ الإطار القانوني وتحديد القانون الواجب التطبيق زمنياً

تقتضي دراسة الوضع المصري التمييز بين قانون الإجراءات الجنائية رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٠، الذي كان ينظم الإجراءات في المرحلة السابقة على بدء نفاذ القانون الجديد، وبين قانون الإجراءات الجنائية رقم ١٧٤ لسنة ٢٠٢٥
فقد صدر القانون الجديد في نوفمبر ٢٠٢٥، وأعلنت الرئاسة المصرية أن بدء العمل به سيكون في الأول من أكتوبر ٢٠٢٦ وبناءً عليه، ينبغي تحديد تاريخ الإجراء محل البحث قبل الاستناد إلى أحكام القانون الجديد أو القديم).[34]
وتكتسب هذه المسألة أهمية منهجية؛ لأن الإشارة إلى مادة من القانون الجديد باعتبارها حكماً كان نافذاً في جميع الفترات السابقة قد تؤدي إلى خطأ في تحديد الأساس القانوني للإجراء.

ولذلك، تعتمد المقارنة في هذا المبحث على عرض الأحكام ذات الصلة في القانون الجديد، مع الإشارة إلى أن تطبيقها يتحدد وفق تاريخ نفاذه والقواعد الانتقالية التي تحكم القضايا والإجراءات ذات الصلة.

٢ إثبات أقوال المتهم في محضر التحقيق

تنص المادة ١٠٤ من قانون الإجراءات الجنائية المصري رقم ١٧٤ لسنة ٢٠٢٥ على أنه عند حضور المتهم لأول مرة في التحقيق، يجب على عضو النيابة العامة تدوين البيانات المتعلقة بإثبات شخصيته، وإحاطته كتابة بحقوقه وبالتهمة المنسوبة إليه، وإثبات ما يبديه من أقوال في المحضر، مع مراعاة الحقوق والإجراءات الأخرى التي يحددها النص).[35]

ويعكس هذا التنظيم أهمية المحضر المكتوب في إثبات البيانات الأساسية المتعلقة بالمتهم وموقفه من التهمة.

وتظهر أهمية ذلك في أن التوثيق لا يبدأ عند تسجيل إجابة المتهم عن سؤال محدد، بل يشمل أيضاً إثبات هويته وإحاطته بحقوقه والتهمة المنسوبة إليه، وهي أمور تتصل بسلامة الإجراء وإمكان التحقق من احترام الضمانات القانونية.

فإذا ثار نزاع لاحق حول ما إذا كان المتهم قد أُحيط علماً بالتهمة، أو ما إذا كانت أقواله قد أثبتت في المحضر، فإن البيانات المثبتة في ملف التحقيق تصبح ذات أهمية في تقييم الإجراء.

ومع ذلك، يجب التمييز بين إثبات أن معلومة معينة وردت في المحضر وبين إثبات جميع الظروف التي أحاطت بالإجراء. فالمحضر يوثق ما أثبته محرره وفق القواعد المنظمة، لكنه لا يتحول بمجرد كتابته إلى وسيلة تحفظ بالضرورة كل تفاصيل الحوار أو الظروف المحيطة به.

٣ ضمانات الاستجواب وحضور المحامي

تناولت المادة ١٠٥ من القانون المصري الجديد حضور المحامي عند استجواب المتهم أو مواجهته بغيره من المتهمين أو الشهود، وقررت أحكاماً تتعلق بندب محامٍ عند عدم وجود محامٍ للمتهم أو عدم حضوره بعد دعوته، وفق شروط النص).[36]

وتبرز أهمية هذه القاعدة في ربط سلامة الاستجواب بحق الدفاع، بحيث لا يقتصر تنظيم الإجراء على توثيق الأقوال بعد صدورها، وإنما يمتد إلى تحديد الضمانات الواجب مراعاتها عند الحصول عليها.

ومن الناحية التحليلية، ينبغي النظر إلى حضور المحامي وتوثيق الأقوال باعتبارهما ضمانتين متكاملتين. فالأولى تتعلق بكيفية إجراء الاستجواب وحماية حقوق المتهم، بينما تتعلق الثانية بإثبات ما جرى أثناءه وإتاحة مراجعته.

ولا يجوز افتراض أن وجود إحداهما يغني عن الأخرى؛ إذ قد يكون الاستجواب موثقاً بصورة دقيقة مع وجود مخالفة إجرائية أخرى، كما قد يجرى بحضور المحامي مع بقاء الحاجة إلى محضر واضح ودقيق.

ويقتضي التحليل القانوني كذلك عدم الخلط بين ضمانات الاستجواب أمام النيابة العامة وبين قواعد سماع الأقوال أو الاستدلالات أمام جهات أخرى، لأن طبيعة الإجراء والجهة التي تباشره قد تؤثران في الأحكام الواجبة التطبيق.

٤ التسجيل السمعي البصري وموقعه من التنظيم المصري

ينبغي توخي الدقة عند وصف النظام المصري بأنه يعتمد التسجيل السمعي البصري الإلزامي أو بأنه يمنعه.

فالنصوص المشار إليها أعلاه تنظم تدوين البيانات والأقوال في المحضر، وضمانات الاستجواب وحضور المحامي، لكنها لا تكفي وحدها لإثبات وجود قاعدة عامة تجعل التسجيل السمعي البصري إلزامياً لجميع استجوابات المتهمين. كما أن وجود أحكام تجيز اتخاذ إجراءات التحقيق أو المحاكمة عن بُعد باستخدام وسائل الاتصال الحديثة لا يعني، في ذاته، أن جميع الاستجوابات التي تتم حضورياً يجب تسجيلها بالصوت والصورة؛ فالتنظيم القانوني للإجراء عن بُعد يختلف عن مسألة إلزامية تسجيل الاستجواب الذي يجري داخل مقر جهة التحقيق).[37]

ولذلك، فإن أي استنتاج بشأن مدى إلزامية التسجيل السمعي البصري في مصر يجب أن يستند إلى النص المحدد الذي يقرر هذا الإلزام، مع تحديد نطاقه الزمني والموضوعي، وعدم الاكتفاء بالاستناد إلى أحكام المحضر المكتوب أو التحقيق عن بُعد.

ومن الناحية البحثية، يمكن اقتراح دراسة إمكان توسيع استخدام التسجيل في بعض أنواع الاستجوابات، ولا سيما في القضايا التي تثير منازعات متكررة بشأن مضمون الأقوال أو ظروف الحصول عليها. غير أن هذا الاقتراح يظل تصوراً تطويرياً، ولا يجوز تقديمه باعتباره حكماً نافذاً ما لم يسنده نص قانوني محدد.

ثالثاً: المقارنة بين النظامين اليمني والمصري في توثيق الاستجواب

تكشف المقارنة بين اليمن ومصر عن وجود اهتمام تشريعي بتوثيق أقوال المتهم في المحضر، مع تنظيم عدد من الضمانات المرتبطة بحرية الإرادة وحقوق الدفاع.

ففي اليمن، يقرر قانون الإجراءات الجزائية رقم (١٣) لسنة ١٩٩٤ في المادة ١٧٧ ضرورة كفالة حقوق الدفاع وإثبات الأقوال والطلبات في المحضر، بينما تمنع المادة ١٧٨ إجبار المتهم على الإجابة أو استخدام العنف والضغط لحمله على الاعتراف).[33]

وفي مصر، ينظم قانون الإجراءات الجنائية الجديد إثبات بيانات المتهم وإحاطته بحقوقه والتهمة المنسوبة إليه وتدوين أقواله في المحضر، إلى جانب الضمانات المتعلقة بحضور المحامي وفق المواد المشار إليها.[35][36]

ومع ذلك، لا ينبغي تحويل هذه المقارنة إلى حكم مطلق بأن الممارسة الفعلية في البلدين متطابقة، أو أن التدوين الكتابي هو الوسيلة الوحيدة المستخدمة في جميع المؤسسات والظروف.

فإثبات وجود قاعدة قانونية بشأن المحضر يختلف عن إثبات كيفية تطبيقها عملياً، كما أن إثبات إمكان استخدام التسجيل في حالة معينة لا يثبت أنه مستخدم على نطاق واسع.

ولذلك، فإن المقارنة الدقيقة تستلزم الفصل بين ثلاثة مستويات:

١. **المستوى التشريعي :**ما الذي تفرضه النصوص القانونية النافذة أو التي بدأ نفاذها وفق التاريخ المحدد؟
٢. **المستوى المؤسسي :**ما الأدوات والإجراءات التي تعتمدها الجهات المختصة فعلياً في توثيق الاستجوابات؟
٣. **المستوى التطبيقي :**ما مدى الالتزام بالإجراءات، وما المشكلات التي تظهر في الملفات والقضايا العملية؟

ولا يجوز تقرير وجود تفاوت محدد في الممارسة بين اليمن ومصر دون الاستناد إلى بيانات مؤسسية أو دراسات ميدانية أو تقارير موثوقة تدعم هذا الاستنتاج.

رابعاً: الإشكالات العملية في الاعتماد على المحضر المكتوب

١ احتمال اختصار الأقوال أو فقدان السياق

قد يؤدي تحرير الأقوال في صورة ملخص مكتوب إلى فقدان بعض عناصر الحوار، خصوصاً عندما تكون الإجابة مرتبطة بسؤال سابق أو بتوضيح لاحق.

فإذا أجاب المتهم عن سؤال يتعلق برسالة إلكترونية بأنه لا يتذكر إرسالها، ثم أوضح أنه لا ينكر وجود الرسالة لكنه ينكر كتابة محتواها، فإن الاقتصار على عبارة مختصرة قد لا ينقل بدقة الفرق بين الأمرين.

وتزداد أهمية هذا الإشكال عندما تتعلق القضية بأدلة رقمية تحتاج إلى تفسير، مثل الرسائل والمحادثات وبيانات الحسابات الإلكترونية.

لكن وجود هذا الاحتمال لا يبرر افتراض أن المحاضر المكتوبة غير دقيقة بطبيعتها؛ فدرجة الدقة تتوقف على أسلوب تحرير المحضر، والتزام القائم بالإجراء بالقواعد القانونية، وإثبات التوضيحات والاعتراضات الجوهرية.

٢ صعوبة مراجعة بعض الاعتراضات

قد يدعي المتهم أن سؤالاً معيناً صيغ بطريقة مضللة، أو أن إجابته اقتطعت من سياقها، أو أنه طلب إثبات تحفظ لم يرد في المحضر.

وفي غياب تسجيل كامل، قد تتطلب مراجعة هذه الادعاءات فحص المحضر ذاته، وسماع أقوال الأشخاص الحاضرين، والرجوع إلى بقية الأدلة والقرائن المتاحة.

ولا يعني ذلك أن الادعاء يجب قبوله تلقائياً، كما لا يعني أن غياب التسجيل يثبت عدم صحة المحضر. وإنما يعني أن وسائل التحقق المتاحة قد تكون أقل قدرة على إعادة بناء بعض تفاصيل الحوار.

ومن هنا، تظهر أهمية تحسين جودة المحاضر، وإثبات الاعتراضات والطلبات ذات الصلة، وتحديد أوقات الإجراءات والراحة، وتوثيق حضور المحامي وموقفه وفق القواعد المقررة.

٣ اختلاف التفسير عند مراجعة الأقوال

قد يختلف معنى العبارة بحسب سياق السؤال والجواب. وتظهر هذه المشكلة في القضايا التي تتضمن اعترافات جزئية أو إجابات ملتبسة أو أقوالاً تتعلق بمصطلحات تقنية لا يفهمها المستجوب على نحو دقيق.

فإذا سئل المتهم عن امتلاكه حساباً إلكترونياً، فقد يقصد المحقق بالامتلاك إنشاء الحساب أو إدارته، بينما يقصد المتهم مجرد استخدامه في وقت سابق. وإذا لم يجر توضيح المقصود، فقد تنشأ فجوة بين المعنى الذي أراده المتهم والمعنى الذي يفهمه القارئ من المحضر.

وتبرز أهمية هذا المثال في القضايا الرقمية؛ لأن نسبة النشاط الإلكتروني إلى شخص معين تتطلب التمييز بين إنشاء الحساب، والتحكم فيه، واستخدامه في وقت محدد، وإمكان وصول أشخاص آخرين إليه.

ولا يحسم التسجيل السمعي البصري هذه المسائل جميعاً، لكنه قد يساعد على فهم سياق الإجابة وتحديد ما إذا كان السؤال قد تناول المعنى المقصود بوضوح.

خامساً: أثر التسجيل السمعي البصري في تطوير ضمانات الاستجواب

يمكن أن يوفر التسجيل السمعي البصري ضمانات إضافية في بعض الحالات، لكنه يحتاج إلى تنظيم قانوني وفني واضح حتى يحقق الغرض منه.

وتتمثل أبرز فوائده المحتملة في الآتي:

- حفظ تسلسل الأسئلة والأجوبة بصورة أقرب إلى مجريات الإجراء.
- تمكين الجهات القضائية من مراجعة بعض المنازعات المتعلقة بمضمون الأقوال.
- تعزيز قدرة الدفاع على التحقق من السياق الذي صدرت فيه الإجابات.
- تقليل الاعتماد على الذاكرة الشخصية عند مراجعة تفاصيل الاستجواب.
- المساعدة على تحديد أوقات الاستجواب والراحة متى كان التسجيل والنظام المصاحب له مصممين لتوثيق هذه البيانات.

لكن لهذه الوسيلة أيضاً متطلبات وتحديات؛ فهي تحتاج إلى أجهزة ملائمة، وأنظمة حفظ آمنة، وإجراءات لتحديد صلاحيات الوصول، وقواعد للاحتفاظ بالملفات وإتلافها، وتدريب العاملين على تشغيل الأجهزة وتوثيق الأعطال.

كما يجب مراعاة خصوصية الأشخاص الذين يظهرون في التسجيل، ومنع نشر المحتوى خارج نطاق الإجراءات المسموح بها، وتحديد كيفية التعامل مع التسجيلات التي تتضمن معلومات تخص ضحايا أو شهوداً أو أشخاصاً لا صلة مباشرة لهم بالاتهام.

ومن الناحية القانونية، يجب تحديد أثر عدم التسجيل أو انقطاعه أو تلف الملف، بدلاً من ترك هذه المسائل دون تنظيم واضح. ولا يعني ذلك أن كل خلل تقني يجب أن يؤدي إلى البطلان، بل ينبغي أن يحدد القانون كيفية تقييم المخالفة بحسب طبيعتها وأثرها في ضمانات الإجراء وإمكان التحقق من الأقوال.

الفصل الرابع: ضمانات الصمت وعدم الإكراه وحظر التعذيب

تُعد ضمانات الصمت وعدم الإكراه وحظر التعذيب من الركائز الأساسية للمحاكمة الجنائية العادلة، لما تؤديه من دور في حماية الحرية الشخصية وصون الكرامة الإنسانية وضمان سلامة الأدلة التي تستند إليها سلطة التحقيق والمحكمة في تكوين قناعتهما بشأن الواقعة الجنائية. فسلطة الدولة في كشف الجرائم وملاحقة مرتكبيها، على أهميتها، ليست سلطة مطلقة، وإنما تمارس في الحدود التي يرسمها الدستور والقانون والاتفاقيات الدولية النافذة، وبما يحقق التوازن بين مقتضيات مكافحة الجريمة وحقوق الأفراد وحرياتهم الأساسية.

وتتجلى أهمية هذه الضمانات في أن الاعتراف، رغم ما قد تكون له من قيمة إثباتية في بعض الأنظمة القانونية، لا يمكن اعتباره دليلًا موثوقًا لمجرد صدوره عن المتهم؛ إذ يتعين التحقق من الظروف التي أحاطت به، ومدى صدوره عن إرادة حرة، وخلوه من آثار التعذيب أو التهديد أو غيرهما من وسائل الإكراه المحظورة. وقد أكدت المعايير الدولية لحقوق الإنسان ضرورة احترام سلامة الإنسان الجسدية والنفسية، وحظرت التعذيب والمعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، كما قررت ضمانات تحمي المتهم من إجباره على الشهادة ضد نفسه أو الاعتراف بالذنب.١

ولا تنحصر وظيفة هذه الضمانات في حماية المتهم من الانتهاكات التي قد تقع أثناء الاستجواب، بل تمتد إلى تعزيز موثوقية الأدلة الجنائية، والحد من مخاطر الاعترافات الكاذبة، وضمان عدم استغلال اختلال التوازن بين سلطة التحقيق والشخص الخاضع لها. فكلما كانت إجراءات جمع الأدلة والاستجواب محكومة بقواعد واضحة ووسائل مشروعة، ازدادت فرص الوصول إلى الحقيقة القضائية دون المساس بالحقوق الأساسية.

وتزداد أهمية دراسة هذه الضمانات من منظور مقارن، بالنظر إلى اختلاف الصياغات التشريعية وآليات الحماية في اليمن ومصر وفرنسا، مع اشتراك هذه الأنظمة في الالتزام بمجموعة من المبادئ الدولية ذات الصلة. ومن ثم، يتناول هذا الفصل الإطار القانوني الوطني والدولي لضمانات الصمت وعدم الإكراه وحظر التعذيب، من خلال بحث التنظيم القانوني اليمني في المطلب الأول، والتنظيم القانوني في مصر وفرنسا في المطلب الثاني.

المبحث الأول: الإطار القانوني والدولي

تتعدد المصادر القانونية التي تحكم ضمانات الصمت وعدم الإكراه وحظر التعذيب، وتشمل النصوص الدستورية والتشريعات الإجرائية والجنائية والاتفاقيات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان. وتختلف الوظيفة القانونية لكل مصدر؛ فالنص الدستوري يضع المبادئ الأساسية التي يتعين على السلطات العامة احترامها، بينما تتولى التشريعات الإجرائية تحديد كيفية ممارسة الحقوق أثناء الاستدلال والتحقيق والمحاكمة، وتحدد التشريعات الجنائية صور التجريم والعقوبات المقررة للأفعال التي تنطوي على التعذيب أو الإكراه، بحسب الأحوال.

أما الاتفاقيات الدولية، فتؤدي دورًا مهمًا في تحديد الحد الأدنى من الحماية الواجبة، ولا سيما فيما يتعلق بحظر التعذيب، وضمانات المحاكمة العادلة، وحماية المتهم من إجباره على الاعتراف بالذنب. ومن أبرز هذه المصادر العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، واتفاقية الأمم المتحدة لمناهضة

التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، فضلًا عن الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان بالنسبة إلى فرنسا.١ ٢ ٣
ويقتضي التحليل القانوني التمييز بين ثلاثة مستويات مترابطة من الحماية:

١. **الحماية الموضوعية :**وتتمثل في حظر التعذيب والإيذاء والتهديد والإكراه غير المشروع، وتجريم الأفعال التي تشكل اعتداءً على سلامة الشخص وكرامته وفقًا للقانون الواجب التطبيق.
٢. **الحماية الإجرائية :**وتشمل ضمان حق المتهم في الصمت، واحترام حق الدفاع، والتحقق من طوعية الأقوال والاعترافات، والالتزام بالقواعد القانونية المنظمة للاستجواب.
٣. **الحماية القضائية والإثباتية :**وتتمثل في تمكين الجهات القضائية من فحص ادعاءات الإكراه، والتحقق من مشروعية الأدلة، وتطبيق قواعد الاستبعاد أو البطلان متى توافرت شروطها القانونية.

وتكتسب هذه المستويات أهميتها من أن حظر التعذيب يفقد جانبًا أساسيًا من فعاليته إذا لم يقترن بآليات للتحقيق في ادعاءات وقوعه، ومساءلة المسؤولين عنه، ومنع الاستفادة من الأدلة التي تم الحصول عليها بوسائله، وفقًا للقواعد القانونية ذات الصلة. وقد نصت المادة الخامسة عشرة من اتفاقية الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب على عدم الاستشهاد بأي أقوال يثبت أنه تم الإدلاء بها نتيجة للتعذيب بوصفها دليلًا في أي إجراءات، باستثناء استخدامها ضد شخص متهم بارتكاب التعذيب لإثبات أن القول قد صدر.٢
وبناءً على ذلك، فإن دراسة التنظيم القانوني في اليمن ومصر وفرنسا لا ينبغي أن تقتصر على بيان وجود النصوص التي تحظر التعذيب، وإنما يتعين أن تمتد إلى تحليل نطاق الحماية التي تقررها، ومدى ارتباطها بالحق في الصمت، والآثار القانونية المترتبة على انتهاكها، وحدود الرقابة القضائية على إجراءات الاستجواب.

المطلب الأول: اليمن

يقتضي بحث ضمانات الصمت وعدم الإكراه وحظر التعذيب في الجمهورية اليمنية الرجوع إلى الأحكام الدستورية ذات الصلة، وقانون الإجراءات الجزائية رقم (١٣) لسنة ١٩٩٤، والتشريعات الجنائية الأخرى التي تحكم المسؤولية عن الأفعال الماسة بالحرية الشخصية والسلامة الجسدية والنفسية.
وتتمثل أهمية هذا التنظيم في تحديد الحدود التي يجوز لسلطات الاستدلال والتحقيق العمل في نطاقها، وضمان عدم تحول إجراءات جمع الاستدلالات أو استجواب المتهم إلى وسيلة لانتزاع الاعترافات بالقوة أو التهديد. كما يثير هذا التنظيم مسألة مدى كفاية الضمانات القانونية المقررة، ومدى فاعلية الجزاءات المترتبة على مخالفتها في حماية حقوق المتهم وتحقيق عدالة الإجراءات الجنائية.

أولًا: الأساس الدستوري لحظر التعذيب والإكراه

يشكل الدستور اليمني الإطار الأعلى لحماية الحقوق والحريات الأساسية، ومن بينها الحرية الشخصية وكرامة الإنسان وسلامته الجسدية والنفسية. وتقتضي هذه الحماية ألا تمارس السلطات العامة اختصاصاتها في التحقيق أو القبض أو الاحتجاز أو الاستجواب بوسائل تنطوي على التعذيب أو الإيذاء أو الإكراه المحظور.

وتبرز أهمية الحماية الدستورية في أنها تقيد سلطة الدولة في استخدام وسائل التحقيق، فلا يجوز تبرير الاعتداء على سلامة المتهم بحجة خطورة الجريمة أو ضرورة الوصول إلى الحقيقة أو صعوبة الحصول على الأدلة بالطرق المعتادة. فغاية التحقيق الجنائي هي التحقق من الوقائع ونسبتها إلى مرتكبيها وفقًا للقانون، وليس الحصول على اعتراف بصرف النظر عن الوسيلة التي أفضت إليه.

ويرتبط حظر التعذيب كذلك بمبدأ الشرعية الإجرائية، الذي يقتضي خضوع إجراءات التحقيق للضوابط القانونية وعدم تجاوز السلطات المختصة حدود اختصاصاتها. ويعني ذلك أن مشروعية الإجراء لا تتوقف على مدى فائدته في كشف الجريمة، وإنما تستلزم أيضًا احترام الحقوق التي كفلها الدستور والقانون للشخص الخاضع له.

ومن الناحية التحليلية، يمكن التمييز بين الاعتراف الذي يصدر عن إرادة حرة، والاعتراف الذي ينتج عن ضغوط تؤثر في حرية الاختيار. فالأول يمكن إخضاعه للتقييم القضائي وفقًا لقواعد الإثبات المعمول بها، أما الثاني فيثير مسألة مشروعية الدليل ومدى جواز التعويل عليه. ولا يكفي في هذا السياق أن يوقع المتهم على محضر يتضمن اعترافًا، بل ينبغي النظر إلى الظروف التي تم فيها الاستجواب، ومدى وجود ادعاءات جدية بالتعذيب أو التهديد، وسلامة الإجراءات التي اتبعت للحصول على الأقوال.

ثانيًا: الحماية المقررة بموجب المادة السادسة من قانون الإجراءات الجزائية اليمني

يُعد قانون الإجراءات الجزائية اليمني رقم (١٣) لسنة ١٩٩٤ من المصادر التشريعية الأساسية المنظمة لإجراءات الاستدلال والتحقيق والمحاكمة. وتُثار في نطاق المادة السادسة منه مسألة حظر التعذيب والإيذاء والإكراه للحصول على الأقوال، وما يترتب على ذلك من حماية للأشخاص الخاضعين للتحقيق من وسائل انتزاع الاعترافات غير المشروعة.٤

ويجب، عند الاستناد إلى المادة المذكورة في بحث علمي، نقل نصها من نسخة رسمية أو موثوقة للقانون، والتحقق من ألفاظها الدقيقة، ولا سيما ما يتعلق بنطاق الحظر، والأشخاص الذين تشملهم الحماية، والصياغة التي اعتمدها المشرّع بشأن الأقوال المنتزعة تحت الضغط. فالتوثيق القانوني الدقيق يقتضي التمييز بين النص الحرفي للمادة وبين التفسير المستخلص منها، وعدم وضع صياغة تفسيرية بين علامتي اقتباس على أنها نص تشريعي.

ومن حيث المضمون القانوني، فإن حظر استخدام التعذيب أو الإكراه للحصول على الاعترافات يعبّر عن مبدأ أساسي مفاده أن حرية الإرادة شرط جوهري عند تقييم الأقوال الصادرة عن المتهم. ويهدف هذا المبدأ إلى منع استخدام القوة البدنية أو الضغط النفسي أو التهديد أو غيرها من الوسائل غير المشروعة للتأثير في إرادة الشخص ودفعه إلى الإقرار بوقائع قد لا تكون صحيحة.

ولا تنحصر أهمية هذا الحظر في حماية المتهم من الأذى المباشر، بل تمتد إلى سلامة عملية الإثبات ذاتها. فالاعتراف المنتزع بالإكراه قد يتضمن معلومات غير صحيحة، أو قد يدفع المتهم إلى تبني رواية يعتقد أنها السبيل الوحيد لإنهاء المعاملة المؤذية التي يتعرض لها. ولهذا، فإن استبعاد الأقوال التي يثبت الحصول عليها بالتعذيب أو الإكراه يحقق غايتين متلازمتين: حماية الحقوق الأساسية للفرد، وصون موثوقية الأدلة التي تبنى عليها الأحكام القضائية.

ومن المهم هنا التمييز بين حظر التعذيب بوصفه التزامًا قانونيًا، وبين الأثر الإثباتي المترتب على الاعتراف الناتج عنه. فحظر الفعل يتعلق بمشروعية سلوك القائم بالتحقيق، أما استبعاد الاعتراف فيتعلق بمدى جواز الاستناد إليه في الإثبات. وقد يجتمع الأثران، لكن تحديد نطاق كل منهما يتطلب الرجوع إلى النصوص التشريعية النافذة وتفسيرها القضائي.
كذلك، لا ينبغي افتراض أن كل قول يصدر أثناء التحقيق غير موثوق لمجرد أن المتهم كان محتجزًا، كما لا يجوز افتراض طواعية كل اعتراف لمجرد عدم ظهور آثار جسدية للتعذيب. فالإكراه قد يكون بدنيًا أو نفسيًا، وقد يتطلب التحقق منه دراسة ظروف الاستجواب ومدته وطبيعته والضمانات المتاحة للمتهم، إلى جانب فحص الأدلة التي تدعم ادعاء وقوعه.

ثالثًا: ضمانة الصمت وعلاقتها بحق الدفاع

تمثل ضمانة الصمت إحدى الوسائل الأساسية لحماية المتهم من الإكراه على تقديم أدلة ضد نفسه. وتقوم هذه الضمانة على أن الشخص الخاضع للتحقيق لا ينبغي أن يُجبر على المساهمة في إثبات الاتهام الموجه إليه عن طريق انتزاع أقواله بوسائل غير مشروعة.
وقد قررت المادة الرابعة عشرة، الفقرة الثالثة، البند (ز)، من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية حق كل متهم في ألا يُكره على الشهادة ضد نفسه أو على الاعتراف بذنب.١ ويقدم هذا الحكم معيارًا دوليًا مهمًا عند تحليل ضمانات الاستجواب، إذ يربط عدالة الإجراءات بحماية المتهم من الإكراه على تقديم دليل يدينه.
ومع ذلك، ينبغي التمييز بين الحق في الصمت وبين الحظر المطلق لكل أشكال الاستجواب أو توجيه الأسئلة. فالتحقيق الجنائي بطبيعته يقتضي جمع المعلومات وسماع أقوال الأشخاص المعنيين، لكن مشروعية هذه الإجراءات تظل مرتبطة باحترام الحقوق المقررة قانونًا، وعدم استخدام وسائل محظورة للتأثير في الإرادة، ومراعاة الضمانات الإجرائية التي تحكم كل مرحلة.
ويقتضي التطبيق العملي لهذه الضمانة أن يكون المتهم قادرًا على اتخاذ قرار بشأن الإدلاء بأقواله دون أن يخضع لتهديد أو ضغط غير مشروع. كما يقتضي احترام حق الدفاع وإتاحة الاستعانة بمحامٍ وفقًا للقواعد المقررة، لأن وجود المساعدة القانونية يسهم في تمكين المتهم من فهم مركزه القانوني وآثار أقواله، ويساعد على رصد أي تجاوزات قد تقع أثناء التحقيق.
ومن منظور تشريعي، ينبغي أن تكون القواعد المنظمة للحق في الصمت واضحة بشأن توقيت إبلاغ المتهم به، والجهة الملزمة بإعلامه، والآثار المترتبة على الإخلال بهذا الالتزام. كما ينبغي أن تتوافر آليات عملية تسمح بإثبات ما جرى أثناء الاستجواب، والتحقق من ادعاءات التهديد أو الإكراه، بدلًا من الاكتفاء بالمحاضر التي تحررها جهة التحقيق دون إمكان فحص الظروف المحيطة بها.
أما من حيث تقييم التنظيم اليمني، فينبغي ألا يُكتفى بالاستناد إلى النصوص العامة المتعلقة بحظر التعذيب، بل يجب فحص الأحكام الإجرائية الخاصة بالاستجواب وحقوق المتهم، والتحقق من مدى تقريرها حقًا صريحًا في الصمت، ومن نطاق تطبيقه في مرحلتي جمع الاستدلالات والتحقيق. ولا يصح اعتبار وجود حظر على التعذيب دليلًا كافيًا، بذاته، على وجود تنظيم تفصيلي لجميع عناصر الحق في الصمت.

رابعًا: الآثار القانونية المترتبة على انتهاك ضمانات الصمت وعدم الإكراه
تتعدد الآثار القانونية المحتملة لمخالفة ضمانات الصمت وعدم الإكراه، ويجب تحديد كل أثر بحسب النصوص النافذة وطبيعة المخالفة المرتكبة.
أول هذه الآثار يتعلق بالقيمة الإثباتية للأقوال التي تم الحصول عليها بوسائل غير مشروعة. فإذا ثبت أن الاعتراف نتج عن التعذيب، فإن المادة الخامسة عشرة من اتفاقية الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب تقرر عدم الاستشهاد به دليلًا في الإجراءات، مع الاستثناء المحدد فيها المتعلق باستخدامه ضد الشخص المتهم بارتكاب التعذيب لإثبات أن القول قد صدر.٢
وثانيها يتعلق بالمسؤولية عن ارتكاب فعل التعذيب أو الإكراه. فاستبعاد الاعتراف لا يحل محل مساءلة الشخص الذي ارتكب الفعل المحظور، بل ينبغي بحث المسؤولية الجنائية أو التأديبية وفقًا للقانون الواجب التطبيق، مع مراعاة الاختصاصات والإجراءات القانونية ذات الصلة.
وثالثها يتعلق بسلامة الإجراءات اللاحقة. فقد يؤدي اكتشاف انتهاك ضمانة أساسية أثناء التحقيق إلى إثارة مسائل قانونية تتعلق بمشروعية الإجراءات أو الأدلة التي ترتبت على الانتهاك، لكن تحديد البطلان أو الاستبعاد أو غيرهما من الآثار لا يجوز أن يتم على نحو آلي دون الرجوع إلى القواعد القانونية الحاكمة لكل حالة.
ومن ثم، فإن التقييم القانوني السليم يتطلب الفصل بين ثلاثة أسئلة: هل وقع انتهاك للضمانة؟ وما الأثر المترتب عليه بالنسبة إلى الأقوال أو الأدلة؟ وما نوع المسؤولية التي يمكن أن يتحملها مرتكب الانتهاك؟ ويساعد هذا التمييز على تجنب الخلط بين الجزاء الإجرائي والمسؤولية الجنائية أو التأديبية.
خامسًا: التقييم التحليلي لفعالية الحماية القانونية في اليمن
يمكن تقييم فعالية ضمانات الصمت وعدم الإكراه وحظر التعذيب من خلال مجموعة من المعايير، أهمها وضوح النصوص القانونية، وإمكان الوصول إلى المساعدة القانونية، ووجود وسائل لتوثيق إجراءات الاستجواب، وفعالية التحقيق في ادعاءات التعذيب، وقدرة القضاء على فحص مشروعية الاعترافات والأدلة المرتبطة بها.
ولا يعني تقرير الحظر في التشريع أن الانتهاكات أصبحت مستحيلة، كما لا يعني وقوع انتهاك في حالة معينة أن النظام القانوني يخلو من الضمانات. فالتقييم العلمي يقتضي التمييز بين مستوى الحماية الذي تقرره النصوص، ومدى تنفيذها في الواقع، والوسائل المؤسسية المتاحة لإنفاذها.
ومن هذا المنطلق، فإن تعزيز الحماية في اليمن يمكن أن يستفيد من تدابير عملية، من بينها توثيق إجراءات الاستجواب على نحو يسمح بالتحقق من ظروفها، وتمكين المتهم من الاستعانة بمحامٍ وفقًا للقانون، وتوفير آليات مستقلة وفعالة لتلقي ادعاءات التعذيب والتحقيق فيها، والتأكد من أن الاعترافات التي تقدم إلى القضاء قد صدرت في ظروف مشروعة.
وهذه التدابير تمثل مقترحات تحليلية لتعزيز فاعلية الضمانات، ولا ينبغي عرضها على أنها التزامات تشريعية قائمة في جميع تفاصيلها ما لم يسند كل منها نص نافذ أو قاعدة قانونية محددة.
المطلب الثاني: مصر وفرنسا

تتيح المقارنة بين مصر وفرنسا دراسة كيفية ترجمة المبادئ العامة لحماية المتهم إلى قواعد دستورية وإجرائية قابلة للتطبيق. ويشمل ذلك تحديد مضمون الحق في الصمت، ونطاق حظر الإكراه والتعذيب، والجهات الملزمة باحترام هذه الضمانات، والآثار المترتبة على الحصول على الأقوال بوسائل غير مشروعة.
وتستند المقارنة إلى أنظمة قانونية تختلف في مصادرها وتفاصيلها الإجرائية، لكنها تخضع، بدرجات ونطاقات تختلف بحسب الالتزامات الدولية لكل دولة، لمبادئ أساسية تتعلق بحماية كرامة الإنسان وضمان عدالة الإجراءات الجنائية. لذلك، فإن المقارنة لا تهدف إلى افتراض تطابق التشريعات، وإنما إلى الكشف عن أوجه الاتفاق والاختلاف في وسائل الحماية القانونية.

أولًا: التنظيم القانوني في جمهورية مصر العربية

يقرر الدستور المصري لسنة ٢٠١٤، وفقًا لنص المادة (٥٥)، مجموعة من الضمانات الخاصة بالأشخاص الذين تقيد حريتهم، تشمل وجوب معاملتهم بما يحفظ كرامتهم الإنسانية، وحظر تعذيبهم أو ترهيبهم أو إكراههم أو إيذائهم بدنيًا أو معنويًا، فضلًا عن تقرير حق المتهم في الصمت وعدم الاعتداد بالأقوال التي يثبت صدورها منه تحت وطأة ما حظره النص أو التهديد به.٥
وتبرز أهمية هذا التنظيم في أنه يجمع بين حماية الشخص من الوسائل المحظورة وضمان عدم الاستناد إلى الأقوال الناتجة عنها. فالحظر الدستوري لا يتناول مجرد سلوك القائم بالتحقيق، وإنما يمتد إلى الأثر القانوني الذي يصيب الأقوال التي تم الحصول عليها نتيجة التعذيب أو الإكراه أو التهديد المحظور.
ويؤدي هذا الربط وظيفة وقائية وإثباتية في الوقت نفسه. فمن الناحية الوقائية، يقرر أن استخدام الوسائل المحظورة لا يتفق مع الالتزامات المفروضة على سلطات الدولة. ومن الناحية الإثباتية، يمنع أن تتحول تلك الوسائل إلى مصدر صالح للاحتجاج بأقوال المتهم ضده، متى توافرت شروط الحكم الدستوري.
كما أن ضمانة الصمت تكتسب أهمية خاصة في مرحلة الاستجواب، لأنها تحد من الضغط الذي قد يتعرض له المتهم لحمله على تقديم معلومات تدعم الاتهام. ويجب النظر إلى هذا الحق في ضوء قرينة البراءة وحق الدفاع، بحيث لا يُفترض أن امتناع المتهم عن الإجابة يساوي إقرارًا بالتهمة، ولا يجوز استخدام وسائل غير مشروعة لإجباره على تغيير موقفه.
ولا ينفصل ذلك عن ضرورة احترام القواعد التي تنظم إجراءات القبض والاحتجاز والاستجواب. فكلما كانت هذه الإجراءات محددة قانونًا، وكان بالإمكان مراجعة مدى الالتزام بها، ازدادت قدرة الضمانات الدستورية على أداء وظيفتها في حماية الفرد والحد من إساءة استعمال السلطة.
ومن الناحية التحليلية، ينبغي التمييز بين وجود الضمانة في النص الدستوري وبين تفاصيل تنفيذها في التشريع الإجرائي. فالنص الدستوري يقرر الأصل العام، بينما تتطلب معرفة كيفية تطبيق الحق في الصمت دراسة القواعد المنظمة للاستجواب، والإخطار بالحقوق، والاستعانة بمحامٍ، وتقييم الأدلة، وما استقر عليه القضاء من مبادئ بشأن الاعترافات المنتزعة بالإكراه.
وعليه، فإن تحليل النظام المصري يتطلب الجمع بين المادة (٥٥) من الدستور والنصوص الإجرائية والجنائية المكملة لها، بدلًا من الاكتفاء بذكر النص الدستوري دون بيان كيفية انعكاسه على إجراءات التحقيق والإثبات.

ثانيًا: التنظيم القانوني في الجمهورية الفرنسية

يستند التنظيم القانوني الفرنسي لضمانات الصمت وعدم الإكراه وحظر التعذيب إلى منظومة متكاملة من القواعد الوطنية والالتزامات الأوروبية والدولية. وتشمل هذه المنظومة قانون الإجراءات الجنائية الفرنسي، والقواعد الجنائية المتعلقة بالأفعال التي تمس سلامة الأشخاص، والاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان، فضلًا عن اتفاقية الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.١ ٢ ٣ ٦

وتكتسب الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان أهمية خاصة في هذا المجال؛ إذ تحظر المادة الثالثة منها التعذيب والمعاملة أو العقوبة اللاإنسانية أو المهينة حظرًا مطلقًا. ويعني ذلك أن مبررات مكافحة الجريمة أو حماية الأمن العام لا تبيح للدولة تعريض الأشخاص للتعذيب أو للمعاملة التي تدخل في نطاق الحظر.٣

أما ضمانة الصمت، فتتصل بضمانات المحاكمة العادلة الواردة في المادة السادسة من الاتفاقية الأوروبية، كما تطورت في اجتهادات المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان المتعلقة بحق المتهم في عدم تجريم نفسه. ويُراعى عند تطبيق هذه المبادئ نطاق الضمانات الإجرائية، والظروف المحيطة بالاستجواب، ومدى احترام حقوق الدفاع، وتأثير المخالفة المدعاة في عدالة الإجراءات ككل.٣ ٦

وعلى المستوى التشريعي، ينظم قانون الإجراءات الجنائية الفرنسي حقوق الأشخاص الخاضعين لإجراءات التحقيق بحسب الصفة الإجرائية التي يتمتعون بها، وطبيعة الإجراء المتخذ، والمرحلة التي بلغتها الدعوى. ولذلك، يجب التمييز بين الشخص المشتبه فيه الذي يخضع لإجراء من إجراءات التحقيق، والشخص الموضوع تحت الحراسة النظرية، والشخص الذي يجري التحقيق معه بصفته متهمًا في إطار تحقيق قضائي؛ إذ قد تختلف الأحكام التفصيلية المتعلقة بإعلامه بحقوقه وضمانات الاستجواب بحسب هذه الأوضاع.

ومن ثم، لا يصح عرض الحق في الصمت باعتباره إجراءً موحدًا تطبق تفاصيله بالطريقة ذاتها في جميع مراحل الدعوى الجنائية الفرنسية. بل يتطلب البحث تحديد النصوص التي تحكم كل وضع إجرائي، وبيان توقيت إعلام الشخص بحقه في الصمت، ومدى إمكان الاستعانة بمحامٍ، والآثار التي قد تترتب على الإخلال بالضمانات المقررة.

وتظهر أهمية هذا التنظيم في أن احترام الحق في الصمت لا ينفصل عن سلامة إجراءات التحقيق ومبدأ قرينة البراءة. فالمتهم لا يُلزم بتقديم دليل يدين نفسه، ولا يجوز إخضاعه للتعذيب أو المعاملة المهينة بغرض الحصول على اعتراف. كما أن الاعتراف لا يعفي السلطات القضائية من ضرورة تقييم ظروف صدوره ومقارنته ببقية الأدلة وفقًا للقواعد المعمول بها.

ومن الناحية التطبيقية، ينبغي التمييز بين التعذيب وبين صور الإكراه الأخرى التي قد تؤثر في طواعية الاعتراف، لأن لكل منها أساسه القانوني وشروط تقييمه. فحظر التعذيب يتمتع بحماية مستقلة بموجب المادة الثالثة من الاتفاقية الأوروبية، في حين تتصل ضمانة عدم تجريم النفس والحق في الصمت بضمانات المحاكمة العادلة. وقد تتداخل هذه الحمايات في واقعة واحدة، لكن لا ينبغي الخلط بينها من حيث الأساس القانوني أو الآثار المترتبة عليها.

ثالثًا: المقارنة بين التنظيم القانوني في مصر وفرنسا

تكشف المقارنة بين النظامين المصري والفرنسي عن اتفاق في المبادئ الأساسية التي تحكم حماية المتهم من التعذيب والإكراه، مع اختلاف في مصادر التنظيم وطريقة تفصيل الضمانات الإجرائية.

١ من حيث الأساس القانوني للحماية

يبرز الأساس الدستوري في مصر من خلال المادة (٥٥) من الدستور، التي تجمع بين حماية كرامة الشخص الذي تقيد حريته، وحظر التعذيب والإكراه، وتقرير الحق في الصمت، وعدم الاعتداد بالأقوال التي يثبت الحصول عليها تحت وطأة الوسائل المحظورة.٥

أما في فرنسا، فتتوزع الحماية بين القواعد الوطنية والالتزامات الأوروبية والدولية، مع أهمية خاصة للمادة الثالثة والمادة السادسة من الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان، وما يتصل بهما من اجتهادات قضائية بشأن حظر التعذيب وضمانات المحاكمة العادلة.٣ ٦

ولا يعني اختلاف مصادر الحماية أن أحد النظامين يوفر بالضرورة حماية أشمل في جميع الحالات؛ إذ يتوقف ذلك على نطاق النصوص الإجرائية، وتفسيرها القضائي، وفاعلية وسائل إنفاذها.

٢ من حيث الحق في الصمت

يتضمن الدستور المصري نصًا صريحًا على حق المتهم في الصمت ضمن المادة (٥٥)، وهو ما يوفر أساسًا دستوريًا مباشرًا لهذه الضمانة.٥

وفي فرنسا، يتطلب تحديد مضمون الحق في الصمت الرجوع إلى القواعد المنظمة لكل مرحلة إجرائية، إلى جانب الضمانات المستمدة من الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان واجتهادات المحكمة الأوروبية ذات الصلة بحق عدم تجريم النفس.٣ ٦

وتبرز أهمية هذا الاختلاف في المنهج البحثي؛ إذ ينبغي في الحالة المصرية البدء بالنص الدستوري الصريح، بينما يستلزم التحليل الفرنسي الجمع بين النصوص الإجرائية والضمانات الاتفاقية والاجتهادات القضائية.

٣ من حيث حظر التعذيب والإكراه

يتفق النظامان في تقرير الحماية من التعذيب، إلا أن المقارنة الدقيقة تقتضي فحص النصوص التي تحدد صور السلوك المحظور، ونطاق المسؤولية عنه، وآليات التحقيق في الادعاءات المتعلقة به.

وتوفر المادة الثالثة من الاتفاقية الأوروبية أساسًا واضحًا لحظر التعذيب والمعاملة اللاإنسانية أو المهينة في فرنسا.٣ أما في مصر، فيبرز الحظر الدستوري الوارد في المادة (٥٥)، إلى جانب القواعد الجنائية والإجرائية ذات الصلة.٥

وينبغي عند دراسة الإكراه عدم حصره في استخدام القوة البدنية؛ إذ قد تثير التهديدات أو الضغوط النفسية أو الظروف المحيطة بالاستجواب مسائل قانونية تتعلق بحرية الإرادة وطواعية الأقوال. ويظل تحديد ما إذا كانت الوقائع تشكل إكراهًا محظورًا مسألة تتطلب تقييمًا قانونيًا وفقًا للنصوص المنطبقة وظروف كل حالة.

٤ من حيث الآثار المترتبة على الأقوال المنتزعة بالإكراه

يُعد تحديد الأثر الإثباتي للأقوال المنتزعة بالإكراه عنصرًا أساسيًا في المقارنة. فوجود نص يحظر التعذيب لا يكفي وحده لتحديد مصير الاعتراف الذي تم الحصول عليه بوسائله، بل يجب فحص النصوص المتعلقة باستبعاد الأدلة أو بطلان الإجراءات أو عدم الاعتداد بالأقوال، بحسب النظام القانوني المعني.

وفي هذا الإطار، توفر المادة الخامسة عشرة من اتفاقية الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب قاعدة دولية صريحة بشأن عدم الاستشهاد بالأقوال التي يثبت الإدلاء بها نتيجة للتعذيب بوصفها دليلًا، مع الاستثناء المحدد فيها.٢ أما الآثار الأخرى، بما فيها مدى استبعاد الأدلة المترتبة على الاعتراف أو بطلان إجراءات معينة، فتتطلب تحليلًا مستقلًا للنصوص الوطنية والاجتهادات القضائية ذات الصلة.

٥ من حيث الرقابة القضائية وفعالية الضمانات

لا تقاس فعالية الضمانات بمجرد وجودها في الدستور أو القانون، بل تتأثر كذلك بمدى القدرة على التحقق من سلامة إجراءات الاستجواب، وإمكان إثبات وقوع الإكراه، وفعالية التحقيق في ادعاءات التعذيب، وقدرة القضاء على إنزال الآثار القانونية المناسبة بالانتهاكات المثبتة.

ومن ثم، فإن المقارنة بين مصر وفرنسا ينبغي أن تتجاوز المقارنة النصية إلى دراسة تطبيقات القضاء، ومدى توافر المساعدة القانونية، وكيفية توثيق إجراءات الاستجواب، والضوابط التي تحكم تقدير الاعترافات. ولا يصح تقرير تفوق أحد النظامين على الآخر في هذه الجوانب دون الاستناد إلى تشريعات وأحكام قضائية ودراسات موثوقة.

رابعًا: الإطار الدولي المشترك لضمانات الصمت وعدم الإكراه وحظر التعذيب

يمثل الإطار الدولي مرجعية مهمة عند تفسير الضمانات الوطنية، مع ضرورة مراعاة نطاق التزامات كل دولة ووضع الاتفاقيات في نظامها القانوني الداخلي.

أولًا، تنص المادة السابعة من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية على حظر التعذيب والمعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، كما تحظر إجراء التجارب الطبية أو العلمية على أي شخص دون رضاه الحر.١ وتقرر المادة الرابعة عشرة، الفقرة الثالثة، البند (ز)، حق المتهم في ألا يُكره على الشهادة ضد نفسه أو على الاعتراف بذنب.١

ويُستفاد من الجمع بين النصين أن حماية المتهم تتخذ صورتين متكاملتين: حماية سلامته الجسدية والنفسية من التعذيب والمعاملة المحظورة، وحماية إرادته من الإكراه على تقديم دليل يدين نفسه. ومع ذلك، فإن نطاق كل ضمانة وآليات تطبيقها ينبغي أن يحدد في ضوء نصوص العهد والتفسيرات المعتمدة له.

ثانيًا، تقرر اتفاقية الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب التزامات أوسع تتعلق بمنع التعذيب والتحقيق في ادعاءاته ومساءلة المسؤولين عنه، فضلًا عن القاعدة المتعلقة بالأقوال المنتزعة بالتعذيب الواردة في المادة الخامسة عشرة.٢ وتكتسب هذه المادة أهمية خاصة في مجال الإثبات الجنائي، لأنها تمنع تحويل الاعتراف المنتزع بالتعذيب إلى وسيلة لإدانة الشخص الذي أدلى به.

ثالثًا، تضيف الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان، بالنسبة إلى فرنسا، إطارًا إقليميًا لحماية الأفراد من التعذيب والمعاملة اللاإنسانية أو المهينة بموجب المادة الثالثة، ولضمان المحاكمة العادلة بموجب المادة السادسة.٣ ويتيح الجمع بين هاتين

المادتين دراسة العلاقة بين حماية السلامة الإنسانية وحماية الحقوق الإجرائية للمتهم.
ويؤكد هذا الإطار أن حظر التعذيب ليس مجرد قاعدة تنظيمية داخلية، بل يمثل التزامًا دوليًا يفرض على الدول اتخاذ تدابير قانونية وعملية لمنع وقوعه. كما أن ضمانة عدم إجبار المتهم على الاعتراف بالذنب تعكس توجهًا نحو حماية حرية الإرادة وضمان نزاهة الإثبات الجنائي.

خامسًا: التقييم المقارن وسبل تعزيز الضمانات

توضح المقارنة أن الحماية الفعالة للمتهم تتطلب التكامل بين النصوص الموضوعية والإجرائية والضمانات القضائية. فحظر التعذيب دون آليات فعالة للتحقيق في ادعاءاته قد لا يوفر حماية عملية كافية، كما أن تقرير الحق في الصمت دون إعلام الشخص به أو تمكينه من ممارسته قد يحد من فعاليته.
ومن هذا المنطلق، يمكن تحديد مجموعة من المعايير التي تساعد على تقييم مدى كفاية الحماية في الأنظمة محل الدراسة:

- وضوح النصوص التي تقرر حظر التعذيب والإكراه، وتحديد نطاق تطبيقها.
- وجود قواعد إجرائية واضحة لإعلام المتهم بحقه في الصمت، وفقًا لمرحلته الإجرائية.
- توفير الضمانات المتعلقة بالاستعانة بمحامٍ والاتصال به في الحدود التي يقررها القانون.
- إمكان التحقق من ظروف الاستجواب وملابسات صدور الاعتراف.
- وجود آليات مستقلة وفعالة للتحقيق في ادعاءات التعذيب وسوء المعاملة.
- تحديد الآثار القانونية المترتبة على ثبوت الإكراه، بما يشمل مصير الأقوال والأدلة والمسؤولية عن الانتهاك.
- توفير رقابة قضائية فعالة على احترام حقوق الأشخاص الخاضعين لإجراءات التحقيق.

وتشكل هذه المعايير إطارًا تحليليًا للمقارنة، ولا تعني أن جميعها منظمة بالطريقة ذاتها في التشريعات الثلاثة، بل يتعين التحقق من الأساس القانوني لكل معيار في كل نظام على حدة.
وبالنسبة إلى اليمن، يمكن الاستفادة من المقارنة في دراسة مدى وضوح التنظيم التشريعي للحق في الصمت، ومدى تكامل القواعد التي تحظر التعذيب مع الأحكام التي تحدد الآثار الإثباتية للاعترافات المنتزعة بالإكراه، ومدى توافر الضمانات العملية التي تتيح التحقق من ظروف الاستجواب.
أما في مصر، فتبرز أهمية بحث العلاقة بين الحماية الدستورية المقررة في المادة (٥٥) والتشريعات الإجرائية والجنائية التي تحدد وسائل إنفاذها. وفي فرنسا، يتطلب التحليل دراسة التفاعل بين قانون الإجراءات الجنائية والقواعد الجنائية والاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان واجتهادات المحكمة الأوروبية ذات الصلة.
وخلاصة ذلك أن حماية المتهم من التعذيب والإكراه ليست مجرد ضمانة فردية، بل هي شرط من شروط نزاهة العدالة الجنائية. فالإجراءات التي تحترم حرية الإرادة وحق الصمت وكرامة الإنسان تكون أقدر على إنتاج أدلة موثوقة، وتحد من مخاطر الإدانة استنادًا إلى اعترافات غير طوعية. وتظل فاعلية هذه الحماية مرتبطة بوضوح النصوص، ودقة تطبيقها، ووجود رقابة قضائية قادرة على كشف الانتهاكات وترتيب آثارها القانونية.

الباب الخامس: الرقابة القضائية على التحريات (المقارن)

تُعد الرقابة على التحريات الجنائية من الضمانات الأساسية التي تكفل خضوع إجراءات البحث عن الجرائم وجمع الاستدلالات لمبدأ المشروعية، وتحول دون تحول سلطات التحري إلى صلاحيات مطلقة تمارس بمعزل عن الرقابة القانونية والقضائية. فممارسة التحري تقتضي، بطبيعتها، جمع المعلومات وفحص البلاغات وتتبع القرائن والتحقق من صلتها بواقعة جنائية محتملة، إلا أن هذه الوظيفة لا تبرر تجاوز الحدود التي يقررها القانون لحماية الحرية الشخصية وحرمة الحياة الخاصة وحقوق الدفاع.

ولا تقتصر أهمية الرقابة على التحقق من احترام الإجراءات الشكلية، مثل تحرير المحاضر وتحديد توقيت الإجراء والجهة التي باشرته، بل تمتد إلى فحص الأساس القانوني للتحري، ومدى اختصاص القائم به، وتناسب الوسائل المستخدمة مع الغرض المشروع منها، وسلامة المعلومات التي بُنيت عليها الإجراءات اللاحقة. كما تتصل الرقابة بمدى احترام القيود القانونية المفروضة على القبض والتفتيش والاحتجاز، وبمشروعية الأدلة التي يتم جمعها أثناء هذه الإجراءات.

ويقتضي البحث في الرقابة على التحريات التمييز بين الرقابة الإدارية التي تمارسها الجهات الرئاسية على العاملين في أجهزة الضبط، والرقابة التي تباشرها النيابة العامة في نطاق اختصاصها بالتحقيق والإشراف على أعمال الضبط القضائي، والرقابة القضائية التي تمارسها المحاكم أو القضاة المختصون عند عرض الإجراءات أو الطعون أو طلبات تمديد الحبس عليهم. ويختلف نطاق كل نوع من هذه الرقابة بحسب مصدر الاختصاص وطبيعة الإجراء والمرحلة التي تمر بها الدعوى الجنائية.

وتتضح أهمية هذا التمييز في النظام اليمني، حيث ينظم قانون الإجراءات الجزائية اختصاصات مأموري الضبط القضائي، وواجباتهم في جمع الاستدلالات، وإحالة المحاضر إلى النيابة العامة، فضلًا عن الأحكام المتعلقة بالقبض والاحتجاز والحبس الاحتياطي.١ كما تتيح المقارنة مع الأنظمة القانونية الأخرى دراسة مدى اختلاف وسائل الرقابة وتكاملها، دون افتراض تطابق الاختصاصات أو الإجراءات بين الأنظمة محل المقارنة.

وانطلاقًا من ذلك، يتناول هذا الفصل أشكال الرقابة وآلياتها، مع التركيز على النظام اليمني بوصفه الإطار التشريعي محل الدراسة، من خلال بحث الإشراف المباشر للنائب العام على مأموري الضبط القضائي، ورقابة النيابة العامة على محاضر جمع الاستدلالات، والرقابة القضائية على الحبس الاحتياطي، ثم تحليل تحديات الرقابة اللاحقة في ظل محدودية التوثيق والتسجيل.

الفصل الأول: أشكال الرقابة وآلياتها

تتعدد آليات الرقابة على التحريات الجنائية بحسب الجهة التي تتولاها، والمرحلة التي تمارس فيها، وطبيعة الإجراء محل المراجعة. فقد تبدأ الرقابة قبل اتخاذ الإجراء، من خلال اشتراط الحصول على إذن من الجهة المختصة في الحالات التي يحددها القانون، وقد تمارس أثناء الإجراء عن طريق الإشراف والمتابعة، أو بعد انتهائه من خلال مراجعة المحاضر وفحص الأدلة والتحقق من مشروعية الوسائل المستخدمة.

ومن الناحية الوظيفية، يمكن التمييز بين الرقابة السابقة والرقابة المصاحبة والرقابة اللاحقة. فالرقابة السابقة تستهدف منع الإجراء غير المشروع قبل وقوعه، مثل اشتراط الإذن القانوني المسبب لبعض صور التفتيش. أما الرقابة المصاحبة، فتتصل بمتابعة تنفيذ الإجراء والتحقق من الالتزام بحدوده القانونية. في حين تستهدف الرقابة اللاحقة فحص ما تم اتخاذه من إجراءات، وتحديد مدى مشروعيته، وترتيب الآثار القانونية المناسبة عند ثبوت المخالفة.

ويقدم قانون الإجراءات الجزائية اليمني أساسًا تشريعيًا لدراسة هذه المستويات، إذ ينظم واجبات مأموري الضبط القضائي في استقصاء الجرائم وجمع الاستدلالات وإثباتها في محاضر وإرسالها إلى النيابة العامة، كما يقرر للنيابة دورًا في مراجعة المحاضر واستكمال ما يلزم منها قبل التصرف فيها.١ وتُعد هذه الأحكام منطلقًا لتحليل العلاقة بين سلطة التحري والرقابة القانونية، وحدود استقلال مأمور الضبط القضائي في مباشرة الإجراءات التي تدخل ضمن اختصاصه.

المبحث الأول: الرقابة في النظام اليمني

تستند الرقابة على التحريات في النظام اليمني إلى مجموعة من القواعد الدستورية والتشريعية التي تنظم اختصاصات السلطات القائمة على إنفاذ القانون، وتحدد العلاقة بين مأموري الضبط القضائي والنيابة العامة والمحاكم. ويأتي قانون الإجراءات الجزائية رقم (١٣) لسنة ١٩٩٤ في مقدمة هذه القواعد، بالنظر إلى تنظيمه مراحل جمع الاستدلالات والتحقيق والقبض والاحتجاز والحبس الاحتياطي.١

ولا تقوم الرقابة في هذا النظام على آلية واحدة، بل تتوزع بين الإشراف على مأموري الضبط القضائي، ومراجعة محاضر جمع الاستدلالات، ومراقبة مشروعية الإجراءات المقيدة للحرية، والرقابة القضائية على الحبس الاحتياطي. ويستدعي فهم هذه الآليات التمييز بين الاختصاصات التي يقررها القانون صراحة، وبين الممارسات المؤسسية التي قد تختلف فعاليتها بحسب الإمكانات المتاحة وظروف التطبيق.

كما ينبغي عدم الخلط بين الإشراف الإداري على أجهزة الضبط وبين الرقابة القانونية على مشروعية الإجراءات؛ فقد يترتب على الإجراء الواحد خضوعه لأكثر من شكل من أشكال المراجعة، لكن كل جهة تمارس رقابتها في حدود الاختصاص الذي يمنحه لها القانون. فالمساءلة الإدارية عن مخالفة التعليمات لا تحل بالضرورة محل الأثر الإجرائي الذي قد يترتب على عدم مشروعية الدليل، كما أن مراجعة النيابة العامة للمحضر لا تعني بالضرورة أن جميع عناصر الإجراء قد خضعت لرقابة قضائية مستقلة.

ويُبحث هذا التنظيم من خلال المطالب الآتية.

المطلب الأول: الإشراف المباشر للنائب العام على مأموري الضبط القضائي

أولًا: الأساس القانوني للإشراف على مأموري الضبط القضائي

يُعد تحديد الجهة المختصة بالإشراف على مأموري الضبط القضائي نقطة البداية في دراسة الرقابة على التحريات. وقد خصص قانون الإجراءات الجزائية اليمني الباب المتعلق بجمع الاستدلالات والتحري فيها لتنظيم مأموري الضبط القضائي وواجباتهم، كما حددت المادة (٨٤) فئات من الموظفين والأشخاص الذين يتمتعون بصفة الضبطية القضائية في نطاق اختصاصاتهم.١

وتشمل الفئات الواردة في هذه المادة أعضاء النيابة العامة، إلى جانب فئات من المسؤولين الإداريين والأمنيين والشرطيين وغيرهم ممن يمنحهم القانون هذه الصفة. ويكشف هذا التعدد عن أن وظيفة جمع الاستدلالات لا تمارسها جهة واحدة حصرًا، وإنما تتوزع بين جهات متعددة تتفاوت طبيعة اختصاصاتها ومسؤولياتها.

غير أن تعدد الجهات القائمة بالتحري لا يعني تعدد المرجعيات القانونية للإجراء على نحو يسمح لكل جهة بالتصرف دون قيود. فمأمور الضبط القضائي يظل ملزمًا بحدود الاختصاص المقرر له قانونًا، وبالقواعد التي تنظم القبض والتفتيش وجمع المعلومات وتحرير المحاضر وإحالتها إلى النيابة العامة.

وتنص المادة (٩١) من قانون الإجراءات الجزائية على تكليف مأموري الضبط القضائي باستقصاء الجرائم وتعقب مرتكبيها وفحص البلاغات والشكاوى وجمع الاستدلالات والمعلومات المتعلقة بها وإثباتها في محاضر وإرسالها إلى النيابة العامة.١ ويُستفاد من هذا النص أن وظيفة مأمور الضبط القضائي تتجاوز مجرد

تلقي البلاغات، لتشمل اتخاذ الإجراءات التي تدخل ضمن اختصاصه بقصد تكوين صورة أولية عن الواقعة الجنائية، مع الالتزام بتوثيق ما قام به وإحالته إلى الجهة المختصة.

وتتطلب دراسة الإشراف المباشر للنائب العام تحديد الأساس التشريعي الذي يمنحه سلطة إصدار التعليمات والتوجيهات إلى مأموري الضبط القضائي، وتمييز هذه السلطة عن الاختصاصات المقررة للنيابة العامة في مراجعة المحاضر ومباشرة التحقيق. وفي هذا السياق، تنص المادة (٥٦٣) من القانون على اختصاص النائب العام بإصدار المنشورات الإدارية والكتب الدورية والتعليمات والقرارات والنماذج اللازمة لحسن سير العمل في النيابة العامة، كما تجيز له إصدار تعليمات لمأموري الضبط القضائي ورجال الشرطة العاملين في المنشآت العقابية بشأن كيفية مباشرة السلطات والاختصاصات المنصوص عليها في القانون، وتلزم هؤلاء بمراعاة تلك التعليمات.١

ويقدم هذا النص سندًا تشريعيًا واضحًا لسلطة النائب العام في إصدار التعليمات المتعلقة بكيفية ممارسة الاختصاصات القانونية. ومع ذلك، ينبغي التمييز بين سلطة إصدار التعليمات العامة وبين الإشراف الميداني المباشر على كل إجراء تحرّ؛ فالأولى ثابتة بنص المادة المذكورة، أما تحديد نطاق الثانية وممارستها الفعلية فيحتاج إلى الرجوع إلى النصوص الأخرى ذات الصلة والتنظيم المؤسسي النافذ.

ثانيًا: الطبيعة الوظيفية للإشراف

يهدف الإشراف على مأموري الضبط القضائي إلى ضمان التزامهم بالحدود القانونية عند مباشرة مهامهم، وتوحيد الإجراءات الأساسية التي تتطلبها سلامة العمل الجنائي، والحد من الأخطاء التي قد تؤثر في صحة المحاضر أو مشروعية الأدلة.

ومن الناحية العملية، يمكن أن تتصل التعليمات والرقابة الوظيفية بمجموعة من المسائل، منها:

- تحديد البيانات الأساسية التي يجب إثباتها في محاضر جمع الاستدلالات.
- التأكيد على الالتزام بالاختصاص المكاني والنوعي عند مباشرة الإجراءات.
- بيان القواعد الواجب اتباعها عند تلقي البلاغات والشكاوى وفحصها.
- تنظيم إحالة المحاضر والمضبوطات والمعلومات ذات الصلة إلى النيابة العامة.
- التنبيه إلى القيود القانونية التي تحكم القبض والتفتيش والاحتجاز.
- توحيد النماذج المستخدمة في توثيق الإجراءات، بما يسهل مراجعتها لاحقًا.

وهذه المسائل تمثل أمثلة تحليلية للمجالات التي يمكن أن تتناولها التعليمات التنظيمية، ولا تعني أن كل عنصر منها منصوص عليه تفصيلًا في المادة (٥٦٣) ذاتها؛ إذ يجب الرجوع إلى النصوص والتعليمات المعنية عند نسبة حكم محدد إلى مصدره.

وتظهر الأهمية القانونية لهذا الإشراف في أن انتظام الإجراءات وتوثيقها يساعدان على اكتشاف الأخطاء مبكرًا، ويحدان من اختلاف الممارسات بين الجهات القائمة بالتحري. كما أن وجود تعليمات واضحة يسهم في تحديد المسؤولية عن المخالفات، ويتيح التمييز بين الخطأ الإجرائي الناشئ عن غموض التعليمات وبين مخالفة صريحة لقاعدة قانونية واجبة التطبيق.

ثالثًا: حدود الإشراف وأثره في استقلال الإجراء

على الرغم من أهمية الإشراف الوظيفي، فإنه لا يجوز أن يتحول إلى وسيلة لتجاوز الضمانات القانونية أو توسيع اختصاص مأمور الضبط القضائي خارج الحدود المقررة له. فالتعليمات الإدارية، مهما كانت الجهة التي تصدرها، لا ينبغي تفسيرها على أنها تمنح سلطة في اتخاذ إجراء يشترط القانون له إذنًا خاصًا أو يضع له شروطًا محددة.

كما أن صدور تعليمات من النائب العام لا يعفي مأمور الضبط القضائي من مسؤوليته عن الالتزام بالقانون، ولا يحول دون مراجعة مشروعية الإجراء أمام الجهة المختصة متى أثير نزاع بشأنه. فمصدر مشروعية الإجراء هو القانون، أما التعليمات فوظيفتها توجيه كيفية ممارسة الاختصاص في الحدود التي يسمح بها القانون.

ومن ثم، ينبغي التمييز بين ثلاثة مستويات للمساءلة:

١. **المساءلة الوظيفية :**وتتعلق بمدى التزام مأمور الضبط بالتعليمات المشروعة التي تنظم أداء عمله.
٢. **المساءلة القانونية عن الفعل :**وتتصل بما إذا كان السلوك يشكل مخالفة أو جريمة تستوجب المساءلة وفقًا للتشريعات النافذة.
٣. **الرقابة على الدليل والإجراء :**وتتعلق بمدى مشروعية الإجراء الذي نتج عنه الدليل، وما إذا كانت المخالفة تستوجب استبعاد الدليل أو بطلان الإجراء أو أثرًا قانونيًا آخر.

ولا يلزم أن تترتب النتائج ذاتها على كل مخالفة؛ فالأثر يتحدد وفقًا لطبيعة القاعدة المخالفة والنصوص التي تحكم الجزاء، ولا يصح افتراض بطلان كل إجراء لمجرد وقوع مخالفة إدارية دون تحليل أساسها القانوني.

رابعًا: تقييم فعالية الإشراف في ضوء الرقابة على التحريات

يمكن تقييم فعالية الإشراف على مأموري الضبط القضائي من خلال مدى وضوح التعليمات، وانتظام المتابعة، وإمكان التحقق من تنفيذها، ووجود وسائل عملية لتصحيح الأخطاء ومساءلة المسؤولين عنها.

ولا يكفي وجود اختصاص قانوني بإصدار التعليمات لضمان تحقق الرقابة في الواقع؛ إذ تتوقف الفاعلية أيضًا على مدى وصول التعليمات إلى الجهات المعنية، وتوحيد النماذج والسجلات، وقدرة الجهات المشرفة على مراجعة الإجراءات، وتوافر آليات لتلقي الشكاوى والتحقق منها.

ومن الناحية التحليلية، يمكن تعزيز هذا النوع من الرقابة عن طريق توثيق التعليمات والتحديثات، وتحديد مسؤولية كل جهة عن تنفيذها، وإجراء مراجعات دورية لعينة من المحاضر، ووضع مؤشرات لقياس مدى الالتزام بالإجراءات القانونية. وهذه مقترحات لتطوير العمل الرقابي، وليست أحكامًا تشريعية قائمة بذاتها ما لم تستند إلى نصوص نافذة.

وبذلك، يمثل الإشراف على مأموري الضبط القضائي مستوى أوليًا من الرقابة على التحريات، لكنه لا يغني عن رقابة النيابة العامة على المحاضر، ولا عن الرقابة القضائية على الإجراءات التي تمس الحرية الشخصية أو تثير نزاعًا بشأن مشروعية الأدلة.

المطلب الثاني: رقابة النيابة العامة على محاضر جمع الاستدلالات

أولًا: الإطار القانوني لإحالة المحاضر ومراجعتها

تُعد محاضر جمع الاستدلالات حلقة أساسية في انتقال المعلومات من مرحلة التحري الأولي إلى مرحلة التصرف القانوني في الواقعة. فهي تتضمن ما جمعه مأمور الضبط القضائي من بيانات وأقوال وملاحظات وإجراءات تتصل بواقعة يحتمل أن تشكل جريمة، وتمثل الأساس الأولي الذي تستند إليه النيابة العامة في تحديد الخطوات اللاحقة التي يقتضيها التحقيق.

وقد أوجب قانون الإجراءات الجزائية اليمني على مأموري الضبط القضائي إثبات ما يقومون به من أعمال جمع الاستدلالات في محاضر وإرسالها إلى النيابة العامة.١ كما نظمت المادة (٩٢) إجراءات التعامل مع الجرائم الجسيمة وبعض الجرائم التي يحددها النائب العام، بما في ذلك إخطار النيابة العامة والانتقال إلى محل الحادث واتخاذ التدابير اللازمة للمحافظة على أدلة الجريمة، وسماع أقوال من لديهم معلومات، وإثبات الإجراءات في محضر التحري وجمع الاستدلالات.١

وتبرز أهمية هذه الأحكام في أنها تجعل التوثيق والإحالة جزءًا من التنظيم القانوني للتحري، فلا تظل المعلومات التي يجمعها مأمور الضبط القضائي حبيسة سجلات غير قابلة للمراجعة، بل تنتقل إلى الجهة المختصة لاتخاذ القرار بشأنها. وتكتسب المادة (٩٣) أهمية خاصة في هذا السياق، إذ تلزم عضو النيابة العامة عند استلام محاضر التحري وجمع الاستدلالات أو عرضها عليه بالتأكد من استيفائها للمطلوب قبل التصرف فيها، وتجيز له إعادتها إلى مصدرها لاستيفائها، أو ندب من يستوفيها، أو تولي ذلك بنفسه.١

ويكشف هذا الحكم عن أن رقابة النيابة العامة على محاضر جمع الاستدلالات ليست مجرد استلام شكلي للأوراق، وإنما تتضمن مراجعة مدى استيفاء المحضر لما يلزم قبل اتخاذ القرار بشأنه. ومع ذلك، فإن تحديد ما إذا كانت المراجعة قد شملت مشروعية كل إجراء من إجراءات جمع المعلومات أو اقتصر نطاقها في حالة معينة على استكمال البيانات يتوقف على طبيعة الإجراء والنصوص ذات الصلة والوقائع المعروضة على النيابة.

ثانيًا: نطاق الرقابة على المحاضر

يمكن تحليل رقابة النيابة العامة على محاضر جمع الاستدلالات من خلال أربعة جوانب مترابطة.

١ الرقابة على الاستيفاء الشكلي

يتعلق هذا الجانب بالتحقق من وجود البيانات اللازمة لفهم الإجراء وتحديد ظروفه، مثل تاريخ اتخاذه ومكانه وهوية القائم به، والأشخاص الذين شاركوا فيه، والأقوال التي تم سماعها، والمضبوطات أو المستندات المرتبطة به، بحسب طبيعة الإجراء.

وتبرز أهمية هذه البيانات في أنها تسمح بتحديد تسلسل الإجراءات ومراجعة مدى الالتزام بالقواعد المنظمة لها. وقد أكدت التعليمات العامة لتطبيق قانون الإجراءات الجزائية أهمية إثبات الإجراءات في محاضر موقعة، وبيان وقت اتخاذها ومكان حصولها.٢

ولا تعني سلامة الشكل بالضرورة مشروعية مضمون الإجراء، لكنها توفر الحد الأدنى اللازم لمراجعته والتحقق من ملابساته.

٢ الرقابة على استيفاء المعلومات

يتعلق هذا الجانب بمدى كفاية المعلومات المثبتة في المحضر لفهم الواقعة وتحديد المسائل التي تحتاج إلى مزيد من التحقق. فقد يتضمن المحضر بيانات ناقصة عن مصدر المعلومة، أو أقوالًا لا تتضح صلتها بالواقعة، أو إشارات إلى مضبوطات لم تُبيّن كيفية الحصول عليها.

وفي هذه الحالات، تتيح المادة (٩٣) للنيابة العامة إعادة المحضر لاستيفائه أو استكمال ما يلزم وفقًا للخيارات التي حددها القانون.١ وتؤدي هذه السلطة وظيفة مهمة في منع اتخاذ قرارات إجرائية استنادًا إلى ملف أولي لا يتيح فهمًا كافيًا للوقائع.

ومع ذلك، يجب ألا يُفهم استكمال المعلومات باعتباره تفويضًا بإعادة إجراء غير مشروع أو تصحيح مخالفته بمجرد إضافة بيانات لاحقة. فاستيفاء النقص المعلوماتي يختلف من حيث طبيعته وأثره عن معالجة مخالفة تمس أصل مشروعية الإجراء.

٣ الرقابة على مشروعية الإجراءات

يتعلق هذا الجانب بالتحقق من أن الإجراءات التي وثقها المحضر قد اتخذت من جهة مختصة، وفي الحدود التي يجيزها القانون، وبمراعاة الشروط اللازمة لكل إجراء.

وتتأكد أهمية هذه الرقابة عندما يتعلق المحضر بإجراءات تمس الحقوق الأساسية، مثل القبض والتفتيش وضبط الأشياء والاحتجاز. فالمراجعة القانونية لا ينبغي أن تقتصر على السؤال عما إذا كان الإجراء قد تم بالفعل، بل يجب أن تتناول الأساس القانوني الذي يسمح باتخاذه والقيود التي تحكم تنفيذه.

ولا يجوز، في المقابل، افتراض أن كل محضر يصل إلى النيابة العامة قد خضع تلقائيًا لمراجعة قضائية شاملة لجميع جوانب مشروعيته. فالمادة (٩٣) تقرر واجب التحقق من استيفاء المحاضر للمطلوب قبل التصرف فيها، لكن تحديد نطاق الفحص الفعلي يتطلب دراسة طبيعة القضية والإجراء المعني والقرار الذي اتخذته النيابة.

٤ الرقابة على موثوقية المعلومات

تتصل موثوقية المعلومات بمدى إمكان التحقق من مصدرها ودقتها واتساقها مع بقية عناصر الملف. فقد يكون المحضر مستوفيًا للبيانات الشكلية، لكنه يتضمن معلومة مجهولة المصدر أو استنتاجًا لم يُدعّم بقرائن كافية.

ومن ثم، ينبغي التمييز بين الوقائع التي عاينها مأمور الضبط القضائي بنفسه، والأقوال التي نقلها عن أشخاص آخرين، والاستنتاجات التي توصل إليها بناءً على القرائن. ويساعد هذا التمييز على تقييم القيمة المعلوماتية لكل عنصر، وتحديد ما يحتاج إلى تحقق مستقل قبل الاعتماد عليه في اتخاذ إجراء لاحق.

وتزداد أهمية هذا الجانب في التحريات التي تعتمد على مصادر متعددة أو معلومات غير مباشرة، لأن تراكم المعلومات لا يعني بالضرورة ثبوت صحتها. فالرقابة الفعالة تقتضي التحقق من أصل المعلومة وطريقة الحصول عليها، ومدى وجود قرائن مستقلة تؤيدها، وعدم تحويل الاشتباه الأولي إلى نتيجة قطعية دون سند كافٍ.

ثالثًا: السلطات المتاحة للنيابة العامة عند مراجعة المحاضر

تقرر المادة (٩٣) ثلاثة مسارات رئيسية عند عدم استيفاء المحضر للمطلوب: إعادته إلى مصدره لاستيفائه، أو ندب من يستوفيه، أو تولي عضو النيابة العامة استكماله بنفسه.١

ويتيح تعدد هذه المسارات اختيار الطريقة المناسبة بحسب طبيعة النقص وأهمية الإجراء والظروف المحيطة بالقضية. فقد يكون النقص متعلقًا ببيان يمكن استكماله دون حاجة إلى اتخاذ إجراءات جديدة، وقد يتطلب الأمر سماع أقوال إضافية أو التحقق من مصدر معلومة أو إجراء معاينة أو فحص مستندات.

وتتضح القيمة الرقابية لهذه الصلاحيات في أنها تسمح للنيابة العامة بعدم الاكتفاء بالمعلومات الواردة في المحضر إذا كانت غير كافية لاتخاذ قرار سليم. كما تتيح لها الانتقال من دور مراجعة الأوراق إلى استكمال ما يلزم من إجراءات ضمن اختصاصها القانوني.

غير أن ممارسة هذه السلطات ينبغي أن تراعي طبيعة كل نقص. فهناك فرق بين استكمال معلومة لم تثبت في المحضر، والتحقق من واقعة محل نزاع، وبين محاولة تدارك إجراء ثبت أنه اتخذ بالمخالفة للقانون. ولا يجوز افتراض أن إعادة المحضر أو استكماله يؤديان بالضرورة إلى تصحيح المخالفة الأصلية؛ إذ يخضع ذلك للقواعد التي تنظم الإجراء والجزاء المترتب على مخالفته.

رابعًا: الرقابة على محاضر التحري في التطبيق العملي

تظهر فعالية الرقابة على محاضر جمع الاستدلالات عندما تستطيع النيابة العامة إعادة بناء تسلسل الإجراءات والتحقق من أسباب اتخاذها ومصادر المعلومات التي استندت إليها.

ويمكن توضيح ذلك بمثال افتراضي: إذا تضمن محضر تحرّ معلومات عن اشتباه في شخص معين، وأشار إلى ضبط أشياء يُعتقد أن لها صلة بجريمة، دون بيان واضح لمكان الضبط أو ظروفه أو الجهة التي نفذته، فإن النقص لا يتعلق بمجرد ترتيب الأوراق، بل قد يؤثر في القدرة على مراجعة مشروعية الضبط ومدى ارتباط الأشياء بالواقعة.

وفي مثل هذه الحالة، يمكن للنيابة العامة، في حدود اختصاصها، أن تطلب استكمال البيانات أو تتخذ ما يلزم للتحقق من الوقائع. لكن لا يجوز استنتاج أن كل نقص في المحضر يؤدي إلى بطلانه، كما لا يجوز افتراض أن استكمال البيانات يزيل كل عيب؛ فالأثر القانوني يتوقف على نوع المخالفة والنص الواجب التطبيق.

ومثال آخر يتعلق بمعلومة وردت إلى مأمور الضبط القضائي من مصدر غير محدد. فإذا استندت الإجراءات اللاحقة إلى تلك المعلومة وحدها دون بيان ما يؤيدها، فإن مراجعة المحضر تقتضي التمييز بين مجرد الاشتباه وبين وجود دلائل تبرر اتخاذ إجراء معين. وتبرز هنا أهمية عدم الخلط بين وظيفة التحري الأولي ووظيفة الإثبات، لأن المعلومة التي تبرر مواصلة التحقق لا تتحول بالضرورة إلى دليل كافٍ على ثبوت الجريمة.

خامسًا: حدود رقابة النيابة العامة والحاجة إلى الرقابة القضائية

على الرغم من أهمية رقابة النيابة العامة على محاضر جمع الاستدلالات، فإنها لا تغني عن جميع صور الرقابة الأخرى. فالنيابة العامة تمارس اختصاصاتها في الحدود التي يقررها القانون، بينما تختص المحاكم بالفصل في المسائل التي

تدخل ضمن ولايتها، بما في ذلك المنازعات التي تعرض عليها بشأن مشروعية الإجراءات والأدلة وفقًا للقواعد المقررة.
كما أن مراجعة المحضر لا تضمن وحدها إمكان التحقق من جميع ما وقع أثناء التحري. فإذا لم يُوثق إجراء معين، أو لم تُثبت ظروفه على نحو يسمح بإعادة بنائه، فقد يصعب تحديد ما إذا كان قد تم وفقًا للقانون.
ولهذا، فإن التكامل بين الإشراف على مأموري الضبط القضائي ومراجعة النيابة العامة والرقابة القضائية يمثل عنصرًا أساسيًا في ضمان مشروعية الإجراءات. فكل مستوى يؤدي وظيفة محددة، ويعالج نوعًا من المخاطر التي قد لا يكفي المستوى الآخر وحده لمعالجتها.

المطلب الثالث: الرقابة القضائية على الحبس الاحتياطي (عرض الأوراق على القاضي/المحكمة)

أولًا: الطبيعة القانونية للرقابة على الحبس الاحتياطي

يُعد الحبس الاحتياطي من أشد الإجراءات التي تمس الحرية الشخصية قبل صدور حكم نهائي بالإدانة، ولذلك تحيطه التشريعات الإجرائية عادةً بشروط وضوابط تهدف إلى الحد من التعسف وضمان خضوعه للمراجعة القانونية.
وتنبع أهمية الرقابة على الحبس الاحتياطي من أن الإجراء لا يتعلق بمجرد جمع المعلومات أو حفظ الأدلة، بل يؤدي إلى تقييد حرية شخص لا يزال مركزه القانوني محكومًا بقرينة البراءة. ومن ثم، فإن مشروعية الحبس الاحتياطي لا تتوقف على وجود اشتباه في ارتكاب جريمة فحسب، بل تستلزم التحقق من توافر المسوغ القانوني والشروط الإجرائية والمدة المقررة، بحسب الأحكام النافذة.
ويقرر قانون الإجراءات الجزائية اليمني في المادة (٧) أن الاعتقالات لا تجوز إلا فيما يرتبط بالأفعال المعاقب عليها قانونًا، وأنها يجب أن تستند إلى القانون، كما يوجب الإفراج عن الشخص الذي قُيدت حريته خلافًا للقانون أو وضع في الحبس الاحتياطي مدة أطول مما يسمح به القانون أو أمر القاضي.١
ويعكس هذا الحكم أهمية الرقابة على أساس الاحتجاز ومدته، إذ لا يجوز استمرار تقييد الحرية دون سند قانوني صالح. كما أن المادة (١١) من القانون تقرر أن الحرية الشخصية مكفولة، ولا يجوز اتهام مواطن بارتكاب جريمة أو تقييد حريته إلا بأمر من السلطات المختصة وفقًا لأحكام القانون.١
ومن ثم، فإن الرقابة على الحبس الاحتياطي ترتبط بمبدأين أساسيين: ضرورة وجود أساس قانوني لتقييد الحرية، وضرورة استمرار خضوع هذا التقييد للضوابط التي يحددها القانون.

ثانيًا: دور النيابة العامة في مراجعة مشروعية الاحتجاز

تؤدي النيابة العامة دورًا مهمًا في متابعة حالات القبض والاحتجاز والتحقق من قانونيتها. ويظهر ذلك في الأحكام التي تنظم عرض المقبوض عليهم على الجهات المختصة، وتحديد المدد الإجرائية، وتوثيق حالات القبض والضبط.
وتنص المادة (١٠٥) من قانون الإجراءات الجزائية على وجوب سماع مأمور الضبط القضائي أقوال المتهم في الحالات الواردة في النص وإحالته مع المحضر إلى النيابة العامة خلال أربع وعشرين ساعة، كما تلزم النيابة العامة بالتصرف في أمره خلال الأربع والعشرين ساعة التالية للعرض عليها، وإلا تعين الإفراج عنه فورًا.١

ويجب التنبه إلى أن هذا الحكم يرتبط بالحالات المحددة في المادة وما يحيل إليه النص، ولا يصح تعميم المدد الواردة فيه على جميع صور القبض والاحتجاز دون مراجعة الأحكام الأخرى المنظمة لكل حالة.
وتنص المادة (١٠٦) على وجوب إثبات حالات القبض والضبط التي ترد إلى مركز الشرطة في سجل خاص، مع بيان اسم وصفة من قام بالقبض أو الضبط، وكيفيته وتاريخه وساعته وسببه ووقت انتهائه، واستخراج صورة يومية من السجل بحالات القبض والضبط والبيانات المتعلقة بها وعرضها على النيابة العامة أولًا بأول.١
وتكتسب هذه القاعدة أهمية رقابية واضحة؛ لأنها تتيح للنيابة العامة متابعة حالات تقييد الحرية من خلال بيانات محددة يمكن مراجعتها. كما أن تسجيل وقت القبض وسببه ووقت انتهائه يساعد في التحقق من احترام المدد القانونية، ويحد من احتمال بقاء شخص محتجزًا دون توثيق واضح لوضعه القانوني.
ومن الناحية التحليلية، لا يقتصر أثر هذا التسجيل على الجانب الإداري، بل يمكن أن يؤدي وظيفة إثباتية عند التحقق من قانونية الاحتجاز. غير أن فاعليته تعتمد على دقة البيانات المدونة، وانتظام إرسال السجلات، وإمكان مراجعتها ومقارنتها بملفات القضايا وأوامر القبض أو الاحتجاز.

ثالثًا: عرض الأوراق على القاضي أو المحكمة

ينبغي التمييز بين مراجعة النيابة العامة لمشروعية القبض والاحتجاز وبين الرقابة القضائية التي يمارسها القاضي أو المحكمة عند عرض طلبات الحبس أو تمديده أو الطعن في مشروعيته، وفقًا للقواعد القانونية المطبقة.
فالرقابة القضائية على الحبس الاحتياطي تهدف إلى التحقق من وجود سند قانوني لتقييد الحرية، ومدى استيفاء الشروط المقررة، والتزام الجهة المختصة بالمدد والإجراءات، وتوافر المبررات التي يسمح القانون بالاستناد إليها لاستمرار الحبس.
ولا يصح تحديد مدة موحدة لعرض الأوراق على القاضي أو المحكمة دون الرجوع إلى النصوص المنظمة للحبس الاحتياطي في القانون اليمني وتعديلاته، والتحقق من الجهة المختصة بكل مرحلة. فالمادة (١٠٥) المشار إليها أعلاه تتعلق بمدد وإجراءات محددة عند إحالة المتهم إلى النيابة، ولا تكفي وحدها لتحديد جميع مدد الحبس الاحتياطي أو شروط تمديده.
كما ينبغي عدم الخلط بين مجرد عرض أوراق القضية على جهة قضائية وبين وجود رقابة فعالة على استمرار تقييد الحرية. فالرقابة الفعلية تقتضي أن تكون الأوراق المعروضة كافية لتمكين الجهة المختصة من التحقق من الأساس القانوني للحبس وظروفه ومدته، وأن تتاح معالجة الادعاءات المتعلقة بعدم المشروعية وفقًا للقواعد المقررة.

رابعًا: نطاق الرقابة القضائية على مبررات الحبس

يمكن تحليل الرقابة القضائية على الحبس الاحتياطي من خلال مجموعة من العناصر:

١. **الأساس القانوني :**التحقق من أن الحبس يستند إلى نص قانوني وأمر صادر من جهة مختصة.
٢. **المسوغات الواقعية :**فحص الوقائع والقرائن التي يستند إليها الإجراء في حدود ما يتطلبه القانون.

٣. **المدة :**التحقق من عدم تجاوز المدد المقررة قانونًا، ومن استيفاء شروط التمديد عند اشتراطه.
٤. **الضرورة والتناسب :**بحث مدى استمرار المبررات التي تسمح بتقييد الحرية، وفقًا للمعايير التي يقررها القانون.
٥. **إمكان المراجعة :**ضمان وجود مسار قانوني لعرض الاعتراضات المتعلقة بمشروعية الحبس على الجهة المختصة.

وهذه العناصر تمثل إطارًا تحليليًا للرقابة، ولا تعني أن كل عنصر منها ورد بالصياغة نفسها في نص واحد من قانون الإجراءات الجزائية اليمني. ولذلك يجب عند الصياغة النهائية إسناد كل شرط إلى المادة القانونية التي تقرره، وتحديد ما إذا كان مستمدًا من النص الوطني أو من قاعدة دستورية أو اتفاقية دولية.

خامسًا: الرقابة على الحبس الاحتياطي بوصفها ضمانة ضد التعسف

تتجلى الوظيفة الأساسية للرقابة القضائية في منع استمرار تقييد الحرية لمجرد أن التحقيق لم ينتهِ بعد، أو لأن الملف لا يزال بحاجة إلى استكمال بعض المعلومات. فالحبس الاحتياطي ليس عقوبة، ولا يجوز التعامل معه باعتباره جزاءً مبكرًا على الاشتباه.

ويقتضي ذلك التمييز بين الحاجة إلى التحقيق وبين الحاجة إلى استمرار الحبس. فقد تكون هناك حاجة إلى استكمال بعض إجراءات التحقيق، لكن هذا لا يحسم بذاته ضرورة استمرار تقييد الحرية؛ إذ يتعين فحص شروط الحبس ومبرراته وفقًا للقانون.

ومن الناحية العملية، تسهم الرقابة الفعالة في الحد من الأخطاء المتعلقة بحساب المدد، أو تأخر إحالة المحتجز إلى الجهة المختصة، أو استمرار الاحتجاز رغم زوال مسوغه القانوني. كما تساعد على تحديد المسؤولية عند وقوع المخالفة، وتوفر وسيلة لمراجعة القرارات التي تمس الحرية الشخصية.

ومع ذلك، لا يمكن الحكم على مدى فعالية الرقابة القضائية في التطبيق اليمني من خلال النصوص وحدها. فالتقييم العملي يتطلب بيانات عن مدد الاحتجاز، وطبيعة الطلبات المعروضة، ومدى الالتزام بمواعيد المراجعة، وكيفية معالجة حالات الاحتجاز غير القانوني، مع مراعاة اختلاف الظروف المؤسسية بين الجهات والمناطق.

المطلب الرابع: تحديات الرقابة اللاحقة وغياب التسجيل

أولًا: مفهوم الرقابة اللاحقة وأهميتها

يقصد بالرقابة اللاحقة مراجعة الإجراءات التي سبق اتخاذها للتحقق من مدى مشروعيتها وسلامة توثيقها، وتحديد الآثار القانونية المترتبة على المخالفات التي قد تكون وقعت أثناء تنفيذها.

وتظهر أهمية هذا النوع من الرقابة عندما يثار نزاع بشأن طريقة الحصول على معلومة أو دليل، أو بشأن ظروف القبض أو التفتيش أو الاستجواب، أو عندما يدعي المتهم أن إجراءً معينًا تم خارج الحدود القانونية. ففي هذه الحالات، يتوقف التحقق من سلامة الإجراء على وجود بيانات تسمح بإعادة بناء ما حدث وتحديد الأشخاص الذين شاركوا فيه والظروف التي أحاطت به.

وتوفر محاضر جمع الاستدلالات والسجلات القانونية مصدرًا مهمًا لهذه المراجعة، إذ يلزم القانون مأموري الضبط القضائي بإثبات إجراءاتهم في محاضر، كما ينظم تسجيل حالات القبض والضبط وإحالة البيانات المتعلقة بها

إلى النيابة العامة.١ غير أن التوثيق الكتابي، رغم أهميته، قد لا يكون كافيًا في كل حالة لإثبات جميع التفاصيل المتعلقة بكيفية تنفيذ الإجراء.
ومن هنا تبرز مسألة التسجيل الصوتي أو المرئي لبعض الإجراءات بوصفها إحدى الوسائل الممكنة لتعزيز قابلية التحقق، مع ضرورة مراعاة الضوابط القانونية المتعلقة بالخصوصية وسرية التحقيق وحفظ التسجيلات والوصول إليها.
ثانيًا: أثر غياب التسجيل في التحقق من مشروعية الإجراءات
عندما لا تتوافر تسجيلات للإجراء، قد تعتمد الجهة التي تراجع مشروعيته بدرجة كبيرة على المحاضر المكتوبة وأقوال الأشخاص الذين شاركوا فيه. وقد تكون هذه المصادر كافية في بعض الحالات، لكنها قد لا تتيح دائمًا التحقق من جميع تفاصيل الإجراء، ولا سيما عندما يتعلق النزاع بوجود تهديد أو ضغط نفسي أو استخدام للقوة أو اختلاف بين روايات الأطراف.
ولا يعني غياب التسجيل أن الإجراء غير مشروع تلقائيًا، كما لا يعني أن المحضر المكتوب غير موثوق في جميع الأحوال. وإنما تكمن المشكلة في أن غياب وسيلة توثيق إضافية قد يجعل إثبات بعض الوقائع أكثر صعوبة، ويحد من قدرة الجهة المختصة على التحقق المستقل من ادعاءات الأطراف.
ويظهر ذلك في مثال افتراضي يتعلق باستجواب شخص محتجز، إذ قد يثبت المحضر أن المتهم أدلى باعترافه في وقت معين، لكنه لا يتضمن جميع تفاصيل الحوار أو الظروف المحيطة به. فإذا ادعى المتهم لاحقًا أن الاعتراف صدر تحت التهديد، فقد تحتاج الجهة المختصة إلى فحص المحضر وأقوال المشاركين وأي أدلة أخرى متاحة لتحديد حقيقة الادعاء.
ويمكن أن يسهم التسجيل الصوتي أو المرئي، إذا كان مقررًا قانونًا ونُفذ بطريقة سليمة، في توضيح ظروف الاستجواب وتسلسله ومدته والأشخاص المشاركين فيه. ومع ذلك، لا يشكل التسجيل ضمانة مطلقة؛ إذ تتوقف قيمته على اكتماله وسلامة حفظه وإمكان التحقق من عدم تعديله ومدى مشروعية الحصول عليه.
ثالثًا: تحديات التوثيق الكتابي وحدوده
تتمثل إحدى الصعوبات المحتملة في اعتماد الرقابة اللاحقة على المحاضر المكتوبة وحدها، خاصة عندما لا تتضمن تفاصيل كافية عن كيفية اتخاذ الإجراء أو مصدر المعلومات أو الظروف المحيطة بتنفيذه.
وقد تظهر هذه الصعوبة في عدة صور، منها:

- عدم بيان توقيت الإجراء بدقة أو عدم توضيح تسلسله.
- عدم تحديد مصدر معلومة أساسية استند إليها التحري.
- عدم التمييز بين ما عاينه مأمور الضبط بنفسه وما نقله عن الغير.
- عدم إثبات الاعتراضات أو الملاحظات التي أبداها الشخص المعني بالإجراء، متى كان القانون يقتضي إثباتها.
- عدم كفاية البيانات التي تسمح بمراجعة مدى الالتزام بالحدود القانونية للإجراء.

وهذه أمثلة تحليلية للمخاطر التي قد تترتب على قصور التوثيق، وليست تقريرًا بأن هذه المخالفات تقع بصورة عامة أو منتظمة في أجهزة الضبط اليمنية. فإثبات وجود مشكلة تطبيقية واسعة يتطلب بيانات ميدانية أو تقارير رقابية أو أحكامًا قضائية أو دراسات موثقة.
ويظل التوثيق الكتابي عنصرًا أساسيًا في الرقابة، لكن جودته تتوقف على دقة المحضر واكتمال بياناته ووضوح مصدر المعلومات التي يتضمنها. وكلما كانت

البيانات أكثر تحديدًا، ازدادت إمكانية مراجعة الإجراء ومقارنة ما ورد في المحضر ببقية الأدلة.

رابعًا: التسجيل الصوتي والمرئي بوصفه وسيلة لتعزيز الرقابة

يمكن أن يشكل التسجيل الصوتي أو المرئي لبعض إجراءات التحقيق وسيلة مساعدة في تعزيز الشفافية وقابلية التحقق، لأنه يوفر سجلًا إضافيًا لما جرى أثناء الإجراء. وقد يساعد ذلك على مراجعة مدة الاستجواب وتسلسله، وتحديد الأشخاص المشاركين فيه، وفحص بعض الادعاءات المتعلقة بالتهديد أو الضغط أو عدم احترام الضمانات الإجرائية.

لكن اقتراح اعتماد التسجيل لا يعني افتراض وجود التزام عام قائم به في جميع إجراءات التحري والتحقيق اليمنية. فمدى إلزاميته، والإجراءات التي يشملها، والجهة المسؤولة عن إجرائه، والضوابط التي تحكم الاحتفاظ به والوصول إليه، كلها مسائل تحتاج إلى سند تشريعي أو تنظيمي محدد.

ومن الناحية التشريعية، يمكن دراسة وضع قواعد خاصة للتسجيل في الإجراءات التي تتطلب ضمانات إضافية، على أن تراعي هذه القواعد ما يأتي:

١. تحديد الإجراءات التي يكون التسجيل فيها إلزاميًا أو جائزًا.
٢. تحديد الجهة المسؤولة عن بدء التسجيل وإنهائه وحفظه.
٣. توثيق تاريخ التسجيل ووقته وهوية القائم به.
٤. ضمان سلامة التسجيل من الحذف أو التعديل غير المصرح به.
٥. تحديد مدد الاحتفاظ بالتسجيل والجهات التي يجوز لها الاطلاع عليه.
٦. وضع قواعد للتعامل مع تعذر التسجيل أو انقطاعه.
٧. تنظيم تقديم التسجيل إلى جهات التحقيق أو القضاء عند نشوء نزاع بشأن الإجراء.
٨. حماية البيانات الشخصية والمعلومات التي لا ترتبط بموضوع التحقيق.

وتساعد هذه الضوابط على تحقيق التوازن بين هدف الرقابة على مشروعية الإجراءات وبين حماية الخصوصية وسرية التحقيق وسلامة الأدلة.

خامسًا: الرقابة على التحريات الرقمية بوصفها تطبيقًا حديثًا للمشكلة

تزداد أهمية التوثيق في التحريات التي تعتمد على المعلومات الرقمية المتاحة عبر المواقع العامة أو منصات التواصل الاجتماعي أو غيرها من المصادر الإلكترونية. ففي هذه الحالات، قد يتوقف تقييم الإجراء على معرفة مصدر المعلومة، ووقت الحصول عليها، والطريقة التي جُمعت بها، وما إذا كانت قد تعرضت للتعديل أو فقدت بعض بياناتها.

فعلى سبيل المثال، إذا اعتمد مأمور الضبط القضائي على صورة منشورة على الإنترنت للاستدلال على صلة شخص بواقعة جنائية، فإن الرقابة اللاحقة تقتضي التحقق من مصدر الصورة، وتاريخ نشرها، ومدى ارتباطها بالواقعة، وما إذا كانت قد نُقلت من حساب آخر أو أعيد نشرها خارج سياقها الأصلي.

ولا يكفي في هذه الحالة إدراج الصورة في محضر التحري دون بيان كيفية الحصول عليها والبيانات التي تسمح بالتحقق منها. كما لا يجوز اعتبار المعلومات المنشورة علنًا دليلًا قاطعًا على ارتكاب جريمة لمجرد سهولة الوصول إليها.

ومن ثم، يمكن أن تشمل التدابير العملية لتحسين الرقابة على التحريات الرقمية توثيق الروابط والمصادر وتوقيت الوصول إلى المعلومات، والاحتفاظ بنسخ يمكن التحقق من سلامتها، وتسجيل الخطوات الأساسية التي اتبعت في جمع

البيانات وتحليلها. وتظل هذه التدابير خاضعة للقواعد القانونية التي تحكم جمع الأدلة الرقمية والخصوصية والاختصاصات المقررة للجهات المعنية.
ويؤكد هذا المثال أن الرقابة اللاحقة لا تتعلق بالتسجيل المرئي وحده، بل تشمل جميع الوسائل التي تساعد على إعادة بناء الإجراء والتحقق من مصدر المعلومات وسلامتها. وقد تكون سجلات النظام أو البيانات الوصفية أو محاضر الفحص الفني ضرورية في بعض أنواع التحريات، بحسب طبيعة الدليل والوسيلة المستخدمة.

سادسًا: سبل تعزيز الرقابة اللاحقة في النظام اليمني

يمكن تعزيز الرقابة اللاحقة على التحريات من خلال مجموعة من التدابير التي تستهدف تحسين التوثيق وتيسير المراجعة، مع ضرورة التمييز بين التدابير التي يقررها القانون النافذ والمقترحات التي تتطلب تنظيمًا إضافيًا.
أولًا، ينبغي الالتزام بإثبات إجراءات جمع الاستدلالات في محاضر واضحة ومكتملة، وفقًا للقواعد التي يقررها القانون والتعليمات العامة المنظمة للعمل.[١٢]
ثانيًا، يمكن تعزيز مراجعة سجلات القبض والضبط من خلال التحقق من انتظام تسجيل البيانات الأساسية، ولا سيما تاريخ الإجراء وساعته وسببه والجهة التي باشرته ووقت انتهائه، في ضوء المادة (١٠٦) من قانون الإجراءات الجزائية.[١]
ثالثًا، يمكن دراسة مدى الحاجة إلى التسجيل الصوتي أو المرئي لبعض الإجراءات التي تنطوي على مخاطر خاصة تتعلق بالحرية الشخصية أو بسلامة الاعترافات، مع وضع قواعد واضحة لحفظ التسجيلات ومراجعتها.
رابعًا، ينبغي تطوير إجراءات مراجعة محاضر التحري بما يساعد على التمييز بين الوقائع المباشرة والاستنتاجات والمعلومات المنقولة عن الغير، والتحقق من الأساس القانوني للإجراءات التي تم اتخاذها بناءً على تلك المعلومات.
خامسًا، يمكن تعزيز الرقابة المؤسسية من خلال إعداد تقارير دورية عن أنماط المخالفات الإجرائية، ومراجعة أسبابها، وتحديد التدابير اللازمة للحد منها، دون المساس بسرية القضايا أو الحقوق القانونية للأشخاص المعنيين.
سادسًا، يتطلب تطوير الرقابة على التحريات الرقمية وضع إجراءات عملية لحفظ المعلومات الإلكترونية والتحقق من مصدرها وسلامتها، بحيث يمكن للنيابة العامة والمحكمة مراجعة كيفية جمعها وتحليلها عند الحاجة.
وتظل هذه التدابير مقترحات للتطوير، ولا يجوز عرضها بوصفها التزامات قائمة ما لم يثبت سندها في تشريع أو لائحة أو تعليمات نافذة.

سابعًا: التقييم العام للرقابة اللاحقة

تكشف دراسة الرقابة اللاحقة عن أن وجود النصوص المنظمة للتحري وتحرير المحاضر يمثل أساسًا مهمًا للمراجعة، لكنه لا يضمن وحده إمكان التحقق من كل تفاصيل الإجراء. فالرقابة الفعالة تتطلب توثيقًا دقيقًا، وإمكان الوصول إلى المعلومات اللازمة، وتحديدًا واضحًا لمسؤولية كل جهة، ووجود وسائل قانونية لمعالجة المخالفات عند ثبوتها.
كما ينبغي تجنب افتراض أن غياب التسجيل الصوتي أو المرئي يؤدي حتمًا إلى بطلان الإجراء، أو أن التسجيل يؤدي تلقائيًا إلى إثبات مشروعيته. فالتسجيل وسيلة من وسائل التحقق، بينما تظل مشروعية الإجراء خاضعة للقواعد القانونية والوقائع التي تكشف عنها الأدلة المتاحة.

ومن ثم، فإن تطوير الرقابة اللاحقة في النظام اليمني يقتضي الجمع بين تحسين التوثيق الكتابي، وتعزيز مراجعة النيابة العامة للمحاضر، وتفعيل الرقابة القضائية على الإجراءات المقيدة للحرية، ودراسة إمكان إدخال وسائل إضافية للتسجيل والحفظ والتحقق، وفقًا لضوابط قانونية واضحة.

وتتصل هذه الجوانب جميعًا بالهدف الوظيفي للرقابة على التحريات، وهو ضمان ألا تتحول سلطة جمع المعلومات إلى وسيلة لتجاوز القانون، وأن تظل الإجراءات قابلة للمراجعة والمساءلة، وأن تكون الأدلة التي تقدم إلى جهات التحقيق والقضاء قد جُمعت في إطار يحترم الحقوق الأساسية ويتيح التحقق من سلامتها ومشروعيتها.

الفصل الثاني: مقارنة فعالية الرقابة على التحريات في الأنظمة الثلاثة (اليمن/المصري/الفرنسي)

المبحث الأول: نسب إلغاء الإجراءات والبطلان لعمل التحريات

إشكالية المبحث

يطرح الحديث عن "نسب إلغاء الإجراءات" في التحريات إشكالية منهجية دقيقة: فالنسبة الرقمية، مهما بدت موضوعية، لا تعكس بالضرورة **فعالية** الرقابة. فقد ترتفع نسبة البطلان في نظام ما لأن قضاءه أكثر صرامة، أو لأن إجراءاته أكثر تعقيداً، أو لأن المتهمين يملكون أدوات دفاع أقوى. وقد تنخفض في نظام آخر لا لأن إجراءاته أكثر سلامة، بل لأن الدفوع بالبطلان لا تُثار، أو لأن المحاكم تميل إلى التغاضي عن العيوب الشكلية. ومن ثم، فإن مقارنة النسب بين اليمن ومصر وفرنسا لا يمكن أن تكون مقارنة "أرقام" فقط، بل يجب أن تكون مقارنة **لسياق إنتاج هذه الأرقام، وللمعايير التي تُقاس بها**.

وفي السياق اليمني، تزداد الإشكالية تعقيداً بسبب **غياب الإحصاءات القضائية المنشورة** .فالمحاكم اليمنية لا تنشر بيانات دورية عن نسب البطلان، ولا عن أسباب إلغاء الإجراءات، ولا عن توزيع القضايا بين أنواع الجرائم. ومن ثم، فإن أي حديث عن "نسب" في اليمن يظل **تقديرياً** أو **استنتاجياً**، لا **إحصائياً** .وهذا ما يفرض على الباحث التمييز الصريح بين ما هو **موثق** (كالنصوص القانونية، والأحكام المنشورة)، وما هو **مقدَّر** (كنسب البطلان في مصر وفرنسا بناءً على دراسات مقارنة)، وما هو **غائب**)كالإحصاءات اليمنية.(

أولاً: نسب البطلان في النموذج الفرنسي

يُعد النموذج الفرنسي الأكثر توثيقاً في هذا المجال. فالإحصاءات القضائية الفرنسية، رغم تفاوتها بحسب المصدر والسنة، تشير إلى أن نسبة إلغاء الإجراءات أو إعلان بطلانها في مرحلة التحريات تتراوح بين **10%و١٥ %** في المتوسط .وهذه النسبة، رغم أنها قد تبدو متواضعة، إلا أنها تعكس **صرامة نسبية** في الرقابة، خاصة في ضوء أن البطلان في فرنسا لا يقتصر على المخالفات الشكلية الصريحة، بل يمتد إلى **انتهاك حقوق الدفاع**، ولو لم يوجد نص صريح يجرم المخالفة.

وقد ساهم في رفع هذه النسبة عاملان أساسيان: الأول هو **وجود قاضي الحريات والاحتجاز** كجهة مستقلة عن النيابة، لها سلطة مراجعة قرارات تقييد الحريات (كالتوقيف والتفتيش والتنصت) قبل تنفيذها أو خلال فترة قصيرة من تنفيذها. وهذا يعني أن جزءاً من الإجراءات الباطلة يُكتشف ويُلغى **قبل** أن يصل إلى المحاكمة، مما يقلل من أثرها على العدالة. والثاني هو **إمكانية اللجوء إلى المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان**، التي أصدرت عشرات الأحكام ضد فرنسا في قضايا تتعلق بمراقبة الاتصالات، وظروف الاحتجاز، وحقوق الدفاع، مما دفع المشرع الفرنسي إلى تعديل تشريعاته بشكل متكرر .

ثانياً: نسب البطلان في النموذج المصري

في مصر، تختلف الصورة. فالإحصاءات القضائية المنشورة، رغم ندرتها، تشير إلى أن نسبة البطلان في مرحلة التحريات لا تتجاوز **5%إلى ٨ %**في أفضل التقديرات .وهذه النسبة المنخفضة لا تعني بالضرورة أن الإجراءات المصرية أكثر سلامة من الفرنسية، بل تعكس **عوامل مؤسسية وإجرائية** تحد من فعالية الرقابة.

أول هذه العوامل هو أن **معظم الرقابة تأتي لاحقة**، بعد انتهاء التحريات وصدور قرار الاتهام. فالنيابة العامة تشرف على الضبط القضائي، لكن إشرافها في الغالب **شكلي** (استلام المحاضر، توجيه التعليمات)، لا **رقابة فعلية** على مشروعية الإجراءات في حينها. وثاني هذه العوامل هو **غياب التسجيل الصوتي والمرئي للاستجوابات** في معظم الحالات، مما يجعل من الصعب إثبات وقوع مخالفات إجرائية، ويعتمد الدفاع غالباً على دفوع شكلية قد لا تلقى قبولاً واسعاً من المحاكم. وثالثها هو أن **القضاء المصري يميل إلى تغليب مصلحة التحقيق** على الضمانات الشكلية، خاصة في القضايا ذات الحساسية الأمنية .

ومع ذلك، فإن **محكمة النقض المصرية** أصدرت أحكاماً مهمة في هذا المجال. فقد قضت في أكثر من مناسبة بأن "التحريات غير الجدية لا تُسوغ القبض أو التفتيش"، وأن "التفتيش الذي يتم بغير إذن من النيابة في غير حالة التلبس يكون باطلاً، والمضبوطات غير مقبولة كدليل" . وهذه الأحكام، رغم أهميتها، تظل **استثناءات** في بحر من الممارسات التي تميل إلى التصديق على الإجراءات.

ثالثاً: الوضع في اليمن — غياب الإحصاءات ووجود النصوص

أما في اليمن، فإن الحديث عن "نسب البطلان" يظل **متعذراً** لغياب الإحصاءات القضائية المنشورة. لكن هذا لا يعني أن النظام اليمني لا يعرف البطلان. فقانون الإجراءات الجزائية اليمني يتضمن نظاماً متكاملاً للبطلان، يميز بين **البطلان المطلق** المتعلق بالنظام العام (المادة ٣٩٧)، و**البطلان النسبي** المتعلق بمصلحة الخصوم (المادة ٣٩٨) .وقد أخذ المشرع اليمني بهذا التمييز صراحةً، على عكس بعض التشريعات العربية التي تترك التمييز للفقه والقضاء.

والبطلان المطلق في اليمن يشمل، بحسب المادة ٣٩٧، مخالفة القواعد المتعلقة بـ: كيفية رفع الدعوى الجزائية، وتشكيل المحكمة، وولايتها، وعلانية الجلسات، وتسبيب الأحكام، وحرية الدفاع، وإجراءات الطعن، و"العيب الإجرائي الجوهري المهدر لأي حق من حقوق المتقاضين" . وهذا النص **واسع** بما يكفي لتغطية مخالفات جوهرية في مرحلة التحريات، كالتفتيش دون إذن، أو تفتيش المرأة بواسطة رجل، أو حبس المتهم دون عرضه على القضاء في المدة القانونية.

غير أن **المحكمة العليا اليمنية**، في أحكامها المنشورة، نادراً ما تنقض الأحكام بسبب بطلان إجراءات التحريات. وأكثر ما تنقضه يتعلق بـ :**بطلان الحكم** (لعدم حضور المتهم، أو عدم تسبيب الحكم، أو عدم إيداع مسودته)، لا **بطلان التحريات** نفسها .وهذا يشير إلى أن **الرقابة على التحريات** في اليمن تظل أضعف من الرقابة على **المحاكمة**، وأن المتهم قد يجد حماية أكبر في مرحلة المحاكمة (من حيث حضور محاميه، وعلانية الجلسات) مما يجده في مرحلة التحريات.

رابعاً: دلالات المقارنة

المقارنة بين النسب الثلاث (١٥٪ في فرنسا، ٨٪ في مصر، وغير محددة في اليمن) لا تعني بالضرورة أن النظام الفرنسي "أكثر بطلاناً" أو أن النظام اليمني "أكثر سلامة". فهي تعني أن **معدل كشف المخالفات** يختلف باختلاف: وجود جهة رقابية مستقلة (قاضي الحريات في فرنسا)، وتوفر أدوات إثبات (التسجيل في فرنسا)، ووجود ثقافة قضائية تميل إلى حماية الحقوق (في فرنسا) أو إلى تغليب مصلحة التحقيق (في مصر واليمن). ومن ثم، فإن **رفع نسبة البطلان في اليمن** ليس هدفاً في ذاته، بل هو **وسيلة** لتحقيق رقابة أكثر فعالية، وهو ما يتطلب إصلاحات في البنية المؤسسية، لا مجرد نصوص قانونية.

المبحث الثاني: العوامل المؤثرة في الفعالية (استقلال القضاء، التسجيل، دور الدفاع)

إشكالية المبحث

إذا كانت النسب الرقمية لا تكفي للحكم على فعالية الرقابة، فإن السؤال يصبح : **ما العوامل التي تجعل الرقابة فعالة؟** والإجابة لا تكمن في "وجود النصوص" فقط، بل في **البنية المؤسسية** التي تحيط بتطبيقها. فالنص الذي يقرر بطلان التفتيش دون إذن لا قيمة له إذا لم يوجد قاضٍ مستقل يمكنه أن يقرر البطلان، ولا محامٍ يستطيع أن يثيره، ولا سجل يمكن الاعتماد عليه لإثبات المخالفة. ومن ثم، فإن فعالية الرقابة تتحدد بثلاثة عوامل أساسية :**استقلال القضاء، وتسجيل الإجراءات، ودور الدفاع.**

أولاً: استقلال القضاء

استقلال القضاء ليس مجرد "نص دستوري"، بل هو **بنية مؤسسية** تحدد من يملك سلطة مراجعة الإجراءات، وهل يملك الاستقلال الكافي لمواجهة السلطة الأمنية. وفي هذا الإطار، تتباين النماذج الثلاثة:

في **فرنسا**، يوجد **قاضي الحريات والاحتجاز**، وهو قاضٍ مستقل عن النيابة العامة، مختص بمراجعة الإجراءات المقيدة للحريات (كالتوقيف، والتفتيش، والتنصت). وهذا القاضي لا يقتصر دوره على منح الإذن، بل يمتد إلى **مراجعة مشروعية الإجراء وتناسبه** مع الغرض. وقد أنشئ هذا المنصب عام ٢٠٠٠ ليكون "فصلاً بين سلطة التحقيق وسلطة تقييد الحريات"، مما يعزز استقلالية الرقابة ويقلل من تأثير النيابة على قرارات الحبس والتفتيش .وهذا النموذج يعكس فهماً للرقابة بأنها **ليست مجرد إجراء شكلي**، بل **سلطة مستقلة** يمكنها أن تقول "لا" للشرطة.

في **مصر**، تتوزع الرقابة بين النيابة العامة (التي تشرف على الضبط القضائي)، ومحكمة الموضوع (التي تفحص صحة الإجراءات أثناء المحاكمة)، ومحكمة النقض (التي تراقب تطبيق القانون). والنيابة العامة، رغم أنها "هيئة من هيئات القضاء" بحسب الدستور، تظل جزءاً من **السلطة القضائية** التي قد تتأثر بالسياسات الأمنية. كما أن محكمة الموضوع، رغم سلطتها في تقدير صحة الإجراءات، تميل في الغالب إلى **تأييد** إجراءات الشرطة، إلا إذا كان البطلان واضحاً وصريحاً. ومن ثم، فإن استقلال الرقابة في مصر يظل **نسبياً**، لأنه لا يوجد قاضٍ مستقل متخصص في مراجعة إجراءات التحريات قبل وصولها إلى المحاكمة.

في **اليمن**، تتوزع الرقابة بين النيابة العامة (التي تشرف على الضبط القضائي)، والمحكمة (التي تفحص صحة الإجراءات أثناء المحاكمة). غير أن **غياب قاضٍ متخصص** (كقاضي الحريات)، و**ضعف استقلال النيابة** عن السلطة التنفيذية، و**انقسام المؤسسة القضائية** بين سلطات متعددة في ظل النزاع، كل ذلك يجعل الرقابة على التحريات **أضعف** من نظيرتها في مصر وفرنسا. فالمحكمة اليمنية قد تجد نفسها أمام خيار صعب: إما إبطال إجراءات جمعها ضابط شرطة، أو تأييدها لتجنب إفلات المتهم. وفي ظل غياب إحصاءات دقيقة، لا يمكن الجزم بأي الخيارين يغلب، لكن المؤشرات المتاحة (كندرة نقض الأحكام بسبب بطلان التحريات) تشير إلى أن **التأييد** هو الغالب.

ثانياً: تسجيل الإجراءات

تسجيل الإجراءات ليس "ترفاً تقنياً"، بل هو **شرط لإمكان الرقابة** .فالقاضي لا يمكنه أن يحكم ببطلان إجراء لم يُسجل، أو سُجل بشكل ناقص. وفي هذا الإطار، تتباين النماذج الثلاثة تبايناً كبيراً:

في **فرنسا**، أصبح تسجيل الاستجوابات صوتاً وصورة **إلزامياً** في الجنايات والجرائم الخطيرة منذ عام ٢٠٠٧ وهذا التسجيل يُحفظ في وسائط آمنة، ويُفتح فقط بأمر قضائي، ويكون متاحاً للدفاع والمحكمة عند النظر في الطعون. وقد أثبتت الدراسات أن هذا الإجراء **قلل بشكل ملحوظ من الدفوع الشكلية**، وعزز ثقة الجمهور في نزاهة التحقيقات .كما أن الفحص الطبي إلزامي عند كل توقيف، ويجرى بواسطة طبيب مختار من قائمة معتمدة، مع حق المتهم في طلب طبيب آخر خاص به. وكل نتائج الفحص تُسجل بدقة في محضر رسمي، وأي ملاحظة تُوثق وتُحال تلقائياً إلى النيابة للتحقيق .

في **مصر**، لا يزال تسجيل الاستجوابات **محدوداً جداً**، ويقتصر على بعض القضايا ذات الطابع الخاص بناءً على توجيهات من النائب العام. ومعظم الاستجوابات تُدوَّن **كتابياً فقط**، مما يفتح الباب أمام دفوع إنكار التوقيع أو التحريف في المحاضر .والفحص الطبي غير إلزامي إلا عند طلب المتهم أو ذويه، وغالباً ما يتم بواسطة طبيب شرعي تابع للدولة، مما يثير شكوكاً حول حياديته. ولا يوجد نظام موحد لتسجيل الشكاوى المتعلقة بالمخالفات الإجرائية، مما يجعل إثباتها صعباً في معظم الحالات.

في **اليمن**، الوضع أقرب إلى النموذج المصري، بل قد يكون أضعف. فقانون الإجراءات الجزائية لا يتضمن نصاً يلزم بتسجيل الاستجوابات صوتاً أو صورة، ولا يوجد نظام موحد للفحص الطبي الإلزامي. والمادة (٧١) من القانون تنص على أن "يحجز المقبوض عليه في مكان منفصل عن المكان المخصص للمحكوم عليهم ويعامل بوصفه بريئاً ولا يجوز إيذاؤه بدنياً أو معنوياً" ، لكنها لا تشير إلى آلية لتوثيق حالته الصحية. وفي غياب التسجيل، يصبح من الصعب على المتهم أن يثبت أنه تعرض لضغط أو إكراه أثناء التحريات، ويصبح من الصعب على القاضي أن يتحقق من صحة الإجراءات.

ثالثاً: دور الدفاع

دور الدفاع لا يقتصر على "حضور المحامي"، بل يشمل **حق المحامي في الاطلاع على ملف التحقيق**، و**حضور الاستجوابات**، و**تقديم الطلبات** (كطلب فحص طبي، أو سماع شاهد). وفي هذا الإطار، تتباين النماذج الثلاثة:

في **فرنسا**، أصبح الحق في المحامي مكفولاً **من اللحظة الأولى للتوقيف** منذ إصلاحات ٢٠١١ ولا يجوز للشرطة استجواب المتهم دون حضور محاميه، إلا في حالات استثنائية جداً وبإذن خاص من القاضي. والدولة توفر محامياً مجانياً فوراً للمعوزين عبر نظام المساعدة القضائية. كما يُسمح للمحامي بالاطلاع على ملف التحقيق منذ البداية، وحضور جميع جلسات الاستجواب، والتدخل لطرح الأسئلة أو الاعتراض على الإجراءات غير القانونية .

في **مصر**، كان القانون يسمح بحضور المحامي فقط **بعد انقضاء ٤٨ ساعة** من التوقيف. والتعديلات التشريعية الأخيرة حسّنت الوضع نوعاً ما بنصها على حق المتهم في الاستعانة بمحامٍ خلال فترة الحرس النظري، لكنها أبقت على إمكانية تأجيل هذا الحق حتى ٤٨ ساعة في قضايا الإرهاب والجرائم المنظمة. وهذا

التأخير الزمني الكبير **يفرغ الحق من محتواه العملي**، لأن أغلب المخالفات الإجرائية تحدث في الساعات الأولى من التوقيف .
في **اليمن**، الدستور يكفل للمقبوض عليه الحق في "الامتناع عن الإدلاء بأية أقوال إلا بحضور محاميه" (المادة ٤٨/ب) .وقانون الإجراءات الجزائية ينص على أن "يبلغ فوراً كل من قبض عليه بأسباب هذا القبض وله حق الاطلاع على أمر القبض والاتصال بمن يرى إبلاغه بما وقع والاستعانة بمحام" . غير أن هذه النصوص، رغم وضوحها، تصطدم في الممارسة بغياب **آلية تنفيذ** (كضمان حضور المحامي في الاستجوابات، أو توفير محامٍ للمعوزين)، وبضعف **ثقافة الدفاع** في مرحلة التحريات. ومن ثم، فإن الحق في المحامي في اليمن يظل **حقاً على الورق** أكثر منه **ممارسة فعلية**.

رابعاً: تفاعل العوامل الثلاثة

العوامل الثلاثة ليست منفصلة، بل **متفاعلة** .فاستقلال القضاء بلا تسجيل لا يمكنه أن يحكم ببطلان إجراء غير موثق. والتسجيل بلا دفاع لا يفيد، لأن من يطلع على التسجيل ويستخرج منه المخالفات هو المحامي. والدفاع بلا استقلال قضائي لا يجد من يقتنع بحججه. ومن ثم، فإن فعالية الرقابة تتطلب **تكامل** هذه العوامل، لا وجود أحدها بمعزل عن الآخر. وهذا ما يفسر لماذا تظل الرقابة في فرنسا أكثر فعالية: لأنها تجمع بين قاضٍ مستقل (قاضي الحريات)، وتسجيل شامل (للجنايات والجرائم الخطيرة)، ودفاع قوي (حق المحامي من اللحظة الأولى).

المبحث الثالث: الإحصائيات والدلالات (مع الإشارة إلى التحديات في اليمن)

إشكالية المبحث

إذا كانت الإحصاءات هي "لغة الأرقام" التي تُقاس بها فعالية الرقابة، فإن غيابها في اليمن يطرح سؤالاً حول **كيف يمكن تقييم النظام اليمني دون أرقام** .والجواب لا يكمن في "اختلاق" إحصاءات، بل في **الاعتماد على مؤشرات بديلة** (كالأحكام المنشورة، والتقارير الحقوقية، والمقارنات مع أنظمة مشابهة)، مع **الاعتراف الصريح بحدود هذه المؤشرات** .ومن ثم، فإن هذا المبحث لا يقدم "إحصاءات يمنية"، بل يقدم **قراءة في الإحصاءات المتاحة** عن مصر وفرنسا، و**استخلاص دلالات** يمكن أن تنطبق على اليمن بحذر.

أولاً: الإحصاءات المتاحة ـــ ماذا تقول؟

في **فرنسا**، تشير البيانات القضائية إلى أن نسبة البطلان في مرحلة التحريات تتراوح بين ١٠٪ و١٥٪، كما ذكرنا. لكن الأهم من الرقم هو **توزيع هذه النسبة** : فمعظم حالات البطلان تتعلق بـ :**التفتيش** (لعدم وجود إذن، أو لتجاوز نطاق الإذن)، و**التوقيف** (لتجاوز المدة القانونية، أو لعدم عرض المحتجز على القاضي)، و**التنصت** (لعدم وجود إذن قضائي، أو لتجاوز نطاق الإذن). وهذا يعني أن الرقابة الفرنسية تركز على **الإجراءات الأكثر تدخلاً** في الحقوق، لا على المخالفات الشكلية البسيطة.

وفي **المقابل**، تشير دراسة مقارنة إلى أن نسبة البطلان في **مصر** لا تتجاوز ٥٪ إلى ٨٪، وأن معظمها يتعلق بـ :**التفتيش** (لعدم وجود إذن، أو لتفتيش امرأة بواسطة رجل)، و**الحبس الاحتياطي** (لتجاوز المدة، أو لعدم تسبيب الأمر). لكن الدراسة تشير إلى أن **معظم هذه البطلانات** لا تؤدي إلى البراءة، لأن المحكمة قد تجد أدلة أخرى مستقلة. وهذا يعني أن البطلان في مصر **لا يغير النتيجة** في كثير

من الأحيان، بل يقتصر على **استبعاد الدليل** الذي تم الحصول عليه بطريقة غير مشروعة .
أما في **اليمن**، فلا توجد إحصاءات منشورة. لكن **الأحكام المنشورة** للمحكمة العليا اليمنية، رغم ندرتها، تشير إلى أن البطلان الذي تقرره المحكمة يتعلق في الغالب بـ :**بطلان الحكم** (لعدم حضور المتهم، أو عدم تسبيب الحكم، أو عدم إيداع مسودته، أو عدم تدوين اسم عضو النيابة)، لا **ببطلان التحريات** .وقد قضت المحكمة العليا في أحد أحكامها بأن "الحكم الاستئنافي المؤيد للحكم الابتدائي قد شابه البطلان من عدة وجوه: عدم حضور الطاعن جلسات المحاكمة، وعدم إيداع مسودة الحكم، وعدم وجود محضر جلسات النطق بالحكم" . وهذا يشير إلى أن **الرقابة على التحريات** في اليمن تظل **هامشية** مقارنة بالرقابة على المحاكمة.
ثانياً: الدلالات ـــ ما الذي تعنيه هذه الأرقام؟
الأرقام، رغم تفاوتها، تشير إلى **ثلاث دلالات** أساسية:
الدلالة الأولى: البطلان ليس غاية في ذاته .فارتفاع نسبة البطلان في فرنسا لا يعني أن النظام الفرنسي "أكثر فساداً" أو "أكثر انتهاكاً للحقوق"، بل يعني أن **آليات كشف المخالفات** أكثر فعالية. فالبطلان هو **مؤشر على وجود رقابة**، لا على وجود انتهاكات أكثر. وفي المقابل، انخفاض نسبة البطلان في مصر واليمن لا يعني أن الإجراءات أكثر سلامة، بل يعني أن **آليات الكشف** أضعف.
الدلالة الثانية: نوعية البطلان أهم من كميته .فالبطلان الذي يتعلق بـ"عدم تسبيب الحكم" أو "عدم حضور المتهم" هو بطلان **شكلي** لا يمس جوهر التحريات. أما البطلان الذي يتعلق بـ"تفتيش دون إذن" أو "توقيف دون عرض على القاضي" أو "انتزاع اعتراف تحت الإكراه" فهو بطلان **جوهري** يمس الحقوق الأساسية. ومن ثم، فإن المقياس الحقيقي لفعالية الرقابة ليس **عدد** حالات البطلان، بل **نوعيتها**.
الدلالة الثالثة: البطلان بلا تعويض يظل ناقصاً .ففي فرنسا، لا يقتصر البطلان على استبعاد الدليل، بل يمتد إلى **تعويض المتضرر** عن الإجراء الباطل. وقد ألزمت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان فرنسا في عدة أحكام بدفع تعويضات لضحايا إجراءات باطلة .وفي مصر، يظل التعويض **نظرياً** في معظم الحالات، حيث تشترط المحاكم إثبات الضرر المادي المباشر، وهو أمر صعب التحقيق. وفي اليمن، الدستور ينص على أن "يحدد القانون عقاب من يخالف أحكام أي فقرة من فقرات هذه المادة، كما يحدد التعويض المناسب عن الأضرار التي قد تلحق بالشخص من جراء المخالفة" (المادة ٤٨/هـ) ، لكن هذا التعويض يظل **غير منظم** في التشريع العادي.
ثالثاً: التحديات في اليمن ـــ لماذا لا توجد إحصاءات؟
غياب الإحصاءات القضائية في اليمن ليس صدفة، بل هو نتيجة **تحديات بنيوية**:
التحدي الأول: انقسام المؤسسة القضائية .ففي ظل النزاع المسلح، توجد سلطات قضائية متعددة (حكومة معترف بها، سلطات أمر واقع)، وكل منها تصدر أحكاماً لا تُنشر بشكل موحد. ومن ثم، فإن أي إحصاء وطني سيكون **ناقصاً** أو **منحازاً**.
التحدي الثاني: ضعف البنية التحتية المعلوماتية .فالمحاكم اليمنية لا تملك في الغالب أنظمة حوسبة مركزية تسجل القضايا وأسباب البطلان. والأحكام تُكتب بخط اليد أو تُحفظ في أرشيفات ورقية غير مفهرسة، مما يجعل استخراج الإحصاءات **شبه مستحيل**.

التحدي الثالث: ثقافة السرية .ففي اليمن، كما في كثير من الدول العربية، يُنظر إلى الإحصاءات القضائية كـ"أسرار" لا تُنشر للعموم، أو تُنشر بشكل انتقائي. ومن ثم، فإن الباحث لا يجد بيانات موثوقة يمكن الاعتماد عليها.
التحدي الرابع: غياب التقييم المستقل .فالمؤسسات القضائية اليمنية لا تخضع لتقييم مستقل من قبل مراكز بحثية أو منظمات مجتمع مدني، مما يجعل من الصعب قياس فعاليتها بمعايير موضوعية.

رابعاً: نحو مؤشرات بديلة للتقييم

في غياب الإحصاءات، يمكن الاعتماد على **مؤشرات بديلة**، أهمها:
المؤشر الأول: نسبة الأحكام المنشورة .فإذا كانت المحكمة العليا اليمنية تنشر أحكاماً تتعلق ببطلان التحريات، فهذا يشير إلى وجود رقابة. وإذا كانت لا تنشر إلا أحكاماً تتعلق ببطلان المحاكمة، فهذا يشير إلى أن الرقابة على التحريات **غائبة** أو **ضعيفة**.
المؤشر الثاني: وجود نصوص قانونية واضحة .فقانون الإجراءات الجزائية اليمني يتضمن نصوصاً واضحة عن البطلان (المادتان ٣٩٧ و٣٩٨)، وعن ضمانات التفتيش (المادة ١٤٣)، وعن حق الإخطار (المادة ٧٧). وهذا يشير إلى أن **الأساس القانوني** موجود، حتى لو كان التطبيق ضعيفاً.
المؤشر الثالث: تقارير المنظمات الحقوقية .فتقارير منظمات المجتمع المدني اليمنية، رغم محدوديتها، تشير إلى حالات انتهاكات في مرحلة التحريات (كالتعذيب، والاحتجاز دون محاكمة، وتفتيش النساء بواسطة رجال). وهذه التقارير، رغم أنها لا تقدم "نسباً"، إلا أنها تقدم **أدلة نوعية** على وجود مشكلات.
المؤشر الرابع: المقارنة مع أنظمة مشابهة .فإذا كانت مصر، التي لديها نصوص قانونية مشابهة لليمن، تسجل نسبة بطلان منخفضة (٥-٨٪)، فإن اليمن، التي تعاني من ظروف أشد قسوة (نزاع مسلح، انقسام مؤسسي، ضعف بنية تحتية)، من المرجح أن تكون نسبتها **أقل**، لا **أكثر**.

خلاصة الفصل

لا يمكن اختزال فعالية الرقابة على التحريات في "نسبة بطلان" واحدة. فالنسب، رغم دلالتها، لا تعكس سوى **جزءاً** من الصورة. والفعالية الحقيقية تتحدد بـ : **استقلال القضاء** (هل يوجد قاضٍ مستقل يمكنه أن يقول "لا" للشرطة؟)، و**تسجيل الإجراءات** (هل توجد آلية لتوثيق ما حدث، تسمح بالمراجعة؟)، و**دور الدفاع**)هل يوجد محامٍ يستطيع أن يطلع على الملف، ويحضر الاستجواب، ويطرح الطعون؟.(
وفي ضوء المقارنة، يبدو أن النموذج الفرنسي هو الأكثر تكاملاً، لأنه يجمع بين قاضٍ مستقل (قاضي الحريات)، وتسجيل شامل (للجنايات والجرائم الخطيرة)، ودفاع قوي (حق المحامي من اللحظة الأولى). والنموذج المصري، رغم نصوصه المتطورة نسبياً، يظل **محدود الفعالية** بسبب غياب التسجيل، وتأخر حق المحامي، وميل المحاكم إلى تغليب مصلحة التحقيق. والنموذج اليمني، رغم نصوصه الدستورية الواضحة (المادة ٤٨)، يظل **الأضعف** بسبب انقسام المؤسسة القضائية، وغياب الإحصاءات، وضعف آليات التنفيذ.
ومن ثم، فإن أي إصلاح في اليمن لا يمكن أن يقتصر على "تعديل النصوص"، بل يجب أن يشمل :**إنشاء آلية رقابة قضائية مستقلة** (كقاضي حريات أو ما يعادله)، و**إلزامية تسجيل الاستجوابات** في الجنايات، و**ضمان حق المحامي من**

اللحظة الأولى، و**تطوير نظام إحصائي** يمكن الاعتماد عليه في التقييم. وهذه الإصلاحات، رغم أنها تبدو "طموحة" في ظل النزاع، إلا أنها **شروط** لأي رقابة فعالة، لا **ترفاً** يمكن تأجيله.

قائمة المراجع المرقّمة

١. د. محمد كمال عرفه الرخاوي، *تحريات الشرطة عن الجريمة والرقابة القضائية عليها: دراسة مقارنة موسعة مع تطبيقات قضائية حقيقية بين القانون المصري والجزائري والفرنسي*، (د.ن)، ص ١٢-١٥
٢. المرجع السابق، ص ١٠-١١
٣. المرجع السابق، ص ١٢
٤. المرجع السابق، ص ٨-٩
٥. المرجع السابق، ص ٢٦-٢٧ (نقض مصري رقم ١٢٤٥٦ لسنة ٨٨ ق، ونقض مصري رقم ٧٨٩ ق).
٦. قانون الإجراءات الجزائية اليمني رقم (١٣) لسنة ١٩٩٤، المادتان ٣٩٧ و٣٩٨
٧. المرجع السابق، المادة ٣٩٧
٨. المحكمة العليا اليمنية، طعن رقم (٤٠١) لسنة ١٤٢٤هـ (جزائي هرب)، منشور في *مجلة المحكمة العليا*.
٩. الرخاوي، المرجع السابق، ص ١٠
١٠. المرجع السابق، ص ١٨-١٩
١١. المرجع السابق، ص ١٦-١٧
١٢. المرجع السابق، ص ١٩
١٣. قانون الإجراءات الجزائية اليمني، المادة ٧١
١٤. الرخاوي، المرجع السابق، ص ١٥-١٦
١٥. المرجع السابق، ص ١٤-١٥
١٦. دستور الجمهورية اليمنية، المادة ٤٨/ب.
١٧. قانون الإجراءات الجزائية اليمني، المادة ٧٣
١٨. الرخاوي، المرجع السابق، ص ٢٥
١٩. المحكمة العليا اليمنية، طعن رقم (٤٠١) لسنة ١٤٢٤هـ، المرجع السابق.
٢٠. الرخاوي، المرجع السابق، ص ٢٥
٢١. دستور الجمهورية اليمنية، المادة ٤٨/هـ.

أولها أنه قد يكون قابلًا للنسخ بصورة مطابقة للأصل، لكن النسخ أو النقل أو التحويل قد يؤدي أيضًا إلى تغيير بعض البيانات أو فقدان معلومات وصفية مهمة.
وثانيها أن بعض البيانات الرقمية لا يمكن تفسيرها بصورة صحيحة دون معرفة السياق الذي أُنشئت فيه أو النظام الذي أنتجها.
وثالثها أن نسبة المحتوى إلى شخص معين قد تكون أكثر تعقيدًا من تحديد مصدره الظاهر؛ فقد يظهر المنشور باسم مستخدم معين، دون أن يثبت ذلك وحده هوية الشخص الذي أنشأه أو نشره.
ورابعها أن البيانات قد تكون موزعة على أجهزة وخوادم وخدمات متعددة، وقد تتطلب المحافظة عليها تعاونًا فنيًا أو إجراءات قانونية إضافية.
ولهذه الأسباب، يتطلب التعامل مع الدليل الرقمي الجمع بين المعرفة التقنية والضوابط الإجرائية. ويقدم بروتوكول بيركلي معايير مهنية تساعد في تحديد المعلومات الرقمية وجمعها وحفظها والتحقق منها وتحليلها بطريقة منظمة.٢

الفرع الثاني: توثيق الدليل الرقمي ومبدأ سلامة سلسلة الحيازة

يقصد بسلسلة الحيازة سجل الإجراءات المتعاقبة التي تمت على الدليل منذ جمعه حتى تقديمه إلى جهة التحقيق أو المحكمة، بما يتيح معرفة من تعامل معه، ومتى تم ذلك، وما الإجراءات التي اتخذت بشأنه.
وتظهر أهمية هذه السلسلة في الأدلة الرقمية بوجه خاص؛ لأن سلامة الدليل لا تتعلق بمحتواه فحسب، وإنما تشمل كذلك كيفية الحصول عليه وحفظه ونقله وإجراء الفحوص عليه.
ويُستحسن أن يتضمن التوثيق العناصر الآتية:

١. تحديد المصدر الذي جُمعت منه المعلومة، مع تسجيل اسم الموقع أو المنصة والرابط الكامل متى كان ذلك ممكنًا.
٢. إثبات تاريخ الجمع ووقته والمنطقة الزمنية المستخدمة، تجنبًا للالتباس الناتج عن اختلاف التوقيت بين الأجهزة والخدمات.
٣. حفظ نسخة من المحتوى في صورته الأصلية الممكنة، مع تجنب الاكتفاء بلقطة شاشة إذا كان من الممكن حفظ بيانات أكثر اكتمالًا.
٤. تسجيل هوية القائم بالجمع وصفته والوسيلة التقنية المستخدمة.
٥. بيان أي عملية تحويل أو ضغط أو قص أو تعديل أجريت على الملف.
٦. حفظ البيانات الأصلية بصورة مستقلة عن النسخ المستخدمة في التحليل.
٧. تقييد الوصول إلى الدليل، وتسجيل عمليات التسليم والاستلام.
٨. استخدام وسائل التحقق من سلامة الملفات، مثل قيم التجزئة الرقمية، عندما تكون مناسبة لطبيعة الدليل.
٩. توثيق أوجه القصور أو الانقطاع في سلسلة الحيازة بدلًا من إخفائها.
١٠. إعداد تقرير يوضح الإجراءات التي اتخذت والنتائج التي أمكن الوصول إليها والحدود الفنية التي واجهت الفحص.

وتساعد قيم التجزئة الرقمية، المعروفة باسمHash Values ، على اكتشاف التغيرات التي قد تطرأ على الملف بعد حساب القيمة المرجعية، لكنها لا تثبت وحدها أن الملف كان صحيحًا أو أصليًا قبل حساب تلك القيمة، ولا تثبت أن محتواه يعكس واقعة حقيقية.
فإذا قدمت جهة التحقيق مقطع فيديو وحُسبت له قيمة تجزئة عند استلامه، فإن تطابق القيمة لاحقًا يمكن أن يدعم القول إن الملف لم يتغير منذ تلك اللحظة. لكنه

لا يثبت وحده أن المقطع لم يخضع للتلاعب قبل استلامه، أو أن تاريخ التصوير والمكان والشخص الظاهر فيه صحيحة.
وبالتالي، يجب ألا تتحول الأدوات التقنية إلى بديل عن التقييم الشامل للأدلة.

الفرع الثالث: الرقابة القضائية على سلامة الدليل الرقمي

تتمثل الرقابة القضائية على سلامة الدليل الرقمي في التحقق من سلامة الإجراءات التي أحاطت بجمعه وحفظه وتحليله، ومن إمكان الاعتماد على النتائج التي خلص إليها القائم بالفحص.
ويمكن تنظيم هذه الرقابة حول أربعة أسئلة أساسية:

السؤال الأول: هل جُمع الدليل بطريقة مشروعة؟

ينبغي التحقق من طبيعة المصدر، وحدود الوصول إليه، ومن وجود الإذن اللازم إذا كان الإجراء يتضمن تفتيشًا أو مراقبة أو الوصول إلى مراسلات أو بيانات خاصة.

السؤال الثاني: هل أمكن الحفاظ على الدليل دون تغيير غير مبرر؟

يتطلب ذلك مراجعة سجلات الحيازة، والنسخ المحفوظة، والقيم المرجعية عند استخدامها، وأي عمليات تقنية أجريت على الملف.

السؤال الثالث: هل يمكن التحقق من النتيجة الفنية؟

يجب أن يكون التقرير واضحًا بشأن الأدوات المستخدمة وطريقة الفحص والافتراضات الفنية وأوجه القصور.

السؤال الرابع: هل تكفي النتيجة لإثبات الواقعة محل الاتهام؟

قد يثبت الفحص أن ملفًا معينًا موجود على جهاز أو أن حسابًا نشر محتوى معينًا، لكن ذلك لا يحسم بالضرورة هوية الفاعل أو قصده الجنائي أو علاقته ببقية أركان الجريمة.
ويُستفاد من المبادئ العامة في قانون الإجراءات الجزائية اليمني، ولا سيما قرينة البراءة وحق الدفاع ووجوب التحقق من وقوع الجريمة وشخصية المتهم، أن الأدلة الرقمية ينبغي أن تخضع لتقييم يتيح مناقشة صحتها وصلتها بالاتهام، بدلًا من التعامل معها بوصفها نتائج تقنية لا تقبل المراجعة.١
ولا يعني ذلك أن كل خلل فني يؤدي تلقائيًا إلى استبعاد الدليل؛ إذ ينبغي التمييز بين الخلل الذي يمس أصالة الدليل أو مشروعية الحصول عليه، والخلل الذي يؤثر في وزنه أو في درجة الثقة بالاستنتاج المستخلص منه. ويتوقف الأثر القانوني على طبيعة الخلل والنصوص الواجبة التطبيق ومدى تأثيره في ضمانات الخصوم.

الفرع الرابع: دور الخبير الفني وحدود الاعتماد على الأنظمة الآلية

أصبح من الممكن استخدام أدوات تقنية لتحليل كميات كبيرة من البيانات، وتصنيف الصور، واكتشاف التشابه بين الملفات، وتحليل العلاقات بين الحسابات، وتحديد المواقع المحتملة للصور ومقاطع الفيديو.
وتوفر هذه الأدوات إمكانات مهمة لتسريع التحري، لكنها لا تخلو من احتمالات الخطأ، خصوصًا عندما تعتمد على بيانات ناقصة أو غير ممثلة أو على افتراضات غير مناسبة للواقعة محل التحقيق.
فقد يحدد نظام التعرف على الوجوه تشابهًا بين صورة منشورة وصورة شخص مشتبه به، إلا أن التشابه التقني لا يكفي وحده لإثبات أن الشخص الظاهر هو المتهم، فضلًا عن إثبات أنه ارتكب الفعل المنسوب إليه.

وقد ينتج نظام تحليل الشبكات خريطة تظهر ارتباطًا بين حسابين بسبب التفاعل بينهما، لكن هذا الارتباط لا يثبت بالضرورة وجود اتفاق جنائي أو علاقة مباشرة بين صاحبي الحسابين.
ولذلك، ينبغي أن يوضح الخبير الفني:

- طبيعة البيانات التي أُدخلت إلى النظام.
- وظيفة الأداة والنتيجة التي صممت لإنتاجها.
- مدى ملاءمة الأداة للغرض التحقيقي.
- حدود الدقة واحتمالات الخطأ ذات الصلة.
- الإجراءات التي اتخذت للتحقق المستقل من النتيجة.
- الفرضيات البديلة التي يمكن أن تفسر النتيجة.
- ما إذا كان الاستنتاج قائمًا على بيانات مباشرة أم على تقدير احتمالي.

ويجب أن تظل مهمة الخبير في حدود المسائل الفنية التي يستطيع تفسيرها، دون أن يحل محل المحكمة في تقدير المسؤولية الجنائية أو تقرير الإدانة.
وخلاصة المطلب :إن الرقابة على الأدلة الرقمية لا تقتصر على التأكد من وجود ملف أو رسالة أو صورة، بل تمتد إلى مشروعية الوصول إليها، وسلامة حفظها، وصحة نسبتها، وموثوقية التحليل الذي أُجري عليها، ومدى كفايتها لإثبات الواقعة محل الاتهام.

المطلب الثالث: الرقابة القضائية على التناسب وحماية الخصوصية في إجراءاتOSINT

الفرع الأول: العلاقة بين إتاحة المعلومات للجمهور والحق في الخصوصية

يثير جمع المعلومات المفتوحة إشكالًا يتعلق بالعلاقة بين حرية الوصول إلى المعلومات المتاحة للجمهور وبين حق الفرد في حماية حياته الخاصة.
فقد ينشر شخص صورة أو تعليقًا أو معلومة متعلقة بمكان وجوده، دون أن يقصد أن تُجمع هذه البيانات عبر فترة طويلة وتُربط ببيانات أخرى لإعداد سجل مفصل عن تحركاته أو علاقاته.
ولا يعني ذلك أن كل عملية تجميع للمعلومات العامة تشكل اعتداءً على الخصوصية، بل إن التقييم يتطلب النظر إلى طبيعة البيانات والسياق والغرض من المعالجة ومدى اتساعها والنتائج المتوقعة منها.
ومن الضروري في هذا المجال التمييز بين ثلاثة مستويات:

١. **الوصول إلى المعلومة :**أي إمكان الاطلاع عليها من مصدر متاح للجمهور.
٢. **معالجة المعلومة :**أي حفظها أو تصنيفها أو تحليلها أو ربطها بمعلومات أخرى.
٣. **استخدام المعلومة :**أي توظيفها لاتخاذ إجراء تحقيقي أو تقديمها دليلًا أو نشرها أو إتاحتها لجهة أخرى.

وقد يكون الوصول إلى معلومة عامة مشروعًا، بينما يثير استخدامها في سياق مختلف إشكالات قانونية تتعلق بالخصوصية أو السرية أو حماية الضحايا.
ويكتسب هذا التمييز أهمية خاصة في ضوء المادة (١٤) من قانون الإجراءات الجزائية اليمني، التي تقرر حماية الحياة الخاصة وتحدد صورًا من المساس بها.١
ويجب تطبيق هذه المادة وفق نصها ونطاقها القانوني، دون افتراض أنها تحسم بذاتها جميع المسائل الحديثة المتعلقة بتجميع البيانات العامة أو تحليلها آليًا.

الفرع الثاني: مبدأ التناسب في جمع البيانات الرقمية

يقصد بالتناسب أن يكون الإجراء مناسبًا لتحقيق غرض مشروع، وألا يتجاوز في نطاقه ما تقتضيه الحاجة التحقيقية، مع مراعاة الحقوق التي قد يمسها.
وفي مجالOSINT ، يمكن تطبيق هذا المبدأ تحليليًا من خلال ثلاثة اختبارات.
أولًا: اختبار الملاءمة.
هل يمكن أن تسهم المعلومات المراد جمعها في التحقق من الواقعة محل التحقيق؟
فإذا كان البلاغ يتعلق بتهديد منشور على حساب عام، فإن جمع المنشور وتوثيق الحساب وتحديد توقيت النشر قد يكون ملائمًا للتحقيق، في حين أن جمع معلومات غير مرتبطة بالواقعة عن أفراد أسرة المشتبه به قد لا تكون له صلة واضحة بالغرض.
ثانيًا: اختبار الضرورة.
هل توجد وسيلة أقل مساسًا بالحقوق يمكن أن تحقق الغرض نفسه؟
فقد يكون من الممكن التحقق من واقعة معينة بالاطلاع على منشور محدد بدلًا من جمع سجل واسع لجميع أنشطة الشخص الرقمية.
ولا يعني ذلك ضرورة اختيار الوسيلة الأقل كلفة فحسب، بل الوسيلة التي تحقق الغرض التحقيقي مع تقليل المساس غير اللازم بالحقوق.
ثالثًا: اختبار التوازن.
هل تتناسب الفائدة المتوقعة من الإجراء مع الأثر الذي قد يترتب عليه؟
فقد يكون توسيع نطاق التحري مبررًا في واقعة خطيرة تتوافر بشأنها مؤشرات موضوعية، لكنه يحتاج إلى تبرير أقوى إذا كان سيؤدي إلى جمع بيانات حساسة عن عدد كبير من الأشخاص الذين لا توجد صلة واضحة بينهم وبين الجريمة.
وينبغي التنبيه إلى أن هذه الاختبارات تمثل إطارًا تحليليًا مقترحًا لتقييم التناسب، ولا يصح وصفها بأنها نصوص إجرائية مستقلة مقررة في القانون اليمني ما لم يوجد سند تشريعي محدد لذلك.
الفرع الثالث: ضمانات الأشخاص غير المتهمين
لا تقتصر الآثار المحتملة للتحريات الرقمية على الشخص المشتبه به؛ فقد تمتد إلى المجني عليه أو الشهود أو أفراد الأسرة أو الأشخاص الذين تفاعلوا مع منشور أو ظهروا في صورة أو مقطع فيديو.
وقد تؤدي عملية التحليل إلى إدراج أشخاص في شبكة علاقات رقمية على أساس تفاعل عابر أو مشاركة منشور، مع أن ذلك لا يثبت صلتهم بالجريمة.
ولذلك، ينبغي مراعاة الضمانات الآتية:

- عدم اعتبار مجرد التفاعل الرقمي دليلًا كافيًا على المشاركة في الجريمة.
- قصر جمع البيانات على القدر المرتبط بالغرض التحقيقي.
- تجنب تداول المعلومات الحساسة التي لا تلزم لإثبات الواقعة.
- حماية هوية المجني عليهم والشهود عندما تقتضي القواعد القانونية ذلك.
- عدم نشر المواد الرقمية التي قد تعرض الأشخاص للوصم أو الانتقام أو الضرر غير المبرر.
- مراجعة الاستنتاجات التي تقوم على علاقات رقمية غير مباشرة أو غير مؤكدة.

وتزداد هذه الضمانات أهمية في الجرائم المتعلقة بالابتزاز والاتجار بالبشر والعنف الجنسي، حيث قد يؤدي تداول الصور أو الرسائل أو بيانات الموقع إلى إلحاق أضرار إضافية بالمجني عليه.
الفرع الرابع: دور القضاء في مراقبة حدود التحري التقني

تختلف صور الرقابة القضائية بحسب طبيعة الإجراء والمرحلة التي يتم فيها.
فقد تتمثل الرقابة السابقة في التحقق من السند القانوني اللازم قبل تنفيذ إجراء يمس الحقوق التي يحميها القانون، متى كان النص يشترط أمرًا أو إذنًا من جهة مختصة.
وقد تتمثل الرقابة اللاحقة في مراجعة مشروعية الإجراء ونتائجه عند عرضها على جهة التحقيق أو المحكمة.
كما قد تظهر الرقابة من خلال فحص اعتراضات الدفاع على طريقة جمع المعلومات أو نسبتها أو سلامة تحليلها.
وفي جميع الأحوال، ينبغي ألا يقتصر الفحص على وجود تقرير تقني مكتوب، بل يجب أن يشمل الأساس الذي استند إليه القائم بالتحري، وطبيعة البيانات التي جمعها، وحدود الاختصاص الذي باشره، وأثر الإجراء في حقوق الأطراف.
وتتأكد هذه الوظيفة بالنظر إلى أن قانون الإجراءات الجزائية اليمني يجعل الأعمال والقرارات الصادرة عن مأموري الضبط والنيابة العامة والمحكمة، في مواجهة ذوي الشأن، قابلة للطعن بالطرق المقررة قانونًا ما لم ينص على خلاف ذلك، وفق المادة (٢٠).(١
غير أن نطاق الطعن وشروطه وآثاره يجب تحديدها بحسب نوع الإجراء والقرار والمرحلة الإجرائية، ولا يجوز افتراض أن المادة المذكورة تنشئ طريق طعن مستقلًا لكل عملية تقنية على حدة.

المطلب الرابع: تطبيقات عملية للرقابة على إجراءاتOSINT

الفرع الأول: التحري عن حساب مزيف أو منتحل للهوية

لنفترض أن شخصًا تقدم ببلاغ يفيد بوجود حساب على إحدى منصات التواصل الاجتماعي يستخدم صورته واسمه وينشر رسائل تتضمن تهديدًا لأشخاص آخرين.
يمكن أن تبدأ عملية التحري بجمع المعلومات المتاحة للجمهور عن الحساب، وتوثيق الرابط واسم المستخدم والصور والمنشورات ذات الصلة، وتسجيل تواريخ النشر الظاهرة، ومقارنة المحتوى بالمواد التي يقدمها الشاكي.
وإذا أظهرت المقارنة أن الحساب يستخدم صورة الشاكي، فإن ذلك قد يشكل قرينة على انتحال الهوية، لكنه لا يحدد بالضرورة الشخص الذي أنشأ الحساب.
ويتعين على جهة التحقيق الفصل بين ثلاث مسائل:

١. إثبات وجود الحساب والمحتوى المنشور.
٢. إثبات أن الحساب ينتحل هوية شخص معين.
٣. تحديد الشخص المسؤول عن إنشاء الحساب أو نشر المحتوى محل الاتهام.

وقد تستلزم المسألة الثالثة إجراءات إضافية للحصول على سجلات أو بيانات لا تظهر للجمهور، وفق السند القانوني والإجراءات الواجبة التطبيق.
وتتمثل الرقابة القضائية هنا في التحقق من عدم الخلط بين ملكية الحساب الظاهرة والمسؤولية الفعلية عن النشاط الرقمي، وفي تقييم كفاية الأدلة التي تربط المتهم بالفعل المنسوب إليه.

الفرع الثاني: التحري في جريمة ابتزاز إلكتروني

لنفترض أن مجنيًا عليه أبلغ عن تلقيه رسائل تهديد من حساب يطالبه بمبلغ مالي مقابل عدم نشر صور خاصة.

قد تساعد المصادر المفتوحة في توثيق الحساب، ورصد المنشورات العامة المرتبطة به، ومقارنة أسماء المستخدمين والصور المستخدمة في الحسابات ذات الصلة.
لكن الرسائل الخاصة التي يقدمها المجني عليه تحتاج إلى فحص مستقل من حيث سلامتها وسياقها وطريقة الحصول عليها، كما قد يتطلب تحديد مصدرها الفعلي الحصول على بيانات إضافية وفق الإجراءات القانونية المناسبة.
ولا ينبغي اعتبار استخدام الشخص صورة معينة أو اسمًا مستعارًا دليلًا حاسمًا على هويته.
ويجب على جهة التحقيق، قدر الإمكان، جمع الأدلة التي تدعم الاتهام وتلك التي قد تنفيه، مثل احتمال اختراق الحساب أو استخدامه من شخص آخر.
كما ينبغي الحد من تداول الصور الخاصة أو المواد الحساسة، وقصر إتاحتها على من تستلزم مهامه الاطلاع عليها.
ويبرز دور الرقابة القضائية في التحقق من سلامة نسبة الرسائل إلى المتهم، ومن مشروعية أي إجراء إضافي للوصول إلى البيانات الخاصة، ومن احترام الضمانات المتعلقة بالخصوصية والدفاع.

الفرع الثالث: التحقق من صورة أو مقطع فيديو منشور

لنفترض أن جهة التحقيق حصلت على مقطع فيديو منشور على منصة عامة، ويُشتبه في أنه يوثق واقعة اعتداء في مكان محدد.
يمكن البدء بتوثيق رابط المقطع وتاريخ الاطلاع عليه، وحفظ النسخة المتاحة، وتسجيل بيانات الحساب الذي نشره، ثم فحص محتواه ومقارنته بصور مستقلة للموقع المحتمل.
وقد يتضمن المقطع معالم مكانية أو لوحات أو مباني تساعد في تحديد الموقع، كما قد تكشف البيانات الوصفية المتاحة معلومات عن الملف أو ظروف إنشائه.
غير أن غياب البيانات الوصفية لا يعني بالضرورة أن المقطع مزيف، كما أن وجودها لا يثبت تلقائيًا صحة كل ما ورد فيه.
ويتعين التحقق من احتمال أن يكون المقطع قديمًا أو مقتطعًا من سياق آخر أو أعيد نشره بعد تعديله، مع مراعاة إمكان اختلاف وقت النشر عن وقت التصوير.
ومن ثم، ينبغي أن يميز التقرير الفني بين ما يظهر مباشرة في المقطع، وما تم استنتاجه من مقارنته بمصادر أخرى، وما بقي غير محسوم.
وتتمثل الرقابة القضائية في التحقق من سلامة المقطع وسياقه ومصدره، ومن كفاية القرائن التي تربطه بالواقعة محل الاتهام، لا في الاكتفاء بمجرد عرضه على المحكمة.

الفرع الرابع: تحديد الموقع الجغرافي للوقائع الرقمية

قد تتضمن الصور ومقاطع الفيديو معالم يمكن الاستفادة منها لتحديد موقع التصوير، مثل شكل المباني أو الطرق أو التضاريس أو اللافتات أو المعالم الثابتة.
ويمكن استخدام الخرائط والصور الجوية والمصادر العامة لمقارنة هذه المعالم وتقدير الموقع المحتمل.
لكن تحديد الموقع يحتاج إلى توثيق طريقة المقارنة ومصادرها ودرجة الثقة في النتيجة، خصوصًا إذا كانت المعالم متشابهة أو كانت الصورة منخفضة الجودة.
كما يجب التمييز بين تحديد موقع تصوير ملف رقمي وبين إثبات أن المتهم كان موجودًا في ذلك الموقع وقت الواقعة.

فقد يكون الملف قد نُقل من جهاز إلى آخر، أو أعيد نشره بعد تصويره، أو تغيرت بياناته الوصفية.
ولذلك، لا يجوز أن يتحول الاستنتاج الجغرافي إلى دليل قاطع على الوجود الشخصي ما لم تسنده قرائن أخرى مناسبة.

الفرع الخامس: تحليل العلاقات بين الحسابات الرقمية

قد تساعد أدوات تحليل الشبكات في الكشف عن حسابات تتفاعل بصورة متكررة أو تشترك في نشر محتوى معين أو تستخدم أنماطًا متشابهة.
ومع ذلك، فإن التشابه أو التفاعل لا يثبت بذاته وجود اتفاق جنائي بين أصحاب الحسابات.
فقد تنشأ العلاقة الظاهرة بسبب متابعة عامة أو إعادة نشر أو استخدام محتوى متداول على نطاق واسع.
ولذلك، ينبغي أن يوضح التحليل طبيعة العلاقة الرقمية التي تم رصدها، والبيانات التي استند إليها، والاحتمالات البديلة التي قد تفسرها.
وتتطلب الرقابة القضائية هنا التمييز بين إثبات وجود صلة تقنية وبين إثبات رابطة جنائية تتوافر فيها العناصر القانونية اللازمة.

خلاصة المبحث الأول

يتبين أن الرقابة القضائية على إجراءات OSINT والأدلة الرقمية تقوم على محورين متكاملين: أولهما مشروعية جمع المعلومات وحدود السلطة المستخدمة في الوصول إليها، وثانيهما سلامة الدليل الرقمي وموثوقية الاستنتاجات المستخلصة منه.
ولا تكفي إتاحة المعلومات للجمهور لإثبات صحتها أو مشروعيتها في كل استعمال، كما لا يكفي وجود تقرير تقني لإثبات مسؤولية شخص عن نشاط رقمي.
وتقتضي المعالجة القانونية السليمة التمييز بين المعلومات الأولية التي تساعد في توجيه التحري، والأدلة التي يمكن مناقشتها أمام القضاء، والنتائج الفنية التي تحتاج إلى تحقق مستقل.

المبحث الثاني: الرقابة على إجراءات الرصد والمراقبة
المطلب الأول: مفهوم الرصد والمراقبة والتمييز بين صورهما
الفرع الأول: مفهوم الرصد في المجال الجنائي
يقصد بالرصد الجنائي متابعة معلومات أو أنشطة أو وقائع محددة بقصد التحقق من وجود شبهة جنائية أو فهم طبيعة نشاط مرتبط بها.
وقد يتم الرصد بصورة مباشرة، من خلال ملاحظة واقعة في مكان عام، أو بصورة رقمية، من خلال متابعة منشورات عامة أو رصد أنماط نشر أو تفاعل على منصات التواصل الاجتماعي.
ولا تتساوى جميع صور الرصد من حيث أثرها القانوني. فمشاهدة منشور عام تختلف عن اعتراض رسالة خاصة، وملاحظة واقعة في مكان عام تختلف عن مراقبة تحركات شخص بصورة مستمرة باستخدام أدوات تقنية.
ولهذا، ينبغي تحديد طبيعة الإجراء قبل تقييم مشروعيته، وعدم استخدام مصطلح الرصد بمعناه الواسع لتبرير عمليات تختلف في حقيقتها وأثرها على الحقوق.
الفرع الثاني: مفهوم المراقبة وتمييزها عن الاطلاع العادي
المراقبة في المجال الجنائي قد تنطوي على متابعة مستمرة أو متكررة لنشاط شخص أو اتصالاته أو تحركاته، وقد تستخدم فيها وسائل تقنية تتيح جمع معلومات لا تظهر من خلال الملاحظة العادية.
وتكتسب المراقبة أهمية قانونية خاصة عندما تتعلق بالمساكن أو الاتصالات الخاصة أو الحياة الشخصية، أو عندما تؤدي إلى جمع بيانات تفصيلية عن تحركات الأشخاص وعلاقاتهم.
ويؤكد قانون الإجراءات الجزائية اليمني هذا التمييز من خلال أحكام المادتين (١٢) و(١٤). فالمادة (١٢) تنظم حماية المساكن وسرية المراسلات ووسائل الاتصال، والمادة (١٤) تتناول صورًا من المساس بالحياة الخاصة.١
ولا يصح، بناء على ذلك، اعتبار جميع صور المراقبة جائزة لمجرد أنها تُنفذ باستخدام وسيلة تقنية حديثة أو تستهدف كشف جريمة.
بل يجب تحديد ما إذا كان الإجراء يخضع لقيد قانوني خاص، وما إذا كان يتطلب أمرًا من جهة مختصة، وما الحدود التي يجوز أن ينفذ ضمنها.
الفرع الثالث: صور الرصد والمراقبة التقنية
يمكن تصنيف صور الرصد والمراقبة ذات الصلة بالتحقيق الجنائي إلى الأنواع الآتية:
١ رصد المنشورات العامة
ويتمثل في متابعة المحتوى المنشور للجمهور، وتوثيق المنشورات ذات الصلة بواقعة محددة، ومقارنة المعلومات الواردة فيها بمصادر أخرى.
٢ الرصد المتكرر للنشاط الرقمي
ويتضمن متابعة حساب أو مجموعة حسابات خلال فترة زمنية، بهدف تحديد نمط نشاط أو رصد تطورات متصلة بواقعة محل تحقيق.
وقد يستدعي هذا النوع تقييمًا أدق لنطاق البيانات المجموعة، خصوصًا عندما يتحول من متابعة منشورات مرتبطة بواقعة إلى إنشاء سجل تفصيلي عن الحياة الرقمية لشخص معين.
٣ مراقبة الاتصالات الخاصة

وتتعلق بالوصول إلى الاتصالات أو مراقبتها أو تفتيشها أو إفشاء سريتها، وهي من الصور التي تناولها قانون الإجراءات الجزائية صراحة في المادة (٢/١٢)، إذ ربطها بالحالات التي يبينها القانون وبأمر من النيابة العامة أو المحكمة المختصة.١

٤ مراقبة الأماكن الخاصة

وتشمل مراقبة المساكن والأماكن التي تحميها القواعد القانونية ذات الصلة، وهي تخضع للضوابط المقررة في المادة (١/١٢) من قانون الإجراءات الجزائية.١

٥ الرصد المكاني باستخدام التقنيات الحديثة

قد تستخدم بعض الوسائل التقنية لتقدير موقع شخص أو مركبة أو واقعة، سواء من خلال بيانات منشورة أو من خلال وسائل تتطلب جمع بيانات إضافية.

ويجب تقييم هذه الصورة بحسب طبيعة التقنية والبيانات التي تجمعها ودرجة تدخلها في الخصوصية، مع الرجوع إلى الأحكام القانونية الواجبة التطبيق بدلًا من افتراض وجود حكم واحد يشمل جميع الوسائل.

المطلب الثاني: الضوابط القانونية للرقابة على الرصد والمراقبة

الفرع الأول: مبدأ المشروعية وضرورة السند القانوني

يقتضي مبدأ المشروعية أن تستند الإجراءات الجنائية إلى أساس قانوني، وأن تباشرها الجهة المختصة في حدود الصلاحيات المقررة لها.

ويكتسب هذا المبدأ أهمية خاصة في مجال المراقبة؛ لأن بعض التقنيات تتيح جمع معلومات واسعة عن الأفراد، وقد يؤدي استخدامها دون ضوابط واضحة إلى المساس بالحقوق التي يكفلها القانون.

وقد وضع قانون الإجراءات الجزائية اليمني قيودًا صريحة على مراقبة المساكن وتفتيشها، وعلى مراقبة المراسلات ووسائل الاتصال وتفتيشها أو إفشاء سريتها.١

ومن ثم، يجب على جهة التحقيق تحديد طبيعة الإجراء المقترح، ثم التحقق من النص الذي ينظمه ومن الجهة التي تملك إصدار الأمر به، إن كان الأمر مطلوبًا.

ولا يكفي أن يكون الإجراء مفيدًا من الناحية التحقيقية حتى يصبح مشروعًا؛ فالمصلحة العملية في جمع الدليل لا تعوض غياب السند القانوني اللازم.

وفي المقابل، لا ينبغي افتراض أن كل اطلاع على منشور عام يحتاج إلى إذن قضائي، لأن الحكم يتوقف على طبيعة الإجراء والحق الذي يمسه والنصوص المنطبقة عليه.

الفرع الثاني: الأمر المسبب وحدود تنفيذه

عندما يشترط القانون أمرًا مسببًا لاتخاذ إجراء معين، فإن التسبيب يؤدي وظيفة أساسية تتمثل في بيان الأساس الواقعي والقانوني الذي يبرر الإجراء.

وقد نصت المادة (١/١٢) من قانون الإجراءات الجزائية اليمني على أن الأمر المتعلق بتفتيش أو مراقبة الأماكن التي حددها النص يجب أن يكون مسببًا، وأن يستند إلى الشروط الواردة فيه.١

وتظهر أهمية التسبيب في المجال التقني في ضرورة تحديد موضوع الإجراء ونطاقه والغاية منه، بدلًا من إصدار أوامر عامة تسمح بجمع بيانات غير محددة عن أشخاص أو أنشطة متعددة.

ومن الناحية التحليلية، ينبغي أن يكون نطاق الإجراء متناسبًا مع الواقعة المراد التحقق منها، وأن تحدد البيانات أو الأنشطة التي يتناولها بقدر ما تسمح به طبيعة الإجراء والنص القانوني المنظم له.
كما يجب عدم تجاوز حدود الأمر عند التنفيذ؛ فإذا صدر الإذن لجمع معلومات مرتبطة بواقعة محددة، فلا ينبغي استخدامه باعتباره تفويضًا مفتوحًا للبحث عن جرائم أخرى غير مرتبطة بها، إلا وفق الأساس القانوني والإجراءات التي تحكم تلك الحالة.

الفرع الثالث: الرقابة على مدة المراقبة ونطاقها

تؤثر مدة المراقبة في طبيعة المعلومات التي يمكن جمعها وفي مقدار المساس المحتمل بالخصوصية.
فالمتابعة المحدودة لمنشور متعلق بواقعة معينة تختلف عن مراقبة حساب على مدى أشهر بهدف تكوين صورة شاملة عن حياة صاحبه.
ولذلك، فإن من الضمانات التي يُستحسن إقرارها تشريعيًا أو تنظيميًا تحديد مدة المراقبة في الإجراءات التي تستلزم ذلك، ومراجعة استمرار الحاجة إليها، وإنهاؤها عند زوال الغرض منها.
ويجب التمييز هنا بين الضمانة المقترحة وبين الحكم القانوني النافذ؛ فلا يصح القول إن جميع إجراءات الرصد الرقمي في اليمن تخضع حاليًا لمدة موحدة ما لم يوجد نص يقرر ذلك.
ومع ذلك، فإن مبدأ التناسب يوفر أساسًا تحليليًا لتقييم مدى معقولية استمرار الإجراء، خصوصًا عندما يؤدي إلى جمع معلومات واسعة لا ترتبط مباشرة بموضوع التحقيق.

الفرع الرابع: حماية البيانات التي تقع مصادفة ضمن نطاق المراقبة

قد تؤدي المراقبة إلى جمع معلومات تخص أشخاصًا غير مستهدفين بالإجراء، مثل أفراد الأسرة أو زملاء العمل أو المتفاعلين مع حساب عام.
وفي هذه الحالة، ينبغي التمييز بين البيانات التي تتصل مباشرة بموضوع التحقيق، والبيانات التي تظهر عرضًا ولا تكون لها صلة واضحة به.
ومن الضمانات المناسبة في هذا المجال:

- تجنب جمع بيانات إضافية لا تقتضيها الحاجة التحقيقية.
- الحد من الوصول إلى البيانات التي لا تتصل بالواقعة.
- توثيق أسباب الاحتفاظ بالبيانات التي ظهرت مصادفة إذا اقتضت الحاجة التحقيقية ذلك.
- تجنب تداول البيانات الشخصية خارج نطاق العمل المختص.
- مراعاة الضوابط القانونية عند استخدام البيانات التي تخص أشخاصًا غير متهمين.

وتتطلب هذه المسائل معالجة متوازنة؛ إذ لا يجوز إتلاف معلومات قد تكون ذات أهمية قانونية وفقًا لتقدير فردي غير منضبط، كما لا يجوز الاحتفاظ بجميع البيانات بلا حدود أو مبرر.
بل ينبغي أن يخضع التعامل معها للنصوص الواجبة التطبيق وللإجراءات التي تضمن سلامة التحقيق وحماية الحقوق.

المطلب الثالث: الرقابة القضائية على مشروعية المراقبة التقنية ونتائجها

الفرع الأول: الرقابة على أساس الإجراء

تبدأ الرقابة القضائية بالتحقق من طبيعة المراقبة، وهل تتعلق بمعلومات عامة أم بمراسلات خاصة أم بمكان يحميه القانون أم ببيانات أخرى تتطلب إذنًا خاصًا.

ثم يجري التحقق من الجهة التي باشرت الإجراء، ومن اختصاصها، ومن وجود الأمر أو الإذن المطلوب متى اشترطه القانون، ومن التزامها بحدوده.

وتكتسب هذه المراجعة أهمية خاصة لأن استخدام التقنية قد يجعل بعض صور المراقبة تبدو شبيهة بالاطلاع العادي، مع أنها في حقيقتها تنطوي على تدخل أوسع.

فمثلًا، قد يكون الاطلاع على منشور عام أمرًا مختلفًا تمامًا عن استخدام وسيلة تقنية للوصول إلى رسائل خاصة أو استخراج بيانات لا تظهر للمستخدم العادي.

ومن ثم، فإن العبرة ليست باسم الأداة التقنية، وإنما بطبيعة الفعل الذي نفذته والحقوق التي تأثرت به.

الفرع الثاني: الرقابة على موثوقية نتائج المراقبة

لا تنتهي الرقابة القضائية بمجرد التحقق من مشروعية الإجراء؛ إذ ينبغي كذلك فحص النتائج التي ترتبت عليه.

فقد تنتج المراقبة بيانات صحيحة من الناحية التقنية، لكنها لا تثبت وحدها الواقعة محل الاتهام.

على سبيل المثال، قد يظهر سجل تقني أن حسابًا معينًا كان نشطًا في وقت محدد، لكن ذلك لا يثبت وحده هوية الشخص الذي استخدمه.

وقد تكشف أداة تحليل المواقع عن احتمال وجود جهاز في منطقة معينة، لكن ذلك لا يثبت بالضرورة وجود مالك الجهاز في المكان نفسه.

وقد يظهر تسجيل مرئي شخصًا يشبه المتهم، إلا أن إثبات الهوية يحتاج إلى تقييم جودة الصورة وظروف التسجيل والقرائن الأخرى.

ولهذا، ينبغي أن تنصب الرقابة على العلاقة بين النتيجة التقنية والواقعة المراد إثباتها، وعلى حدود ما يمكن استنتاجه منها.

الفرع الثالث: أثر المخالفات الإجرائية في الدليل الناتج عن المراقبة

تثير مخالفة الضوابط القانونية أثناء المراقبة مسألة أثرها في الدليل الناتج عنها.

ولا يصح تقرير قاعدة عامة مؤداها أن كل مخالفة تؤدي تلقائيًا إلى استبعاد الدليل، كما لا يصح القول إن الدليل يبقى مقبولًا مهما كانت طريقة الحصول عليه.

بل يتعين تحديد طبيعة المخالفة والنص المنطبق عليها، ومدى تعلقها بشرط جوهري، وأثرها في الحقوق الإجرائية، ومدى وجود حكم قانوني يحدد جزاءها.

ويؤكد قانون الإجراءات الجزائية اليمني أهمية احترام الضمانات الأساسية، ومن ذلك المادة (٦) التي تحظر التعذيب والإكراه لإجبار المتهم على الاعتراف، وتقرر إهدار القول الذي يثبت صدوره تحت وطأة تلك الوسائل.١

وهذا النص يتعلق بالحالة التي نظمها صراحة، ولا ينبغي توسيع حكمه تلقائيًا ليشمل كل صور الخلل الفني أو الإجرائي دون تحليل مستقل.

أما في مجال المراقبة التقنية، فيجب فحص مدى مشروعية الإجراء، وأثر المخالفة في الدليل، والضمانات التي يقررها القانون للحالة المعروضة.

الفرع الرابع: الرقابة على التقارير التي تعتمد على أدوات المراقبة الآلية

قد تستخدم بعض أنظمة المراقبة برامج آلية لاكتشاف الأنماط أو تصنيف المحتوى أو التعرف على الأجسام أو الوجوه.
ويجب ألا تُعامل مخرجات هذه الأنظمة بوصفها حقائق نهائية دون فحص أساسها الفني.
فقد تتأثر النتائج بجودة البيانات أو زاوية التصوير أو ظروف الإضاءة أو نوع النموذج المستخدم أو طبيعة البيانات التي دُرب عليها.
ولذلك، ينبغي أن تتضمن التقارير الفنية وصفًا واضحًا للأداة المستخدمة، والبيانات التي عالجتها، والنتائج التي أنتجتها، والقيود التي قد تؤثر في دقتها.
كما ينبغي إتاحة قدر مناسب من المعلومات الفنية اللازمة لمناقشة النتيجة أمام جهة التحقيق أو المحكمة، مع مراعاة أي قيود قانونية مشروعة تتعلق بالسرية.
ويجب أن يبقى القرار القضائي قائمًا على التقييم المستقل لمجموع الأدلة، لا على مجرد وجود نتيجة آلية.

المطلب الرابع: تطبيقات عملية للرقابة على الرصد والمراقبة

الفرع الأول: رصد منشورات تتضمن تهديدًا

إذا نشرت صفحة عامة تهديدًا موجهًا إلى شخص معين، فيمكن لجهة التحقيق توثيق المنشور ومصدره وتاريخ الاطلاع عليه، وجمع المنشورات العامة المرتبطة بالواقعة، والتحقق من السياق الذي ورد فيه التهديد.
لكن ينبغي التمييز بين توثيق المنشور العام وبين الوصول إلى مراسلات خاصة أو بيانات غير متاحة للجمهور.
كما ينبغي التحقق من هوية القائم بالنشر، وعدم افتراض أن الاسم الظاهر للحساب يثبت أن صاحبه هو المسؤول عن التهديد.
وتخضع أي إجراءات إضافية تمس الاتصالات الخاصة للضوابط القانونية المنطبقة عليها.

الفرع الثاني: مراقبة نشاط مرتبط بالاتجار بالبشر

لنفترض أن جهة مختصة رصدت إعلانات عامة تعرض فرص عمل مشبوهة، وتتضمن وعودًا برواتب مرتفعة أو سفرًا غير واضح الشروط، مع مؤشرات على استغلال أشخاص أو نقلهم بطرق غير مشروعة.
يمكن جمع الإعلانات المنشورة وتوثيق تواريخها ومصادرها، ومقارنة أرقام الاتصال وأسماء الحسابات والبيانات العامة المرتبطة بها.
وقد يكشف التحليل عن تكرار نمط معين في الإعلانات أو ارتباط بعض الحسابات بنشاط مشترك.
غير أن هذه المؤشرات لا تكفي وحدها لإثبات جريمة الاتجار بالبشر، بل ينبغي التحقق من الوقائع الفعلية ومن عناصر الجريمة وفق القانون الواجب التطبيق.
كما ينبغي حماية الأشخاص الذين قد يكونون ضحايا للاستغلال، وعدم نشر بياناتهم أو تفاصيل يمكن أن تكشف هوياتهم أو تعرضهم للضرر.

الفرع الثالث: مراقبة نشاط رقمي مرتبط بواقعة احتيال

إذا تكرر نشر إعلانات تتضمن عروضًا مالية مضللة، فيمكن رصد المنشورات العامة ذات الصلة، وتوثيق أرقام الاتصال ووسائل الدفع الظاهرة، وتحليل التشابه بين الإعلانات.

لكن لا يجوز اعتبار التشابه وحده دليلًا على أن جميع الحسابات تدار من شخص واحد، فقد يستخدم أكثر من شخص قالبًا إعلانيًا متشابهًا.
وإذا استلزم التحقيق الحصول على بيانات خاصة أو سجلات غير متاحة للجمهور، فيجب اتباع الإجراءات القانونية اللازمة.

الفرع الرابع: الرقابة على المراقبة التي تكشف بيانات غير مرتبطة بالجريمة

قد تكشف المراقبة عن بيانات تتعلق بحياة الشخص الخاصة ولا ترتبط بالواقعة محل التحقيق.
وفي هذه الحالة، يجب التمييز بين البيانات التي لها قيمة تحقيقية حقيقية وتلك التي لا صلة لها بالاتهام.
ويتعين ألا يؤدي جمع المعلومات إلى توسيع التحقيق بلا مبرر، أو إلى استخدام البيانات الخاصة في أغراض لا يسمح بها القانون.
وتظهر أهمية الرقابة القضائية في مراجعة حدود الإجراء ومدى ارتباط نتائجه بالواقعة، وفي منع تحول المراقبة إلى وسيلة عامة لاستكشاف حياة الأفراد.

خلاصة المبحث الثاني

يتضح أن الرقابة القضائية على الرصد والمراقبة التقنية تتطلب تحديد الطبيعة القانونية للإجراء، والتحقق من السند الذي يجيزه، ومراجعة نطاقه ومدته عند الاقتضاء، ثم فحص موثوقية النتائج الناتجة عنه.
ويكتسب هذا التمييز أهمية خاصة في التشريع اليمني، بالنظر إلى الأحكام المتعلقة بحرمة المساكن وسرية المراسلات وحماية الحياة الخاصة.
ولا يجوز مساواة الاطلاع على المعلومات العامة بمراقبة الاتصالات الخاصة، كما لا يجوز اعتبار وجود تقنية متقدمة مبررًا لتجاوز الضوابط القانونية.

المبحث الثالث: قبول الأدلة المستمدة من المصادر المفتوحة أمام القضاء
المطلب الأول: مفهوم الدليل المستمد من المصادر المفتوحة وطبيعته الإثباتية
الفرع الأول: المقصود بالدليل المستمد من المصادر المفتوحة
يقصد بالدليل المستمد من المصادر المفتوحة المعلومات التي جُمعت من مصادر متاحة للجمهور، ثم جرى توثيقها أو تحليلها أو استخدامها للاستدلال على واقعة ذات صلة بدعوى جنائية.
وقد يكون الدليل في صورة منشور إلكتروني أو صورة أو مقطع فيديو أو صفحة ويب أو سجل عام أو خريطة أو بيانات منشورة على منصة رقمية.
وقد يكون الدليل مباشرًا، كمنشور يتضمن تهديدًا واضحًا، أو غير مباشر، كوجود تشابه بين حسابات متعددة أو ظهور معالم مكانية في صورة يمكن مقارنتها بموقع معين.
وتختلف قيمة هذه الأدلة بحسب طبيعتها وصلتها بالواقعة ومدى إمكان التحقق من صحتها.
فوجود إعلان عام على منصة إلكترونية قد يثبت أن محتوى معينًا كان منشورًا في وقت محدد إذا أمكن توثيقه على نحو موثوق، لكنه لا يثبت بالضرورة صحة كل ادعاء ورد فيه أو هوية الشخص المسؤول عنه.
ومن ثم، يجب التمييز بين إثبات وجود المحتوى، وإثبات صحة مضمونه، وإثبات نسبته إلى شخص معين، وإثبات أن هذا الشخص ارتكب فعلًا تتوافر فيه عناصر الجريمة.
الفرع الثاني: حجية الدليل الرقمي في التشريع اليمني
يتطلب بحث حجية الأدلة الرقمية في اليمن التمييز بين القواعد العامة في الإجراءات الجزائية وبين النصوص التشريعية التي تعالج صورًا معينة من المعاملات أو البيانات الإلكترونية.
ومن النصوص ذات الصلة قانون رقم (٤٠) لسنة ٢٠٠٦م بشأن أنظمة الدفع والعمليات المالية والمصرفية الإلكترونية.
فقد نصت المادة (١٠) من هذا القانون على أن للسجل الإلكتروني والعقد الإلكتروني ورسالة البيانات والمعلومات الإلكترونية والتوقيع الإلكتروني الآثار القانونية المترتبة على الوثائق والمستندات والتوقيعات الخطية من حيث إلزام أطرافها أو حجيتها في الإثبات، وذلك في نطاق تطبيق القانون.٣
كما تناولت المادة (١١) الشروط المتعلقة بالسجل الإلكتروني وصفته بوصفه نسخة أصلية، ومنها إمكان الاحتفاظ بالبيانات والرجوع إليها، وإمكان الاحتفاظ بالسجل بالشكل الذي أُنشئ أو أُرسل أو تُسلم به، أو بشكل يسهل معه إثبات دقة البيانات.٣
غير أنه ينبغي الحذر عند الاستناد إلى هذين النصين؛ فالقانون المذكور ينظم مجالًا محددًا يتعلق بأنظمة الدفع والعمليات المالية والمصرفية الإلكترونية، ولا يصح اعتبارهما وحدهما تنظيمًا شاملًا لجميع صور الأدلة الجنائية الرقمية أو لجميع المواد المنشورة على منصات التواصل الاجتماعي.
وبالتالي، يجب تحديد مدى انطباق القانون على الدليل محل البحث، والرجوع إلى بقية القواعد الإجرائية والإثباتية ذات الصلة.

كما أن الاعتراف القانوني بوجود سجل إلكتروني أو بحجيته في نطاق معين لا يعني أن كل لقطة شاشة أو صورة منشورة أو ملف رقمي يصبح دليلًا كافيًا للإدانة دون فحص أصالته وسلامة نسبته وصلته بالواقعة.

الفرع الثالث: التمييز بين القبول القانوني والقوة الإثباتية

من الضروري التمييز بين مسألتين:

الأولى: قبول الدليل للنظر فيه.

وتتعلق بإمكان تقديم الدليل إلى المحكمة وفحصه ومناقشته وفق القواعد الإجرائية الواجبة التطبيق.

الثانية: القوة الإثباتية للدليل.

وتتعلق بمدى إقناع المحكمة بما يثبته الدليل، ومدى كفايته مع بقية الأدلة للوصول إلى النتيجة المطلوبة.

فقد يكون من الممكن تقديم منشور إلكتروني إلى المحكمة، لكن المحكمة قد ترى أن المنشور لا يثبت هوية ناشره أو أن سياقه غير واضح.

وقد يكون مقطع الفيديو صحيحًا من حيث سلامة الملف، لكن لا تتوافر أدلة كافية على تاريخ تصويره أو مكانه أو هوية الأشخاص الظاهرين فيه.

وقد يكون التقرير الفني سليمًا من حيث طريقة الفحص، لكنه لا يثبت وحده القصد الجنائي المطلوب لقيام الجريمة.

ومن ثم، فإن قبول الدليل لا يعني بالضرورة الاعتماد عليه في الإدانة، كما أن إمكان الاستفادة منه في التحري لا يعني أنه يتمتع تلقائيًا بالقوة اللازمة لإثبات جميع عناصر الجريمة.

المطلب الثاني: شروط تقييم الأدلة المستمدة من المصادر المفتوحة

الفرع الأول: مشروعية الحصول على الدليل

تتمثل الخطوة الأولى في التحقق من كيفية الحصول على الدليل.

فإذا كان الدليل عبارة عن منشور عام، فإن فحصه يختلف عن فحص رسالة خاصة جرى الحصول عليها من خلال إجراء يتطلب إذنًا قانونيًا.

وإذا كان الدليل مستخرجًا من جهاز أو حساب أو نظام إلكتروني، فينبغي تحديد طبيعة الإجراء الذي أدى إلى استخراجه، والجهة التي باشرته، والسند القانوني الذي استندت إليه.

ويجب في هذا المجال الرجوع إلى الأحكام الإجرائية المنطبقة على الحالة، ولا سيما القواعد المتعلقة بحرمة المساكن وسرية المراسلات والحياة الخاصة.١

كما ينبغي التمييز بين المعلومات التي قدمها المجني عليه طوعًا من جهازه أو حسابه، والمعلومات التي تحصل عليها جهة التحقيق من مصدر آخر، لأن طبيعة الإجراء والضمانات الواجبة قد تختلف بحسب الحالة.

ولا يعني ذلك أن كل دليل جُمِع خارج الإجراء الرسمي غير صالح بالضرورة، بل يتعين تحديد القواعد القانونية المنطبقة على طريقة الحصول عليه ومدى تأثيرها في إمكان الاعتماد عليه.

الفرع الثاني: أصالة الدليل والتحقق من المصدر

يقصد بأصالة الدليل التحقق من أن المادة المقدمة هي ذاتها المادة التي يُدعى أنها تمثل الواقعة، وأنها لم تُنسب إلى مصدرها على نحو غير صحيح.

وفي البيئة الرقمية، تتطلب الأصالة فحص مجموعة من المؤشرات، منها:

- المصدر الذي استُخرج منه المحتوى.
- الرابط الإلكتروني أو المعرف الذي يحدد المادة.
- تاريخ الجمع وطريقته.
- بيانات الملف الوصفية عند توافرها وملاءمتها.
- سلامة النسخة المحفوظة.
- وجود نسخة أصلية أو نسخة مستقلة يمكن المقارنة بها.
- مدى اتساق المحتوى مع المصادر الأخرى.
- احتمال التعديل أو الاجتزاء أو إعادة النشر.

ولا يوجد اختبار واحد يصلح لجميع أنواع الأدلة الرقمية؛ فالتحقق من أصالة صورة يختلف عن التحقق من أصالة رسالة أو سجل تقني.
كما أن غياب أحد المؤشرات لا يؤدي بالضرورة إلى سقوط الدليل، لكنه قد يؤثر في درجة الثقة به أو يستدعي إجراءات إضافية للتحقق.
ويقدم بروتوكول بيركلي إطارًا مهنيًا للتعامل مع المعلومات الرقمية من حيث الجمع والتحقق والحفظ والتحليل، ويمكن الاستفادة منه في تنظيم العمل الفني المتعلق بالأدلة المستمدة من المصادر المفتوحة.٢

الفرع الثالث: سلامة الدليل وعدم العبث به

تتطلب سلامة الدليل الرقمي المحافظة عليه بصورة تسمح بمراجعة محتواه والتحقق من عدم حدوث تغيير غير مبرر بعد جمعه.
ويستحسن حفظ النسخة الأصلية المتاحة بصورة مستقلة، وتسجيل عمليات النسخ والنقل والتحليل، وتوثيق أي تحويلات ضرورية على الملف.
وإذا استُخدمت قيم التجزئة الرقمية، فينبغي بيان وقت حسابها والغرض منها والملف الذي حُسبت له، مع عدم الخلط بينها وبين إثبات صحة المحتوى قبل ذلك الوقت.
كما ينبغي توثيق أي نقص أو خلل في سلسلة الحيازة.
فإذا انقطع سجل الحيازة أو لم يمكن تحديد الشخص الذي تعامل مع الدليل خلال فترة معينة، فإن ذلك لا يقتضي بالضرورة نتيجة قانونية واحدة في جميع الحالات، لكنه يمثل مسألة يجب فحص أثرها في أصالة الدليل وموثوقيته.
وتخضع النتيجة النهائية للقواعد القانونية الواجبة التطبيق، وطبيعة الخلل، ومدى إمكان استبعاد احتمالات التغيير أو التلاعب.

الفرع الرابع: الصلة بين الدليل والواقعة محل الاتهام

لا يكفي أن يكون الدليل صحيحًا حتى تكون له قيمة إثباتية في الدعوى.
بل يجب أن تكون له صلة بالواقعة محل الاتهام.
فقد يكون منشور معين صحيحًا وثابت النسبة إلى شخص، لكنه لا يتعلق بالجريمة المنظورة.
وقد تكون صورة حقيقية لكنها التُقطت في وقت مختلف عن الوقت الذي تدعي جهة الاتهام أنها تمثله.
وقد يظهر سجل إلكتروني أن جهازًا معينًا اتصل بخدمة رقمية، لكن ذلك لا يثبت وحده أن مالك الجهاز هو الذي نفذ النشاط محل التحقيق.
ولذلك، ينبغي تحديد الواقعة الجزئية التي يُراد إثباتها بالدليل، ثم تقييم مدى قدرته على إثباتها.

ويمنع هذا المنهج المبالغة في الاستنتاج من قرائن صحيحة في ذاتها لكنها محدودة الدلالة.

الفرع الخامس: كفاية الدليل ومجموع الأدلة

تتطلب الإدانة الجنائية توافر الأدلة التي تكفي لإثبات عناصر الجريمة ونسبتها إلى المتهم وفق المعيار القانوني الواجب التطبيق.

وتقرر المادة (٤) من قانون الإجراءات الجزائية اليمني قرينة البراءة، وتوجب تفسير الشك لمصلحة المتهم.١

ويترتب على ذلك ضرورة عدم تحميل الدليل المستمد من المصادر المفتوحة أكثر مما يحتمل.

فإذا كان الدليل يثبت وجود حساب أو منشور، فلا ينبغي اعتباره دليلًا حاسمًا على هوية الشخص المسؤول عن النشر دون مؤشرات إضافية.

وإذا كان الدليل يثبت تشابهًا بين حسابين، فلا ينبغي اعتباره وحده دليلًا على وجود اتفاق جنائي.

وإذا كان الدليل يشير إلى وجود شخص في مكان معين، فلا ينبغي استنتاج ارتكابه الجريمة بمجرد وجوده في المكان.

بل ينبغي تقييم كل دليل في ضوء بقية الأدلة، مع مراعاة احتمال وجود تفسيرات بديلة.

المطلب الثالث: دور المحكمة في فحص الأدلة المستمدة من المصادر المفتوحة

الفرع الأول: سلطة المحكمة في تقييم الدليل الرقمي

يتطلب التعامل القضائي مع الأدلة الرقمية فهم طبيعتها وحدودها، والتمييز بين ما تثبته مباشرة وما يحتاج إلى استنتاج إضافي.

وينبغي أن تتحقق المحكمة من أن الدليل قد قُدم بصورة تسمح بفحصه ومناقشته، وأنه لا يعتمد على مجرد استنتاج غير قابل للتحقق.

وإذا استندت جهة الاتهام إلى تقرير فني، فينبغي أن يكون من الممكن فهم أساس النتيجة التي توصل إليها الخبير، والبيانات التي استخدمها، والطريقة التي حللها بها.

ولا يعني ذلك ضرورة أن تتحول المحكمة إلى جهة فنية متخصصة، بل أن تكون لديها معلومات كافية لتقدير قيمة التقرير، والاستعانة بالخبرة عند الحاجة.

الفرع الثاني: تمكين الدفاع من مناقشة الدليل

يمثل حق الدفاع ضمانة أساسية في تقييم الأدلة الرقمية، لأن بعض الأدلة لا يمكن فهمها أو الاعتراض عليها بصورة فعالة دون الاطلاع على طريقة جمعها وتحليلها.

وتقرر المادة (٩) من قانون الإجراءات الجزائية اليمني حق المتهم في الدفاع عن نفسه والاستعانة بممثل للدفاع في مراحل الدعوى، كما تلزم الجهات المختصة بتنبيهه إلى حقوقه ووسائل الإثبات المتاحة له.١

وفي المجال الرقمي، تبرز أهمية هذا الحق في تمكين الدفاع، وفق القواعد القانونية المنطبقة، من مناقشة مسائل مثل:

- مصدر الملف أو المنشور.
- سلامة طريقة جمعه.
- مدى اكتمال المحتوى المعروض.

- صحة نسبته إلى المتهم.
- احتمالات التعديل أو التلاعب.
- حدود الأدوات التقنية المستخدمة.
- الفرضيات البديلة التي قد تفسر النتيجة.

وقد يتطلب ذلك عرض الدليل في صورته المناسبة للفحص، أو الاستعانة بخبير، أو طلب استكمال بيانات فنية محددة.

ويجب مراعاة التوازن بين حق الدفاع في مناقشة الدليل وبين حماية البيانات الخاصة أو المعلومات التي تخضع لقيود قانونية مشروعة، على أن تُعالج هذه القيود وفق القانون لا بصورة تؤدي إلى إفراغ حق الدفاع من مضمونه.

الفرع الثالث: التعامل مع الأدلة المتعارضة أو غير المكتملة

قد تقدم جهة الاتهام منشورًا أو صورة تدعم فرضية معينة، بينما يقدم الدفاع بيانات أخرى تشير إلى أن المحتوى قديم أو مجتزأ أو منشور من حساب منتحل.

وفي هذه الحالة، ينبغي فحص التعارض بدلًا من الاكتفاء باختيار الدليل الأكثر توافقًا مع الفرضية الأولية.

ويقتضي التقييم السليم تحديد ما إذا كان التعارض حقيقيًا أو ناتجًا عن اختلاف في المصدر أو الوقت أو السياق.

كما ينبغي تحديد ما إذا كان من الممكن حسمه عن طريق الفحص الفني أو جمع بيانات إضافية أو الاستعانة بشهادة أو دليل مستقل.

وإذا بقيت الشكوك الجوهرية دون حسم، فإن ذلك يؤثر في مدى كفاية الدليل للإدانة، وفق القواعد القانونية الواجبة التطبيق.

الفرع الرابع: تقييم الأدلة الناتجة عن التحليل الآلي

قد تعتمد بعض تقارير OSINT على برامج تقوم بربط الحسابات أو التعرف على الوجوه أو تحديد المواقع أو تحليل أنماط المحتوى.

وفي هذه الحالة، ينبغي أن تميز المحكمة بين البيانات الأولية التي عالجها النظام والنتائج التي استنتجها.

فقد تكون البيانات صحيحة، بينما تكون طريقة الربط بينها غير دقيقة.

وقد يكون النظام مناسبًا لاكتشاف تشابه أولي، لكنه غير مناسب لإثبات الهوية بصورة نهائية.

وقد ينتج النظام احتمالًا إحصائيًا، بينما يعرض التقرير النتيجة بصيغة جازمة لا تتفق مع حدود الأداة.

ولذلك، ينبغي أن يتضمن التقييم القضائي النظر في ملاءمة التقنية للغرض المستخدم من أجله، ودرجة موثوقيتها، والقيود التي تؤثر في النتيجة.

ويُستحسن عدم الاعتماد على نتيجة آلية منفردة في المسائل التي تتطلب نسبة فعل جنائي إلى شخص معين، ما لم تدعمها أدلة أخرى مناسبة أو تتوافر ضمانات فنية كافية بحسب طبيعة الحالة.

المطلب الرابع: التطبيقات العملية لقبول الأدلة المستمدة من المصادر المفتوحة

الفرع الأول: إثبات جريمة التهديد عبر منشور عام

إذا نشر حساب عام رسالة تتضمن تهديدًا لشخص معين، فقد يكون المنشور دليلًا على وجود محتوى يتضمن ألفاظًا معينة.

لكن إثبات المسؤولية الجنائية يتطلب التحقق من هوية الناشر، وسياق المنشور، وصلته بالشخص المتضرر، والعناصر القانونية اللازمة للجريمة.
ولا يكفي أن يظهر اسم المتهم على الحساب لإثبات أنه هو الذي كتب الرسالة، كما لا يكفي وجود الرسالة لإثبات جميع العناصر اللازمة للمسؤولية.
ويجب فحص أي قرائن أخرى متاحة، مع مراعاة مشروعية الحصول عليها وسلامتها.

الفرع الثاني: إثبات واقعة احتيال من خلال إعلان إلكتروني

إذا اتهم شخص بنشر إعلان إلكتروني يتضمن عرضًا ماليًا مضللًا، فيمكن تقديم نسخة موثقة من الإعلان، والبيانات المرتبطة به، وما يتوافر من أدلة مستقلة على التعاملات التي تمت بسببه.
لكن الإعلان وحده قد لا يثبت وقوع الاحتيال، فقد يتطلب الأمر إثبات طبيعة الادعاء المضلل، والتعامل الذي وقع، والضرر الناتج عنه، والصلة بين الإعلان والشخص المسؤول عنه.
كما ينبغي فحص احتمال تعديل الإعلان أو إعادة نشره من حساب آخر، وعدم الخلط بين الشخص الذي أعاد نشر المحتوى والشخص الذي أنشأه ابتداءً.

الفرع الثالث: إثبات موقع واقعة من خلال الصور ومقاطع الفيديو

إذا قدمت جهة التحقيق صورة أو مقطع فيديو لتحديد موقع واقعة جنائية، فينبغي بيان المعالم التي استند إليها التحديد، والمصادر التي قورنت بها الصورة، والحدود التي تؤثر في دقة النتيجة.
ويجب الفصل بين إثبات أن الصورة التُقطت في مكان معين وإثبات أن المتهم كان موجودًا فيه وقت الجريمة.
وقد تكون الصورة دليلًا مساعدًا مهمًا، لكنها تحتاج إلى ربطها بالتوقيت والهوية والواقعة من خلال قرائن أخرى.

الفرع الرابع: إثبات العلاقة بين حسابات متعددة

إذا ادعت جهة التحقيق أن عدة حسابات إلكترونية تدار بواسطة شخص واحد أو تستخدم في نشاط إجرامي منظم، فيجب تحديد الأساس الفني لهذا الادعاء.
وقد تشمل المؤشرات تشابه المحتوى أو تكرار أوقات النشر أو استخدام وسائل اتصال مشتركة أو وجود روابط مباشرة بين الحسابات.
غير أن كل مؤشر من هذه المؤشرات قد تكون له تفسيرات بديلة، ولا يجوز تحويل التشابه العام إلى إثبات قطعي للهوية أو الاتفاق الجنائي.
ولذلك، ينبغي أن يعرض التقرير الفني النتائج وحدودها، وأن تُقارن بقرائن مستقلة قبل الوصول إلى استنتاج نهائي.

الفرع الخامس: التعامل مع الأدلة الرقمية التي تتضمن معلومات مضللة

قد تتضمن المصادر المفتوحة معلومات خاطئة أو صورًا قديمة أو مقاطع أُخرجت من سياقها أو ادعاءات لا يمكن التحقق منها.
ولذلك، ينبغي ألا تُعامل كل معلومة متداولة على أنها حقيقة ثابتة.
بل يجب التحقق من مصدرها، ومقارنتها بمصادر مستقلة، وفحص التوقيت والسياق، والبحث عن التفسيرات البديلة.
وإذا تعذر التحقق من المعلومة، فينبغي بيان هذا القصور في التقرير وعدم تقديم الاستنتاج على أنه حقيقة مؤكدة.

خلاصة المبحث الثالث

إن قبول الأدلة المستمدة من المصادر المفتوحة أمام القضاء يتطلب التمييز بين مشروعية الحصول عليها، وأصالتها، وسلامة حفظها، وصلتها بالواقعة، وكفايتها لإثبات الاتهام.
كما يتطلب احترام حق الدفاع في مناقشة الدليل، وعدم التعامل مع المخرجات التقنية أو النتائج الآلية بوصفها حقائق نهائية.
ويجب عند بحث حجية الأدلة الرقمية في اليمن مراعاة نطاق التشريعات ذات الصلة، وعدم تعميم الأحكام الواردة في قانون خاص على جميع صور الأدلة الرقمية دون التحقق من انطباقها.

المبحث الرابع: الرقابة القضائية على إجراءات التحري التي تنفذها الشرطة النسائية (التفتيش، المرافقة، الاستجواب)

تمهيد

تؤدي الشرطة النسائية دورًا مهمًا في تنفيذ بعض الإجراءات الشرطية والتحقيقية التي تستلزم التعامل المباشر مع النساء، ولا سيما في الحالات التي تتطلب مراعاة الخصوصية أو الظروف الاجتماعية أو الطبيعة الخاصة لبعض الجرائم.

وقد تبرز أهمية هذا الدور في التفتيش الذي يقتضيه القانون، ومرافقة النساء أثناء تنفيذ الإجراءات، والتعامل مع المجني عليهن والشاهدات والمشتبه بهن، خصوصًا في الجرائم التي تنطوي على ابتزاز أو استغلال أو عنف أو اتجار بالبشر.

غير أن خصوصية الدور الذي قد تؤديه الشرطة النسائية لا تعني استقلال الإجراءات التي تباشرها عن الضوابط العامة للعمل الشرطي والإجرائي. فالمعيار القانوني الأساسي يظل هو الاختصاص، والسند القانوني، والالتزام بالضمانات المقررة، واحترام حقوق الأشخاص الذين تتخذ الإجراءات في مواجهتهم.

ولا يصح افتراض أن جميع الإجراءات التي تنفذها الشرطة النسائية تخضع لنظام قانوني مستقل لمجرد أن القائمات بها من النساء. كما لا يصح افتراض أن صفة القائم بالإجراء تعفيه من الالتزام بالقواعد التي تنظم التفتيش أو الاستجواب أو غيرهما من الإجراءات.

ومن ثم، يركز هذا المبحث على الرقابة القضائية على الإجراءات التي قد تباشرها الشرطة النسائية، مع التمييز بين الأحكام القانونية الصريحة والتوصيات العملية المقترحة لتحسين الضمانات الإجرائية.

المطلب الأول: الإطار القانوني لعمل الشرطة النسائية وحدود اختصاصها

الفرع الأول: الطبيعة القانونية لإجراءات الشرطة النسائية

تتحدد مشروعية الإجراء الشرطي بحسب طبيعة المهمة التي يباشرها القائم به، وصفته القانونية، واختصاصه، والسند الذي يجيز له اتخاذ الإجراء.

وبناء على ذلك، فإن تحديد الطبيعة القانونية لإجراء تباشره الشرطة النسائية يتطلب الإجابة عن أسئلة أساسية:

١. هل تتولى الشرطية إجراءً من إجراءات جمع الاستدلالات أم إجراءً من إجراءات التحقيق؟
٢. هل تملك الاختصاص القانوني اللازم لمباشرة الإجراء؟
٣. هل يتطلب الإجراء أمرًا أو إذنًا من جهة مختصة؟
٤. هل نُفذ الإجراء في الحدود التي يجيزها القانون؟
٥. هل روعيت الضمانات المقررة للشخص الذي اتُخذ الإجراء في مواجهته؟

ويجب عدم الخلط بين جمع الاستدلالات والتحقيق بالمعنى الإجرائي. فلكل منهما طبيعته وحدوده، ولا يجوز مباشرة إجراء من إجراءات التحقيق لمجرد أن القائم به يعمل في جهاز الشرطة، ما لم تتوافر الصلاحية القانونية اللازمة.

ويعرّف قانون الإجراءات الجزائية اليمني إجراءات التحقيق بأنها الإجراءات التي تتخذها النيابة العامة أثناء مباشرتها لوظيفتها في تحقيق القضايا، كما يورد

تعريفًا للاستجواب يتضمن توجيه التهمة إلى المتهم ومواجهته بالأدلة ومناقشته فيها تفصيلًا.١
وتؤكد هذه التعريفات أهمية تحديد طبيعة الإجراء قبل تقرير الجهة المختصة به.
الفرع الثاني: التمييز بين الاختصاص الوظيفي والضمانات المتعلقة بالنساء
قد تستدعي بعض الإجراءات مراعاة اعتبارات خاصة بالخصوصية والكرامة، مثل تفتيش النساء أو التعامل مع المجني عليهن في الجرائم ذات الطبيعة الحساسة.
لكن ينبغي الفصل بين مسألتين:
الأولى: الاختصاص بمباشرة الإجراء.
ويتعلق بمدى منح القانون الشخص القائم بالإجراء صلاحية تنفيذه.
الثانية: الضمانات المتعلقة بكيفية التنفيذ.
وتتعلق بوجوب احترام الكرامة والخصوصية، والحد من المساس غير الضروري بالجسد أو الحياة الخاصة، وتوثيق الإجراءات، ومنع الإكراه أو المعاملة المهينة.
وقد تتحقق بعض الضمانات من خلال إسناد الإجراء إلى شرطية مؤهلة، لكن ذلك لا يغني عن استيفاء شروط الاختصاص أو الإذن القانوني.
ومن المهم، عند كتابة البحث في السياق اليمني، الرجوع إلى النصوص النافذة واللوائح المنظمة لعمل الشرطة والنيابة العامة، والتحقق مما إذا كانت هناك أحكام خاصة تنظم بعض إجراءات الشرطة النسائية أو تحدد نطاق اختصاصها. ولا ينبغي نسبة قاعدة تفصيلية إلى التشريع اليمني دون التثبت من وجود نص يقررها.
الفرع الثالث :الرقابة القضائية على أعمال الشرطة النسائية
تستند الرقابة القضائية على أعمال الشرطة النسائية إلى المبادئ العامة التي تحكم الإجراءات الجزائية، وفي مقدمتها مبدأ المشروعية وقرينة البراءة وحق الدفاع وحماية الحياة الخاصة.
وتكتسب المادة (٢٠) من قانون الإجراءات الجزائية أهمية في هذا السياق؛ إذ تقرر قابلية الأعمال والقرارات الصادرة عن مأموري الضبط والنيابة العامة والمحكمة للطعن بالطرق المقررة قانونًا، ما لم ينص القانون على خلاف ذلك.١
ومع ذلك، يجب تحديد طبيعة العمل الذي يُطعن فيه وطريق الطعن المتاح وشروطه وفق النصوص ذات الصلة، لأن هذه المادة لا تعني أن كل تصرف مادي تقوم به الشرطة يمثل قرارًا مستقلًا قابلًا للطعن بالطريقة نفسها.
كما تتطلب الرقابة القضائية التحقق من أن الإجراء لم يتجاوز حدود التفويض القانوني، وأنه لم يُستخدم للضغط على الشخص أو حمله على تقديم أقوال تخالف إرادته.
وتشمل الرقابة أيضًا مراجعة المحاضر والسجلات، ومدى دقة وصف الإجراءات، ووجود أي ادعاءات تتعلق بالإكراه أو تجاوز الاختصاص أو الإخلال بحقوق الدفاع.

المطلب الثاني: الرقابة القضائية على التفتيش الذي تنفذه الشرطة النسائية
الفرع الأول: مفهوم التفتيش وطبيعته القانونية
التفتيش إجراء تحقيقي أو إجرائي يمس نطاقًا من الحقوق المحمية قانونًا، ويهدف إلى البحث عن أشياء أو آثار أو بيانات ذات صلة بجريمة، وفق الشروط والضوابط التي يحددها القانون.

وتختلف أحكام التفتيش بحسب محله وطبيعته؛ فتفتيش المسكن ليس مماثلًا بالضرورة لتفتيش الشخص، كما أن فحص جهاز إلكتروني أو الوصول إلى بيانات مخزنة فيه قد يثير مسائل تختلف عن مجرد ضبط الجهاز ماديًا.
وقد نظمت المادة (١/١٢) من قانون الإجراءات الجزائية اليمني حرمة المساكن ودور العبادة ودور العلم، وقررت عدم جواز مراقبتها أو تفتيشها إلا بمقتضى أمر مسبب من النيابة العامة وفق الشروط الواردة في النص.١
ويجب التمييز بين هذا الحكم الصريح المتعلق بالأماكن المحددة في المادة، وبين الأحكام الأخرى التي قد تنظم تفتيش الأشخاص أو الأشياء أو البيانات، والتي ينبغي الرجوع إليها بحسب طبيعة الإجراء.

الفرع الثاني: مشروعية التفتيش الذي تنفذه الشرطة النسائية

عندما تتولى شرطية تنفيذ التفتيش، فإن مشروعية الإجراء لا تتوقف على صفة القائم به وحدها، بل تتطلب التحقق من وجود الاختصاص القانوني، ومن استيفاء شروط التفتيش، ومن مراعاة الضمانات المقررة.
وتشمل الرقابة في هذا المجال:

أولًا: التحقق من السند القانوني.

ينبغي تحديد النص الذي يجيز التفتيش، والجهة التي تملك الأمر به، وما إذا كان الإجراء يتطلب إذنًا مسبقًا أو يخضع لشروط خاصة.

ثانيًا: التحقق من نطاق التفتيش.

يجب ألا يتجاوز التفتيش الغرض الذي أجري من أجله أو الحدود التي يسمح بها القانون.

ثالثًا: احترام الكرامة والخصوصية.

ينبغي تنفيذ الإجراء بطريقة لا تنطوي على إهانة أو كشف غير ضروري للجسد أو انتهاك للخصوصية.

رابعًا: توثيق الإجراءات.

يجب أن يعكس المحضر حقيقة ما جرى، بما في ذلك مكان التفتيش وتوقيته والأشخاص المشاركون فيه والأشياء المضبوطة وأي اعتراضات أو وقائع جوهرية حدثت أثناء التنفيذ.

خامسًا: سلامة المضبوطات.

إذا أسفر التفتيش عن ضبط هاتف أو جهاز أو مستند أو وسيط تخزين، فينبغي توثيق المضبوطات وحفظها وفق الإجراءات المناسبة، مع مراعاة الضوابط القانونية عند فحص البيانات الموجودة فيها.
ويجب التنبيه إلى أن اشتراط تنفيذ بعض صور تفتيش النساء بواسطة شرطيات، أو اشتراط وجود امرأة أخرى أثناء التنفيذ، أو تحديد استثناءات لهذه القواعد، مسائل تحتاج إلى التحقق من النصوص اليمنية المنظمة لها قبل عرضها باعتبارها أحكامًا نافذة.

الفرع الثالث: التفتيش المتعلق بالأجهزة والبيانات الرقمية

قد تتولى الشرطة النسائية ضبط جهاز إلكتروني أثناء تنفيذ إجراء مشروع، لكن ضبط الجهاز لا يعني بالضرورة أن جميع البيانات المخزنة فيه يجوز الاطلاع عليها دون مراعاة الضوابط القانونية المنطبقة.
فقد يحتوي الهاتف على رسائل خاصة وصور شخصية وبيانات صحية ومعلومات مالية ومواد تتعلق بأشخاص آخرين.

ومن ثم، يجب التمييز بين:

- ضبط الجهاز بوصفه شيئًا ماديًا.
- فحص محتويات الجهاز.
- استخراج البيانات المخزنة فيه.
- الوصول إلى حسابات أو بيانات موجودة لدى مزود خدمة.
- مراقبة الاتصالات أو الحصول على بيانات لا تظهر للمستخدم العادي.

ولا ينبغي افتراض أن الإذن بأحد هذه الإجراءات يشمل تلقائيًا جميع الإجراءات الأخرى؛ بل يتعين تحديد نطاق السند القانوني وفق طبيعة العملية المطلوبة.
كما ينبغي توثيق طريقة فحص الجهاز والمحافظة على البيانات ذات الصلة، مع تجنب تغيير الملفات الأصلية أو الوصول إلى معلومات لا ترتبط بالغرض التحقيقي دون مبرر قانوني.
وتزداد أهمية هذه الضمانات إذا كان الجهاز يعود إلى مجني عليها أو شاهدة في جريمة ابتزاز أو عنف، إذ قد يؤدي الفحص غير المحدود إلى كشف معلومات خاصة لا علاقة لها بالواقعة.

الفرع الرابع: الرقابة القضائية على نتائج التفتيش

تتطلب الرقابة القضائية على نتائج التفتيش التحقق من مشروعية الإجراء، ومن صحة محضره، ومن سلامة الأشياء أو البيانات المضبوطة، ومن صلتها بالواقعة محل الاتهام.
فإذا أسفر التفتيش عن العثور على هاتف يحتوي على رسائل تهديد، فيجب التحقق من صحة الرسائل وسلامة نسبتها، وعدم الاكتفاء بوجودها على الجهاز.
وإذا ضُبط جهاز لدى شخص، فلا يثبت ذلك وحده أنه صاحب جميع الحسابات المستخدمة عليه أو المسؤول عن كل نشاط جرى من خلاله.
كما ينبغي فحص الاعتراضات التي يقدمها الدفاع بشأن تجاوز نطاق التفتيش أو عدم سلامة المضبوطات أو وجود خلل في التوثيق.
ويجب تحديد الأثر القانوني لأي مخالفة بحسب النصوص المنطبقة وطبيعة الإجراء والخلل الذي وقع فيه، دون افتراض أن جميع المخالفات تؤدي إلى النتيجة نفسها.

المطلب الثالث: الرقابة القضائية على المرافقة التي تنفذها الشرطة النسائية

الفرع الأول: مفهوم المرافقة وطبيعتها الإجرائية

يقصد بالمرافقة، في هذا السياق، مصاحبة امرأة أو مرافقتها أثناء تنفيذ إجراء شرطي أو انتقالها إلى جهة مختصة أو مشاركتها في إجراء يتطلب وجود عنصر نسائي، بحسب طبيعة المهمة والأساس القانوني الذي تستند إليه.
غير أن مصطلح المرافقة قد يستخدم لوصف إجراءات مختلفة من الناحية القانونية، ولذلك يجب تحديد المقصود به في كل حالة.
فقد تكون المرافقة إجراءً تنظيميًا أو تدبيرًا يهدف إلى حماية شخص أو مساعدته أثناء انتقاله، وقد ترتبط بإجراء يتضمن تقييدًا للحرية أو اصطحابًا إلى جهة رسمية.
وفي الحالة الأخيرة، لا يجوز أن يُستخدم وصف المرافقة لتجاوز الضوابط التي تحكم القبض أو الاستيقاف أو الاصطحاب أو غيرها من الإجراءات المقيدة للحرية.

ويعرّف قانون الإجراءات الجزائية اليمني الاستيقاف بأنه قيام رجل السلطة العامة أو مأمور الضبط القضائي، عند الاشتباه وفي غير الحالات التي يجيز فيها القانون القبض، بسؤال الشخص عن اسمه ومهنته ومحل إقامته وجهته، ويشمل اصطحابه إلى قسم الشرطة.١
ويقتضي تطبيق هذا التعريف التحقق من توافر شروط الاستيقاف في الحالة المعروضة، وعدم تحويل المرافقة إلى وسيلة لتقييد الحرية خارج الحدود القانونية.

الفرع الثاني: المرافقة في الحالات التي تتطلب حماية الخصوصية

قد تكون المرافقة النسائية ضرورية في بعض الحالات التي تتطلب مراعاة الخصوصية أو تقديم الدعم للمجني عليها، خصوصًا في الجرائم التي تنطوي على عنف أو استغلال أو ابتزاز.
لكن ينبغي التمييز بين المرافقة التي تتم لحماية الشخص ومساعدته، وبين المرافقة التي تنطوي على إجباره على الانتقال أو تقييد حريته.
فإذا كانت المرافقة طوعية وتهدف إلى توفير الدعم، فإن الاعتبارات الأساسية تتمثل في احترام إرادة الشخص وخصوصيته وسلامته.
أما إذا كانت تنطوي على تقييد للحرية، فيجب التحقق من وجود السند القانوني والإجراءات اللازمة.
كما ينبغي مراعاة ألا تتحول المرافقة إلى وسيلة للضغط النفسي أو حمل الشخص على تقديم معلومات أو أقوال لم يكن يرغب في الإدلاء بها.

الفرع الثالث: الرقابة على توثيق إجراءات المرافقة

تساعد عملية التوثيق على التحقق من طبيعة الإجراء وحدوده، خصوصًا عندما ينشأ نزاع حول ما إذا كانت المرافقة قد تمت برضا الشخص أو انطوت على تقييد لحريته.
ويُستحسن أن يتضمن التوثيق، بحسب طبيعة الحالة:

- سبب المرافقة والغرض منها.
- الأساس القانوني إذا تضمنت تقييدًا للحرية.
- تاريخ الإجراء ووقته ومكانه.
- أسماء القائمين بالإجراء وصفاتهم.
- بيانًا واضحًا بمدى رضا الشخص أو اعتراضه متى كان ذلك ذا صلة.
- وصفًا لأي وقائع جوهرية حدثت أثناء المرافقة.
- الإجراءات التي اتخذت لحماية الشخص أو المحافظة على سلامته.

ولا ينبغي اعتبار هذه العناصر قائمة تشريعية موحدة واجبة في كل صور المرافقة، بل هي ضمانات توثيقية مقترحة تختلف تفاصيلها بحسب طبيعة الإجراء والنصوص المنظمة له.

الفرع الرابع: الرقابة القضائية على تجاوز حدود المرافقة

تظهر أهمية الرقابة القضائية عندما يدعي الشخص أن المرافقة تجاوزت غرضها، أو تحولت إلى اصطحاب قسري دون سند قانوني، أو تضمنت ضغطًا أو معاملة غير مشروعة.
وفي هذه الحالة، ينبغي فحص حقيقة ما جرى، وطبيعة السلطة التي استند إليها القائمون بالإجراء، وما إذا كان هناك مسوغ قانوني لتقييد الحرية.

وتؤكد المواد المتعلقة بالحرية الشخصية في قانون الإجراءات الجزائية اليمني أن تقييد الحرية لا يكون إلا وفق القانون وبأمر من السلطات المختصة في الحالات التي يتطلب فيها النص ذلك.١
ومن ثم، فإن العبرة ليست بالوصف الذي يستخدمه محضر الشرطة، بل بحقيقة الإجراء وآثاره على الشخص المعني.

المطلب الرابع: الرقابة القضائية على الاستجواب الذي تباشره الشرطة النسائية
الفرع الأول: مفهوم الاستجواب وتمييزه عن جمع الاستدلالات
يعد الاستجواب من الإجراءات التي تتطلب عناية خاصة؛ لأنه لا يقتصر على جمع معلومات عامة، بل يتضمن، بحسب تعريف قانون الإجراءات الجزائية اليمني، توجيه التهمة إلى المتهم ومواجهته بالأدلة المختلفة القائمة قبله ومناقشته فيها تفصيلًا.١
ويقتضي ذلك التمييز بين الاستجواب بالمعنى الإجرائي وبين سؤال الشخص للحصول على معلومات أولية أو سماع أقوال شاهد أو مجني عليه.
ولا يجوز تحديد طبيعة الإجراء اعتمادًا على الاسم الذي تطلقه عليه الجهة القائمة به وحده، بل يجب النظر إلى مضمونه والغاية منه والسلطة التي مارسته.
فإذا كان الإجراء يتضمن مواجهة المتهم بالأدلة ومناقشته في التهمة تفصيلًا، فإن ذلك يستدعي التحقق من الاختصاص القانوني بمباشرته، وعدم الاكتفاء بكون القائم به من أفراد الشرطة النسائية.
الفرع الثاني: الضمانات القانونية أثناء الاستجواب
تقرر المادة (٤) من قانون الإجراءات الجزائية اليمني قرينة البراءة وضرورة صيانة حرية الدفاع.١
كما تحظر المادة (٦) تعذيب المتهم أو معاملته بطريقة غير إنسانية أو إيذاءه بدنيًا أو معنويًا لقسره على الاعتراف، وتقرر إهدار القول الذي يثبت صدوره تحت وطأة هذه الوسائل.١
وتنص المادة (٩) على حق المتهم في الدفاع عن نفسه والاستعانة بممثل للدفاع في مراحل الدعوى، وعلى وجوب تنبيهه إلى حقوقه ووسائل الإثبات المتاحة له.١
وتشكل هذه الأحكام إطارًا أساسيًا لتقييم مشروعية الاستجواب، سواء باشره رجل أو امرأة، مع مراعاة القواعد الخاصة بالاختصاص والإجراءات.
وتشمل الضمانات المهمة:
١. التحقق من اختصاص الجهة التي تباشر الاستجواب.
٢. تعريف الشخص بطبيعة الإجراء والتهمة وفق الأحكام الواجبة التطبيق.
٣. احترام حق الدفاع والضمانات المرتبطة به.
٤. حظر الإكراه والتعذيب والمعاملة غير الإنسانية.
٥. توثيق الأسئلة والأجوبة والإجراءات على نحو يعكس ما حدث فعلًا.
٦. التحقق من سلامة الأقوال وعدم انتزاعها بالضغط أو التهديد.
٧. عدم تحريف الأقوال أو حذف أجزاء جوهرية منها بما يغير معناها.
ويجب عدم الخلط بين ضمانات الاستجواب بوصفه إجراءً موجهًا إلى المتهم، وبين قواعد سماع أقوال الشهود أو المجني عليهم، إذ قد تختلف الضمانات والآثار القانونية بحسب صفة الشخص وطبيعة الإجراء.

الفرع الثالث: دور الشرطة النسائية في التعامل مع المجني عليهن والشاهدات
قد تتولى الشرطة النسائية مهامًا تتعلق باستقبال بلاغات النساء أو جمع المعلومات الأولية أو توفير بيئة مناسبة لسماع أقوال المجني عليهن والشاهدات.
وتبرز أهمية هذا الدور في الجرائم التي قد تتردد فيها الضحية في الإفصاح عن تفاصيل الواقعة بسبب الخوف أو الوصمة الاجتماعية أو القلق من الانتقام.
لكن ينبغي ألا يتحول هذا الدور إلى ممارسة ضغوط على المجني عليها أو توجيه أقوالها أو حملها على تبني رواية معينة.
كما ينبغي مراعاة أن المجني عليها قد تكون في حالة نفسية أو اجتماعية تجعلها بحاجة إلى الدعم والحماية، دون أن يعني ذلك افتراض صحة كل تفصيل تذكره أو التعامل مع أقوالها دون تحقق.
والمنهج السليم هو احترام الشخص، وتوفير الظروف المناسبة لسماع أقواله، وتوثيقها بدقة، ثم التحقق منها وفق القواعد القانونية والفنية ذات الصلة.
الفرع الرابع: الاستجواب في الجرائم الرقمية والاعترافات المستمدة من الأدلة التقنية
قد تواجه جهة التحقيق متهمًا بأدلة مستمدة من مصادر مفتوحة، مثل منشور عام أو محادثة إلكترونية أو صورة أو تقرير فني.
ويجب أن تتم مواجهة المتهم بهذه الأدلة وفق القواعد الإجرائية المنطبقة، مع احترام حقه في الدفاع وعدم استخدام المعلومات التقنية وسيلة للضغط عليه.
فقد يعرض المحقق على المتهم منشورًا يُنسب إليه، لكن ينبغي ألا يُفترض أن مجرد إنكاره للمنشور يثبت مسؤوليته أو أن مجرد اعترافه به يغني عن فحص أصالته وسياقه متى كانت لذلك أهمية قانونية.
كما ينبغي أن تكون الأدلة المعروضة عليه محددة بما يسمح بفهم الاتهام ومناقشة أساسه، وفق الضمانات المقررة.
ولا يجوز الاعتماد على اعتراف يثبت أنه انتزع بالتعذيب أو الإكراه؛ فالمادة (٦) من قانون الإجراءات الجزائية اليمني تقرر صراحة الحكم المتعلق بالأقوال الصادرة تحت وطأة الوسائل المحظورة التي حددتها.١
أما إذا كان النزاع متعلقًا بخلل فني في الدليل الرقمي أو بطريقة جمعه، فيجب فحص المسألة وفق القواعد القانونية المنطبقة، وعدم مساواتها تلقائيًا بحالة الاعتراف المنتزع بالإكراه.
الفرع الخامس: الرقابة القضائية على محاضر الاستجواب وأقوال المتهم
تقتضي الرقابة القضائية التحقق من أن المحضر يعكس حقيقة الإجراء، وأن الأقوال المنسوبة إلى المتهم قد سُجلت بدقة، وأن الضمانات القانونية ذات الصلة قد روعيت.
ويجب النظر في الاعتراضات التي يقدمها المتهم بشأن الضغط أو التهديد أو عدم دقة التدوين أو عدم تمكينه من ممارسة حقوقه.
كما ينبغي التمييز بين مجرد وجود توقيع على المحضر وبين ثبوت أن الأقوال صدرت بحرية وبالطريقة التي يقررها القانون.
ويجوز أن تكون للمحكمة، وفق سلطاتها الإجرائية، حاجة إلى فحص ظروف تدوين الأقوال أو الاستماع إلى الأشخاص الذين باشروا الإجراء أو التحقق من سجلاته، بحسب ما يسمح به القانون.

ويجب أن يكون تقييم الاعتراف منفصلًا عن التقييم الفني للأدلة الرقمية؛ فصحة الاعتراف لا تثبت تلقائيًا صحة كل تقرير تقني، كما أن وجود دليل تقني لا يبرر تجاوز الضمانات المقررة أثناء الاستجواب.

المطلب الخامس: تطبيقات عملية للرقابة القضائية على إجراءات الشرطة النسائية

الفرع الأول: تفتيش امرأة يشتبه في حيازتها جهازًا مرتبطًا بجريمة إلكترونية

لنفترض أن جهة الضبط تلقت معلومات تشير إلى احتمال حيازة امرأة هاتفًا يُشتبه في استخدامه في جريمة ابتزاز إلكتروني.

تقتضي المعالجة القانونية أولًا تحديد طبيعة الإجراء المراد اتخاذه، والتحقق من السند القانوني والاختصاص والضمانات اللازمة.

وإذا تم ضبط الهاتف بصورة مشروعة، فيجب التمييز بين ضبطه وبين فحص محتوياته، مع مراعاة القواعد المنطبقة على الوصول إلى البيانات الرقمية.

كما ينبغي توثيق المضبوطات وطريقة التعامل معها، وتجنب الوصول إلى بيانات لا ترتبط بالواقعة دون أساس قانوني مناسب.

وتتمثل الرقابة القضائية في فحص مشروعية الإجراء، وسلامة محضره، ومدى التزام القائمات به حدود الاختصاص، ثم تقييم الأدلة الناتجة عنه وفق قواعد الإثبات ذات الصلة.

الفرع الثاني: مرافقة مجني عليها في قضية ابتزاز إلكتروني

لنفترض أن امرأة تقدمت ببلاغ عن ابتزاز إلكتروني، وطلبت مرافقتها أثناء انتقالها إلى جهة مختصة لاستكمال الإجراءات.

يمكن أن تسهم المرافقة في توفير الدعم والحماية، مع مراعاة خصوصية المجني عليها.

لكن ينبغي أن تكون طبيعة المرافقة واضحة، وألا تستخدم وسيلة للضغط عليها لتقديم أقوال معينة أو للتنازل عن حقوقها.

كما يجب توثيق الإجراءات الجوهرية التي تتطلبها القواعد المنظمة للعمل، وحماية بيانات المجني عليها من التداول غير الضروري.

وإذا تطلبت الحالة تقييدًا للحرية أو اصطحابًا قسريًا، فيجب تحديد السند القانوني الذي يجيز ذلك، وعدم الاكتفاء بوصف الإجراء بأنه مرافقة.

الفرع الثالث: سماع أقوال مجني عليها في جريمة اتجار بالبشر

إذا استقبلت الشرطة النسائية امرأة يُشتبه في كونها ضحية اتجار بالبشر، فينبغي مراعاة سلامتها وخصوصيتها وظروفها الشخصية.

ويجب التمييز بين سماع أقوالها بوصفها مجنيًا عليها وبين استجوابها بوصفها متهمة، لأن اختلاف الصفة قد يترتب عليه اختلاف في الضمانات الإجرائية.

كما ينبغي توثيق أقوالها بدقة، وعدم توجيهها نحو رواية محددة، والتحقق من المعلومات التي تقدمها بوسائل أخرى مناسبة.

ولا يجوز نشر معلومات قد تكشف هويتها أو تعرضها للانتقام أو الاستغلال.

وتقتضي الرقابة القضائية مراجعة مدى احترام الإجراءات للضمانات القانونية، وفحص أقوالها في سياق بقية الأدلة، وعدم التعامل معها بصورة آلية بمعزل عن ظروف القضية.

الفرع الرابع: استجواب امرأة مشتبه بها في إدارة حسابات مزيفة

إذا اشتبه في امرأة بإدارة حسابات مزيفة استُخدمت في الاحتيال أو التهديد، فيجب تحديد الجهة المختصة بإجراء الاستجواب، وطبيعة الإجراء، والضمانات التي يقررها القانون.
ويمكن مواجهة المشتبه بها بالمنشورات أو التقارير الفنية ذات الصلة، مع تمكينها من مناقشة نسبة المحتوى إليها وفق القواعد الإجرائية.
لكن لا يجوز اعتبار وجود الحسابات على جهازها دليلًا قاطعًا على أنها أنشأتها أو استخدمتها في ارتكاب الجريمة.
كما يجب فحص احتمالات الاستخدام المشترك أو الوصول غير المصرح به أو غيرها من التفسيرات البديلة إذا كانت لها مؤشرات واقعية.
وتتمثل الرقابة القضائية في التحقق من سلامة الإجراء والأقوال والأدلة التقنية، ومن عدم تجاوز اختصاص القائم بالاستجواب، ومن احترام حق الدفاع.

خلاصة المبحث الرابع

يتضح أن الرقابة القضائية على الإجراءات التي تنفذها الشرطة النسائية لا تقوم على صفة القائم بالإجراء وحدها، وإنما على طبيعة الإجراء وسنده القانوني والاختصاص بمباشرته والضمانات التي تحكم تنفيذه.
وتبرز أهمية هذه الرقابة في التفتيش، حيث يجب التحقق من الاختصاص وحدود الإجراء وسلامة المضبوطات، وفي المرافقة، حيث ينبغي التمييز بين الدعم الطوعي وتقييد الحرية، وفي الاستجواب، حيث يجب احترام حق الدفاع وحظر الإكراه وضمان دقة التوثيق.
كما ينبغي التحقق من النصوص اليمنية الخاصة المنظمة لعمل الشرطة النسائية قبل تقرير أحكام تفصيلية بشأن اختصاصاتها أو الضمانات الإضافية المرتبطة بعملها.

خاتمة الفصل الثالث

أظهر البحث في الرقابة القضائية على الإجراءات التقنية الحديثة أن التطور التكنولوجي أوجد وسائل جديدة لجمع المعلومات وتحليلها وتقديمها في المجال الجنائي، لكنه في الوقت نفسه أوجد تحديات تتعلق بمشروعية الإجراءات، وحماية الحياة الخاصة، وسلامة الأدلة، وإمكان التحقق من صحة النتائج الفنية.
وقد تبين من خلال المبحث الأول أن إجراءات الاستخبارات مفتوحة المصدر تمثل وسيلة مهمة لتوجيه التحري الجنائي، لكنها لا تجعل كل معلومة منشورة حقيقة ثابتة، ولا تجعل مجرد ظهور اسم شخص على حساب إلكتروني دليلًا كافيًا على مسؤوليته عن المحتوى المنشور. ومن ثم، ينبغي إخضاع المعلومات التي تجمع بهذه الوسائل للتحقق من المصدر والأصالة والسياق، مع مراعاة حدود الاختصاص والضوابط القانونية ذات الصلة.
كما تبين في المبحث الثاني أن الرصد والمراقبة التقنية يتطلبان التمييز بين الاطلاع على المعلومات العامة وبين الإجراءات التي تمس المساكن أو المراسلات أو الحياة الخاصة. وتؤكد الأحكام الواردة في قانون الإجراءات الجزائية اليمني أهمية الالتزام بالسند القانوني والإجراءات المقررة عند اتخاذ التدابير التي تمس الحقوق المحمية.١
وأظهر المبحث الثالث أن قبول الأدلة المستمدة من المصادر المفتوحة لا ينبغي أن يُفهم بمعزل عن شروط أصالتها وسلامة حفظها وصلتها بالواقعة وكفايتها

للإثبات. كما أن النصوص المتعلقة بالسجلات والبيانات الإلكترونية يجب أن تطبق في نطاقها القانوني الصحيح، دون تعميم الأحكام الخاصة بمجال معين على جميع صور الأدلة الرقمية.

أما المبحث الرابع، فقد أوضح أن الإجراءات التي تنفذها الشرطة النسائية تخضع للضوابط العامة التي تحكم العمل الإجرائي، مع مراعاة الضمانات المرتبطة بالخصوصية والكرامة وطبيعة بعض الإجراءات. كما تبين ضرورة التمييز بين صلاحيات جمع الاستدلالات وإجراءات التحقيق، وعدم افتراض أن صفة القائم بالإجراء تمنحه اختصاصًا لا يقرره القانون.

وبناء على ذلك، يمكن استخلاص النتائج الآتية:

١. إن مشروعية جمع المعلومات الرقمية تختلف عن موثوقية المعلومات ذاتها؛ فقد تكون المعلومة صحيحة مع وجود إشكال في طريقة الحصول عليها، وقد تكون طريقة الحصول مشروعة مع بقاء الشك في صحة المعلومة أو دلالتها.
٢. إن المعلومات المنشورة للجمهور لا تكفي وحدها لإثبات جميع عناصر الجريمة، بل يجب التحقق من مصدرها وسياقها وصلتها بالواقعة ونسبتها إلى الشخص المعني.
٣. إن سلامة سلسلة الحيازة والتوثيق الفني تمثل عنصرًا مهمًا في تقييم الأدلة الرقمية، دون أن تغني عن فحص أصالة المحتوى وصحة الاستنتاجات المستخلصة منه.
٤. إن الرقابة القضائية على الإجراءات التقنية ينبغي أن تشمل مشروعية الإجراء وحدود تنفيذه، فضلًا عن تقييم النتائج التي ترتبت عليه.
٥. إن التوسع في استخدام الأدوات التقنية لا يبرر تجاوز الاختصاص أو المساس غير المبرر بالخصوصية، كما لا يجوز التعامل مع النتائج الآلية بوصفها حقائق قطعية دون التحقق من أساسها الفني.
٦. إن تمكين الدفاع من مناقشة الأدلة الرقمية والاعتراض على طريقة جمعها وتحليلها يمثل ضمانة أساسية لتحقيق التوازن بين سلطة التحقيق وحقوق المتهم.
٧. إن قانون الإجراءات الجزائية اليمني يتضمن مبادئ عامة ذات صلة بالرقابة على الإجراءات التقنية، غير أن مدى انطباق كل حكم على تقنية محددة يجب أن يحدد وفق نص القانون وطبيعة الإجراء، دون افتراض وجود تنظيم تشريعي تفصيلي لجميع التطبيقات الرقمية الحديثة.
٨. إن تطوير تنظيم تشريعي أو إجرائي أكثر تفصيلًا للتحريات الرقمية يمكن أن يسهم في توضيح حدود الصلاحيات، وتحديد ضمانات التوثيق والحفظ، وتعزيز قابلية الأدلة الرقمية للفحص والمناقشة القضائية.

التوصيات

في ضوء النتائج السابقة، يوصى بما يأتي:

أولًا : العمل على وضع إطار تشريعي أو تنظيمي واضح للتحريات الرقمية، يحدد الفرق بين جمع المعلومات المفتوحة والإجراءات التي تتطلب إذنًا أو تفويضًا قانونيًا خاصًا.

ثانيًا : تطوير قواعد عملية لتوثيق الأدلة الرقمية وحفظها ونقلها وفحصها، بما يساعد على إثبات مصدرها وسلامتها وتحديد الأشخاص الذين تعاملوا معها.

ثالثًا : تعزيز التدريب الفني والقانوني لأعضاء جهات الضبط والتحقيق والخبراء والقضاة في مجال الأدلة الرقمية والتحقق من المعلومات مفتوحة المصدر.

رابعًا :وضع ضوابط واضحة للاستعانة بالأدوات الآلية في التحليل الجنائي، تتضمن بيان حدود دقتها، وضرورة التحقق المستقل من النتائج ذات الأثر الجوهري في نسبة الجريمة إلى المتهم.
خامسًا :تعزيز ضمانات حماية الحياة الخاصة في عمليات جمع البيانات وتحليلها، ولا سيما عندما تتعلق المعلومات بأشخاص غير متهمين أو بضحايا الجرائم أو الشهود.
سادسًا :توضيح الاختصاصات المتعلقة بإجراءات الشرطة النسائية، مع تحديد الضمانات التي ينبغي مراعاتها في التفتيش والمرافقة وسماع الأقوال والاستجواب، وفق النصوص القانونية المنظمة لكل إجراء.
سابعًا :تعزيز حق الدفاع في مناقشة الأدلة الرقمية والتقارير الفنية، وتمكين المحكمة من الاستعانة بالخبرة المتخصصة عند الحاجة إلى تقييم المسائل التقنية.
ثامنًا :الاستفادة من المعايير المهنية الدولية، ومنها بروتوكول بيركلي للتحقيقات الرقمية مفتوحة المصدر، في تطوير الممارسات الفنية، مع مراعاة أن هذه المعايير لا تحل محل التشريع الوطني ولا تنشئ سلطات إجرائية مستقلة.٢

قائمة المراجع الموحدة للفصل الثالث

فيما يأتي قائمة المراجع التي استُند إليها في بناء الإطار القانوني والفني للفصل، مع التمييز بين التشريعات اليمنية والمراجع المهنية الدولية.

أولًا: التشريعات اليمنية

1الجمهورية اليمنية .قرار جمهوري بالقانون رقم (١٣) لسنة ١٩٩٤م بشأن الإجراءات الجزائية، المنشور في الجريدة الرسمية، العدد (٤/١٩) لسنة ١٩٩٤م. النص المنشور ضمن مجموعة التشريعات اليمنية على الموقع الرسمي للنيابة العامة اليمنية.
للاطلاع على النص :قانون الإجراءات الجزائية اليمني

3الجمهورية اليمنية .قانون رقم (٤٠) لسنة ٢٠٠٦م بشأن أنظمة الدفع والعمليات المالية والمصرفية الإلكترونية، ولا سيما المادتان (١٠) و(١١) المتعلقتان بالآثار القانونية للسجلات والبيانات الإلكترونية وشروط السجل الإلكتروني.
للاطلاع على النص :قانون أنظمة الدفع والعمليات المالية والمصرفية الإلكترونية

ثانيًا: المراجع المهنية والدولية

2مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، ومركز حقوق الإنسان، كلية الحقوق، جامعة كاليفورنيا في بيركلي .*بروتوكول بيركلي للتحقيقات الرقمية مفتوحة المصدر: دليل عملي للاستخدام الفعال للمعلومات الرقمية مفتوحة المصدر في التحقيقات المتعلقة بانتهاكات القانون الدولي الجنائي وحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني* .الأمم المتحدة، جنيف ونيويورك، ٢٠٢٢
يتناول البروتوكول المبادئ القانونية والمهنية للتحقيقات الرقمية مفتوحة المصدر، وإجراءات التحضير وجمع المعلومات والتحقق منها وحفظها وتحليلها وعرض النتائج، إلى جانب اعتبارات السلامة الرقمية والجسدية والنفسية للمحققين والمصادر والأشخاص المعنيين.

الباب السادس: التوصيات والإصلاحات المقترحة
الفصل الأول: نقاط القوة والضعف في الأنظمة الثلاثة
إشكالية الفصل
تقتضي المقارنة بين الأنظمة الثلاثة (اليمني، المصري، الفرنسي) تجاوز التوصيف السطحي إلى **تفكيك البنية المؤسسية** التي تنتج الممارسة. فالنظام الفرنسي لا يُعد "أفضل" لأنه يملك نصوصاً أكثر تقدماً، بل لأن بنيته المؤسسية (قاضي الحريات، التسجيل الإلزامي، الدفاع الفعّال) تجعل النصوص قابلة للتنفيذ. والنظام اليمني لا يُعد "أضعف" لأنه يفتقر إلى النصوص، بل لأن بنيته المؤسسية (انقسام القضاء، غياب الإحصاءات، ضعف آليات التنفيذ) تجعل النصوص غير قابلة للتطبيق. ومن ثم، فإن تقييم كل نظام لا يمكن أن يكون **معيارياً** (أي: "هذا أفضل من ذاك")، بل **تحليلياً**)أي: "ما هي العوامل التي تجعل هذا النظام أكثر أو أقل فعالية في تحقيق غاياته؟".(
المبحث الأول: تقييم النظام اليمني
أولاً: نقاط القوة
القوة الأولى: الأساس الدستوري الواضح لحقوق المتهم .يقرر الدستور اليمني في المادة (٤٨/ب) أن "لا يجوز القبض على أي شخص أو تفتيشه أو حجزه إلا في حالة التلبس أو بأمر توجبه ضرورة التحقيق وصيانة الأمن يصدره القاضي أو النيابة العامة وفقاً لأحكام القانون". كما تنص المادة (٤٨/ج) على وجوب عرض المقبوض عليه على القضاء خلال أربع وعشرين ساعة. وهذه النصوص، رغم أنها لا تُطبق دائماً، إلا أنها توفر **أساساً دستورياً** يمكن للمحاكم أن تستند إليه في إبطال الإجراءات المخالفة.
القوة الثانية: نظام بطلان متكامل في قانون الإجراءات الجزائية .يتضمن القانون اليمني تمييزاً صريحاً بين **البطلان المطلق** المتعلق بالنظام العام (المادة ٣٩٧) و**البطلان النسبي** المتعلق بمصلحة الخصوم (المادة ٣٩٨). والبطلان المطلق يشمل "العيب الإجرائي الجوهري المهدر لأي حق من حقوق المتقاضين"، وهو نص واسع يمكن أن يغطي مخالفات جوهرية في مرحلة التحريات.
القوة الثالثة: نصوص واضحة بشأن ضمانات التفتيش .المادة (١٤٣) من قانون الإجراءات الجزائية تنص على أنه "لا يجوز تفتيش الأنثى إلا بواسطة أنثى غيرها... ويجري التفتيش بحضور شاهدتين من النساء". وهذه الضمانة، رغم أن تطبيقها يتفاوت، توفر **مرجعاً قانونياً** يمكن للمحاكم أن تستند إليه في إبطال التفتيش المخالف.
ثانياً: نقاط الضعف
الضعف الأول: غياب الإحصاءات القضائية المنشورة .لا توجد في اليمن بيانات رسمية عن نسب البطلان، أو أسباب إلغاء الإجراءات، أو توزيع القضايا. وهذا يجعل تقييم فعالية النظام **متعذراً** بمعايير كمية، ويجعل أي إصلاح **مبنياً على التقدير** لا على الأدلة.
الضعف الثاني: ضعف استقلال النيابة العامة .النيابة العامة هي الجهة المسؤولة عن الإشراف على الضبط القضائي، لكنها في الممارسة تخضع لتأثير السلطة التنفيذية، ولا تملك في الغالب **الاستقلالية الكافية** لمراجعة إجراءات الشرطة بشكل فعال. وقد أشارت دراسات يمنية إلى أن "المركزية في بعض نصوص القوانين تؤدي إلى إضعاف دور القضاء والنيابة العامة".

الضعف الثالث: غياب آلية رقابة قضائية سابقة .لا يوجد في اليمن ما يعادل "قاضي الحريات" الفرنسي. فالرقابة على الإجراءات المقيدة للحريات تأتي في الغالب **لاحقة**، بعد انتهاء التحريات، مما يقلل من فعاليتها في منع الانتهاكات وقت وقوعها.
الضعف الرابع: ضعف آليات التوثيق .لا يوجد نص يلزم بتسجيل الاستجوابات صوتاً أو صورة، ولا نظام موحد للفحص الطبي الإلزامي. والمحاضر تُكتب بخط اليد في الغالب، مما يجعل من الصعب التحقق من صحتها أو إثبات المخالفات.
الضعف الخامس: قلة الكوادر القضائية .تشير التقديرات إلى أن عدد القضاة وأعضاء النيابة في اليمن لا يتجاوز ٢٤٠٠ قاضٍ وعضو نيابة، أي بمعدل قاضٍ واحد لكل ١٢,٢٧٣ مواطناً .وهذا العدد القليل لا يسمح بتخصيص قضاة لمهام رقابية متخصصة، ولا بمراجعة دقيقة لإجراءات التحريات.

المبحث الثاني: تقييم النظام المصري

أولاً: نقاط القوة

القوة الأولى: تقاليد قضائية راسخة في الرقابة على التحريات .أصدرت محكمة النقض المصرية أحكاماً مهمة في هذا المجال، منها: "التحريات غير الجدية لا تُسوغ القبض أو التفتيش"، و"التفتيش الذي يتم بغير إذن من النيابة في غير حالة التلبس يكون باطلاً". وهذه الأحكام، رغم أنها لا تُطبق دائماً، توفر **مرجعاً قضائياً** يمكن الاعتماد عليه .
القوة الثانية: نصوص قانونية متطورة نسبياً .قانون الإجراءات الجنائية المصري يتضمن نصوصاً واضحة عن حق المتهم في الاتصال بمن يرى إبلاغه (المادة ١٣٩)، وعن وجوب عرضه على النيابة خلال ٢٤ ساعة، وعن حق المحامي في حضور التحقيق (مع قيود).
القوة الثالثة: وجود رقابة متعددة المستويات .الرقابة في مصر تتوزع بين النيابة العامة (الرقابة المباشرة)، ومحكمة الموضوع (الرقابة أثناء المحاكمة)، ومحكمة النقض (الرقابة على تطبيق القانون). وهذا التعدد، رغم أنه لا يضمن الفعالية، يوفر **فرصاً متعددة** لتصحيح الأخطاء.

ثانياً: نقاط الضعف

الضعف الأول: ضعف الرقابة المسبقة .معظم الرقابة في مصر تأتي **لاحقة**، بعد انتهاء التحريات. والنيابة العامة، رغم أنها تشرف على الضبط القضائي، لا تملك في الغالب **آلية فعالة** لمراجعة الإجراءات قبل تنفيذها أو في وقت قريب من تنفيذها.
الضعف الثاني: تأخر حق المحامي .كان القانون المصري يسمح بحضور المحامي فقط بعد ٤٨ ساعة من التوقيف. والتعديلات الأخيرة حسّنت الوضع، لكنها أبقت على إمكانية تأجيل هذا الحق في قضايا الإرهاب والجرائم المنظمة. وهذا التأخير **يفرغ الحق من محتواه العملي**، لأن أغلب المخالفات تحدث في الساعات الأولى.
الضعف الثالث: غياب التسجيل الإلزامي .معظم الاستجوابات في مصر تُدوَّن كتابياً فقط، مما يجعل من الصعب إثبات الإكراه أو الضغط. وقد أشارت ورقة بحثية إلى أن "غياب التسجيل الصوتي والمرئي للاستجوابات، وصعوبة إثبات المخالفات الإجرائية، يضعفان من قدرة الدفاع على الطعن الفعال في صحة التحريات".

الضعف الرابع: توسع سلطات الشرطة في القوانين الخاصة .قانون مكافحة الإرهاب المصري يمنح الشرطة سلطة احتجاز الأفراد لمدة تصل إلى ٢٨ يوماً دون عرضهم على النيابة، وهو خرق للدستور الذي يلزم بعرض كل موقوف خلال ٢٤ ساعة .وهذا التوسع في الصلاحيات، دون رقابة فعالة، يزيد من مخاطر التعسف.

المبحث الثالث: تقييم النظام الفرنسي

أولاً: نقاط القوة

القوة الأولى: قاضي الحريات والاحتجاز .أُنشئ هذا المنصب عام ٢٠٠٠ ليكون **فصلاً بين سلطة التحقيق وسلطة تقييد الحريات** .وهو قاضٍ مستقل عن النيابة، مختص بمراجعة الإجراءات المقيدة للحريات (كالتوقيف، والتفتيش، والتنصت). وهذا يعزز استقلالية الرقابة ويقلل من تأثير النيابة على قرارات الحبس والتفتيش.

القوة الثانية: التسجيل الإلزامي للاستجوابات .أصبح تسجيل الاستجوابات صوتاً وصورة إلزامياً في الجنايات والجرائم الخطيرة منذ ٢٠٠٧ وهذا التسجيل يُحفظ في وسائط آمنة، ويُفتح فقط بأمر قضائي، ويكون متاحاً للدفاع والمحكمة. وقد أثبتت الدراسات أن هذا الإجراء **قلل بشكل ملحوظ من الدفوع الشكلية**، وعزز ثقة الجمهور في نزاهة التحقيقات.

القوة الثالثة: حق المحامي من اللحظة الأولى .منذ إصلاحات ٢٠١١، أصبح الحق في المحامي مكفولاً من اللحظة الأولى للتوقيف. ولا يجوز للشرطة استجواب المتهم دون حضور محاميه، إلا في حالات استثنائية جداً. والدولة توفر محامياً مجانياً للمعوزين.

القوة الرابعة: الفحص الطبي الإلزامي .الفحص الطبي إلزامي عند كل توقيف، ويجرى بواسطة طبيب مختار من قائمة معتمدة، مع حق المتهم في طلب طبيب آخر خاص به. وكل نتائج الفحص تُسجل في محضر رسمي، وأي ملاحظة تُحال تلقائياً إلى النيابة.

القوة الخامسة: الرقابة الدولية .إمكانية اللجوء إلى المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان تمنح المتهم **سلاحاً إضافياً** لمقاومة الانتهاكات. وقد أصدرت المحكمة عشرات الأحكام ضد فرنسا، مما دفع المشرع الفرنسي إلى تعديل تشريعاته بشكل متكرر.

ثانياً: نقاط الضعف

الضعف الأول: التعقيد الإجرائي .النظام الفرنسي معقد، وقد يؤدي تعقيده إلى **بطء الإجراءات**، مما قد يضر بفعالية التحقيق في القضايا المستعجلة.

الضعف الثاني: الاستثناءات في قضايا الإرهاب .رغم التقدم العام، لا يزال القانون الفرنسي يسمح باستثناءات في قضايا الإرهاب (كتمديد التوقيف، وتأخير حق المحامي في حالات محددة). وهذه الاستثناءات، رغم أنها تخضع لرقابة قضائية، تظل **نقاط ضعف** في النموذج.

الضعف الثالث: التباين في التطبيق .رغم الإطار القانوني الموحد، يتفاوت التطبيق بين المناطق والمحاكم. وهذا يعني أن الفعالية ليست **موحدة**، بل تعتمد على **الممارسة المحلية**.

المبحث الرابع: المقارنة واستخلاص أفضل الممارسات

أولاً: جدول المقارنة

المعيار	فرنسا	مصر	اليمن
الرقابة السابقة	قاضي الحريات	محدودة	غائبة
التسجيل	إلزامي (جنايات)	محدود	غير منظم
حق المحامي	من اللحظة الأولى	مؤجل (٤٨ ساعة)	دستوري لكن غير مفعّل
الفحص الطبي	إلزامي	غير إلزامي	غير منظم
استقلال النيابة	قوي (قاضي مستقل)	نسبي	ضعيف
الإحصاءات	متوفرة	محدودة	غائبة

ثانياً: أفضل الممارسات القابلة للاستفادة

الممارسة الأولى: إنشاء آلية رقابة قضائية مستقلة .النموذج الفرنسي (قاضي الحريات) يقدم مثالاً على **فصل سلطة التحقيق عن سلطة تقييد الحريات** .ويمكن لليمن أن تستفيد من هذا النموذج من خلال إنشاء منصب "قاضي التحقيق" أو "قاضي الحريات" مختص بمراجعة الإجراءات المقيدة للحريات قبل تنفيذها أو خلال فترة قصيرة.

الممارسة الثانية: إلزامية تسجيل الاستجوابات .التجربة الفرنسية تظهر أن التسجيل **يقلل من الدفوع الشكلية** ويعزز الثقة. ويمكن لليمن أن تبدأ بتطبيق تدريجي: تسجيل الاستجوابات في الجنايات أولاً، ثم توسيعه ليشمل الجنح.

الممارسة الثالثة: ضمان حق المحامي من اللحظة الأولى .النموذج الفرنسي يضمن هذا الحق، مع توفير محامٍ للمعوزين. ويمكن لليمن أن تبدأ بتفعيل النصوص الدستورية القائمة (المادة ٤٨/ب)، من خلال إلزام النيابة بإخطار المحامي قبل الاستجواب، وتوفير محامين للمعوزين عبر نقابة المحامين.

الممارسة الرابعة: الفحص الطبي الإلزامي .النموذج الفرنسي يجعل الفحص الطبي إلزامياً عند كل توقيف. ويمكن لليمن أن تتبنى هذا الإجراء، مع الاستعانة بأطباء من خارج المؤسسة الأمنية، لضمان الحياد.

الفصل الثاني: التوصيات التشريعية

المبحث الأول: تعزيز الرقابة القضائية على الإجراءات المقيدة للحقوق

أولاً: إنشاء آلية رقابة قضائية سابقة

التوصية الأولى: إنشاء منصب "قاضي الحريات والاحتجاز" أو ما يعادله .
يُقترح إنشاء منصب قضائي مستقل، مختص بمراجعة الإجراءات المقيدة للحريات (التوقيف، التفتيش، التنصت، المراقبة الإلكترونية) قبل تنفيذها أو خلال فترة قصيرة من تنفيذها. وهذا القاضي يجب أن يكون:

- مستقلاً عن النيابة العامة.
- مختصاً بالنظر في مدى **مشروعية** الإجراء و**تناسبه** مع الغرض.

- قادراً على إصدار قرارات ملزمة للشرطة.

التوصية الثانية: تحديد حالات الإذن القضائي المسبق .يجب النص صراحة على الحالات التي لا يجوز فيها مباشرة الإجراء إلا بإذن قضائي مسبق، وتشمل:

- التفتيش في غير حالة التلبس.
- التنصت على الاتصالات.
- المراقبة الإلكترونية.
- الاحتجاز لأكثر من ٢٤ ساعة.

التوصية الثالثة: إلزامية عرض المحتجز على القاضي .يجب النص على أن أي شخص يُحتجز بموجب سلطة الشرطة يجب أن يُعرض على القاضي المختص خلال ٢٤ ساعة (كما ينص الدستور)، وأن يُسجل تاريخ ووقت العرض في محضر رسمي.

ثانياً: تعزيز الرقابة اللاحقة

التوصية الرابعة: إنشاء آلية مراجعة دورية .يُقترح إنشاء آلية داخل النيابة العامة، تتولى مراجعة دورية لإجراءات التحريات في القضايا التي تنتهي بحفظ التحقيق أو بعدم الإحالة، للتأكد من مشروعية الإجراءات.

التوصية الخامسة: إلزامية تقديم سجل الإجراءات .يجب النص على أن الجهة الأمنية ملزمة بتقديم **سجل كامل** للإجراءات التي اتخذتها (بما فيها التسجيلات، والمحاضر، وسلسلة الحيازة) إلى النيابة والمحكمة، وأن عدم تقديم هذا السجل يُعد قرينة على بطلان الإجراء.

المبحث الثاني: تعزيز ضمانات المتهم والمحامي والتسجيل والفحص الطبي

أولاً: تعزيز حق المحامي

التوصية السادسة: ضمان حضور المحامي في الاستجوابات .يجب النص على أنه لا يجوز استجواب المتهم في الجنايات إلا بحضور محاميه، وأنه إذا لم يكن له محامٍ، وجب على النيابة تعيين محامٍ له، أو تأجيل الاستجواب.

التوصية السابعة: تفعيل حق الاطلاع على ملف التحقيق .يجب النص على أن للمحامي الحق في الاطلاع على ملف التحقيق **كاملاً** (بما في ذلك الإجراءات التي تمت في غياب المتهم)، وفي الحصول على نسخة منه، قبل الاستجواب أو المواجهة. وهذا الحق مقرر في قانون المحاماة اليمني (المادة ٥١)، لكنه لا يُطبق في الممارسة .

التوصية الثامنة: إلزامية إخطار المحامي .يجب النص على أن النيابة ملزمة بإخطار المحامي قبل الاستجواب بوقت كافٍ، وأن عدم الإخطار يُعد بطلاناً للإجراء.

ثانياً: إلزامية التسجيل

التوصية التاسعة: تسجيل الاستجوابات صوتاً وصورة .يجب النص على أن استجوابات المتهمين في الجنايات تُسجل صوتاً وصورة، وأن التسجيل يُحفظ في وسائط آمنة، ولا يُفتح إلا بأمر قضائي. ويجب أن يكون التسجيل متاحاً للدفاع والمحكمة.

التوصية العاشرة: تسجيل التفتيشات .يجب النص على أن عمليات التفتيش تُسجل (بالفيديو إن أمكن)، وأن يُحرر محضر مفصل يوقع عليه الحاضرون، بما فيهم شاهدتا التفتيش (في حالة تفتيش النساء).

ثالثاً: الفحص الطبي الإلزامي

التوصية الحادية عشرة: فحص طبي إلزامي عند التوقيف .يجب النص على أن كل شخص يُحتجز يجب أن يخضع لفحص طبي **إلزامي** عند الدخول والخروج من الحجز، وأن يُجرى الفحص بواسطة طبيب من خارج المؤسسة الأمنية (أو من قائمة معتمدة)، وأن تُسجل نتائجه في محضر رسمي.

التوصية الثانية عشرة: حق المتهم في طلب طبيب خاص .يجب النص على أن للمتهم الحق في طلب فحص طبي بواسطة طبيب من اختياره (على نفقته، أو على نفقة الدولة إذا كان معوزاً)، وأن تُسجل نتائج هذا الفحص في المحضر.

المبحث الثالث: تحسين جودة التحريات وتوحيد الأدلة الإجرائية

أولاً: توحيد الأدلة الإجرائية

التوصية الثالثة عشرة: إصدار دليل إجرائي موحد .يُقترح إصدار **دليل إجرائي موحد** لتحريات الشرطة، يصدر بقرار من وزير الداخلية، ويحدد:

- الإجراءات الواجبة في كل نوع من أنواع التحريات (جمع الاستدلالات، التفتيش، المعاينة، الاستجواب).
- النماذج الموحدة للمحاضر (محضر جمع استدلالات، محضر تفتيش، محضر معاينة).
- المعايير الفنية لجمع الأدلة الرقمية وسلسلة الحيازة.
- قائمة بأخطاء الشائعة التي تؤدي إلى بطلان الإجراءات (كما وردت في الدراسات اليمنية).

التوصية الرابعة عشرة: إلزامية التدريب على الدليل .يجب النص على أن جميع مأموري الضبط القضائي يخضعون لدورات تدريبية إلزامية على الدليل الإجرائي، وأن اجتياز هذه الدورات شرط للترقية.

ثانياً: تحسين جودة التحريات

التوصية الخامسة عشرة: تعزيز جدية التحريات .يجب النص على أن التحريات يجب أن تستند إلى **وقائع محددة ودقيقة**، لا إلى "معلومات مرسلة" أو "شبهات عامة". وأن تقدير جدية التحريات يخضع لرقابة القاضي، الذي يجب أن يبين في حكمه الأسباب التي جعلته يقبل أو يرفض الإذن المبني على التحريات.

التوصية السادسة عشرة: إلزامية التوثيق الكامل .يجب النص على أن أي إجراء تحري (جمع استدلالات، تفتيش، معاينة) يجب أن يُوثق **كاملاً** :تاريخ ووقت بدء الإجراء وانتهائه، وأسماء الحاضرين وتوقيعاتهم، والمضبوطات، وأقوال الشهود. وأي نقص في التوثيق يُعد قرينة على بطلان الإجراء.

التوصية السابعة عشرة: إنشاء نظام إحصائي .يُقترح إنشاء نظام إحصائي مركزي في وزارة العدل، يتولى جمع ونشر بيانات دورية عن:

- عدد قضايا التحريات.
- نسب البطلان وأسبابها.
- متوسط مدة التحريات.
- عدد الشكاوى المقدمة ضد ممارسات الشرطة.

وهذا النظام من شأنه أن يوفر **أساساً تجريبياً** لتقييم فعالية الإصلاحات، بدلاً من الاعتماد على التقدير.

خلاصة الباب

لا يمكن اختزال التوصيات في "قائمة أمنيات". فالتوصيات التي طرحها هذا الباب تستند إلى **تحليل مقارن** يكشف أن فعالية الرقابة لا تتحدد بالنصوص وحدها، بل بالبنية المؤسسية التي تحيط بها. فالنموذج الفرنسي ليس "أفضل" لأنه يملك نصوصاً أكثر تقدماً، بل لأنه يملك **قاضياً مستقلاً** (قاضي الحريات)، و**تسجيلاً إلزامياً**، و**دفاعاً فعّالاً**، و**فحصاً طبياً إلزامياً** .والنموذج اليمني، رغم نصوصه الدستورية الواضحة، يفتقر إلى هذه البنية، مما يجعل النصوص **حبراً على ورق** في كثير من الأحيان.

والتوصيات المقترحة، رغم أنها تبدو "طموحة" في ظل النزاع، إلا أنها **شروط** لأي رقابة فعالة، لا **ترفاً** يمكن تأجيله. فبدون قاضٍ مستقل، لا يمكن إبطال

الإجراءات الباطلة. وبدون تسجيل، لا يمكن إثبات المخالفات. وبدون محامٍ، لا يمكن الطعن في الإجراءات. وبدون فحص طبي، لا يمكن حماية المتهم من التعذيب.

أما على المستوى الفقهي الإسلامي، فإن مبادئ "حرمة الجسد" و"العدل" و"درء المفاسد" و"حفظ الحقوق" يمكن أن توفر **إطاراً أخلاقياً** لهذه الإصلاحات، بشرط أن تُفسر في ضوء **مقاصدها**، لا في ضوء ممارسات اجتماعية لا تعكس جوهرها. فالإسلام لم يمنع الرقابة على السلطة، بل أسس لمبدأ "المحاسبة" و"الأمانة"، وهو ما يتقاطع مع المعايير المعاصرة في الدعوة إلى **رقابة فعالة** على إجراءات التحريات.

قائمة المراجع المرقّمة

١. دستور الجمهورية اليمنية، المادة ٤٨
٢. قانون المحاماة اليمني رقم (١٣) لسنة ١٩٩٩، المادة ٥١
٣. Timep, *الشرطة المصرية: سلطات بلا قيود*، 2024، ص ٦-٧
٤. قانون الإجراءات الجزائية اليمني رقم (١٣) لسنة ١٩٩٤، المواد ١٤٣، ٣٩٧، ٣٩٨
٥. دراسة يمنية، "عناصر تقييم محاضر جمع الاستدلالات والتفتيش"، المجلة القضائية اليمنية.
٦. د. محمد كمال عرفه الرخاوي، *تحريات الشرطة عن الجريمة والرقابة القضائية عليها*، ص ١٠-١٢
٧. المرجع السابق، ص ١٥-١٦
٨. دراسة يمنية، "استقلال السلطة القضائية في اليمن: المعوقات البشرية والمادية".
٩. محكمة النقض المصرية، الطعن رقم ١٢٤٥٦ لسنة ٨٨ ق، والطعن رقم ٧٨٩ ق.
١٠. محكمة النقض المصرية، الطعن رقم ١٧٤٩٨ لسنة ٩١ ق.
١١. الرخاوي، المرجع السابق، ص ١٨-١٩

الفصل الثالث: فعالية البطلان والتعويض

إشكالية الفصل

تطرح فعالية البطلان والتعويض إشكالية تتجاوز السؤال حول "وجود النص" إلى سؤال حول "قابلية التطبيق". فالبطلان، في القانون اليمني، ليس غائباً عن النصوص. فالمادة (٣٩٧) من قانون الإجراءات الجزائية تتضمن نظاماً متكاملاً للبطلان المطلق المتعلق بالنظام العام، يشمل "العيب الإجرائي الجوهري المهدر لأي حق من حقوق المتقاضين" .والمادة (٣٩٨) تتناول البطلان النسبي المتعلق بمصلحة الخصوم. غير أن الفعالية لا تُقاس بوجود النص، بل بمدى قدرة المتهم على **التمسك** به، ومدى استعداد القاضي لـ **تطبيقه**، ومدى وجود **جزاء** يترتب على مخالفته.

وفيما يتعلق بالتعويض، فإن الإشكالية أكثر حدة. فالقانون اليمني ينظم الدعوى المدنية التابعة للدعوى الجزائية في المواد (٤٣-٦٣) من قانون الإجراءات الجزائية، ويجيز "لكل من لحقه ضرر من الجريمة رفع الدعوى المدنية" .لكن هذا التعويض يتعلق **بالضرر الناتج عن الجريمة، لا بالضرر الناتج عن الإجراءات الباطلة** (كالتوقيف أو الحبس غير المشروع). وقد أشارت دراسة يمنية إلى أن "المشرع اليمني لم ينص صراحةً على ضرورة إبلاغ المتهم المحبوس احتياطياً بأسباب حبسه"، ولا على حقه في "الاتصال بمن يرى إبلاغه عن وضعه"، ولا على "تعويضه معنوياً ومادياً" إذا حكم ببراءته .وهذا الفراغ التشريعي يجعل التعويض عن الإجراءات الباطلة **متعذراً** في الغالب، أو مرهوناً بتقدير القاضي، لا بنص ملزم.

وعليه، فإن السؤال المحوري الذي يوجّه هذا الفصل هو :**كيف يمكن جعل البطلان فعالاً، والتعويض مضموناً، في النظام اليمني، في ضوء النصوص القائمة، والمقارنة مع النموذجين المصري والفرنسي؟**

المبحث الأول: تنظيم استبعاد الأدلة غير المشروعة

أولاً: الأساس القانوني القائم

النظام اليمني يعرف، من حيث المبدأ، استبعاد الدليل المستمد من إجراء باطل. فالمادة (٣٩٧) من قانون الإجراءات الجزائية تعتبر البطلان المتعلق بالنظام العام من النظام العام، ويجوز التمسك به "من جميع الأطراف في أي حالة كانت عليها الدعوى وتقضي به المحكمة من تلقاء نفسها" .وهذا يعني أن الدليل المستمد من إجراء باطل بطلاناً مطلقاً **لا يجوز الاعتماد عليه**، لأن الإجراء نفسه معيب.

غير أن الفقه اليمني لم يبلور **نظرية عامة** لاستبعاد الدليل غير المشروع، على غرار "نظرية ثمرة الشجرة المسمومة" في القانون الأمريكي، أو "نظرية البطلان المشتق" في القانون الفرنسي. وقد أشارت دراسة يمنية إلى أن "الحكمة من رفض الدليل الناتج عن الإجراءات الباطلة تكمن في كون هذه الإجراءات قد انتهكت حقوق المتهمين، وحرياتهم الفردية... فلا يجوز أن تحارب الجريمة بارتكاب جريمة أشد" .وهذا المبدأ، رغم أهميته، يظل **اجتهاداً فقهياً**، لا نصاً تشريعياً ملزماً.

ثانياً: التوصيات

التوصية الأولى: النص صراحةً على استبعاد الدليل غير المشروع .يجب تعديل قانون الإجراءات الجزائية، بإضافة نص صريح على غرار: "لا يجوز الاعتداد بأي دليل استُمد من إجراء باطل بطلاناً مطلقاً، أو من إجراءات لاحقة كانت نتيجة

حتمية له، ما لم يكن الدليل قد اكتسب مصدراً مستقلاً مشروعاً". وهذا النص من شأنه أن يحسم الجدل الفقهي، ويمنح القاضي **أساساً واضحاً** لاستبعاد الدليل، بدلاً من الاعتماد على تفسير المادة (٣٩٧) وحدها.

التوصية الثانية: تحديد نطاق البطلان المشتق .يجب النص على أن البطلان لا يمتد تلقائياً إلى كل الإجراءات اللاحقة، بل فقط إلى تلك التي كانت **نتيجة مباشرة** للإجراء الباطل. فإذا كان الدليل قد تم الحصول عليه من مصدر مستقل (كشاهد حضّر من تلقاء نفسه، أو دليل مادي اكتُشف لاحقاً بشكل مشروع)، فإنه لا يتأثر بالبطلان. وهذا التوازن ضروري لتجنب إفلات المتهمين بسبب مخالفات إجرائية لا صلة لها بالأدلة الجوهرية.

التوصية الثالثة: إلزام القاضي بتسبيب قراره بشأن الدليل .يجب النص على أن القاضي، إذا استبعد دليلاً أو قبل دليلاً مشكوكاً في مشروعيته، ملزم بأن يبين في حكمه **الأسباب** التي بنى عليها قراره. وهذا من شأنه أن يجعل الرقابة على مشروعية الأدلة **أكثر فعالية**، لأن القاضي سيكون مضطراً إلى مواجهة الدفوع بالبطلان، لا تجاهلها.

المبحث الثاني: تطوير إجراءات الطعن بالبطلان

أولاً: الإشكالية الإجرائية

الطعن بالبطلان في النظام اليمني يواجه مشكلتين :**الأولى**، أن البطلان النسبي (المتعلق بمصلحة الخصوم) يسقط إذا لم يتمسك به الخصم في حينه. فالمادة (٣٩٨) تنص على أن "حق الخصم في الدفع ببطلان الإجراءات الخاصة بجمع الاستدلالات أو التحقيق... يسقط إذا كان له محام وحصل الإجراء بحضوره بغير اعتراض منه" .وهذا يعني أن المتهم الذي يحضر الاستجواب مع محاميه دون اعتراض، يفقد حقه في التمسك بالبطلان لاحقاً .**الثانية**، أن البطلان المطلق يجوز إثارته "لأول مرة أمام المحكمة العليا"، لكن بشرط "ألا يحتاج الفصل فيه إلى تحقيق موضوعي" .وهذا الشرط قد يحد من فعالية الطعن، لأن القاضي قد يرى أن الفصل في البطلان يحتاج إلى تحقيق، فيرفض النظر فيه.

ثانياً: التوصيات

التوصية الرابعة: إلغاء شرط "الحضور مع المحامي" كمانع من التمسك بالبطلان النسبي .يجب تعديل المادة (٣٩٨) بحيث لا يسقط حق المتهم في التمسك بالبطلان لمجرد حضوره مع محاميه دون اعتراض. فالاعتراض على إجراء قانوني ليس دائماً ممكناً في وقت وقوعه، خاصة إذا كان المتهم لا يعرف حقوقه، أو يخشى من .retaliation والأفضل أن يكون السقوط **مرهوناً بتنازل صريح**، لا بمجرد السكوت.

التوصية الخامسة: توسيع نطاق الطعن بالبطلان أمام المحكمة العليا .يجب النص على أن المحكمة العليا تنظر في الدفوع بالبطلان المتعلق بالنظام العام **دون شرط** "عدم الحاجة إلى تحقيق موضوعي". فالبطلان المتعلق بالنظام العام هو مسألة قانونية، لا موضوعية، والمحكمة العليا هي الجهة المختصة بتطبيق القانون. وإذا كانت الوقائع اللازمة للفصل في البطلان ثابتة في الأوراق (كغياب محضر الجلسة، أو عدم توقيع الحكم، أو عدم حضور المتهم)، فإن المحكمة تستطيع الفصل فيه دون حاجة إلى تحقيق.

التوصية السادسة: إنشاء "دعوى بطلان أصلية" في القانون اليمني .في بعض الأنظمة (كالقانون المصري والفرنسي)، توجد "دعوى بطلان أصلية" action)

(en nullitéيمكن رفعها ضد حكم باطل، حتى بعد فوات مواعيد الطعن العادية. وهذا الإجراء من شأنه أن يوفر **ملاذاً أخيراً** للمتهم الذي لم يتمكن من الطعن في الوقت المناسب. ويمكن لليمن أن تتبنى هذا الإجراء، مع تحديد حالات محددة (كصدور الحكم من محكمة غير مختصة، أو عدم حضور المتهم، أو عدم تسبيب الحكم).

المبحث الثالث: تعزيز التعويض عن التوقيف والحبس غير المشروعين

أولاً: الفراغ التشريعي

القانون اليمني لا يتضمن نصاً صريحاً يلزم الدولة بتعويض المتهم عن التوقيف أو الحبس غير المشروع. فالمادة (٤٨/هـ) من الدستور تنص على أن "يحدد القانون عقاب من يخالف أحكام أي فقرة من فقرات هذه المادة، كما يحدد التعويض المناسب عن الأضرار التي قد تلحق بالشخص من جراء المخالفة". لكن هذا النص، رغم وضوحه، لم يُترجم إلى تشريع عادي يحدد **آلية التعويض** و**مقداره** و**جهة صرفه**.

وقد أشارت دراسة يمنية إلى أن "المشرع المصري كان موفقاً جداً عندما تكفل برد اعتبار المتهم المحبوس احتياطياً إذا حكم ببراءته، أو صدر أمر بأن لا وجه لإقامة الدعوى الجزائية ضده، وذلك من خلال تعويضه معنوياً ومادياً، بينما لم نجد مثل هذه التعويضات لدى المشرع اليمني" .وهذا الفراغ يجعل المتهم الذي يُحبس ثم يُبرأ **بلا تعويض**، حتى لو كان الحبس قد استمر لشهور، مما يشكل انتهاكاً لمبدأ "العدالة التعويضية".

ثانياً: التوصيات

التوصية السابعة: النص على تعويض تلقائي عن الحبس الاحتياطي عند البراءة .يجب تعديل قانون الإجراءات الجزائية، بإضافة نص على غرار: "إذا حُكم ببراءة المتهم المحبوس احتياطياً، أو صدر أمر بأن لا وجه لإقامة الدعوى الجزائية ضده، وجب على الدولة تعويضه عن مدة الحبس، ما لم يكن الحبس ناتجاً عن فعل المتهم نفسه (كإخفاء الأدلة، أو الكذب على المحكمة)". ويجب أن يكون التعويض **تلقائياً**، لا مرهوناً بطلب المتهم، وأن يشمل **الضرر المادي** (كفقدان الدخل) و**الضرر المعنوي**)كالإضرار بالسمعة.(

التوصية الثامنة: تحديد معايير التعويض .يجب النص على معايير واضحة لحساب التعويض، تشمل: مدة الحبس، وطبيعة الجريمة، والضرر الذي لحق بالمتهم (صحي، نفسي، مالي، اجتماعي). ويمكن الاستفادة من التجربة الفرنسية، حيث تمنح المحاكم تعويضاً تلقائياً في كثير من الحالات، أو من التجربة المصرية التي تعترف بالتعويض المعنوي.

التوصية التاسعة: إنشاء صندوق للتعويض .يمكن إنشاء صندوق حكومي للتعويض عن الحبس غير المشروع، يُموَّل من ميزانية وزارة العدل، ويتولى صرف التعويضات للمستحقين. وهذا من شأنه أن يضمن **سرعة الصرف**، و**استقلالية القرار**، بدلاً من ترك التعويض لدعوى مدنية قد تستغرق سنوات.

الفصل الرابع: آفاق التطوير وبناء القدرات

المبحث الأول: تدريب عناصر الشرطة على المهارات الميدانية

أولاً: الإشكالية

التدريب الشرطي في اليمن، بحسب ما توفر من معلومات، يظل **محدوداً** و**تقليدياً** .فالدورات التدريبية للشرطة النسائية، على سبيل المثال، تركز على

"بناء الثقة مع الضحايا، وضمان سرية المعلومات، وتقديم الدعم النفسي الأولي"، لكنها لا تتناول المهارات التقنية المتخصصة) كالأدلة الرقمية، والتحري المالي، و .(OSINTكما أن التدريب في الغالب **نظري**، لا **عملي**، ولا يتبعه **إشراف** أو **تقييم** للأداء.

ثانياً: التوصيات

التوصية العاشرة: إعداد منهج تدريبي متكامل .يجب تطوير منهج تدريبي يشمل: المهارات الميدانية (المعاينة، جمع الأدلة، التفتيش)، والمهارات القانونية (حقوق المتهم، ضمانات التفتيش، سلسلة الحيازة)، والمهارات التقنيةOSINT) ، الأدلة الرقمية(، والمهارات النفسية (التعامل مع الضحايا، منع الإيذاء الثانوي). ويجب أن يكون التدريب **متدرجاً** (من الأساسي إلى المتقدم)، و**مستمراً**)لا يقتصر على دورة واحدة.(

التوصية الحادية عشرة: إلزامية التدريب قبل الترقية .يجب النص على أن اجتياز دورات تدريبية محددة شرط للترقية. وهذا من شأنه أن يخلق **حافزاً** للتعلم، و**معياراً** للكفاءة.

التوصية الثانية عشرة: إشراف مهني بعد التدريب .يجب إنشاء نظام إشراف مهني، يتولاه ضباط أكثر خبرة، لمتابعة أداء الشرطيين بعد التدريب، وتقديم التغذية الراجعة، وتصحيح الأخطاء.

المبحث الثاني: إنشاء فرق متخصصة فيOSINT

أولاً: الإشكالية

OSINT(الاستخبارات مفتوحة المصدر) أصبحت أداة أساسية في التحري الحديث، خاصة في الجرائم الإلكترونية. لكن اليمن لا يملك — بحسب ما توفر من معلومات — **فرقاً متخصصة** في هذا المجال، ولا **منهجية موحدة** لجمع المعلومات المفتوحة وتحليلها. والشرطة النسائية، رغم أنها قد تكون في طليعة التعامل مع جرائم الابتزاز الإلكتروني، لا تتلقى تدريباً منهجياً على.OSINT

ثانياً: التوصيات

التوصية الثالثة عشرة: إنشاء وحدة OSINT مركزية .يُقترح إنشاء وحدة متخصصة فيOSINT ، تابعة لإدارة البحث الجنائي أو إدارة الجرائم الإلكترونية، تضم ضباطاً مدربين على:

- محركات البحث المتقدم.(Google Dorking)
- تحليل منصات التواصل الاجتماعي (كشف الحسابات المزيفة، تحليل البيانات الوصفية).
- تحليل النطاقاتWHOIS) ، الدارك ويب.(
- تحديد المواقع الجغرافية.(Geolocation)
- التوثيق الرقمي وسلسلة الحيازة.

التوصية الرابعة عشرة: إشراك الشرطة النسائية في فرق .OSINT يجب أن تضم فرق OSINT كوادر نسائية، خاصة في القضايا التي تستهدف النساء (كالابتزاز الإلكتروني، والاتجار بالبشر). وهذا من شأنه أن يسهل التواصل مع الضحايا، ويضمن مراعاة الخصوصية.

التوصية الخامسة عشرة: التعاون الدولي في التدريب على .OSINT يمكن لليمن الاستفادة من خبرات المنظمات الدولية (كالاتحاد الأوروبي، والإنتربول)

في تدريب كوادرها علىOSINT ، ومن التجارب المقارنة (كألمانيا، والمملكة المتحدة) في إنشاء وحدات متخصصة.

المبحث الثالث: نشر الأحكام القضائية وتوحيد المبادئ

أولاً: الإشكالية

غياب النشر المنتظم للأحكام القضائية في اليمن يؤدي إلى **تفاوت المبادئ** بين المحاكم، و**غياب مرجعية موحدة** للقضاة والمحامين. فالمحكمة العليا اليمنية تنشر بعض أحكامها في مجلتها، لكن النشر **انتقائي** و**غير دوري**، ولا يغطي كل المبادئ القانونية. وهذا يعني أن القاضي في محكمة ابتدائية قد لا يعرف كيف تعاملت المحكمة العليا مع مسألة معينة (كاستبعاد الدليل، أو شروط التفتيش)، فيحكم وفق تقديره الشخصي.

ثانياً: التوصيات

التوصية السادسة عشرة: إنشاء قاعدة بيانات إلكترونية للأحكام .يجب إنشاء قاعدة بيانات مركزية، تابعة لوزارة العدل أو المحكمة العليا، تنشر فيها الأحكام **كاملة** (أو على الأقل المبادئ القانونية المستخلصة منها)، مع **فهرسة** حسب الموضوع (تحريات، بطلان، تعويض، تفتيش، حبس احتياطي). وهذا من شأنه أن يوفر **مرجعاً** للقضاة والمحامين، و**أساساً** للبحث الأكاديمي.

التوصية السابعة عشرة: إصدار "مبادئ المحكمة العليا" دورياً .يمكن للمحكمة العليا أن تصدر، كل عام، مجلداً يجمع **أهم المبادئ** التي قررتها في الأحكام الصادرة عنها، مع **تعليق** موجز يوضح نطاق تطبيقها. وهذا من شأنه أن يساهم في **توحيد الاجتهاد القضائي**، وتقليل التفاوت بين المحاكم.

التوصية الثامنة عشرة: تعزيز دور "الجمعية العمومية" في توحيد المبادئ . المادة (٢٢٤) من قانون المحكمة العليا تنص على أنه إذا رأت إحدى دوائر المحكمة العليا "أن المسألة القانونية الواجب البت فيها سبق صدور أحكام مختلفة بشأنها أو رأت العدول عن اجتهاد قضائي سبق صدوره من المحكمة العليا فعليها إحالة الدعوى إلى رئيس المحكمة العليا لعرضها على الجمعية العمومية" .ويجب تفعيل هذا النص، من خلال **إلزام** الدوائر بالإحالة عند وجود تعارض، لا ترك الأمر لتقديرها.

المبحث الرابع: تطوير دور الشرطة النسائية وحمايتها المهنية

أولاً: الإشكالية

الشرطة النسائية في اليمن تواجه تحديات **مزدوجة** :تحديات **مهنية** (نقص التدريب، وضعف الموارد، ومحدودية الترقية)، وتحديات **أمنية** (التهديدات من داخل المؤسسة وخارجها، وضعف الحماية القانونية). وقد أشارت تقارير إلى أن الشرطيات يتعرضن لـ"النبذ والتحرش"، وأن بعض رجال الأمن "لا يتقبلون وجود النساء بينهم" .كما أن الشرطية قد لا تجد **آلية رسمية** للإبلاغ عن الانتهاكات، أو **حماية** من الانتقام.

ثانياً: التوصيات

التوصية التاسعة عشرة: إصدار تشريع خاص بالشرطة النسائية .يجب إصدار قانون أو لائحة تنظم عمل الشرطة النسائية، تحدد:

- **النطاق المهني** :المهام التي تُسند إليها (تفتيش النساء، التحري في جرائم العنف الأسري والاعتداءات الجنسية، الجرائم الإلكترونية، الأحداث)، مع **عدم حصرها** في هذه المهام.
- **الضمانات الإجرائية** :شروط تفتيش النساء (بواسطة شرطية، في مكان مستور، بحضور شاهدتين).

- **الحماية القانونية** :آليات الإبلاغ عن التهديدات أو الانتهاكات (من الزملاء أو الرؤساء أو الخارج)، وحماية المبلغين، والمساءلة التأديبية والجنائية عن الانتهاكات.
- **مسار الترقية** :ضمان حق الشرطية في الترقية إلى المناصب القيادية، دون تمييز.

التوصية العشرون: إنشاء آلية إبلاغ مستقلة .يجب إنشاء قناة إبلاغ **مستقلة** عن التسلسل الإداري، تتولاها جهة خارج المؤسسة الأمنية (كالنيابة العامة، أو هيئة مستقلة لحقوق الإنسان)، تتيح للشرطية الإبلاغ عن أي انتهاك دون خوف من الانتقام.

التوصية الحادية والعشرون: تعزيز التنسيق مع المنظمات الدولية .يمكن لليمن الاستفادة من خبرات المنظمات الدولية) كـUNDP ، والمنظمة الدولية للإصلاح الجنائي (في:

- تدريب الشرطة النسائية على المهارات المتخصصة.
- تطوير آليات حماية الشهود والضحايا.
- إنشاء وحدات حماية الأسرة والأحداث.
- دعم استدامة المشاريع (من خلال نقل المسؤولية إلى وزارة الداخلية، لا الاعتماد على التمويل الخارجي).

خلاصة الفصل

لا يمكن اختزال فعالية البطلان والتعويض في "وجود نصوص" أو "غيابها". فالنصوص موجودة (المادة ٣٩٧، والمادة ٤٨/هـ من الدستور)، لكن **التطبيق** هو المشكلة. فالبطلان يحتاج إلى **قاضٍ مستعد** لتطبيقه، و**محامٍ قادر** على التمسك به، و**نظام توثيق** يسمح بإثبات المخالفة. والتعويض يحتاج إلى **نص ملزم**، و**آلية صرف**، و**معايير واضحة**.

والتوصيات التي طرحها هذا الفصل تستند إلى **تحليل مقارن** يكشف أن النموذج الفرنسي ليس "أفضل" لأنه يملك نصوصاً أكثر، بل لأنه يملك **بنية مؤسسية** (قاضٍ مستقل، تسجيل إلزامي، تعويض تلقائي) تجعل النصوص قابلة للتنفيذ. والنموذج اليمني، رغم نصوصه الدستورية الواضحة، يفتقر إلى هذه البنية، مما يجعل الإصلاح **مشروطاً** بإصلاحات مؤسسية أعمق (كاستقلال القضاء، وتطوير الإحصاءات، وبناء القدرات)، لا مجرد تعديل النصوص.

أما على المستوى الفقهي الإسلامي، فإن مبادئ "العدل" و"حرمة الجسد" و"درء المفاسد" و"حفظ الحقوق" يمكن أن توفر **إطاراً أخلاقياً** لهذه الإصلاحات، بشرط أن تُفسر في ضوء **مقاصدها**، لا في ضوء ممارسات اجتماعية لا تعكس جوهرها.

قائمة المراجع المرقّمة

١. قانون الإجراءات الجزائية اليمني رقم (١٣) لسنة ١٩٩٤، المادتان ٣٩٧ و٣٩٨
٢. دراسة يمنية، "الدفع ببطلان الحبس الاحتياطي في التشريعين اليمني والمصري"، المجلة القضائية اليمنية.
٣. دراسة يمنية، "بطلان الإجراء الجزائي في القانون اليمني: دراسة مقارنة".
٤. دستور الجمهورية اليمنية، المادة ٤٨/هـ.
٥. قانون الإجراءات الجزائية اليمني، المواد ٤٣-٦٣
٦. قانون المحكمة العليا اليمني، المادة ٢٢٤
٧. تقرير صندوق الأمم المتحدة للسكان(UNFPA) ، " Voices from Yemen 2025".

الخاتمة

النتائج العامة للدراسة

أولاً: النتائج المتعلقة بالإطار المفاهيمي والقانوني للتحريات

كشفت الدراسة أن التحريات الأمنية ليست مجرد "جمع للمعلومات"، بل هي **منظومة إجرائية مركّبة** تتقاطع فيها السلطة الأمنية مع الحقوق الأساسية. وقد أظهر التحليل أن التمييز بين "التحري" و"التحقيق" لا يقوم فقط على "الجهة المختصة"، بل على **طبيعة السلطة المُمارسة وحدودها** .غير أن هذا التمييز يهتز في الممارسة العملية عندما تتخذ إجراءات التحري صوراً شديدة التدخل (كمراقبة الاتصالات، وتتبع البيانات المالية، والاستعانة بمصادر بشرية)، وهي صور تقترب من جوهر التحقيق، بل قد تتجاوزه في بعض الأحيان.١

كما أظهرت الدراسة أن الأساس القانوني للتحريات في اليمن يقوم على طبقات متداخلة :**الدستور** (المواد ٤٨، ٥٢، ٥٣)، و**قانون الإجراءات الجزائية** (المواد ٧١-٧٧، ١٣٢، ١٤٣)، و**قانون الشرطة** (رقم ١٥ لسنة ٢٠٠٠). غير أن هذا الأساس، رغم شموله، يعاني من **فراغ تشريعي** في مجالات محددة، أهمها: غياب نص خاص ينظم التحريات عبر المصادر المفتوحة(OSINT) ، وغياب نص ينظم الأدلة الرقمية وسلسلة حيازتها، وغياب نص ينظم التعويض عن الحبس غير المشروع.

ثانياً: النتائج المتعلقة بفعالية الرقابة القضائية

كشفت المقارنة بين النماذج الثلاثة (اليمني، المصري، الفرنسي) عن **تفاوت كبير** في فعالية الرقابة. فالنموذج الفرنسي، بفضل وجود **قاضي الحريات والاحتجاز**، و**التسجيل الإلزامي للاستجوابات**، و**حق المحامي من اللحظة الأولى**، و**الفحص الطبي الإلزامي**، يقدم أعلى مستويات الحماية. والنموذج المصري، رغم نصوصه المتطورة نسبياً، يظل محدود الفعالية بسبب **غياب التسجيل**، و**تأخر حق المحامي**، و**ميل المحاكم إلى تغليب مصلحة التحقيق** .والنموذج اليمني، رغم نصوصه الدستورية الواضحة، يظل **الأضعف** بسبب **انقسام المؤسسة القضائية**، و**غياب الإحصاءات**، و**ضعف آليات التنفيذ**2.

وأظهرت الدراسة أن **نسب البطلان**، رغم دلالتها، لا تعكس بمفردها فعالية الرقابة. فالنسبة المرتفعة في فرنسا (١٠-١٥٪) لا تعني أن النظام الفرنسي "أكثر انتهاكاً للحقوق"، بل تعني أن **آليات كشف المخالفات** أكثر فعالية. والنسبة المنخفضة في مصر (٥-٨٪) لا تعني أن النظام المصري "أكثر سلامة"، بل تعني أن **آليات الكشف** أضعف. أما في اليمن، فإن غياب الإحصاءات يجعل التقييم **متعذراً** بمعايير كمية، ويجعله مرهوناً بالمؤشرات البديلة (كالأحكام المنشورة، وتقارير المنظمات الحقوقية).٣

ثالثاً: النتائج المتعلقة بالتحريات عبر المصادر المفتوحة(OSINT)

كشفت الدراسة أن OSINT أصبحت **أداة لا غنى عنها** في التحري الحديث، خاصة في الجرائم الإلكترونية، والاتجار بالبشر، والإرهاب. غير أنها تطرح **إشكالات قانونية وأخلاقية** دقيقة، أهمها: حدود الخصوصية (هل يكفي "العلنية" لتبرير الجمع، أم أن التراكم يفرض ضمانات إضافية؟)، ومشروعية الانتحال (هل يجوز للشرطية إنشاء حساب وهمي للتواصل مع المشتبه به؟)، وحجية الدليل المستمد منها (هل يمكن الاعتماد على المعلومات المفتوحة وحدها للإدانة؟).٤

وفي السياق اليمني، تظل OSINT **غير منظمة تشريعياً**، وغير موثقة مؤسسياً، مما يجعلها مجالاً واعداً، لكنه محفوف بمخاطر التجاوز وعدم الحجية. والتطوير يتطلب

إصلاحاً تشريعياً (قانون الجرائم الإلكترونية)، و**بناء قدرات**)فرق(OSINT ، و**توعية قضائية** (بمعايير الدليل الرقمي).٥

رابعاً: النتائج المتعلقة بالشرطة النسائية

كشفت الدراسة أن الشرطة النسائية في اليمن تواجه تحديات **متداخلة ومتولدة** : تحديات **ثقافية** (النظرة الدونية، ومقاومة الأسر)، وتحديات **مؤسسية** (قلة الموارد، وضعف التدريب، ومحدودية الترقية)، وتحديات **قانونية** (غياب النصوص الصريحة، وضعف الحماية القانونية أثناء العمل)، وتحديات **أمنية** (المخاطر أثناء التحري، والتهديدات من داخل المؤسسة وخارجها).٦

والأخطر من كل ذلك هو **التداخل بين هذه التحديات** :فضعف الحماية القانونية (تحدٍ قانوني) يجعل الشرطية عرضة للاعتداء من زملائها (تحدٍ أمني)، مما يُضعف ثقة المجتمع (تحدٍ ثقافي)، ويجعل المؤسسة أقل قدرة على جذب الكفاءات (تحدٍ مؤسسي). وهذا يعني أن **معالجة أي تحدٍ بمعزل عن الآخرين** لن تحقق نتيجة مستدامة.٧

الموازنة بين فعالية التحريات وحماية حقوق الإنسان

أولاً: طبيعة التوازن ـــ لا "اختيار" بل "إدارة"

كشفت الدراسة أن العلاقة بين فعالية التحريات وحماية حقوق الإنسان ليست **علاقة صفرية** (أي: كلما زادت الفعالية، انخفضت الحماية، والعكس). بل هي **علاقة إدارة توازن** :فالفعالية المستدامة لا تتحقق إلا في إطار من المشروعية، والمشروعية لا تتحقق إلا بآليات فعالة. فالدليل الذي يُجمع بطريقة غير مشروعة قد يُبطل، مما يؤدي إلى إفلات المجرم، وهو ما يضر بالفعالية بقدر ما يضر بالحماية.٨

ومن ثم، فإن الموازنة لا تعني **التضحية** بأحد الطرفين، بل **إدارة** التوتر بينهما بضمانات دقيقة. وهذه الضمانات ليست "قيوداً" على الفعالية، بل هي **شروط لاستدامتها**، لأن التحري الذي يُنتج أدلة غير مقبولة قضائياً، أو الذي يُبنى على اشتباه غير مبرر، لا يحقق الأمن الفعلي، بل يستهلك الموارد ويُضعف الثقة في المؤسسات.

ثانياً: معايير الموازنة

كشفت الدراسة أن الموازنة بين الفعالية والحماية تخضع لثلاثة معايير أساسية:

المعيار الأول: الضرورة .لا يجوز اتخاذ إجراء تحري إلا إذا كان **ضرورياً** لتحقيق غرض مشروع، ولا يوجد بديل أقل تدخلاً. فمثلاً، لا يجوز التنصت على الاتصالات إذا كان يمكن الحصول على المعلومة من مصدر مفتوح.

المعيار الثاني: التناسب .لا يجوز أن يكون الإجراء **مفرطاً** في التدخل مقارنة بخطورة الجريمة. فمراقبة حسابات مئات الأشخاص للبحث عن مشتبه به واحد قد تكون غير متناسبة.

المعيار الثالث: المشروعية .لا يجوز أن يستند الإجراء إلى أساس قانوني واضح، وأن تقوم به جهة مختصة، وفي الحدود المقررة. والمشروعية لا تعني فقط "وجود نص"، بل **وجود نص كافٍ** يحدد الشروط والضمانات.٩

ثالثاً: الآليات المؤسسية للموازنة

كشفت الدراسة أن الموازنة لا تتحقق بالنصوص وحدها، بل تحتاج إلى **آليات مؤسسية**، أهمها:

الآلية الأولى: الرقابة القضائية السابقة .وجود قاضٍ مستقل (كقاضي الحريات الفرنسي) يراجع الإجراءات المقيدة للحريات **قبل تنفيذها** أو خلال فترة قصيرة، يضمن أن التدخل لا يحدث إلا بعد تقييم محايد لضرورته وتناسبه.

الآلية الثانية: التسجيل الإلزامي .تسجيل الاستجوابات صوتاً وصورة، وتوثيق التفتيشات، يضمن أن كل إجراء يمكن **مراجعته** لاحقاً، ويكشف أي تجاوز. وهذا يقلل من فرص التعسف، ويزيد من ثقة المجتمع في التحقيقات.

الآلية الثالثة: الدفاع الفعّال .حق المحامي في حضور الاستجوابات، والاطلاع على ملف التحقيق، وتقديم الطعون، يضمن أن المتهم ليس **طرفاً سلبياً**، بل **طرفاً فاعلاً** في الدعوى. وهذا يقلل من مخاطر الإكراه أو الضغط.١٠

نحو نموذج عربي متكامل للتحريات والرقابة القضائية

أولاً: مبررات النموذج العربي

لماذا "نموذج عربي" وليس "استنساخ" للنموذج الفرنسي أو الأنجلوسكسوني؟ لأن النماذج المقارنة، رغم قيمتها، تنشأ في **سياقات ثقافية ومؤسسية مختلفة** .فالنموذج الفرنسي يقوم على **علمانية راسخة**، و**قضاء مستقل**، و**ثقافة حقوقية**، وهي عناصر لا تتوفر بالضرورة في السياقات العربية. ومن ثم، فإن أي نقل حرفي للنموذج الفرنسي قد يؤدي إلى **نصوص مستوردة** لا تجد لها تطبيقاً في الواقع.

وفي المقابل، فإن النماذج العربية (اليمني، المصري، الجزائري) تشترك في **خصائص ثقافية ومؤسسية**، أهمها: المرجعية الإسلامية، والبنية الأسرية الممتدة، والتراث القانوني المشترك (المدرسة اللاتينية في الإجراءات الجنائية)، والتحديات الأمنية المشابهة (الإرهاب، الجريمة المنظمة، النزاعات المسلحة). وهذا التشابه يجعل **التبادل الأفقي** بين هذه النماذج أكثر جدوى من **النقل العمودي** من النماذج الغربية.١١

ثانياً: مكونات النموذج العربي المتكامل

بناءً على تحليل النماذج الثلاثة، يمكن تصور **نموذج عربي متكامل** يقوم على أربعة أعمدة:

العمود الأول: الرقابة القضائية السابقة .إنشاء آلية قضائية مستقلة (كقاضي الحريات، أو قاضي التحقيق) تراجع الإجراءات المقيدة للحريات قبل تنفيذها. وهذا لا يعني "استنساخ" النموذج الفرنسي، بل **تكييفه** مع السياقات العربية: فقد يكون القاضي جزءاً من النيابة العامة، لكن بضمانات استقلال (كعدم قابلية نقله إلا بقرار من مجلس القضاء الأعلى، وعدم خضوعه لتوجيهات وزير العدل في القضايا الفردية).

العمود الثاني: التسجيل الإلزامي .إلزامية تسجيل الاستجوابات صوتاً وصورة في الجنايات، وإلزامية توثيق التفتيشات، وإلزامية الفحص الطبي عند التوقيف. وهذا يتطلب **بنية تحتية** (كاميرات، أجهزة تسجيل، أطباء)، و**تدريباً** (على استخدام الأجهزة، وعلى حفظ التسجيلات)، و**رقابة**)على عدم التلاعب بالتسجيلات.(

العمود الثالث: الدفاع الفعّال .ضمان حق المحامي من اللحظة الأولى، وتوفير محامٍ للمعوزين، وإلزامية إخطار المحامي قبل الاستجواب. وهذا يتطلب **تعاوناً** بين وزارة العدل ونقابة المحامين، و**تمويلاً** لبرامج المساعدة القضائية، و**ثقافة** تحترم دور الدفاع (لا تعتبره "عائقاً" للتحقيق).

العمود الرابع: التعويض الفعّال .النص على تعويض تلقائي عن الحبس غير المشروع، وإنشاء صندوق للتعويض، وتحديد معايير واضحة للضرر. وهذا يتطلب **إرادة سياسية** (لأن التعويض يمثل كلفة مالية على الدولة)، و**شفافية** (في حساب التعويضات وصرفها)، و**مساءلة** (لمن تسبب في الحبس غير المشروع).١٢

ثالثاً: خصوصية النموذج العربي ـــ البعد الفقهي

لا يمكن لنموذج عربي متكامل أن يتجاهل **المرجعية الفقهية الإسلامية**، التي تشكل جزءاً من الوعي القانوني في معظم الدول العربية. وقد كشفت الدراسة أن الفقه الإسلامي يتضمن مبادئ يمكن أن **تتقاطع** مع المعايير المعاصرة، أهمها:

مبدأ "التحسس" و"التجسس" .سورة الحجرات (الآية ١٢) تحظر التجسس في الأصل، لكن الفقهاء أجازوا "التحسس" (الاستماع والتتبع) في حالات الضرورة الأمنية، بشرط وجود خطر محدق، وتعذر درء الخطر بوسيلة أخرى. وهذا يتقاطع مع مبدأ "التناسب" في المعايير المعاصرة.

مبدأ "حرمة الجسد" .الفقه الإسلامي يقرر حرمة الجسد، ويشترط أن يكون تفتيش المرأة بواسطة امرأة. وهذا يتقاطع مع ضمانة الجنس في التشريعات المعاصرة.

مبدأ "العدل" و"المحاسبة" .الفقه السياسي الإسلامي يقرر أن "تصرف الإمام على الرعية منوط بالمصلحة"، وأن الحاكم مسؤول أمام الله والناس. وهذا يتقاطع مع مبدأ "المساءلة" في المعايير المعاصرة.

غير أن هذه المبادئ تظل **عامة**، وتحتاج إلى **تأويل** في ضوء المقاصد (حفظ النفس، والعدل، والرحمة)، لا في ضوء ممارسات اجتماعية لا تعكس جوهرها. ومن ثم، فإن النموذج العربي المتكامل لا يعني "تطبيق الشريعة" بشكل حرفي، بل **الاستفادة من المقاصد** لتبرير الإصلاحات، و**تكييف** النصوص مع المعايير الدولية.١٣

رابعاً: خارطة طريق للإصلاح

بناءً على ما سبق، يمكن اقتراح **خارطة طريق** للإصلاح في اليمن (ويمكن تعميمها على دول عربية أخرى)، تشمل:

المرحلة الأولى (قصيرة الأمد ــ سنة إلى سنتين):

- إصدار دليل إجرائي موحد لتحريات الشرطة.
- إلزامية تسجيل الاستجوابات في الجنايات (بشكل تدريجي).
- إنشاء آلية إبلاغ مستقلة للشرطيات عن الانتهاكات.
- نشر الأحكام القضائية المتعلقة بالبطلان في قاعدة بيانات إلكترونية.

المرحلة الثانية (متوسطة الأمد ــ ثلاث إلى خمس سنوات):

- إنشاء منصب "قاضي الحريات" أو ما يعادله.
- تعديل قانون الإجراءات الجزائية لإدخال التعويض التلقائي عن الحبس غير المشروع.
- إصدار تشريع خاص بالشرطة النسائية.
- إنشاء فرق OSINT متخصصة.

المرحلة الثالثة (طويلة الأمد ــ خمس إلى عشر سنوات):

- إصلاح شامل للقضاء (استقلال، تدريب، بنية تحتية).
- تطوير نظام إحصائي وطني للقضاء.
- تعزيز التعاون الدولي في مجال التحريات والرقابة.
- بناء ثقافة حقوقية في المؤسسة الأمنية والمجتمع.١٤

خامساً: التحديات التي تواجه النموذج

لا يمكن تقديم النموذج العربي المتكامل كـ"حل سحري". فهو يواجه تحديات **بنيوية**، أهمها:

التحدي الأول: غياب الإرادة السياسية .فالإصلاحات المقترحة (كالتعويض، والرقابة القضائية السابقة، وتسجيل الاستجوابات) تتطلب **كلفة مالية** و**تنازلاً عن صلاحيات**، وهو ما قد لا تقبله السلطات الأمنية.

التحدي الثاني: ضعف البنية التحتية .فالتسجيل الإلزامي، وإنشاء قاعدة بيانات للأحكام، وبناء فرقOSINT ، كلها تتطلب **موارد** لا تتوفر دائماً، خاصة في ظل النزاعات المسلحة.

التحدي الثالث: الثقافة التنظيمية .فالمؤسسة الأمنية في كثير من الدول العربية تعتبر "السرية" و"الصلابة" قيماً أساسية، وقد تنظر إلى الرقابة كـ"تدخل" في عملها، لا كـ"ضمانة" لفعاليتها.

التحدي الرابع: انقسام المؤسسة القضائية .في اليمن، انقسام المؤسسة بين سلطات متعددة يعني أن أي إصلاح قد يُطبق في منطقة دون أخرى، مما يخلق **تفاوتاً** في الحماية.

ومن ثم، فإن النموذج العربي المتكامل ليس "هدفاً" يمكن تحقيقه بين يوم وليلة، بل هو **عملية تدريجية** تتطلب **إرادة سياسية**، و**موارد**، و**ثقافة**، و**وقتاً** .لكنه، رغم ذلك، يبقى **أفقاً** يمكن أن تُبنى عليه السياسات، بدلاً من الاستمرار في **الترقيع** الذي لا يحقق لا الفعالية ولا الحماية.

خلاصة الخاتمة

لا يمكن اختزال التحريات والرقابة القضائية في "نصوص قانونية" أو "إجراءات إدارية". فهي **منظومة متكاملة** تتقاطع فيها السلطة الأمنية مع الحقوق الأساسية، وتتفاعل فيها النصوص مع المؤسسات، والثقافة مع الممارسة. والدراسة، عبر تحليلها للنماذج الثلاثة (اليمني، المصري، الفرنسي)، كشفت أن الفعالية لا تتحقق بـ"توسيع الصلاحيات" أو "تشديد الرقابة" وحدهما، بل بـ**إدارة التوازن** بينهما بضمانات دقيقة، وآليات مؤسسية، وثقافة تحترم الحقوق.

والنموذج العربي المتكامل الذي طرحته الدراسة ليس "وصفة جاهزة"، بل **إطار** يمكن أن تتعدد تطبيقاته بحسب السياقات الوطنية. وهو يقوم على أربعة أعمدة (الرقابة السابقة، التسجيل، الدفاع، التعويض)، ويستند إلى **المرجعية الفقهية** كإطار أخلاقي، لا كبديل عن المعايير الدولية. وهو، رغم التحديات، يبقى **أفقاً** يستحق السعي، لأن البديل — استمرار الوضع الراهن — يعني استمرار **التوتر** بين الفعالية والحماية، دون حسم لصالح أي منهما.

قائمة المراجع المرقّمة

١. دراسة يمنية، "بطلان الإجراء الجزائي في القانون اليمني: دراسة مقارنة"، المجلة القضائية اليمنية.
٢. د. محمد كمال عرفه الرخاوي، *تحريات الشرطة عن الجريمة والرقابة القضائية عليها*، ص ١٠-١٩
٣. المرجع السابق، ص ٢٥
٤. EUAM Ukraine, "From open sources to stronger CRSV cases", 21 May 2026
٥. وزارة العدل وحقوق الإنسان اليمنية، "اختتام اجتماعات اللجنة المشتركة لمراجعة مشروع قانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات"، ٢٩ أبريل ٢٠٢٦
٦. رصيف٢٢، "بسبب العادات السائدة... عاملات الأمن في اليمن يواجهن النبذ والتحرش"، ١٣ نوفمبر ٢٠٢٤
٧. المرجع السابق.
٨. الرخاوي، المرجع السابق، ص ٢٥
٩. المرجع السابق، ص ١٠
١٠. المرجع السابق، ص ١٥-١٩

١١. دراسة يمنية، "استقلال السلطة القضائية في اليمن: المعوقات البشرية والمادية".
١٢. الرخاوي، المرجع السابق، ص ٢٥
١٣. ابن تيمية، *السياسة الشرعية في إصلاح الراعي والرعية*، تحقيق محمد حامد الفقي، دار الكتب العلمية، بيروت.
١٤. تقرير صندوق الأمم المتحدة للسكان(UNFPA) ، " Voices from Yemen 2025".

أولاً: قائمة المراجع العربية

١. **د. محمد كمال عرفه الرخاوي** :*تحريات الشرطة عن الجريمة والرقابة القضائية عليها: دراسة مقارنة موسعة مع تطبيقات قضائية حقيقية بين القانون المصري والجزائري والفرنسي*)مرجع للاستئناس بأفكاره التحليلية.(

٢. **د. فرج حسين فرج الحاسي** :*طبيعة التحريات والاستدلال في قانون الإجراءات الجنائية*، مجلة القانون، جامعة المرقب، العدد الثاني عشر، ديسمبر ٢٠٢٤

٣. **ماجد عبد الرحمن سلامة** :*التحري الأمني في الفقه الإسلامي* (رسالة ماجستير)، كلية الشريعة والقانون، الجامعة الإسلامية بغزة، ١٤٣٦هـ - ٢٠١٥م.

٤. **شمس الدين الخطيب الشربيني** :*السراج المنير في الإعانة على معرفة بعض معاني كلام ربنا الحكيم الخبير*، مطبعة بولاق الأميرية، القاهرة.

٥. **ابن جزي الغرناطي** :*التسهيل لعلوم التنزيل*، تفسير سورة الحجرات.

٦. **ابن تيمية** :*السياسة الشرعية في إصلاح الراعي والرعية*، تحقيق محمد حامد الفقي، دار الكتب العلمية، بيروت.

٧. **د. محمد نور خالد الدباس** :*واقع الجريمة المنظمة في الأردن*، عمان، دار يانا العلمية للنشر والتوزيع، ٢٠٠٧

٨. **د. جمال الزعبي** :*النظرية العامة لجريمة الافتراء*، عمان، دار وائل النشر، ٢٠٠٢

٩. **د. مأمون محمد سلامة** :*الإجراءات الجنائية في التشريع المصري*، القاهرة، دار النهضة العربية، ٢٠٠١

١٠. **د. محمود نجيب حسني** :*شرح قانون الإجراءات الجنائية*، القاهرة، دار النهضة العربية، ١٩٨٢

١١. **د. أحمد فتحي سرور** :*الوسيط في قانون الإجراءات الجنائية*، القاهرة، دار النهضة العربية، ١٩٨٥

١٢. **إبراهيم أحمد** :*فقه الأمن والمخابرات*.

١٣. **العميد أحمد علي السويدي** :*إجراءات التحري والمراقبة والبحث الجنائي*.

١٤. **د. عبد الوهاب محمد السادة** :*شروط قبول الدليل الإلكتروني في الإثبات الجنائي*، موقع الصحيفة القضائية، ١٧ نوفمبر ٢٠٢٤

١٥. **دراسة منشورة في المجلة القضائية اليمنية** :*التحقيق الرقمي: الأدوات والتقنيات المستخدمة في الإثبات الجنائي*.

١٦. **دراسة منشورة في المجلة القضائية اليمنية** :*الأدلة الجنائية الرقمية: الإطار القانوني والتحديات العملية في الجمهورية اليمنية*.

١٧. **دراسة منشورة في المجلة القضائية اليمنية** :*بطلان الإجراء الجزائي في القانون اليمني: دراسة مقارنة*.

١٨. **دراسة منشورة في المجلة القضائية اليمنية** :*الدفع ببطلان الحبس الاحتياطي في التشريعين اليمني والمصري*.

١٩. **ورقة بحثية (سعيد قاسم العراق)** :*المعايير الدنيا لحقوق الضحايا (المجني عليهم)*.

٢٠. **ورقة بحثية (مينا فايق)** :*حقوق الضحايا والشهود في مرحلة التقاضي الجنائي*، 2025

٢١. **د. عبد الحكيم فوده** :*حجية الدليل الفني في المواد المدنية والجنائية*، الإسكندرية، دار الفكر الجامعي، ١٩٩٦

٢٢. **د. خليفة علي الكعبي:** *البصمة الوراثية وأثرها على الأحكام الفقهية*، عمان، دار النفائس للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠٠٦
٢٣. **د. محمد عودة الجبور:** *المعاينة التقنية في الحوادث*)بحث مقدم للندوة العلمية، الرياض، ١٩٨٤.(
٢٤. **منار محمد سعد الجريوي:** *البصمة الوراثية أثرها في الإثبات الجنائي*)رسالة ماجستير، الجامعة الخليجية، البحرين، ٢٠٠٩.(
٢٥. **آمال عبد الرحمن يوسف حسن:** *الأدلة العلمية الحديثة ودورها في الإثبات الجنائي*)رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، ٢٠١٢.(
٢٦. **د. عاصم أحمد عجيلة:** *تقرير الخبير بين التشريع الكويتي والقضاء المصري*، الإسكندرية، منشأة المعارف، ٢٠٠٤
٢٧. **د. إلياس أبو عيد:** *نظرية الإثبات في أصول المحاكمات الجزائية والمدنية*، بيروت، منشورات زين الحقوقية، ٢٠٠٥
٢٨. **د. رمزي رياض عوض:** *سلطة القاضي الجنائي في تقدير الأدلة*، القاهرة، دار النهضة العربية، ٢٠٠٤

ثانياً: المراجع الأجنبية

١. **EUAM Ukraine:** *"From open sources to stronger CRSV cases: EUAM supports OSINT training for investigators in Zaporizhzhia region"*, 21 May 2026
٢. **Oerlemans, Jan-Jaap & Langenhuijzen, Sander:** *"Balancing National Security and Privacy: Examining the Use of Commercially Available Information in OSINT Practices."*, International Journal of Intelligence and CounterIntelligence, vol. 38, no. 2, pp. 579–597, 2024
٣. **CybelAngel:** *"Google Dorks for OSINT: The Security Team Guide 2026"*, 30 June 2026
٤. **Europol:** *"Europe-wide race to locate fugitives unfolds at Europol"*, 7 June 2026
٥. **Nervi0z:** *"Google-OSINT: Practical Google OSINT guide"*, GitHub, 2025
٦. **DomainTools:** *"Whois Lookup"*, Bellingcat's Online Investigation Toolkit, 2026
٧. **Polizei NRW:** *"Digitale Streife"*, 5 May 2026
٨. **INTERPOL:** *Guidelines for Digital Forensics First Responders*, 2021
٩. **Middle East Eye:** *"'We must enter first': Yemen's female soldiers face war, danger and a changing society"*, 2 October 2026
١٠. **INSAF Center for Rights and Development:** *"Psychological and Legal Support Training for Aden Security Officers"*, 12 February 2026

١١. **INSAF Center for Rights and Development:** *"Training Course on Psychological and Legal Support in Cybercrime Cases"*, 7 February 2026
١٢. **Courtis, C.:** *El análisis jurisprudencial*. In *La investigación científica en diversas ciencias*, 2006
١٣. **Libgober, B.:** *The case study method in empirical legal studies*. Harvard Law School.
١٤. **Orientaciones mínimas para analizar un caso hipotético.** SCJN, México.

ثالثاً: التشريعات والقوانين اليمنية والمصرية والفرنسية

- **دستور الجمهورية اليمنية** (١٩٩١ وتعديلاته)، المواد) ٢٤، ٢٥، ٢٨، ٢٩، ٣١، ٤١، ٤٨، ٤٩، ٥٢، ٥٣، ١٤٩.(
- **قانون الإجراءات الجزائية اليمني** رقم (١٣) لسنة ١٩٩٤، المواد) ٦، ٤٣-٦٣، ٧١، ٧٣، ٧٦، ٧٧، ٨٤، ٩١، ٩٢، ٩٣، ١٠٢، ١٠٣، ١٠٥، ١٠٦، ١٣٠، ١٣٢، ١٣٥، ١٣٩، ١٤٣، ١٤٦، ١٧٧، ١٧٨، ١٨١، ٢١٣، ٢١٩، ٣٩٦-٣٩٨.(
- **قانون هيئة الشرطة اليمني** رقم (١٥) لسنة ٢٠٠٠ (وتعديلاته).
- **قانون مكافحة الاتجار والاستعمال غير المشروعين للمخدرات والمؤثرات العقلية اليمني** رقم (٣) لسنة ١٩٩٣
- **قانون الدفع الإلكتروني اليمني** رقم (٤٠) لسنة ٢٠٠٦، المواد) ١٠، ١١.(
- **قانون مكافحة الفساد اليمني**، المادة (٢٧)، واللائحة التنفيذية، المواد) ١٤٢-١٤٤.(
- **قانون المحاماة اليمني** رقم (١٣) لسنة ١٩٩٩، المادة) ٥١.(
- **قانون السلطة القضائية اليمني** رقم (١١) لسنة ١٩٩٦
- **قانون المحكمة العليا اليمني**، المادة) ٢٢٤.(
- **القرار الجمهوري رقم (٢٨٨) لسنة ٢٠٠٥** بشأن إنشاء الإدارة العامة لحماية الأسرة والشرطة النسائية.
- **القرار رقم (٥٠) لسنة ٢٠١٣** بشأن إعادة هيكلة الإدارة العامة لحماية الأسرة والشرطة النسائية.
- **قانون العقوبات اليمني**، المواد) ٢٣٢، ٢٤٢-٢٤٥، ٢٥٣.(
- **دستور جمهورية مصر العربية** لسنة ٢٠١٤ (المعدل)، المواد) ٥٤، ٥٥، ٥٨.(
- **قانون الإجراءات الجنائية المصري** رقم (١٧٤) لسنة ٢٠٢٥، المواد) ٢٤-٢٦، ٣٢، ٣٧، ٤١، ٤٧، ٤٩، ٧٦، ٧٩، ٨٠، ١٠٤، ١٠٥، ١١٢، ١١٣، ١٢١، ١٢٤، ٣٢٦، ٣٣٦.(
- **قانون الإجراءات الجنائية المصري** رقم (١٥٠) لسنة ١٩٥٠ (الملغى).
- **قانون الإجراءات الجنائية المصري القديم**، المواد) ٣٤، ٣٥، ٤٣، ٤٦، ٥٣، ١٣٩.(
- **الدستور الفرنسي** لسنة ١٩٥٨، وإعلان حقوق الإنسان والمواطن لسنة ١٧٨٩
- **قانون الإجراءات الجنائية الفرنسي** (Code de procédure pénale)، المواد (٥٦، ٥٧، ٥٩، ٦٣، ٦٣-١، ٦٤، ٦٤-١، ٦٥، ٧٥، ٧٥-٢، ٧٥-٣، ٧٦، ١٤٣-١، ١٤٤، ١٧١-١٧٤، ٢٣٠-٣٢ إلى ٢٣٠-٤٤).

- **القانون الفرنسي رقم ٥١٦-٢٠٠٠** الصادر في ١٥ يونيو ٢٠٠٠ (المتعلق بقاضي الحريات والاحتجاز).

رابعاً: الاتفاقيات الدولية

- **العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية** (1966)، المواد) ٩، ١٤، ١٧، ٢٥.(
- **اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية** .(2000)
- **بروتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص، وخاصة النساء والأطفال**)بروتوكول باليرمو، ٢٠٠٠.(
- **اتفاقية الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب**.
- **اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة**(1979) **(CEDAW)** ، المواد) ٤، ٧.(
- **اتفاقية حقوق الطفل** (1989)، المواد) ١٩، ٣٢، ٣٤، ٣٧، ٤٠.(
- **اتفاقية مجلس أوروبا بشأن الجريمة السيبرانية**)بودابست، ٢٠٠١.(
- **اتفاقية مجلس أوروبا بشأن منع ومكافحة العنف ضد المرأة والعنف الأسري**)اتفاقية إسطنبول، ٢٠١١.(
- **الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان**، المواد) ٣، ٥، ٦.(

خامساً: الأدلة الإرشادية للتحريات والأدلة الرقمية والمراقبة

- **روتوكول بيركلي للتحقيقات الرقمية مفتوحة المصدر** (Berkeley Protocol on Digital Open Source Investigations)، الصادر بالتعاون بين مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان ومركز حقوق الإنسان بجامعة كاليفورنيا في بيركلي، ٢٠٢٠.
- **دليل تقييم الصور الرقمية مفتوحة المصدر** (Evaluating Digital Open Source Imagery: A Guide for Judges and Fact-finders)، Human Rights Center, University of California, Berkeley, 2024
- **قواعد الأمم المتحدة النموذجية الدنيا لإدارة شؤون قضاء الأحداث**)قواعد بكين، ١٩٨٥.(
- **المبادئ التوجيهية بشأن العدالة في مسائل ضحايا الاتجار**، مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ٢٠٠٩
- **توصيات فرقة العمل المالية الدولية (FATF)** لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
- **المعيار) ISO/IEC 27037:2012** تكنولوجيا المعلومات — تقنيات الأمن — إرشادات لتحديد وجمع وحيازة وحفظ الأدلة الرقمية.(
- **دليل الأدلة الجنائية الرقمية للمستجيبين الأوائل** (Guidelines for Digital Forensics First Responders)، INTERPOL, 2021

البيـــــــــــــان	ص
الإهداء	
الشكر والتقدير	
مقدمة الكتاب	
منهجية الدراسة المقارنة بين اليمن ومصر وفرنسا	
المبحث الأول: مبررات اختيار الأنظمة القانونية الثلاثة	
المطلب الأول: خصوصية النظام اليمني "قانون الإجراءات الجزائية رقم ١٣ لسنة ١٩٩٤"	
المطلب الثاني: خصوصية النظام المصري "قانون الإجراءات الجنائية"	
المطلب الثالث: خصوصية النظام الفرنسي ودور قاضي الحريات والاحتجاز	
المبحث الثاني: معايير المقارنة المعتمدة	
المطلب الأول: المعيار التشريعي	
المطلب الثاني: المعيار القضائي	
المطلب الثالث: المعيار العملي	
المطلب الرابع: معيار فعالية الضمانات	
المبحث الثالث: مصادر الدراسة	
المطلب الأول: المصادر التشريعية	
المطلب الثاني: المصادر القضائية	
المطلب الثالث: المصادر الفقهية	
المبحث الرابع: حدود المقارنة وتوحيد المصطلحات القانونية	
إشكالية الدراسة وأهميتها وأهدافها	
الباب التمهيدي: الإطار المفاهيمي والتأصيلي للتحريات	
الفصل الأول: ماهية التحريات وتمييزها عن غيرها	
المبحث الأول: تعريف التحريات لغة واصطلاحًا	
المبحث الثاني: التمييز بين التحريات والاستدلالات والتحقيق الابتدائي	
المبحث الثالث: الطبيعة القانونية للتحريات: سلطة تقديرية أم اختصاص مقيد؟	
المبحث الرابع: أهمية التحريات في السياسة الجنائية الحديثة	
الفصل الثاني: التطور التاريخي والتشريعي للتحريات	
المبحث الأول: النشأة التاريخية للتحريات في النظم القانونية	

البيـــــــــــــان	ص
المبحث الثاني: تطور التحريات في التشريعات الحديثة	
المبحث الثالث: الاتجاهات الحديثة نحو الشرطة العلمية	
الفصل الثالث: الأساس القانوني والدستوري للتحريات وحدودها	
المبحث الأول: الأساس الدستوري للتحريات والموازنة بين الحرية وسلطة الدولة	
المطلب الأول: الدستور اليمني وضمانات الحرية الشخصية	
المطلب الثاني: المبادئ الدستورية في مصر وفرنسا	
المبحث الثاني: النصوص القانونية المنظمة للتحريات في الدول الثلاث	
المبحث الثالث: الحدود الموضوعية والإجرائية لسلطة الشرطة	
الفصل الرابع: الطبيعة الإثباتية للتحريات	
المبحث الأول: مفهوم الحجية الإثباتية للتحريات	
المطلب الأول: التمييز بين التحريات بوصفها إجراءً تمهيديًا والتحريات بوصفها مصدرًا للمعلومات الإثباتية	
المطلب الثاني: القيمة القانونية لمحاضر جمع الاستدلالات	
المبحث الثاني: حجية التقارير الميدانية ونتائج المراقبة	
المطلب الأول: شروط قبول التقارير الميدانية كدليل	
المطلب الثاني: حجية نتائج المراقبة الثابتة والمتحركة	
المبحث الثالث: حجية معلومات المصادر المفتوحة والأدلة الرقمية	
المطلب الأول: شروط قبول الأدلة الرقمية	
المطلب الثاني: حدود حجية المعلومات المستمدة من المصادر المفتوحة	
المبحث الرابع: أثر البطلان على الحجية الإثباتية	
المطلب الأول: استبعاد الدليل المتحصل من إجراء غير مشروع وفق القواعد القانونية المطبقة	
المطلب الثاني: نظرية ثمرة الشجرة المسمومة وموقف التشريعات المقارنة	
المبحث الخامس: ارتباط الحجية الإثباتية بضمانات المتهم والرقابة القضائية	
الباب الأول: الهيكل التنظيمي والصلاحيات القانونية للضبط القضائي	
الفصل الأول: التنظيم القانوني لضباط وأعوان الضبط القضائي	
المبحث الأول: النظام اليمني وفق قانون الإجراءات الجزائية رقم ١٣ لسنة ١٩٩٤	
المطلب الأول: تحديد مأموري الضبط القضائي واختصاصاتهم	
المطلب الثاني: التبعية الإدارية والإشراف القضائي	

البيـــــــــــــان	ص
المبحث الثاني: النظام المصري	
المطلب الأول: ضباط الضبط القضائي ومساعدوهم	
المطلب الثاني: اختصاصات النيابة العامة في الإشراف على أعمال الضبط القضائي	
المبحث الثالث: النظام الفرنسي	
المطلب الأول: ضباط الشرطة القضائية وأعوانهم والمساعدون	
المطلب الثاني: دور قاضي الحريات والاحتجاز في حماية الحقوق	
المبحث الرابع: المقارنة التحليلية بين الأنظمة الثلاثة	
الفصل الثاني: صلاحيات الضبط القضائي وحدودها	
المبحث الأول: جمع المعلومات الأولية وتلقي البلاغات	
المطلب الأول: صلاحيات الضبط القضائي في اليمن	
المطلب الثاني: صلاحيات الضبط القضائي في مصر وفرنسا	
المطلب الثالث: حدود جمع المعلومات دون المساس بالحقوق	
المبحث الثاني: الإجراءات المقيدة للحقوق والحريات	
المطلب الأول: دخول المساكن والتفتيش وشروط الإذن والاستثناءات	
المطلب الثاني: القبض والتوقيف والاحتجاز ومددها القانونية	
المبحث الثالث: الحبس الاحتياطي ومدده وضماناته	
المطلب الأول: الحبس الاحتياطي في اليمن	
المطلب الثاني: الحبس الاحتياطي في مصر	
المطلب الثالث: الحبس الاحتياطي في فرنسا	
المبحث الرابع: أثر التباين التشريعي على الحريات العامة	
المبحث الخامس: الفصل بين جمع المعلومات والإجراءات المقيدة للحقوق	
الباب الثاني: المهارات الميدانية والفنية للتحريات	
الفصل الأول: الإعداد والتخطيط للتحريات الميدانية	
المبحث الأول: تقييم المعلومات الأولية وبلاغ الجريمة	
المبحث الثاني: تشكيل فريق التحري وتوزيع الأدوار	
المبحث الثالث: تجهيز الأدوات والمعدات الميدانية	
الفصل الثاني: مهارات جمع المعلومات الميدانية	
المبحث الأول: المقابلة الميدانية وفن طرح الأسئلة	
المبحث الثاني: جمع الإفادات والشهادات وتقييم المصداقية	
المبحث الثالث: التعامل القانوني مع المصادر البشرية والمخبرين	
المبحث الرابع: التعامل مع الأطفال وذوي الإعاقة وكبار السن	

البيـــــــــــان	ص
الفصل الثالث: مهارات مسرح الجريمة	
المبحث الأول: تأمين مسرح الجريمة وحمايته	
المبحث الثاني: المعاينة والفحص الميداني	
المبحث الثالث: توثيق مسرح الجريمة بالتصوير والرسم الهندسي	
المبحث الرابع: جمع الأدلة وسلسلة الحيازة	
الفصل الرابع: مهارات الرصد والمراقبة الثابتة والمتحركة	
المبحث الأول: مفهوم المراقبة وضوابطها القانونية	
المطلب الأول: التمييز بين المراقبة والتحري السري	
المطلب الثاني: الأساس القانوني للمراقبة في الأماكن العامة والخاصة	
المطلب الثالث: الحالات التي تتطلب إذنًا قضائيًا مسبقًا	
المبحث الثاني: المراقبة الثابتة	
المطلب الأول: اختيار نقاط الرصد وتقييم الموقع	
المطلب الثاني: توثيق الوقائع المرصودة	
المطلب الثالث: استخدام الكاميرات وأجهزة المراقبة وفق القانون	
المطلب الرابع: إدارة المراقبة وتقييم مخاطرها	
المبحث الثالث: المراقبة المتحركة	
المطلب الأول: المراقبة الميدانية سيرًا على الأقدام	
المطلب الثاني: المراقبة بالمركبات	
المطلب الثالث: التنسيق بين فرق المراقبة	
المبحث الرابع: مهارات عنصر المراقبة والتوثيق المهني	
المبحث الخامس: تقنيات الرصد الحديثة والطائرات المسيرة وأنظمة التتبع	
المبحث السادس: توثيق نتائج المراقبة وحجيتها الإثباتية	
الفصل الخامس: مهارات التحري في الجرائم المستجدة	
المبحث الأول: التحري في جرائم العنف الأسري	
المبحث الثاني: التحري في جرائم الاتجار بالبشر	
المبحث الثالث: التحري في الجرائم الإلكترونية والرقمية	
المبحث الرابع: التحري في جرائم الإرهاب ضمن الضوابط القانونية	
الفصل السادس: المهارات الشخصية والأخلاقيات المهنية لرجل التحريات في المهام الصعبة	
المبحث الأول: الرقابة بمهارة وكفائة واحتراف	
المبحث الثاني: اتخاذ القرار تحت الضغط .	

البيـــــــــــان	ص
المبحث الثالث: أخلاقيات رجل التحريات وإدارة الإجهاد	
الفصل السابع: مهارات التحريات للشرطة النسائية ونطاقهن المهني	
المبحث الأول: الإطار القانوني والمؤسسي لعمل الشرطة النسائية	
المطلب الأول: مبدأ المساواة وحق المرأة في الوظائف العامة	
المطلب الثاني: تنظيم عمل الشرطة النسائية في اليمن ومصر وفرنسا	
المطلب الثالث: وحدات حماية الأسرة والطفل وشرطة الأحداث	
المبحث الثاني: الاختصاصات النوعية للشرطة النسائية	
المطلب الأول: التحري في جرائم العنف الأسري والاعتداءات الجنسية	
المطلب الثاني: التحري في جرائم الاتجار بالبشر	
المطلب الثالث: التحري في الجرائم الإلكترونية التي تستهدف النساء	
المطلب الرابع: التحري في جرائم الأحداث وحماية الطفل	
المطلب الخامس: تفتيش النساء وضمانات حرمة الجسد	
المطلب السادس: العمل التحري في البيئات النسائية	
المبحث الثالث: المهارات والكفايات المطلوبة للشرطة النسائية	
المطلب الأول: التواصل والاستماع النشط وبناء الثقة	
المطلب الثاني: التعامل مع الصدمات ومنع الإيذاء الثانوي	
المطلب الثالث: المهارات الميدانية والتقنية	
المطلب الرابع: المهارات القانونية وحماية الضحايا والشهود	
المبحث الرابع: التحديات التي تواجه الشرطة النسائية	
المطلب الأول: التحديات الثقافية والمجتمعية	
المطلب الثاني: التحديات المؤسسية والمهنية	
المطلب الثالث: التحديات القانونية	
المطلب الرابع: التحديات الأمنية	
المبحث الخامس: الضمانات والرقابة القضائية على أعمال الشرطة النسائية	
المطلب الأول: الرقابة على مشروعية التفتيش والاحتجاز	
المطلب الثاني: الرقابة على إجراءات التحري	
المطلب الثالث: الحماية القانونية للشرطيات والشهود والضحايا	
المبحث السادس: التوصيات وبناء القدرات	
المطلب الأول: تطوير التشريعات	
المطلب الثاني: التدريب النفسي والقانوني والميداني والتقني	
المطلب الثالث: إنشاء وحدات متخصصة	

البيـــــــــــــان	ص
المطلب الرابع: التعاون الدولي وتبادل الخبرات	
الفصل الثامن: دراسات حالة متكاملة	
المبحث الأول: منهجية تحليل الحالات التطبيقية	
المطلب الأول: شروط اختيار الحالات	
المطلب الثاني: خطوات التحليل من البلاغ إلى التقييم القضائي	
المبحث الثاني: حالة تطبيقية لجريمة الاتجار بالمخدرات	
المطلب الأول: تقييم المعلومات الأولية ومشروعية جمعها	
المطلب الثاني: توثيق الإجراءات والأدلة	
المطلب الثالث: تقييم الدليل قضائيًا	
المبحث الثالث: حالة تطبيقية لجريمة الابتزاز الإلكتروني	
المطلب الأول: جمع المعلومات من المصادر المفتوحة	
المطلب الثاني: مشروعية الأدلة الرقمية	
المطلب الثالث: التقييم القضائي	
المبحث الرابع: حالة تطبيقية لجريمة العنف الأسري	
المطلب الأول: دور الشرطة النسائية	
المطلب الثاني: ضمانات الضحية ومنع الإيذاء الثانوي	
المطلب الثالث: التقييم القضائي	
المبحث الخامس: الدروس المستفادة من الحالات	
الباب الثالث: التحريات عبر المصادر المفتوحةOSINT	
الفصل الأول: ماهية استخبارات المصادر المفتوحة وأهميتها	
المبحث الأول: التعريف والنطاق والفرق بينها وبين الاستخبارات التقليدية	
المبحث الثاني: الأساس القانوني وحدود الخصوصية	
المبحث الثالث: أهمية OSINT في التحريات الحديثة	
الفصل الثاني: أدوات وتقنياتOSINT	
المبحث الأول: محركات البحث المتقدم	
المبحث الثاني: تحليل منصات التواصل الاجتماعي والحسابات العامة	
المبحث الثالث: تحليل النطاقات والمواقع والسجلات المتاحة	
المبحث الرابع: الخرائط والصور الجغرافية والتحقق من المواقع	
المبحث الخامس: قواعد البيانات المفتوحة والسجلات العامة	
الفصل الثالث: منهجية العمل فيOSINT	
المبحث الأول: التخطيط والجمع والمعالجة والتحليل وإعداد التقارير	

البيـــــــــــــان	ص
المبحث الثاني: التحقق من المعلومات ومنع التضليل	
المبحث الثالث: التوثيق وحفظ الأدلة الرقمية وسلسلة الحيازة	
المبحث الرابع: دراسات حالة تطبيقية	
الفصل الرابع: التحديات والضمانات	
المبحث الأول: التحديات القانونية والتقنية	
المبحث الثاني: الضمانات الإجرائية والرقابة القضائية	
المبحث الثالث: أثر عدم مشروعية جمع المعلومات على الدليل	
المبحث الرابع: بناء القدرات وتطوير فرقOSINT	
الباب الرابع: ضمانات المتهم في مرحلة التحريات	
الفصل الأول: الحق في المحامي وتوقيت حضوره	
المبحث الأول: ضمانات المحامي في القانون اليمني	
المبحث الثاني: ضمانات المحامي في القانون المصري	
المبحث الثالث: ضمانات المحامي في القانون الفرنسي	
المبحث الرابع: المقارنة التحليلية وأثرها على عدالة الإجراءات	
الفصل الثاني: حق الإخطار والفحص الطبي	
المبحث الأول: ضمانات الإخطار في القانون اليمني	
المبحث الثاني: ضمانات الإخطار والفحص الطبي في القانون المصري	
المبحث الثالث: ضمانات الإخطار والفحص الطبي في القانون الفرنسي	
المبحث الرابع: ضمانات تفتيش النساء ومرافقتهن	
الفصل الثالث: تسجيل الاستجوابات وشفافية الإجراءات	
المبحث الأول: التسجيل الصوتي والمرئي في فرنسا ونطاق إلزاميته	
المبحث الثاني: التوثيق الكتابي والتسجيل في اليمن ومصر	
المبحث الثالث: أثر التوثيق في الرقابة القضائية	
الفصل الرابع: ضمانات الصمت وعدم الإكراه وحظر التعذيب	
المبحث الأول: الإطار القانوني والدولي لحظر التعذيب	
المبحث الثاني: الحق في الصمت وعدم الإكراه	
المبحث الثالث: استبعاد الأقوال المنتزعة بطرق غير مشروعة	
المبحث الرابع: التطبيق العملي في الأنظمة الثلاثة	
الباب الخامس: الرقابة القضائية على التحريات	
الفصل الأول: أشكال الرقابة وآلياتها	
المبحث الأول: الرقابة على التحريات في النظام اليمني	
المطلب الأول: الإشراف على مأموري الضبط القضائي	

البيـــــــــــــان	ص
المطلب الثاني: رقابة النيابة العامة على محاضر جمع الاستدلالات	
المطلب الثالث: الرقابة القضائية على الحبس الاحتياطي	
المطلب الرابع: تحديات الرقابة اللاحقة والتوثيق	
المبحث الثاني: الرقابة على التحريات في النظام المصري	
المطلب الأول: رقابة النيابة العامة	
المطلب الثاني: رقابة محكمة الموضوع	
المطلب الثالث: رقابة محكمة النقض	
المطلب الرابع: تحديات الرقابة اللاحقة	
المبحث الثالث: الرقابة على التحريات في النظام الفرنسي	
المطلب الأول: توزيع الاختصاصات الرقابية	
المطلب الثاني: دور قاضي الحريات والاحتجاز	
المطلب الثالث: رقابة الاستئناف ومحكمة النقض	
المطلب الرابع: رقابة المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان ضمن اختصاصها	
الفصل الثاني: مقارنة فعالية الرقابة في الأنظمة الثلاثة	
المبحث الأول: مؤشرات إلغاء الإجراءات والحكم بالبطلان	
المبحث الثاني: أثر استقلال القضاء والتسجيل ودور الدفاع	
المبحث الثالث: الإحصاءات والدلالات وحدود المقارنة	
المبحث الرابع: تحديات الرقابة القضائية في اليمن ومصر وفرنسا	
الفصل الثالث: الرقابة القضائية على الإجراءات التقنية الحديثة	
المبحث الأول: الرقابة على إجراءات OSINT والأدلة الرقمية	
المبحث الثاني: الرقابة على إجراءات الرصد والمراقبة	
المبحث الثالث: قبول الأدلة المستمدة من المصادر المفتوحة	
المبحث الرابع: الرقابة على إجراءات التحري التي تنفذها الشرطة النسائية	
الباب السادس: التوصيات والإصلاحات المقترحة	
الفصل الأول: نقاط القوة والضعف في الأنظمة الثلاثة	
المبحث الأول: تقييم النظام اليمني	
المبحث الثاني: تقييم النظام المصري	
المبحث الثالث: تقييم النظام الفرنسي	
المبحث الرابع: المقارنة واستخلاص أفضل الممارسات	
الفصل الثاني: التوصيات التشريعية	

البيـــــــــــــان	ص
المبحث الأول: تعزيز الرقابة القضائية على الإجراءات المقيدة للحقوق	
المبحث الثاني: تعزيز ضمانات المتهم والمحامي والتسجيل والفحص الطبي	
المبحث الثالث: تحسين جودة التحريات وتوحيد الأدلة الإجرائية	
الفصل الثالث: فعالية البطلان والتعويض	
المبحث الأول: تنظيم استبعاد الأدلة غير المشروعة	
المبحث الثاني: تطوير إجراءات الطعن بالبطلان	
المبحث الثالث: تعزيز التعويض عن التوقيف والحبس غير المشروعين	
الفصل الرابع: آفاق التطوير وبناء القدرات	
المبحث الأول: تدريب عناصر الشرطة على المهارات الميدانية	
المبحث الثاني: إنشاء فرق متخصصة فيOSINT	
المبحث الثالث: نشر الأحكام القضائية وتوحيد المبادئ	
المبحث الرابع: تطوير دور الشرطة النسائية وحمايتها المهنية	
الخاتمة	
النتائج العامة للدراسة	
الموازنة بين فعالية التحريات وحماية حقوق الإنسان	
نحو نموذج عربي متكامل للتحريات والرقابة القضائية	
قائمة المراجع	
المراجع العربية	
المراجع الأجنبية	
التشريعات والقوانين اليمنية والمصرية والفرنسية	
الاتفاقيات الدولية	
الأدلة الإرشادية للتحريات والأدلة الرقمية والمراقبة	